

الخصائص

تأليف

أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى ٣٩٢ هـ

تقريبه

الدكتور عبد الحميد هنداوي

المدرس بكلية دار المعلمين - حماة القامرة

المجلد الأول



دار الكتب العلمية

DKI

أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

Title : Al-Ḥaṣā'is
classification: Lexicology (Linguistics)
Author : Ibn Jinni
Editor : Dr. 'Abdul-Ḥamīd Hindāwī
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 1448 (3 volumes)
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 3rd



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés



جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
 مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
 أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
 reproduced, distributed in any form or by any means,
 or stored in a data base or retrieval system, without the
 prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
 même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
 sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
 et exposerait le contrevenant à des poursuites
 judiciaires.

الطبعة الثالثة

٢٠٠٨ م - ١٤٢٩ هـ

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

Tel : +961 5 804 810/11/12

Fax: +961 5 804813

P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon

Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبة

مبنى دار الكتب العلمية

هاتف: ١١/١٢/٨١٠ / ٥ ٨٠٤ ٩٦١ +

فاكس: ١١٣ ٨٠٤ ٩٦١ +

ص.ب: ١١٣٢٤ - بيروت - لبنان

رياض السلوح بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

الكتاب : الخصائص

التصنيف : لغة

المؤلف : أبو الفتح عثمان بن جني

المحقق : د. عبد الحميد هنداوي

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1448 (3 أجزاء)

سنة الطباعة : 2008

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الثالثة

ISBN 2-7451-3245-8 (10 dig)

ISBN 978-2-7451-3245-1 (13 dig)



9 0000

9 782745 132451

<http://www.al-ilmiyah.com>

sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله على ما خصّ به أهل الإيمان من الخصائص، وأصلى وأسلم على أكمل الخلق المنزه عن العيوب والنقائص.

وبعد؛ فقد عهد إلى قيم دار الكتب العلمية حفظه الله بأن أتولى العناية بكتاب الخصائص لابن جنى لرغبة الدار فى طبعه ونشره.

وكنت أقدم فى هذا الأمر رجلاً وأوخر أخرى لأمرين:

أولهما: صعوبة العمل فى مثل هذا الكتاب الذى يعد بحق موسوعة لغوية متكاملة.

ثانيهما: جودة النشرة السابقة للأستاذ/ محمد على النجار، جزاء الله على عمله خير الجزاء.

ولكن هذا العمل الجليل قد سال له لعاب فكرى لا لشيء إلا لرغبتي فى مصاحبة ابن جنى فى هذا الكتاب والتلمذ على يديه.

والحق أن هذه المرة لم تكن هى الأولى فى جلوسى بين يدى هذا الجهد الفذ؛ بل تتلمذت على يديه من قبل وأطلت الوقوف أمام كتابه هذا خاصة، بل لا أبعد إذا قلت إننى قد نخلته نخلًا، وذلك فى دراستى للدكتوراة فى موضوع يعد جدّ لصيق بمادة كتاب الخصائص، ألا وهو (التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة).

وقد تصفحت ما جاء عن الأقدمين فى هذا الباب فوجدت أن ابن جنى هو صاحبه، والعلم فيه بلا منافس.

ولولا ما أشار إليه ابن جنى من إشارات السابقين قبله فى هذا الباب كالحليل وسيبويه لكان جهد هؤلاء نسياً منسياً، وذلك لكونه مجرد إشارات سريعة، قلما يتفطن إليها إلا من كان هذا الأمر همّة.

ثم كان جلوسى بين يدى ابن جنى بعد ذلك فى بحث قدمته بعد الدكتوراة استوحيت فكرته من كلام ابن جنى فى باب فى إمساس الالفاظ أشباه المعانى فى هذا

السفر العظيم كذلك أعنى كتاب الخصائص هذا.

وقد رأيت - إبرازاً لجهود ابن جنى فى هذا المجال - أن أعرض هنا فى صدر هذا الكتاب هذا البحث الذى كنت قد نشرته فى صحيفة كلية دار العلوم فى عدد ديسمبر سنة ١٩٩٩، عن الدلالة الفنية للأصوات نظراً لأننى أعد ابن جنى رائد هذا البحث وصاحب الفضل الأول فى نتائجه، فضلاً عن أن جلّ مادته قد أفدناها عن كتابه هذا الذى نحن بصدد الترجمة له.

منهج التحقيق

أما عن منهجنا في تحقيق الكتاب فيتلخص في:

- ١ - ضبط متن الكتاب على أدق نسخه المتداولة واعتماد نشرة الأستاذ النجار كأصل مقدم، والإفادة من فروق النسخ الأخرى والترجيح بينها حسبما يقتضيه السياق.
 - ٢ - تخريج ما وسعنا الوقوف على مصادره من شواهد هذا الكتاب من حيث القراءات والروايات الحديثية والشواهد الشعرية والأمثال والأقوال وغير ذلك.
 - ٣ - شرح أغرب الغريب باختصار وإيجاز.
 - ٤ - الترجمة لأهم الأعلام لا سيما اللغويون.
 - ٥ - الترجمة للمصنف ابن جنى.
 - ٦ - الفهارس العلمية المفصلة الشاملة للغة بجميع علومها من نحو وصرف ولغة واشتقاق وغير ذلك.
 - ٧ - فهرسة جميع شواهد الكتاب القرآنية والحديثية والشعرية والنثرية . . . إلخ.
- هذا، ولم نأل جهداً في ضبط هذا الكتاب، وشرح وتخريج شواهد، وشرح غريبه، والكلام على أهم مسائله العلمية بما فتح علينا به، مع ما قدمنا به من بحث عن جهود ابن جنى في الدلالة الفنية للأصوات وإن لم يكن البحث قاصراً على جهود ابن جنى وحده، ولكن أردنا إيراداً بكماله محافظة على سياقه.
- وفي نهاية هذا التقديم أدعو الله تعالى أن يجزل لنا المثوبة في هذا الكتاب، وأن يجزى عنا خير الجزاء، كل من شارك فيه معنا بجهد مشكور.

وكتبه

عبد الحميد هندأوى

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

الجيزة في غرة ربيع الأول ١٤٢١هـ

ترجمة ابن جنى

• اسمه ونسبه:

هو عثمان بن جنى - بكسر الجيم وتشديد النون وسكون الياء معرب كنى - الأديب الموصلى، أبو الفتح. كان أبوه - جنى - مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلى. ولا يعرف عن أبيه أين كان قبل مجيئه الموصلى.

ولما كان ابن جنى من أصل غير عربى؛ فقد كان يشعر بضعة عند الناس، فكان يتصف لنفسه ومن ذلك قوله فى قصيدة له:

فإن أصبح بلا نسب	فعلمى فى الورى نسبى
على أنى أهول إلى	قروم سادة نجب
قياصرة إذا نطقوا	أرم الدهر ذو الخطب
أولاك دعا النبى لهم	كفى شرقًا دعاء نبى ^(١)

• مولده ووفاته:

ولد فى الموصل قبل سنة ثلاثمائة، وقيل قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة، على اختلاف فى تعيين سنة الميلاد؛ فقليل سنة ٣٠٠هـ، وقيل سنة ٣٢٢هـ وتوفى فى بغداد سنة ٣٩٢هـ فى خلافة القادر بالله.

• نشأته:

نشأ ابن جنى بالموصل، وأخذ النحو عن الأخفش أحمد بن محمد الموصلى الشافعى، وقرأ الأدب فى صباه على أبى على الفارسى وسمع جماعة من المواصلة والبغداديين.

• صفاته:

كان ابن جنى أعور، يقول المترجمون له: إنه كان ممتعًا بإحدى عينيه، كناية عن العور.

ومما ينبئ عن عوره قوله هو فى التشوق لصديق له:

(١) يقصد بدعاء النبى؛ دعاء ﷺ لقبصر الروم بثبيت ملكه عند إعظامه لكتاب النبى ﷺ.

صدودك عنى ولا ذنب لى دليل على نية فاسده
فقد وحياتك مما بكيت خشيت على عيني الواحده
ولولا مخافة ألا أراك لما كان فى تركها فائده

وفى هذه الأبيات شك فى نسبتها إليه ولكن الشك فى نسبتها إليه لا يشكك فى عوره.

وكان من عاداته فى الحديث الإشارة بيديه وشفتيه لأنه يعتقد أن الإشارة أبلغ فى إيضاح المعنى وتبسيطه للسامع. فيقول هو فى كتابه هذا: «وعلى هذا قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة» وقال الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى: «وقد يجوز أن ابن جنى كان فى لسانه لكُنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة».

وكان ابن جنى رجل جد وامراً صدق فى فعله وقوله فلم يعرف عنه اللهو والشرب والمجون، وكان عف اللسان والقلم يتجنب البذاء من الألفاظ. ولم يكن همه رضاء الملوك ومنادمتهم كأدباء عصره.

• شيوخه:

أخذ ابن جنى النحو عن الأخفش وبعده عن أبى على الفارسى، وأخذ عن كثير من رواة اللغة والأدب منهم أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم وهو من القراء، ويروى عنه ابن جنى أخبار ثعلب وعلمه، ويروى أيضاً عن محمد بن سلمة عن المبرد، وغير هؤلاء كثير.

كما يروى ابن جنى عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم «وكان يثبت فى أمرهم وصدقهم قبل الرواية عنهم، وعن أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي وقد يذكره باسم أبى عبد الله الشجرى. ويتضح من روايات ابن جنى خلال هذا الكتاب الرواة الذين نقل عنهم والعلماء الذين استشهد بكلامهم وآرائهم.

• صحبته لأستاذه أبى على الفارسى:

يقول صاحب نزهة الألباء ص ٣٣٣:

«وكان سبب صحبته إياه أن أبا على الفارسى كان قد سافر إلى الموصل فدخل إلى

الجامع، فوجد أبا الفتح عثمان بن جنى يقرأ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه فى قلب الواو ألفاً نحو (قام) و (قال)، فاعترض عليه أبو على، فوجده مقصراً، فقال له أبو على: «رَبِّتَ قَبْلَ تَحْصُرِمْ..» ثم قام أبو على ولم يعرفه ابن جنى، فسأل عنه، فقليل له: هذا أبو على الفارسى النحوى. فأخذ فى طلبه فوجده ينزل إلى السَّمِيرِيَّة، يقصد بغداد، فنزل معه فى الحال ولزمه وصحبه من حيثئذ إلى أن مات أبو على، وخلفه ابن جنى، ودرس النحو ببغداد بعده وأخذ عنه. وكان تبحر ابن جنى فى علم التصريف، لأن السبب فى صحبته أبا على وتغربه عن وطنه ومفارقة أهله مسألة تصرفية، فحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه».

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا على بعد سنة ٣٣٧ هـ ولازمه فى السفر والحضر، وأخذ عنه، وصنف كتبه فى حياة أستاذه، فاستجاده ووقعت عنده موضع القبول.

يقول ابن جنى عن أستاذه أبى على الفارسى فى كتابه هذا:

«ولله هو، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكانه إنما كان مخلوقاً له، وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، رائحة علله، ساقطة عنه كُلفه وجعله همه وسدومه. لا يعتافه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة، وقد حط عنه أثاله، وألقى عصا ترحاله».

ويظهر إجلال أبى على لأبى الفتح من قول أبى الفتح فى الخصائص، فى باب فيما يرد عن العربى مخالفاً لما عليه الجمهور، قال: «دخلت يوماً على أبى على رحمه الله خالياً آخر النهار فحين رآنى قال لى: أين كنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيْت؟ فخصنا معاً فيه، فلم نحل بطائل منه. فقال: هو من لغة اليمن ومخالف للغة ابنى نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم».

• صحبته للمتنبى:

اجتمع ابن جنى بالمتنبى فى حلب عند سيف الدولة بن حمدان، وفى شيراز عند عضد الدولة البويهى، وكان المتنبى يجله ويقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، وكان المتنبى إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف فى شعره، يقول:

سلوا صاحبنا أبا الفتح .

وكان ابن جنى يعجب بالمتنبى ويستشهد بشعره فى المعانى، وهو أول من شرح ديوانه، وله فى ذلك شرحان: شرح كبير وآخر صغير .

ويذكر الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى نقلاً عن «البديعى فى الصبح المنبى» قصة تنبئ عن إعجاب ابن جنى بالمتنبى - وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبى هناك، وذلك فى آخر حياة المتنبى، فقد قتل بدير العاقول عند منصرفه من شيراز؛ ذلك أن أبا على كان إذ ذاك بشيراز «وكان إذا مر به أبو الطيب يستقله على قبح ربه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء . وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب كثير الإعجاب بشعره لا يبالى بأحد يذمه أو يحط منه وكان يسوؤه إطناب أبى على فى ذمه، واتفق أن قال أبو على يوماً: اذكروا لنا بيتاً من الشعر نبحت فيه، فبدأ ابن جنى وأنشد:

حلت دون المزار فالיום لو زرُّ
تِ لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو على واستعاده . وقال: لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى؟ فقال ابن جنى: للذى يقول:

أزورهم وسواد الليل يشفع لى
وأثنى ويباض الصبح يغرى بى
فقال: والله هذا أحسن، بديع جداً، فلمن هما؟ قال للذى يقول:

أمضى إرادته فسوف له قَدْ
واستقرب الأقصى فثمّ له هنا

فكثر إعجاب أبى على، واستغرب معناه، وقال: لمن هذا؟ فقال ابن جنى للذى يقول:

ورضع الندى فى موضع السيف بالعلا

مضر كوضع السيف فى موضع الندى

فقال: هذا والله أحسن! والله لقد أطلت يا أبا الفتح، فأخبرنا من القائل؟ فقال: هو الذى لا يزال الشيخ يستقله، ويستقبح ربه وفعله . وما علينا من القشور إذا استقام اللب! قال أبو على أظنك تعنى المتنبى . قلت نعم .

ولابن جنى مرثية فى المتنبى مطلعها:

غاض القريضُ وأورتُ نَصْرَةُ الادبِ
وصوِّحتُ بعد رى دوحَةَ الكتبِ

• أشرابن جنى فيمن بعده:

«فتح ابن جنى فى العربية أبواباً لم يتسن فتحها لسواه. ووضع أصولاً فى الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعانى، وإهمال ما أهمل من الألفاظ وغير ذلك، وكان بذلك إماماً يحتاج إلى اتباع يمشون فى سبيله، وبينون على بحوثه، وإذا لتضجت أصوله وبلغت إنائها، ولكنه لم يرزق هؤلاء الاتباع. على أنه أتيح له لغوى كبير أغار على فوائده وبحوثه اللغوية. ذلك هو ابن سيده على بن أحمد المتوفى ٤٥٨هـ وهو كثير ما يغفل العزو إليه فى كتابه المحكم، ويأتى صاحب اللسان فينقل ما فى ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جنى»^(١).

وكذلك نجد ابن سنان الخفاجى عبد الله بن محمد المتوفى ٤٦٦هـ. صاحب سر الفصاحة ينقل كثيراً عن ابن جنى ويستشهد بكلامه، وفى نفس الوقت قد يتجه إلى نقده عند اختلافه معه.

ومن القرن السابع الهجرى نجد ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣هـ صاحب المثل السائر وقد يعترض على ابن جنى ويتنقده، ومع ذلك ينقل عنه ولا يعزو إليه.

• اللغة عند ابن جنى:

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية فى اللغة يتضح ذلك من أبواب بوبها فى كتابه هذا الخصائص، قال: «باب فى الشئ يسمع من الفصيح ولا يسمع من غيره» ويتضح ذلك أيضاً من مطالعة اللسان وكثرة العزو فيه إلى ابن جنى وقد يقول صاحب اللسان: «ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى».

• عقيدة ابن جنى:

لم يعرف عن ابن جنى أنه كان شيعياً، وإن كان الظاهر من أمره ذلك، والأظهر أنه إنما كان يصانعه، وكان من دواعى مصانعه لهم أن كان ذوو السلطان من آل بويه منهم، وهو كان متصلاً بهم صلة قوية وكان البويهيون يحرصون على إظهار شعائر الشيعة.

(١) انظر ترجمة الأستاذ محمد على النجار لابن جنى فى تحقيقه لهذا الكتاب ص ٢٩.

وإنما كان التقريب في عصره لمن تشيع أو انتسب إلى الفرس وذلك لأن الأمراء منهم وهنا طرفة ذكرها الأستاذ/ محمد على النجار نقلاً عن نزهة الألباء في ترجمة الربيعي على بن عيسى، قال: «إن على بن عيسى الربيعي كان على شاطئ دجلة في يوم شديد الحر فاجتار عليه الشريف المرتضى في سفينة ومعه ابن جنى، وعليهما مظلة تظلهما من الشمس، فهتف الربيعي بالمرتضى وقال له: ما أحسن هذا التشيع! على تتقلى كبده في الشمس من شدة الحر، وعثمان عندك في الظل تحت المظلة لثلا تصيبه الشمس! فقال المرتضى للملاح: جد وأسرع قبل أن يسبنا».

• مذهبه الفقهي:

يبدو أن ابن جنى كان حنفياً المذهب، ويتضح ذلك من إشارات في هذا الكتاب إلى هذا المذهب وقوله في الرواية عنه أصحابنا، ولا غرو في ذلك فهو عراقي يأخذ مذهب أهل العراق، وقد جاء ذكر أبي حنيفة في مبحث الدّور، فقال: «هذا موضع كان أبو حنيفة رحمه الله يراه ويأخذ به...»

كل ذلك يشير إلى ميله إلى هذا المذهب.

• مذهبه الكلامي:

ذكر السيوطي في الزهر أن ابن جنى كان معتزلياً كشيخه أبي على. ويتضح ذلك من كلامه في «باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة» يقول: «وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله. ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا» فهو هنا ينسب خلق الفعل للعبد، وهذا مذهب المعتزلة.

ومما يؤنس به في القول باعتزاله أنه في باب: «في الحكم يقف بين الحكمين» من هذا الكتاب يكرر عبارة «المنزلة بين المنزلتين» ويلمح الأستاذ محمد على النجار في ترجمته لابن جنى إلى أنه قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة، ثم قال: ومن ذلك ما نراه من كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف، فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال ابن جنى في الخصائص «وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به» وهذا هو مذهب أهل السنة.

• مذهب النحوى:

كان ابن جنى بصرى المذهب كشيخه أبى على، ويجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ويدافع عنه، على أن ابن جنى لشدة حبه للعلم فكان يأخذه من أهله، بصرياً كان أو غيره، فنراه يكثر النقل عن ثعلب والكسائى ويمدحهما على اختلافه معهما فى المذهب.

وابن جنى إمام فى النحو والصرف، لكنه أبرع فى الصرف منه فى النحو، وسبب براعته فى الصرف أن عجزه أمام أبى على كان فى مسألة صرفية، فلذلك كان جدّه فى الصرف أكثر.

• شعر ابن جنى:

كان ابن جنى يقول الشعر، يقول ابن ماکولا فى الإكمال ٢/ ٥٨٥: «وله شعر بارد» أى غير جيد، وربما ذلك لأن ابن جنى كان يستعمل الغريب فى شعره ولم يكن الشعر صنعتاً فيعنى به.

ومن شعره ما سبق أن أشرنا إليه من مرثية المتنبى قال:

غاض القريض وأودت نضرة الأدب

وصوحت بعد رى دوحة الكتب

سليت ثوب بهاء كنت تلبسه

كما تُخطف بالخطبة السُّلب

ما رلت تصحب فى الجُلَى إذا انشعبت

قلباً جميعاً وعزماً غير منشعب

وقد حلبت لعمرى الدهر أشطره

تمطو بهمة لا وأنٍ ولا وصب

من للهواجل يحى ميت أرسمها

بكل جائلة التصدير والحقب

قباء خوصاء محمود علالتها

تنبو عريكتها بالحلس والقتب

وله فى الغزل قوله :

تجيب أو تدرع أو تقبا فلا والله لا أزداد حبا
ملكك ببعض حبك كل قلبى فإن رمت المزيد فهات قلبا

وله فى الفخر بنسبه ما سبق أن ذكرناه سابقاً .

• أسرقته :

لا يعرف من أسرة ابن جنى غير أبيه ، ولابن جنى ثلاثة من الولد : على وعال وعلاء ، يقول فيهم ياقوت الحموى : «كلهم أدباء فضلاء ، قد خرجهم والدهم ، وحسن خطوطهم فهم معدودون فى الصحيحى الضبط ، وحسن الخط» .

قال الأستاذ محمد على النجار فى ترجمته لابن جنى : «ولم أر ذكراً فى كتب الطبقات والأدب لغير عالٍ ، فهو له ترجمة فى معجم الأدباء» .

قال ابن ماكولا :

«وابنه أبو سعد على بن عثمان بن جنى أدركته بصيراً وسمعت منه ، وكان قد سمع مسند أبى يعلى الموصلى من المرجى ، وسمع ببغداد من عيسى بن على» .

• مصنقاته :

وقد عددها صاحب كتاب هدية العارفين فقال ، وله من الكتب :

- ١ - الخصائص وهو كتابنا هذا .
- ٢ - اسم المفعول .
- ٣ - التبصرة فى العروض .
- ٤ - تذكرة الاصبهانية .
- ٥ - تفسير المراثى الثقة والقصيدة الرائية للشريف الرضى .
- ٦ - التمام فى شرح شعر الهذليين .
- ٧ - التلقين فى النحو .
- ٨ - التنبيه فى الفروع .
- ٩ - سر الصناعة وشرحه .
- ١٠ - التصريف الملوكى .

- ١١ - شرح مستغلق أبيات الحماسة .
- ١٢ - شرح الفصيح لثعلب فى اللغة .
- ١٣ - شرح كتاب المقصور والمدود لأبى على الفارسى .
- ١٤ - كتاب الصبر فى شرح ديوان المتنبى .
- ١٥ - الكافى فى شرح القوافى للأخفش .
- ١٦ - كتاب الألفاظ فى المهموز .
- ١٧ - كتاب التعاقب .
- ١٨ - كتاب العروض .
- ١٩ - كتاب الفرق بين كلام العام والخاص .
- ٢٠ - كتاب المذكر والمؤنث .
- ٢١ - كتاب المقصور والمدود .
- ٢٢ - كتاب الوقف والابتداء .
- ٢٣ - اللمع فى النحو .
- ٢٤ - محاسن العربية .
- ٢٥ - المحتسب فى شرح الشواذ لابن مجاهد فى القراءات .
- ٢٦ - مختار تذكرة أبى على الفارسى .
- ٢٧ - المسائل الخطاطريات .
- ٢٨ - المصنف فى شرح التصريف للمازنى .
- ٢٩ - معانى أبيات المتنبى .
- ٣٠ - المفيدة فى النحو .
- ٣١ - المقتضب فى كلام العرب .
- ٣٢ - المقتطف فى معتل العين .
- ٣٣ - المنتصف فى النحو .
- ٣٤ - المنهج فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة .
- ٣٥ - معانى المحررة .

- ٣٦ - مقدمات أبواب التصريف .
- ٣٧ - تفسير علويات الرضى .
- ٣٨ - تفسير ديوان المتنبي .
- ٣٩ - تفسير أرجوزة أبى نواس .
- ٤٠ - رسالة فى مدد الأصوات .
- ٤١ - كتاب البشرى والظفر .
- ٤٢ - كتاب الخطيب .
- ٤٣ - كتاب الفائق .
- ٤٤ - كتاب الفصل بين كلام العام والخاص .
- ٤٥ - كتاب المغرب فى شرح القوافى .
- ٤٦ - كتاب المتصف .
- ٤٧ - كتاب النقض عن ابن وكيع .
- ٤٨ - ما خرج منى من تأييد التذكرة .
- ٤٩ - مختصر التصريف على إجماعه .
- ٥٠ - المذهب فى النحو .
- ٥١ - النوادر الممتعة فى العربية .

● مصادر الترجمة:

- ١ - الإكمال فى رفع الأثياب لابن ماكولا .
- ٢ - بغية الوعاة للسيوطى .
- ٣ - كشف الظنون لحاجى خليفة .
- ٤ - الاعلام للزركلى .
- ٥ - دائرة المعارف الإسلامية .
- ٦ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى .
- ٧ - ترجمة ابن جنى للأستاذ/ محمد على النجار .

جهود ابن جنى فى الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات^(*) (دراسة نظرية تطبيقية)

على الرغم من كون الأصوات هى اللبنات الأولى والاساس فى تشكيل البناء اللغوى، فإنها لم تلق من الباحثين إلى الآن العناية الكافية لاستثمار طاقاتها الدلالية، وابتعث لإحياءاتها الثرة فى فاعليتها الدائبة مع السياقات الأدبية.

ولعل ذلك يرجع - فى رأى - إلى أمرين: صعوبة البحث فى هذا المجال الموهل فى الرمزية، مع تأييه على التعقيد والتقنين، حيث يستطيع الناظر إلى دلالات الأصوات أن يتكهّن ببعض تلك الدلالات التى يضيفها عليها السياق، دون أن يجزم فى كثير من الأحيان أن هذه الدلالات هى فعلاً دلالات تلك الأصوات، وليست مجرد معان فرضتها الدلالة المعجمية أو الصرفية أو التركيبية، ثم قام ذهن القارئ بتحميلها على الأصوات.

والأمر الآخر وهو تأيى تلك الدلالات على التعقيد والتقنين يرجع إلى أن كثيراً من تلك الدلالات لا ترجع إلى قيمة للصوت فى ذاته بقدر ما تكون وليدة السياق وخليقته؛ فالسياق هو الذى حمل الصوت هذا المعنى، وهو الذى استخدم الحرف أو الكلمة صوتاً ليكسبها دلالة سياقية حينئذ مؤقتة، وليست دلالة دائمة تستصحب فى غيره من السياقات، فكل سياق له دلالاته التى يخلعها على أصواته، وكل قارئ أو سامع له ذوقه الخاص فى استكناه دلالات تلك الأصوات وتأثره بها، وإن كان هذا لا ينفى وجود حس* أو ذوق عام يكاد يشترك فى فهم دلالات كثير من تلك الأصوات فى السياقات والمواقف المختلفة، وإن كان ذلك يختلف - لا محالة - باختلاف البيئات اللغوية.

لعل هذه - فى نظرى - أهم أسباب ندرة البحث فى هذا المجال على مستوييه النظرى والتطبيقي.

ونستطيع أن نقول: إن هناك تفاعلاً دائماً بين السياق والتشكيل الصوتى؛ فالبدع يختار بوعى أو بلا وعى التشكيل الصوتى المناسب للسياق الذى يخوض فيه، كما أن

(*) نشر هذا البحث فى صحيفة دار العلوم عدد ديسمبر ١٩٩٩م، للدكتور عبد الحميد هندوى بعنوان: الدلالة الفنية للأصوات (دراسة نظرية تطبيقية).

السياق هو الذي يخلق على التشكيل الصوتي إحياءاته المناسبة له.

ونستطيع أن نزعم أن اختيار المبدع يدل على أن هناك علاقة خفية بين السمات الصوتية والمعاني الدالة عليها.

غير أننا نقرر أن معاني تلك الأصوات إنما هي معانٍ تركيبية سياقية وليست معاني إفرادية، وأنها مستقرة في الحسّ اللغوي للمبدع، وتعمل على توجيه اختياراته الصوتية بطريقة لا شعورية.

ويقوم هذا البحث بدراسة الدلالة الصوتية للكلمة من حيث النظر في صفات الأصوات، من حيث: الجهر والهمس، والرخاوة والشدة، والانطباق والانفتاح، والاستعلاء والانخفاض، والصفير، والاستطالة، والتفشي، والمد، واللين، والانحراف، والتكرير، والهوى وغير ذلك.

ومن حيث ما يصاحب الكلمة عند النطق بها من ظواهر صوتية: كالنبر والتنغيم، ثم من حيث النظر في مخارجها المختلفة، وبحث العلاقة بين تلك السمات الصوتية للتشكيل الصوتي للكلمة ومناسبتها لسياقها ونسقتها الدلالي.

ويبقى جانب آخر من دراسة التشكيل الصوتي وهو الأوزان الشعرية، أو موسيقى الكلام؛ لنشمل ضروب الموسيقى النثرية. وقد رأينا أفراد هذا الجانب يبحث مستقل؛ فقصّرنا بحثنا هذا على دراسة الدلالة الصوتية للكلمة من حيث ما ذكرنا، دون التعرض للدلالة الموسيقية للكلام.

ومع حداثة البحث في هذا المجال وطرافته فإننا لا نزعم أننا نبدأ فيه من فراغ؛ بل إن ثمة محاولات عديدة قديمة وحديثة قد حاولت ولوج هذا الميدان، غير أن كثيراً من تلك المحاولات قد وقفت على شاطئ هذا البحث دون الولوج إلى أعماقه. وثمة دراسات قد ضلّت الطريق في هذا المجال وتنكبت عن سواء السبيل.

أما الدراسات القديمة فإننا نستطيع أن نقف فيها على معالم هادية ومحاولات جادة يمكننا عن طريقها الوقوف على الثغرات هؤلاء القدماء إلى دلالة الصوت ومناسبتها لمعناه.

وهذه المحاولات الجادة في هذا السبيل لمجد بعضها عند الخليل بن أحمد، وكثيراً منها لدى سيبويه في كتابه، كما نجد لها أكثر نصجاً عند ابن جني في خصائصه، وفي كتابات ابن الأثير من بعده.

فما جاء عن الخليل في ذلك قوله :

«كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًا فقالوا: (صر)، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: (صرصر)»^(١).

نلمح هنا إشارة الخليل إلى ما بين الفعل الثلاثي المضعف العين صر وبين معناه من التناسب من حيث بنية الصيغة ودلالته على المعنى الإفرادى لتلك الكلمة، فنحن نلاحظ أن تضعيف الراء الناشئ عن التشديد فيها ينتج عنه نوع من المط والاستطالة ينشأ عن سمة التكرارية التي تتسم بها الراء، وهذا في نهاية الكلمة يناسب ما في صوت الجندب من مد واستطالة؛ فللمناسبة هنا ظاهرة بين أصوات هذه الكلمة ومعناها الذي تدل عليه.

فإذا انتقلنا إلى كلام سيبويه في هذا الموضوع فإننا نجد أن سيبويه قد أصل سبق الخليل إلى هذا الباب، فهو يقول:

«هذا باب «افعول» وما هو على مثاله مما لم نذكره. قالوا «خشن»، وقالوا: «اخشوشن»، وسألت الخليل، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال «اعشوشبت الأرض» فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًا قد بالغ»^(٢).

لقد التفت الخليل وسيبويه هنا إلى أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى، كما قد التفتا كذلك إلى الغرض من تلك الزيادة، وهو هنا المبالغة والتوكيد، وقد عقد سيبويه لذلك بابًا في كتابه وسماه «ما جاء على مثال واحد حين تقاربت المعاني»^(٣).

ونحتاج أن نقف أمام بعض هذه المواضيع لتأملها وبيان مدى وقوف سيبويه على هذه الظاهرة، فلتأمل على سبيل المثال قوله:

«ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك «التزوان»، و «النقذان» و «القفران»، وإنما هذه الأشياء في رعزة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله

(١) ابن جني الخصائص، ١٥٢/٢ تحقيق د/ محمد علي النجار، ط دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان س١٩٥٨.

(٢) سيبويه/ الكتاب، ٢/٢٤١ ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ص١٣١٧.

(٣) المرجع السابق ٢/٢١٩. وثمة مواضع أخر كثيرة في كتابه انظر على سبيل المثال الكتاب ٢/٢١٤ - ٢١٦.

«العسلان» و «الرتكان» . . ومثل هذا «الغليان»؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله «الغثيان» لأنه تمجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان لأنه تحرك الحر وثوره فإنما هو بمنزلة الغليان . . .^(١).

نلمح في هذا النص التفات سيبويه إلى الدلالة المركزية المشتركة التي توحى بها البنية الصوتية لتلك المصادر (النزوان، والنقزان، والقفزان، والعسلان، والرتكان، والغليان، والغثيان، والخطران، واللمعان، واللهبان، والوهجان . . . إلخ).

فهذه المصادر قد اشتركت جميعاً في بنية صوتية واحدة هي صيغة فعَلان بما لها من سمات صوتية خاصة.

وإذا تأملنا الدلالة المعجمية لتلك المصادر وجدناها تشترك جميعها في معنى مشترك بينها، هو الحركة والاهتزاز والاضطراب، وهي تعبر عن الشيء الذي تزداد حركته واهتزازه واضطرابه شيئاً فشيئاً، ثم تطول حركته ويستمر اضطرابه شيئاً، ولا يكون هدوؤه فجأة، بل يستمر زمناً حتى يهدأ.

وإذا تأملنا البنية الصوتية لتلك المصادر التي جاءت على صيغة (فَعَلَان) وجدنا أن توالى الحركتين القصيرتين - الفتحيتين - إتياع هاتين الفتحيتين بفتحة طويلة هي ألف المد، ثم انتهاء الكلمة بالنون ذات الغنة المجهورة التي يمتد زمن النطق بها شيئاً بما يشبه الزنة الطويلة . . . إذا تأملنا ذلك كله وجدنا تمام المناسبة بين السمات الصوتية لتلك المصادر والمعنى الذي تدل عليه وهو الحركة والاهتزاز والاضطراب الذي يزداد شيئاً فشيئاً وهذا ما تعبر عنه الحركتان القصيرتان - الفتحتان المتواليان -، ثم تأتي الحركة الطويلة - ألف المد - لتعبر عن طول تلك الحركة، ثم يأتي حرف النون ليعبر عن معنى آخر وهو أن هدوء تلك الحركة لا يكون فجأة بل يحتاج إلى زمن يسير تخفت فيه الحركة شيئاً فشيئاً حتى تهدأ، وهو ما تعبر عنه غنة النون ذات الصوت المجهور.

وإذا كان سيبويه قد التفت إلى العلاقة بين الأصوات والمعاني التي تدل عليها في مثل تلك المصادر، دون محاولة منه في الكشف عن وجه المناسبة بين أصوات تلك المصادر ومعانيها - فإن ابن جنى قد تلقف إشارات كل من الخليل وسيبويه في هذا المجال ثم أولى هذا الباب عناية فائقة، ولم يكتف فيه بالوقوف على الظاهرة كهؤلاء القدماء، بل

أخذ يعلل أو يبين وجه التناسب بين تلك الأصوات وتلك المعانى، وقد علل لمناسبة تلك المصادر لمعانيها تعليلاً جيداً بقوله: «فَقَابَلُوا بِتَوَالِي حَرَكَاتِ الْمَثَالِ (أى الصيغة) أو البنية توالى حركات الأفعال»^(١).

وقد اتجه البحث فى دلالة الأصوات عند ابن جنى إلى جهتين متكاملتين:

الأولى: [النظر إلى صفة الحرف ومخرجه] وحاله من حيث التفخيم والترقيق، والشدة والرخاوة والجهر والهمس والإطباق والانفتاح والاستعلاء والاستطالة والتفشى وغير ذلك، ثم بحث العلاقة بين هذه الأحوال والصفات وبين الدلالة الوضعية للكلمة.

الثانية: النظر إلى دلالة الكلمة باعتبارها تركيباً صوتياً له بنية وهيئة بعينها، بحيث يبحث العلاقة بين طريقة تركيب أحرف تلك الكلمة، ومناسبة ذلك التركيب وتلك الهيئة للمعنى الذى وضعت له الكلمة.

وقد اهتم ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) بدراسة الدلالة الصوتية على هذين المستويين فى «باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى» حيث يقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيم واسع، ونهجٌ مُتَلَبٌّ (أى: ثابت) عند عارفه مأمومٌ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصواتَ الحروف على سِمَتِ الأحداث المعبرِّ بها عنها، فَيَعْدِلُونَهَا وَيَحْتَذِنُونَهَا عَلَيْهَا، وذلك أكثر مما نَقْدَرُهُ وَأَضْعَافُ مَا نَسْتَشْعِرُهُ»^(٢).

وهو يشير إلى كثرة هذا النوع من دلالة الأصوات على المعانى فى اللغة، ثم يعرض أمثلة له، فمما مثل به للنوع الأول: تفريقهم بين الحَضْمِ والقَضْمِ والنَضْحِ والنَضْخِ، يقول: من ذلك قولهم: «حَضَمَ وَقَضَمَ، فَالْحَضْمُ لِأَكْلِ الرُّطْبِ، كَالْبَطِيخِ وَالْقَثَاءِ، وَمَا كَانَ نَحْوَهُمَا مِنَ الْمَأْكُولِ الرُّطْبِ. وَالْقَضْمُ لِلصَّلْبِ الْيَابِسِ، نَحْوِ قَضَمَتِ الدَّابَّةُ شَعِيرَهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِي الْخَبَرِ «قَدْ يُدْرِكُ الْحَضْمُ بِالْقَضْمِ» أَيْ قَدْ يَدْرِكُ الرِّخَاءُ بِالشَّدَّةِ، وَاللِّينُ بِالشَّظْفِ. وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «يَخْضَمُونَ وَنَقْضُمُ وَالْمَوْعِدُ اللَّهُ»^(٣).

ويوضح سرّ اختلاف الدلالة بين صوتى الحاء والقاف، ويجعل ذلك راجعاً إلى

(١) الخصائص ١٥٢/٢.

(٢) الخصائص ج ٢، ص ١٥٧.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

رخاوة الخاء أى أنها صوت احتكاكى، فهو يتناسب مع الشيء الرطب، الذى يسهل أكله، وإلى صلابة القاف؛ فهي صوت انفجارى، ومن ثم يتناسب مع أكل اليابس، الذى يصعب قطعه. يقول: «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لسموع الأصوات على محسوس الأحداث»^(١).

ولذلك فإن الشاعر عندما عبر عن مرارة العيش عبر عنها بقضم الجلمد، وهو صخر يابس، فقال:

والموت خيرٌ من حياةٍ مرةٍ تُقضى لياليها كقضم الجلمدِ

ومن هذا الباب قولهم:

والتنضح والتضخ: والثانى أقوى من الأول، فى التعبير عن حركة الماء يقول تعالى: «فيهما عينان نضاختان» [الرحمن: ٦٦] «أى فوأتان بالماء» عن ابن عباس. والتنضح بالخاء أكثر من النضح بالخاء^(٢).

وإذا كان القدماء كالخليل وسيبويه قد أولوا الجهة الثانية عناية خاصة، وهى جهة النظر إلى التراكيب الصوتية ومناسبتها للمعانى التى وضعت لها، أقول: إذا كان هؤلاء القدماء قد برعوا فى هذا الجانب فإن ما أدلى به ابن جنى فى هذا المقام يجعل تلك المحاولات الأولى من جانب القدماء مجرد إشارات ومضات مضيئة، لا تقارن بما قدم ابن جنى فى هذا الباب إلا من حيث سبقها الزمنى وريادتها لهذا الطريق الوعر.

فابن جنى يلمح المناسبة بين تلك الحركات المتوالية فى صيغة (فَعْلَان) التى جعلت تلك الصيغة - بذلك التركيب الصوتى وبذلك الهيئة - مناسبة أتم المناسبة لمعناها الدال على الحركة والاضطراب^(٣).

ولا يقف ابن جنى هنا عند الأمثلة التى ذكرها عن الخليل وسيبويه، بل يزيد على ذلك أمثلة كثيرة، ونحتاج أن نقف أمامها فى هذا الباب وقفات متأنية؛ لنرى إلى أى حد تكون المناسبة بين صيغ الألفاظ ومعانيها.

قال ابن جنى بعد ذكر كلام الخليل وسيبويه السابق نقله: «ووجدت أنا من هذا

(١) السابق، ص ١٥٨.

(٢) السابق وانظر القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم، ط دار الحديث، ج ١٧، ص ١٧٩.

(٣) الخصائص ٢/ ١٥٢.

الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه^(١) ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والققعقة، والصعصعة^(٢) والجرجرة والقرقرة ووجدت أيضاً (الفعلّى) فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة، نحو البشكى، والجمزى والوكّقى . . . فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقلة - والمثال الذى توالى حركاته للأفعال التى توالى الحركات فيها^(٣).

يلمح ابن جنى فى هذا النص ما بين البنية الصوتية لهذه المصادر الرباعية المضعفة ومعناها من المناسبة، إذ إن هذه المصادر بما اشتملت عليه من تضعيف وتكرير تناسب ما تدل عليه معانيها من التكرير المشترك بين ألفاظ تلك البنى مما يضيف إلى معناها المعجمى معنى آخر تضيفه دلالتها الصوتية.

كما يلمح ابن جنى كذلك ما بين (الفعلّى) من تكرار الحركات وتلاحقها وتتابعها وما تدل عليه من معنى السرعة والتتابع وتوالى الحركات فى الفعل كما توالى الحركات فى النطق.

يقول ابن جنى: «ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمراً، واستصرخ جعفرًا، فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع بالصيغة^(٤) الأصول.

فالأصول نحو قولهم: طعم ووهب، ودخل وخرج، وصعد ونزل فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل، نحو أحسن، وأكرم، وأعطى وأولّى. فهذا من طريقة الصنعة (الصيغة) بوزن الأصل فى نحو دحرج، وسرهف، وقوقى، وزوزى، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى، فكلما

(١) فى الأصل حداه. وفى الهامش عن بعض النسخ (حذياه).

(٢) الصعصعة: التحريك والقلقلة، اللسان/ صمصع.

(٣) الخصائص ١٥٣/٢.

(٤) كذا بالأصل، وفى بعض النسخ (بالصنعة).

أردادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدل عليه، بالغرض فيه. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها، نحو وهب ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرقاً رائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء روائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى المقصود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والثأني لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمساءلة، وذلك نحو: استخرج، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى^(١).

في هذا النص يقارن ابن جنى بين الصيغ المجردة (الأصول) والصيغ المزيعة في دلالتها على معانيها. فالصيغ المجردة وهي ما سماها بالأصول هي نحو: طعم، ووهب، ودخل، وخرج... إلخ.

أما الصيغ المزيعة فيجعلها نوعين:

- مزيد جرى مجرى الأصول: نحو: أحسن، وأكرم، فهذا يجرى مجرى الأصول في مشابهته الرباعي المجيء على (فعلل).
- ومزيد راد على الأصول، مثل له بما زاد على الأصول بأحرف متقدمة على الأصول (كاستفعل).

ثم يلمح ابن جنى المشابهة والمناسبة بين كل من هذه البنى وما تدل عليه من المعاني؛ فالأفعال المجردة إنما تدل على المفاجأة للسمع بالإخبار عن الحدث دون تمهيد بأحرف تسبقه، فهي إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب ولا إعمال فيها.

وذلك نحو طعم ووهب وخرج ودخل، وكذلك ما تقدمت الزيادة على سمت الأصل، وهو ما جرى مجرى الأصول الرباعية على (فعلل) فجعل ما جاء على وزن (أفعل) كأحسن، وأكرم جاريًا مجرى الأصول الرباعية على (فعلل) في نحو دحرج

(١) الخصائص (٢/ ١٥٣ / ١٥٤).

وسرهف... إلخ.

أما ما دل على سعى وتسبب وتعمل تقدمه، فهذا يحتاج إلى أحرف تتقدم على الأصول لتشعر بما تقدم الفعل من سعى وتسبب وتعمل فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول الصيغ الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول فى صيغها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها.

وزيد ابن جنى فى بيان المناسبة بين الأصوات والمعانى فيقول: «ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال^(١) دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كَسَر، وقَطَعَ، فَتَحَ، وغَلَقَ، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما، ومحفوظة بهما، فصارا كأنهما سياج لهما، ومبدولان للعوارض دونها.

ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونهما... فلما كانت الأفعال دليلاً المعانى كرروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه فى نحو: صرصر وحقق دليلاً على تقطيعه...»^(٢).

لقد استطاع ابن جنى فى هذا النص السابق أن يكشف لنا عن المناسبة الوثيقة بين صيغة (فعل) بما لها من سمات صوتية ودلالاتها على التكرار فى الحدث.

ويكشف ابن جنى كذلك عن العلاقة بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقص فى كل منهما فيقول: «وقد أتبعوا اللام فى باب المبالغة العين، وذلك إذا كررت العين معها فى نحو: دمكم وصمحم وعركرك وعصبصب وعشمشم، والموضع فى ذلك للعين، وإنما ضامتها اللام هنا تبعاً لها ولاحقة بها، ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة فى نحو اخلولق، اعشوشب، واغدودن، واحمومى، واذلولى، واقطوطى، وكذلك فى

(١) يقصد بالمثال هنا (الصيغة) كما هو واضح من النص، وكما توصلت إليه بالاستقراء للمواضع التى عبر فيها عن الصيغة بالمثال فانظر على سبيل المثال ١٥٥/٢، ١٥٧، ٩٨/٣، ١٨٨.

(٢) الخصائص ١٥٥/٢.

الاسم نحو عثوثل، وغدودن، وحفديد، وعقنقل، وعنبيل، هجنجل ... كما ضاعفوا العين للمبالغة، نحو عتل، وصمل، وقمر وحزق ...^(١).

وقد أطال ابن جنى في توجيه ذلك، وهو واضح في أن زيادة المبنى فيه قد ناسبت زيادة المعنى، وهو إرادة المبالغة.

وقد احتذى حذو ابن جنى في هذه القضية كذلك ابن الأثير، فأطال الوقوف أمام هذه النقطة مفيداً في ذلك مما أفاض فيه ابن جنى، وإن كان ما قدمه ابن الأثير لم يخل من جديد كذلك.

ولعل أهم ما تميز به بحث ابن الأثير لهذه النقطة أنه اهتم بوضع القيود والضوابط التي تحكم العلاقة بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقص، وهل يصح القول باطراد قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى أم أن هناك أحوالاً لا يصح القول فيها باطراد تلك القاعدة؟^(٢).

هذا وقد تابع المتأخرون من البلاغيين البحث في هذا الباب، وإن كانت إضافاتهم في هذا الباب لا تعدو كونها مجرد إشارات وتقارير ومراجعات سريعة، يعد بعضها تكراراً لما سبق، ويعد القليل منها من قبيل الإضافات اليسيرة المفيدة على مستوى التقعيد والتنظير.

أما الدراسات المتأخرة بدءاً من ابن سنان وانتهاء بالطيبي والقزويني حذا حذوهما فقد بحثت هذه الظاهرة تحت ما اصطلاحوا على تسميته بمبحث الفصاحة، وقد ضمنوه شروطاً لفصاحة الكلمة يختص بعضها بالنظر إلى أصواتها، فمنها:

١ - أن يكون تركيبها من الحروف اللذيذة العذبة لأنها أصوات؛ ولها مخارج تشبه المزامير، ولكل ثقبه منها صوت يخصها^(٣).

٢ - أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج؛ لأن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر؛ ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا

(١) السابق.

(٢) انظر المثل السائر ٢/٢٤١ إلى ٢٤٥.

(٣) انظر الطيبي (علم البديع وفن الفصاحة وهو الجزء الثاني من كتابه التبيان في المعاني والبيان بتحقيق)/ ط المكتبة التجارية - مكة المكرمة ٢/٤٩٥، وانظر ابن سنان - سر الفصاحة ص ٦١ تحقيق على فودة مكتبة الخانجي.

جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة^(١).

٣ - أن يجتنب في التركيب عن الزائد على الحركتين المتواليتين، وعن الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضممة على نحو: جزع سيما إذا ضم معه ضم الزاي، ولو فتح؛ أو فتحا، أو كسر حسن^(٢).

«وقد اشترط بعضهم أن يحترز عن أسباب خفيفة متوالية؛ فإنها مما ينقص من سلاسة الكلمة وجريانها كقولهم: (القتل أنفى للقتل) إذ ليس فيه كلمة تجمع حرفين متحركين معاً إلا في موضع»^(٣).

٤ - أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها.

قال الرازي: «اللفظ المركب من ثلاثة أحرف هي المتوسطة لاشتمالها على المبدأ، والمنتهى، والوسط، وسبب حسنه أن الصوت تابع للحركة، والحركة لأبد لها من هذه الأمور.

والثنائيات قاصرة، والرباعيات مفرطة، ولهذا عيب أبو الطيب بقوله:

إن الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها^(٤)

والحق أن ما ذكره البلاغيون في هذا المقام لا يخلو من انتقادات عديدة. وجهها إليهم الدارسون المحدثون^(٥).

وتتمثل هذه الانتقادات في أن النظر إلى اللفظة المفردة والحكم عليها بمعزل عن سياقها لا يؤدي إلى الفهم الصحيح للنصوص في كثير من الأحيان، فليست مفردات العبارة اللغوية الواردة في سياق واحد كيانات منفصلة، يستقل كل منها بذاته، وإنما

(١) ابن سنان - سر الفصاحة ص ٦٠.

(٢) ابن الأثير المثل السائر ١/ ١٧٤، والطيبى - السابق ٢/ ٤٩٧.

(٣) الطيبى - السابق ٢/ ص ٤٩٧.

(٤) الرازي/ نهاية الإيجار ص ١٢٥ ط الأدبية.

(٥) انظر على سبيل المثال، د/ محمد النويهي، الشعر الجاهلي، منهج في دراسته وتقويمه ١/ ٤٤، د/ عبد الله الطيب، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتهم، دار الفكر، بيروت سنة ١٩٧٠، ٢/ ٤٦٤، د/ غاري يموت/ علم أساليب البيان، دار الأصالة، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٢ ص ٢٧، د/ شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقويم ص ١٣٥ - ١٣٦، مكتبة الشباب، د/ عبد الواحد علام، قضايا ومواقف التراث البلاغي، ص ٢٠.

ترتبط جميعاً برباط وثيق، ومن ثم كان للسابق دوره الفعال في إعطاء الكلمة المعينة من الدلالات ما ليس لها في ذاتها بعيدة عن السياق، حتى لو بدت تلك الكلمة مفتقرة إلى بعض ما اشترطه البلاغيون في فصاحة الكلمة من حسن الجرس وسهولة المنطق.

ومن ثم فقد ذهب هؤلاء المحدثون إلى أنه لا تفاضل بين الكلمات المفردة خارج السياق، فالكلمة المفردة خارج سياقها لا توصف بفصاحة ولا بلاغة عذبت أصواتها أم قبحت، تباعدت مخارجها أم قربت، ثقلت حروفها أم خفت، طالت مبانيها أم قصرت.

وهم يؤيدون كلامهم في ذلك بما ورد عن عبد القاهر في هذا المقام من نحو قوله: (فصل في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر به عن فضل القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، ومن المعلوم ألا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها مما يفرد فيه اللفظ بالنع والصفة وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى. غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به واكشف عنه. وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف. هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به، حتى يقال إن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به؟ وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه وأبين عن صورته من الآخر. وهل يقع في وهم - وإن جهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية؟ أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن؟ وما يكد اللسان أبعد. وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقد التالية في مؤداها؟^(١) ويعرض عبد القاهر أمثلة يدل بها على ذلك^(٢).

(١) عبد القاهر الجرجاني «دلائل الإعجاز» تصحيح الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنيطي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ص ٤٤ - ٤٥.

على أن هذا قد يظهر نوعاً من التناقض في كلام عبد القاهر - وهو وارد كذلك على ما قررته في هذا المقام من جهة الاستدلال بكلامه السابق على أن الكلمات لا تتفاضل خارج النظم - وهذا التناقض «من حيث إنه يسلم أن الكلمات منها الغريب الوحشى، ومنها الذى يكد اللسان، ثم ينفى بعد هذا كله أن تكون الكلمات متفاضلة غير متساوية قبل أن يشملها النظم»^(١).

ولذا يعترض د/ بدوى طبانة على تهوين عبد القاهر من شأن فصاحة اللفظة المفردة فيقول: «إن الذين عرضوا لفصاحة اللفظة المفردة كانت تلك الصفات التى لم يسع عبد القاهر إلا الاعتراف بها فى معرض التهويل من شأنها - أهم ما عرضوا له، لكن تلك الصفات لا تصل إلى هذه الدرجة من التفاهة كما أراد عبد القاهر أن يصورها. أين (عساليج الشوحط)؟ من (أغصان البان)؟ وأين (الصهصلق)؟ من (الصهيل)؟ وأين (أشرج)؟ من (ضم)؟ وأين (الحيزيون)؟ من (العجوز)؟».

إن فى الألفاظ المفردة اختلافاً وبينها تفاوتاً بيّناً لسنا فى حاجة إلى كثير أو قليل من التأمل للاعتراف بحسن بعضها وقبح بعض، وإذا نظرنا إلى التركيب وجدناه يزدان باللفظ العذب المختار، ويقبح باللفظ العسر الثقيل من غير شك وإن كنا لا نحدد أن اللفظ الجميل يزداد جمالاً بحسن موافقته لما جاوره من الألفاظ وهذا التجاور هو الذى يكشف عما فيه من جمال ويبين عن صفات الحسن الكامنة فيه»^(٢).

ويجب الأستاذ/ عبد الله الطيب عن هذا الاعتراض السابق فيقول: «وربما يعتذر لعبد القاهر من حيث أنه يسلم أن الكلمات منها الغريب الوحشى، ومنها الذى يكد اللسان، ثم ينفى بعد هذا كله أن تكون الكلمات متفاضلة غير متساوية قبل أن يشملها النظم، ربما يعتذر لعبد القاهر عن ذلك، بأنه كان يرى الألفاظ فى جملتها غير متفاضلة وأن فضل المستعمل على غير المستعمل، والخفيف على الثقيل طفيف بحيث يمكن تجاهله وأن النظم إذا أجاده صاحبه قد يسبغ على كلمة وحشية رونقاً لا يتهاى ولا يتأتى إذا وضعنا مكانها كلمة أخرى مألوفة، وقد يتيح لكلمة ثقيلة تكد اللسان من العذوبة ما لا يتوفر لو استبدلناها بأخرى مما يحسب خفيفاً سهلاً»^(٣).

(١) عبد الله الطيب، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتهم ٤٦٦/٢.

(٢) أ. د/ بدوى طبانة، البيان العرب، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٣) أ/ عبد الله الطيب، الموضع السابق نفسه.

والحق الذي يجاب به عن هذا الأمر هو أن نعلم أن واضح اللغة لم يضع هذه الألفاظ اعتباطاً وإلا فما حاجتهم لأن يضعوا معنى واحد كالجمل أو الفرس أو السيف ماثات الأسماء إلا أن يكون ذلك بحسب تعدد السياقات فيكون لكل معنى لفظه المناسب الذي لا يسد فيه غيره مسده؛ ومن ثم لا يكون هناك تناقض في كلام عبد القاهر لأن مؤدى كلامه هو منع الترادف التام في لغة العرب وهذا هو الحق؛ ومن ثم لا يتصور - كما يقرر عبد القاهر - الأسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون أحدهما أحسن نبأ عنه وأبين عن صورته من الآخر.

فهما وإن اشتركا في الدلالة على أصل المعنى أو المعنى الجملي؛ فإن لكل منهما من المعاني التفصيلية الخاصة ما يفرقه عن الآخر ويجعله صالحاً لسياقات لا يصلح لها اللفظ الآخر ومن ثم فصعوبة اللفظ أو ثقله ليس أمراً ينافى فصاحته لأنه قد يوافق السياق ويطابق المقام بتلك الصعوبة وذلك الثقل، وإلا للزم قائل هذا أن يقول بعدم فصاحة الكتاب العزيز لاشتماله على كثير مما وصف أمثاله بأنه ثقیل أو صعب في نطقه كقوله تعالى: «اثاقلتم - أنلزمكموها - فسيكفيكمهم. وأشباه».

ومع ذلك فهذه الألفاظ في سياقاتها في درجة عالية من الفصاحة مع أنها ثقيلة صعبة في نفسها، وعليه فلا تلازم بين صعوبة الكلمة في النطق أو ثقلها أو غير ذلك مما ذكره البلاغيون من صفات اللفظة المفردة وبين فصاحتها في سياق من السياقات. على أن الذي يهمننا من ذلك هو أن تكون الكلمة عربية أصيلة كما قال السكاكي «وعلمة ذلك أن تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعرييتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة»^(١).

والدليل على ما ذكره من أنه لا تلازم بين صعوبة الكلمة أو ثقل جرسها أو غرابتها - أو غير ذلك - وعدم فصاحتها أننا لو تصورنا على سبيل المثال استبدال كلمة «أنلزمكموها» بأخرى ترادفها، في قوله تعالى على لسان نوح - عليه السلام - مخاطباً قومه حينما أعرضوا عن دعوته قائلين: «ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين * قال يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها وأنتم

لها كارهون» [مرد: ٣٧، ٣٨].

فلو استبدلنا هذه الكلمة بقولنا «أنلزمكم بها» أو «أنلزمكم إياها» لما أوحى بما توحى به هذه الكلمة من الثقل وصعوبة التحمل، والإكراه على حمل شيء ينفر هذا المدعو إليه من حملة، ويستثقله بل ويأنف منه، وتشمئز منه نفسه، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥].

وسأني في هذا البحث أمثلة شبيهة بذلك كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢].

كذلك فإن ما يمثلون به أبداً على عدم فصاحة الكلمة لتنافرها وثقلها أو غرابتها أو صعوبة النطق بها مما «روى عن عيسى النحوى أنه سقط عن دابته فاجتمع عليه الناس فقال: «ما لكم تكاكتم على تكاكؤكم على ذى جنة؟ افرنقوا عني»^(١).

لهو - فى رأى - فى غاية الفصاحة والبيان، ذلك أن تلك الكلمة المتنافرة المستثقلة أو غير المألوفة لهى معبرة تمام التعبير بهيتها واجتماع حروفها وتزاحمها وطريقة النطق بها عن اجتماع الناس وتزاحمهم عليه مع شيء من الفوضى وعدم الاتساق وفى هيئة غريبة عليه تشبيها غريبة هذه الكلمة.

كذلك قوله: «افرنقوا عني» لا يقل فصاحة عن سابقه لأنه يصور مدى رغبته فى سرعة انصرافهم عنه كسرعة الصوت الذى يخرج من شيتين يضربان»^(٢).

هذا وسوف يتأكد ما ذكرناه بما سوف نورد فى هذا البحث من الأمثلة والنماذج التطبيقية التى تكشف عن الدور الفنى الذى تؤديه السمات الصوتية للكلمة فى السياقات المختلفة، وأن هذا الدور لا يتوقف على سمات بعينها للكلمة كتلك السمات التى حددها هؤلاء البلاغيون؛ وإنما يتسع المجال اللغوى لدى المبدع ليتخير من الأبنية والتراكيب الصوتية ما يشاء ليحقق المواءمة والمطابقة بين تلك الأبنية والدلالات والإيحاءات الفنية التى يريد أن ينقلها إلى وعى المتلقى ولكننا نعود فنقول إنصافاً لهؤلاء البلاغيين: إن

(١) الطيبى، التبيان ص ٤٦٧.

(٢) قال ابن منظور: «والفرقة الصوت بين الشيتين يضربان «لسان العرب مادة فرقع - ط دار المعرفة».

الباحثين المعاصرين لم يختلفوا مع هؤلاء القدامى فيما وصفوه بالتنافر الصوتي أو المعازلة الصوتية، فهم يسمون لهم بكون ما ذكروه يعد من قبيل التنافر أو المعازلة، غير أنهم يرون أن هذا التنافر وتلك المعازلة قد وظفه المبدع توظيفاً فنياً مقصوداً فيه هذا التنافر وتلك المعازلة، ومن ثم يخرج من دائرة القبح إلى دائرة الحسن ولا يكون منافياً للفصاحة أو البلاغة.

وهنا يحق لنا أن نتساءل إنصافاً لهؤلاء القداماء فنقول: ماذا لو أخفق المبدع في توظيف ذلك التنافر أو تلك المعازلة؟ ألا يكون ذلك التنافر أو التعاظم معيياً مستهجنًا بمعنى إذا كانت هناك كلمتان تؤيدان المعنى المراد: إحداهما ثقيلة على السمع متنافرة، والأخرى خفيفة عذبة الجرس والرنين، ولم يكن لاستخدام الثقيلة المتنافرة معنى يوظف فيه ثقلها وتنافرها، أفلا يكون في العدول عن اللفظة العذبة الخفيفة إلى الثقيلة المتنافرة بغير قصد ولا غرض بلاغى إخلال بالفصاحة والبلاغة؟

هذا إذا ما أراد هؤلاء القداماء، لا أنهم أرادوا أن هذه اللفظة تحسن أبداً، وتلك تقيح أبداً.

وتبقى القضية بعد ذلك في أنهم أخفقوا - من وجهة نظر المحدثين - في اختيار الأمثلة التي تعبر عن استخدام ألفاظ متنافرة لم يوظف فيها هذا التنافر.

الدلالة الصوتية في الدراسات الحديثة

تأتى الدراسات الأسلوبية على رأس الدراسات الحديثة التي اهتمت بالدلالة الصوتية خاصة وأن علم الأسلوب هدفه الحقيقي يتمثل في البحث عن العلاقات المتبادلة بين الدوال والمدلولات عبر التحليل الدقيق للصلة بين جميع العناصر الدالة وجميع العناصر المدلولة بحثاً يتوخى تكاملها النهائي^(١).

ومعنى هذا أن البحث الأسلوبى يتسع في بحث العلاقة بين الدوال والمدلولات لتلك الدلالات التي توحى بها البنية الصوتية للكلمة من حيث كونها أصواتاً لا من حيث كونها مواداً معجمية لها دلالتها الوضعية المحددة.

(١) انظر د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب ص ١٢٣.

ويرى أولمان أن علم الأسلوب يمكن أن ينقسم إلى نفس مستويات علم اللغة. ولو قبلنا الرأي القائل بحصر مستويات التحليل اللغوي في ثلاثة هي: الصوتي، والمعجمي، والنحوي لأصبح بوسع الصوتي الذي يبحث في وظيفة المحاكاة الصوتية وغيرها كثير من الظواهر من الوجهة التعبيرية.

وسنجد حيثئذ أن علم الأسلوب مثله في ذلك مثل أخيه الأكبر يتسع لمنظرين متبادلين فكما يقول «جسبرسن» إن أية ظاهرة لغوية يمكن أن يتم تناولها من الخارج أو من الداخل؛ أي: من ناحية الصيغة أو من ناحية الدلالة ففي الحالة الأولى نتناول الجانب الصوتي للكلمة أو للعبارة ثم نتأمل الدلالة المنبثقة منه، أما في الحالة الثانية فإننا ننطلق من المعنى لتتساءل عن التعبيرات الشكلية التي تؤديه في لغة معينة أو عند مؤلف خاص وهذا ما كان يسميه «داماسو ألونسو» بعلم الأسلوب الداخلي والخارجي.

فالكلمات يمكن أن تخضع للبواعث المحركة لها فتصبح شفافاً أو معتمة ويتم هذا على مستويات صوتية وصرفية ودلالية. ولكل منها نتائج أسلوبية بارزة، فالباحث الصوتي يتمثل - عند «أولمان» - في إحدى إمكائيتين: فإما أن تكون البنية الصوتية للكلمة محاكاة لصوت أو ضجيج معين مثل قرقرة وثأثأة ومواء وغيرها وهي المحاكاة المباشرة، وإما أن تثير الكلمة بصوتها تجربة غير صوتية، وهي محاكاة غير مباشرة وتدخل هذه المحاكاة الصوتية بما تستثيره وتؤدي إليه في النسيج الشعري نفسه. وبالرغم من أن بعض الدارسين يبنهون إلى ضرورة التحديد الدقيق لطبيعة هذه الإيحاءات حتى لا تظل خاضعة للمزاج المتقلب إلا أن هذا المجال يعد من أنشط وأبسط مجالات الدراسة الأسلوبية^(١).

لقد أثرنا نقل هذا النص بطوله لأنه يبين لنا كيف أن دراسة الدلالة الصوتية ما هي إلا قطعة من تلك المنظومة الشاملة للدلالة العامة في نص ما^(٢)؛ والتي ينبغي أن يبدأ فيها بتحليل الدلالة الصوتية أولاً لأنها هي البنية الأولى في منظومة الدلالة، ولأنها هي التي تخلق المعنى المعجمي للكلمة بعد ذلك، وتعطى لكل كلمة قيمة خلافية فارقة لها عن غيرها من الكلم.

(١) انظر د/ صلاح فضل، علم الأسلوب ص ١٣٨ - ١٤٠.

(٢) يذهب «ويلك» إلى أن البحث الأسلوبى لابد أن يستند إلى النحو بكل فروعه: الأصوات، والتحليل الصوتي والصرف، والتراكيب، والمعجم، بالإضافة إلى الدلالة.

واستثماراً لكلام (جسبرسن) السابق فإننا يمكن أن ننطلق في بحثنا لتلك القيم الصوتية إما من الداخل أو من الخارج فيمكننا أن ننظر إلى دلالات تلك الأصوات في سياقات بعينها لتوصل من خلالها إلى إحياءاتها الخاصة أو سماتها الأسلوبية.

ويمكن في الوقت نفسه أن ننطلق من اتجاه معاكس بأن نقف أمام قيمة أسلوبية معينة لنبحث عن الوسائل الأسلوبية التي يمكن أن تؤدي إلى تلك القيمة في عمل ما.

كما يمكننا أن نستثمر كذلك ما انتهى إليه أولمان من تقسيم البواعث الصوتية إلى نوعين من المحاكاة: المباشرة وغير المباشرة لنقف أمام الدلالة الفنية المستفادة من توظيف المبدع لكلا النوعين في العمل الأدبي حيث يخرج المبدع بتلك الأصوات عن كونها حكاية لصوت معين لا معنى له - في حالة الحكاية المباشرة - إلى معان فنية خاصة، كما يقوم بتوظيف الكلمات التي لا تتسم بطبيعة المحاكاة توظيفاً صوتياً ذا دلالة جديدة قد تختلف تماماً عن دلالتها المعجمية، وإنما يستوحىها الشاعر من عالمه الخاص، ويستوحىها القارئ من السياق الأدبي.

اعتمدت الدراسات الأسلوبية الحديثة في هذا المجال على ما انتهت إليه الدراسات اللغوية السابقة عليها، وذلك بطبيعة الحال - نتيجة بديهية للصلة أو العلاقة الوثيقة بين علم الأسلوب وعلم اللغة^(١).

وإذا كنا بصدد إسهام الدراسات الحديثة في هذا المجال، فلا يفوتنا تلك الوقفة المتأنية لرتشاردز في كتابه مبادئ النقد عند بحثه عن الدلالة الصوتية حيث يقرر ما سبق أن ذكرناه في بداية البحث من صعوبة الربط بين السمات الصوتية والمدلول الأدبي فهو يقرر أن نشاط الأصوات الجمالي ليس محتوماً بعلاقة مخرجية أو علاقة وصفية وربما لا يحمل شيئاً بمعناها، وقد يحورها تماماً، أو يهدمها النشاط الجمالي الصوتي معقد حقاً، وهو يشب عن طوق العلاقات المخرجية والوصفية ويدخل في تكوين مسافات مختلفة ولا ينبع من كيفية معينة أو صفة مفردة ولا يمكن إذن إلا أن يكون شيئاً غنياً متصلاً ذا جذور تستعصى على التقرير والتحديد^(٢).

(١) انظر بحث هذه العلاقة لدى د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب ص ١٢٩ إلى ص ١٤٦.

(٢) يشير «رتشاردز» إلى أهمية العناية ببعض الخصائص الصوتية كدرجة الصوت، لكنه يؤكد أن هذه الخصائص لا يمكن فصلها عن المعنى: راجع.

كما يرى ريتشاردز أن تأثير اللفظ من حيث هو صوت لا يمكن فصله عن تأثيراته الأخرى التي تتم في نفس الوقت، فجميع هذه التأثيرات ممتزجة بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . . . ويرى أنه لا توجد مقاطع أو حروف متحركة تتصف بطبيعتها بالحزن أو الفرح. إذ تختلف الطريقة التي يؤثر بها الصوت في نفوسنا تبعاً للانفعال الذي يكون موجوداً فعلاً في ذلك الوقت، بل إنها تختلف أيضاً تبعاً للمدلول، وتوقع حدوث الصوت نتيجة للعادة ولروتين الإحساس ليس إلا مجرد جزء من حالة التوقع العامة، فهناك عوامل تتدخل في العملية. ولا يحدد الصوت ذاته طريقة تأثيره بقدر ما تحددها الظروف التي يدخل فيها هذا الصوت، هذه التوقعات جميعاً مرتبط بعضها ببعض الآخر ارتباطاً وثيقاً. والكلمة الناجحة هي التي تستطيع أن تشبع هذه التوقعات جميعاً في نفس الوقت، إلا أنه يجب علينا ألا نعزو إلى الصوت وحده ميزات تتضمن هذا العدد الكبير من العوامل الأخرى، ولا يعنى قولنا هذا أن نقلل من أهمية الصوت في شيء. فالصوت في معظم الحالات هو مفتاح التأثيرات.

ويرى النقاد المحدثون «أن الصوت والوزن يجب أن يدرسا كعنصرين في مجمل العمل الفني، وليس بمعزل عن المعنى».

والحق ما ذكره ريتشاردز يشير عددًا من القضايا المهمة في بحث تلك العلاقة الدقيقة بين الصوت والدلالة تحتاج منا إلى وقفة متأنية لتأملها.

فهو يقرر أولاً أن الدلالة الصوتية تأتي مصاحبة ومتضافرة في الوقت نفسه مع دلالاته الأخرى المعجمية والصرفية والنحوية. . . إلخ.

وهذا ينبغي ألا يمثل إشكالاً من جهة عزو تأثير هذا اللفظ إلى إحدى هذه الدلالات دون الأخرى.

فقد يدعى مدع أن الدلالة الصوتية للفظ ما في سياق ما هي كذا وكذا، فلا يجوز لأحد تكذيبه لكونه يستشعر أن تلك القيمة إنما هي حصيلة الدلالة الصرفية أو المعجمية لتلك الكلمة مثلاً؛ لأنه يرد على ذلك المكذب بأنه لا تزاحم بين الدوال، فلا مانع أن يكون للمعنى الواحد دوال متعددة، فهذا يؤدي إلى تقوية المعنى وتأكيدِه لأن هذه الدوال إنما تعمل متآزرة متعاضة.

ولننظر على سبيل المثال هنا إلى الدلالة الفنية لكلمة (توسوس) في قوله تعالى:

﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه﴾ [ق:١٦]، تلك الدلالة التي تتأزر في تشكيلها الدوال الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية.

ويقوم البلاغى باستثمار تلك الدلالات التي تعطيها تلك الدوال المتعددة لتشكيل الدلالة الفنية لتلك الكلمة.

وينظر البلاغى إلى السياق والمقام الذى سيقت ضمنه تلك الكلمة أولاً، ثم ينظر فى مختلف دلالاتها السابقة ليرى مدى مناسبتها ومطابقتها لمقتضى الحال أو المقام الذى سيقت لأجله.

لقد سيقت تلك الكلمة فى مقام الحديث عن قدرة الله الشاملة على خلق الإنسان وإحاطة علمه به، وإطلاعه سبحانه على خفايا نفسه، وهواجس ضميره، وقربه منه سبحانه قرباً لا تخفى معه خافية من أحواله على من يعلم السر وأخفى.

ومن هنا تأتى هذه الكلمة القرآنية متأثرة مع ذلك السياق ومناسبة أتم المناسبة لذلك المقام بما لها من دلالات مختلفة صوتية ومعجمية وصرفية ونحوية.

وهنا يستثمر دارس البلاغة الدراسات اللغوية المتعددة ليخرج بدلالة الكلمة فى مختلف دلالاتها اللغوية السابقة، ليقف على دلالتها الفنية التى هى محصلة تلك الدلالات جميعها.

فمن الناحية المعجمية يقارن البلاغى بين الخيارات المتبادلة مع تلك الكلمة (توسوس) مثل (تكلم - تتحدث - تسر - تخفى) لينتهى من خلال النظر فى معانى كل كلمة من تلك الكلمات إلى تفوق تلك الكلمة بما لها من مناسبة تامة لسياقها ومقامها لا تقوم به أى كلمة أخرى من البدائل الأخرى؛ فالوسوسة هى الصوت الخفى غير المميز كصوت الريح أو الحلى مثلاً، ومن هذا القبيل وسوسة الشيطان فهى خفية وغير واضحة ولا مميزة، بل تتسلل إلى النفس تسللاً خفياً لا يكاد يشعر بها المرء، بحيث لا يفرق بينها وبين نفسه.

ومن هنا تأتى مناسبة كلمة الوسوسة لسياقها لما تدل عليه من الخفاء وعدم التميز والوضوح، ومع دقتها وخفائها وعدم تميزها ووضوحها تظهر قدرة الله تعالى وسعة علمه فى إحاطته بها وقوفه عليها، مما يلقي الرهبة ويعظم الخوف فى قلوب العباد من تلك القدرة النافذة، إلى شغاف القلوب حتى تطلع على خطراتها ووساوسها الخفية التى قد

يخفى على الإنسان نفسه معالمها ويصعب عليه تمييزها مع كونها بداخله. وبطبيعة الحال فإن أى كلمة أخرى لا تسد مسد هذه الكلمة فى دلالتها على ذلك المعنى.

ثم ينتقل البلاغى بعد ذلك إلى استثمار الدرس الصوتى لتلك الكلمة ليستخرج الدلالة الصوتية الفنية لتلك الكلمة.

فينظر إلى مجيئها مركبة من هذين الحرفين الرقيقين (الواو والسين) فينظر إلى ما فى الواو من خفاء ورقّة ولين مع قرب مخرجه لكونه شفوياً، فينظر إلى مناسبة لينه ورقته وخفائه لمعنى الوسوسة، وما فيها من خفاء ولين ورقة، كما تأتى دلالة قرب المخرج للدلالة على علم الله تعالى بأدق الأصوات وأخفضها صوتاً وهو ما يخرج من بين الشفاه فما بالك بما فتح صاحبه فيه فمه وما كان من أقصى الحلق ونحو ذلك مما يرفع فيه الصوت؟! فمن ثم كانت مناسبة الواو للدلالة على تلك المعانى، ثم لك أن تتأمل دلالة السين، وما فيها من همس ورخاوة وصغير مع قرب المخرج كذلك فهى تلى الواو مخرجاً لكونها مما بين الشنايا وطرف اللسان، والهمس هو جرى النفس فى الحرف بلا انحباس فيخرج الحرف سهلاً لا جهر فيه يناسب الوسوسة الخفية؛ كما ناسبها كذلك لكونه رخواً ليس بالشديد؛ كما ناسب صوته الوسوسة الذى يشبه صفير الريح، ووسوسة الحلى بما فيه من صفير يصاحبه فى النطق.

فإذا ضممنا إلى ذلك أيضاً قرب مخرجه وما له من مناسبة سبق بيانها فى حرف الواو، تبين لنا مدى مناسبة هذين الصوتين للدلالة على المعنى المراد وهو علم الله تعالى بالدقائق من الوسوس والخطرات الخفية التى لا يعلمها إلا هو.

ثم تأتى بعد ذلك إلى ما هو أوضح دلالة وهى الدلالة الصرفية والدلالة النحوية: فأما الدلالة الصرفية فنجد أن اختيار الفعل مضاعف الرباعى جاء مناسباً أتم المناسبة لمعناه، ومن ثم لسياقه ومقامه.

وذلك أن الفعل (وسوس) هو تضعيف (وس) وهذا التضعيف نشأ عن تكرار هذا المقطع (وس) فإذا التفت إلى ذلك لمحت المناسبة بينه وبين عملية الوسوسة وطبيعتها القائمة على التكرير والإلحاح، فوسوسة النفس وكذلك وسوسة الشيطان ما هى إلا إغراء النفس بفعل المنهى عنه، ووسيلة هذا الإغراء لا تكون إلا بالتكرار والإلحاح الدائم على النفس حتى تضعف وتقع فريسة للنوازع والرغبات الدنيئة.

وننتقل إلى الدلالة النحوية لنقف أمام دلالة المضارع حيث اختيرت صيغة المضارعة للتعبير عن حدوث الفعل وتجدده وتكرره ليبر عن عملية الإلحاق التي تمثل عنصراً أساسياً في عملية الوسوسة، وليدل على سعة علم الله تعالى بهذه الوسوسة مهما كثرت وتجددت وتكررت، ولهذا اختير المصدر المؤول من (ما والفعل المضارع) على المصدر الصريح وسوسة لدلالة الفعل على التجدد دون المصدر الصريح (وسوسة).

ومن ثم نتبين مدى مناسبة تلك الكلمة لسياقها ومقامها بما لها من دلالة فنية كانت محصلة تلك الدلالات الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية لتلك الكلمة القرآنية.

وعلى هذا النحو يمضي البلاغي فينظر في مناسبة الأصوات للمعاني من جهة ما تشتمل عليه من تفخيم أو ترقيق أو همس أو جهر أو انطباق وانفتاح، أو مد أو لين أو نفش^١ واستطالة أو إظهار أو إدغام أو تنوين أو إخفاء... إلخ.

وينظر في مناسبة صيغة الكلمة من حيث كونها اسماً أو فعلاً أو مشتقاً من المشتقات، فينظر إن كانت اسماً في مناسبة الوزن الذي جاءت عليه، وإن كانت فعلاً إلى دلالة كونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وإن كانت مشتقاً إلى كونها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة أو اسم مرة أو هيئة أو غير ذلك.

ومع النظر إلى مناسبة ذلك كله للسياق والمقام.

كما ينظر في التراكيب من حيث ما هي عليه من تقديم-وتأخير، وحذف أو ذكر، وفصل أو وصل، وإيجاز أو إطئاب، وخبر أو إنشاء... إلخ ما ذكره من مباحث علم المعاني ثم ينظر إلى ما تشتمل عليه تلك التراكيب من صور وأخيلة من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز بأنواعها المفصلة في مباحث علم البيان.

وما تشتمل عليه من وسائل تحسين وتزيين من سجع وجناس ومطابقة والتفات واحتراس وتكميل وتتميم... إلخ ما ذكره البلاغيون من فنون البديع.

يبحث البلاغي في الدلالات الفنية لتلك الفنون والصور والاساليب السابق ذكرها، ويطابق بينها وبين مقتضى الحال وهو المقام الذي سبقت لأجله ليقرر مطابقة تلك الدوال التعبيرية المتعددة أو عدم مطابقتها للغرض الذي سبقت لأجله مع عدم الادعاء بانفراد إحدى هذه الدوال بتلك الدلالة.

وحينما نعود إلى كلام ريتشاردز السابق نجد أنه يفصل بشيء من الحزم في تلك

القضية الشائكة قضية العلاقة بين الصوت والدلالة حيث يرى أنه لا توجد مقاطع أو حروف تتصف بطبيعتها بالحزن أو الفرح. ولكنه لا ينفى أن يكون لهذه الأصوات تأثير دلالي يوحى به السياق تبعاً للانفعال المصاحب له. ومن ثم نستطيع أن نجد للدال الصوتي قيمةً مختلفة باختلاف سياقاتها مع اتحاد ذلك الدال.

ولننظر على سبيل المثال إلى ذلك المقطع الصوتي (أن) الذي يتميز بسمه صوتية لها دلالة خاصة هي سمة النبر الشديد بالنون المشددة ذات الغنة التي تغن في القراءة القرآنية بمقدار حركتين في جميع السياقات لننظر إلى دلالة ذلك المقطع التي قد ترد في سياقات كثيرة متضافرة مع الدلالة المعجمية للكلمة (أن) في إفادة التوكيد وهذا ما نستشعره في النطق بها في مثل قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شيء قدير﴾ وأن الساحة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور﴾ [الحج: ٦، ٧].

حيث تتوالى الكلمة في هذا السياق بدلالة واحدة هي التوكيد المستفاد من دلالتها المعجمية، ودلالتها السياقية، ودلالتها الصوتية التي يوحى بها تكرار النون فيها، فالتكرار من وسائل التوكيد.

كما توحى بها تلك الغنة التي تُغَنُّ بمقدار حركتين يحدث من خلال النطق بهما نوع من الضغط والارتكار الذي يشبه الإصرار على تأكيد المعنى وتثبيته لدى السامع.

وهذا كله يتضافر مع الدلالة السياقية للكلمة في هذا المقام الذي تؤكد فيه قدرة الله تعالى على الإحياء والبعث.

فإذا انتقلنا من هذا السياق إلى سياق آخر مثل قوله تعالى على لسان لوط: ﴿لو أن لى بكم قوة﴾ [مود: ٨٠] وذلك حينما بلغ به الضيق مداه من شذوذ قومه ورغبتهم الجامحة في فعل المعصية، ومرادوتهم له عن أضيافه ذوى الوجوه الحسان، ومن ثم لم يتمالك لوط، ولم يلبث أن ألم به الحنق والغيط، بحيث توحى الدلالة الصوتية لكلمة (أن) في هذه الآية بصورة لوط - عليه السلام - وهو جاذٌ على أسنانه، يطيل الضغط والارتكار في النطق بغنة النون المشددة معبراً عن انفعاله الشديد بالغيط والحنق من طبيعة هؤلاء القوم الدنيئة؛ كما تأتي تلك الدلالة مختلطة بدلالة الأسى والحزن والتحسر على عدم تمكنه من الانتصار منهم أو ردهم عن طيشهم وضلالهم.

وهنا تتدخل دلالة السياق لترجيح هذا المعنى الصوتي الذي نستشفه من الآية، كما

يتدخل توقع القارئ حدوث مثل هذا الصوت عادة في مثل هذا الحال مما يصرف ذهنه إلى الربط بين ذلك الصوت وبين المعنى الذي يدل عليه عادة في مثل هذا السياق.

ومن ثم فليست هناك دلالة ثابتة للصوت يمكن الدخول بها مسبقاً عند تحليل الدلالة الصوتية للفظ في سياق ما، وذلك لأننا إذا اصطللحنا على أن الكلمة لا معنى لها خارج السياق سوى المعانى المعجمية الوضعية الغائمة؛ فإن الصوت أشد تجريدًا من الكلمة خارج السياق والسياق وحده هو الذى يكسبه دلالاته الفنية التى تختلف تمامًا عن دوره الذى يشارك به فى صنع الدلالة المعجمية.

والحق أن الصوت المفرد يمكن أن نتصور له دلالة فى ذاته، كما تصورنا الدلالة المعجمية أو الإفرادية للكلمة، بناء على سماته الصوتية من همس وجهر، وشدة ورخاوة، وبعد مخرج وقربه... إلخ، فيمكننا أن نجعل الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف ونحوها رموزاً تعبر عن الجهر والشدة والاستعلاء والتفخيم... إلخ.

وبعكسها الحروف المهموسة. وهكذا يمكننا أن نحدد دلالة رمزية شبه وضعية لكل حرف بحسب سماته الصوتية المختلفة، ولكننا لا يمكننا أن نفرض تلك الدلالات على النص الأدبى فرضاً؛ وذلك لأن السياق هو وحده الذى يحدد دلالة الصوت وقد يستخدمه بدلالته الرمزية شبه الوضعية وقد يعدل به عن تلك الدلالة إلى دلالة فنية جديدة يضيفها عليه ويعيره إياها ليكتسب بها ما لارم سياقه، فإذا فارق فارقته.

وهذا الذى ذهب إليه ريتشاردز هو ما يؤكد النقاد والمحدثون حيث يرون «أن الصوت والوزن يجب أن يدرسا كعنصرين فى مجمل العمل الفنى، وليس معزل عن المعنى»^(١).

ويرى صاحباً نظرية الأدب أن «كل عمل أدبى فنى هو - قبل كل شيء - سلسلة من الأصوات ينبعث عنها المعنى. ففى العديد من الأعمال الفنية، بما فيها الشعر طبعاً، تلفت طبقة الصوت الانتباه، وتؤلف بذلك جزءاً لا يتجزأ من التأثير الجمالى.

ويرى الدكتور/ عبد المنعم تليمة أن الجانب الأول من كيفية تعامل الشاعر مع أدواته - اللغة - إنما تتبدى فى نشاط لغوى يحقق - فى العمل الشعري - أنظمة لغوية ينتج

(١) «رينيه ويلك»، «أولين أوشين» نظرية الأدب ص ٢٢١، ط المجلس الاعلى للفنون والآداب، دمشق - ١٩٧٢.

التركيب من تفاعلها وتأثرها. هذه الأنظمة اللغوية - صوتية، صرفية، نحوية - هي الجانب التركيبي من السياق الشعري؛ درس جماليات النظام الصوتي، بيان تشكيلات السياق الشعري، درس جماليات النظام الصوتي؛ بيان تشكيلات الحروف وطاقاتها النغمية، والدور الإيقاعي والجمالي للمقاطع، ودور التغير الصوتي في التكوين الموسيقي، ودور الصوت عامة في الإيقاع الشعري متأزراً مع التشكيلات العروضية ومتجاوزاً لها^(١).

هذا كله يؤكد التفات هؤلاء النقاد جميعاً إلى ما للأصوات من دلالة فنية وجمالية لا يمكن تجاهلها أو إهمالها عند البحث عن جماليات العمل الأدبي، وعن الوسائل التعبيرية المختلفة المشاركة في تحقيق تلك الجماليات، مع التأكيد على ما قرره ريتشارد من قبل من عدم الفصل بين الدلالة الصوتية للألفاظ وأنواع الدلالات الأخرى الناتجة من النظر إلى الكلمة في مستوياتها اللغوية المختلفة من معجم وصرف ونحو ومع التفات النقاد المحدثين إلى قيمة الأصوات وتأثيراتها الجمالية، فإننا نقرر هنا أن دراسة القيمة الجمالية والدلالية للأصوات مع قلة العناية بها على المستوى النظري لم تحظ بالطبع بعناية كافية كذلك على المستوى التطبيقي.

ولعل ذلك يرجع في رأيي إلى الأسباب التي سبق أن أشرت إليها في بداية هذا البحث.

وإذا كنا قد عرضنا في الصفحات السابقة لقدرة لا بأس به من الأبحاث النظرية فتمتم البحث بعرض نماذج من الإجراءات التطبيقية الرائدة في هذا المجال، وإن كانت قد تعرضت لهذا الموضوع عرضاً، ولم تفرد دراسة خاصة مستقلة مفصلة.

كما أن أغلب هذه الدراسات تشترك في سمة عامة بينها في الموقف على هذه الظاهرة وهي أن هؤلاء الدارسين قد وقفوا عند أحاسيسهم وأذواقهم تجاه الدلالة الصوتية للكلمات، التي وقفوا إزاءها بالتحليل، ولا يكاد أحد هؤلاء الدارسين يقف لبحث كيف دلت هذه الكلمة بجرسها وأصواتها على هذا المعنى؟

إنه يقرر المعنى حسب تذوقه وإحساسه دون محاولة التعليل والتبرير أو التفسير كيف دل هذا الصوت على هذا المعنى. أو ما هي أوجه الشبه أو المحاكاة بين الصوت ومعناه؟

(١) د/ عبد المنعم تليمة - مداخل إلى علم الجمال الأدبي - دار الثقافة بالقاهرة - ١٩٧٣.

ومعلوم أننا لا نقصد هنا تلك المحاكاة الساذجة المباشرة كتلك الأصوات المعبرة عن الطقطقة والفرقة؛ وإنما نقصد أوجه الشبه والمناسبة الدقيقة بين البناء الصوتي للكلمة ومعناها السياقي الذي وظفت لأجله تلك السمات الصوتية.

وسوف نعرض هنا لأهم تلك الدراسات التي تعرضت لهذا الجانب مع تميم تلك المحاولات بما ينقصها في نظر بحثنا هذا من التعليل والتفسير لكيفية دلالة الأصوات على المعاني التي استشعرها هؤلاء الدارسون.

فمن هذه الدراسات: دراسة د/ محمد النويهي عن الشعر الجاهلي، فقد عرض فيها لجملة من الألفاظ التي حكم عليها النقاد بالصعوبة وعدم الفصاحة ثم برر فنية تلك الألفاظ بما اشتملت عليه من صعوبة من خلال تأمله لما اشتملت عليه هذه الألفاظ من محاكاة للمعاني وقد كانت تلك التحليلات مصحوبة برده على تلك الشروط الجامدة التي اشترطها البلاغيون لفصاحة الكلمة:

يقول د/ النويهي:

«أما البلاغيون والنقاد فلم يكذبوا يزيد التفاتهم في هذا المجال على قولهم: إن مخارج الحروف ينبغي أن تكون فصيحة، وجعلوا أحد شروط الفصاحة عدم تنافر الحروف، وعلى إعجابهم بالآبيات التي رأوا تحقق الفصاحة بها معبرين عن هذا الإعجاب بعبارة عامة مائعة تخلو من التحليل الدقيق، وذمهم للآبيات التي رأوا خلوها من الفصاحة، وحتى في مقياسهم الذي وضعوه للفصاحة وهي عدم تنافر الحروف قد خانهم التوفيق، لأنهم لم ينتبهوا إلى أن المعنى والعاطفة قد يقتضيان هذا التنافر ويجعلان أمرًا لازمًا، انظر مثلاً إلى بيت امرئ القيس يصف شعر محبوبته، وهم يستشهدون به على قبح التنافر:

غداثه مستشزرات إلى العلا تفضل العقاص في مثني ومرسل

لا شك أن في قوله: «مستشزرات» تنافراً بين الحروف يجعل الكلمة ثقيلة النطق لكن قليلاً من التفكير يهدينا إلى أن هذا التنافر لازم فنياً مؤكداً أنه ينطبق على الصورة التي يريد الشاعر أن يرسمها لهذه الخصلات الكثيرة الكثيفة الثقيلة التي تتزاحم على رأس محبوبته وترتفع إلى أعلى ويغيب بعض الشعر الكثيف تحتها من مفتول ظل على انتظامه، وغير مفتول انطلق هنا وهناك، صورة غنية رائعة حاشدة مزدحمة، إذا أجدنا

تصورها واستمعنا إلى «مستشزرات» أدركنا كيف أنها تقتضى هذا التنافر، وبدأنا نستحليه ونتلذذ بتعثر لساننا في النطق به. وهو حقًا تنافر، ولكن ما أقوى انسجامه مع الصورة المرسومة^(١).

ونستطيع أن نقول مؤيدين كلام د/ النويهى ومفسرين في الوقت نفسه لمطابقة تلك الكلمة لسياقها: إن ما عابه النقاد والبلاغيون على هذه الكلمة ورأوا فيه سببًا لعدم فصاحتها هو بعينه ما نستشعر فيه أسباب إيحائها بالمعنى الذى أراد الشاعر التعبير عنه فأجاد.

وذلك لأن البلاغيين قد حكموا على هذه الكلمة بعدم الفصاحة لكون حروفها متقاربة ليست متباعدة المخارج^(٢) ولكون حروفها مع ذلك متنافرة «فإن في توسيط الشين وهو من المهموسة الرخوة بين التاء وإنها من المهموسة الشديدة، وبين الزاى وإنها من حروف الصفير المهجورة من التنافر ما لا يخفى^(٣) فلو قيل: (مستشزرات) لزال الثقل^(٤).

وإذا تأملنا هذا الذى ذكره في أسباب عدم فصاحة تلك الكلمة ثم وازنا بين السمات الصوتية والنطقية لتلك الحروف وبين المعنى الذى تعبر عنه لوجدناها معبرة تمام التعبير عن هذا المعنى؛ وذلك لأن الميم شفوية، وكلا من السين والتاء والزاى ألسانية متقاربة المخرج، مما يجعل هذه الأحرف معبرة بهذا التقارب في النطق الذى يتعثر فيه اللسان تعثرًا شبيهًا بتعثر المدرى في خصلات هذا الشعر الكثيف المتعطل بين مثنى ومرسل. كما يتخلل الشين تلك الأحرف ليبر بما له من استطالة وتفش وانبساط عن استطالة ذلك الشعر وانبساطه وتفشيه وانسداله.

كذلك تشارك الراء بما لها من صفة تكرارية في التعبير عن الكثرة والتزاحم في تلك الخصلات الشعرية المتكررة ويضاعف المد بالالف بما له من صفات الهوى والعمق والجوفية، والامتداد في مضاعفة الشعور بكثرة هذا الشعر وعمقه وامتداده إلى أغوار بعيدة^(٥).

(١) (الشعر الجاهلى ص ٤٤ - ٤٥)، د/ محمد النويهى.

(٢) انظر سر الفصاحة لابن سنان ص ٦٠، والتبيان للطيبى ٤٩٧/٢ بتحقيقى.

(٣) التبيان ٤٩٦/٢ - ٤٩٧.

(٤) القول فى المثل السائر ٢٠٥/١ - ٢٠٦.

(٥) انظر سر الفصاحة لابن سنان ص ٦٠، والتبيان للطيبى ٤٩٧/٢ بتحقيقى.

ويلفتنا د/ النويهى إلى «أن كلمة مستشزرات» ليست هي الكلمة المتنافرة الوحيدة فى بيتى امرئ القيس، ومن ثم يتعرض إلى البيت السابق على هذا البيت وهو قوله:

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كفتو النخلة المتعكل

يقول: فهذه الكلمة الأخيرة التى تبدو غريبة نافرة لمسامعنا تنسجم بحروفها وترتيب مقاطعها مع الصورة الكثيفة المتداخلة التى يريد الشاعر أن يرسمها لهذا الشعر الغزير بالتجعدات المتدلى على ظهرها، ويستشهد بقول تأبط شراً:

قليل إدخال الزاد إلا تعلقة فقد نشز الشر سوف والتصق المعاً

يقول: لم لجأ تأبط شراً إلى هذا التنافر فى قوله «نشز الشر سوف»؟ لأنه بدوى متوحش عديم الفصاحة؟ بل لأنه يصف نفسه - وهو من الشعراء الصعاليك - بالجوع وقلة الطعام حتى أصابه الهزل، فبررت رؤوس ضلوعه من صدره شاخصة للعيان. أفكان يستطيع أن يؤدى صورته هذه أداء حياً بغير هذا التنافر؟

واستشهد الدكتور النويهى بقول الأعشى فى وصف محبوبته وضخامة أوراها وامتلأ ذراعيها بالشحم فى تفسير هذه الظاهرة، بقول الأعشى:

هركولة فتق درم مرافقها كان أخمصها بالشوك متعل

يقول: إن الشاعر يتعمد تعمدًا أن يأتى بالفاظ ضخمة ليصور الصورة الضخمة التى يريد حملها إلينا.

وهذا الذى قرره د/ النويهى قد أيدته فيه كثير من الباحثين بعده وزادوا عليه، بأمثلة كثيرة وقفوا فيها أمام الدلالة الصوتية لتلك الألفاظ التى حكم البلاغيون والنقاد القدامى عليها بعدم الفصاحة^(١).

فمن ذلك على سبيل المثال كلمة «ضيزى» فهى ولا شك ليس لها من انسيابية النطق وجمال الوقع على الأذن ما للكلمة المرادفة لها «جائرة» لكننا نزع أنها فى موقعها من قول الله تعالى فى سورة النجم يخاطب المشركين: «الكم الذكر وله الأنثى * تلك إذا قسمة ضيزى» [النجم: ٢١، ٢٢] دالة أبلغ دلالة على المراد، وهو فساد القسمة، وحيفها

(١) انظر على سبيل المثال د/ عبد الواحد علام - قضايا ومواقف فى التراث البلاغى ص ١٦ - ١٨

وانظر ما سوف نورده من كلام د/ شفيق السيد، د/ إبراهيم عبد الرحمن.

بشكل يولد في النفس - عند نطق الكلمة - إحساسًا بثقلها وبغضها، والنفور منها، وهي دلالة لا تتفجر من الكلمة السابقة^(١).

ونزيد ما ذكر وتنممه ببيان أوجه المناسبة بين السمات الصوتية لتلك الكلمة ودلالاتها فنقول: إن الناظر في مناسبة تلك الكلمة لدلالاتها لا يحتاج أكثر من أن يتأمل طريقة نطقه بها، وأن ينظر إلى هيئة الفم حال النطق بها، حيث نلاحظ أن النطق بحرف الضاد مصحوبًا بحركة ياء المد يجعل الفم مفتوحًا بدرجة كبيرة سببها أن مخرج الضاد من حافة اللسان مما يلى الأضراس فإذا جاءت الضاد مصحوبة بالمد بالياء، فإن ذلك يؤدي إلى انفتاح الفم انفتاحًا أفقيًا إلى هذه الدرجة التي هي أشبه بهيئة المشمتر من الشيء، ويزداد الاقتراب في الشبه بهذه الهيئة حينما ينتقل الفم فجأة من نطق الشين ذات الكسرة الطويلة إلى نطق الزاي ذات الفتحة الطويلة (المد بالالف) مما يؤدي إلى انتقال الفم من الانفتاح الأفقى العرضى إلى الانفتاح الرأسى الطولى ليوحى بهذه الطريقة الإشارية المتولدة من نطق هذه الكلمة بدلالة النفور والاشمئزاز من تلك القسمة الجائرة التي تبعث على الاشمئزاز والانفة من تلك العقول الفاسدة التي سوغت أن يكون الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا بينما هم لا يرضون بالإناث لأنفسهم فيتخلصون منهم بالقتل والوَاد.

ويمكننا أن نقف كذلك عند الدلالة الصوتية لكلمة «اثاقلتم» من قوله تعالى في سورة التوبة: «يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل» [التوبة: ٣٨] لتلك الكلمة يستشعر صعوبة واضحة في نطقها، وليست خفيفة الوقع كذلك على الأذن، وذلك على خلاف ما نراه في كلمة بديلة وهي «ثاقلتم» بيد أن الأول بتشكيلها الصوتى أقوى من تصوير المراد والإيحاء به، إذ ترسم صورة مجسمة للتباطؤ الشديد، وتثير في خيال قارئها وسامعها صورة ذلك الجسم المثاقل يرفعه الرافعون في جهد فيسقط من أيديهم في ثقل^(٢) وحينما نوازن بين السمات الصوتية لهذه الكلمة وبين سياقها نجد أنها قد جاءت معبرة تمام التعبير عن الفكرة التي سيقت لأجلها؛ حيث نلاحظ

(١) انظر سيد قطب، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

(٢) انظر سيد قطب، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

أن حرف الثاء قد جاء مكرراً وهو حرف يخرج مما بين طرف اللسان وأطراف الشايات العليا فهو قريب المخرج، وتكرره بالتشديد يصور هيئة المتماثل المتباطئ فهو لا يبرح مكانه بل يتردد فيه، كما أن النطق لا يزال يتردد في مخرج الثاء يكرره ولا يبرحه ثم يأتي المد ليصور لك أن هذا المتماثل لا يتحرك ولا يمتد إلا في مكانه، فهو مد خاص بهذا الحرف القريب المخرج (الثاء) الذي لا يكاد النطق يبرحه تارة بتشديده وتكريره وتارة بمدّه، ثم ها هو المد يبلغ أقصاه حيث مخرج القاف أقصى اللسان، وهنا يظن الظان أن المتماثل قد تحرك شيئاً أو جاور مكانه فإذا به يرتد تارة أخرى إلى مكانه الذي قد قام منه وهو منطقة طرف اللسان حيث الثاء واللام والياء، بل إنه يتساقط ويتأخر عن مكان ابتدائه حيث يرتد إلى مخرج الميم عند الشفتين، ولا شك أن المرء حينما ينطق بهذه الكلمة لا يكاد يصل إلى نطق تلك الميم الساكنة، وخاصة مع إحياء هذا المقطع الأخير (تم) حتى يستشعر أن شيئاً قد سقط على الأرض فجأة محدثاً هذا الصوت.

وكان النطق بهذه الكلمة يصور هيئة المتماثل المتساقط وهو يتردد في قيامه ويتلعثم فيه ويتمادي في تباطئه وذلك في نطق الثاء المشددة الممدودة، ثم لا يلبث أن ينهض حتى يتساقط مرتداً إلى مكان قيامه أو متجاوزاً عنه إلى الخلف قليلاً، فهو لا يكاد يقوم حتى يسقط وهنا نستشعر أن الكلمة بسماتها الصوتية موحية ومعبرة عن معنى التماثل والتباطؤ بدرجة فنية عالية لا تستطيع أن توحى بها دلالتها المعجمية وحدها.

على أن في الآية كلمة أخرى لا تقل دلالتها الصوتية عن دلالة تلك الكلمة في التعبير عن ذلك التماثل والخلود إلى الأرض والركون إلى الدعة والراحة، ألا وهي كلمة (الأرض) وذلك أنك إذا تأملت وقوفك على الضاد الساكنة بما لها من صفات الاستطالة والانبساط والتفشي لاستشعرت فيها ما يوحي به نطق الضاد من استطالة الركود والانبساط فيه، وتفشي هؤلاء المتماثلين واسترخائهم وتحددهم في التصاقهم بالأرض واستنامتهم إليها.

إنها دلالة لا تلوح بها الدلالة المعجمية للكلمة، من قريب ولا من بعيد وإنما تنفرد بها الدلالة الصوتية لهذا الحرف في ذلك النسق والسياق الدلالي.

مثال ثالث من القرآن الكريم وذلك كلمة «يصطرخون» من قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك لمجزي

كل كفور * وهم يصطرخون فيها ربنا أخرجنا نعمل صالحًا غير الذى كنا نعمل ﴿
[فاطر: ٣٦، ٣٧] فهذه الكلمة بجرسها الغليظ تصور بدقة باللغة «غلظ الصراخ المتجاوب من الكفار من كل مكان، المنبعث من حناجر مكتظة بالأصوات الخشنة، كما تلقى إليك ظل الإهمال لهذا الاصطراخ الذى لا يجد من يهتم به أو يلبيه. وتلمح من وراء ذلك كله صورة ذلك العذاب الذى هم فيه يصطرخون»^(١).

وهذا الذى ذكره أ/ سيد قطب بين مدى القيمة الدلالية لهذه الكلمة بهذا التشكيل الصوتى بحيث لا يعبر عن تلك القيمة تشكيل آخر ولو كان من نفس مادة الكلمة - مثل (يصرخون) فإن فى الصاد والطاء بما فيها من تفخيم وإطباق يصطدم فيه اللسان بأعلى الفم عن اللثة عن نطق الطاء يعبر تمام التعبير عن حال أهل النار الذين يحاولون الخروج من تلك وهذا هو عين ما يصطرخون به «ربنا أخرجنا» فإذ بهم يجدونها مطبقة عليهم، تصطدم محاولاتهم وأصواتهم بجدرانها فترتد إليهم خائبة، هذا الإطباق والاصطدام هو ما يوحى به اجتماع الصاد والطاء بما لهذا الاجتماع من سمات صوتية تشبه ذلك الحال، كما تتلاقى دلالات التفخيم فى كل من الصاد والطاء والخاء لتعبر عن ضخامة الصراخ والجوار لأهل النار كما تعبر الراء بما لها من صفة التكرارية عن تكرار ذلك الصراخ واستمراريته، ويشارك فى هذا حرف الواو بما له من صفة المد والهوى إلى غاية سحيفة ليدل على طول هذا الصراخ، ثم تأتى النون فى نهاية الكلمة معبرة بأنتها الحزينة عن مدى الحسرة والخيبة التى يؤوب بها الكافر من هذا الصراخ الطويل الدائم العظيم الأليم.

والملاحظ أن هذه الدراسات الحديثة قد تركزت فى أغلبها على ما يمكن أن نسميه بلغة الأسلوبية بالاختيار الأسلوبى للأصوات، ولكن من بين هذه الدراسات الحديثة التى التفتت إلى القيمة الفنية للدلالة الأصوات لجهد بعض الدراسات التى التفتت إلى دراسة تلك الظاهرة بوصفها تكراراً أسلوبياً.

فمن هذه الدراسات دراسة د/ إبراهيم عبد الرحمن فى كتابه قضايا الشعر، حيث ينص على تسمية هذه الظاهرة بظاهرة التكرار الصوتى، ويتوصل إلى أن الشاعر الجاهلى كان يسعى إلى تحقيقه من طريقين متقابلين: أحدهما: نمطى، يتصل بنظام القصيدة

(١) انظر سيد قطب، التصوير الفنى فى القرآن (دار الشروق) ص ٧٦.

القديمة كما كانت قد استقرت عليه عبر تاريخها الطويل، وهو الالتزام بقافية واحدة وبحر واحد، يحدث بهما الشاعر إيقاعاً صوتياً واحداً في القصيدة جميعاً.

والثاني: إبداعى، يكشف فيه الشاعر عن قدراته الخاصة في إحداث أصوات بعينها تتكرر في كل بيت على حدة، فتخلق في داخله «جناساً صوتياً» وتختلف من بيت إلى آخر، فتخلق بين هذا البيت وغيره من أبيات القصيدة الأخرى وقوافيها، ما يصح أن نسميه «طباقاً صوتياً» ومعنى ذلك أن الشاعر القديم قد استطاع أن يقيم من هذا «التكرار الصوتى» كما يتجلى في موسيقى الأبيات والقوافى بناءً موسيقياً متنوعاً، فلزم أن تكون أصوات الأبيات الشعرية في كل الأحوال من جنس أصوات القافية، كما أنها تختلف من بيت إلى آخر - وهكذا مزج الشاعر في موسيقاه بين المخالفة والمماثلة اللتين تتبعان من أصل واحد هو ما أسميناه بالتكرار الصوتى.

وقد حقق الشاعر القديم هذا التكرار الصوتى بوسائل عديدة، نستطيع على أساس وصفى خالص أن نحصرها في أشكال ثلاثة أولها: تكرار حروف بعينها في كل بيت شعري على حدة، بحيث يحدث تكرارها أصواتاً، وإيقاعات موسيقية معينة، والثاني: تكرار كلمات بعينها يتخيرها الشاعر تخيراً موسيقياً خاصاً، لتؤدى الشعرية إلى توفير إيقاع موسيقى خاص بكل بيت على حدة، ويتمثل الشكل الثالث لظاهرة التكرار الصوتى في توالى حركات تتفق أو تختلف مع حركة القافية والروى، وقد كان الشاعر الجاهلى كثيراً ما يجمع بين شكل أو أكثر من أشكال هذا التكرار الصوتى في البيت الشعرى الواحد^(١).

ويتناول د/ إبراهيم عبد الرحمن شعر الأعشى تناولاً يدل على وعيه بالعلاقة المتبادلة بين التشكيل الصوتى لبعض القصائد وبين المحتوى الشعرى، فنراه يقول:

قد اتضح لنا بمراجعة ديوان الأعشى أن عنايته قد انصرفت إلى صوت بعينه من أصوات اللين، هو صوت ألف المد . . ومثل هذه العناية بهذا الصوت من شأنها أن تؤكد حرص الشاعر على تحقيق البطء الموسيقى في أشعاره، فإن هذا الصوت . من أطول الأصوات في اللغة العربية . كما اتضح لنا أن قصائد الديوان التى جاءت قوافيها المطلقة مقرونة بحروف اللين قد غلب عليها أو قل خصصها الأعشى لموضوعين هما:

المديح والهجاء. ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نربط بين فتنه الأعشى بأصوات اللين في أبياته وقوافيه، وبين معاني أشعاره، ومثل هذا الربط ضروري، وتفسير ذلك: إن صدق ما نذهب إليه أنه كان يريد تأكيد هذه المعاني وتثبيتها. وكانت هذه الأصوات التي تحققها حروف اللين، والتي كان يشيعها في أبيات قصائده ويلحقها بقوافيه تتيح له مثل هذا التوكيد عن طريق التمهّل، أو قل عن طريق هذا البطء الموسيقي الذي يميز قصائده تلك^(١).

ويتضح من هذا الكلام أن د/ إبراهيم يربط بين الدلالة الصوتية للمد في شعر الأعشى وبين أغراضه ومعانيه التي وظف لها تلك السمة الصوتية.

ونكاد نلمح توافقاً عاماً بين هذين الغرضين (المديح والهجاء) مع ظاهرة المد الصوتي لتلك القوافي المعبرة عن هذين الغرضين، ويرجع ذلك في رأينا إلى ما يقتضيه هذان الغرضان من الحاجة إلى تقرير المعاني وبسطها والإطناب فيها.

كما يقف د/ إبراهيم وقفة أخرى ليقرر حرص الشاعر على الملاءمة بين موسيقى القصيدة ومعانيها، أو قل حرصه على الملاءمة بين الصخب والضجيج والبحث الدائب عن المتعة أو الجري وراءها، تلك التي كان لا يريد أن يفوته شيء منها وبين موسيقى قصيدته، فعلى الرغم من أن الأعشى أخذ يثر فيها أصوات المد ثثراً، فإنه قد استطاع تقصير هذه الأصوات الطويلة، والملاءمة بينها وبين الجو النفسى الذي أخذ يذيعه في القصيدة جميعاً، جو اللهفة والمتعة، وإذا رحنا نبحث عن الوسائل التي استغلها لتقصير هذه الأصوات ألفيناها تتركز في حرص الشاعر على ألا يمد روى قوافيه كما اعتاد أن يفعل في قصائده الأخرى حتى لا يعطى لقارئ هذا الشعر فرصة التمهّل عند القافية قبل أن يستأنف قراءة البيت التالى^(٢).

والحق أن أمثال هذه الإشارات اللطيفة إلى ظاهرة التكرار الصوتي وما لها من قيمة فنية قد لفتتنا إلى ضرورة الوقوف أمام هذه الظاهرة وقفة متأنية، فأفردناها بالدراسة ضمن بحث لنا عن ظاهرة التكرار، نظراً لاستحقاق تلك الظاهرة لإفرادها بالبحث، وخشية من عدم إيفائها حقها من الدراسة في هذا البحث تجنباً للإطالة.

(١) قضايا الشعر ص ٨٣ - ٨٤.

(٢) قضايا الشعر ص ٩٤.

هذا بالنسبة لظاهرة التكرار الصوتي، أما بالنسبة لظاهرة الاختيار الصوتي التي أوردنا هنا بعض نماذجها، فيمكننا أن نقسمها باعتبار النظر إلى السمات الصوتية المختارة أو المنظور إلى توظيفها الفني.

عرضنا فيما سبق في - إطار الدلالة الصوتية - لبعض الأمثلة التي تنظر إلى الأسلوب بوصفه اختياراً، أو بوصفه تكراراً، ولكننا لا نكاد نجد في هذه الدراسات ما ينظر إلى أسلوبية الأصوات باعتبارها عدولاً أو انحرافاً عن قاعدة ما.

وإذا ارتضينا اعتبار شيوع الظاهرة في نص ما هو القاعدة التي يتم العدول عنها^(١)؛ فإننا نستطيع أن نقرر أنه قد تم العدول الصوتي عن القاعدة الصوتية الشائعة في القرآن الكريم - على سبيل المثال - في عدد من المواضع لأغراض فنية، نحاول الكشف عنها في بعض ما نعرض من الأمثلة.

فمن المواضع العجيبة التي تمثل عدولاً صوتياً عن السياق القرآني لفظ (مجراها) بإمالة الألف لتكون قريبة من نطقها من الياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها ومرساها﴾ [هود: ٤١].

حيث نلاحظ أن هذه اللفظة (مجراها) هي اللفظة الوحيدة في السياق القرآني كله في قراءة حفص التي تتسم بهذه السمة الصوتية (سمة الإمالة).

وحينما نتأمل سياق الآية نستشعر مدى مناسبة هذه اللفظة لجوها السياقي؛ فالأمر بركوب السفينة هنا متجه إلى هؤلاء المؤمنين من أتباع نوح - عليه السلام - وقد أمروا بركوب تلك السفينة الغربية العجيبة التي لا عهد لهم بها من قبل، وهي راسية على بر ليس فيه قطرة ماء، ومن هنا كان التعجب من جرى هذه السفينة وكونها وسيلة للنجاة.

فطمأنهم الله تعالى إلى أن هذه السفينة سوف تجرى بمشيئته وبركته (بسم الله) وأن جريها سوف يكون سهلاً رخاءً بلا معاناة ولا مشقة، ومن ثم جاءت الإمالة في مجراها لتعبر عن حركة تلك السفينة حيث تشق عباب الطوفان في يسر وسهولة ورخاء.

وحينما أراد الله تعالى أن يطمئنهم لرسوها، جاء بلفظ (مرساها) بلا إمالة ليعبر عن حال رسو السفينة وما يناسبه من الثبات والاستقرار مما لا يتلاءم مع صفة الإمالة الواردة

(١) انظر الأقوال في تحديد قاعدة العدول في علم الأسلوب. د/ صلاح فضل ص ١٨١ مؤسسة مختار للنشر والتوزيع.

في مجراها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِنْهُ جَزَاءٌ عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

فالملاحظ في هذه الآية أنها هي الآية الوحيدة في القرآن التي جاء ضمير الغائب الموصول فيها مضمومًا؛ لأن القاعدة الشائعة في مجيئه في القرآن هي الكسر فيقال (عليه) بالكسر لا بالضم؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وكما في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [يونس: ١٢٣].

ومن ثم يمثل الضم في هذه الكلمة عدولاً عن القاعدة الصوتية القرآنية، فيا ترى ما سر هذا العدول؟

إذا تأملنا سياق الآية وجدناها تتحدث عن مبايعة المؤمنين لرسول الله - ﷺ - وتعظيم الله تعالى تلك البيعة ووصفها بأنها مبايعة له هو سبحانه، وإذا كانت البيعة لله رب العالمين فإن حقها التفضيم والتغليظ والتشديد والتوثيق، ولذا جاء الضمير في (عليه) مضمومًا إشعاراً بذلك التفضيم، وذلك ما لا يوحى به مجيء الضمير على أصل القاعدة مكسوراً في هذا السياق، وأمر آخر يكشف عن القيمة الفنية لهذا العدول الصوتي، وهو أن حركة الحرف السابق على لفظ الجلالة تؤثر فيه بالتفضيم والترقيق حسب القاعدة الصوتية لنطق هذا اللفظ في القرآن الكريم؛ فإذا جاءت الهاء في (عليه) مكسورة كانت اللام من لفظ الجلالة مرفقة، أما حيث جاءت الهاء مضمومة فإن اللام من لفظ الجلالة تنطق مفخماً فيتناسب تفضيم لفظ الجلالة مع ما يقتضيه السياق من تعظيم المعاهد، وتفضيم شأنه، والتحذير من نكث العهد معه.

ومن مظاهر العدول الصوتي في القرآن الكريم كذلك، ذلك العدول بفك الإدغام في لفظة (يحببكم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] فالقاعدة الصوتية هنا هي الإدغام كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

ويمكننا أن نعلل لفك الإدغام في الآية الأولى بالنظر إلى سياقها فهو سياق ترغيب في اتباع الرسول، وبيان أنه شرط لثبوت الادعاء بمحبة العبد لربه، ووعد بالجزاء الحسن على تلك المحبة وذلك الاتباع، وقد جعل الله تعالى الجزاء من جنس العمل، فجعل جزاء هؤلاء الصادقين في محبته، محبة مضاعفة منه سبحانه لهم فكان في فك الإدغام في الباء المشددة ما يشعر بمضاعفة محبته تعالى وبسطها ومدها لمن أحبه واتبع رسوله.

كما أن لهذا الفك معنى آخر نستطيع أن نستشفه من الآية وهو أن في لفظ يحبيكم بفك الإدغام من الرقة ما ليس في اللفظ المدغم، فالناطق بالكلمة بهذه الطريقة يستشعر - والله المثل الأعلى - في اللفظ تدليلاً وتنعيماً للمخاطبين، كما يوحى قرب مخرج الباء الشفوية بتقريبهم، كما يوحى إسكانهم بما في هذه المحبة من طمأنينة القلب وسكينة.

أما في آية المائدة التي جاءت على الإدغام فقد كان الإدغام أنسب لسياقها لكونها تتحدث عن الجهاد في سبيل الله، وهذا سياق يناسبه التشديد والخشونة فمن ثم جاءت الكلمة مدغمة إظهاراً لذلك التشديد.

ومن مواضع العدول الصوتي العجيبة في القرآن الكريم كذلك لفظ (يهدى) في قوله تعالى: ﴿قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي للحق أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون﴾ [يونس: ٣٥].

ونظراً لأننا سوف نختم البحث بهذه الآية فإننا سوف نتعرض لما فيها كذلك من ظاهرة اختيار صوتي للمد وتركه في هذه الآية، بالإضافة إلى ما فيها من عدول في لفظ (يهدى).

حيث نلاحظ المد في قوله تعالى: ﴿يهدى إلى الحق﴾ حيث يجوز مد الياء من يهدي لوجود سببها وهو الهمزة بعدها، بخلاف يهدي الثانية في قوله تعالى: ﴿يهدى للحق﴾ حيث يمتنع المد لامتناع سببه، وكذلك يجوز المد في ﴿يهدى إلا﴾ لوجود الهمز بعد الياء، ويمتنع في (يهدى).

وإذا تأملنا أولاً: أسباب اختيار المد في مواضعه في الآية مسترشدين بالسياق، وجدنا ذلك التناسق العجيب بين الآية بسياقها وما احتف بها من دلالات آخر صوتية ومعجمية وصرفية ونحوية.

فالآية إنما تعقد مقارنة بين هداية الله تعالى لأوليائه، ومن ثم استحقاقه للعبودية،

وبين حال الآلهة الباطلة المزعومة من حيث العجز عن تقديم أى نوع من الهداية لشركائهم قل أم كثر، طال طريقه أم قصر، ولذا جاءت الآية بهذا الأسلوب الاستفهامى الإنكارى: ﴿هل من شركائكم من يهذى إلى الحق؟﴾ ويأتى المد فى ياء يهذى ليوحي بطول طريق الهداية لدى هؤلاء الشركاء لو هدوا، وتتضافر دلالة المد هنا وهى دلالة صوتية مع الدلالة المعجمية لكلمة (إلى) التى تفيد بعد المسافة، فكان الله تعالى يقول لهم: ﴿هل من شركائكم من يهذى إلى الحق؟﴾ ولو بطريق طويل بعيد؟! ويأتى الجواب فى صورة التحدى الذى لا يحتمل الموازنة والمقارنة: ﴿قل الله يهذى للحق﴾ وهنا تأتى الدلالة الصوتية ممثلة فى ترك المد فى ياء يهذى إيحاء بقصر مسافة الهداية بالنسبة لله تعالى، فهو يهذى إلى طريق مستقيم، والطريق المستقيم هو أقصر الطرق المؤدية إلى الحق.

وتتضافر تلك الدلالة الصوتية مع الدلالة المعجمية لحرف اللام الذى يفيد قرب المسافة ولصوقها، فهديته سبحانه تقربك للحق وتلصقك به من أقرب الطرق وأقصرها.

ثم يأتى الاستفهام التوبيخى: ﴿أفمن يهذى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهذى إلا أن يهذى فما لكم كيف تحكمون؟﴾ وهنا يأتى المد فى الهداية المنسوبة إلى الحق سبحانه، ليصبح المعنى: أفمن يهذى إلى الحق ولو بطريق طويل - (مع أن طريق هدايته أقصر الطرق، ولكن كأنه يعبر عن طوله فى نظر المعرضين) - أحق أن يتبع أم من لا تكون منه الهداية أصلاً ولو ببطء شديد وتراخى إلى الأبد؟!

وهنا يأتى العدول الصوتى فى كلمة (يهذى) التى لا نظير لها فى السياق القرآنى كله لتعبير بذلك التشكيل الصوتى، وتلك الطريقة النطقية عن البطء الشديد فى الهداية يستفاد ذلك البطء من كسر الهاء التى تأتى من أقصى الحلق ليصطدم الصوت بالدال الأسنانية المشددة المكسورة التى يظل الصوت حياً عندها لتضعيفها ثم يتمادى به فى الهوى مع الياء الممدودة مدّاً طويلاً، لوجود سبب المد بعده وهو همزة إلا، ليوحي ذلك المد بطول طريق الهداية مع بطئها الشديد كذلك.

ثم يزداد عجبك بعد ذلك إذا تأملت أن تلك الهداية مع بطئها وطولها الشديد وتراخيها الأبدى منفية كذلك على كل حال، فهؤلاء الشركاء لا يهدون أبداً بحال من الأحوال؛ إلا أن يهدوا، ولا تكون الهداية إلا من الله تعالى، فهم لا يهدون أصلاً من

قبل أنفسهم.

وبهذا نرى ما لهذا العدول الصوتي من قيمة فنية في هذا السياق، تتضافر مع العناصر الدلالية الأخرى.

وبعد فلعلنا نكون قد وفقنا إلى إلقاء بعض الضوء على القيمة الفنية لتلك الدلالة الصوتية التي لا تزال بحاجة إلى العديد من البحوث التي تكشف عن أسرارها وغوامضها، ولعلنا قد نوفق إلى الكشف عن بعض تلك الأسرار في بحوث لاحقة لنا إن شاء الله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد العدل القديم. وصلى الله على صفوته محمد وآله المتخيين.
وعليه وعليهم السلام أجمعين.

هذا - أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد، بهاء الدولة وضياء الملة،
وغياث الأمة، وأدام ملكه ونصره، وسلطانه ومجده، وتأيده وسموه، وكبت
شائنه وعدوه - كتاب لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت، ملاحظاً له،
عاكف الفكر عليه، منجذب الراى والروية إليه، وأداً أن أجد موصلاً^(١) أصله
به، أو خللاً أرثقه بعمله، والوقت يزداد بنواديته^(٢) ضيقاً، ولا ينهج لى إلى
الابتداء طريقاً. هذا مع إعظامى له، وإعصامى بالأسباب المتتاطة به، واعتقادى فيه
أنه من أشرف ما صنّف فى علم العرب، وأذهب فى طريق القياس والنظر، وأعوّده
عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصّة التوقير والأون^(٣)، وأجمعه للأدلة
على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق
الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرع وسوقه، تصف لى ما
اشتملت عليه مشاعره، وتحي^(٤) إلى بما خيطت عليه أقرابه وشواكله^(٥)، وترينى

(١) فى نسخة: مهملاً.

(٢) نوادى الإبل: شواردها، والمعنى: أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمع بجمعها
وإيلانها.

(٣) التوقير مصدر، وقر الدابة: سكنها، ويراد به الإراحة، فالمراد حصّة الراحة والتخفف من حركة
العمل. والأون: الدعة والسكون.

(٤) مضارع وحى، وهو كأوحى. يقال: وحى إليه بكذا: أشار إليه به وأوماً. ومنه قول المعجاج
[من الرجز]:

الحمد لله الذى استقلت
ياذنه الذى استقلت
ياذنه السماء واطمأنت
وحى لها القرار فاستقرت

ويروى: أوحى لها. انظر ديوان المعجاج (٢١٨).

(٥) الأقرب: جمع قرب؛ كقفل، وهى من الفرس خاصرته، والشواكل واحدها شاكلة، وهى من
الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة، وهى الركبة.

أن تعريد^(١) كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإمام به، والخوض في أدنى أوشاله^(٢) وخلُّجه^(٣)، فضلاً عن اقتحام غماره ولُججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه^(٤)، وبإدنى تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين^(٥) تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر^(٦) فلم يلزم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلّق عليه به. وسنقول في معناه.

على أن أبا الحسن^(٧) قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته

(١) التعريد: الهرب والفرار.

(٢) أوشال: جمع وشل، وهو القليل من الماء.

(٣) خليج: جمع خلوج، وهو النهر، أو شرم من البحر. ويأتى الخليج وجمعه خليج بمعنى الماء الكثير فعلى هذا تكون مطابقة بين الوشل والخليج، القاموس (خليج)، وقد يكون الخليج هنا جمع خلوج بمعنى القليل من الماء لأن النهر أقل من البحر، أو لأن الخليج شرم من البحر، ولعل هذا هو الأولى لتكون هناك مقابلة بين كل من الأوشال والخليج في مقابل الغمار واللجج.

(٤) انتشار شعاعه، معنى: انتشار متفرقه؛ تقول: ذهبوا شعاعاً، أى: متفرقين، وطار فواده شعاعاً: تفرقت همومه. القاموس (شعم).

(٥) البلدان: البصرة والكوفة.

(٦) هو ابن السراج محمد بن السرى، توفى سنة ٣١٦ هـ. وهو المعنى بأبى بكر حيث أطلق. وكتاب «الأصول» له لا يُعنى ببيان أصول النحو إلا لماً حرفاً أو حرفين - كما قال ابن جنى - إنما موضوعه: أصول القواعد النحوية، لا أصول الأدلة النحوية من السماع والإجماع والقياس والاستصحاب. انظر مقدمة محققه د. حسين الفتلى.

(٧) هو الأخفش سعيد بن مسعدة توفى سنة ٢١٠ هـ، وهو الأخفش الأوسط.

والأخفش أحد عشر، ذكرهم السيوطى في كتابه «المزهر» في النوع السابع والأربعين من علوم اللغة، وهو «معرفة المتفق والمفترق» الفصل الأول: فيما يتعلّق بأئمة اللغة والنحو، قال: «الأخفش أحد عشر نحوياً:

أحدهم: الأخفش الأكبر، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، أحد شيوخ سيبويه.

والثانى: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه.

والثالث: الأخفش الأصغر، أبو الحسن على بن سليمان، من تلامذة المبرد وثلعب، مات سنة ٣١٥ هـ.

والرابع: أحمد بن عمران بن سلامة الالهاني مصنف غريب الموطأ، مات قبل سنة ٢٥٠ هـ.

والخامس: أحمد بن محمد الموصلى أحد شيوخ ابن جنّى، مصنف كتاب «تعليل القراءات» ... هـ. المقصود من كلام السيوطى.

بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نَبَنَّا عنه فيه، وكفينا كُلفَ التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولأناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقوامًا نَزُرَتْ^(١) من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخّرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلَّله. وسترى ذلك مشروحًا في الفصول بإذن الله تعالى.

ثم إن بعض من يعتادني، ويُلِمّ لقراءة هذا العلم بى، ممن آتسُ بصحبته لى، وأرتضى حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضى الرأى فى إنشاء هذا الكتاب، وأولىه طرقًا من العناية والانصباب. فجمعت بين ما أعتقده: من وجوب ذلك علىّ، إلى^(٢) ما أوثره من إجابة هذا السائل لى. فبدأت به، ووضعت يدى فيه، واستعنت الله على عمله، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه وهو - عزّ اسمه - مؤتى ذاك بقدرته، وطّوله ومشيئته.

= واعلم أنه حيث أطلق «أبو الحسن» فى كتابنا هذا - فالمراد به الأخفش الأوسط دون غيره من الأخفاش، وهذه الكنية حيث أطلقت فى كتب النحاة: فلا يكاد يراد منها إلا أبو الحسن سعيد ابن مسعدة، الأخفش الأوسط، ويزعم ابن الطيب الفاسى فى شرحه على «اقتراح السيوطى»: أن هذه الكنية عند النحاة خاصة بالأخفش الأصغر على بن سليمان، وهو وهَمٌ ظاهر منه. ولا يفوتك أن تعلم أن المجد الفيروزابادى ذكر فى «قاموسه» أن الأخفاش فى النحاة ثلاثة، وقد بان لك من كلام السيوطى فى المزهرة أنهم أحد عشر، فلعل صاحب القاموس يريد بالأخفاش من النحاة المشهورين من المتقدمين، وهم الأكبر والأوسط والأصغر (انظر: المزهرة: ٤٥٣/٢، ٤٥٤)، والقاموس (خفش).

(١) نَزُرَتْ: أى قَلَّتْ وندرت.

(٢) الواجب فى العربية أن يقال: جمعت بين كذا وكذا، أو: جمعت كذا إلى كذا، فقول ابن جنى: «فجمعت بين ما أعتقده... إلى ما أوثره...» توهم أنه قال أولاً: «فجمعت ما أعتقده» بدون ذكر لـ «بين»؛ فقال: «إلى ما أوثره»، وإجراء الكلام على التوهم باب فى النحو واللغة مطروق، وسبيل فيه مهيج.

وقد علّق الأستاذ محمد على النجار - رحمه الله - على هذا الموضع، فقال: «الواجب فى العربية أن يقال: «وما... إلخ»، ولكنه راعى فى الجمع معنى الضم) اه كلامه، لكن هذا الجواب لا ينهض؛ لأن معنى الضم مراد من «الجمع» اعتبار؛ فلو أنك وضعت: «فضممت» مكان قول ابن جنى «فجمعت»، لما استقامت معك العبارة، ولا سلت لك، اللهم إلا على ما ذكرنا لك من التوهم والحسبان، فاعلم ذلك وقس عليه تخريج نظائره مما تلفيه من عبارات ابن جنى فى هذا الكتاب وغيره.

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

ولنقدّم أمام القول على فرق بينهما^(١)، طرفًا من ذكر أحوال تصاريههما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه. وستراه فتجده طريقًا غريبًا، ومسلكًا من هذه اللغة الشريفة عجيبيًا.

فأقول: إنَّ معنى «ق و ل» أين وجدت، وكيف تصرّفت^(٢)، من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخّره عنه، إنما هو للخفوف^(٣) والحركة. وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها، لم يهمل شيء منها. وهى: «ق و ل»، «ق ل و»، «و ق ل»،

(١) فى نسخة: «الفرق بينهما»، وما فى سائر النسخ أولى؛ لأمور:

الأول: كثرة النسخ التى فيها: «فرق بينهما»، وتفردُ النسخة التى فيها: «الفرق بينهما».

الثانى: أن قوله: «فرق بينهما» تقرأ بإضافة «فرق» إلى «بينهما» والبيّن هنا: الوصل والاجتماع؛ إذ البيّن - فى لغة العرب - من الأضداد، وهو ظرف متصرف، يقع ظرفًا وغير ظرف، وقد قرأ أكثر السبعة - ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما -: «لقد تقطّع بينكم» [الأنعام: ٩٤] برفع «بينكم».

وبإضافة «فرق» إلى «بينهما» فى قول ابن جنى: يتحقق السجع مع قوله: «أحوال تصاريههما» بالإضافة أيضًا لانكسار الهاء فيهما، لانكسار ما قبلها، وهذا يفوت بما فى النسخة الفردة: «الفرق بينهما»، واعتبار السجع وتوافق الفواصل فى كلام أهل العلم - مراعى ومقصود، وليس لنا ألا نعتبره.

الثالث: أن ما فى أكثر النسخ: «فرق بينهما» أوفق بمبارات ابن جنى، ونسق أسلوبه، وإنك لواجده، ويحمل ما تشابه من كلام المؤلفين فى موضع على ما اطرّد وأحكّم منه فى موضع آخر، فاعتبر ذلك هنا.

(٢) فى بعض النسخ: «وقعت».

(٣) كذا فى النسخ، ولو قال: «إنما هو الخفوف» لكان يشبه أن يكون أقرب، وهو من قولهم: خف القوم خوفًا؛ إذا ارتحلوا مسرعين. والظاهر: أن ابن جنى حاول بهذا تأكيد اختصاص معنى «ق و ل» بالخفوف والحركة، وإنما يتأتى تأكيد الاختصاص هنا بأداتين له، هما: «إنما»، و«لام الاختصاص» فى قوله: «للخفوف».

وكون اللام للاختصاص بما ذكر النحاة فى كتبهم، ومثلوا له بمثل قولهم: اللجام للفرس». فإن يكن ابن جنى حاول هذا المعنى، فقد جاء لفظه مطابقًا لما حاول منه ويكون - حينئذ - أنسب بالسياق، وأوفق له.

«و ل ق»، «ل ق و»، «ل و ق».

الأصل الأول «ق و ل» وهو القول. وذلك أن الفم واللسان يخفّان له، ويقلقان ويمذّلان^(١) به. وهو بضد السكوت، الذي هو داعية إلى السكون؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذاً في القول، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركاً، ولما كان الانتهاء أخذاً في السكوت، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكناً^(٢).

الأصل الثاني «ق ل و» منه القُلُو: حمار الوحش؛ وذلك لخفته وإسراعه؛ قال المعجّاج:

* تواضخ التقريب قُلُوّاً مِغْلَجاً^(٣) *

ومنه قولهم «قلوت البُسر والسَوِيق، فهما مقلوآن» وذلك لأن الشيء إذا قلى جفّ وخفّ، وكان أسرع إلى الحركة والطف، ومنه قولهم «اقلوليت يا رجل» قال:

(١) من قولهم: مَذَلْ مَذْلاً، أى: ضجر وقلق، فهو مَذَل، وهى مَذَلَّةٌ، وفيها لغتان: مَذَلْ يَمْذَلْ مَذْلاً، من باب فَرَح، ومَذَلْ يَمْذَلْ مَذْلاً، من باب نَصَرَ. انظر «تهذيب لسان العرب» (مَذَل).
(٢) ولذلك فلا يبدأ إلا بمتحرك، فإنْ بدئ بساكن، اجتلبت له همزة وصل متحركة يبدأ بها؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكذا لا يوقف إلا على ساكن؛ لأنه موضع راحة وسكون، فإنْ وقف على متحرك، اجتلبت له هاء السكت - وهى ساكنة - ليوقف عليها.
(٣) الرجز للمعجّاج فى ديوانه ٥١/٢، ولسان العرب ٦٧/٣ (وضخ)، وبلا نسبة فى كتاب العين ٢٨٣/٤. ويروى: مِغْلَجاً.

وهو من أرجوزة طويلة له، يصف أثنائها له، وفيها:

كَأَنَّ تَحْتَى ذَاتَ شَغْبٍ سَمَحَجًا قوداءَ لا تَحْمَلُ إِلَّا مُخْدَجًا
كَالْقَوْسِ رُدَّتْ غَيْرَ مَا أَنْ تَعُوجًا تَوَاضَحُ التَّقْرِيبِ قُلُوّاً مِغْلَجًا
جَاءَ تَرَى تَلِيلَهُ مُسَحَجًا

وقوله: «تواضخ التقريب» أى: نجتهد مع فعلها فى الجرى، وأصل المواضخة: المباراة فى الاستقاء بالدلاء، وهو أن يستقى الرجل دلوّاً والآخر دلوّاً، والتقريب: نوع من الجرى وهو أن يرفع يديه معاً، ويضعهما معاً؛ كما فى قول امرئ القيس:

له أبطالا ظبى وساقا نَعَامَةً وإرخاءُ سرحانٍ وتقريبٌ تَنْقُلُ

والمَغْلَج - أو المَحْلَج فى رواية الديوان - أى: الشديد المدمج، يقول: هو مطوى مثل المغلج، أو المَحْلَج، يقول: عودُهُ شديد، وخلقه شديد. أو: المغلج: هو الذى يطرد أثنه، يعنى: الفحل. وانظر الأرجوزة بتماهما - مع شرحها - فى «ديوان المعجّاج» (ص ٢٧١ - ٣٠٣).

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا
أَيَّ خَفِيفًا لِلْكَبِيرِ وَطَائِشًا؛ وَقَالَ:

وَسِرْبٍ كَعَيْنِ الرَّمْلِ عُوجٍ إِلَى الصَّبَا

رَوَاعِفَ بِالْجَادَى حُورِ الْمَدَامِ^(١)

سَمِعَنَ غِنَاءَ بَعْدَ مَا نَمَنَ نَوْمَةً

مِنَ اللَّيْلِ فَاقْلُولَيْنَ فَوْقَ الْمُضَاجِعِ^(٢)

أَيَّ خَفَفَنَ لَذِكْرِهِ وَقَلِقَنَ فَزَالَ عَنْهُنَّ نَوْمُهُنَّ وَاسْتَقَالَهُنَّ عَلَى الْأَرْضِ. وَبِهَذَا يَعْلَمُ أَنَّ لَامَ اقْلُولِيَّتِ وَأَوْ، لَا يَاءَ. فَأَمَّا لَامَ اذْلُولِيَّتِ^(٣) فَمَشْكُوكٌ فِيهَا.
وَمِنْ هَذَا الْأَصْلِ أَيْضًا قَوْلُهُ:

(١) الرجز للفرزدق في الدرر ١/١٠٢؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٤، وشرح الأشموني ٢/٥٤١، والكتاب ٣/٣١٥، ولسان العرب ١٥/٩٤ (علا)، ١٥/٢٠٠ (فلا) وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١/١٤٢؛ والمتع في التصريف ٢/٥٥٧، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، ٣/٦٧، وجمع الهوامع ١/٣٦، وتهذيب اللغة ٩/٢٩٧، وكتاب العين ٥/٢١٢، وتاج العروس (علا)، (قلا).

(٢) يصف نساءً حسناً، وقوله: «كعين الرمل» يريد: كبقير الوحش، تشبهها في اتساع عيونها وجمالها، والعين: جمع عينا، وعوج: جمع أعوج، أي: ميل، والجادى - بالجيم لا بالحاء -: الزعفران؛ يريد: أن رائحة الزعفران تظهر في أنوفهن؛ فكأنما هو أثر رعاfeهن، والرافع: خروج الدم من الأنف، تقول: رعف يرفع، من بابى نصر وفتح، وحسن، وطرب وهو راعف، وهى راعفة، وجمع راعفة: رواعف، وقيل للذى يخرج من الأنف: رُعَافٌ؛ لسبقه علم الرافع. (نجار) بتصرف وزيادات انظر «تهذيب لسان العرب» (رفع).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/٢٠٠ (قلا)، وتاج العروس (قلا). والبيت في «أساس البلاغة» للزمخشري مادة (قلو): «اقلولى الرجل: استوفز ونجافى عن مكانه؛ قال:

سَمِعَنَ غِنَائِي بَعْدَ مَا نَمَنَ نَوْمَةً
مِنَ اللَّيْلِ فَاقْلُولَيْنِ فَوْقَ الْمُضَاجِعِ

وروايته: «غنائي» بالإضافة إلى ياء المتكلم مكان رواية ابن جني «غناء»، ولعلها أولى بمراد الشاعر، وما ساق له حديثه، من أنه يطرب هؤلاء الغانيات الحسان بغنائه وشجوه، والأمر على ما تراه.

(٤) اذلولي: ذل وانقاد. (نجار).

* أقبُ كَمِقْلَاءٍ الوليد خميص^(١) *

فهو مفعال من قلوت بالقلّة، ومذكرها القال؛ قال الراجز:

* وأنا في الضُرَابِ قِيلَانِ القَلَّةِ^(٢) *

فكانَ القال مقلوب قلوت، وياء القِيلَانِ مقلوبة عن واو، وهى لام قلوت، ومثال الكلمة^(٣) فَلَعَان. ونحوها عندى فى القلب قولهم «بَارٌّ» ومثاله قَلْع، واللام منه واو؛ لقولهم فى تكسيره: ثلاثة أبواز، ومثالها أفلاع. ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه: من قلب هذه الكلمة قولهم فيها «البازى» وقالوا فى تكسيرها «بُزاة» و«بواز»؛ أنشدنا أبو على^(٤) لذى الرمة:

كَأَنَّ عَلَى أَثْيَابِهَا كُلِّ سُدْفَةٍ صِيَاخَ الْبَوَازِ مِنْ صَرِيفِ اللِّوَاثِكِ^(٥)
وقال جرير:

إذا اجتمعوا على فخلّ عنهم وعن بارٍ يصكّ حُباريات^(٦)

فهذا فاعل؛ لاطراد الإمالة فى ألفه، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وياب.

(١) عجز البيت من الطويل، وهو لمرى القيس فى ديوانه ص ١٨٠، ولسان العرب (قلا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٤٣، والمخصص ١٣٩/١٥، وتاج العروس (قلا)، وصدرة:

* فأصدرها تلحو النجاد عشية *

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان لعرب (قول)، وتاج العروس (قول).

(٣) مثال الكلمة: فلعان: يعنى: ميزانها الصرفى: فلعان، فهم يقولون: مثال الكلمة: كذا، أو: وزانها: كذا، أو: وزنها: كذا، أو: ميزانها: كذا، كل ذلك بمعنى واحد، يعنون: الوزن الصرفى المعروف، فأعرفه؛ فإنه سيأتيك بكثرة!

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى، الإمام فى العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه، وله الآثار الجليلة، توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. انظر البغية (٢١٦).

(٥) ديوانه ص ١٩٢، وفى أسرار البلاغة ص ٧٢، وفيه (سحرة) مكان (سدفة)، وفى الكامل ٧/١٩ طبعة المرسفى. (نحار).

السُدْفَةُ: الظلمة، واللواثك، يريد: المواضع من الأسنان، وهو فى وصف الإبل.

(٦) البيت من الوافر، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨٢٧، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ١٤٣.

وحدثنا أبو عليّ سنة إحدى وأربعين^(١)، قال: قال أبو سعيد، الحسن بن الحسين: «بازٌ» وثلاثة «أبواز» فإن كثرت فهي «البيزان» فهذا قَلْعٌ، وثلاثة أفلّاح، وهي الفلّعان.

ويدلّ على أن تركيب هذه الكلمة من «ب ز و» أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم «بزا، يبزو» إذا غلب وعلا، ومنه البازي - وهو في الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد - وبُزاة وبوازٍ يؤكد ذلك، وعليه بقية الباب من أبزى وبزّواء، وقوله:

ز * فتبازت فتبارختُ لها * س {ج}

والبزا، لأن ذلك كله شدة ومقابلة^(٢) فاعرفه.

فمقلّاء من قلوت، وذلك أن القال - وهو المقلّاء - هو العصا التي يضرب بها القلة، وهي الصغيرة، وذلك لاستعمالها في الضرب بها.

الثالث «و ق ل» منه الوقل للوعِل، وذلك لحركته، وقالوا: توقّل في الجبل: إذا صعّد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد. قال ابن مقبل:

ح عوداً أحّم القرا، إزمولة وقلا # يأتي تراث أبيه يتبع القُدفاً^(٣) س {ج}

(١) أي: سنة إحدى وأربعين بعد الثلاثمائة، لأن أبا عليّ الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ.

(٢) صدر لبيت من الرمل، وهو لعبد الرحمن بن حسان في لسان العرب (بزخ) (بزا)، (نجا)، وتهذيب اللغة ٢١٤/٧، ٢٠١/١١، ٢٦٨/١٣، والمخصّص ١٧/٢، ١٧٣/١٥، وتاج العروس (بزخ) (بزا)، (نجا). وعجزه:

* جلسة الجازر يستنحي الوتر *

وتبازت، أي: رفعت مؤخرها، وتبارخت: مشيت مشية المعجور، أقامت صلبها، فتأخر كاهلها. (نجا، باختصار).

(٣) «كذا في الأصول، ويدولى أن هذا تحريف: «مصالوة». (نجا).

(٤) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/٢، والكتاب ٢٤٦/٤، ولسان العرب (قذف)، (رمل)، (وقل)، وتاج العروس (قذف)، (رمل)، وبلا نسبة في المنصف ٥٩/٣.

العود: الجمل المسن، وفيه بقية، والجمع: عودّة، وقد عودَ البعير تعويذاً: إذا مضت له ثلاث

سنين بعد بزوله أو أربع. وقوله: «أحم القرا» أي: أسود الظهر، و«إزمولة»: خفيفاً، س {ج}

الرابع «ولق» قالوا: ولق يلق: إذا أسرع. قال:

* جاءت به عَنَس من الشام تلقى^(١) *

أى تخف وتسرع. وقرئ^(٢) ﴿إِذ تَلَقُونَهُ بِالْأَسْتَكْم﴾ [النور: ١٥] أى تخفون وتسرعون. وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأولي^(٣) فوعلا من هذا اللفظ، وأن

وقوله: يأتى تراث أبيه: أى: يفعل فعل أبيه فى التصعيد فى الجبال، و «القَذَف» واحده: قَذَفَة - كغرفة وغَرْف - وهى: ما أشرف من الجبال. (نحار مع زيادة) وانظر «تهذيب لسان العرب»: (عود). (م. ك. د.)

(١) صدر البيت من الرجز للشماخ فى ديوانه ص ٤٥٣، ولسان العرب (ولق)، (ولق)، وللقلح ابن حزن فى شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٢، وشرح المفصل ١٤٥/٩، ولسان العرب (زملق)، (زلق)، وتاج العروس (ولق) وبلا نسبة فى لسان العرب (جوع)، (أنق) (زلق)، (شول) والشعر والشعراء ٦٠٢/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥، والمحتسب ١٠٤/٢، وجمهرة اللغة ص ١١٦٧، وتاج العروس (جوع)، (أنق)، (شول)، وتهذيب اللغة ٥١/٣، ٤٣٣/٨، ٣٠٩/٩، ٣٢٣، ٤٠٢، ٤١١/١١، وكتاب العين ١٨٥/٢، ٢٢١/٥، ٢٥٦، ٢٨٥/٦، ومقاييس اللغة ١٤٨/١، ٢٢/٣، ١٤٥/٦، والمخصص ٥٤/٣، ٣٣/٥، ١١١، ١١٥، ١٠٩/٧، ١٣٥/١٣، وأساس البلاغة (ولق)، وعجزة:

* يدعى الجليد وهو فينا الزُمْلَق *

ورجل زَلَق وزُمْلَق، وزُمْلَق، أى: الذى يُنْزَل قبل أن يجمع.

(٢) قراءة شاذة، نسبها أبو حيان فى البحر (سورة النور آية ١٥) إلى: عائشة، وابن عباس، وعيسى ابن عمر، وزيد بن على، وفى «المحتسب»: «ومن ذلك قراءة عائشة، وابن عباس - رضى الله عنهما - وابن يمر، وعثمان الثقفى: ﴿إِذ تَلَقُونَهُ﴾ [النور: ١٥] ثم قال فى توجيه هذه القراءة: «أَمَّا تَلَقُونَهُ» ف [بمعنى]: تسرعون فيه، وتَخَفون إليه، قال الراجز:

* جاءت به عَنَس من الشام تلقى *

أى: تخف وتسرع، وأصله: تَلَقَفون فيه أو إليه؛ فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل إلى المفعول؛ كقوله تعالى: «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» [الاعراف: ١٥٥] أى: من قومه، والهاء [أى من «تَلَقَفُونَهُ»] ضمير الإفك الذى تقدم ذكره؛ وبهذا النقل عن ابن جنى فى «محتسبه» يمكنك أن تجزم بثبوت ما ذكره الشيخ محمد على النجار احتمالاً فى تعليقه على هذا الموضع من الخصائص، قال: «وكان الأصل: تخفون فيه» فحذف الجار، وأوصل الضمير بالفعل، وفى ج: «تخفونه» اه كلامه، فلو رجع الشيخ إلى «المحتسب»، لجزم دون احتمال! انظر المحتسب (١٠٤/٢، ١٠٥).

(٣) الأولي والألق والألاق: الجنون، نقول: قد ألقه الله يالقه ألقاً - من باب ضرب - ويقال للمجنون: مؤلّق. تهذيب لسان العرب (ألّق) بتصرف.

يكون أيضاً أفعِل منه. فإذا كان أفعِل فأمره ظاهر، وإن سميت به لم تصرفه معرفة، وإن كان فوعلا فأصله وَوَلَقَ، فلما التقت الواوان في أوّل الكلمة أبدلت الأولى همزة؛ لاستثقالها أولاً، كقولك في تحقير واصل: أويصل^(١). ولو سميت بأولق على هذا لصرفته. والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تألّق البرق، إذا خَفَقَ، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب. على أن أبا إسحاق^(٢) قد كان يجيز فيه أن يكون أفعِل، من وَلَقَ يَلِقُ. والوجه فيه ما عليه الكافة^(٣): من كونه فوعلا من «أ ل ق» وهو قولهم «ألّق الرجل فهو مألوق» ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه:

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق^(٤)

وقد قالوا منه^(٥): «ناقة مسعورة أى مجنونة، وقيل فى قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [الفر: ٤٧] إِنَّ السُّعْرَ هو الجنون^(٦)، وشاهد هذا القول قول القطامي:

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل^(٧)

= وفى تهذيب اللسان (ولق): «الأولق: الجنون، وقيل: الخفة من النشاط؛ كالجنون». فقد ذكرت كلمة «الأولق» فى مادتين (ألّق)، (ولق).

(١) يعنى: تقول فى تصغير واصل: أويصل، على «فيعمل» والأصل: وويصل، قلبت الواو الأولى همزة.

(٢) يريد أبا إسحاق، وكانت وفاته سنة ٣١٠هـ.

(٣) قوله: «الكافة» استعمل كافة على غير ما عرف عند غيره من ملازمتها التنكير والتأخير، والنصب على الحالية، ولعلّه سبق بهذا؛ فليس هو فى هذا بيدع، وقد تابعه كثير من اللاحقين؛ كما تراه فى عبارات المصنفين بعده.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (ولق)، وجمهرة اللغة ص ١٠٩.

(٥) يعنى: قد قالوا من معنى البيت: ناقة مسعورة، أى: مجنونة، وهو وصف للناقة بـ «الأولق» الذى هو الجنون.

(٦) ويرى غيره أن «سُعْرًا» جمع سكير، للنار.

(٧) «مسعورة» روى مجنونة، وسامية العينين: رافعتهما، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفرع منه لنشاطها. يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير، وهو فى لاميته:

* إنا محبوبك فاسلم أيها الطلل * (نحار).

(الخامس) «ل و ق» جاء في الحديث «لا أكل من الطعام إلا ما لوق لي»^(١) أى ما خدِم وأعملت اليد فى تحريكه، وتلبيقه^(٢)، حتى يطمئن وتَضَامَ جهاته. ومنه اللُّوقَةُ للزُّبْدَةِ، وذلك لحَفَّتْهَا وإسراع حركتها، وأنها ليست لها مُسْكَةُ الجبن، وثقل المَصْلُ ونحوهما. وتوهم قوم أن الأَلُوقَةَ - لما كانت هى اللُّوقَةُ فى المعنى، وتقاربت حروفهما - من لفظها^(٣)، وذلك باطل؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل، والمثال مثاله، فكان يجب على هذا أن تكون أَلُوقَةُ كما قالوا فى أثُوبُ وأسوق وأعِين وأنيب بالصحة، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل، وهذا واضح^(٤). وإنما الأَلُوقَةُ فعولة من تألق البرق إذا لمع وبرَّق واضطرب، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها.

(السادس) «ل ق و» منه اللُّقُوعَةُ للعُقَابُ، قيل لها ذلك لحَفَّتْهَا وسرعة طيرانها؛ قال:

كَأَنى بفتخاءِ الجناحين لَقُوعَةً دَفُوفٍ مِنَ الْعُقَابِ طَاطَاتُ شِمَالٍ^(٥)

(١) الحديث ذكره أبو عبيد فى «غريب الحديث»، (٢/٢٤٥)، عن عبادة من قوله، وفيه: «ألا ترون أنى لا أقوم إلا رقدًا، ولا أكل إلا ما لوق لي...».

(٢) لَبَّقَ الزبد: إذا خلطه بالسمن ولينه: (نحار).

(٣) «من لفظها»: خير «أن»، يعنى: أن الأَلُوقَةُ: من لفظ اللُّوقَةُ.

(٤) يعنى: ليفرق بذلك بين الاسم بتصحيح عينه، والفعل بإعلال عينه.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨، ولسان العرب (دفف) (شمل)، وتهذيب اللغة ٣٠٨/٧، وجمهرة اللغة ص ٢٢٧، وتاج العروس (دفف)، وكتاب الجيم ٢١٨/٣، وبلا نسبة فى لسان العرب (فتخ)، وتاج العروس (فتخ)، والمخصص ١٢٥/٧.

والبيت من قصيدته اللامية التى مطلعها:

ألا عِمَّ صباحًا أيها الطلل البالى وهل يَعمَنُ من كان فى العَصْرِ الخالى

ويروى:

صبيود من العقبان طاطات شِمَالٍ

وفتخاء الجناحين: ليتتهما واللُّقُوعَةُ: السريعة من العقبان، ودفوف: أى: تدنو من الأرض فى طيرانها، ومعنى: طاطات: دانيت وخففت، الشمال: الخفيفة السريعة، يقول: كَأَنى - بطاطانى هذه الفرس - طاطات عقابًا لَيْتَةَ الجناحين متفختها عند الطيران فى سهولة وتأنٍ. ديوان امرئ القيس (ص ٣٨).

ومنه اللقوة^(١) فى الوجه. والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله، فكانه خفة فيه، وطيش منه، وليست له مُسْكَة الصحيح، ووفور المستقيم. ومنه قوله:

* وكانت لقوة لاقت قَيْسًا^(٢) *

واللقوة: الناقة السريعة اللقاح، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته، ولم تنب عنه نُبَّ العاقر.

فهذه الطرائق التى نحن فيها حَزَنَة المذاهب، والتورّد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد؛ فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ بها؛ ألا تراه غلب كون لام أَثْفِيَة^(٣) - فيمن جعلها أفعولة - واوًا، على كونها ياء، - وإن كانوا قد قالوا «جاء يثفوه ويثفيه»^(٤) - بقولهم «جاء يثفه» قال: فيثفه لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا، وهو قولهم «يئس» مثل يعس؛ لقلته. فلمّا وجد فاء وثف واوا قوى عنده فى أَثْفِيَة كون لامها واوا، فتأنّس للام بموضع الفاء، على بعد بينهما.

وشاهدته غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه. فهذا أغرب مأخذًا

(١) اللقوة: داء يكون فى الوجه يعوج منه الشدق، فيكون الوجه مائلًا إلى أحد الجانبين، ورجل ملقو: إذا أصابته اللقوة. تهذيب لسان العرب: (لقو).

(٢) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأى ومذهب - دون التقاء - فلا يلتبان أن يلتقيا فيصطحبا ويتصافيا. واللقوة - كما فسرها ابن جنى فى هذا الكتاب -: السرعة اللقاح، والقيس: الفحل السريع الإلقاح، أى: لا إبطاء عندهما فى الإنتاج، وانظر اللسان (لقو). (نحوار بزيادة سيرة).

(٣) الأثفية: ما يوضع عليه القدر، والجمع: اثافى واثائى، وثفى القدر وأثفاها: جعلها على الاثافى، ورماء الله بثالثة الاثافى؛ مثل، يعنى به: الجبل؛ لأنه يجعل صخرتان إلى جانبه، وينصب عليه وعليهما القدر، فمعناه: رماه الله بما لا يقوم به، وقيل: معنى قولهم: «رماه الله بثالثة الاثافى» أى: رماه الله بالشر كله، فجعله أثفية بعد أثفية حتى إذا رمى بالثالثة، لم يترك منها غاية، والأثفية: حجر مثل رأس الإنسان، وجمعها: اثافى، بالتشديد، ويجوز التخفيف، وتنصب القدور عليها. لسان العرب: (ثفى).

(٤) يعنى: يتبعه ويأتى على إثره، اللسان (ثفى).

كما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح^(١) واحد من تتالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف. وقد كان الناس: أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة، استسرفوا^(٢) أبا إسحاق رحمه الله، فيما تجشمه من قوة حسده، وضمه شعاع ما انتشر من المثل المتبينة إلى أصله. فأما أن يتكلف تقليب الأصل، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه، فشيء لم يعرض له ولا تضمن عهده. وقد قال أبو بكر: «من عرف أنس، ومن جهل استوحش» وإذا قام الشاهد والدليل، وضع المنهج والسبيل.

وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا أنفا^(٣)، وفيه كافٍ من غيره؛ على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه، ولامه، أسهل، والمعدرة فيه أوضح.

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله.

(١) الشرح - بالجيم -: الضرب؛ يقال: هما شرج واحد، وعلى شرج واحد، أى: ضرب واحد، ويقال: هو شريح هذا وشرجه، أى: مثله. اللسان (شرح).

(٢) استسرفت فلاناً - بسينين مهملتين بينهما تاء فوقانية - أى: عدته مسرفاً، وهو يعنى: أن النحاة - أبا بكر بن السراج وغيره - كانوا يعدون أبا إسحاق الزجاج من المسرفين المغالين في هذا الباب، أعنى: طرده الاشتقاق بأنواعه فيما يعنى له عند النظر فى معنى كلمة، أو فى معرفة أصل حرف من حروف الكلمة -: الفاء، والعين، واللام. وانظر فى استسراف النحويين للزجاج فى طرده الاشتقاق: ترجمته فى «معجم الأدباء» (١/١٤٤) طبعة الحلبي.

(٣) «أنفا» على وزن عُنُق، أى: لم يسبق به، وأصله من قولهم: «روضة أنف»؛ لم يرعها أحد، وفى المحكم: أى: لم توطأ، ومن ذلك سَمَّى الإمام المحدث أبو القاسم السهيلي شرحه على «سيرة ابن هشام» بـ «الرَّوْضِ الْأَنْفِ».

ومن ذلك - أيضاً - قال المعتزلة: «إن الأمر أنف» يعنى: أن الله لا يعلم الأمور إلا بعد وقوعها أما قبل وقوعها فلا، يعنى: أن الأشياء لا تعلم قبل وقوعها؛ فالأمر أنف؛ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، علم سبحانه ما كان وما هو كائن، وما سيكون وما سوف يكون، بل ويعلم ما لم يكن لو كان كيف كان يكون، نسأل الله الهدى!

وأما «ك ل م» فهذه أيضاً حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهى: «ك ل م» «ك م ل» «ل ك م» «م ك ل» «م ل ك» وأهملت^(١) منه «ل م ك»، فلم تأتِ فى ثبوت.

فمن ذلك الأصل الأول «ك ل م» منه الكَلَم للجرح. وذلك للشدة التى فيه، وقالوا فى قول الله سبحانه: ﴿دَابَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: ٨٢] قولين: أحدهما من الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا: الكلام: ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته وقوته؛ وقالوا: رجل كليم أى مجروح وجريح؛ قال:

* عليها الشيخ كالأسد الكليم^(٢) *

ويجوز الكليم بالجرّ والرفع، فالرفع على قولك: عليها الشيخ الكليم كالأسد، والجرّ على قولك: عليها الشيخ كالأسد [الكليم]^(٣)، إذا جرح فحمى أنفاه، وغضب فلا يقوم له شىء، كما قال:

كان محرباً من أسدٍ ترَجَّ ينازلهم ، لِنَايِهِ قَيْبٍ^(٤)

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل: أن التلمك تحرك اللحين بالكلام أو الطعام، وقالوا: ما ذقت لماكاً، أى شيئاً. وانظر للسان. اهـ. (نحار).

قلت: وبالتأمل يعلم أن (الملك) دائر مع دلالة (ك. ل. م) فى سائر تقاليها؛ فإن (الملك) بمعناه المذكور لا يخلو من شدة وقوة كذلك؛ فإن علك الطعام وتحريك اللحين بالطعام أو الكلام لا يخلو من ذلك؛ فتأمل.

(٢) الشطر من الوافر، بلا نسبة فى لسان العرب (كلم)، وتاج العروس (كلم).

(٣) قال الشيخ النجار «هذا عجز بيت للكلمة اليربوعى يصف فرسه العرادة. وصدرة:

* هى الفرس التى كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو:

تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء العرادة أم بهيم

وتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى، فتجوز الجر فى الكليم من أبى الفتح؛ لأنه لم يطلع على عمود القصيدة، وانظرها فى المفضليات اهـ. (نحار).

قلت: لقد كان للشيخ رحمه الله أناة فى تخطيطه ابن جنى لو حمل تمجيزه للجر والرفع على ما هو جائز لغة ونحو لا شعراً وروياً؛ فادعاء جهل ابن جنى بعمود القصيدة وكونه لا يعرف منها إلا الشطر الذى استشهد به بعيد مع ما عرف عنه من سعة الحفظ والاطلاع.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١١٠، ولسان العرب =

ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدة] فى أكثر الأمر؛ ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ «من كَفَى مَثُونَةَ لَقْلَقِهِ وَقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١) فاللقلق: اللسان، والققب: البطن، والذبذب: الفرج. ومنه قول أبى بكر - رضى الله عنه - فى لسانه: «هذا أوردنى الموارد». وقال:

* وجرح اللسان كجرح اليد^(٢) *

وقال طرفة:

فإن القوافى يتلجن مواجيا تضايقُ عنها أن تولجها الإبر^(٣)
وامثله الأخطل وأبر عليه^(٤)، فقال:

حتى اتقونى وهم منى على حذر والقولُ ينفذُ ما لا تنفذُ الإبر^(٥)
وجاء به الطائى^(٦) الصغير، فقال:

= (حرب)، (قَبْب)، (ترج)، وأساس البلاغة ص ٣٥٢ (قَبْب)، وتاج العروس (حرب)، (قَبْب)، (ترج).

والحرب: المغضب، وحرب الرجل: اشتد غضبه، وحربه: أغضبه، والتحريب: التحريش. اللسان. وترج: جبل بالحجار كثير الأسد، وقبيب: تصويت وقعقة. ويروى: كان مجرباً من أسد ترج أرى ذو كدنة لنايبه قبيب

(١) ذكره ابن الأثير فى «النهاية» (٢٦٥/٤).

(٢) عجز البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٨٥، والمعانى الكبير ص ٨٢٣، والمستقصى ٥٠/٢، ولعمرو بن معد يكرب فى ملحق ديوانه ص ٢٠٠، ولامرئ القيس أو لعمرو بن معد يكرب فى سبط اللالى ص ٥٣١، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٣٧. وصلده: * ولو عن ثنا غيره جاءنى *

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٧، وشرح التصريح ٣٩٠/٢، والمقاصد النحوية ٥٨١/٤، والمتع فى التصريف ٣٨٦/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٩٧/٤، وشرح المفصل ٣٧/١، ولسان العرب (ولج).

(٤) يقال أبر عليه أى غلبه. اللسان (بر).

(٥) الأخطل فى ديوانه ص ١٠٦، وروايته الصدر فيه:

* حتى استكانوا وهم منى على مضض *

(٦) هو أبو عبادة البحرى. والطائى الكبير هو أبو تمام. والبيت من قصيدة فى إبراهيم بن الحسن ابن سهل، وكان قد اشترى غلام البحرى نسيماً ثم رده إليه، وانظر الديوان ١٨١. (نحار).

عَتَابُ بِأَطْرَافِ الْقَوَافِي، كَأَنَّهُ
طَعَانُ بِأَطْرَافِ الْقَنَا الْمُتَكَسِّرِ
وهو باب واسع.

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر، اشتق له من هذا الموضع. فهذا أصل.

الثاني «ك م ل» من ذلك كَمَلَ الشيء وَكَمَلَ وَكَمِلَ فهو كامل وَكَمِيل. وعليه
بقية تصرفه: والتقاؤهما أن الشيء إذا تَمَّ وكَمِلَ كان حيثنأ أقوى وأشدَّ منه إذا كان
ناقصاً غير كامل.

الثالث «ل ك م» منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولا شك في شدة ما هذه
سبيله^(١)؛ أنشد الأصمعي:

كَانَ صَوْتُ جَرْعِهَا تَسَاجِلُ هَاتِيكَ هَاتَا حَتْنِي تَكَائِلُ^(٢)
لَدَمَ الْعُجْبَى تَلْكُمَهَا الْجِنَادِلُ^(٣)

وقال:

* وَخُفَّانَ لَكَامَانَ لِلْقَلْعِ الْكُبْدِ^(٤) *

(١) وما يتأيد به كلام ابن جنى في هذا الموضع أن اللكم يستعمل في الضرب باليد مجموعة، وقيل
هو اللكر في الصدر والدفع، ويقال: خُفَّ مِلْكُمَ وَمُلْكُمَ وَلَكَامَ: صُلْبٌ شَدِيدٌ يَكْسِرُ الْحِجَارَةَ.
اللسان (لكم) ولا شك في دلالة ذلك كله على الشدة والقوة.

(٢) في لسان العرب: ضرعها تساجل. «حتنى» أى مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والنظير،
ولدم العجى: ضربها، والعجى: أعصاب قوائم الإبل والحيل. وعلى رواية اللسان يصف
صوت ضرع الإبل وقت الحلب، وقوله: تساجل: أى تتبارى، وكذلك تكايل، وأصل المكايلة
المباراة في السير. يقول: كَانَ صَوْتُ ضَرْعِهَا حِينَ تَبَارَى هَذِهِ تِلْكَ وَهْنِ مِتْقَارِيَاتٍ أَوْ مِتْمَائِلَاتٍ
صَوْتُ ضَرْبِ قَوَائِمِ الْإِبِلِ حِينَ تَلْكُمَهَا الْجِنَادِلُ. وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في
قوله:

كَانَ صَوْتُ شَجْنِهَا الْمُحْتَانِ تَحْتَ الصَّقِيعِ جَرَشُ أَفْعَوَانِ

فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب. (الحجار).

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (لكم)، (حتن)، وتاج العروس (لكم).

(٤) وعجز البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب (لكم)، وتاج العروس (لكم).
وصلره:

* سَتَاتِيكَ مِنْهَا إِنْ عَمَرْتَ عَصَابَةً *

الرابع «م ك ل» منه بئر مكول، إذا قلّ ماؤها، قال القطاميّ:

* كأنها قُلبٌ عاديةٌ مُكُلٌ^(١) *

والتقاؤهما أنّ البئر موضوعة الأمر على جُمعتها بالماء، فإذا قلّ ماؤها كُرّةً موردها، وجفا جانبها. وتلك شدة ظاهرة^(٢).

الخامس «م ل ك» من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوى. ومنه ملك الإنسان، ألا تراهم يقولون: قد اشتملت عليه يدي، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه، ومنه المُلْكُ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة، وأُملِكت الجارية؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها. فكذاك بقية الباب كله.

فهذه أحكام هذين الأصليين على تصرفهما وتقلب حروفهما.

(١) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها:

إنا محبوك ، فاسلم أيها الطلل وإن بليت، وإن طالت بك الطلل
وصدره: * لواغب الطرف منقوبًا محاجرها *

وقبله في وصف الإبل:

خصوصًا تدير عيونًا ماؤها سرب على الحدود إذا ما اغرورق المقل
فقوله: كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بغثور العين وسعة موضعها، والمحاجر جمع محجر، وهو ما دار بالعين، والقلب جمع قليب وهو البئر، والعادية: القديمة منسوبة إلى عاد، والمكل جمع مكول. وانظر جمهرة العرب للقرشي، وديوان القطامي المطبوع في ليدن. (نهار).

(٢) قلت: فات ابن جنى أن يوجه المعنى الآخر لـ (مكل) فإنها من الأضداد، وقد اجتهد في توجيه أحد معنييها وهو دلالتها على قلة الماء، ولكنها تدل على كثرته كذلك، فلو ترك ذلك بلا توجيه لانتقض كلامه.

وذلك أن المكلة هي أول ما يستقى من جَمّة البئر، وهي كذلك الشيء القليل من الماء يبقى في البئر أو الإناء فهي على ذلك من الأضداد، قاله في اللسان. وقال: ومِكل: كنكد ومكلة وممكلة: كل ذلك التي قد نزع ماؤها. والمكل: اجتماع الماء في البئر... والمكولى: اللثيم واللسان: (مكل).

قلت: وإذا كان ابن جنى قد وجه قلة الماء بأنه شدة ظاهرة، فإننا نوجه كثرة الماء ووفرته، ونبوعه بحيث يكون أول ما يستقى من جَمّة البئر، وكون المكل البئر، وكذا: اجتماع الماء في البئر. أقول فإننا نوجه ذلك أيضًا بما يفيد معنى القوة والشدة، إذ إن في اجتماع الماء وفورانه ونبوعه وتدفقه شدة وقوة ظاهر.

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، ويُعجَب من وسيع مذهبها، وبديع ما أمدَّ به واضعها ومبتدئها. وهذا أوان القول على الفصل.

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذى يسميه النحويون الجُمْل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفى الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء فى الأصوات، وحس، ولَبَّ (١)، وأف، وأوه. فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل (٢) به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعنى الجملة وما كان فى معناها، من نحو صه، وإيه. والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثة (٣). فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله. ثم يتسع فيه؛ فيوضع القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبى حنيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أى يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكى لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: زيد قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت: هذا قول البصريين. ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين، أى هذا رأى هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء. ولا تقوا: كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول، متجاوزاً (١) لب: فى معنى ليك فى بقة بعض العرب، وهو فى هذه الحالة يجرى مجرى اسس وغاق. انظر اللسان. (المجار).

(٢) فى اللسان: مذلّت نفسه بالشيء مذلّاً، ومذلّت مذالة: طابت وسمحت، ورجل مذلّ النفس والكفّ واليد: سمح، ومذل بماله، ومذل: سمح. فإذا قيل مذل لسانه بكذا أى: سمح به وسهل عليه.

(٣) يقصد بكان الزمانية: الناقصة كما فى قولك: كان زيد مسافراً، وسماها بالزمانية لدالتها على الزمن الماضى، أما الحديثة فيقصد بها كان التامة فى نحو قولهم:

إذا كان الشتاء فأدثونى فإن الشيخ يهرمه الشتاء

فمعنى (إذا كان الشتاء) أى (إذا حدث الشتاء ووقع) فلذا سماها بالحديثة لدالتها على الحدث والوقوع. والله أعلم.

بذلك. وكذلك لو قلت: ارتفع لأن عليه عائداً من بعده، أو ارتفع لأن عائداً عاد إليه، أو لعود ما عاد من ذكره، أو لأنّ ذكره أعيد عليه، أو لأنّ ذكره له عاد من بعده، أو نحو ذلك، لقلت في جميعه: هذا قول الكوفيين، ولم تحفل باختلاف الفاظه؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم. وكذلك يقول القائل: لا بى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن، أو قول قبيح، وهو كذا، غير أنى لا أضبط كلامه بعينه.

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة. قال سيبويه: «واعلم أنّ قلت» فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً. ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقرّ فى النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال فى التمثيل: «نحو قلت ريد منطلق؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: ريد منطلق» فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الالفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغاية عن غيرها، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً، وإن لم تكن كلاماً، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولاً، وإن لم يكن كلاماً. فعلى هذا يكون قولنا قام ريد كلاماً، فإن قلت شارطاً: إن قام ريد، فزدت عليه «إن» رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً؛ ألا تراه ناقصاً، ومتنظراً للتمام بجواب الشرط. وكذلك لو قلت فى حكاية القسم: حلفت بالله، أى كان قسمى هذا لكان كلاماً، لكونه مستقلاً، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً، من حيث كان ناقصاً؛ لاحتياجه إلى جوابه. فهذا ونحوه من البيان ما تراه.

فأمّا تجوّزهم فى تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلأن الاعتقاد يخفى فلا

يعرف إلا بالقول^(١)، أو بما يقوم مقام القول: من شاهد الحال؛ فلمّا كانت لا تظهر إلا بالقول سمّيت قولاً؛ إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها؛ كما يسمّى الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له. ومثله فى الملابسة قول الله سبحانه ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت؛ إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة. ومنه تسمية المزايدة^(٢) الراوية^(٣)، والنجو^(٤) نفسه الغائط، وهو كثير.

فإن قيل: فكيف عبّروا عن الاعتقادات والآراء بالقول، ولم يعبّروا عنها بالكلام، ولو سوّوا بينهما، أو قلبوا الاستعمال، كان ماذا^(٥)؟

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام؛ وذلك أنّ الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، وهو العبارة عنه، كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام وأخليت من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل، وقام هذه نفسها قول، وهى ناقصة محتاجة إلى الفاعل، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه. فلما اشتبهتا من هنا عبّر عن أحدهما بصاحبه. وليس كذلك الكلام؛ لأنه وضع على الاستقلال، والاستغناء عما سواه. والقول قد

(١) قلت: ومن ذلك قول أهل السنة والجماعة: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص) فالقول عندهم يشمل قول القلب أى إقراره وتصديقه، وقول اللسان وهو المعبر فى إثبات الحد الظاهر من الإيمان وهو الإسلام لأنه لا دليل لنا على قول القلب وإقراره إلا قول اللسان.

(٢) المزايدة: وعاء الماء كالقربة. والراوية فى الأصل: البعير يستقى عليه ويحمل المزايدة، وتقال الراوية للمزايدة نفسها لأن الراوية - وهو البعير - يحملها، فكانت بسبب منه، فعلى ذلك فهى من المجاز المرسل.

(٣) يريد أن النجو من النجوة، وهى ما ارتفع من الأرض، فقليل للغائط نجو لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة - المرتفع من الأرض - يجلس تحتها تستراً، فإطلاق النجو على الخارج هو من المجاز المرسل كذلك وعلاقته المحلية.

(٤) ترى أنه أخرج «ماذا» عن الصدر؛ إذ أعمل فيها «كان» وهذا لا شىء فيه. وكلام العرب على ذلك. وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح، وقد طبع فى الهند، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك: أقول ماذا؟ أفعل ماذا؟. وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول. (نحار).

يكون من الفقر^(١) إلى غيره، على ما قدّمناه، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب، وبأن يعبر به عنه اليق. فاعرف ذلك.

فإن قيل: ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة، والقول على ما قد يستقلّ بنفسه، وقد يحتاج إلى غيره؟ ألاشتقاق قضى بذلك؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع؟ قيل: لا، بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع. وذلك أنا قد قدّمنا في أول القول من هذا الفصل أنّ الكلام إنما هو من الكلّم، والكلام والكلوم وهي الجراح؛ لما يدعوا إليه، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة، وأنشدنا في ذلك قوله:

* وجرح اللسان كجرح اليد^(٢) *

ومنه قوله:

قوارص تأتيني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعم^(٣)

ونحو ذلك من الأبيات، التي جئنا بها هناك وغيرها، مما يطول به الكتاب، وإنما ينقم من القول ويحقر، ما ينشئ^(٤) ويؤثر، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم، وهذه صورة الجمل، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج إلى متمم له، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً؛ لأنه في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه، وكالجراح له. فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح. وأمّا القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله؛ ألا ترى أنا قد عقدنا تصرف «ق و ل» وما كان أيضاً من تقاليبها الستة، فأرينا أنّ جميعها إنما هو

(١) في عبارة اللسان: «الفتقر». (نجار).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٩٥/٢، ولسان العرب (قرص)، وتهذيب اللغة (٣٦٦/٨)، وجمهرة اللغة ص ٩٣٧، وتاج العروس (قرص)، وأساس البلاغة (قرص)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٤٢، ومقاييس اللغة ٧١/٥، ومجمل اللغة ١٥٣/٤، وكتاب العين ٦١/٥.

(٤) يقال: نثا الخديث والخبر نثواً: حدّث به وأشاعه وأظهره. ونثا عليه قولاً: أخبر به عنه؛ و... والنثا في الكلام يطلق على القبيح والحسن، يقال: ما أقبح نثاء وما أحسن نثاء. اللسان: (نثا).

للإسراع والخفّة، فلذلك سمو كل ما مذل^(١) به اللسان من الأصوات قولاً، ناقصاً كان ذلك أو تاماً. وهذا واضح مع أدنى تأمل.

واعلم أنه قد يوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال:

لو أننى أوتيت علم الحُكْلِ علم سليمان كلام النمل^(٢)

يريد قول^(٣) الله عز وجل ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً، فقال أبو النجم:

قالت له الطير تقدم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً^(٤)

وقال الآخر:

وقالت له العينان: سمعاً وطاعة وأبدت كمثل الدر لما يثقب^(٥)

وقال الراجز:

(١) مذل به: أى سمح به وسهل عليه.

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج فى ديوانه ص ١٣١، ولسان العرب (حكّل)، (فطحل)، وتهذيب اللغة ١٠١/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٦٢، ومجمل اللغة ٩٤/٢، وتاج العروس (حكّل)، (فطحل) وبلا نسبة فى المخصص ١٢٢/٢، وديوان الادب ١٥٨/١، ومقاييس اللغة ٩١/٢. ويروى: أو بدلاً من لو، وقبلهما:

* فقلت قول مرس ذى قحل *

الحُكْل: العُجم من الطيور والبهائم، والحُكْل من الحيوان ما لا يسمع له صوت كالذُرِّ والنمل، وأصل الحُكْلَة كالعجْمَة لا يبين صاحبها الكلام. اللسان: (حكّل).

(٣) كأنه يريد أن حديث النملة أشبه بالاعتقاد فكان الأجدر به القول الذى يستعمل فى الرأى والاعتقاد لحفائه، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول. (نجمار).

والأولى - والله أعلم - أن يقال إنه نظر إلى اللفظ فى كل من بيت رؤية والآية، فبيت رؤية حكى ما كان من النمل بلفظ (الكلام) لا القول، والآية حكته بلفظ القول (قالت نملة) فكان ذلك من رؤية إيقاعاً للفظ الكلام موضع القول.

(٤) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (قول)، وأساس البلاغة (قول)، وتاج العروس (قول).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (قول)، وتاج العروس (قول). ويروى

عجزه هكذا: وحدرتنا كالذُرِّ، بدلاً من: وأبدت كمثل الدر.

* امتلاً الحوض وقال: قطنى ^(١) *

وقال الآخر:

بينما نحن مُرتعون بفلج قالت الدُّلج الرواء: إنَّه ^(٢)

إنَّه: صوت رَزْمَة السحاب، وحنين الرعد؛ وأنشدوا:

* قد قالت الأنساع للبطنِ الحق ^(٣) *

فهذا كله اتساع في القول.

(١) صدر البيت من الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٥٧، ٣٤٢ والإنصاف ص ١٣٠، وأما المرتضى ٣٠٩/٢، وتخليص الشواهد ص ١١١، وجواهر الأدب ص ١٥١، ووصف المباني ص ٣٦٢، وسقط اللآلى ص ٤٧٥، وشرح الأشموني ٥٧/١، وشرح المفصل ٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣، وكتاب اللامات ص ١٤٠، ولسان العرب (قطط)، (قطن)، ومجالس ثعلب ص ١٨٩، والمقاصد النحوية ٣٦١/١، وتاج العروس (قطط)، (قول)، ومقاييس اللغة ١٤/٥، والمخصص ٦٢/١٤، وتهذيب اللغة ٢٦٤/٨، وكتاب العين ١٤/٥. وعجز البيت:

* مهلاً رويداً قد ملأت بطنى *

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب (قول)، وكتاب العين ١٣٧/٣، ومقاييس اللغة ٢٩٥/٢، ومجمل اللغة ٢٨٦/٢، وأساس البلاغة (دلج) وتاج العروس (قول) (أنه). ويروى بكلمة: بفلج بدلاً من: بلج.

مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان، وفلج: واد بين البصرة وحصى ضرية، والدلج وصف للسحب واحده دالحة أى مثقلة بالماء.

(٣) صدر البيت من الرجز لرؤبة في جهمرة اللغة ص ٩٤٥، وليس في ديوانه، ولا في النجم في أساس البلاغة (حنت)، وبلا نسبة في لسان العرب (حنت)، (قول)، (وحى)، وتهذيب اللغة ٦٧/٤، وتاج العروس (حنت)، والمخصص ٨٥/٣، وأساس البلاغة (قول). ويروى: قادت بدلاً من: قالت. وعجز البيت:

* قدماً فأضت كالفنيق المحنت *

الجابية: الحوض العظيم، وطمت: غمرت، يقال: جاء السيل فطم كل شيء أى علاه وغمره. وفي أ: «حفت». وكتب في هامشها: «وطمت معاً» وهو إشارة إلى الرواية الأخرى ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول، وهو على الإسناد المجازى، ولو جاء على وجهه ل قيل: مفعم بكسر العين. (نهار).

قلت: ولا يترهم من كلامه أنه يصح إتيانه بكسر العين فهو مما لم يرد في اللغة إلا باسم المفعول لا غير.

وعما جاء منه فى الكلام قول الآخر:

فصَبَّحت والطير لم تَكَلِّمْ جابية طُمَّت بسيلٍ مفعَم^(١)

وكان الأصل فى هذا الاتساع إنما هو محمول على القول؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول؛ وسبب ذلك وعلته عندي ما قدّمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام. وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً، وإن لم يكن صوتاً، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز. ألا ترى أن الطير لها هدير، والحوض له غطيط، والانساع لها أطيظ، والسحاب له دوى. فأما قوله: وقالت له العينان سمعاً وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت، فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارحةً نطق لقالتا: سمعاً وطاعة. وقد حرّر هذا الموضع وأوضحه غترة بقوله:

لو كان يدرى ما المحاورة اشتكى ولكن - لو علم الكلام - مكلّمى^(٢)
وامثله شاعرنا^(٣) آخرًا فقال:

فلو قدر السنان على لسانٍ لقال لك السنان كما أقول
وقال أيضاً:

لو تعقل الشجر التى قابلتها مدتّ محييةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولدًا - فى أثناء ما نحن عليه من هذا

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (طمم)، (فعم)، (كلم)، وتاج العروس (فعم).
(٢) البيت من الكامل، وهو لعنّرة فى ديوانه ص ٢١٨، ولسان العرب، (قول)، وتاج العروس (قول). وعجز البيت يروى:

* أو كان يدرى ما جواب تكلّمى *

(٣) يريد بقوله شاعرنا المتنّى، وكان ابن جنى يحضر عند المتنّى الكثير، يناظره فى شيء من النحو، وكان المتنّى يعجب به وبذكائه وحذقه. ويقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، ويقول ابن جنى فى المحتسب وقد استشهد ببيت للمتنّى: «ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركت طريقتة: هذا شاعر محدث، وبالأس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به فى كتاب الله - جل وعز -! فإن المعانى لا يرفعها تقدّم، ولا يزرى بها تأخر، ولا بن جنى شرحان على ديوان المتنّى. انظر البغية ومعجم الأدباء. (النجار).

الموضع وغموضه، ولطف متسرّبه؛ فإن المعانى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون. وقد كان أبو العباس^(١) - وهو الكثير التعقب لجلّة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب^(٢) بن أوس الطائيّ في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه^(٣)، فأنشد فيه له:

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز ما شفّعنا الأذان بالشوَب

وياك والحنبلية^(٤) بحثاً؛ فإنها خلق ذميم، ومطعم على علاته وخيم.

وقال سيويو: «هذا باب علم ما الكلّم من العربية» فاختار الكلّم على الكلام، وذلك أن الكلام اسم من كلّم، بمنزلة السلام من سلّم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم؛ قال الله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقال - عزّ اسمه - : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٦] فلما كان الكلام مصدرًا، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختصّ بالعدد دون غيره، عدّل عنه إلى الكلّم، الذى هو جمع كلمة، بمنزلة سلّمة وسلّم، ونبقة ونبيق، وثفنة^(٥) وثفن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة،

(١) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام فى النحو واللغة والأخبار، كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ. ومن روائع كتبه: الكامل فى اللغة والأدب وقد حققناه فى أربعة أجزاء ط دار الكتب العلمية.

(٢) هو أبو تمام: وتوفى بالموصل سنة ٢٣١.

(٣) هذا يدلّك على أن استشهاد ابن جنّى وغيره بكلام المولدين إمّا هو فى باب المعانى دون الألفاظ فإن ألفاظ اللغة وأبنيتها وأصولها لا يحتج عليها بشيء من كلام المولدين اتفاقاً. كما يستفاد من كلام ابن جنّى كذلك صحة الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولدين فى أبواب البلاغة برمتها من معان وبيان وبديع؛ فإنها من المعانى التى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون كما يقول ابن جنّى، ومن ثم فلا يفلق باب الاحتجاج فيها أو يقصر على ما ورد من شواهد البلاغة فى العصور الغابرة، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون فى العصور الحديثة.

(٤) ما كان يليق بابن جنّى استخدام الحنبلية بمعنى التشدد والتزمت فإنه معنى مولّد لا يرجع إلى دراية ولا تحقيق، وقد زاد الطين بلّة؛ بأن وصف تلك الحنبلية بأنها خلق رميم، ومطعم على علاته وخيم.

ولسنا من متعصبى الحنبلية ولا غيرها من المذاهب، ولكنها عروة من عرى الإسلام نخشى عليها أن تثلم أو تُكلّم.

(٥) الثفنة من البعير والناقة: الركبة.

وهى الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان ذلك اليبق بمعناه، وأوفق لمراذه. فأما قول مزاحم العقيلي:

لَظَلَّ رَهْنًا خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطَّهُ تَخَلَّبُ جَدَوَى وَالْكَلَامُ الطَّرَائِفُ^(١)

فوصفه بالجمع، فإنما ذلك وصف على المعنى، كما حكى أبو الحسن عنهم، من قولهم: «ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض» وكما قال:

* تراها الضبيع أعظمهن رأساً^(٢) *

فأعاد الضمير على معنى الجنسية، لا على لفظ الواحد، لما كانت الضبيع هنا جنساً.

وبنو تميم يقولون: كِلْمة وكِلْم، كِكْسرة وكِسر.

فإن قلت: قدّمت فى أوّل كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد، وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس؛ لأن المصدر كذلك حاله؛ والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناوولا واحداً. فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك: من كون الكلام مختصاً بالجمل المركبة، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة، وأن ذلك إنما هو القول؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد، والمفردات، وللجمل المركبات.

قيل: ما قدّمناه صحيح، وهذا الاعتراض ساقط عنه، وذلك أنا نقول: لا محالة أن الكلام مختصّ بالجمل، ونقول مع هذا: إنه جنس أى جنس للجمل،

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي فى ديوانه ص ٢٩. ولسان العرب (كلم). وتروى: تحلب بدلاً من: تخلب.

ووصف الكلام بهذا البيت بوصف الجمع أى باعتبار الجنسية فى الكلام فراعى فيه معنى الجنسية فعاد الوصف على المعنى لا على اللفظ كقولهم فيما سيذكره المصنف (ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض) أى جنس الدينار والدرهم. فأعاد الوصف على المعنى لا على اللفظ.

(٢) صدر البيت من الوافر، وهو لساعدة بن جؤية الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٣٢٢،

ولسان العرب (حرج)، (جرم)، (جرهم)، (جرهم)، (كلم)، (منز)، وتاج العروس (جرهم)، وللأعلم الهذلى فى تاج العروس (جرم)، وللهمذلى فى تاج العروس (حرج)، وبلا

نسبة فى تهذيب اللغة ١/٣٦٢، والمخصص ٨/٧١، ١٧٧/١٦. وعجز البيت:

* جراهمة لها حرة وثيل *

كما أن الإنسان من قول الله سبحانه ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ﴾ [العصر: ٢] جنس للناس، فكذلك الكلام، جنس للجُمْل، فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر فهو أيضاً كلام؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً؛ وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر، وفي الدار سعيد، فهو أيضاً كلام؛ كما كان لما وقع على الجملتين كلاماً. وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله؛ ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام. فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمل التوأم: مفردِها، ومثنَها، ومجموعِها؛ كما أنَّ القيام جنس للقومات: مفردِها ومثنَها ومجموعِها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام. وهذا جليّ.

ومما يؤنسك بأنّ الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الأحاد أنّ العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: «كَلِمَة»، وهي حِجَازِيَّة، و«كَلِمَة» وهي تَمِيمِيَّة. ويزيدك في بيان ذلك قول كثير:

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لِعَزَّة رُكْعًا وسجوداً^(١)

ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو^(٢)، ولا تحزن^(٣)، ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعدوية مستمعيه، ورقة حواشيه؛ وقد قال سيبويه: «هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم» فذكر هنالك حرف العطف، وفاء، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، وسمّى كل واحد من ذلك كلمة. فليت شعري: كيف يستعذب قول القائل، وإنما نطق بحرف واحد! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفاً واحداً؛

(١) البيت من الكامل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤١، ولسان العرب (كلم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٠، ويلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٥. ويروى حديثها بدلاً من: كلامها.

(٢) تشجو: من شجا يشجو، يقال: شجاه وأشجاه بمعنى واحد.

(٣) هكذا ضبطت في الأصل (لا تحزن) بضم الزاي وهو فصيح من قولهم: حزنه الامر يحزنه حَزْناً، فهو وسابقه متعد بأصله بغير زيادة حرف للتعدي، ويصح فيه أحزنه، كما يصح في سابقه أشجاه. وانظر اللسان (حزن).

ألا تراه أن لو كان ساكنًا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل، ليجد سبيلاً إلى النطق به، نحو «اب، اص، اق» وكذلك إن كان متحركاً فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالباء من بكر: بَهْ، وفي الصاد من صلة: صَهْ، وفي القاف من قدرة: قَهْ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجرداً من غيره، ساكنًا كان، أو متحركاً. فالكلام إذاً من بيت كثير إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ، القائم برأسه المتجاور لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه؛ ألا ترى إلى قول الآخر:

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح^(١)
فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملاً كثيرة^(٢)، فضلاً عن الجملة الواحدة، فإن قلت: فقد قال الشنفرى:

كان لها فى الأرض نسياً تقصه على أمها وإن تخاطبك تبلى^(٣)

(١) البيتان من الطويل، وهما لكثير عزة فى ملحق ديوانه ص ٥٢٥، وزهر الآداب ص ٣٤٩، وللمضرب عقبة بن كعب بن زهير فى الحماسة البصرية ١٠٣/٢، وبلا نسبة فى لسان العرب (طرف)، وأمالى المرتضى ٣٥٩/٢، والشعر والشعراء ص ٧٢، ومعجم البلدان ١٩٨/٥ (منى)، وأساس البلاغة ص ٢٢٧ (سيل)، وتاج العروس (طرف).

(٢) قلت: وهذه الجمل الكثيرة التى أبدع الشاعر فى التعبير عرضها فى هذه اللفظة قد أشار إليها عبد القاهر فى دلائل الإعجاز حيث أشار إلى أنه شمل بذلك ما يكون بين أولئك الحجاج من ذكريات تلك المشاعر والمناسك، وتنسم رائحة الديار والأوطان، والتشوق إلى رؤيا الأهل والخلان، وما يكون من الترحاب والتهانى وغير ذلك مما تستدعيه تلك الحال. فدلّ باللفظ الموجز على المعانى الكثيرة البديعة، وهذا من بلاغة الإيجاز.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشنفرى فى ديوانه ص ٣٣، ولسان العرب (بلى)، (نسا)، وجمهرة اللغة ص ٢٥٦، ومقاييس اللغة ٢٩٥/١، ٤٢٢/٥، ومجمل اللغة ٢٨٩/١، والمخصص ٢٧/١٤، وتهذيب اللغة ٨١/١٣، ٢٩٣/١٤، ٢٩٤، وأدب الكاتب ص ٤٩٣، والأغانى ٢١٠/٢١، وديوان المفضلين ص ٢٠١، وشرح اختيارات المفضل ٥١٧/١، وشرح أدب الكاتب ص ٣٣٨، والكامل ص ١٠١٨، وتاج العروس (بلى)، (نسى)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب ١٤٦/٢.

النسى: الشيء المنسى الذى لا يذكر، وتقصه: تتبع أثره لتجده، وعلى أمها (بفتح الهمزة) =

أى تقطع كلامها، ولا تكثره؛ كما قال ذو الرمة:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخييم الحواشى، لا هراء ولا نزر^(١)

فقوله: رخييم الحواشى: أى مختصر^(٢) الأطراف، وهذا ضد الهذر والإكثار، وذهب فى التخفيف والاختصار، قيل: فقد قال أيضاً: ولا نزر؛ وأيضاً فلسنا ندفع أن الحقر يقلّ معه الكلام، ويحذف فيه أحناء المقال، إلا أنه على كل حال لا يكون ما يجرى منه وإن قلّ ونزر أقلّ من الجمل، التى هى قواعد الحديث، الذى يشوق موقعه، ويروق مستمعه. وقد أكثر الشعراء فى هذا الموضع، حتى صار الدالّ عليه كالدالّ على المشاهد غير المشكوك فيه؛ ألا ترى إلى قوله:

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا!

فأصاخ يرجو أن يكون حياً ويقول من فرح: هيا ربّا!^(٣)

= أى على سمتها وجهة قصدها، وقوله إن تخاطبك، يروى: إن تحدثك، وتبلى - بكسر اللام - أى تقطع الكلام من الحياء، وروى تبلى - بفتح اللام - أى تنقطع وتسكر. يريد شدة استحيائها فهى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئاً فى الأرض، والبيت من قصيدة مفضلية. وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١، وانظر الكامل بتحقيق ط دار الكتب العلمية.

(١) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٧٧، وجمهرة اللغة ص ١١٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩١، وشرح المفصل ١/١٦، ولسان العرب (هراء)، (نزر)، والمحتسب ١/٣٣٤، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٥، وبلا نسبة فى أساس البلاغة ص ٤٨٢ (هراء) وتذكرة النحاة ص ٤٥، وشرح الأشموني ٢/٤٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٥٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٣٣، وشرح المفصل ٢/١٩.

(٢) كذا فسر ابن جنى «رخييم الحواشى» وكأنه ذهب بالترخيم إلى معناه فى النحو، وهو حذف آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار. والمعروف فى رخامة الصوت لينه. ويقول شارح الديوان: «رخييم الحواشى: أى لين نواحي الكلام» وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢ (نجار). قلت: وما ذهب إليه ابن جنى ليس ببعيد، ولعله أوجه، ويرشح له قوله بعده: لا هراء ولا نزر. وما أظن أن المعنى الذى ذكره الشيخ النجار قد خفى على ابن جنى، ولكنه قد اختار ما رآه أولى، أو اختار أحد الوجهين فى المعنى مما يصلح للاستشهاد لما هو بصدده.

(٣) الثانى منهما من الكامل، وهو بلا نسبة فى أمالى القالى ١/٨٤، والبيان والتبيين ١/٢٨٣، وشرح شواهد المغنى ص ٦٣، ولسان العرب (هيا)، ومغنى اللبيب ص ٢٠، وفى معجم شواهد النحو الشعرية (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوباً للراعى فى ألف باء للبلوى ٢/٤٧٨، ولم أجده فى ديوانه.

- يعنى حنين السحاب وسَجَرُهُ^(١)، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة، ولا رَزْمَة مختلصة، إنما يكون مع البدء فيه والرجع، وتثنى الحنين على صفحات السمع - وقول ابن الرومى:

وحديثها السحر الحلال لو انه لم يجن قتل المسلم المتحرر
إن طال لم يمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توزر
شرك القلوب، وفِتنة ما مثلها للمطمئن، وعُقلة المستوفز
فذكر أنها تطيل تارة، وتوزر أخرى، والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما فى كل
كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك
تمامه وفائدته، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن
هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله:

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف^(٢) *

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرقّ، ولا ينبو، وأنه إنما
يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك، يؤدّيها إلى السمع، وهو
أقلّ ما يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر - فيما حكاه سيويه - : «ألا تا»
فيقول مجيبه: «بلى فا». فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه، فلا يحمل حسناً ولا قبحاً؛
ولا طيباً. ولا خبثاً. لكن قول الآخر «مالك بن أسماء»:

أذكر من جارتى ومجلسها طرائفاً من حديثها الحسن

(١) السجر فى الأصل: صوت الناقة إذا مدّت حنينها فى إثر ولدها. وقد يستعمل فى صوت الرعد، وهو المراد هنا.

(٢) من الرجز وهو الوليد بن عقبة بن أبى معيط. وكان عاملاً لعثمان رضى الله عنه على الكوفة، فاتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخصه إلى المدينة، وخرج فى ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال:

قلت لها: قفى، فقالت: قاف لا تحسبنا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف

كذا وجدناه فى شواهد الشافية ٢٧١ والأغاني ١٣١/٥ (فقالت) ورواية ابن جنى بغير الفاء.

والبيت بلا نسبة فى لسان العرب (وقف)، وتهذيب اللغة ٦٧٩/١٥، وتاج العروس (سين).

وَمِنْ حَدِيثٍ يَزِيدُنِي مِقَّةً مَا لِحَدِيثِ الْمَوْمِقِ مِنْ ثَمَنِ^(١)

أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتماماً، وإن كان بغير حشو ولا خطّل؛ ألا ترى إلى قوله: «طرائفًا من حديثها الحسن» فذا لا يكون مع الحرف الواحد، ولا الكلمة الواحدة، بل لا يكون مع الجملة الواحدة، دون أن يتردّد الكلام، وتكرر فيه الجمل، فيبين ما ضُمَّنّه من العذوبة، وما فى إعطافه من النعمة واللذونة^(٢)؛ وقد قال بشار:

وحوراء المدامع من معدّ كان حديثها ثمر الجنان

ومعلوم أن من حرف واحد، بل كلمة واحدة، بل جملة واحدة، لا يجنى ثمر جنة واحدة، فضلاً عن جنان كثيرة. وأيضاً فكما أنّ المرأة قد توصف بالحياء والخفّر، فكذلك أيضاً قد توصف بتغزّلها ودمائة حديثها، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿عُرْبًا أُنْرَابًا * لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٣٧، ٣٨] وأن العرُوب فى التفسير هى المتحيّبة إلى زوجها^(٣)، المظهرة له ذلك؛ بذلك فسرهُ أبو عبيدة. وهذا لا يكون مع الصمت، وحذف أطراف القول، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة؛ وعليه بيت الشّماخ:

ولو أنى أشاء كنت جسيمى إلى يضاء بهكّنة شموع^(٤)

قيل فيه: الشماعة هى المزح والمداعبة. وهذا باب طويل جداً، وإنما أفضى بنا إليه ذرّو^(٥) من القول أحببنا استيفاءه تأنّساً به، وليكون هذا الكتاب ذاهباً فى جهات

(١) البيتان من المنسرح، وهما بلا نسبة فى لسان العرب (طرف)، وتاج العروس (طرف).

(٢) اللذونة: اللين؛ واللذن: اللين من كل شيء من عود أو جبل أو خلق. اللسان: (لذن).

(٣) للسيوطى بحث نفيس فى العروب ومرادفاتها فى كتابه الشّيتق (الانترنج فى وصف الفنج).

(٤) البيت من الوافر، وهو للشّماخ فى ديوانه ص ٢٢٣، وكتاب العين ٢٦٧/١، وتاج العروس

(شمع)، وشرح أشعار الهذليين ص ١٥، وبلا نسبة فى لسان العرب (حشا)، والمخصص

٢/٤.

والبهكّنة: الجارية الخفيفة الروح، الطيبة الرائحة، المليحة الحلوة. اللسان (بهكّنة) والشموع:

الجارية للعب الضحك الآتية، والشمع والشموع والشماع والشماعة والمشمعة: الطرب

والضحك والمزاح واللعب. والشماع: اللهو واللعب. اللسان (شمع).

(٥) أى طرف.

النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فُرِغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه. وإنّما هذا الكتاب مبنّى على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرّت أحكامها في الأحناء والخواشى.

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة براءوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمْل، على اختلاف تركيبها. وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفًا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأى، لا لفظ وجَرَس.

وقد علمت بذلك تعسّف المتكلّمين في هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول.

* وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا *

باب القول على اللغة وما هي؟

أما حدّها (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدّها. وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها: أمواضة هي أم إلهام. وأما تصنيفها ومعرفة حروفها فإنها فُعلة من لغوت. أي تكلمت؛ وأصلها لُغوة ككرة، وقُلة، وثُبة، كلها لاماتها واوات؛ لقولهم. كروت بالكرة، وقلوت بالقلة، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب. وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في «سرّ الصناعة». وقالوا فيها: لُغات ولُغون، ككُرات وكُرون، وقيل منها لُغى يلغى إذا هَدَى؛ [ومصدره اللُغا] قال:

وَرَبُّ أَسْرَابٍ حَاجِجٍ كُظِمَ عَنِ اللُّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ^(١)

وكذلك اللُغو؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا مَرَّوَا بِاللُّغُوِّ مَرَّوَا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢] أي بالباطل، وفي الحديث: «من قال في الجمعة: صه فقد لغا» أي تكلم. وفي هذا كاف.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٦/١، ولسان العرب (سرب)، (رفث)، كظم، (لغا)، وأساس البلاغة (رفث)، وتاج العروس (كظم)، (لغا)، (رفث)، وتهذيب اللغة ٤١٦/١٢، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٧٧/١٥، ومجمل اللغة ٢٨٢/٤. ويروى نظم بدلاً من: كظم.

باب القول على النحو

هو انتحاء سَمَتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالثنية، والجمع، والتحقيق^(١)، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع^(٢)، أى نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خصَّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقِهت الشيء أى عرفته، ثم خصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ وكما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفًا، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن:

ترمى الأماعيز بمُجمراتٍ بأرجل رُوحٍ مجنَّباتٍ
يحدو بها كلَّ فتى هَيَاتٍ وهنَّ نحوَ البيتِ عامداتٍ^(٣)

(١) أى التصغير.

(٢) أى دلالته ليست قاصرة على انتحاء قواعد النحو بل على مطلق الانتحاء.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (هيت)، (نحا)، (وحى)، والمحتسب ٣١٧/١، والمقاصد النحوية ١٢٤/١، وأساس البلاغة (هيت)، وتاج العروس (وحى). وقبل الشطر الثانى فى البيت الثانى:

* تلقاه بعد الوهن ذا وحة *

الأماعيز جمع أمعز، والأمعز والمعزاء: الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة، والجمع الأماعز والمُعز، ولكن الشاعر أضاف الياء فى الأماعيز للوزن. والمجمرات: خفاف صلبة، من قولهم: خفَّ مجمر. وروح: جمع روحاء، من قولهم: رجل روحاء إذا كان فى القدم انبساط واتساع. وقوله: (مجنَّبات) ورد فى بعض النسخ: (مجنَّبات) بالحاء المهملة. وتجنَّب الرجل ما فيها من انتحاء وتوقير، وكذا التحنُّب أيضًا، والكلام فى وصف إبل. وهَيَات: مبالغة من قولهم: هَيَّت بالرجل، وهَوَّت به: صوت به وصاح، ودعاه، والتهيت الصوت بالناس. اللسان «هيت» والمقصود أنه يصيح بها ويقول: هيت هيت أى: أقبلى.

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعانى بالالفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً^(١) واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بُشْرَى، فلا تمجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى فى اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كُمَثْرَى: لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا؛ وكذلك إن وضح الغرض بالثنية أو الجمع جار لك التصرف؛ نحو قولك أكرم اليَحْيَيَّانَ البُشْرَيَّينِ، وضرب البشريَّينِ اليحيَوْنَ؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن فى الحال بيئاً لما تعنى. وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير منكورة. وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع جار لك التصرف لما تُعقَّب من البيان؛ نحو ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلم بشرى العاقلَ معلّى، أو كلم هذا وزيداً يحيى. ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك فى نحو «كلم هذا وزيد يحيى» وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد، كما يجيز «ضرب زيداً وعمرو جعفر».

فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب.

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له، وموضح عنه؛ ومنه عربت الفرس تعريفاً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرأة العين، بعد ما كان مستوراً؛ وبذلك تعرف حاله: أصْلَب هو أم رِخو؟

(١) الشَّرْج: الضرب والنوع؛ يقال: هما شرج واحد، وعلى شرج واحد، أى ضرب واحد. ويقال: هو شريح هذا وشرجه أى مثله. اللسان (شرح).

(وأصحح)^(١) هو أم سقيم؟ وغير ذلك.

وأصل هذا كله قولهم «العرب» وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة، والإعراب، والبيان. ومنه قوله فى الحديث «التيب تُعَرَّب عن نفسها»^(٢) والمُعَرَّب: صاحب الخيل العَرَب، وعليه قول الشاعر:

ويصهل فى مثل جوف الطوى صَهِيلاً يُبَيِّن للمعرب^(٣)

أى إذا سمع صاحب الخيل العرب صوته علم أنه عربى. ومنه عندى عروبة والعروبة للجمعة^(٤)، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع؛ لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها؛ قال:

* يوائم رهطاً للعروبة صِيماً^(٥) *

ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم: عَرِبَت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة. وفى هذا كافٍ بإذن الله.

(١) كذا فى الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له الصدر. والاستعمال الصحيح: «أو صحيح». (نحار).

قلت: وقد يتأخر الاستفهام عن الصدارة كما فى قولهم: «فكان ماذا» ونحوه.

(٢) «صحيح»: أخرجه أحمد وابن ماجه عن عميرة الكندى، وانظر صحيح الجامع (ح ٣٠٨٤)، وراجع الإرواء (١٨٣٦).

(٣) البيت من المتقارب، وهو للناطقة الجعدى فى ديوانه ص ٢٣، ولسان العرب (عرب)، وتهذيب اللغة ٣٦٥/٢، وكتاب الجيم ٢٤٧/٢، وسمط اللآلى ٤١٤، وتاج العروس (عرب)، وبلا نسبة فى المخصص ١٧٧/٦، وجمهرة اللغة ص ٣١٩. ويروى تبين بدلاً من يبين.

«فى مثل جوف الطوى» - ويروى الركى، وكلاهما البثر - يصف سعة جوفه، كأن جوفه بثر، أو أنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين فى البثر، ويذكر أنه مجفّر: عظيم الجنين.

(٤) يريد أن عروبة - ممنوعة من الصرف - والعروبة معناها الجمعة. وعبرة اللسان: وعروبة والعروبة كلتاها الجمعة.

(٥) صدره كما فى شرح المفصل ١٠/٩٣:

* فبات عذوباً للسماء كأنما *

وقوله: عذوباً أى لم يذق شيئاً، وقوله للسماء أى بادياً للسماء ليس بينه وبينها ستر. وقوله: يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون، وصيماً: قياماً: يريد قوماً يصلون الجمعة. وهذا فى وصف بعير ظل قائماً لا يضع رأسه للمرعى. وانظر خلق الإبل للأصمعى فى مجموعة الكثر اللغوى ١٣٢.

باب القول على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة، كالخيمة والمظلة، والفُسطاط والسُرَادِق، ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء؛ تشبيهاً لذلك - من حيث كان مسكوناً، وحاجزاً، ومظلاً - بالبناء من الأجر والطين والجِص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني:

لو وصل الغيث أبنين امرأ كانت له قبة سَحَقَ بِجَاد^(١)

أى لو اتصل الغيث لأكالات الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني الذي كانت له قبة من قبه سَحَقَ بِجَاد، فبناء بيتاً له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فنسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هي الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قبابهم أكسية أخلاقاً، فضربوها لهم أخبية تظلمهم.

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد^(٢) بن الحسن عن أحمد^(٣) بن يحيى من قول الشاعر:

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأبي مارد الشيباني في تاج العروس (بنى)، وبلا نسبة في لسان العرب (خضض)، (بنى)، والمخصص ١٢٢/٥، وتهذيب اللغة ٤٩٣/١٥، وأساس البلاغة ص ٣١ (بنى)، والحيوان ٤٦١/٥.

البجاد: الكساء المخطط، والسحق: البالي. والبيت في تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١/١٢٣ والذي في اللآلى: «أبتينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه.

(٢) هو المعروف بابن مقسم، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥، وهو راوية لثعلب.

(٣) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١.

قد كنتَ تأمننى والجذب دونكم فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا^(١)

ومثله أيضاً ما روينا عنه [عنه] أيضاً، من قول الآخر:

قوم إذا اخضرت نعالهم يتناهقون تناهق الحمُر^(٢)

قالوا فى تفسيره: إن النعال جمع نعل وهى الحرّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا، وأشروا، فنزا بعضهم على بعض.

وينحو من هذا فسر أيضاً قول النبى ﷺ: «إذا ابتلت النعال فالصلاة فى الرحال»^(٣) أى إذا ابتلت الحرار. ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه أبو زيد من قولهم: «المعزى تُبهى ولا تُبنى». ف «تبهى» تفعل من البهوى، أى تتقافز على البيوت من الصوف، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر، فيتباعد ما بينها، حتى يكون فى سعة البهوى. «ولا تبني»، أى لا ثلّة لها وهى الصوف، فهى لا يُجز منها الصوف، ثم ينسجونه، ثم يبنون منه بيتاً. هكذا فسره أبو زيد.

قال: ويقال أبنيت الرجل بيتاً، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتاً.

ومن هذا قولهم: قد بنى فلان بأهله^(٤)؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول

(١) قوله: «نزا» كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول: نزت، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد، ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع. (نحار).

(٢) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت: «واخضرار النعل من اخضرار الأرض». وفى هذا ميل إلى أن النعل: ما يلبس فى الرجل، والكلام كناية عن الخصب (نحار).

قلت: فالنعل على هذا مجاز مرسل علاقته المحلية من حيث كون الأرض محلاً للنعال.

(٣) ذكره الحافظ فى «التلخيص»، (٣١/٢)، وقال: «لم أره بهذا اللفظ... وذكره ابن الأثير فى «النهاية» كذلك، وقال الشيخ تاج الدين الفزارى فى الإقليد: «لم أجده فى الأصول، وإنما ذكره «أهل العربية...».

(٤) أى هو على المجاز كقولهم (اخضرت النعال) والمقصود اخضرت الأرض الموطوءة بالنعال، فهو مجاز مرسل علاقته المحلية، وكذلك فى قولهم (بنى بأهله) والأصل بناء بيت أهله، ولكن لما كان الأهل هم حالو البيت والمقيمون به علق البناء بهم علاقة المجاز المحلية.

واعلم أن ذلك كله من المجاز الذى تنوسى بشيوع استعماله حتى أشبه الحقيقة ولحق بها، وذلك لفقده شرط المجاز، وهو الغرابة والإثارة. فتأمل؛ إذ لا يستشعر القارئ غرابة ولا جمالاً فنياً فى نحو ما ذكرنا آنفاً. وهذا مما يخطئ فيه كثير من الدارسين الذين يطبقون قواعد البلاغة بلا نظر ولا تذوق.

بأهله بنى بيتًا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيه، فقليل لكل داخل بأهله: هو بان بأهله، وقد بنى بأهله. وابنتى بالمرأة هو افتعل من هذا اللفظ، وأصل المعنى منه. فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار.

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصناعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد؛ قال لبيد:

فبنى لنا بيتًا رفيعًا سَمَكُهُ فسما إليه كهلهما وغلَامُهَا^(١)

وقال غيره:

بنى البناء لنا مجدا ومأثرة لا كالبناء من الأجر والطين
وقال الآخر^(٢):

لسنا وإن كرمت أوائلنا يومًا على الأحساب تتكَلَّمُ
نبنى كما كانت أوائلنا تبنى، ونفعل مثل ما فعلوا
ومن الضرب الأول قول المولَّد:

وبيتٍ قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد
بنينا على أعمـ سدة من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه.

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد فى ديوانه ص ٣٢١، ولسان العرب (بنى)، وتاج العروس (بنى).

(٢) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب. انظر كامل المبرد بشرح المرفعى ص ١٧٥ ج ٢. وفى معجم الشعراء للمرياني ٤٠٠ نسبتها إلى معن بن أوس.

باب القول على أصل اللغة إلهام^(١) هي أم اصطلاح؟

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحى (وتوقيف). إلا أن أبا عليّ رحمه الله، قال لى يوماً: هي من عند الله، واحتجّ بقوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به. وقد كان أبو عليّ رحمه الله أيضاً قال^(٢) به فى بعض كلامه. وهذا أيضاً رأى أبى الحسن؛ على أنه^(٣) لم يمنع قول من قال: إنها تواضع منه^(٤). على أنه قد فُسّر هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات، بجميع اللغات: العربية، والفارسية، والسرانية والعبرانية، والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها، ثم إن ولده تفرقوا فى الدنيا، وعلّق كل منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه، واضمحلت عنه ما سواها؛ لبعد عهدهم بها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقّيه باعتقاده، والانطواء على القول به.

فإن قيل: فاللغة فيها أسماء، وأفعال، وحروف؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها: مما ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟

(١) فى الأصل (إلهام) بغير همزة استفهام. وفى المطبوع جعلها الأستاذ النجار (إلهام) بهمزة استفهام ولا حاجة إليه؛ إذ الكلام يستقيم بدون زيادتها، فالسياق دال على الاستفهام، وقد أجاز الاخفش حذف الهمزة فى مثل هذا الموضع إذا كان فى الكلام ما يدل عليه.

(٢) أى بالقول بالتواضع والاصطلاح.

(٣) أى أبا الحسن، وهو الاخفش، وحاصل هذا أن أبا عليّ وأبا الحسن قالا بالرأين، وقد صرح بهذا فى جـ ففيتها بعد ذكر القولين: «وكلا الأمرين أجازه أبو الحسن وأبو عليّ». والتوقيف رأى الأشعرى، والاصطلاح رأى المعتزلة. (نحار).

(٤) كأن الضمير يعود على آدم، وقد سبق ذكره فى قوله: «أقدر آدم على أن واضع عليها».

قيل: اعتمد^(١) ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبل الثلاثة، ولا بدّ لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلمّا كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها، ومحمول في الحاجة إليه عليها. وهذا كقول المخزومي:

الله يعلم ما تركتُ قتالهم حتى علّوا فرسى بأشقرّ مُزِيدٍ^(٢)

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره ولم أستشده. ولا يريد بذلك أنّ هذا أمر خفىّ، فلا يعلمه إلا الله وحده، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح، وحال مشهورة حيثنذ، متعلّمة. وكذلك قول الآخر:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُورٍ^(٣)

وليس بمدّح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوّه فيهم، وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيه وستره والبَجَج^(٤) بذلك، والادّعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحاليين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب^(٥) عندهم وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيه إيذاناً من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله، ولو أمكنه إخفاؤه

(١) ضبط بالبناء للفاعل، أى اعتمد ذلك الله تعالى، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في المخصص ص ٤ ج ١. (نحار).

(٢) البيت من الكامل، وهو للمخزومي في المخصص (٤/١).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب (صور)، (شرى)، (أ)، (وا)، وتاج العروس (صور)، (نظر)، (شرى)، والمخصص (١٠٣/١٢).

(٤) البجع: الفرخ، وتبجح بالشيء: فخر به، وفلان يتبجح علينا ويتمجج إذا كان يهذى به إعجاباً. اللسان (بجع).

(٥) أى أرقّ نسيّاً وأغزل.

والتحامل به لكان مطيقاً له، مقتدرًا عليه، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبعْل^(١) به، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثله؛ ألا ترى إلى قول عمر [ابن أبي ربيعة]:

فقلت لها: ما بى لهم من ترقب
ولكن سرى ليس يحمله مثلى^(٢)
وكذلك قول الأعشى:

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل^(٣) *

وكذلك قول الآخر:

ودعته بدموعى يوم فارقتى
ولم أطق جزعاً للبين مدّ يدي^(٤)
والامر في هذا أظهر، وشواهدة أيسر وأكثر.

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً. وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لابدّ فيه من المواضعة، قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد [منها] سمة ولفظاً، إذا ذكر عرف به ما سمّاه، ليمتاز من غيره، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرأة العين، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه، كالفانى، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد، كيف يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه،

(١) البعل: الضجر والتبرم بالشئ، والبعْل: أيضاً: الدهش عند الروع. اللسان (بعل).

(٢) من قصيدة له مطلعها:

جرى ناصح بالود بينى وبينها
فقرّبنى يوم الحصاب إلى قتلى
وقبله:

فقلت - وأرخت جانب السر بيننا -
معى فتحدت غير ذى رقة أهلى

وانظر الديوان. والحصاب - بزنة كتاب -: موضع رمى الجمار بمنى. (نجار).

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب (جهنم)، ومقاييس اللغة ١٢٦/٤، وتاج العروس (ودع).

(٤) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر بشار ٢٤٨، وفيه: «صافحته» بدل «ودعته».. (نجار).

فكانهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم، فأومئوا إليه، وقالوا: إنسان إنسان إنسان فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك. فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيها، وهلم جرّاً فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف. ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها، فتقول: الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مرْد^(١)، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سرّ؛ وعلى هذا بقية الكلام. وكذلك لو بدأت اللغة الفارسية، فوقعت المواضع عليها، لجار أن تنقل ويؤكد منها لغات كثيرة: من الرومية، والزنجية، وغيرهما. وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء: كالنجّار، والصائغ والحائك، والبناء، وكذلك الملاح. قالوا: ولكن لا بدّ لأولها من أن يكون متواضعاً بالمشاهدة والإيماء. قالوا: والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على شيء؛ إذ قد ثبت أن المواضع لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجراحة نحو الموماً إليه، والمشار نحوه، والقديم سبحانه لا جراحة له، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه؛ فبطل عندهم أن تصح المواضع على اللغة منه، تقدّست أسماؤه؛ قالوا: ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التى قد وقع التواضع بين عباده عليها، بأن يقول: الذى كتتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا، والذى (كتتم تسمّونه) كذا ينبغي أن تسمّوه كذا؛ وجواز هذا منه - سبحانه - كجوازه من عباده. ومن هذا الذى فى الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال، فى حروف المعجم؛ كالصورة التى توضع للمعميات^(٢)، والتراجم^(٣)؛ وعلى ذلك أيضاً اختلفت أقلام ذوى اللغات؛ كما

(١) مرد: هو الإنسان أو الرجل فى الفارسية، وسر: الرأس فى الفارسية كذلك.

(٢) يريد بالمعميات ما عمى والغز فى الرسم والكتابة. وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف. ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم، والطاء بدل الحاء، والراء بدل الدال، فيكتب محمد: كطكر. وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة. والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه، ويقال له المترجم؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج إلى الترجمة والكشف عنه. وقد كان المتقدمون يعرفون هذا، وعقد له فى صبح الأعشى باباً طويلاً - ص ٢٣١ ج ٩ -، وذكر أن لابن الدريهم كتاباً فيه. وقد نقل عنه قدراً صالحاً فى هذا العلم. وانظر فى فن المعنى بوجه عام الخزانة ١١٣/٣.

اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم فى المواضع. وهذا قول من الظهور على ما تراه. إلا أننى سألت يوماً بعض أهله^(١)، فقلت: ما تنكر أن تصحّ المواضع من الله تعالى؟ وإن لم يكن ذا جارحة، بأن يحدث فى جسم من الأجسام، خشبة أو غيرها، إقبالاً على شخص من الأشخاص، وتحريكاً لها نحوه، ويسمع فى نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً^(٢) له، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات، مع أنه - عز اسمه - قادر على أن يقنع فى تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة، فتقوم الخشبة فى هذا الإيماء، وهذه الإشارة، مقام جارحة ابن آدم فى الإشارة بها فى المواضع؛ وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضع أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه، فيقيمها فى ذلك مقام يده، لو أراد الإيماء بها نحوه؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه؛ وهو عندى^(٣) وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضع القديم تعالى لغة مرتجلة^(٤) غير ناقلة لساناً إلى لسان. فاعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوى الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب،

= وفى نقد الشر ٢٦: «ومن الظن العياقة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب». وفيه فى ص ٢٨: «ألا ترى أنك تظنّ بالترجمة أنها حروف ما، فإذا أدركتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتاحتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك». (نجار).

(١) هم المعتزلة. انظر المزهري ص ١٢ ج ١، وينسب هذا المذهب إلى أبى هاشم الجبائى عبد السلام بن محمد من رؤوس المعتزلة. وكانت وفاته سنة ٣٢١. وانظر المزهري ١/١٠.

(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له. والشخص: سواد الإنسان وغيره، والذى يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى.

(٣) العبارة فى المزهري: «وهذا عندى على ما تراه الآن لازم».

(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول: ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له. (نجار).

وصهيل الفرس، ونزيب^(١) الطي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندى وجه صالح، ومذهب متقبّل.

واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعى والخواالج قوّة التجاذب لى، مختلفة جهات القول^(٢) على فكرى. وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة^(٣) السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حدوته على أمثلتهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفّقوا لتقديمه منه. ولطف ما أسعدوا به، وفّرّق لهم عنه. وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ؛ فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى.

ثم أقول فى ضدّ هذا: كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان الطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً. فاقف^(٤) بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفى مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتهما، قلنا به، وبالله التوفيق.

(١) النزيب: صوت تيس الغلباء عند السفاد.

(٢) تقول الامور: اشتباهها وتناكرها.

(٣) الغلوة: الغاية فى سبق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر.

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف، فهو لا يجزم بأحد الرايين: الاصطلاح والتوقيف قال (النجار): وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح.

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية^(١)؟

اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم^(٢) المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس؛ وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة^(٣) لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى^(٤) النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله؛ وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرقاً من ذلك لتصح الحال به.

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إيذاء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم، وكان ذلك بإيذاء العلل لستهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم؛ وهو ما يقوم به النحويون. وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة؛ فهذا ابن فارس يقول:

مرّت بنا هيفاء مجدولة تركيبة تنمى لشركي
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي

انظر وفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس. (نحار).

(٢) يقال جاء القوم بلغهم ولغتهم ولفيفهم أي بجماعتهم وأخلاقهم؛ وجاء لفهم ولفيفهم وكذلك، واللفيف: القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحداً... واللفيف الجمع العظيم من أخلاط شتى فيهم الشريف والدنيء والمطيع والعاصي والقوى والضعيف. اللسان (لفف).

(٣) الصفحة: الجنب والجنب، وهو كناية عن الظهور والوضوح.

(٤) أي لا تظهر، يقال: حليت من فلان بخير: أصبته وأدركته، ومن ذلك قولهم: ما حليت من هذا الأمر بطائل، وهو من باب علم.

قال أبو إسحاق^(١) في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقُل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسئء في انطواء النفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه. ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا تَبَس في معرفته، ولا شك في قوة الكُلْفَة في النطق به. وكذلك قلب الياء في موسر، وموقن واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحس إلى، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها. ومن ذلك قولهم في سيد، وميت، وطويت طياً، وشويت شيئاً: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد، وميت، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيئاً وطياً. فهذا أمر هذه سبيله أيضاً؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بَسِيْدٍ وَمَيِّتٍ وَطَوِيّاً وَشَوِيّاً، وأنَّ سَيِّداً، وَمَيِّتاً، وَطَوِيّاً، وَشَيِّئاً، أخفّ على السّتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأوّل منهما. فإن قلت: فقد جاء عنهم نحو حيوة^(٢)، وضيون، وعوى الكلب عوية، فستقول في هذا ونظائره، في باب يلي هذا، باسم الله. وأشباه هذا كثيرة جداً.

فإن قلت: فقد نجد أيضاً في علل الفقه ما يضح أمره، وتعرف علته؛ نحو رجم الزاني إذا كان محصناً، وحده إذا كان غير محصن؛ وذلك لتحصين الفروج، وارتفاع الشك في الأولاد والنسل. وزيد في حدّ المحصن على غيره لتعاطف جرمه، وجريته على نفسه. وكذلك إقادة القتال بمن قتله لحقن الدماء.

(١) هو الزجاج.

(٢) حيوة من الاعلام، والضيون: السنور الذكر.

وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه؛ لما فى ذلك من تكليف المشقة؛ ليستحقّ عليها المثوبة، وليكون أيضاً دُرْبَةً للناس على الطاعة، وليشتهر به أيضاً حال الإسلام، ويدلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها، فيكون أرسخ له، وأدعى إلى ضمّ نشر^(١) الدين، وفَتْء^(٢) كيد المشركين. وكذلك نظائر هذا كثيرة جداً. فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو؟ قيل له: ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه، ولا يَخُصّ حديث الفرض والشرع، بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها، وإذا شكّ الرجل منهم فى بعض ولده لم يُلحقه به، خلُقًا قادت إليه الأنفة والطبيعة، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة. وكذلك قول الله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦٠] قد كان هذا من أظهر شيء معهم، وأكثره فى استعمالهم، أعنى حفظهم للجار، ومدافعتهم عن الذّمار^(٣)، فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوماً معمولاً به، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه، لما أخلّ ذلك بحاله، لاستمرار الكافة على فعاله. فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين. ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحة فى جعل الفجر ركعتين، والظهر والعصر أربعاً أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والعشاء الآخرة أربعاً؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها، ومطرّد العمل بها؟ ونحو هذا كثير جداً. ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُزِعَ فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع؛ فجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق.

(١) النشر: المنتشر، يقال: ضمّ الله نشره.

(٢) الفَتْء: الكسر، ويقال: فَنَأ الله عنك الشر: كفه. وفى نسخة (فَتْ)، يقال: فَتّ الماء الحارّ بالبارد: كسره وسكّنه، فهو قريب من الأوّل.

(٣) الذّمار - بزنة كتاب -: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.

سؤال [قوى]: فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصّلة، لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعلمها مذهباً. فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله؛ وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه؛ ومنه الاختصار في بعض الأصول على بعض المثل^(١)، ولا نعلم قياساً يدعو إلى تركه؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلَلٍ أو فَعْلِل، أو فَعَلَّ أو فَعِلَّ، أو فَعُلَّ، ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوّزه القسمة. ومنه أن عدلوا فَعَلًا عن فاعل، في أحرف محفوظة. وهي تُعَل، وَرَحَل، وَغَدَرَ، وَعَمَرَ، وَزَفَرَ، وَجُشِمَ، وَقُشِمَ، وما يقلّ تعداده. ولم يعدلوا في نحو مالك، وحاتم، وخالد، وغير ذلك، فيقولوا: مُلِّكَ ولا حُتَمَ، ولا خُلِّدَ. ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناها، دون غيرها؛ فإن كنت تعرفه فهاته.

فإن قلت: إن العدل ضَرَبٌ من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل.

قيل: فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر، فمن لك بالإجابة عن قولنا: فهلا جاء هذا العدل في حاتم، ومالك، وخالد، وصالح، ونحوها؛ دون ناعل، وزاحل، وغادر، وعامر، وزافر، وجاشم، وقائم؟ ألك ههنا نَفَقَ فتسلّكه، أو مُرْتَفَقٌ^(٢) فتتورّكه؟ وهل غيرُ أن تخلد إلى حيرة الإجمال^(٣)، وتخمّد نار الفكر حالاً على حال؟ ولهذا ألف نظير، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها.

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه، وليست كذلك حال هذه اللغة؛ ألا ترى إلى قوّة تنازع أهل

(١) يقصد بالمثل هنا (الصيغ) وقد كرر هذا المصطلح كثيراً مراداً به الصيغ وسيأتى بهذا المعنى أيضاً في الجزء الثاني في باب (إمساس الالفاظ أشياء المعاني).

(٢) المرتفق: المتكأ. فتتورّكه: تعتمد عليه، والأصل في هذا أن يقال: تورك عليه؛ وضع وره عليه.

(٣) الإجمال: الانقطاع، من قولهم أجبل الحافر إذا أفضى إلى الجبل أو الصخر الذي لا يحيك فيه المول. اللسان (جبل).

الشريعة فيها، وكثرة الخلاف في مبادئها، ولا تقطع فيها بيقين، ولا من الواضع لها، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آنفاً من حالها، وما هذه سبيله لا يبلغ شاؤ ما عرف الأمر به - سبحانه وجلّ جلاله - وشهدت النفوس، واطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه. انقضى السؤال.

قيل: لعمري إن هذه أسئلة، تلزم من نصّب نفسه لِمَا نصّبنا أنفسنا من هذا الموقف له. وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه الموردة، وأكثر من أضعاف ذلك، ومن أضعاف أضعافه؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد. بل يجب أن ينعم الفكر فيها، ويكاس في الإجابة عنها. فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سَمَتِ العلل الكلامية البتة، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهية العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربّاناً^(١) بها أفرع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يُضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً. وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكبرها عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبة منه. ونحن نجيب عما مضى، ونورد معه، وفي أثنائه ما يستعان به، ويُفرّع فيما يدخل من الشبه إليه، بمشيئة الله وتوفيقه.

أمّا إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستقلال، وبقيته ملحقة به، ومقفأة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث، وظ، وضش، وشض؛ وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعنى حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منها قدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو أهلي، وأحد، وأخ، وعهد، وعهر؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما؛ نحو أرل، ووتد، ووطد. يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكان ضعف اللام إنمّا أتاها لما

(١) المشارف: الاعالي، وأفرع: أعلى، وربّاً الجليل: علاه.

تُشْرَبُهُ مِنَ الْغَنَّةِ عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ لَا تَكَادُ تَعْتَاصُ^(١) اللَّامَ، وَقَدْ تَرَى إِلَى كَثَرَةِ اللَّشْغَةِ فِي الرَّاءِ فِي الْكَلَامِ، وَكَذَلِكَ الطَّاءُ، وَالتَّاءُ: هُمَا أَقْوَى مِنَ الدَّالِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ جَرَسَ الصَّوْتِ بِالتَّاءِ، وَالطَّاءِ، عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِمَا أَقْوَى مِنْهُ وَأَظْهَرَ عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَى الدَّالِ. وَأَنَا أَرَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدَمُونَ الْأَقْوَى مِنَ الْمُتَقَارِبِينَ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْمَعَ الْمُتَقَارِبِينَ يَثْقُلَ عَلَى النَّفْسِ، فَلَمَّا اعْتَزَمُوا النُّطْقَ بِهِمَا قَدَّمُوا أَقْوَاهُمَا، لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ رَتَبَةَ الْأَقْوَى أَبَدًا أَسْبَقُ وَأَعْلَى؛ وَالْآخَرُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدَمُونَ الْأَثْقَلَ وَيُؤَخِّرُونَ الْأَخْفَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي أَوَّلِ نَظْمِهِ أَقْوَى نَفْسًا، وَأَظْهَرَ نَشَاطًا، فَقَدَّمَ أَثْقَلَ الْحَرْفَيْنِ، وَهُوَ عَلَى أَجْمَلِ الْحَالَيْنِ، كَمَا رَفَعُوا الْمَبْتَدَأَ لَتَقْدَمَهُ، فَأَعْرَبُوهُ بِأَثْقَلِ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ، وَكَمَا رَفَعُوا الْفَاعِلَ لَتَقْدَمَهُ، وَنَصَبُوا الْمَفْعُولَ لِتَأَخَّرَهُ، فَإِنَّ هَذَا أَحَدَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَالْفَاعِلِ. فَهَذَا وَاضِحٌ كَمَا تَرَاهُ.

وَأَمَّا مَا رَفِضَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ أَصْلِهِ فَغَنَّهُ السُّؤَالُ، وَبِهِ الْأَشْتَغَالُ. وَإِنْ أَنْصَفْتَ نَفْسَكَ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْكَ فِيهِ حَلِيتَ بِهِ وَأَنْقَتَ^(٢) لَهُ، وَإِنْ تَحَامَيْتَ الْإِنْصَافَ، وَسَلَكْتَ سَبِيلَ الْإِنْحِرَافِ، فَذَلِكَ إِلَيْكَ، وَلَكِنْ جَنَابَتُهُ عَلَيْكَ.

«جواب قوى»: اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول على حكمه. وذلك أن الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً، الثلاثي. وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحْشَى به، وحرف يوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة؛ نحو من وفى، وعن، وهل، وقد، ويل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه. ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة. والثلاثي عارياً من الزيادة، وملتبساً بها، مما يبعد تداركه، وتُتَعَبُ الإحاطة به. فإذا ثبت ذلك عرفت منه، وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عددها حسب؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي؛ وأقل منه ما جاء على

(١) في بعض النسخ (تعتاض) بالضاد المعجمة، وهو تحريف. وأصل الكلمة من العوض وهو ضد الإمكان واليسر والكلمة العوضاء: الغريبة، وقد اعتاص وأعوص في المنطق غمضه. اللسان (عوض).

(٢) أنق بالشئ، وبه: أعجب به وسراً.

حرف واحد؛ كحرف العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء والجر، والأمر، وكاف رأيتك، وهاء رأيت. وجميع ذلك دون باب كم، وعن، وصه. فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لعمري، ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه، ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي^(١) حالتهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركًا، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزًا بينهما، لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذًا فيه، ومنصبًا إليه.

فإن قلت: فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأوّل والآخر - وهو العين - لا يخلو أن يكون ساكنًا، أو متحركًا. فإن كان ساكنًا فقد فصلت عن حركة الفاء إلى سكونه، وهذا هو الذي قدّمت ذكر الكراهة له؛ وإن كان متحركًا فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها، وتلك حال ما قبله في انتقاض حال الأوّل بما يليه من بعده.

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستروح حيثل إلى السكون، فصار ما في الثنائي من سرعة الانتقاض (معينًا مأيًا)، في الثلاثي خفيفًا مرضيًا، وأيضًا فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولًا؛ أولا ترى إلى صحة جوار تخفيف الهمزة حشواً، وامتناع جوار تخفيفها أولًا، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا. وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام. وسأوضح لك حقيقة ذلك، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته^(٢) إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه. وذلك لأن من الحروف حروفًا^(٣) إذا وقفت عليها لحقها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك

(١) يقال: تعادى ما بينهم أى اختلف.

(٢) الإدراج: لف الشيء في الشيء. والدّرج لف الشيء. يقال: درجته وأدرجته ودرجته، والرباعى أفصحها، ودرج الشيء في الشيء يدرجه درجًا، وأدرجه: طواه وأدخله. اللسان (درج).

(٣) يريد حروف الهمس.

الصويت، وتضاءل للحس؛ نحو قولك، إَح، إِص، إِث، إِف، إِخ، إِك. فإذا قلت: يَحِرْد، وَيَصْبِر وَيَسْلَم، وَيُثْرِد، وَيُفْتَح، وَيُخْرَج، خفى ذلك الصوت وقل، وخفَّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه. وقد تقدّم سببوه فى هذا المعنى بما هو معلوم واضح. وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللَّبْثَةِ، على إتباع ذلك الصوت إِيَّاه. فأمّا إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له، ونشمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت، فيستهلكُ إدراجك إِيَّاه طَرَفًا من الصوت الذى كان الوقف يقرّه عليه ويسوغك إمدادك إِيَّاه به.

ونحوً من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب عُلْبَةً لبن ولا يتنحج؛ فلمّا شرب بعضه كدّه الامر، فقال: كبش أملح. ف قيل له: ما هذا؟ تنحنحت. فقال: من تنحج، فلا أفلح. فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عونًا له على ما كدّه وتكأده^(١). فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه، مخالفة لحاله فى الوقوف عليه، ضارع ذلك الساكن المحشوّ به المتحرك؛ لما ذكرناه من إدراجه؛ لأن أصل الإدراج للمتحرّك إذ كانت الحركة سببًا له، وعونًا عليه؛ ألا ترى أن حركته تنقصه ما يتبعه من ذلك الصوت، نحو قولك صبر، وسلم. فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يُسَعفه الوقفُ به؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه. فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه، فتقول: اص. فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه، فقلت: اصبر؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتّة، وذلك قولك صبر. فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتّة، والوقوف عليه يمكنه فيه، وإدراج الساكن يُبْقَى عليه بعضه. فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به، لحال أوّل الحرف وآخره، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك، وتلك حال تخالف حالى ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذى أريد منه، وجيء به من أجله؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله، فيجفوّ تتابع المتحركين، ولا

(١) يقال: تكأده الامر: شقّ عليه.

سكونَ ما بعده، فيفجأ بسكونه المتحركَ الذى قبله، فينقُصَ عليه جهته وسمته. فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية؛ فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب، لا على إيغال فى البعد. لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية؛ حتى كثر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحة الفاء، وسكون العين، وإسكان اللام، أحوال مع اختلافها متقاربة؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء. منها أن كل واحد منهما يُهَرَّبُ إليه مما هو أثقل منه؛ نحو قولك فى جمع فُعْلَةٌ وفِعْلَةٌ: فُعْلَاتٍ، بضم العين نحو غرفات، وفِعْلَاتٍ بكسرهما نحو كسرات، ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرْفَاتٍ، وكِسَرَاتٍ، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفَاتٍ، وكِسَرَاتٍ. أفلا تراهم كيف سوَّوا بين الفتحة والسكون فى العدول عن الضمة، والكسرة إليهما. ومنها أنهم يقولون فى تكسير ما كان من فعل ساكن العين وهى واو على فعال، بقلب الواو ياء؛ نحو: حوض، وحياض، وثوب، وثياب. فإذا كانت واو واحدة متحركة صَحَّتْ فى هذا المثال من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت^(١) فى هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. فجرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن أشبه. فلذلك كان مثال فعلٍ أخفّ، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. وما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع فى الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس فى هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن فى السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما

(١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهب القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ فجياد من الشاذ الذى يوقف عنده، وإنما هم ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر مائة فى العربية. ويرى بعض النحويين أن (جياداً) جمع (جيد) ليخرج من الشذوذ. (لجهار).

وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتاً من الفاء، فإن قلبت فقلت: النَّسْفُ وجدت الفاء أتم صوتاً، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتة. وهذا برهان ملحق بالهندسى فى الوضوح والبيان.

فقد وضح إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثى من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثناة غير متمكنة ثَمَكْن الثلاثى؛ لأنه إذا كان الثلاثى أخف وأمكن من الثانى - على قلة حروفه - فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعى لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد، فى ثقل الخماسى، وقوة الكُلْفَة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا فى الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثى يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جَعَلْ، جَلَعْ، عَجَلْ، عَلَجْ، لَجَعْ، لَعَجْ. والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً؛ وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت عن الثلاثى وهى ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، وهى: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبرق، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقى كله مهمل. وإذا كان الرباعى مع قربه من الثلاثى إنما استعمل منه الأقل النَّزْرُ، فما ظنك بالخماسى على طوله وتقاصر الفعل الذى هو مثنى^(١) من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قلّ الخماسى أصلاً. نعم ثم لا نجد أصلاً مما ركب منه قد تُصَرَّفُ فيه بتغيير نظمه ونضده، كما تصرف فى باب عقرب، [وبرقع]^(٢)، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سرفجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سرفجل وحده. فأما قول بعضهم زبرجد^(٣)، فقلّب لَحِقَ الكلمة ضرورةً فى بعض الشعر ولا يقاس. فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها، وقبض اللسان عن النطق بها، إلا فيما قلّ ونزّر؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها،

(١) يقال: إنه لمثنى أن يفعل ذلك. وفى حديث ابن مسعود: إن طول الصلاة وقصر الخطبة مثنى من فقه الرجل، أى بيان منه.

(٢) برقع - بكسر الأول والثالث -: السماء السابعة. اللسان (برقع).

(٣) الزبرجد والزبرجد: الزمرد. اللسان (زبرجد).

وتتجاوز أعدل الأصول . . . وهو الثلاثي - إليها، مسّها بقرباها منها قلة التصرف فيها؛ غير أنها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها. فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الخماسي. ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرّقاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه، تحطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل جفاء تركّبه بتقاربه؛ نحو سص، ووصس؛ ولكن من قبل أنهم حدّوه على الرباعي؛ كما حدّوا الرباعي على الخماسي، ألا ترى أن لجع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا لنجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع؛ فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي؛ لثلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد^(١) له، مع شيّاعه واطراده في الأصلين اللذين فوقه؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها، وذلك ما استعملوه من تحقيرها، وتكسيها، وترخيمها؛ نحو قولك في تحقير سفرجل: سَفِيرَج، وفي تكسيه: سفارج، وفي ترخيمه - علماً - يا سَفَرَجُ أقبل، وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تحطّوا ذاك أيضاً إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجه. فاسم الفاعل في هذه القضية كالخماسي، والمضارع كالرباعي، والماضي كالثلاثي. وكذلك أيضاً الحرف في استحقاقه البناء كالخماسي في استكراههم إيّاه، والمضمر في إلحاقهم إيّاه بينائه، كالرباعي في إقلالهم تصرفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف، وإهماله البتّة، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأمّا قوله:

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاءٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ *^(٢)

(١) أي جعله جامداً غير متصرف.

(٢) عجز البيت من الرجز لمنظور بن حبة الأسدّي في شرح التصريح ٣٦٧/٢، والمقاصد النحوية ٥٨٤/٤، وبلا نسبة في التنبيه والإيضاح ٢٣٤/٢، والمخصص ٢٤/٨، وتاج العروس (أبز)، (أرط)، (ضجع)، والأشياء والنظائر ٣٤٠/٢، وإصلاح المنطق ص ٩٥، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١، وشرح الأشموني ٨٢١/٣، وشرح شافية ابن =

فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لأمًا؛ فاعرفه.

فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو ضث، وثرث، وثذ، وذث، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقيق، والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي. وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارة لبيئهما، وتتميمًا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

وإذ قد ثبت ما أردناه: من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه، لقربه من الخماسي، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي، والرباعي، والخماسي، دون بعض، وقد كانت الحال في الجميع متساوية. والجواب عنه ما أذكره.

اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها، وعلم أنه لابد من رفض ما شنع تألفه منها، نحو هع، وقج، وكق، فنفاه عنه نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضًا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي. وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء، والأفعال، والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهيًا عنه، وموحشًا منه، وهو أن نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، وبصر، وصر، وربص، صورة الإعلال، نحو قولهم «ما أطيبه وأيطبه» «واضحلّ وامضحلّ» «وقسيّ وأينق» وقوله:

= الحاجب ٢٢٦/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠. ولسان العرب - (أبز)، (أرط)، (ضجع)، (رطا)، والمحاسب ١٠٧/١، والمتع في التصريف ٤٠٣/١، والمنصف ٣٢٩/٢. ويروى: أرطاة بدلًا من أرطاء. وصدر البيت:

* لما رأى أن لا دعه ولا شيع *

* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي *^(١)

وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل، نحو صبر، وبصر، مشابها للإعلال، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعادر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول. فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرضة^(٢) لهم، وعارضة أنفسها على تخييرهم، جرت لذلك [عندهم] مَجْرَى مال مُلْقَى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه وزائفه، فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرُض جيده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه؛ لما قدمنا ذكره؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان أخذ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجع، لقام مقامه، وأغنى مغناه. ثم لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها؛ فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها؛ ألا تراهم قالوا قَضِم في اليابس، وخَضِم في الرطب؛ وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف. وكذلك قالوا: صرّ الجنذب، فكررُوا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي، فقطعوه؛ لما هناك من تقطيع صوته، وسموا الغراب غاق حكاية لصوته، والبط بطاً، حكاية لأصواتها، وقالوا: «قطّ الشيء» إذا قطعه عَرَضاً «وقده» إذا قطعه طَوَّلاً؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مُدَّة من

(١) الرجز لأبي الأخرز الحماني في شرح أبيات سيويه ٤٢٧/٢، ولسان العرب (كرم)، (يوم)، (ثاني)، وتاج العروس (كرم)، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٩، والكتاب ٤/٣٨٠، والمتع في التصريف ٢/٦١٥، والنصف ٢/١٢، ٣/٦٨، وتهذيب اللغة ١٥/١٦٤، ١٦٤، وجمهرة اللغة ص ٩٩٤، ومقاييس اللغة ٦/١٦٠، ومجمل اللغة ٤/٥٦٢، والمخصص ٩/٦٠، ٧٢/١٧، ٢٧/١٧، وكتاب العين ٨/٢٥١، ٤٣٣. ويروى:

* مروان أخو اليوم اليمى *

(٢) لشيء مُعْرَضٌ لك: موجودٌ ظاهرٌ لا يمتنع. وكلُّ مَبْدٍ عَرَضُهُ معرض. اللسان (عرض).

منقطع الدال. وكذلك قالوا: «مدّ الحبل» «ومتّ إليه بقراءة» فجعلوا الدال - لأنها مجهورة - لما فيه علاج، وجعلوا التاء - لأنها مهموسة - لما لا علاج فيه، وقالوا: الحذّا - بالهمزة - فى ضعف النفس، والحذّا - غير مهموز - فى استرخاء الأذن، [يقال]: أذنّ خذواء، وأذان خذو، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة. فجعلوا الواو - لضعفها - للعب فى الأذن، والهمزة - لقوتها - للعب فى النفس؛ من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن. ومنستقصى هذا الموضع - فإنه عظيم شريف - فى باب نفرد به.

نعم؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها فى الزمان عنا؛ ألا ترى إلى قول سيويه: «أو لعلّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر»؛ يعنى أن يكون الأوّل الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذى له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية؛ والآخر - لبعده عن الحال - لم يعرف السبب للتسمية؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته؛ قد رفع عقيرته؛ فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت، وبين معنى «ع ق ر» لبعد عنك وتعسّفت. وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناس: رفع عقيرته. وهذا مما ألزمه أبو بكر أبا إسحاق^(١) فقبله منه، ولم يردده. والكلام هنا أطول من هذا، لكن هذا مقدّمه، فأعلق يدك بما ذكرناه: من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف؛ لكن كيف؟ ومن أين؟ فقد تراه على ما أوضحناه. فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب، فأعرفه، ولا تستطله؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحى. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتّاب، والمتأدّبين التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به؛ ليكون له سهم منه، وحصة فيه؛ وأما ما أورده السائل فى أوّل هذا السؤال، الذى نحن منه على سمت

(١) أبو بكر: هو ابن السراج، وأبو إسحاق: هو الزجاج، وكلاهما تلميذ المبرد. وكان الزجاج سرفاً فى الاشتقاق، وابن السراج مقتصدًا فيه. (نهار).

الجواب، من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذى استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فَعْلَلٍ، وفَعْلَلٍ، وفُعْلَلٍ - فى غير قول أبى الحسن - فجوابه نحو من الذى قدّمناه: من تحاميمهم فيه الاستثقال، وذلك أنهم كما حمّوا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدّمنا وأرينا، كذلك أيضاً توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان انتقالك فى الأصل الواحد رباعياً كان، أو خماسياً، من مثال إلى مثال، فى النقص والاختلال، كانتقالك فى المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعنى به حال التقديم والتأخير، لكن الثلاثى جاء فيه ليخفّته جميعاً ما تحتمله القسمة، وهى الاثنا عشر مثالا، إلا مثالا واحداً فإنه رفض أيضاً لما نحن عليه من حديث الاستثقال؛ وهو فَعْلٌ؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضمّ. وكذلك ما امتنعوا من بنائه فى الرباعى - وهو فَعْلَلٍ - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً؛ على أن بعضهم حكى زُبَيْرُ^(١)، وضُبَلُ^(٢)، وخَرْفُعُ^(٣)، وحكى عن بعض البصريين «إصبع» وهذه ألفاظ شاذّة، لا تعقد باباً، ولا يتخذ مثلها قياساً. وحكى بعض الكوفيين ما رأيته مذسّساً؛ وهذا أسهل - وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم - من حيث كانت الضمّة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها. ولأنها أيضاً من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب. فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فَعْلٌ، نحو عنق، وطُنْب، وقلّ عنهم باب فَعْل، نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «واعلم أنه قد يقلّ الشئ فى كلامهم، وغيره أثقل منه، كل ذلك لثلاث يكثّر فى كلامهم ما يستقلون» فهذا قول، والآخر أن الضمّة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها؛ وقد يُحتمل للقوّة ما لا يحتمل للضعف؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوّة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها.

(١) الزبیر: ما يعلو الثوب الجديد.

(٢) الضبّل: الداهية.

(٣) خرفع: القطن.

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي - على قلة حروفه - ما أوله مضموم، إلا القليل؛ وإنما عامته على الفتح، نحو هل، وبل، وقد، وأن، وعن، وكم، ومن، وفي المعتل أو، ولو، وكى، وأى، أو على الكسر؛ نحو إن، ومن، وإذ. وفي المعتل إى، وفى، وهى. ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً؛ قالوا: هو، وأما هم فمحذوفة من همو، كما أن مذ محذوفة من منذ. وأما هو من نحو قولك: رأيتهم، وكلمتهم، فليس شيئاً، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل؛ ألا تراها يستهلكها الوقف، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل. فأما قوله:

فبيناه يشرى رحله قال قائل: لمن جمل ربحو الملائم نجيب^(١)

فللضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه. فإن قلت: فقد قال:

* أعنى على برق أريك وميضه^(٢) *

فوقف بالواو، وليست اللفظة قافية، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف، قيل: هذه اللفظة وإن لم تكن قافية، فيكون البيت بها مقفى، أو مصرعاً، فإن العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً:

* فأضحى يسح الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف في غير الشعر. فإن قلت: فأقصى حال قوله «كتيفتن» - إذ ليست قافية - أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل، نحو قوله: ومنزلى، وحوملى، وشمالى، ومحملى، فقوله «كتيفتن» ليس على وقف الكلام

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولى في خزنة الأدب ٢٥٧/٥، ٢٦٠، ٤٧٣/٩، والدرر ١٨٨/١، وشرح أبيات سيويه ٣٣٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤، والكتاب ص ١٤١، ولسان العرب (هدبد)، (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥١٢، وخزنة الأدب ١٥٠/١، ٢٦٥/٥، ورصف المباني ص ١٦، وشرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣.

(٢) هو لامرئ القيس في المعلقة.

ولا وقف القافية، قيل: الأمر على ما ذكرت من خلافه له؛ غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنثور؛ لاستمرار ذلك عنهم؛ ألا ترى إلى قوله:

أنى اهتديت لتسليم على دمنين بالغمر غيرهن الأعصر الأولو^(١)

وقوله:

كان حُدُوج المالكية غُدُونَن خلایا سَفِين بالنواصف من دَدِي^(٢)

وقوله:

فمضى وقدمها وكانت عادتني منه إذا هي عرّدت إقدامها^(٣)

وقوله:

فوالله لا أنسى قتيلاً رُرْتَهُو

بجانب قَوْسَى ما مشيت على الأرضي^(٤)

وفيهما:

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو

على أنه قد سُلَّ عن ماجد مَحْضِي^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب (ها).

الغمر: اسم مكان.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه ص ٢٠، وشرح المفصل ١٠٢/٤، ولسان العرب

(نصف)، (خلا)، (ددا)، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٩، ولسان العرب (ها).

(٣) هذا البيت قائله لبید فی معلقته.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١٩٨/١، وخزانة الأدب

٤٠٦/٥، ٤١٣، ٤١٤، وسمط اللآلي ص ٦٠١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٥، وشرح شواهد المغني ٤٢١/١، والشعر والشعراء ٦٦٨/٢،

ومعجم ما استعجم ص ١١٠٢، وللهمذلي في المحتسب ٢٠٩/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن

الحاجب ص ٤٥٣. ويروى: بقيتُ بدلاً من مشيتُ

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١٩٨/١، ١٩٩، وخزانة

الأدب ٤٠٦/٥، وسمط الآلي ص ٦٠١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٧، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١، ومعجم البلدان ٤١٣/٤ (قوس)،

وبلا نسبة في الإنصاف ٣٩٠/١.

وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عرُوضه مخالف للوقوف على ضربه، ومخالف أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع فى علم القوافى. وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل.

(رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد: عامته على الفتح، إلا الأقل؛ وذلك نحو همزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك. وقليل منه مكسور، كباء الإضافة ولامها، ولام الأمر، ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحاً، ولا نجد فى الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموماً، هرباً من ثقل الضمة. فأما نحو قولك: أُقتل، أدخل، أُستقصى عليه، فأمره غير معتد؛ إذ كانت هذه الهمزة إنما يُتبلَغ بها فى حال الابتداء، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار الكلام ومتصرفه.

فإن قلت: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته، وعُنيَت بأحواله وتبعبته، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مُراداً لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً، وأيس طيناً، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاؤه، بل أن تُشرِّح له أعضاؤه؟.

قيل له: هيهات! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن الستهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً، وأخفوها فلم يمتكنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو «ما لك لا تأمننا على يوسف» مختلساً، لا محققاً؛ وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمُوتَى﴾ [القيامة: ٤٠] مخفياً لا مستوفى، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذى رواه صاحب^(١) الكتاب اختلاس

(١) يريد سيبويه، وانظر كتابه (٢/٢٩٧)، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء أيضاً، ورووا مع هذا الإسكان. ومن روى الإسكان أبو محمد البيزى، وهو من هو فى القراءة والبصر بالعربية. ومثل أبى محمد ما كان ليرمى بإساءة السمع، وقد روى أدق من هذا وأصنع

هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنًا. ولم يُؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتُوا^(١) من ضعف دراية. وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه من قول الراجز:

متى أنا مُ لا يؤرقني الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطى^(٢)

بإشمام القاف من يؤرقني، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل. فإذا قنعوا من الحركة بأن يومنوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئًا من الحركة، مشبعة ولا مختلصة، أعنى أعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة، وأخرى مُشمة للعين لا للأذن. ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانًا صريحًا ما أنشده من قوله:

رُحْتُ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هُناك من المتزّر^(٣)

= عن أبي عمرو؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشمّ الهاء من «يهدي» والحاء من «يخصمون» شيئًا من الفتح، وهذا من اللطف بمكان. وانظر النشر ٢١٦ (نحار).

(١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان. وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعتمد للإسكان تخفيًا، وأن تسكين المرفوع في نحو «يشعركم» لغة لتيميم وأسد، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية. وابن جنى في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله. وهذه نزعة جانبيهما فيها الإنصاف. انظر المرجع السابق. (نحار).

(٢) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠١، وجواهر الأدب ص ٨٦، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والدرر ١٨٥/٢، والكتاب ٩٥/٣، ولسان العرب (أرق)، (شمم)، (مطا)، والنصف ١٩١/٢، وتاج العروس (أرق)، (شمم)، (مطا).

الكرى: المكارى، الذى يكريك دابته، والجمع أكرياء، بشد الياء خففها للضرورة.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقشیر الأسديّ في ديوانه ص ٤٣، وخزانة الأدب ٤٨٤/٤، ٤٨٥، ٣٥١/٨، والدرر ١٧٤/١، وشرح أبيات سيويه ٣٩١/٢. والمقاصد النحوية ٥١٦/٤، ٦٥/١، ٣١/٢، وتخليص الشواهد ص ٦٣، والكتاب ٢٠٣/٤، ورصف المباني ص ٣٢٧، وشرح المفصل ٤٨/١، ولسان العرب (وأل)، (هنا)، وجمع الهوامع ٥٤/١.

بسكون النون البتة من «هناك». وأنشدنا أبو على رحمه الله لجرير:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب^(١)

بسكون فاء تعرفكم، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين وقد سئل عن قول الشاعر:

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور^(٢)
وقال الراعي:

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً وابنا نزار فأنتم بيضة البلد^(٣)
وعلى هذا حملوا بيت لبيد:

ترآك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها^(٤)
وبيت الكتاب:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٤١، والاغاني ٢٥٣/٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وخزانة الأدب ٤٨٤/٤، وسمط اللآلى ص ٥٢٧، ولسان العرب (شتت)، (عبد)، ومعجم البلدان ٣١٩/٥، (فهر تيرى) والمغرب ص ٣٨. ويروى: ولا يعرفكم بدلاً من فلا تعرفكم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب (غيب)، (ناش)، وتاج العروس (ناش)، وتهذيب اللغة ١١٠/١٦. ويروى: رأى ما بدلاً من: تبين، وناءت بدلاً من وولت.

(٣) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٠٣، ولسان العرب (بيض)، وتهذيب اللغة ١٢٤/٣، ٨٥/١٢، والحيوان ٣٣٦/٤، وتاج العروس (بلد)، (بيض)، وبلا نسبة في لسان العرب (دعا)، وتاج العروس (دعا).

(٤) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٧٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤١٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥١، ومجالس ثعلب ص ٦٣، ٣٤٦، ٤٣٧، والمحتسب ١١١/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤٩/٧.

(٥) البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وحماسة البحتري ص ٣٦، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ١٧٥/١، ووصف المباني ص ٣٢٧، وشرح =

وعليه ما أنشده من قوله:

* إِذَا أَعُوْجَجْنَ قُلْتَ صَاحِبُ قَوْمٍ ^(١) *

واعترض أبو العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفّة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ، وعَجْزٍ، وعُضْدٍ، وظُرْفٍ، وكرمٍ، وعِلْمٍ، وكِتْفٍ، وكَبْدٍ، وعُصْرِ. واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل - بفصلهم بين الفتحة واختيها - على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقّر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوام، بل الكلمة من جملة الكلام.

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، في كتابه الكبير في القراءات قال: قرأ على أعرابي بالحرّم: «طِيبِي لَهُمْ وَحُسْنُ مَأْبٍ» [الرعد: ٢٩] فقلت: طُوبَى، فقال: طِيبِي، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبى؛ فلما طال على قلت: طوطو، قال: (طى طى). أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كزّاً، لا دَمَماً ولا طَيْعاً؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزّ ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلّى مع سَوَمِهِ ^(٢)،

= التصريح ٨٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦، وشرح المفصل ٤٨/١، والشعر والشعراء ١٢٢/١، والكتاب ٢٠٤/٤، ولسان العرب (حقب)، (ذلك)، (وغل)، والمحاسب ١٥/١، ١١٠، وتاج العروس (وغل)، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٦٦/١، والاشتقاق ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ١٥٢/١، ٤٦٣/٣، ٤٨٤/٤، ٣٣٩/٨، والمقرب ٢٠٥/٢، وجمع الهوامع ٥٤/١.

(١) عجز البيت من الرجز لأبي نخيلة في شرح أبيات سيويه ٣٩٨/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٥، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٣/٤، ولسان العرب (عوم). وصدر البيت:

* بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الصُّومُ *

(٢) من قوله سامت الراعية والماشية والغنم تسوم سوماً: رعت حيث شاءت.

وتساند إلى سليقيته ونجره^(١).

وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العسّاف العقيليّ الجورثي، التميمي - تميم جوثة^(٢) - فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربت أخاك. فأدّرت على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألسنت رعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه، وحصّته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً. ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه، وانتشرت جهاته، ولم تنقذ مقاييسه. وهذا موضع نفرد له باباً بإذن الله تعالى فيما بعد. وإنما أريد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض: فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبَعِّج أحضانها، ولا سيّما هذا السمت الذي نحن عليه، ومرزُون^(٣) إليه؛ فاعرفه؛ فإنّ أحداً لم يتكلّف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل. وجماع أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غُرُوره^(٤) ومطاويه، لزومك محجّة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف، وعلام، ومن أين، فإنه باب يحتاج منك إلى تأنّ، وفضل بيان وتأتّ. وقد دققت لك بابه، بل خرقت بك حجابيه. ولا تستطل كلامي في هذا الفصل، أو ترين أنّ المَقْنَع فيه كان دون هذا القدر؛ فإنّك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه مَنبِهة للحسّ، مَشْجَعَة للنفس.

وأما السؤال عن علة عدل عامر، وجاشم، وثاعل، وتلك الأسماء المحفوظة، إلى فَعَل: عمر، وجشم، وثعل، وزُحَل، وغُدَر، دون أن يكون هذا العدل في مالك، وحاتم، وخالد، ونحو ذلك؛ فقد تقدّم الجواب عنه فيما فرط: أنهم لم يَخْصُوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره، إلا لاعتراضهم طرقاً مما أطفّ لهم من

(١) النجر: الأصل والطبيعة.

(٢) جوثة: حتى أو موضع، وتميم جوثة منسوبون إليهم. اللسان (جوث).

(٣) مرزون: مستندون، من أرريت إلى الله: استندت.

(٤) كلُّ ثوبٍ مُثْنٌ في ثوبٍ أو جلدٍ غرٍّ، وجمعه غُرُور. اللسان (غرر).

جملة لغتهم كما عنّ، وعلى ما اتّجه، لا لأمر خصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها، إلا بعد السبر والتأمل، والإنعام والتصفح؛ فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه، واعتمدته، وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال؛ فإنك لا تعدّم هناك مذهباً تسلكه، ومأماً تتورده. فقد أريت في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها، فحذفوها، ثم ميلوا^(١) بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما، وأجموا^(٢) الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم.

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعراً لنفسه، فيه بنو عوف، فقال له بعض الحاضرين: أنقول: بنو عوف، أم بنو عوف؟ شكاً من السائل في بنى وبنو؛ فلم يفهم الشجري ما أراده، وكان في ثنايا السائل فضل فرق^(٣)، فأشبع الصوت الذى يتبع الفاء في الوقف؛ فقال الشجري، مستنكراً لذلك: لا أقوى في الكلام على هذا النفخ.

وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها، فقلت: أكذا، أم كذا؟ فقال: «كذا بالنصب؛ لأنه أخف»، فجنح إلى الحفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ. وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذى يقال له النصب، مما يتغنّى به الركبان. وسنذكر فيما بعد باباً نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله.

ومما يدل على لطف القوم ورقّتهم مع تبدّلهم، وبذاذة ظواهرهم؛ مدحهم بالبساطة والرشاقة، وذمّهم بضدّها من الغلظة والغباوة، ألا ترى إلى قولها:

(١) ميل: تردد.

(٢) أكثروا استعمالها. من قولهم: أجمّ البئر، تركها يجتمع ماؤها.

(٣) الفرق - بالتحريك -: تباعد بين الشئتين. اللسان (فرق).

فتى قَدْ قَدْ السيف لا متآرفٌ ولا رَهْلٌ لَبَّأته وبَادَله^(١)

وقول جميل في خبر له:

وقد رابنى من جعفرٍ أن جعفرًا يثُّ هوى ليلى ويشكو هوى جُمْلٍ
فلو كنت عُدْرِي الصباية لم تكن بطيئًا وأنساك الهوى كثرةً الاكْلِ^(٢)
وقول عمر:

قليلًا على ظهر المطية ظَلَه سوى ما نفى عنه الرداءُ المحبِّرُ^(٣)

والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله:

ولقد سریت على الظلامِ بِمِغْشَمٍ جَلَدٍ من الفِتيانِ غيرِ مثقَلٍ^(٤)
وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدًا عظيمًا.

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولى فى لسان العرب (أرف)، (بادل)، (رهل)، (ضال)، وتاج العروس (أرف)، (رهل)، ولام يزيد بن الطثرية فى مقاييس اللغة ٩٥/١، ٤٥٢/٢، ولزينة أخت يزيد بن الطثرية فى تاج العروس (ضؤل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بدل)، وتهذيب اللغة ٢٦٦/١٣، ١٣٢/١٤، وجمهرة اللغة ص ٣٠١، والمخصص ١٦٠/١، ٤٩/٢، ومجمل اللغة ٢٤٦/١، وديوان الأدب ٢٤٨/٢، وكتاب العين ٢٤٥/٨، ٤٩١/٧. ويروى: وأباجله بدلًا من: وبَادَله.

المتآرف: الضعيف الجبان، والبأدلة: اللحم بين الإبط والتندوة كلها، والجمع البآدل، وقيل: اللحم بين العنق والترقوة. اللسان (بادل).

(٢) أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير من غير عزو. وانظر السمط ٩٦، وأورد فى الكامل ٩١ - ٦: «وانشدت الأعرابي»:

وقد رابنى من رهدم أن رهدما يشدُّ على خبزي ويكى على جمل
فلو كنت عُدْرِي العلاقة لم تكن سميئًا وأنساك الهوى كثرةً الاكل (نحار).
(٣) من قصيدته التى مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجرج

وقوله: «قليلًا» كذا فى ج، والأغاني ٨٢/١ طبعة الدار، وفى سائر الاصول: «قليل»، وهو وصف لـ «رجلًا» فى البيت قبله، وهو:

رأت رجلًا أمًا إذا الشمس عارضت فيضحى، وأما بالعشى فيخصر (نحار).

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبى كبير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢، ولسان العرب (علا) وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٣١/٦. ويروى: مهبلٌ بدلًا من مثقَل.

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هارباً متعسفاً، قال: أذمّ^(١) لنا غلام - أحسبه قال من طيء - من بادية الشام، وكان نجيباً متيقظاً، يكنى أبا الحسين ويخاطب بالأمير؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأضرّ ذلك بنا، قال فقال لنا ذلك الغلام: على رسلكم فإنني أشمّ رائحة الماء. فأوقفنا بحيث كنّا، وأجرى فرسه، فتشرف ههنا مستشففاً، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر مستروحاً للماء، ففعل ذلك دقعات، ثم غاب عنا شيئاً وعاد إلينا، فقال: النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قدراً من الأرض صالحاً، فأشرف بنا على بئر، فاستقينّا وأروينا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم لصاحبه: ألا، فيقول الآخر مجيباً له: بلى فاء، وقول الآخر:

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف^(٢) *

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة» نعم وقد يحذفون بعض الكلم استحقاقاً، حذفاً يخلّ بالبقية، ويعرّض لها الشبه؛ ألا ترى إلى قول علقمة:

كَأَن يُبْرِيقُهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مَفْدَمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ^(٣)
أراد: بسبائب. وقول لبيد:

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالَعِ فَابَانٍ^(٤) *

(١) أخذ له الذمة والعهد بالآمان.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الفدّام: ما يوضع على فم الإبريق، وإبريق مفدّم: عليه فدام، اللسان (فدم). اللثام: ما كان على الفم من النقاب. والسبب والسبيبة: الشقّة، وخص بعضهم بها الشقّة البيضاء، والجمع سبائب: والبيت في اللسان (سبب) وفيه «أراد سبائب فحذف».

(٤) صدر البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣٨، والدرر ٢٠٨/٦، وسمط اللآلي ص ١٣، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧، ولسان العرب (تلع) (أبن)، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٤، وتاج العروس (تلع)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢، وجمع الهوامع ١٥٦/٢، وكتاب العين ١٧٣/١. وعجز البيت:

* فتقادت بالحبس فالسويان *

أراد المنازل. وقول الآخر:

حِينَ أَلَقْتَ بِقَبِيَاءَ بَرَكْهَآ واستَحَرَّ الْقَتْلَ فِي عِبْدِ الْأَشْلِ^(١)
يريد عبد الأشهل من الأنصار، وقول أبي دُوَاد:

يَذَرِينَ جَنْدَلَ حَائِرٍ لْجَنْوِبِهَا فَكَأَنَّمَا تَذَكِّي سَنَابِكُهَا الْحَبَّ^(٢)
أى تصيب بالحصى فى جريها جنوبها، وأراد الحَبَّاحِب، وقال الأخطل:

أَمَسْتُ مَنَاهَا بِأَرْضٍ مَا يَبْلُغُهَا بِصَاحِبِ الْهَمِّ إِلَّا الْجَسْرَةُ الْأَجْدُ^(٣)
قالوا: يريد منازلها، ويجوز أن يكون مناهها قصدها.

ودع هذا كله، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير، المتناهى فى الأبعاد والطول؛ فمن ذلك قولك: كم مالك، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: عشرة مالك، أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً؛ لأنه غير متناه؛ فلما قلت: «كم» أغتكت هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، ولا المستدركة. وكذلك أين بيتك؛ قد أغتكت «أين» عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك من عندك؛ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك متى تقوم؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف، وأى، وإيان، وأنى. وكذلك الشرط فى قولك: من يقيم أقم معه؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس، ولولا هو

(١) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى فى ديوانه ص ٤٢، ولسان العرب (برك)، وتاج العروس (برك)، (قبا)، (شهل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (شهل)، وأساس البلاغة (حرر). والبرك: وسط الصدر، وابتترك القوم فى القتال جثوا على الركب واقتتلوا ابتراكاً.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (حبب) وفيه «إنما أراد الحباحب، أى نار الحباحب، يقول: تصيب بالحصى فى جريها جنوبها. يقال للخليل إذا أورت النار بحوافرها: هى نار الحباحب، والحباحب: طائر يطير فيما بين المغرب والعشاء، كأنه شرارة. وفى تاج العروس (حبب) ويروى: جائر بدلاً من حائر.

(٣) البيت من البسيط. وهو للأخطل فى ديوانه ص ٤٧، ولسان العرب (نزل)، (منى)، وكتاب الجيم ٢٣٧/٣، وتاج العروس (منا).

لاحتجت أن تقول: إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك، ثم تقف حسيراً مبهوراً، ولما تجدد إلى غرضك سبيلاً. وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب: نحو أحد، وديار، وكثييع، وأرم، وبقية الباب. فإذا قلت: هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد، أو عمرو، أو جعفر، أو سعيد، أو صالح، فتطيل، ثم تُقصر إقصار المعترف الكليل، وهذا وغيره أظهر أمراً، وأبدى صفحة وعنواناً. فجميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه، أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم؛ وحذف فضول كلامهم. هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يمتنعون ويحتاطون، وينحطون في الشق^(١) الذي يؤمنون، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون؛ وقد قال جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زاداً^(٢)

فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير.

وقيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ. قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها.

واعلم أن العرب - مع ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد. ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عاناها هناك وأهمها؛ فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه.

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا: أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون؛ لم يعيدوا أجمعون

(١) يقال: انحطت الناقة في سيرها: أسرع، يقال ذلك للنسيبة السريعة وينحطون في الشق الذي يؤمنون أي يجتهدون فيه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٣٩٤/٩ - ٣٩٩، والدرر ٢١٠/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٢١٣٢/٧، ولسان العرب (زود)، والمقاصد النحوية ٣٠/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٧/١، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ١٥٠/٢.

البتة، فيكرروها فيقولوا: أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض، تماماً - مع الإطالة - لتكرير الحروف كلها.

فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها، دون سائر حروف الكلمة؟ قيل: لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها، وذلك أنها لام، فهي قافية، لأنها آخر حروف الأصل، فجاء بها لأنها مقطع الأصول، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع، لا على المبدأ، ولا المحشى.

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثّل ذلك. نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أسس، والحشد عليها أوفى وأهم. وكذلك كلما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به، ومحافظة على حكمه.

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رَدْفَيْن، نحو: سعيد، وعمود. وكيف استكروها اجتماعهما وصلين، نحو قوله: «الغراب الأسود» مع قوله أو «مغتدى» وقوله في «غدى» وبقيّة قوافيها، وعلة جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير. وقد أحكمنا هذا الموضع في كتابنا المعرب - وهو تفسير قوافي أبي الحسن - بما أغنى عن إعادته هنا. فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها، وهي العين؛ لأنها أشهر حروفها؛ إذ كانت مقطّعةً لها. فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع، وأيضاً فلأن الواو قد تترك فيه إلى الياء، نحو أجمعون وأجمعين. وأيضاً لثبات النون تارة وحذفها أخرى، في غير هذا الموضع، فلذلك لم يُعتدّا مقطّعةً.

فإن قلت: إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو «أجمعين وبابه» مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال، فهلا اقتصر عليها، وقُفّيت الكلم كلّها بها.

قيل: إنها وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطّردة منقادة؛ نحو: مسلموك، وضاربو ريد، وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل

فى ذلك عليه، والحق فى الحكم به .

فأما قولهم: أخذ المال بأجمعه؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم: جاء الجيش أجمع، وأكلت الرغيف أجمع؛ من قَبْلِ أن أجمع هذا الذى يؤكِّد به، لا يتنكر هو ولا ما يتبعه أبداً؛ نحو أكتع، وجميع هذا الباب؛ وإذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك. ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة، ولا الأسماء المضمرة؛ إذ ليس فيها ما ينكّر. ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا فى هذا المعنى: جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة، فكذلك المفتوحة الميم هى غير تلك. وهذا واضح.

وينبغى أن تكون «أجمع» هذه المضمومة العين جمعاً مكسراً، لا واحداً مفرداً؛ من حيث كان هذا المثل مما يخصّ التكسير دون الأفراد، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو. فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع «جمع» من قول الله سبحانه: ﴿سِيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدَّبْرُ﴾ [القمر: ٤٥]. ويجوز عندى أيضاً أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [يوسف: ٢٢، القصص: ١٤] أنه جمع أشدّ، على حذف الزيادة. قال: وربما استكبرها على حذف هذه الزيادة فى الواحد، وأنشد بيت عترة:

* عهدى به شدّ النهار ... (١) *

أى أشدّ النهار، يعنى أعلاه وأمتعته، وذهب سيبويه فى أشدّ هذه إلى أنها جمع شِدّة؛ كنعمة وأنعم. وذهب أبو عثمان فيما رويناه عن أحمد^(٢) بن يحيى عنه إلى (١) جزء من البيت وهو من الكامل، وهو لعترة فى ديوانه ص ٢١٣، ولسان العرب (شدد)، وتاج العروس (شدد). وتمتته:

خُضِبَ اللَّبَانُ ورأسه بالعظم كائماً

والعظم: صبغ أحمر.

(٢) أبو عثمان المازنى، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ. وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته سنة ٢٩١ هـ. ويقضى هذا النص أن ثعلباً أخذ عن المازنى. وجاء فى سر الصناعة فى حرف الباء (ص ١٢٨): «أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: قال أبو عثمان - يعنى المازنى - ... وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد بن الحسن هو ثعلب بلا ريب.

أنه جمع لا واحد له.

ثم لنعد فنقول: إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح. فهذا ونحوه - مما يطول إيراده وشرحه - مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز، عما طال وأمل، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالمُنْبَهَةِ على قُرْطِ عنايتهم، وتمكّن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة، ولا النفس معنيّة به.

نعم، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد ألف ومُلّ من الإيجاز لكان مقنعاً.

ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال، ثمّ مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واواً قلباً ساذجاً، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال؛ فإنّ المحبوب إذا كثر مُلّ؛ وقد قال النبي ﷺ: «يا أبا هريرة زُرْ غِبّاً تزدد حُبّاً»^(١) والطريق في هذا بحمد الله واضحة مهّج. وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واواً على ما ذكرنا لام فعلى إذا كانت اسماً من نحو: الفتوى، والرعى، والثوى، والبقوى، والتقوى، والشروى^(٢)، والعوى «لهذا النجم». وعلى ذلك أو قريب منه قالوا: عوى الكلب عوة. وقالوا: الفتوة، وهى من الياء، وكذلك الندوة. وقالوا: هذا أمر ممضو عليه، وهى المضوء؛ وإنما هى من مضيت لا غير.

(١) «صحيح»: أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والبيهقي، عن أبي هريرة، والبزار والبيهقي أيضاً عن أبي ذر، وقد جاء من غير وجه، انظر صحيح الجامع (ج ٣٥٦٨).

(٢) الرعى: بمعنى المراجعة والحفظ. والثوى: اسم من الاستثناء. والبقوى: اسم بمعنى الإبقاء. والشروى: المثل. وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجاً أو كالساذج، وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستقلال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإعلال. (نحار).

وقد جاء عنهم: رجل مَهُوب، وبرّ مكول، ورجل مَسُور به. فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوًا؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه، وأنسَه بذلك قولهم: قد هوب، وسور به، وكول.

واعلم أنا - مع ما شرحناه وعُنيّا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين؛ غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له.

الأوّل - وهو ما لا بدّ للطبع منه -: قلب الألف واوًا للضمّة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أمّا الواو فنحو قولك في سائر: سويثر، وفي ضارب: ضويرب. وأمّا الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه: قريطيس، وقرطائيس. فهذا ونحوه مما لا بدّ منه؛ من قبّل أنه ليس في القوة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علّة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقّف للنفس عنها. وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها؛ نحو: عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقّة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول: عصيفور وعصافور. وكذلك نحو: موسر، وموقن، وميزان، وميعاد؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكتك منه؛ وذلك قولك: موزان، وموعاد، وميسر، وميقن. وكذلك ربح وقيل؛ قد كنت قادرًا أن تقول: قول، وروح؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال، ومثله لا يكون. ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين؛ نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كساء، أو قضا، فهذا تتوهمه تقديرًا ولا تلفظ به البتة. قال أبو إسحاق يومًا لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدّتين - ومدّ الرجل الألف في نحو هذا، وأطال - فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة.

وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً؛ فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط لا محالة. فأمّا قول أبي العباس في إنشاد سيبويه:

* دار لسعدى إذِه من هواكا^(١) *

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً في حال^(٢)، فخطأ عندنا. وذلك أن الذي قال: «إذِه من هواك» هو الذي يقول في الوصل: هي قامت، فيسكن الياء، وهي لغة معروفة، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف ردّها حيثنذ فقال: هي، فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال، وإنما كان قوله «إذِه» على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها، من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات لقوتها. وعلى هذا قبح قوله:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسرر^(٣)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك: لم يكن الحق.

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ص ٦٨٠، وخزانة الأدب ٦/٢، ١٣٨/٨، ٤٨٣/٩، ٦٤/٥، والدرر ١٨٨/١، ورصف المباني ص ١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠، وشرح المفصل ٩٧/٣، والكتاب ٢٧/١، ولسان العرب (هيا) وجمع الهوامع ٦١/١، وتاج العروس (هوا)، (ها).

(٢) يريد أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضه للسكون عند الوقف عليه والتحريك عند البدء به، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائماً؛ فمن هنا جاءت الاستحالة التي رعمها المبرد. ويردّ ابن جنى على المبرد بأن الوقف يقضى برّد المحذوف؛ فيكون الوقف عليه وتسكينه، فأمّا الحرف الباقي فلا يعرض له السكون. (نجار).

(٣) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفة في خزانة الأدب ٣٠٤/٩، ٣٠٥، والدرر ٩٤/٢، ولسان العرب (كون)، ونوادير أبي زيد ص ٧٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٦٨، والدرر ٢١٧/٦، وسرّ صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، ٥٤٠، والنصف ٢٢٨/٢، وجمع الهوامع ١٢٢/١، ١٥٦. ويروى: تعفّت بدلاً من: تعفّى.

وعلة جواز هذا البيت ونحوه، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة، فكان النون ساكنة، وإن كانت لو أقرت لحُرِّكت، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم: اردد الباب، وأصيب الماء، واسلّل السيف. وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول: لا أجمع بين مثلين متحركين. وهذا واضح.

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم، فإن طريق الحسن موضع تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر، وذلك قولهم: «أرد» للدقيق و «ماست» للبن؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت «ماست» كأنها مَسْتُ.

فإن قلت: فأجز على هذا الجمع بين الألفين المدتين، وأعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية.

قيل: هذا فاسد؛ وذلك أن الألف قبل السين في «ماست» إذا أنت استوفيتها أدتلك إلى شيء آخر غيرها مخالف لها، وتلك حال الحركة قبل الحرف: أن يكون بينهما فرق ما، ولو تجشمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مدتين، نحو كساء، وحمراء، لكان مضاعفاً إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها، وعلى سمتها، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية.

ورأيت مع هذا أبا على - رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري إنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدّد فيه تشدّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن. قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً، يعنى همزة بينَ بينَ. قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه! قال: وإنما خفى حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة^(١)؛ يريد أنها لما

(١) الزمزمة: تراطن المجوس عند أكلهم وهم صموت، لا يستعملون اللسان ولا الشفة في كلامهم، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها فيفهم بعضهم عن بعض. وانظر اللسان (رسم).

كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: «كليد»؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة، فإن حركتها جِدَّ مُضْعَفَةٌ، حتى إنها ليخفى حالها على، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحلّ منه بظائل.

وحدثني أبو عليّ رحمه الله قال: دخلت «هيتا»^(١) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أياماً، إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا أنى قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه قال لي: إنني لما بعدت عنهم أنسيها.

ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في الثنية، وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو قوله: اضربان ريدا، واضربنان عمرا، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج - بالمتنع في الحس، وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قبل أن الألف إذا أشبع مذهباً صار ذلك كالحركة فيها، ألا ترى إلى أطراد نحو: شابة، ودابة، وادهامت، والضالين.

فإن قلت: فإن الحرف لما كان مدغماً خفى، فنبأ اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربان زيدا، وأكرمنا جعفرًا، قيل: فالنون الساكنة أيضاً حرف خفى فجرت لذلك نحواً من الحرف المدغم؛ وقد قرأ نافع «مَحْيَايَ وَمَمَاتِي» [الانعام: ١٦٢] بسكون الياء من «محيى»، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة، وذلك قول الله تعالى ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] ولذلك يُحْضَرُ المبتدئون، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف، فإذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محيى، فأشبهت حيثئذ الحرف المدغم. ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم: «التقت حلقتا البطان» بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام، وكان ذلك إنما جار ههنا لمضارعة اللام النون؛ ألا ترى أن في مَقْطَعِ اللام

(١) هيت: بلد على شاطئ الفرات. اللسان (هيت).

غُنة كالتون، وهى أيضاً تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء، فحملت اللام فى هذا على التون، كما حملت أيضاً عليها فى لَعَلَّى، ألا تراهم كيف كرهوا التون من لَعَلَّى مع اللام، كما كرهوا التون فى إننى، وعلى ذلك قالوا: هذا بِلَوْسَفَرٍ، وبِلَى سَفَرٍ^(١)، فأبدلوا الواو ياء لضعف حجز اللام كما أبدلوها «فى قَنِية» ياء، لضعف حجز التون، وكان «قَنِية» - وهى عندنا من «قنوت» -، و«بِلَيَّا» أشبه من عَذَى^(٢) وصبيان، لأنه لا غُنة فى الذال والباء. ومثل «بلى» قولهم: فلان من عِلْيَةِ الناس، وناقاة عِلْيَان^(٣). فأمّا إبدال يونس هذه التون فى الوقف ألفاً وجمعه بين ألفين فى اضربا ا، واضربنا ا، فهو الضعيف المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال.

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بدّ منه، ولا وعى عنه، أن يلتقى الحرفان الصحيحان فيسكن الأوّل منهما فى الإدراج، فلا يكون حيثشذ بُدّ من الإدغام، متصلين كانا أو منفصلين. فالتصلان نحو قولك: شدّ، وصبّ، وحلّ؛ فالإدغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بُداً منه. والمنفصلان نحو قولك: خذ ذاك، ودعّ عامراً. فإن قلت: فقد أقدر أن أقول: شدّد، وحلّل، فلا أدغم، قيل: متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأوّل وقفة مّا، وكلامنا إنما هو على الوصل. فأمّا قراءة عاصم: ﴿وقيل من راق﴾^(٤) [القيامة: ٢٧] ببيان التون من «مَن»، فمعيب فى الإعراب، معيب فى الأسماع، وذلك أن التون الساكنة لا توقّف فى وجوب ادغامها فى الراء، نحو: من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكّب ذلك ووقف على التون صحيحة غير مدّغمة، لُيَنَّبَ به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضى أيضاً؛ ألا ترى إلى قول عَدِيّ:

(١) يقال: ناقاة بلو سفر وبلى سفر: أبلاها السفر.

(٢) العَذَى: قلبت الواو ياءً لضعف الساكن كما قالوا صبية، وقد قيل إنه ياءٌ والعَذَى، بتسكين الذال: الزرع الذى لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه. اللسان (عذا).

(٣) يقال: ناقاة عليان أى عالية مشرفة.

(٤) وأظهر عاصم وتبعه حفص التون فى قوله تعالى: ﴿مَن راق﴾ واللام فى قوله: ﴿بل ران﴾ لتلا يشبه مرأق وهو بائع المرقّة، ويرأى مثنى بر. وانظر القرطبي ص ٦٩٠ ط الريان، والمحيط فى تفسير سورة القيامة.

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ عَرَيْنَ أُمٍ مِنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرٌ^(١)

بإدغام نون «من» في راء رأيت. ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (من راق) وغيره مما تلك سبيله. وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ: «فَإِذَا هَيَّئَلَقَفَ» [الشعر: ٤٥] بإدغام تاء تلقف. وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صاراً معاً ههنا كالجاء الواحد، فجري «هَيْتَ» في اللفظ مجرى خَدَبَ، وَهَجَفَ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من «تتلقف». فاعرف ذلك. وأمّا المعتلان فإن كانا مَدَّيْنِ منفصلين فالبيان لا غير، نحو: في يده، وذو وَفْرَةٍ، وإن كانا متصلين ادغما نحو: مرضية، ومدعوة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضاً، نحو قوله:

* بَانَ الْحَلِيطُ وَلَوْ طُووَعْتُ مَا بَانَ^(٢) *

وقول العجاج:

* وَفَاحِمٌ دُوْرِي حَتَّى اَعْلَنَكْسَا^(٣) *

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذاً ليس لارماً. فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو: قَوْ، وَجَوْ، وَحَى، وَعَى، وَمَصْطَفَوْ وَافِدٍ، وَغَلَامِي يَاسِرٍ؛ وهذا ظاهر.

فهذا ونحوه طريق ما لا بدّ منه؛ [وما لا يجري مجرى التحيز إليه والتخير له].

وما منه بدّ هو الأكثر وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، وقد

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٨٧، وأمالى ابن الحاجب ٦٥٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٦، ولسان العرب (من)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/٤. ويروى: خَلْدَنْ بدلاً من عَرَيْنَ.

وعرين: أى تركن وأهملن.

(٢) هذا مطلع قصيدة لجريز. وبقيّة البيت:

* وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانًا *

(٣) صدر البيت من الرجز للعجاج في ديوانه ١٨٩/١، ولسان العرب (علكس)، (دوا)، وتهذيب

اللغة ٣٠٢/٣، وتاج العروس (علكس)، (دوى)، وديوان الأدب ٤٩١/٢، وكتاب العين

٣٠٤/٢. عجز البيت:

* وَبَشِرْ مَعَ الْبَيَاضِ أَمْلَسًا *

تقدم صَدْرٌ منه، ونحن نغترِقُ^(١) في آتى الأبواب جميعه، ولا قوة إلا بالله؛ فاما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به - على تراحم هذا الشأن، وتقاود بعضه مع بعض - اضطررت الحال إلى إعادة كثير منه، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه؛ وسترى ذلك مشروحاً بحسب ما يعين الله عليه وينهض به.

(١) الاغتراق مثل الاستغراق.

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) فى كلامهم التابع والاستمرار ومن ذلك طردت الطريدة، إذ اتبعتها واستمرت بين يديك؛ ومنه مطاردة الفُرسان بعضهم بعضاً؛ ألا ترى أنّ هناك كَرّاً وقرّاً؛ فكلُّ يطرد صاحبه. ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. أنشدنى بعض أصحابنا لأعرابى:

ما لك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبيها نور

تمشى كما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصارى^(١):

* أتعرف رسماً كاطراد المذاهب^(٢) *

أى كتتابع المذاهب، وهى جمع مذهب؛ وعليه قول الآخر:

سيكفيك الإله ومُسْنَمَات كَجَنْدَل لَبْن تَطْرُد الصَّلَا^(٣)

(١) الأنصارى: هو قيس بن الخطيم. والمذاهب: جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها فى أثر بعض. وتمة البيت:

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

وانظر اللسان (ذهب)، (طرد).

(٢) صدر البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، فى ديوانه ص ٧٦، ولسان العرب (ذهب)، (طرد)، وتهذيب اللغة (٢٦٤/٦)، ٣١٠/١٣، وتاج العروس (ذهب)، (طرد)، وجمهرة أشعار العرب ص ٦٤١، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٣٦٢/٢، ومجمل اللغة ٣٤٨/٢، والمخصص ١٢٠/١٢. وعجز البيت:

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

(٣) البيت من الوافر، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٤٥، ولسان العرب (طرد)، (لبن)، وجمهرة اللغة ص ١٤٤، ٣٧٩، ٨٩٨، وتهذيب اللغة ١١٣/١٢، ٣١٠/١٣، ٣٦٥/١٥، وتاج العروس (صلل)، (لبن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صلل)، ومقاييس اللغة ٢٧٧/٣، والمخصص ١٧٧/١٠، ٢٠٩، ٤٨/١٧.

قول الراعى يصف الإبل واتباعها مواضع القطر. المسنمات: الإبل.

ولبن: قال ابن سيده: يجوز أن يكون ترخيم لَبْنان فى غير النداء اضطراباً، وأن تكون لبن =

أى تتأبّع إلى الأرضين المطورة لتشرب منها؛ فهى تسرع وتستمرّ إليها. وعليه بقية الباب.

وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد؛ من ذلك قوله:

* يتركّن شذّان الحصى جوافلاً^(١) *

أى ما تطاير وتهافت منه. وشذّ الشيء يشذّ ويشذّ شذوذاً وشذّاً، واشذذته أنا، وشذذته أيضاً أشدّه (بالضم لا غير)، وأباها الأصمعى وقال: لا أعرف إلا شاذّاً أى متفرّقاً. وجمع شاذّ شذّاذ؛ قال:

* كبعض من مرّ من الشذّاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة. ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمّته وطريقه فى غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرّداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيةً بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرّد فى القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

ومطرّد فى القياس، شاذّ فى الاستعمال. وذلك نحو الماضى من: يذّر ويدع. وكذلك قولهم «مكانٌ مبّقل» هذا هو القياس، والاكثّر فى السماع باقل، والأوّل مسموع أيضاً؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد «يا بنى ما أعاشك بعدى؟» فقال دؤاد:

أعاشنى بعدك وإدٍ مبّقل أكلُ من حوّذانه وأنسل^(٢)

= أرضاً بعينها. والصلال: جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها. وانظر اللسان (طرد)، (صلل)، (لبن).

(٤) عجز البيت من الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٣٥، ولسان العرب (حزم)، ولروية فى ديوانه ص ١٢٦، وتهذيب اللغة ٢٧١/١١، وبلا نسبة فى لسان العرب (شذذ)، وجمهرة اللغة ص ٧٨٧، ٩٦٦، ومقاييس اللغة ٤/٤٩٦. وصدر البيت:

* يحملتنا والأسلّ النواهلا *

(٢) الرجز لدؤاد بن أبى دؤاد فى لسان العرب (عيش)، (بقل)، (نسل)، وبلا نسبة فى لسان =

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة): مكانٌ مَبْقِلٌ. وما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صَرِيحاً، نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً؛ هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظّره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] وقد جاء عنهم شيء من الأول؛ أنشدنا أبو علي:

أكثرَت في العَدْلِ مُلِحاً دائماً لا تَعْدُلَا إني عَسَيْتُ صائماً^(١)

ومنه المثل السائر: «عسى الغُويّر أبو سا».

والثالث المطرّد في الاستعمال، الشاذّ في القياس؛ نحو قولهم: أخوَصَ الرِّمْتِ^(٢)، واستصوبت الأمر. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة^(٣)، واستنوّقَ الجملُ، واستتَيْسَتِ الشاةُ، وقول زهير:

* هنالك إن يُستَخوكوا المال يُخُولُوا^(٤) *

= العرب (حوذ)، وتاج العروس (عيش)، (بقل)، (نسل)، وسمط اللآلى ص ٥٧٣، ولأبي ذؤيب الهذلي في زيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣١٢.

الحوذان: اسم نبت. وأنسل: يروى بفتح الهمزة، ومعناه: أسمن حتى يسقط الشعر. ويروى بضمها؛ ومعناه: تنسل إلى غنى. وانظر اللسان في (نسل وبقل).

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢، والدرر ١٤٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، والمقاصد النحوية ١٦١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، والخزانة ٣٧٤/٨، ٣٧٦، والجنى الداني ص ٤٦٣، وشرح الأشموني ١٢٨/١، وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢، وشرح المفصل ١٤/٧، ومغنى اللبيب ١٥٢/١، والمقرب ١٠٠/١، وجمع الهوامع ١٣٠/١. ويروى: العذل بدلاً من: العذل، تكثرُ بدلاً من تعذلاً.

(٢) الرمت: شجر ترعاه الإبل، وأخوص الرمت: أي تفتّر بورق، وعم بعضهم به الشجر، وأخوص: ورق القمل والنخل والتارجيل، وما شاكلها واحده خوصة. اللسان (خوص).

(٣) يقال: أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل.

(٤) صدر البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ص ١١٢، ولسان العرب (خبل)، (خول)، وتهذيب اللغة ٤٢٥/٧، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣، ومقاييس اللغة ٢٣٤/٢، والمخصص =

ومنه أَسْتَفِيلَ الْجَمَلُ^(١)؛ قال أبو النجم:

* يدير عَيْنِي مُصْعَبٌ مُسْتَفِيلٌ^(٢) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتنميم مفعول، فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مَصُوءُون، ومسك مَذُوءُوف^(٣). وحكى البغداديون: فرس مَقُوءُود، ورجل مَعُوءُود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه. [ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية].

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استَقُومَ، ولا في استساع: استَسَوَّغَ، ولا في استباع: استَبَّيعَ، ولا في أعاد: أعُودَ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك؛ قياساً على قولهم: أخوَصَ الرُّمْتُ. فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطرداً في القياس تحاميتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وَذَرِ، وَوَدَعَ؛ لأنهم لم يقولوها، ولا غرو [عليك] أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَنَ وَوَعَدَ لو لم تسمعهما. فأما قول أبي الأسود:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(٤)

= ١٥٩/٧، ٢٣٤/١٢، ومجمل اللغة ٢/٢٣٧، وتاج العروس (خبل)، وديوان الأدب ٢/٣٢٣. وعجز البيت:

* وَإِنْ يَسْأَلُوا يَعْصُوا وَإِنْ يَسْرُوا يَغْلُوا *

(١) استفيل الجمل: صار كالفيل.

(٢) الرجز لأبي النجم في لسان العرب (فيل)، وتاج العروس (قبض)، (فيل)، وأساس البلاغة (فيل)، والطرائف الأدبية ص ٦١. ويروى: يريد بدلاً من: يدير.

(٣) مسك مذووف أى مخلوط أو مبلول. وانظر اللسان (داف).

(٤) البيت من الرمل، وهو لأبي الأسود الدؤلى في ملحق ديوانه ص ٣٥٠، والأشياء والنظائر ١٧٧/٢، والإنصاف ٢/٤٨٥، وخزانة الأدب ٥/١٥٠، والشعر والشعراء ٢/٧٣٣، والمحاسب ٢/٣٦٤، ولانس بن رنيم في حماسة البحترى ص ٢٥٩، وخزانة الأدب ٦/٤٧١، =

فشاذ. وكذلك قراءة بعضهم «ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى» [الضحى: ٣] فأما قولهم: ودَّعَ الشيء يدع - إذا سكن - فأتدع؛ فمسموع متبع؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق: وعَضُّ رَمَانٍ يابنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدِيعَ من المال إلا مُسَحَّتٌ أو مُجَلَّفٌ^(١)

فمعنى «لم يدع» - بكسر الدال - أى لم يتدع ولم يثبت، والجملة بعد «رمان» فى موضع جر لكونها صفة له، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مُسَحَّتٌ أو مُجَلَّفٌ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عصف عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما فى الرواية الأخرى. ويحكى عن معاوية أنه قال: خير المجالس ما سافر فيه البصر، وأتدع فيه البدن. ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم؛ هو قليل شاذ فى الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مكابياً فى القياس. ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان؛ فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى.

= ولا بى الاسود أو لانس فى لسان العرب (ودع)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب ١٣١/١، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠.

(١) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢، والرواية التى أوردها ابن جنى هنا رواها أبو عبيدة، ورواها ابن الأنبارى فى شرح المفضليات فى قصيدة سويد بن أبى كاهل اليشكرى. انظر الشرح ٣٩٦. (نحار).

باب فى تقاود^(١) السماع وتقارع الانتزاع

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاكر بين النحويين . وسنفرد له باباً . غير أنا نقدم هاهنا ما كان لاثقاً به ، ومقدّمة للقول من بعده . وذلك على أضرب :

فمنها أن يكثر الشيء فيستل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذا تأمل القولين واعتماد أقواهما ، ورفض صاحبه . فإن تساوى فى القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً ؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين . وسنفرد لذلك باباً . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح ، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه .

ومنها أن يسمع الشيء ، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره ، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأوّل . وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف فى نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف فى نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف فى ضربتك لم تبشر نفس الفعل ، كما باشرته فى نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذى هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مزج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءاً من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتدت لذلك منفصلة لا متصلة . لكنهم أجروا التاء التى هى ضمير الفاعل فى نحو ضربتُك - وإن لم تكن من نفس حروف الفعل - مجرى نون التوكيد التى يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ، فى نحو لأضربنك . فكما أن الكاف فى نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل ، كذلك الكاف فى نحو ضربتك ضمير متصل وإن

(١) تقاود السماع : اطراذه فى شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيه . وتقارع الانتزاع : تخالفه وتغايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف . والانتزاع : الاستنباط . (نحار)

لم تلي نفس الفعل .

فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله، وتصحيح القول بذلك .

وأما وجه إفساده شيئاً آخر فمن قبل أن فيه ردّاً على من قال: إن المفعول إنما نصبه الفاعل^(١) وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعاً .

وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم: الضمير المتصل: أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة؛ ألا تراهم يقولون: إن الهاء فى نحو مررت به، ونزلت عليه، ضمير متصل، أى متصل بما عمل فيه وهو الجار؛ وليس لك أن تقول: إنه متصل بالفعل؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه، وهى همزة أفعال؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به، وأدخلته ودخلت به، وأخرجته وخرجت به؛ لأمرين:

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل، فإن هنا دليلاً آخر يدل على أنها كبعض الاسم؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعاً فى موضع نصب بالفعل، حتى إنك لتجيز^(٢) العطف عليهما جميعاً بالنصب؛ نحو قولك: مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفرأ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده، وتعارضاً هذا التعارض، ترافعا أحكامهما، وثبت أن الكاف فى نحو مررت بك متصلة بنفس الباء؛ لأنها هى العاملة فيها. وكذلك الهاء فى نحو إنه أخوك، وكأنه صاحبك، وكأنه جعفر؛ هى ضمير متصل، أى متصل بالفاعل فيه، وهذا واضح .

(١) الذى قال: إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية الضيرير أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى، توفى سنة تسع ومائتين وانظر البغية ٣٢٨/٢، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعاً. وانظر الإنصاف ٧٨/١.

(٢) هذا رأى ابن جنى، والنحاة لا يجيزون ذلك، فإن من شروط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلى فى الفصيح، نحو، ليس زيد بقائم ولا قاعدأ، وانظر حاشية الدسوقى على المغنى ١١٩/٢ فى أقسام العطف.

والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا فى نحو هذا: إن الضمير قد خرج عن الفعل، وانفصل من الفعل؛ وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه، فلو كانت التاء فى ضربتك هى العاملة فى الكاف، لفسد ذلك؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مشبه فى ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شئ عن الفعل؛ من حيث كان الفعل موغلا فى التنكير، والاسم المضمر متناه فى التعريف. بل إذا لم يعمل الضمير فى الظرف ولا فى الحال - وهما مما تعمل فيه المعانى - كان الضمير من نصب المفعول به أبعد، وفى التقصير عن الوصول إليه أقعد. وأيضاً فإنك تقول: ريد ضرب عمراً، والفاعل مضمر فى نفسك، لا موجود فى لفظك، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر.

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شئ غير الموضعين المتقدمين، فإن يقول قائل: إنَّ الكاف فى نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً، ويقول: إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه فى نحو إنك قائم ونظيره. وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه:

أحدها أنه قد صحَّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلاً باثنى عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذاً إنما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه؛ كما صارت النون فى نحو لتضربنَّ زيداً كالجزء منه، حتى خلط بها، وبني معها.

ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى، والمعانى لا تعمل فى المفعول به، إنما تعمل فى الظروف.

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيغم^(١) الأسدى:

إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى - وإن لم ألقه - الرجلُ الظلوم^(٢)

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ ألا ترى أن «هو» من قوله

(١) فى اللسان (ضيغم) «وضيغم»: من شعرائهم: قال ابن جني: هو ضيغم الأسدى.

(٢) البيت من الوافر، وهو لضيغم الأسدى فى لسان العرب (ظلم). وتاج المروس (ظلم).

«إذا هو لم يخفني» ضمير الشأن والحديث؛ وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره.

فإن قلت: فلم لا يكون قوله «لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم» تفسيراً للفعل الرفع لـ «هو»؟ كقولك: إذا ريد لم يلقي غلامه فعلت كذا، فترفع ريداً بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له.

قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب رفضه وإطراح الذهاب إليه. والآخر أن قولك «لم يخفني الرجل الظلوم» إنما هو تفسير لـ «هو»، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة؛ نحو قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فقولنا (الله أحد) تفسير لـ «هو». وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فقولك: (لا تعمي الأبصار) تفسير لـ «ها»، من قولك: فإنها، من حيث كانت ضمير القصة. فكذلك قوله: «لم يخفني الرجل الظلوم» إنما هذه الجملة تفسير لـ «هو». فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقى ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك (إذا ريد قام أكرمتك) ونحوه؛ من قبل أن ريداً تام، غير محتاج إلى تفسير. فإذا لم يكن محتاجاً إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له، لا له نفسه.

فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه، علمت وتحققت أن «هو» من قوله «إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم» مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر.

وفى هذا البيت تقوية للمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١].

ومعنا ما يشهد لقوله هذا: شيء غير هذا، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا، إنما الغرض إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا. فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيفم الذي أنشدناه.

وفيه دليل آخر على جواز خلوّ الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها؛ ألا ترى أن قوله «لم يخفني الرجل الظلوم» ليس فيه عائد على هو، وكيف يكون الأمر إلا هكذا؛ ألا تعلم أن هذا المضمّر على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه؛ وذلك لصعفه؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره. وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل ﴿الله أحد﴾ لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله.

واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدلّ به على أمر ما، وأن يستدلّ به على ضده البتّة. وذلك نحو سررت بزيد، ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجرّ.

فأحد ما يدلّ عليه هذا الضرب من القول أن الجارّ معتدّ من جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهزمة النقل في نحو أمرت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به. فكما أن همزة أفعل مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغى أن يعتدّ أيضاً من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملته. فهذا وجه.

والآخر أن يدلّ ذلك على أن حرف الجرّ جارٍ مجرى بعض ما جرّه؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجارّ والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك، فنقول: مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجارّ والمجرور؛ لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد. أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين، وكل واحد منهما مقبول في القياس، متلقى بالبشر والإيناس.

ومن ذلك قول الآخر:

رمانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٌ فَطِيرُهُ الشَّيْبُ عُنَى فِطَارًا^(١)

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل، ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه. وذلك أن الظرف الذى هو (على) متعلق بمحذوف، وتقديره غداة ثبت على أو استقر على غراب، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه. وقوله فطيره - كما ترى - معطوف. فاما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول: إن طيره معطوف على ثبت أو استقر، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه، وأن العقد عليه، والمعاملة فى هذا ونحوه إنما هى معه؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنى الشئ فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما فى الثبات والاعتداد واحدة.

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف، وأنه ليس أصلاً متروكاً، ولا شرعاً منسوخاً.

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله «فطيره» على قوله «على» وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف فى قيامه مقام الفعل المتعلق هو به، وإسقاطه حكمه وتولييه من العمل ما كان الفعل يتولاه، وتناوله به ما كان هو متناولاً له.

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل فى هذا وما يجرى مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقدنا. وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن نرى وجه ابتداء تفرع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أنحائه ومصارفه.

ونظير هذا البيت فى حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه «يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ * فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ» [الطارق: ٩، ١٠] أفلا تراه كيف

(١) البيت من المتقارب، وهو للكيميت فى لسان العرب (غرب).

الغداف: الشعر الاسود الطويل. اللسان (غدف).

عطف الظرف الذى هو «له من قوّة» على قوله «تبلى» وهو فعل، فالآية نظيرة البيت فى العطف وإن اختلفا فى تقدّم الظرف تارة، وتأخّره أخرى.

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما افترض منه ومّا يجرى مجراه ما يستدلّ به ويجعل عياراً على غيره. والأمر أوسع شقّة، وأظهر كلفة ومشقّة؛ ولكن إن طبنت^(١) له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاربه؛ وإن خبطته^(٢) وتورطته كذلك مهله، وأوعرت بك سبله، فرفقا وتأملا.

(١) طبنت له: أى فطنت له، الطنُّ، بالتحريك: الفطنة. اللسان (طبن).

(٢) خبطه يخبطه خبطاً: ضربه ضرباً شديداً. اللسان (خبط).

باب فى مقاييس العربية

وهى ضربان: أحدهما معنى والآخر لفظى. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا فى هذه اللغة، فإن أقوامها وأوسعهما هو القياس المعنوى؛ ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظى وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد، ويرمَع^(١) وتنضُب، وإئمد، وأبلم، وبَقَم^(٢)، وإستبرق، والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك. فهذا دليل.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوى لا لفظى. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا، فإنّ (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئاً؛ وهل تحصّل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظى، وعامل معنوى؛ ليُرْوَك أن بعض العمل يأتى مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المتبداً بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

واعلم أن القياس اللفظى إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن «إن» من قوله:

(١) اليرمع: حجارة رخوة.

(٢) تنضب، وأبلم، وبَقَم: من الأشجار.

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ^(١)
فإنك قائل: دخلت على «ما» - وإن كانت «ما» ههنا مصدرية - ؛ لشبهها لفظاً
بما النافية التى تؤكد بأن من قوله :

ما إن يكاد يخليهم لِوِجْهِهِمْ تَخَالُجُ الأمرُ إن الأمرَ مُشْتَرَكٌ^(٢)
وشبّه اللفظ بينهما يصير «ما» المصدرية إلى أنها كأنها «ما» التى معناها النفى ؛
أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق
«إن» بها .

فالمعنى إذاً أشيع وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك فى اللفظ متصوّر لحال
المعنوى ، ولست فى المعنوى بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظ . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا
تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم
لمّا أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدة ، فأعطوا الرفع فى التثنية
الألف ، والرفع فى الجمع الواو ، والجَرَ فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له
فيمارَ به ، جذبوه إلى الجَرَ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب المعروفة
هناك ، فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا
إلى جمع التانيث حملوا النصب أيضاً على الجَرَ ، فقالوا ضربت الهندات (كما
قالوا مررت بالهندات) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء
فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى
عارضت فى المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا - مع أن الحال لا تضطرّ إليه -

(١) البيت من الطويل ، وهو للمعلوط القرينى فى شرح التصريح ١٨٩/١ ، وشرح شواهد المغنى
ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب (انن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٥٢ ،
٩٦ والأشياء والنظائر ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ ، والجنى الدانى ص ٢١١ ، وجواهر
الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨ ، والدرر ١١٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ،
وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومغنى اللبيب ٢٥/١ ، والمقرب ٩٧/١ ، وجمع
الهوامع ١٢٥/١ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لزهير بنى أبى سلمى فى ديوانه ص ١٦٥ ، ولسان العرب (انن) ،
والمقتضب ٣٦٣/٢ ، وتاج العروس (انن) .

على إثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِيَ من ضرورة الأصل. وهذا جلى كما ترى.

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، فى نحو حذفهم الهمزة فى نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها فى أَكْرَمُ؛ لِمَا كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين فى نحو أَؤْكرم، وإن عَرِيت بقية حروف المضارعة - لو لم تحذف - من اجتماع همزتين؛ وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد، وورد، فى يعد، ويرد؛ لما كان يلزم - لو لم تحذف - من وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أعد، وتعد، ونعد؛ لا للاستثقال، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة فى حذف الفاء معها.

فإذا جار أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض - ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلاً لبعض - كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، أولى وأجدر.

ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لما أعلت الواو فى الواحد، أعلوها أيضاً فى الجمع، فى نحو قيمة وقيم، وديمة وديم، ولما صحت فى الواحد صحتها فى الجمع، فقالوا: رُوج ورُوجة، وثُور وثورة.

فأما ثيرة ففى إعلال واوه ثلاثة أقوال:

أما صاحب الكتاب فحملة على الشذوذ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الاقط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثورة بالتصحيح لا غير. وأما أبو بكر فذهب فى إعلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال فى العين أمانة لما نَوَّه من الألف؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتنوا، دليلاً على أنه فى معنى ما لا بد من صحته، وهو تجاوروا وتعاونوا. وقد قالوا أيضاً: ثيرة؛ قال:

* صدرَ النهار يراعى ثيرةً رُتعا^(١) *

(١) عجز البيت من البسيط، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٥٥، وكتاب الجيم ١/ ١٠٩، وتاج =

وهذا لا نكير له في وجوبه لسكون عينه

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّحونه لصحّته. وذلك نحو قولك: قمت قياماً، وقاومت قوأمًا. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة!

وعلى ذلك أيضاً عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل؛ فقالوا: أكرم يكرم، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر، فقالوا: الإكرام؛ فدلّ هذا على أن هذه المثلّ كلّها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين^(١)، عوضوا منها الياء في نفس المثال فقالوا فرازنة. وكذلك لما حذفوا فاء عدّة، عوضوا منها نفسها التاء وكذلك أيتّق^(٢) في أحد قولي سيبويه فيها: لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال.

فدلّ هذا وغيره ممّا يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كلّ واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلّة ما أوجبوه في الآخر، وإن عرى في الظاهر من تلك العلّة، فأمّا في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صحّ أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصّه من بقية الباب، بل هو جارٍ في

= العروس (رتع)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٤، والمخصص ٣٦/٨، والنصف ٣٤٩/١. ويروى تراعى بدلاً من: يراعى. وصدر البيت:

* فظل يأكل منها وهي راتمة *

- (١) فزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرّب، وجمعه فرازين. اللسان (فرزن).
(٢) أيتّق: الياء في أيتّق عوض من الواو أوتق فيمن جعلها أيتّقاً؛ ومن جعلها أيتّقاً فقدم العين مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو، فالبديل أعم تصريقاً من العوض، إذ كل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً. وذهب سيبويه في قولهم أيتّق مذهبين: أحدهما أن تكون عين أيتّق قلبت إلى قبل الفاء فصارت في التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياءً لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء. اللسان (نوق).

الجميع مجزئ واحدًا؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذكره من الحال آنفًا.

واعلم أنَّ من قوَّة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبنى من ضرب مثل جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضروب، أو ضروب، أو ضروب، لم يُعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. وسنفرد لهذا الفصل باباً؛ فإن فيه نظراً صالحاً.

باب فى جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشئ وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس.

الأول قولهم فى النسب إلى شئوة: شئى؛ فلك - من بعد - أن تقول فى الإضافة إلى قنوبة: قنئى، وإلى ركوبة: ركئى، وإلى حلوبة: حلئى؛ قياساً على شئى. وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك فى الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك فى الألف، إلى غير ذلك. ومنها أن فى كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد؛ نحو أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومشئ ومشو^(١)، ونهى عن الشئ ونهو.

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو شئوة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا: حنئى قياساً قالوا: شئى أيضاً قياساً.

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شئوة - قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا القول من أبى الحسن! وتفسيره أن الذى جاء فى فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شئ ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً فى القياس مقبولاً، فلا غرر ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شئى، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على

(١) المشئ والمشو: الدواء المسهل.

قياس، فقولهم فى ثَقِيفٍ: ثَقَفَيْ، وفى قُرَيْشٍ: قُرَشَى، وفى سُلَيْمٍ: سُلَمَى. فهذا وإن كان أكثر من شئى فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس. فلا يجوز على هذا فى سعيد سَعْدَى، ولا فى كَرِيم كَرَمَى.

فقد بَرَدَ فى اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه، ويُردّ غيره إليه. وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوماً لتُقْتَدَى، وأفرض منه آثاراً لتُقْتَفَى، ولو التزمت الاستكثار منه لطال الكتاب به، وأمل قارئة.

واعلم أن من قال فى حَلُوبَةٍ: حَلَبَى قياساً على قولك فى حَنِيفَةٍ: حَنْفَى، فإنه لا يجوز فى النسب إلى حُرُورَةٍ حَرَرَى، ولا فى صَرُورَةٍ^(١) صَرَرَى، ولا فى قَوْلَةٍ قَوَلَى. وذلك أن فَعُولَةٍ فى هذا محمولة الحكم على فَعِيلَةٍ، وأنت لا تقول فى الإضافة إلى فَعِيلَةٍ إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح؛ نحو قولهم فى شديد: شَدِيدَى، وفى طويلة: طَوِيلَى؛ استثقلاً لقولك: شَدَدَى، وطَوَوَى. فإذا كانت فَعُولَةٌ محمولة على فَعِيلَةٍ، وفَعِيلَةٍ لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام، فما كان محمولاً عليها أولى بأن يصحّ ولا يعلّ. ومن قال فى شَنُوءَةٍ: شَنَى فاعلٌ، فإنه لا يقول فى نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام: جَرَادَى وسَعَادَى. وذلك لبعدها ألف عن الياء [و] لِمَا فيها من الخفّة. ولو جاز أن يقول فى نحو جرادة: جَرَدَى، لم يجز ذلك فى نحو حَمَامَةٍ وَعَجَاجَةٍ: حَمَمَى ولا عَجَجَى؛ استكراهاً للتضعيف، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فَعَلٍ، ولا فى نحو سَيَابَةٍ وَحَوَالَةٍ: سَيَبَى ولا حَوَكَى؛ استكراهاً لحركة المعتلّ فى هذا الموضع. وعلة ذلك ثابتة فى التصريف، فغَنِينَا عن ذكرها الآن.

(١) الصرورة: الذى لا يأتى النساء.

باب فى تعارض السماع والقياس

إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقَسْه فى غيره؛ وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا تقول فى استقام: استقوم، ولا فى استباع: استبيع.

فأما قولهم «استنوق الجمل» و «استتست الشاة» و «استفيل الجمل» فكانه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثى معتلا؛ نحو قوله:
يحوذهنّ وله حوذى^١ كما يحوذ الفئة الكمي^(١)

- يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزنهن - فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل: أعنى حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقاً فى الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال، واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه فى الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام أقوم، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل - هو قام، وعاذ - أجرى أيضاً فى الإعلال عليه. وليس كذلك «استنوق الجمل» و «استتست الشاة» لأن هذا ليس منه فعل معتل؛ ألا تراك لا تقول: نأق ولا تأس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر، لم يُصَرَّفَ منهما فعل معتل. فكان خروجهما على الصّحة أمثل منه فى باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ص ٥٢٤/١، ولسان العرب (حور)، ومقاييس اللغة ١١٥/٢، ١١٨، ومجمل اللغة ١١٧/٢، وتهذيب اللغة ١١٧/٥، ٢٠٧، وجمهرة اللغة ص ٥٣٠، وبلا نسبة فى لسان العرب (حوذ)، وتاج العروس (حوذ)، (حور)، وكتاب العين ٢٧٥/٤، والمخصص ١٠٣/٧، وجمهرة اللغة ص ١٠٤٨.

الحوذ والحوز: السوق السريع، والحوذى والحوزى: السائق الخفيف والبيت يصف ثوراً وكلاباً، وكان أبو عبيدة يروى رجز العجاج حوذى، بالذال، والمعنى واحد، يعنى به الثور أنه يطرد الكلاب وله طارد من نفسه يطرده من نشاطه وحده.

ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتى باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوّت، ولا من الخوط استخوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط.

والعلة فى وجوب إعلاله وإعلال استنوق، واستفيل، واستتيس أنا قد أحطنا علماً بأن الفعل إنما يُشتقّ من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً، فيقال: استناقة، كاستعانة، واستشارة. وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثى معتلة كقام وباع فيلزم إجراؤه فى الإعلال عليه، فإن باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلاً، إلا ما يستثنى من ذلك؛ نحو طاووك، وبائع، وحول، وعور، واجتوروا، واعتوروا؛ لتلك العلل المذكورة هناك. وليس باب أفعال ولا استفعل منه. فلما كان الباب فى الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله، وجب أيضاً أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال؛ لا طرأ ذلك فى الفعل؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب، إلا أن عينه حرف علة لم يأت عنهم إلا مهموزاً، وإن لم يجز على فعل؛ ألا تراهم همزوا الحائش^(١)، وهو اسم لا صفة، ولا هو جار على فعل، فاعلوا عينه، وهى فى الأصل واو من الحوش.

فإن قلت: فلعله جار على حاش، جريان قائم على قام؛ قيل: لم نرهم أجره صفة، ولا أعملوه عمل الفعل؛ وإنما الحائش: البستان بمنزلة الصور^(٢)، وبمنزلة الحديقة فإن قلت: فإن فيه معنى الفعل؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره، وهذا يؤكد كونه فى الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء؛ كصاحب والدة؛ قيل: ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة؛ ألا ترى إلى

(١) الحائش: جماعة النخل والطرفاء: ضرب من الشجر. وهو فى النخل أشهر، لا واحد له من لفظه، وفى الحديث: أنه دخل حائش نخل ففضى فيه حاجته؛ هو النخل الملتف المجتمع، كأنه لالتفاه يحوش بعضه إلى بعض، وأصله الواو كذا قال الجوهري، وذكره ابن الأثير فى حيش. وانظر اللسان (حوش).

(٢) الصور: جماعة النخل.

قولهم: الكاهل والغارب^(١)، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان.

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معانى الأفعال. من ذلك قولهم: مفتاح، ومنسج، ومُسْعَط، ومنديل، ودار، ونحو ذلك؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل، وإن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح، ومنسج من النسج، ومُسْعَط من الإسعاط، ومنديل من الندل، وهو التناول؛ قال الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم فندلا زُرِيقُ المالِ نَدَلَ الثعالبِ^(٢)

وكذلك دار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معانى الأفعال وإن لم تكن جارية عليها. فلكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل، لا لشيءٍ غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه؛ نحو قائم، وبائع، وصائم. فاعرف ذلك. وهو رأى أبى على رحمه الله، وعنه أخذته لفظاً ومراجعةً ويحاثاً.

ومثله سواء الحائط: هو اسم بمنزلة الركن والسقف، وإن كان فيه معنى الحَوِط. ومثله أيضاً العائر للرمد، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج، والباطل، والباغز، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل؛ وهو كما تراه معتل.

(١) الكاهل: مُقَدَّمُ أعلى الظهر بما يلي العنق، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق.
(٢) البيت من الطويل، وهو لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيويه ١/٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحوية ٣/٤٦، وهما فى ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١، وبلا نسبة فى الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٤، وشرح التصريح ١/٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/١١٥، ولسان العرب (خشف)، (ندل).
الندل: النقل والاختلاس، يقول: اندلئ يا زُرِيق، وهى قبيلة. ندل الثعالب، يريد السرعة؛ والعرب تقول: أكسب من ثعلب؛ قال ابن برى: وقيل فى هذا الشاعر إنه يصف قومًا لصوصًا يأتون فيسرقون ويعملون حقائبهم ثم يمودون، وقيل: يصف تجارًا، وقوله: على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم: يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب. اللسان (ندل) وقوله: يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ويخرجون من دارين بُجَرِ الحقائق

فإن قلت: فما تقول فى استعان وقد أُعِلَّ، وليس تحته ثلاثي معتلّ، ألا تراك لا تقول: عان يعون كقام يقوم؟ قيل: هو وإن لم يُنطق بثلاثيّه فإنه فى حكم المنطوق به، وعليه جاء أعان يعين.

وقد شاع الإعلال فى هذا الأصل؛ ألا تراهم قالوا: المَعُونَة - فاعلُوها كالمثوبة، والمَعُوضَة^(١) - والإعانة، والاستعانة. فأما المعاونة فكالمعاودة: صحّت لوقوع الألف قبلها.

فلما اطرّد الإعلال فى جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه وإن لم يكن مستعملا فإنه فى حكم ذلك. وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال فى تلك الأجوبة، وهى الأمر والنهى وبقية ذلك، وإن لم تستعمل قطّ. فإذا جاز اعتقاد ذلك، وطردّ المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته فى النفس، كان إعلال نحو أعان، واستعان، ومُعِين، ومستعين، والإعانة والاستعانة - لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك فى حكم الملفوظ به - أخرى وأولى.

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيّه بالعَوْن، وهو مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتّخالج شكّ فى الفعل الذى هو الفرع؛ قال لى أبو على بالشام: إذا صحّت الصفة فالفعل فى الكفّ. وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن فى الصفة [ما ليس بمشتق] نحو قولك: مررت ببابل مائة، ومررت برجل أبى عشرة أبوه، ومررت بقاع عَرَفَج^(٢) كلّهُ، ومررت بصحيفة طين خاتمها، ومررت بحية ذراع طولها، وليس هذا مما يُشاب به المصدر، إنما هو ذلك الحدث الصافى؛ كالضرب، والقتل، والاكل، والشرب.

فإن قلت: ألا تعلم أن فى الناقّة معنى الفعل. وذلك أنها فعلة من التنوّق فى الشئ وتحسينه، قال ذو الرمة:

... .. تنوّقت
به حَضَرَمِيّاتُ الأَكْفَ الحَوَائِكِ^(٣)

(١) المعوضة: العوض.

(٢) العرفج: نبات طيب الرائحة، واحده عرفجة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى تنمة ديوانه ص ١٧١٤، ولسان العرب (نوق)، وتاج =

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يتحسن به ويزدان بملكه؛ وبالإبل يتباهون، وعليها يحملون ويتحملون؛ ولذلك قالوا لذكرها: الجمل؛ لأنه فَعَلٌ من الجمال، كما أن الناقة فَعَلَةٌ من التنوق. وعلى هذا قالوا: قد كثر عليه المشاء، والفشاء، والوشاء، إذا تناسل عليه المال. فالوشاء فعال من الوشى، كأن المال عندهم زينة وجمال لهم، كما يلبس من الوشى للتحسن به. وعلى ذلك قالوا: ما بالدار دَبَّيج، فهو فِعِيلٌ من لفظ الديباج ومعناه. وذلك أن الناس هم الذين يشئون الأرض، وبهم تحسن، وعلى أيديهم ويعمارتهم تجعل. وعليه قالوا: إنسان؛ لأنه فعْلان من الأنس.

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجمال، والأنس، والوشى، والديباج، مما يؤثر ويستحسن - وكنت عرضت هذا الموضع على أبي على رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله - فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيداً عنه؛ كما رُمّت أنت في أول الفصل. انقضى السؤال.

فالجواب أن استنوق أبعدُ عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا. فأمّا ما فى الناقة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما فى الحجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ الحجر والنسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، والجميع ناء عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما فى مفتاح ومُدَقّ ومنديل ونحو ذلك منه.

ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرّدا فى الاستعمال قولهم: الحوكة، والحونة. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو فى الاستعمال منقاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا فى جمع قائم: قَوْمَةٌ، ولا فى صائم: صَوْمَةٌ، ولو جاء على فَعَلَةٌ ما كان إلا مُعَلَّاً. وقد قالوا على القياس: خانة.

= العروس (نوق)، (حاك). وصدرة:

* كان عليها سحق لفقٍ تنوّت *

والسحق: البالى، اللَّفَقُ: أحد شقى الملاءة. الحضرميات: نسبة إلى حضرموت.

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا فى الياء: لم يأت عنهم فى نحو بائع، وسائر بيعة ولا سيرة. وإنما شدّ ما شدّ من هذا مما عينه واو لا ياء؛ نحو الحوكة، والخوثة، والخوكة، والدوكة^(١). وعلمته عندى قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة. وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوًغ من انقلاب الواو إليها؛ لبعد الواو عنها؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفاً استحساناً لا وجوباً؛ نحو قولهم فى طيّ: طائى، وفى الحيرة: حارى، وقولهم فى حيحيت، وعيعيت، وهيهيت: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت. وقلّما ترى فى الواو مثل هذا. فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب، كان تصحيح نحو بيعة، وسيرة، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحوكة والخوثة؛ لبعد الواو من الألف، وبقدر بعدها عنها ما يقلّ انقلابها إليها.

ولأجل هذا الذى ذكرناه عندى ما كثر عنهم نحو اجتوروا، واعتنوا، واهتوشوا. ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء فى الياء؛ ألا تراهم لا يقولون: ابتيعوا ولا استيروا ولا نحو ذلك، وإن كان فى معنى تبايعوا وتسايروا. وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء فى هذا فلم يأت إلا معلاً؛ وهو قولهم: استافوا، فى معنى تسايفوا، ولم يقولوا استيفوا؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً فى هذا الموضع الذى قد قويت فيه داعية القلب. وقد ذكرنا هذا فى (كتابنا فى شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه.

وإن شدّ الشيء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.

من ذلك اللغة التميمية فى (ما) هى أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً. وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ «هل» فى دخلوها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين: الفعل والمبتدأ؛ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على

(١) الدوكة: النبيل المتدول. اللسان (دول).

ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التيمية؛ فكأنك من الحجازية على حرد^(١)، وإن كثرت في النظم والنثر.

ويدلُّك على أن الفصح من العرب قد يتكلَّم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ «ولا الليل سابقُ النهار» [يس: ٤٠] بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقله: أوزن أى أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنَّح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها. ولهذا موضع نذكره فيه.

واعلم أنك إذا أدَّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صحَّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أدَّك إليه لشاعر مولَّد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصَّى أبو الحسن.

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه؛ نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوى في القياس.

وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضربَ عنك الهمومَ طارقها ضربك بالسيفِ قونسِ الفرسِ^(٢)

(١) الحرد: المنع، والغيظ والغضب.

(٢) البيت من المسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، والدرر ٥/ ١٧٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٣، وشرح المفصل ٦/ ١٠٧، ولسان العرب (قنس)، (نون)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧، ونوادر أبي زيد ص ١٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٦٥/ ٢، وجمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٢، وشرح الأشموني =

قالوا أراد: (اضربنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ فى الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف فى القياس على ما أذكره لك. وذلك أن الغرض فى التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، ويتنقى عنه الإيجاز والاختصار. ففى حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا فى القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق؛ نحو مَهْدَدَ، وَقَرْدَدَ، وَجَلْبَبَ، وَشَمَلَلْ، وَسَبْهَلَلْ^(١)، وَقَفْعَدَدَ^(٢)، فى تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثليين متحركين؛ ليلغ المثل الغرض المطلوب فى حركاته وسكونه، ولو ادغمت لَنَقَضْتَ الغرض الذى اعترمت.

ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبى الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب فى نحو الذى ضربت زيد؛ ألا ترى أنه منع أن تقول: الذى ضربت نفسه زيد، على أن «نفسه» توكيد للهاء المحذوفة من الصلة.

ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب:

له رَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذا طلب الوَسِيْقَةَ أو رَمِيرٌ^(٣)

فقوله: «كأنه» - بحذف الواو وتبقيّة الضمة - ضعيف فى القياس، قليل فى الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف. وذلك أن الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه، كما تمكّنت فى قوله فى أوّل البيت

= ٥٠٥/٢، وشرح المفصل ٤٤/٩، ولسان العرب (هول)، والمحتسب ٣٦٧/٢، ومغنى

اللييب ص ٦٤٣/٢، والمتع فى التصريف ٣٢٣/١. ويروى: بالسوط بدلاً من: بالسيف.

قونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل مقدّم رأسه.

(١) السبهلل: الفارغ، يقال: جاء سبهلاً أى لا شيء معه.

(٢) القفعدد: القصير.

(٣) البيت من الوافر، وهو للشماخ فى ديوانه ص ١٥٥، والدرر ١٨١/١، وشرح أبيات سيويه

٤٣٧/١، والكتاب ٣٠/١، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٦١/٢، والأشباه

والنظائر ٣٧٩/٢، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، ٢٧٠/٥، ٢٧١، ولسان العرب (وجل)،

والمقتضب ٢٦٧/١، وجمع الهوامع ٥٩/١.

والبيت يصف حماراً وحشياً. الوسيقة: الأتان يقول: إذا طلب وسيقته، وهى أثناء، صوت بها

فى تطريب وترجيع، كالحادى يتغنى بالإبل: أو كان صوته صوت مزمار.

(لهو رجل) والوقف يجب أن تُحذَف الواو والضمة فيه جميعاً، وتسكن الهاء فيقال: (كأنه) فضمَّ الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف. وهذا موضع ضيق، ومقام رلخ^(١)، لا يتقيد بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس. وقال أبو إسحاق في نحو هذا: إنه أجرى الوصل مجرى الوقف؛ وليس الأمر كذلك؛ لِمَا أريتكَ من أنه لا على حدِّ الوصل ولا على حدِّ الوقف. لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حدِّ الوقف قول الآخر:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلَهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)
على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأرذ السراة. ومثل هذا البيت ما روينا عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر:

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش إلا لأن عيونه سيلُ وإديها^(٣)
وروينا أيضاً عن غيره:

مِيقَةُ مِفْنَةٍ	إِنْ لَنَا لَكْنَةُ
سِمَعْنَةُ نِظَرْنَةٍ	مِثِيحَةُ مِعْنَةٍ
إِلَّا تَرَهُ تَظْنَنَةُ ^(٤)	كَالذُّبِ وَسَطُ الْقَنَةِ

- (١) رلخ - يسكون اللام وكسرها - مزلة تزل فيها الأقدام.
(٢) البيت من الطويل، وهو ليعلى بن الأحوال الأردى في خزانة الأدب ٢٦٩/٥، ٢٧٥، ولسان العرب (مطا)، (ها)، ورصف المباني ص ١٦، وسر صناعة الإعراب ٧٢٧/٢، والمحاسب ٢٤٤/١، والمقتضب ٣٩/١، ٢٦٧، والمنصف ٨٤/٣. ويروى: أريغه بدلاً من: أخيله.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٧٠/٥، ٤٥٠/٦، والدرر ١٨٢/١، ورصف المباني ص ١٦، وسر صناعة الإعراب ٧٢٧/٢، ولسان العرب (ها) والمحاسب ٢٤٤/١، والمقرب ٢٠٥/٢، وجمع الهوامع ٥٩/١.
(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (سمع)، (بقق)، (عنن)، (فزن)، وتاج العروس (سمع)، (بقق)، (عنن)، (فزن)، وجمهرة اللغة ١٥٧، ١٦٤، ومقاييس اللغة ١٢٣/٥، والمخصص ٧١/٣، ١٦/٤، وكتاب الجيم ٢٥٧/٢، وتهذيب اللغة ١١٣/١، ١٢٧/٢، ٤٦٦/١٥. وهذه الأبيات تروى هكذا:

إن لكم لكنة	مِثِيحَةُ مِعْنَةٍ
معنة مقنة	سِمَعْنَةُ نِظَرْنَةٍ

فقلوه (تَرَهْ) بما أجرى في الوصل مجراه في الوقف، أراد: إلا تر، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء، فقال: تَرَهْ ثم وصل ما كان وقف عليه.
فأما قوله:

أَتَوَّ نَارِي، فقلت مَنْوَنَ أنتم؟ فقالوا: الجِنَّ؛ قلت: عِمُوا ظلاماً^(١)
ويروى:

... .. مَنْوَنَ قالوا سَرَاةُ الْجِنَّ قَلْتَ عِمُوا ظلاماً^(٢)

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

فإن قلت: فإنه في الوقف إنما يكون «مَنْوَنَ» ساكن النون، وأنت في البيت قد حرركته، فهذا إذا ليس على نية الوقف، ولا على نية الوصل، فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف، فثبت الواو والنون التقيا ساكنين، فاضطرَّ حينئذٍ إلى أن حرَّك النون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذاً إنما هي حركة

كالرَّيْحِ حَوْلَ الْقَنَةِ إِلَّا تَرَهْ تَنْظَنَهْ

الكنة امرأة الابن أو الأخ، قال سيبويه: بقت ولداً وبقت كلاماً كقولك نثرت ولداً ونثرت كلاماً. وامرأة مَبْقَةٌ: مفعلة من ذلك، المَفْعَلَةُ: التي تأتي بفنون من المعجائب. وانظر اللسان (بقق، سمع). والمَعْنَةُ: المعترضة، ويروى: سُمِعَتْ نَظْرَتُهُ، بالضم، وهي التي إذا سمعت أو تبصرت فلم تر شيئاً تظنَّته تَظَنَّتُهُ، أى عملت بالظن «وسَمِعَتْ نَظْرَتُهُ»، أى جيدة السمع والنظر. وانظر اللسان (سمع). والعنة: الخطيئة من الخشب، والقنة: الأكمة أو الجبل المستطيل.

(١) البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/٤٨٢، ٦/١٩٧، وخزانة الأدب ١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠، والدرر ٦/٢٤٦، ولسان العرب (حد)، (منز)، ونوادير أبي زيد ١٢٣، ولسمير الضبِّي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٣، ولشمر أو لتأبط شراً في شرح التصريح ٢/٢٨٣، وشرح المفصل ٤/١٦، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨ وبلا نسبة أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/٢٨٢، وجواهر الأدب ص ١٠٧، والحيوان ١/٣٢٨، والدرر ٦/٣١٠، ووصف المباني ص ٤٣٧، وشرح الأشموني ٢/٦٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥، والكتاب ٢/٤١١، ولسان العرب (أنس)، (سرا) والمقتضب ٢/٣٠٧، والمقرب ١/٣٠٠، وجمع الهوامع ٢/١٥٧، ٢١١.

(٢) سبق تخريجه.

مستحدثة لم تكن في الوقف، وإنما اضطرت إليها الوصل.

وأما من رواه «منون أنتم» فأمره مشكل. وذلك أنه شبه من بآى، فقال: (منون أنتم) على قوله: أيون أنتم، وكما حُمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جُمع بينهما في أن جُرد من الاستفهام كلُّ منهما؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم: ضَرَبَ مَنْ مَنَّا؟ كقولك: ضرب رجل رجلاً، فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر:

وأسماء ما أسماءُ ليلةً أدلجتُ إلى وأصحابي بآىً وأينما^(١)

فجعل «أى: اسماً للجهة فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.

وأما قوله: «وأينما» ففيه نظر. وذلك أنه جُرد أيضاً من الاستفهام كما جُرد آى، فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين: أحدهما أن يكون جعل (أين) علماً أيضاً للبقعة، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كآى، فتكون الفتحة في آخر «أين» على هذا فتحة الجر وإعراباً، مثلها في مررت بأحمد. فتكون (ما) على هذا زائدة، و (أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى) وحدها هي الاسم. والآخر أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيَّهل، لما ضمَّ حى إلى هل، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب، وليست بالتي كانت في أين وهي استفهام؛ لأن حركة التركيب خلقتُها ونابت عنها. وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها؛ نحو قولك: هذه خمسة، معرب، ثم تقول في التركيب: هذه خمسة عشر، فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب، على قوة حركة الإعراب، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز، وأقرب في القياس. وإن شئت قلت: إن فتحة النون في قوله: (بآى وأينما)، هي الفتحة التي كانت في أين، وهي استفهام من قبل تجريدها، أقرها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه، ولم يحدث خالفاً لها من فتحة

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٧ (الحاشية)، ولسان العرب (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩، ولسان العرب (من)، (ايا).

أدجوا: ساروا من آخر الليل. وانظر اللسان (دلج).

التركيب، واستدللت على ذلك بقولهم: قمتُ إذ قمتَ، فالذال كما ترى ساكنة؛ ثم لما ضم إليها «ما» وركبها معها أقرها على سكونها، فقال:

* إذ ما أتيتَ على الرسولِ فقل له ^(١) *

فكما لا يُشكَّ فى أنَّ هذا السكون فى «إذ ما» هو السكون فى ذالِ إذ، فكَذلك ينبغى أن تكون فتحة النون من (أينما) هى فتحة النون من (أين) وهى استفهام.

والعلة فى جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى هى أنَّ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها، ونحن نرى العامل غير مؤثر فى المبنى؛ نحو «من أين أقبلتَ» و «إلى أين تذهب» فإذا كان حرف الجرّ على قوته لا يؤثر فى حركة البناء فحدث التركيب - على تقصيره عن حدث الجار - أخرى بالآلا يؤثر فى حركة البناء. فأعرف ذلك فرقاً، وقس عليه تُصَبِّب إن شاء الله.

وفى ألف «ما» من (أينما) - على هذا القول - تقدير حركة إعراب: فتحة فى موضع الجرّ؛ لأنه لا ينصرف.

وإن شئت كان تقديره «منون» كالقول الأوّل، ثم قال: «أنتم»، أى أنتم المقصودون بهذا الاستثبات؛ كقوله:

* أنت فانظر لآىّ حالٍ تصير ^(٢) *

* حقّاً عليك إذا اطمان المجلس *

(١) عجزه:

وقبله:

يا أيها الرجل الذى تهوى به وجناء مجمرة الناسم عرمى

وبعده:

يا خير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تعدّ الانفس
إنا وفينا بالذى عاهدتنا والخيّل تقدع بالكماة وتضرس

وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمى قالها فى غزوة حنين. وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢/٢٩٨، والكامل ٣/١٥٨، والكتاب ١/٤٣٢. (نهار).

(٢) عجز البيت من الخفيف، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص ٨٤، والأغاني ٢/١٢٦، والجنى الدانى ص ٧١، والدرر ٢/٣٨، والرد على النحاة ص ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٤، ٤١٥، وشرح شواهد المغنى ١/٤٦٩، والشعر والشعراء ١/٢٣١، والكتاب ١/١٤٠، ولسان العرب (من)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٣٦٢، وخزانة الأدب ١/٣١٥، والدرر ٥/٣٢٤ =

إذا أراد: أنت الهالك.

وما يَرَدُ في هذه اللغة مما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جداً؛ وإن تقصّيتُ بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به، وتستغنى ببعضه من كله، بإذن الله وطوله.

= ومعنى الليب ١٦٦/١، ومع الهوامع ١١٠/١، ١١١/٢. ويروى: ذاك بدلاً من: حال. وصدر البيت:

* أرواحٌ مودّعٌ أم بُكُورٌ *

باب في الاستحسان^(١)

وجمّاعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة؛ إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف.

من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم: الفتوى، والبَقْوَى، والتقوى، والشَرَوَى، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وهذه ليست علة معتدة؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير حَسَن: حسان، فهذا كجبل وجمال؛ وقالوا: فَرَسٌ وَرَدٌ، وخيل وَرْدٌ؛ فهذا كَسَقْفٌ، وسُقْفٌ. وقالوا: رجل غَفُورٌ، وقوم غُفْرٌ، وفخور وفُخْرٌ؛ فهذا كعمود وعُمْدٌ. وقالوا: جمل بارل، وإبل بوازل، وشغل شاخل، وأشغال شواغل؛ فهذا كغارب وغوارب، وكاهل وكواهل. ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجار مجزئ رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجباً لجاء في جميع الباب؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب.

فإن قلت: فقد قال الجعدى:

حتى لحقنا بهم تُعَدِّي فوارسنا كأننا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا^(٢)

(١) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه. والاستحسان: هو ترك القياس والاخذ بما هو أرفق للناس. التعريفات ص ١٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو للناطقة الجعدى في ديوانه ص ١٠٦، وأدب الكاتب ص ٢٨، وأمالى القالى ٢٢٨/٢، وجمهرة اللغة ص ٦٦٦، وسمط اللآلى ص ٨٥٠، ولسان العرب (أول)، وتاج العروس (أول)، والمعاني الكبير ص ٨٨٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥٨/١، والمحتسب ٢٧/٢. ويروى: كفٌ بدلا من: قُفٌّ.

والرعن: أول كل شيء، والقف: حجارة بعضها فوق بعض، وهو جبل غير أنه ليس بطويل في السماء. والآل: السراب.

فرفع المفعول ونصب الفاعل، قيل لو لم يَحْتَمِلْ هذا البيتُ إلا ما ذكرته لقد كان على سَمْتٍ من القياس، ومَطْرَبٌ^(١) متورّد بين الناس؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرِقَ فِيهِ بين الفاعل والمفعول، وإن اختلفت جهتا الفرق. كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعاً، والمفعول منصوباً قائم صحيح مقول به. وذلك أن رَعَنَ هذا القُفَّ لَمَّا رفعه الآل فُرئِي فيه، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهوراً لولا هذا الرعن لم يَبْنِ للعين فيه بَيَانُهُ إذا كان فيه؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَقَ للبصر رافعاً شخصاً كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصاً يَزْهَاهُ فيزداد بالصورة التي حملها سفوراً، وفي مَسْرَحِ الطَّرَفِ تَجَلُّياً وظهوراً.

فإن قلت: فقد قال الأعشى:

* إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارْتَفَعَا^(٢) *

فجعل الآل هو الفاعل، والشخص هو المفعول، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد، فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك، فأمّا زيد نفسه فلم تَعْرِضْ للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم يَجِئ.

إن قلت: فهل تجدد لبيت الجعديّ على تفسيرك الذي حكيتَه ورأيتَه نظيراً؟ قيل: لا يُنْكَرُ وجود ذلك مع الاستقراء؛ واعْمَلْ فيما بعدُ على أن لا نظير له؛ ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسُمِعَ ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قَدَمُهُ، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأنَّ إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده؛ ألا ترى أن قولهم: في شَتْوَةٍ شَتْنِي، لَمَّا قبله القياس لم يَقْدَحْ فيه عدمُ نظيره؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا

(١) المطرب والمطربة: الطريق الضيق، والجمع المطارب. اللسان (طرب).

(٢) عجز البيت من البسيط: وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٣، ولسان العرب (كلب)، (أول)، ومقاييس اللغة ٤٤٩/١، وتاج العروس (كلب)، وبلا نسبة في لسان العرب (أول) وصدر

البيت:

* إذ نظرت نظرةً ليست بكاذبة *

القدر من القوة حتى جعله أصلاً يَرُدُّ إليه، ويحمل غيره عليه. وسنورد فيما بعدُ باباً لِمَا يَسُوِّغُه القياس وإن لم يَرُدَّ به السماع، بإذن الله وحوله.

ومن ذلك - أعني الاستحسان - أيضاً قول الشاعر:

أريت إن جئتُ به أملوداً مُرَجَّلاً ويلبس البروداً^(١)

أقائلُنَّ أحضروا الشهوداً^(٢)

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيهاً له بالفعل المضارع. فهذا إذا استحسان، لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أقائلُنَّ يا زيدون، ولا أمنتلقُنَّ يا رجال؛ إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له.

ومن الاستحسان قولهم: صبية، وقنية، وعذى، وبلَى سَفَرٍ، وناقَةٌ عليان، ودَبَّةٌ^(٣) مهيأ. فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة. وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو؛ لضعفه، وكله من الواو. وذلك أن (قنية) من قَنَوْتُ، ولم يُثَبِّت أصحابنا قَنَيْتَ، وإن كان البغداديون قد حكوها؛ (وصيبة) من صبوت؛ و (علية) من علوت، و (عذى) من قولهم أَرْضُونْ عَدَوَاتِ؛ و (بلَى) سفرٍ من قولهم فى معناه: بلو أيضاً؛ ومنه البلوى، وإن لم يكن فيها دليل، إلا أن الواو مطردة فى هذا الأصل؛ قال:

* فأبلاهما خيرَ البلاءِ الذى يَبْلُو^(٤) *

(١) المَلَدُ: الشباب ونعمته، ورجل أملودٌ. وامرأة أملودٌ وأملودةٌ: ناعمة. اللسان (ملد).

(٢) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ٤٢/١، والمقاصد النحوية ١١٨/١، ٦٤٨/٣، ٣٣٤/٤، ولرجل من هذيل فى حاشية يس ٤٢/١، وخزانة الادب ٥/٦، والدرر ١٧٦/٥، وشرح شواهد المغنى ٧٥٨/٢، ولرؤية أو لرجل من هذيل فى خزانة الادب ١١/٤٢٠، ٤٢٢، وبلا نسبة فى لسان العرب (رأى)، والأشباه والنظائر ٢٤٢/٣، وأوضح المسالك ٢٤/١، والجنى الدانى ص ١٤١، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢، وشرح الاشمونى ١٦/١، والمحتسب ١٩٣/١، ومغنى اللبيب ٣٣٦/١، وجمع الهوامع ٧٩/٢.

(٣) الدبة: الكتيب من الرمل.

(٤) عجز البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٠٩، ولسان العرب (بلا) وتهذيب اللغة ١٥/٣٩٠، ومقاييس اللغة ١/٢٩٤، وديوان الادب ٤/١٠٦، وتاج العروس =

وهو راجع إلى معنى يَلُو سفر، وقالوا: فلان مَبْلُو بمحنة، وغير ذلك، والأمر فيه واضح؛ وناقَة (عَلِيَّان) من علوت أيضًا كما قيل لها: ناقَة سَنَاد، أى أعلاها متساند إلى أسفلها، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا؛ وقال الأصمعى قيل لأعرابى: ما الناقَة القِرْوَاخ؟ فقال: التى كأنها تمشى على أرماع، ودَبَّة (مهيار)، من قولهم هار يَهُور، وتهوّر الليل؛ على أن أبا الحسن قد حكى فيه هار يهير، وجعل الياء فيه لغة؛ وعلى قياس قول الخليل فى طاح يَطِيح، وتاه يتيه، لا يكون فى يهير دليل؛ لأنه قد يمكن أن يكون: فَعِل يَفْعِل، مثلهما. وكله لا يقاس؛ ألا تراك لا تقول فى جِرْو: جَرَى، ولا فى عِدْوَة الوادى: عَدِيَة، ولا نحو ذلك. ولا يجوز فى قياس قول من قال عَلِيَّان، ومهيار، أن تقول فى قِرْوَاخ^(١) ودِرْوَاس^(٢): قِرْيَاخ ودِرْيَاس^(٣)، وذلك لثلاث يلبس مثال فِعْوَال بفعيَال، فيصير قِرْيَاخ ودِرْيَاس كسِرْيَاخ، وكِرْيَاس. وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا رائدة، وذلك أن الأصل يَحْفَظ نفسه بظهوره فى تصرف أصله؛ ألا تراك إذا قلت: عَلِيَة ثم قلت: علوت وعلو وعلوة وعلوة ويعلو ونحو ذلك، ذلك وجود الواو فى تصرف هذا الأصل على أنها هى الأصلية وأن الياء فى عليّة بدل منها، وأن الكسرة هى التى عَدَّرت بعض العذر فى قلبها؛ وليس كذلك الزائد؛ ألا تراه لا يستمر فى تصرف الأصل استمرار الأصل، فإذا عرض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك فى أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حَقَّرت قِرْيَاخًا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده لقلت: قُرْيَاح، فلم تجد للواو أثرًا يدلُّك على أن ياء قِرْيَاخ بدل من الواو؛ كما ذلك علوت، وعلو، ورجل مَعْلُو بالحجّة، ونحو ذلك على أن ياء «عَلِيّة» بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا فى قِرْوَاخ: قِرْيَاخ أيضًا، سُمعا جميعًا، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو؛ لا، بل كل واحد منها مثال برأسه مقصود قصده. فقِرْوَاخ

= (بلى). ويروى: وأبلاهما بدلًا من: فأبلاهما. وصدر البيت:

* جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(١) ناقَة قِرْوَاخ: طويلة القوائم.

(٢) والدِرْوَاس: الغليظ العتق من الناس والكلاب، والدِرْوَاس: العظيم الرأس. اللسان (درس).

(٣) الدِرْيَاس: بالياء الكلب العقور. اللسان (درس).

كقرواش^(١) وجلواخ^(٢)؛ وقرياح ككرياس^(٣) وسرياح؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول: كرواس، ولا سرواح؛ ولا يقول أحد أيضاً في شرواط^(٤) وهلواع^(٥): شريط، ولا هلياع. وهذا أحد ما يدلّك على ضعف القلب فيما هذه صورته؛ لأن القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قريباً في القياس لجاء في الزائد مجيئه في الأصل؛ كاشياء كثيرة من ذلك.

ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت رائدة فلا عصمة لها، ولا تلزم لزوم الأصل فيعرف بذلك أصلها، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّاً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة؛ كما أبدت الواو الأصلية؛ نحو أجوه، وأقتت. وذلك نحو الترهوك^(٦)، والتدهور والتسهوك^(٧): لا يقلب أحد هذه الواو - وإن انضمت ضمّاً لازماً - همزة؛ من قبل أنها رائدة، فلو قلبت فقل: الترهوك لم يؤمن أن يُظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حلقيان وشديداً التجاور؟ قيل يُفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا، والهاء مقدّمة على الهمزة؛ نحو قولهم: هاهات في الدعاء^(٨).

فإن قلت: هذا إنما جاء في التكرير، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده، وهو «ورنتل»^(٩) ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعلماً؛ نحو «وحوح»^(١٠)،

(١) القرواش: من معانيه العظيم الرأس.

(٢) الجلواخ: هو الوادي الواسع الممتلئ.

(٣) الكرياس: الكنيف.

(٤) شرواط: هو الطويل.

(٥) الهلواع من النوق: السريعة.

(٦) يقال مرّ يترهوك أى يموج في مشيه من استرخاء مفاصله.

(٧) يقال تسهوك: مشى رويداً.

(٨) يقال هاهأ بالإبل: دعاها للعلف.

(٩) ورنتل: الشر والامر العظيم. اللسان (ورنتل).

(١٠) الوحوحة: النفخ من شدة البرد.

وَوَزَوْرًا^(١)، ووَكْوَاك^(٢) ووَزَاوِرَة، وقَوِيت، وضَوْصِيَت، وزَوْرِيَت^(٣)، وقَوْمَاة، ودَوْدَاة^(٤)، وشَوْشَاة، قيل: قد جاء امتناعهم من هَمْزٍ نظير هذه الواوات بحيث لا هاء. ألا تراهـم قالوا: رَحُولته^(٥) فتزحول تَزَحُولًا، وليس أحد يقول تَزَحُولًا. وقد جمعوا بينهما متقدّمة الحاء على الهمزة: نحو قولهم فى الدعاء: حُوحُوحُ.

فإن قيل: فهذا أيضًا إنما جاء فى الأصوات المكرّرة؛ كما جاء فى الأوّل أيضًا فى الأصوات المكرّرة؛ نحو هُوَهُوْ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون فى غيره.

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها، وشرّعنا منهاجها، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك، ولا تستمرّ بك؛ ألا تراهـم قد قالوا فى (عنون الكتاب): إنه يجوز أن يكون فعولت من عنّ يعنّ، ومطاوعه تَعْنُون، ومصدره التَعْنُون، وهذه الواو لا يجوز هَمْزها؛ لِمَا قَدَمْنَا ذكره، وأيضًا فقد قالوا فى علّونته: يجوز أن يكون فعولت من العلانية، وحاله فى ذلك حال عنونته على ما مضى. وقد قالوا أيضًا: سرّولته تَسْرُولًا، ولم يهمزوا هذه الواو؛ لما ذكرنا. فإن قيل: فلو همزوا فقالوا: التَسْرُولُ لِمَا خافوا لَبَسًا؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها: تَسْرُول، وسرّولته، ومُسْرُول؛ كما أنهم لَمَّا قالوا: وَقْتُ، وأوقات، ومَوَاقِيت، ووقّته أعلمهم ذلك أن همزة «أَقَّتت» إنما هى بدل من واو. فقد ترى الأصل والزائد جميعًا متساويين متساوقين فى دلالة الحال بما يصحب كلّ واحد منهما من تصريفه وتحريفه، وفى هذا نقض لما رُمّت به الفصل بين الزائد والأصل.

قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه، وأدُلُّ عليها من الزائد؛ ألا ترى أنك لو حقّرت تَسْرُولًا - وقد همزته - تحقير الترخيم، لقلت «سُرَيْل» فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه؛ ولو حقّرت نحو «أَقَّتت» - وقد نقلتها إلى

(١) الوروزة: الخفة والطيش، والوروزة أيضًا: مقاربة الخطو مع تحريك الجسد، اللسان (ورز).

(٢) الوكواك: هو الجبان.

(٣) روزى الرجل: نصب ظهره وقارب الخطو.

(٤) هى أثر الأرجوحة.

(٥) رحل الشيء عن مقامه يزحل رحلاً وزحولاً وتزحول، كلاهما: رُلٌّ عن مكانه، وزحوّه هو: أرلّه وأزاله. اللسان (رحل).

التسمية، فصارت (أَقْتَة) - تحقير الترخيم لقلت: وَقْتَة، وظهرت الواو التي هي فاء.

فإن قلت: فقد تجيز ههنا أيضاً «أَقْتَة» قيل الهمز هنا جائز لا واجب، وحذف الزوائد من «تسرؤل» في تحقير الترخيم واجب لا جائز. فإن قلت: وكذلك همز الواو في «تسرؤل» إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً، قيل همز الواو حشواً أثبتُ قداماً من همزها مبتدأ، أعنى في بقائها وإن رالت الضمة عنها؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم: قويم، وثباتِ الهمزة وإن رالت الألف الموجبة لها، فجرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل، وثائر، من سأل وثار، - كذا قال -، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو «تسرؤل» لثلاث تثبت قدم الهمزة فيرى أنها ليست بدلا، وليس كذلك همزة «أَقْتَة»، ألا تراها متى رالت الضمة عنها عادت واواً؛ نحو مَوَقْت، ومَوِيقَت.

فإن قلت: فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس، وإن قالوا في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة، إنما هو موضع زيادة الواو؛ نحو جَدُول، وخِرُوع، وعجور، وعمود. فإذا رأوا الهمزة موجودة في «تسرؤل»، محذوفة من «سريل» علموا - بما فيها من الضمة - أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمناً من اللبس؟

قيل: قد زادوا الهمزة وسطاً في أحرف صالحة. وهي شَمَال وشَامَل^(١)، وجَرَانُص^(٢)، وحُطَّائِطُ بَطَّائِط^(٣)، ونَثْدُلَان^(٤)، وتَأَبَّل^(٥)، وخَاتَم، وعَالَم، وتَأَبَّلْتُ القَدْر، والرَّبَال^(٦). فلَمَّا جاء ذلك كَرِهوا أن يَقْرَبُوا باب لَبَس.

فإن قلت: فإن همزة تأبل، وخاتم، والعالم، إنما هي بدل من الألف، قيل:

(١) هذه لغات في الشمال، والشَّمال من الريح: التي تهب من ناحية القطب.

(٢) جرائض: أكول.

(٣) الحُطَّائِط: الصغير وهو من هذا لأن الصغير محطوط، بطائط: إتباع له.

(٤) النثدلان: الكابوس.

(٥) التأبل: لغة في التأبل. والجمع التوابل.

(٦) الربال: الأسد.

هى وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد، والبدل من الزائد زائد، وليس البدل من الاصل بأصل.

فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به فى حكم ما هو بدل منه من الاصل فى ذلك. فاعرف هذا.

ومن الاستحسان قولهم: رجل غَدَيَان، وَعَشِيَان؛ وقياسه: غَدَوَان وَعَشَوَان؛ لأنهما من غَدَوْتُ وَعَشَوْتُ؛ أنشدنا أبو على:

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصْبَحُه من هَجْمَةٍ كَأَشَاءِ النَّخْلِ دُرَّارٌ^(١)
ومثله أيضاً دامت السماء تَدِيمَ دَيْمًا، وهو من الواو؛ لاجتماع العرب طُرًّا على (الدوام)، و (هو أدوم من كذا).

ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه؛ نحو استحوذ، وأغْيَلَتِ المرأة، و

* صددت فاطوكْتَ الصدود ...^(٢) *

وقالوا: هذا شرابٌ مَبْكُولٌ، وهو مَطْيِيَةٌ للنفس، وقالوا:

* فإنه أهل لأن يؤكرما^(٣) *

(١) البيت من البسيط، وهو لقرط بن التوام الشكرى فى لسان العرب (صبح)، (عشا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (دور)، ومجمل اللغة ٤٨٨/٣، وديوان الادب ٧٥/٤، والمخصص ١١٨/١٥، ٢٦/١٦، وتاج العروس (دور). ويروى: كان بدلاً من: بات، كفسيل بدلاً من: كاشاء. الهَجْمَةُ: القطعة الضخمة من الإبل، ما بين الثلاثين والمائة. الاشاء: صغار النخل. دُرَّار: كثيرة الدر.

(٢) جزء من البيت وهو من الطويل، وهو للمرار الفقى فى ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الادب ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والدرر ١٩٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغنى ٧١٧/٢، ومغنى اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠، وبلا نسبة فى الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الادب ١٤٥/١، والدرر ٣٢١/٦، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب (طول)، (قلل)، والمحتسب ٩٦/١، والمقتضب ٨٤/١، والمتع فى التصريف ٤٨٢/٢، والنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، وجمع الهوامع ٨٣/٢، ٢٢٤. ويروى وأطولت بدلاً من: فاطولت.

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (رنب)، (كرم)، والإنصاف ص ١١، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤، وخزانة الادب ٣١٦/٢، والدرر ٣١٩/٦، وشرح الاشمونى ٨٨٧/٣، وشرح شافية-

ونظائره كثيرة؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استَقْوَمَ، وأصل
مَقَامَة مَقْوَمَة، وأصل يُحَسِّنُ يُؤَحْسِنُ. ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم
تستحكم علته، وإنما خرج تنبيهاً وتصرُّفاً واتِّساعاً.

= ابن الحاجب ١/١٣٩، وشرح شواهد الشافية ص ٥٨، والمقاصد النحوية ٤/٥٧٨، والمقتضب
٢/٩٨، والمنصف ١/٣٧، ١٩٢، ٢/١٨٤، وجمع الهوامع ٢/٢١٨، وتاج العروس (رنب)،
(كرم)، والمخصص ١٦/١٠٨.

باب فى تخصيص العلل^(١)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل. وذلك أنها وإن تقدّمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلفت متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، - وإن كان على غير قياس - ومستقلاً؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: موزان، وموعداد. وكذلك لو أثرت تصحيح فاء مؤسّر، وموقّن، لقدرت على ذلك فقلت: ميسّر، وميقّن. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل: من الجوار، والنواصب، والجوازيم، لكنك مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحرّكاً ساكناً فى حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت علل المتفقهين. ثم اعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بدّ منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها؛ نحو ضُورب، وقراطيس، وقد تقدّم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكّن؛ وقد تقدّم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التى يجوز تخصيصها، كصفة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوة، وعوى الكلب عوية، ونحو صحة الواو، والياء، فى نحو غزواً، ورمياً، والتزوان، والغليان، وصحة الواو فى نحو اجتوروا، واعتوتوا، واهتوشوا، إنما اضطّر القائل

(١) تخصيص العلة: هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه فى بعض الصور المانع، فيقال: الاستحسان ليس من باب خصوص العلل يعنى ليس بدليل مخصص للقياس بل عدم حكم القياس لعدم العلة. التعريفات ص ٥٤.

بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها؛ لأنه لم يحتط في وصف العلة؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها. وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفاً: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ نحو قام، وباع، وغزا، ورمى، وباب، وعاب، وعصا، ورعى، فإذا أدخل^(١) عليه فقيل له: قد صحّت في نحو غَزَوْا، ورمياً، وغَزَوَان، وصَمَيَان^(٢)، وصحّت الواو خاصة في نحو اعتنونا، واهتوشوا، أخذ يتطلب ويتعذر فيقول: إنما صحّت في نحو رَمَيَا، وغَزَوَا؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: غزا، ورمى، فتلتبس التثنية بالواحد. وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نَفَيَان، ونَزَوَان، لحذفت إحداهما، فصار اللفظ بهما نَفَان، ونَزَان، فالتبس فعَلَان مما لاه حرف علة بفَعَال مما لاه نون. وكذلك يقولون: صحّت الواو في نحو اعتنونا، واهتوشوا؛ لأنهما في معنى ما لا بدّ من صحته، أعنى تعاونوا وتهاشوا. وكذلك يقولون: صحّت في نحو عَوِرَ، وصَيِدَ؛ لأنهما في معنى اعورَ، واصيدَ، وكذلك يقولون في نحو بيت الكتاب:

وما مثله في الناس إلا مملّكا أبو أمه حى أبوه يقاربُه^(٣)

إنما جاز ما فيه من الفصل (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر. وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومدّ المقصور، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ومن وضع الكلام في غير موضعه؛ يحتجّون في ذلك وغيره بضرورة الشعر، ويجنحون إليها مرسلة غير متحجرة، وكذلك ما عدا هذا: يسوون بينه، ولا يحتاطون فيه، فيحرسوا أوائل التعليل له. وهذا هو الذي تنق^(٤) عليهم هذا الموضع حتى اضطّرهم إلى القول بتخصيص العلل، وأصارهم إلى حيز التعذر والتمحل. وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيته.

وذلك أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً: إنهما متى تحركتا حركة لازمة

(١) أصابه الدخّل، وهو الغش والعيب والفساد.

(٢) الصميان من الرجال: الشديد.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفردق في لسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص ٤٣/١.

(٤) تنق: حرك.

وانفتح ما قبلهما وعِرى الموضع من اللبس، أو أن يكون فى معنى ما لابدّ من صحّة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحّة منبهة على أصل بابه، فإنهما يُقْلَبَانِ الْفَاءَ. ألا ترى أنك إذا احتطت فى وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحة الواو والياء فى حَوْبَةٍ وَجَيْلٍ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة، إنما هى منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف فى حَوْبَةٍ^(١) وَجَيْالٍ^(٢).

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحة الواو والياء فى نحو قوله تعالى ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ١٨] وفى قولك فى تفسير قوله عزّ وجلّ ﴿وَانْطَلِقِ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦] معناه: أَيْ امْشُوا. فتصحّ الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين، فلم يعتدّ لذلك.

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء فى عَوْرٍ وَصَيْدٍ، بأنهما فى معنى ما لابدّ فيه من صحّة الواو والياء، وهما اعورّ واصيدّ. وكذلك صحّت فى نحو اعتونوا، وازدوجوا، لما كان فى معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها، وهو تعاونوا، وتزاوجوا. وكذلك صحّت فى كَرَوَانَ، وَصَمَيَانَ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَانٍ، واللام معتلة، إلى فَعَالٍ، واللام صحيحة، وكذلك صحّت فى رجل سمّيته بكَرَوَانَ، وَصَمَيَانَ، ثم رَحِمْتَهُ ترخيم قولك يا حَارِ، فقلت: يا كَرَوَ، وَيَا صَمَى؛ لأنك لو قلبتهما فيه، فقلت: يا كَرَا، وَيَا صَمَا، لالتبس فعْلَان، بفَعْلٍ، ولأن الألف والنون فيهما مقدّرتان أيضاً فصحتا كما صحّتا وهما موجودتان. وكذلك صحّت أيضاً الواو والياء فى قوله عزّ اسمه ﴿وَعَصَوُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿تُتَبَلَّوْنَ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وقوله تعالى ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة. وكذلك صحّت فى القود، والحوكة، والغيب؛ تنبيهاً على أصل بابٍ، ودارٍ، وعابٍ.

(١) يقال: دلو جواباً: ضخمة.

(٢) الجيال: الضبع. اللسان (جال).

أفلا ترى إلى احتياطك فى العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لاضطّرت إلى تخصيص العلة، وأن تقول: هذا من أمره . . . ، وهذا من حاله . . . ، والعذر فى كذا وكذا . . . ، وفى كذا وكذا . . . وأنت إذا قدّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّه عليك سؤال؛ لأنه متى قال لك: فقد صحّت الياء والواو فى جيلى، وحوية، قلت: هذا سؤال يسقطه ما تقدّم؛ إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة، ولو لم تحتطّ بما قدّمت لاجاءتك الحال إلى تمحّل الاعتذار.

وهذا عينه موجود فى العلل الكلامية؛ ألا ترى أنك تقول فى إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد: لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكناً متحرّكاً فى حال واحدة، ولولا قولك: فى حال واحدة لفسدت العلة؛ ألا ترى أن المحلّ الواحد قد يكون ساكناً متحرّكاً فى حالين اثنتين.

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط فى تخصيص العلة.

فإن قلت: فأنّت إذا حصّل عليك هذا الموضع لم تلجأ فى قلب الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين، إلا إلى الهرب من اجتماع الاشياء؛ وهى حرف العلة والحركتان اللتان اكتفتاه، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين، وهذا أمر موجود فى قام، وخاف، وهاب، كوجوده فى حوّل، وعوّر، وصيد، وعين؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب: خوْف وهَيْب، فهما فى الأصل كحوّل وصيد، وقد تجسّمت فى حوّل وصيد من الصحة ما تحاميته فى خوْف وهَيْب. فأما احتياطك بزعمك فى العلة بقولك: إذا عرّى الموضع من اللبس، وقولك: إذا كان فى معنى ما لا بدّ من صحته، وقولك: وكانت الحركة غير لازمة، فلم ترك أورده إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك: بما صحّ من الياء والواو وهو متحرّك وقبله فتحة. وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التى تضطّرّك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علّتك لا غير؛ وإلا فالذى أوجب القلب فى خاف، وهاب، من استئقال حرفى اللين متحرّكين مفتوحاً ما قبلهما موجود البتة فى حوّل وصيد، وإذا كان الأمر كذلك دلّ على انتقاض العلة وفسادها.

قيل: لعمري إنّ صورة حوّل وصيد لفظاً هى صورة خوْف وهَيْب، إلا أنّ هناك

من بعد هذا فرقاً، وإن صغرُ في نفسك وقلَّ في تصوُّرك وحِسِّك، فإنه معنى عند العرب مَكِين في أنفُسها، متقدِّم في إيجابه التأثير الظاهر عندها. وهو ما أوردناه وشرطناه: من كون الحركة غير لازمة، وكون الكلمة في معنى ما لا بدَّ من صحَّة حرف لينه، ومن تخوُّفهم التباسه بغيره؛ فإن العرب - فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرُّف مذاهبها -، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها. وسنفرِّد لهذا باباً نتقصَّاه فيه بمعونة الله. أو لا تعلم عاجلاً إلى أن نصير إلى ذلك الباب أجلاً، أن سبب إصلاحها ألفاظها، وطَرَدُها إياها على المثلِّ والأحذية التي قننتها لها، وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له وقيد مقدَّاه الأوفق من أجله.

فقد علم بهذا أن رينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذاً هو المُكْرَمُ المخدوم، واللفظ هو المتبذل الخادم.

وبعد فإذا جرت العلة في معلولها، واستبَّت على منتهجها وأمرها قوى حكمها، واحتَمَى جانبها، ولم يَسَّع أحدًا أن يعرض لها إلا بإخراجها شيئاً إن قدر على إخراجها منها. فأمَّا أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فمردود عليه، ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتلُّ بها هو حدُّها ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت، لم يبق على بادئها، وناصبٍ نفسه للمراماة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قِصْمة سِوَاكَ فيفك يدُ ذمَّته عنها.

فإن قلت: فقد قال الهذلي:^(١).

فقد كنتُ قلتُ في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيْلٍ: إنه إنما أعلتُ هذه العين هناك ولم تصحَّ كما صحَّت عين اجتوروا واعتنونا من حيث كان ترك قلب الياء ألفاً أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفاً؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقربها

(١) بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايَفوا. ولم أعر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. (نهار).

من الياء، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، والمجذّابُ نحوه، وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قَمَنًا. وهذا - لعمري - جواب جرى هناك على مألوف العرف فى تخصيص العلة. فأمّا هذا الموضع فمُظَنَّةٌ من استمرار المحجّة واحتماء العلة. وذلك أن يقال: إِنَّ استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف، فتلزم صحته كصحة عين تسايفوا؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان فى معنى ما لا بدّ من صحة عينه، وهو تجاوزوا؛ بل تكون استافوا هنا: تناولوا سيوفهم وجردّوها. ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا؛ مما دلّ عليه قولهم: استافوا، فكانه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبّب؛ كقوله:

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظَلَمًا فَمَا أَرَى ينالون خيراً بعد أكلهم الماء^(١)

يريد قومًا كانوا يبيعون الماء فيشترون بشمته ما يأكلونه، فاكتفى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من ذكر المأكول.

فأمّا تفسير أهل اللغة أنّ استاف القوم فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى؛ كعادتهم فى أمثال ذلك؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزّ وجلّ ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] إنه بمعنى مدفوق، فهذا - لعمري - معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفَقٍ كما حكاه الأصمعى عنهم من قولهم: ناقةٌ ضارب إذا ضُرِبَتْ^(٢)، وتفسيره أنها ذات ضَرْبٍ أى ضُرِبَتْ. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أى لا ذا عِصْمَةٍ، وذو العِصْمَةِ يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم. وكذلك قوله:

لَقَدْ عَيَّلَ الْإِيْتَامَ طَعْنَةً نَاشِرَةً أناشرَ لا زالت يمينك آشِرَةً^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل).

(٢) أى ضربها الفحل، وضرب الجملُ الناقة يضربها إذا نزا عليها. اللسان (ضرب).

(٣) البيت من الطويل، وهو لنانحة همّام بن مرة فى التنبيه والإيضاح ٧٨/٢، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٢٢١/٩، ٤١٠/١١، وجمهرة اللغة ص ٧٣٤، ومجمل اللغة ١/١٩٣، وتاج العروس (أشر)، (نشر)، ولسان العرب (أشر)، (نشر)، (وقصص)، (ومق)، (عيل)، (ضمن). وأراد: لا زالت يمينك ماشورة أو ذات آشِر. يقال: آشرت الخشبة آشراً ووشرتها وشرّاً إذا شققته مثل نشرتها نشرّاً. وذلك أن الشاعر إنما دعا على ناشرة لا له؛ قال ابن برى: هذا البيت لنانحة همّام بن مرة بن ذهل بن شيان، وكان قتله ناشرة، وهو الذى ربّاه، قتله غدراً؛ =

أى ذات أَشْرٍ، والأشْرُ: الحَزْ والقَطْع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالق، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طَهْر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طَمَث. فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التانيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارة: ٧] أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكَّرة لكانت كضاربٍ وبازلٍ، كباب حائضٍ وطاهرٍ؛ إذ الجمع غير جارٍ على الفعل، لكن قوله تعالى «راضية» كقوله (لا زالت يمينك أشرة).

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء فى (راضية) و (أشرة) ليست التاء التى يخرج بها اسم الفاعل على التانيث لتانيث الفعل من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضَرَبَتِ الناقةُ ولا رَضِيَتِ العِيشَةُ. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التى للمبالغة؛ كَفَرُوْقَة، وصرورة، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية. وحسَنَ ذلك أيضا شيء آخر. وهو جَرَيَانُهَا صفة على مؤنث، وهى بلفظ الجارى على الفعل، فزاد ذلك فيما ذكرنا؛ ألا ترى إلى همز حائض، وإن لم يجر على الفعل، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطرَدَ هَمَزُهُ من الجارى على الفعل؛ نحو قائم، وصائم وأشباه ذلك. ويدلُّك على أن عين حائض همزة، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظانًّا - قولهم: امرأة رائر، من زيارة النساء، وهذا واضح؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واواً وأن يقال: زاور. وعليه قالوا: الحائش، والعائر للرمد، وإن لم يجرى على الفعل، لما جاء مجيء ما يجب هَمَزُهُ وإعلاله فى غالب الامر.

نعم وإذا كانوا قد أنثوا المصدر لما جرى وصفا على المؤنث؛ نحو امرأة عدلة، وفرس طَوْعَةِ القِيَاد، وقولِ أُمَيَّة:

= وكان همام قد أبلى فى بنى تغلب فى حرب البسوس وقاتل قتالا شديداً ثم إنه عطش فجاء إلى رحله يستقى وناشرة عند رحله، فلما رأى غفلته طعن به بحربة فقتله وهرب إلى بنى تغلب. اللسان (أشْر).

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من حُجْرِهَا آمِنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ^(١)

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هي الفاعل في الحقيقة، وإنما استهوى لذلك جريها وصفاً على المؤنث، كان باب «عيشة راضية»، و «يدٍ آسرة» أخرى بجواز ذلك فيه، وجريه عليه.

فإن قلت: فقد قالوا في يَوَجَل: ياجل، وفي يَنَاس: ياءس، وفي طَيَّ طائي، وقالوا: حاحيت، وعاعيت، وهاميت، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين، وهما ساكتتان، وفي هذا نقض لقولك؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين، وأنت تجهدهما ساكتتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين.

قيل: ليس هذا نقضاً، ولا يراه أهل النظر قدحاً. وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين ثنتين، في وقت واحد تارة، وفي وقتين اثنتين. وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين.

فإن قلت: فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد، وهين، وجيّد، وشويت شيئاً، ولويت يده لياً، وقد تراهم قالوا حيوةً، وضَيَّوْ، وقالوا عوى الكلب عَوِيَّة، وقالوا في تحقير أسود، وجدُول: جدُول، وأسيود، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله: بما واوه عين متحركة أو رائدة قبل الطَّرَف؟

فالذي نقول في هذا ونحوه: أن الياء والواو متى اجتمعتا، وسبقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة^(٢) عَلمَاء، ولا مراداً بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيراً محمولاً على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياء. فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك؛ ألا ترى أن

(١) البيت من البسيط، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٧، والأشياء والنظائر ٣٨٩/٢، ولسان العرب (حتف)، (عدل). ويروى: بينها بدلاً من حُجْرِهَا. وفيه: وصف أمية الحية بالحتفة، والحتف: الموت والهلاك.

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب، وحسب العلة أن تكون وافية به. والقلب في العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن تراعى في العلة. (نجمار).

(حَيَوَة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس فى كثير من الأحكام، وأن (ضيون) إنما صحّ لانه خرج على الصحة تنبيهاً على أن أصل سيّد وميت: سيّود وميوت. وكذلك (عَوِيَة) خَرَجَتْ سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لَيَّة لَوِيَة، وأن أصل طَيَّة طَوِيَة، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ فى الاستعمال، فإنه مراد على كل حال.

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أسبود وجُديول، إرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير فى هذا النحو من المثل من قبيل واحد.

فإن قلت: فقد قالوا فى العَلَم أسيد، فاعلوا كما أعلوا فى الجنس؛ نحو قوله:

أَسِيدُ ذُو خَرِيْطَةٍ نَهَارَا
من المتلَقَطِي قَرَدِ الْقَمَامِ^(١)

فعن ذلك أجوبة. منها أن القلب الذى فى أسيد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك: عَلِيمٌ أَسِيدٌ، ثم نُقِلَ إلى العلمية بعد أن أَسْرَعَ فيه القلبُ فبقى بحاله، لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية، وقد كان قبلها - وهو جنس نكرة - صحيحاً. ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال فى هذا النحو هو الاختيار فى الأجناس. فلما سبق القلب الذى هو أقوى وأقيس القولين سُمِّيَ به معللاً، فبقى بعد النقل على صورته. ومثل ذلك ما نقوله فى «عَيْنِيَّة» أنه إنما سُمِّيَ به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل، ولو كان إنما حُقِرَ بعد أن سُمِّيَ به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به؛ كما أنك لو سَمَّيت رجلاً هندياً، ثم حَقَرْتَ قلت: هُنَيْدٌ: ولو سَمَّيته بها محقرة قبل التسمية لوجب أن تُقَرَّ التاء بحالها، فتقول: هذا هُنَيْدَةٌ مَقْبِلًا. هذا مذهب الكتاب، وإن كان يونس يقول بضده. ومنها أنا لسنا نقول: إن كلَّ عَلَمٍ فلا بدّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أو لاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا، وإنما قلنا: إذا اجتمعت الياء والواو، وسبقت الأولى منهما بالسكون، ولم يكن الاسم عَلَمًا،

(١) البيت من الوافر، وهو للفردق فى ديوانه ٢/ ٢٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٢، وشرح

عمدة الحفاظ ص ٤٨٩، والكتاب ١/ ١٨٥، ولسان العرب (قرد). وقبله.

سيأتيهم بوحى القول عنى ويُذخِل رأسه تحت القرام

والقرد، بالتحريك: نفاية الصوف خاصة، ثم استعمل فيما سواه من الوبر والشعر والكتان.

والقمام: الكناسة. وانظر اللسان (قرد).

ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتُدغم الياء في الياء. فهذه علة من علل قلب الواو ياء. فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة أولهما إلا من هذا الوجه فلم نقل به. وكيف يمكن أن نقول به وقد قدمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين وأكثر من ذلك، وتضمننا أن نفرد لهذا الفصل باباً!

فإن قلت: ألسنا إذا رافعناك في صحة «حيوة» إنما نفزع إلى أن نقول: إنما صحّت لكونها علمًا، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس، وأنت تروم في اعتلاك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما، وتطرّد على سمّت واحد كلا منهما.

قيل: الجواب الأوّل قد استمرّ، ولم تعرض له، ولا سوغتك الحال الطعن فيه، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني. والخطب فيه أيسر. وذلك أنّ لنا مذهباً سنوضحه في باب يلي هذا؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو سوط، وثوب، إذا كسرت فقلت: ثياب، وسياط؟.

وهذا حكم لأبد في تعليقه من جمع خمسة أغراض، فإن نقصت واحداً فسد الجواب، وتوجه عليه الإلزام.

والخمس: أنّ ثياباً، وسيّاطاً، وحياضاً، ويابه جمع، والجمع أثقل من الواحد، وأنّ عين واحده ضعيفة بالسكون، وقد يُراعى في الجمع حكم الواحد، وأنّ قبل عينه كسرة، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء، وأنّ بعدها ألفاً، والألف شبيهة بالياء، وأنّ لام سوط وثوب صحيحة.

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها. ألا ترى إلى صحة خوآن، وبوآن^(١)، وصوآن، لما كان مفرداً لا جمعاً. فهذا باب. ثم ألا ترى إلى صحة واو

(١) بوان، بكسر الباء وبالضم لغة، عن الفراء: عمود من أعمدة الخباء، والجمع أبونة وبون، بالضم. اللسان (بون)

زَوْجَة، وَعَوْدَة، وهى جمع واحد ساكن العين، وهو زَوْجٌ، وَعَوْدٌ^(١)، ولامه أيضاً صحيحة، وقبلها فى الجمع كسرة. ولكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه؛ كآلف حياض، ورياض. وهذا باب أيضاً.

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَالٍ، وَقَوَامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألف، ولاماهما صحيحتان. لكن بقى من مجموع العلة أن عينه فى الواحد متحركة؛ وهى فى طويل، وقويم. وهذا أيضاً باب.

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَاءٍ، وِرَوَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، وِرْيَانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحده ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها ألف. لكن بقى عليك أن لامه معتلة، فكروها إعلال عينه لثلاثا يجمعوا بين إعلالين.

وهذا الموضع مما يَسْتَرْسِلُ فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التى ذكرناها وصفين (أو أكثره) ثلاثة وَيُغْفَلُ الباقي، فيدخل عليه الدخّل منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عَصْمَة له، ولا مُسْكَة عنده. ولعمري إنه كسر لعلة هو لاعتلالها فى نفسها. فأما مع إحكام علة الحكم فإنّ هذا ونحوه ساقط عنه.

ومن ذلك ما يعتقده فى علة الأدغام. وهو أن يقال: إن الحرفين المثليين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعْلٍ، وفَعْلٍ، أو كانت فَعْلٌ فَعْلًا، ولا خرجت مُنْبِئَةً على بقية بابها، فإن الأول منها يُسَكَّنُ ويدغم فى الثانى. وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يده، وحَبَّدَا زيد، وما كان عاريًا مما استثنياه؛ ألا ترى أن شَدَّ وإن كان فَعْلٌ فإنه فعل؛ وليس كَطَلَّلٍ، وشَرَّرَ، وَجَدَّدَ^(٢)، فيظهر. وكذلك شَلَّتْ يده: فَعَلَتْ. وحَبَّدَا زيد أصله حَبَّبَ ككرم، وقَضَوْا الرجل. ومثله شَرَّ الرجلُ من الشرِّ: هو فَعْلٌ؛ لقولهم: شَرُّتَ يا رجل؛ وعليه جاء رجل شَرِيرٌ كَرْدِيء. وعلى ذلك قالوا أجدّ فى الأمر، وأسرّ الحديث، واستعدّ؛ لخلوة مما شرطناه.

(١) العود: هو المسن من الإبل.

(٢) الجَدَّد: الأرض الغليظة.

فلو عارضك معارض بقولهم: اصْبُبِ الماء، وامتدُّ الحبل، لقلت: ليست الحركتان لازمتين؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين. وكذلك إن الزمك ظهوراً نحو جَلَبَبَ، وشَمَلَلْ: وقُدِّدْ، ورِمْدَدٌ^(١)، قلت: هذا كله ملحق؛ فلذلك ظهر. وكذلك إن أدخل على قولك هما يضرباننى، ويكرماننى، ويدخلاننا قلت: سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين؛ ألا ترى أن الثانى من الحرفين ليس ملازماً؛ لقولك: هما يضربان ريداً ويكرمانك ونحو ذلك. وكذلك إن الزمك ظهوراً نحو جُدِّدِ^(٢)، وقُدِّدِ، وسُرِّرِ، قلت: هذا مخالف لمثال فَعَلْ وفِعِلْ.

فإن الزمك نحو قول قَعْنَبِ:

مَهْلًا أعاذِلَ قد جَرَّبَتْ من خُلُقِي أنى أجودُ لأقوامٍ، وإن ضِنُّوا^(٣)
وقول العجَّاج:

* تشكو الوجى من أظَلَّلٍ وأظَلَّلِ^(٤) *

وقول الآخر:

-
- (١) يقال: رماد رمدد: إذا كان دقيقاً غير متماسك.
(٢) الجُدَّةُ: الخطَّةُ التى فى ظهر الحمار تخالف لونه. اللسان (جدد).
(٣) البيت من البسيط، وهو لقعناب ابن أم صاحب، وسمط اللالى ص ٥٧٦، وشرح أبيات سيويه ٣١٨/١، والكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ولسان العرب (ظلل)، (ضنن)، والمنصف ٣٣٩/١، ٣٠٣/٢، ونوادر أبى زيد ص ٤٤، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ١٥٠/١، ٢٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤١/٣، وشرح المفصل ١٢/٣، ولسان العرب (حمم)، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والمنصف ٦٩/٢.
(٤) البيت من الرجز للعجَّاج فى ديوانه ٢٣٦/١، ٢٣٧، ولسان العرب (ظلل)، (ملل)، وشرح أبيات سيويه ٣١٠/٢، وكتاب الصناعتين ص ١٥٠، ونوادر أبى زيد ص ٤٤، وتهذيب اللغة ٣٥٢/١٥، وتاج العروس (ظلل)، (ملل)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤٤/٣، والكتاب ٥٣٥/٣، ولسان العرب (كفع)، (كدس)، والمقتضب ٢٥٢/١، ٣٥٤/٣، والمتع فى التصريف ٦٥٠/٢، والمنصف ٣٣٩/١، وكتاب العين ١٥٠/٨، ومقاييس اللغة ٤٦٢/٣، ومجمل اللغة ٣٥٨/٣. وبعده:

* من طول إملال وظهر أمَلَّلِ *

والأظَلَّ: ما نحت منسم البعير.

وإن رأيت الحَجَجَ الروادِدَا قواصِرًا بِالْعُمَرِ أو موادِدًا^(١)

قلت: هذا ظَهَرَ على أصله مَنبَهَةٌ على بَقِيَّةٍ بابه، فتعلم به أن أصل الأصمَّ أصَمَّ، وأصل صَبَّ صَبَبٌ، وأصل الدوابِّ والشوابِّ الدوابِّ والشوابِّ؛ على ما نقوله في نحو استصوب وبابه: إنما خرج على أصله إِيذَانًا بأصول ما كان مثله.

فإن قيل: فكيف اختصَّت هذه الالفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون غيرها؟ قيل: رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنَّا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها؛ فارجع إليه تَرَهُ إن شاء الله.

وهذا الذى قدَّمناه آنفًا هو الذى عناه أبو بكر رحمه الله بقوله: قد تكون علَّةُ الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدِمَ بعضها لم تكن علَّة. قال: ويكون أيضًا عكسُ هذا، وهو أن تكون علَّةٌ واحدة لأشياء كثيرة. أمَّا الأوَّلُ فإنه ما نحن بصددِه من اجتماع أشياء تكون كُلُّها علَّة، وأمَّا الثانى فمعظمه الجُنُوح إلى المتسَخَّف، والعدول عن المستَقْل. وهو أصل الأصول في هذا الحديث؛ وقد مضى صَدْرُ منه. وسترى بإذن الله بقيَّة.

واعلم أن هذه المواضع التى ضمممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعَنَوْها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدِّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيَّاهَا نَوَّأُوا؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العلة وتحييدها قالوا: إن علَّة شدَّ ومدَّ ونحو ذلك فى الإدغام إنما هى اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد. فإذا قيل لهم: فقد قالوا: قَعُدُدْ، وجلبب، واسحنكك، قالوا: هذا ملحق، فلذلك ظهر. وإذا ألزِموا نحو ارْدُدِ الباب، واصْبُبِ الماء، قالوا: الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين، وليست بلامزة. وإذا أُدْخِلَ عليهم نحو جُدُدْ، وقَدَدْ، وخَلَلِي^(٢)، قالوا: هذا مخالف لبناء الفعل. وإذا عورضوا بنحو طَلَلِي، ومَدَدْ، فقليل لهم: هذا على وزن الفعل قالوا: هو كذلك، إلا أن الفتحة خفيفة، والاسم أخف من الفعل، فظهر التضعيف فى الاسم؛ لحَفَّتِهِ، ولم يظهر فى الفعل - نحو

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ٤٥، وتاج العروس (ردد)، وبلا نسبة فى الاشياء والنظائر ٥٢/١،

ونادر أبى زيد ص ١٦٤. ويروى الحجيج بدلا من: الحجج.

(٢) والخَلَل جمع الخَلَّة. والخَلَّة من النبات ما كانت فيه حلاوة من المرعى. اللسان (خلل).

قصّ، ونصّ - لثقله. وإذا قيل لهم: قالوا هما يضرباننى، وهم يحاجّونا، قالوا: المثل الثانى ليس بالأرم. وإذا أوجب عليهم نحو قوله «وإن ضننوا» ولححت عينه، وضبيب البلد، وألل السقاء، قالوا: خرج هذا شاذّا؛ ليدلّ على أن أصل قرّرت عينه قرّرت، وأن أصل حلّ الحبل ونحوه حلّل. فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرّقا قدّمناه نحن مجتمعاً. وكذلك كتب محمد^(١) بن الحسن رحمه الله إنّا ينتزع أصحابنا^(٢) منها العلل، لأنهم يجدونها منشورة فى أثناء كلامه، فيُجمّع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجد له علّة فى شيء من كلامه مستوفاة محرّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.

الآن قد أريتكم بما مثّله لك من الاحتياط فى وضع العلّة كيف حاله، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشف ذلك الموضع، فتتظر إلى آخر ما يلزمك إياه الخصم، فتدخل الاستظهار بذكره فى أضعاف ما تنصبه من علته؛ لتسقط عنك فيما بعد الأسولة والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرت من عقد علّتك. ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك؛ لطوله ومخافة الإملال ببعضه. وإنما تراد المثل ليكفى قليلها من كثير غيرها، ولا قوّة إلا بالله.

(١) هو صاحب أبى حنيفة، وصاحب الجامع الكبير، والجامع الصغير فى الفقه محمد بن الحسن ابن واقد الشيبانى أبو عبد الله الفقيه الحنفى البغدادى توفى سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة، ومن تصانيفه أيضاً الجرجانيات. الرقيات فى المسائل. انظر هدية العارفين ٨/٦ ط دار الكتب.

(٢) يريد الحنفية، وكان ابن جنى حنفياً، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر الترتيب فى الوضوء فى حرف الواو من سر الصناعة.

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلة هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقدام كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب.

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجوار، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل ممال لعل من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالة مع وجودها فيه. فهذه إذا علة الجوار لا علة الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أنت» همزة؟ فتقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمًا لازماً. وأنت مع هذا تحيز ظهورها واوا غير مبدلة، فتقول: وقئت. فهذه علة الجوار إذا، لا علة الوجوب. وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح؛ وذلك أن الجوار معنى تعقله النفس؛ كما أن الوجوب كذلك؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجوار. هذا أمر لا ينكر، ومعنى مفهوم لا يتدافع.

ومن علل الجوار أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالا، و - إن شئت - بدلاً؛ فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح، على البديل، وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين، لا علة لوجوبه.

وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد، فوقعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه. فلا تستنكر

هذا الموضع .

فإن قلت : فهل تميز أن يحلّ السوادُ محلاً مّا ، فيكون ذلك علةً لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا فى هذا ونحوه لا يجوز ، بل لابدّ من اسوداده البتّة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حلّ شيء منها فى محلّ لم يكن له بدّ من وجود حكمه فيه ووجوبه البتّة له ؛ لأن هناك أمراً لابدّ من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدّمناه رأيت أنه عائداً إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليّة المعرفة - على ما شرحناه من تلك الصفة - سبب لجواز الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين فى وجوب جوارهما كالمعنى المفرد الذى استبدّ به ما أريتناه : من تمسّكك بكلّ واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد رالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحّة معنى ما قدّمته : من كون الشيء علةً للجواز لا للوجوب . فاعرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع .

باب في تعارض العلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلّتان أو أكثرُ منهما. والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علّتان مختلفتان.

الأول منهما كرفع المبتدأ؛ فإننا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه. والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه. وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إنّ وأخواتها. وكذلك نصب ما انتصب، وجرّ ما انجرّ، وجزم ما انجزم، مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازع العلل، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه. وإنما غرضنا أن نرى هنا جُمْلُهُ، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه.

الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل؛ فكان أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأنّ بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، وبمباشرة لكل واحد من جزأيه؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه^(١) لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين.

ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركّبهما جميعاً، فيسلّب بذلك (ليت)

(١) في الكتاب ٥٧/١ يقول: ذلك الحرف «ما». «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل. وهو القياس، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كليس ولا يكون فيها إضماراً».

عملها، وبعضهم يلغى (ما) عنها، فيُقرُّ عملها عليها: فمن ضمَّ (ما) إلى (ليت) وكفَّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأنَّ) و (لعلَّ) و (لكنَّ) وقال أيضاً: لا تكون (ليت) فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كفَّ به (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلَّما يقوم زيد فـ (ما) دخلت على (قلَّ) كآفة لها عن عملها، ومثله كثرَ ما، وطالما، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفَّته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له، كذلك تكون ما كآفة لـ (ليت) عن عملها، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعدها، ومن ألغى (ما) عنها وأقرَّ عملها، جعلها كحرف الجرِّ فى إلغاء (ما) معه؛ نحو قول الله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ [المائدة: ١٣] وقوله: ﴿عما قليل﴾ [المؤمنون: ٤٠] و ﴿عما خطيئاتهم﴾ [نوح: ٢٥] ونحو ذلك، وفصل بينها وبين (كأنَّ) و (لعلَّ) بأنها أشبه بالفعل منهما؛ ألا تراها مفردة وهما مركبتان؛ لأن الكاف رائدة، واللام رائدة.

هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام فى الشيء الواحد؛ فأما أيُّها أقوى، وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه، ولا وُضع هذا الكتاب له.

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبنى تميم فى هلُمَّ.

فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَمَ، ومَمَ، ورُوَيْدَ، ونحو ذلك مما سمى به الفعل، وألزم طريقاً واحداً. وبنى تميم يلحقونها علَمَ الثنية والثانيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه لَمْ. وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه.

فالخلاف إذاً بين العلماء أعمّ منه بين العرب. وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتَّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكلّ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً.

باب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح

من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو كَمْ، وَمَنْ، وما، وإِذْ، ونحو ذلك بأنّ هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو هَلْ، وبل، وقد. قال: فلماً شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية. وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين؛ نحو يدٍ، وأخ، وأبٍ، ودمٍ، وفمٍ، وحِرٍ، وهَنٍ، ونحو ذلك.

فإن قيل: هذه الأسماء لها أصل فى الثلاثة، وإنما حذف منها حرف، فهو لذلك معتدّ، فالجواب أنّ هذه زيادة فى وصف العلة، لم تأت بها فى أوّل اعتلاك. وهبنا سامحناك بذلك، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يدٍ، وأخ، وأبٍ ونحو ذلك؛ لأنه لما حُذِفَ فنقص شابه الحرف، وإن كان أصله الثلاثة؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلماً دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنى، ولم يمنع من بنائه جرّيه معرباً قبل حال البناء. وهذا شبه معنوى كما ترى، مؤثّر داع إلى البناء، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل فى الثلاثة، وألا يمنع من بنائه كونه فى الأصل ثلاثياً، كما لم يمنع من بناء زيد فى النداء كونه فى الأصل معرباً، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة، ثم لم يمنع ذاك من بنائه كان أن يبنى باب يدٍ، ودمٍ، وهَنٍ، لنقصه ولأنه لم يأت تاماً على أصله إلا فى أماكن شاذة أجدر. وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب. وهو حِرٌّ، وسَهٌّ، وفمٍ. فأما قوله:

* يا حبذا عينا سُلَيْمَى والفما^(١) *

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (فوه)، (خطا)، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ٤/٤٦٢، والدرر ١/١٠٩، ووصف المباني ص ٣٤٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٤، وجمع الهوامع ١/٣٩، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧. ويروى وجه بدلاً من: عينا. وبعده:

* والجليد والنحر وثدى قد نما *

وقول الآخر:

* هُمَا نَفْثَا فِى فِىٍّ مِّنْ قَمَوِيَهُمَا ^(١) *فإنه على كلِّ حال لم يأتِ على أصله، وإن كان قد زيد ^(٢) فيه ما ليس منه.

فإن قلت: فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك؛ نحو أفواه، وأستاه، وأحراح، قيل: قد ظهر أيضاً الإعراب فى زيد نفسه، لا فى جمعه، ولم يمنع ذلك من بنائه. وكذلك القول فى تحقيره وتصريفه؛ نحو فُوَيْه، وأَسْتَه ^(٣)، وَحَرَح ^(٤).

ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر؛ نحو جوارٍ، وغواشٍ: إنه عَوَّضَ من ضَمَّةِ الياء؛ وهذه عِلَّةٌ غير جارية؛ ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تُعَوِّضَ من ضَمَّةِ ياء يرمى، فتقول: هذا يرمى، ويقض، ويستقضى.

فإن قيل: الأفعال لا يدخلها التنوين، ففى هذا جوابان: أحدهما أن يقال له:

(١) صدر البيت من الطويل، وهو للفردق فى ديوانه ٢/٢١٥، وتذكرة النحاة ص ١٤٣، وجواهر الأدب ص ٩٥، وخزانة الأدب ٤/٤٦٠ - ٤٦٤، ٧/٤٧٦، ٥٤٦، والدرر ١/١٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٧، ٢/٤٨٥، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥، والكتاب ٣/٣٦٥، ٦٢٢، ولسان العرب (فمم)، و (فوه)، والمحاسب ٢/٢٣٨، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٣٥، والأشباه والنظائر ١/٢١٦، والإنصاف ١/٣٤٥، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧. وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٥، والمقتضب ٣/١٥٨، والمقرب ٢/٢٩، وهمع الهوامع ١/٥١. وعجز البيت:

* على النَّابِجِ العَاوِى أَسَدٌ رَجَامٌ *

(٢) وفى اللسان. وحذفت الهاء كما حذفت من شفة ومن عضة، وبقيت الواو طرفاً متحركة فوجب إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها فبقى فاء، ولا يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين، فأبدل مكانها حرفٌ جلدٌ مشاكل لها، وهو الميم، لأنهما شفهيّتان. اللسان (فوه). وقد أورد ابن جنى فى سر الصناعة ٢/٥١ «فأما «الفما» فيجوز أن تنصبه بفعل مضمر، كأنه قال: وأحب الفما. ويجوز أن يكون «الفما» فى موضع رفع إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا. وعليه جاء بيت الفردق:

* هُمَا نَفْثَا فِى فِىٍّ مِّنْ قَمَوِيَهُمَا *

(٣) الامة: عظيم الاست.

(٤) رجل حرح: يحب الأحراح، جمع حر وهو الفرج.

عَلَّتْكَ الزِّمْتِكَ إِيَّاهُ، فَلَا تَلْمُ إِلَّا نَفْسَكَ؛ وَالْآخِرُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَفْعَالَ إِنَّمَا يَمْتَنَعُ مِنْهَا التَّنْوِينُ الْلاحِقُ لِلصَّرْفِ، فَأَمَّا التَّنْوِينُ غَيْرُ ذَاكَ فَلَا مَانِعَ لَهُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى تَنْوِينِهِمُ الْأَفْعَالَ فِي الْقَوَافِي لَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ لِلصَّرْفِ؛ كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ:

* مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتَحْمِيَّ أَنَهْجَنُ ^(١) *

وقول جرير:

* وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَنِي ^(٢) *

ومع هذا، فهل التَّنْوِينُ إِلَّا نُونٌ، وَقَدْ أَحَقُّوا الْفِعْلَ التَّنْوِينَ: الْخَفِيفَةَ وَالثَّقِيلَةَ. وَهَذَا إِسْفَادٌ لِقَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ آخَرُ؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قَدْ عَاقَبَتْ يَاءَ أَتْهَا ضَمَّاتُهَا؛ أَلَا تَرَاهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا، فَلَمَّا عَاقَبَتْهَا جَرَتْ لَذَلِكَ مَجْرَاهَا، فَكَمَا أَنَّكَ لَا تَعْوِضُ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ مَوْجُودٌ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجِبُ أَلَا تَعْوِضَ مِنْهُ وَهَذَا مَا يَعَاقِبُهُ وَيَجْرِي مَجْرَاهُ. غَيْرَ أَنَّ الْغُرُضَ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنَّمَا هُوَ الْإِلْزَامُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بِهِ مَا يَصَحُّ تَصَوُّرُ الْعِلَّةِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ فِي نَحْوِ لُغَةٍ، وَثُبَّةٍ، وَرِثَةٍ، وَمِثْلَةٍ: إِنْ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ الْوَائِي فَإِنَّهُ يَأْتِي مَضْمُومَ الْأَوَّلِ؛ نَحْوَ لُغَةٍ، وَبِرَّةٍ، وَثُبَّةٍ، وَكُرَّةٍ، وَقُلَّةٍ؛ وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّهُ يَأْتِي مَكْسُورَ الْأَوَّلِ؛ نَحْوَ مِثْلَةٍ، وَرِثَةٍ. وَهَذَا يَفْسُدُهُ قَوْلُهُمْ: سَنَّةٌ، فَيَمْنُ قَالَ: سَنَوَاتٌ ^(٣)، وَهِيَ مِنَ الْوَائِي كَمَا تَرَى، وَلَيْسَتْ مَضْمُومَةُ الْأَوَّلِ.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (بيع)، وهو للعجاج في ديوانه ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧، وسر صناعة الإعراب ٥١٤/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، والكتاب ٢٠٧/٤، والمقاصد النحوية ٢٦/١، وتاج العروس (بلل)، ولرؤية في معاهد التنصيص ١٤/١، وليس في ديوانه وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤، ولسان العرب (بيع)، وكتاب العين ٣٩٣/٣. وقبله:

* مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَا قَدْ شَجَا *

(٢) عجز البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣، وبلا نسبة في لسان العرب (روى). وصدر البيت:

* أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابِينَ *

(٣) في الكامل ٣٧٤/٢ «والواو في قول بعض «سنة» فإن بعضهم يقول «سنهات»، وهذا الحرف =

وكذلك قولهم: عِصَّة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها: عِصَوَات؛ قال:

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وَعِصَوَاتٌ تَقْطَعُ اللِّهَازِمَا^(١)

وقالوا أيضا: ضَعَّة، وهي من الواو مفتوحة الأول؛ ألا تراه قال:

* مَتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا^(٢) *

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية. وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله.

= في القرآن يقرأ على ضروب: فمن قرأ «لم يتسنَّ وانظر» فوصل بالهاء فهو مأخوذ من «سانهت» ومن جعله من الواو قال في الوصل: «لم يتسنَّ وانظر» فإذا وقف قال: «لم يتسنَّ» فكانت الهاء زائدة لبيان الحركة، بمنزلة الهاء في قوله: «فبهدهم اقتده»، و «كتابه» و «حسابيه».

(١) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩، وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، وشرح المفصل ٣٨/٥، والكتاب ٣/٣٦٠، ولسان العرب (أزم)، (عضه)، ومجالس ثعلب ٤٤/١، والمتن في التصريف ٢/٦٢٥، والمنصف ١/٥٩، ٣/٣٨، ١٢٧، والمخصص ٧/١٤، وتاج العروس (أزم)، (عضه).

ويروى عصوات، وهي جمع عصا، وأنشد الأصمعي عن أبي مهدية. و «تمشق» بدل «تقطع» وتمشق: تضرب. والمآزم: كل طريق ضيق بين جبلين.

(٢) الرجز لجرير في ديوانه ص ١٨٦، ١٨٧، ولسان العرب (دلج)، (ولج)، (ضعا)، والتنبيه والإيضاح ١/٢٢٣، وكتاب العين ٢/١٩٥، وتاج العروس (دلج)، (ضعا)، وبلا نسبة في لسان العرب (تلج)، ومقاييس اللغة ٣/٣٦٢، ومجمل اللغة ٣/٢٨٢، وديوان ٢/٣٦، والمخصص ٧/١٨٢.

والضعوات: جمع ضعة لنبث مثل الثمام. والتولج: كناس الظبي أو الوحش الذي يلج فيه، التاء فيه مبدلة من الواو. وانظر اللسان (ضمو، ولج).

باب فى العلة وعلّة العلة

ذكر أبو بكر^(١) فى أوّل أصوله هذا؛ ومثّل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة.

وهذا موضع ينبغى أن تعلم منه أن هذا الذى سَمّاه علة العلة إنما هو بحوَر فى اللفظ، فأما فى الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال فى جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التى ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذى أرادّه المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أى بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لمأمله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة. وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلا عكسوا الأمر فاعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين. فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدّة العلل، وأدّى ذاك إلى هُجْنَة القولِ وضَعْفَة القائل به، وكذلك لو قال لك قائل فى قولك: قام القوم إلا زيداً: لم نصبت زيداً؟ لقلت: لأنه مستثنى؛ وله من بعد أن يقول: ولم نصبت المستثنى؟ فيكون من جوابه؛ لأنه فضلة؛ ولو شئت أجبت مبتدئاً بهذا فقلت: إنما نصبتُ زيداً فى قولك: قام القوم إلا زيداً؛ لأنه فضلة. والباب واحد، والمسائل كثيرة. فتأمل وقس.

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّع (فيه أبو بكر) أو لم ينعم تأمله.

(١) هو ابن السراج.

ومن بعد فالعلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علّة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية. وفي هذا بيان.

فقد ثبت إذاً أن قوله: علّة العلة إنما غرضه فيه أنه تكميم وشرح لهذه العلة المقدّمة عليه. وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر - رحمه الله - ذكره، فأحيينا أن نذكر ما عندنا فيه. وبالله التوفيق.

باب فى حكم المعلول بعلتين

وهو على ضربين: أحدهما ما لا نظر فيه؛ والآخر محتاج إلى النظر.

الأول منهما نحو قولك: هذه عَشْرِيّ، وهؤلاء مسلميّ. فقياس هذا على قولك: عشروك ومسلموك أن يكون أصله عَشْرُوْىَ وَمُسْلِمُوْىَ، فقلبت الواو ياء لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه: أحدهما اجتماع الواو والياء وسَبَقَ الأولى منهما بالسكون؛ والآخر أن ياء المتكلم أبدًا تكسر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحًا، نحو هذا غلاميّ، ورأيت صاحبي؛ وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر فى الصحيح الياء فى هذه الأسماء؛ نحو مررت بزید، ومررت بالزیدین، ونظرت إلى العشرین. فقد وجب إذاً ألا يقال: هذه عَشْرُوْىَ بالواو، كما لا يقال: هذا غلامُىَ بضم الميم. فهذه علّة غير الأولى فى وجوب قلب الواو ياء فى عَشْرُوْىَ وصَالِحُوْىَ ونحو ذلك، وأن يقال عَشْرِيّ بالياء البتّة؛ كما يقال هذا غلامِىَ بكسر الميم البتّة.

ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّة لا للطريق الأول - من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء - أنهم لم يقولوا: رأيت فَاىَ، وإنما يقولون: رأيت فى. هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الالف؛ نحو رَحَاىَ وَعَصَاىَ؛ لَخِفَّةِ الالف، فدلّ امتناعهم من إيقاع الالف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال، وإنما هو لاعتزاهم ترك الالف والواو قبلها؛ كتركهم الفتحة والضمّة قبل الياء فى الصحيح؛ نحو غلامِىَ ودارى.

فإن قيل: فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمة لو قالوا: هذا غلامُىَ، قيل: لو كان لهذا الموضع البتّة، لفتحوا ما قبلها؛ لأن الفتحة على كل حال أخفّ قبل الياء من الكسرة، فقالوا: رأيت غلامِىَ. فإن قيل: لما تركوا الضمة هنا وهى عَلمٌ للرفع أتبعوها الفتحة؛ ليكون العمل من موضع واحد، كما أنهم لما استكروهوا الواو بعد الياء نحو يعدّ حذفوها أيضًا بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أعدّ،

ونعد، وتعد؛ قيل يفسدُ هذا من أوجه. وذلك أن حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحًا لزمانين: الحال والاستقبال؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما، وليس كذلك علم الإعراب: ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضًا؛ من حيث كان إنما جرى به دالًا على اختلاف المعاني.

فإن قلت: فحروف المضارعة أيضًا موضوعة على اختلاف معانيها؛ لأن الهمزة للمتكلم، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره؛ وكذلك بقيتها، قيل: أجل، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد، وهو جعلها الفعل صالحًا للزمانين على ما مضى. فإن قلت: فالإعراب أيضًا كله مجتمع على جريانه على حرفه، قيل: هذا عمل لفظي، والمعاني أشرف من الألفاظ.

وأيضًا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف - حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي، ولا أباي، ولا أخاي، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخى، وحكى سيبويه كسرت في - أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستئفال حسب، وأنه أمر غيرهما. وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علمًا للنصب: نحو هذه عصا وهذا مُصَلَّى. وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضًا فقلب هذه الألف ياء فقال: عَصَى، وَرَحَى، وَيَا بُشْرَى [هذا غلام]^(١)، وقال أبو ذؤاد:

فأبلوني بليتكُم لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوَّيَا^(٢)

ورويًا أيضًا عن قُطْرُب:

يَطُوفُ بِي عِكْبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَقْيَا

(١) «يا بشرى» بتشديد الياء: قراءة أبي الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري: بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهليل وانظر البحر ٢٩١/٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، وسر صناعة الإعراب ٧٠١/٢، وشرح شواهد المغنى ٨٣٩/٢، وللهدلي في مغنى اللبيب ٤٧٧/٢، ويلا نسبة في لسان العرب (علل)، ومغنى اللبيب ٤٢٣/٢.

فإن لم تثارنى من عكَب فلا أروّيتما أبداً صديّاً^(١)

وهو كثير. ومن قال هذا لم يقل فى هذان غلاماى: [غلامى] بقلب الالف ياء؛ لثلا يذهب علم الرفع.

ومن المعلول بعلتين قولهم: سى، وري. وأصله سوى، وروى، فانقلبت الواو ياء - إن شئت -؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، و - إن شئت -؛ لأنها ساكنة قبل الياء. فهاتان علتان، إحداهما كعلة قلب ميزان؛ والأخرى كعلة طيا وليا مصدرى طويت ولويت؛ وكل واحدة منهما مؤثرة.

فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلول بعلتين، الذى لا نظر فيه.

والآخر منهما ما فيه النظر؛ وهو باب ما لا ينصرف. وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هى لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل.

فإن قيل: فإذا كان فى الاسم شبه واحد من أشباه الفعل، ألّه فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟ وهل صرف زيد إلا كصرف كلب وعكب؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما باله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا فيه فمنعاه الصرف؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأول؟ وما الفرق بين الأول والآخر؟ فكما لم يؤثر الأول هلا لم يؤثر الآخر؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لابد فى حال انفراده من تأثير فيما حلّه، وذلك التأثير الذى نسمى إليه وندعى حصوله هو تصويره الاسم الذى حلّه على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معا

(١) البيتان من الوافر، وهما للمنخل الشكرى فى الأغانى ٨/٢١، ولسان العرب (عكب)، (حرر)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ٤٠٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٤، وشرح المفصل ٣٣/٣، والمحنتب ٧٦/١.

عكب: هو عكب اللخمى، صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصملة: العصا اللسان (عكب)، تاج العروس (صمل). والصدى: طائر يصيح فى هامة المقتول إذا لم يثار به، وإنما كان يزعم ذلك أهل الجاهلية. اللسان (صدى).

على منع الصرف؛ ألا ترى أن الأول لو لم يجعله على هذه الصفة التى قدمنا ذكرها لكان مجيء الثانى مضمومًا إليه لا يؤثّر أيضًا؛ كما لم يؤثّر الأول، ثم كذلك إلى أن تنفى أسباب منع الصرف، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف. لا، بل دلّ تأثير الثانى على أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها، وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف.

فإن قلت: ما تقول فى اسم أعجمي، علّم فى بابيه، مذكّر، متجاورٍ للثلاثة؛ نحو يوسف وإبراهيم، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة عليه، فلو سميت به من بعد مؤنثا ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه - من التعريف والعجمة - التأنيث، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف أم باثنين منها؟

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التأنيث الطارئ عليه؟ فإن كان لم يزد فيه شيئًا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثّر؛ وليس هذا من قولك. وإن كان أثر فيه التأنيث الطارئ عليه شيئًا فعرّفنا ما ذلك المعنى.

فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حذف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضًا؛ ألا تراك لو حذف من يوسف اسم امرأة التأنيث، فأعدته إلى التذكير لأقررتَه أيضًا على ما كان عليه من ترك الصرف، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر، ومالك؛ ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تُبق فيه بعد إلا شبهًا واحدًا من أشباه الفعل. فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثّرًا أثرًا مّا؛ كما كان السبب الواحد مؤثّرًا أثرًا مّا؛ على ما قدمنا ذكره؛ فاعرف ذلك.

وأيضًا فإن «يوسف» اسم امرأة أثقل منه اسم رجل، كما أن «عقرب» اسم امرأة أثقل من «هند»؛ ألا تراك تجيز صرفها، ولا تجيز صرف «عقرب» علمًا. فهذا إذا معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به، وهو معنى رائد بالشبه الثالث.

فأما قول من قال: إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمُنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففاسد عندنا من أوجه: أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وترك

الصرف؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير. وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام، وقطام، ويقول فيه: إنه لما كان معدولا عن حاذمة، وقاطمة، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان^(١)، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة، فلاحق في الفساد بما قبله؛ لأنه منه، وعليه حذاه. وذلك أن علّة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاه من باب درأك، ونزال، ثم شُبّهت حذام، وقطام، ورقّاش بالمثل، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك. فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلا فلا.

ومما يُفسد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني. وذلك كامرأة سميتها «بأذريجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهى التعريف، والتأنيث، والعُجْمَة، والتركيب، والالف والنون، وكذلك إن عُنيت «بأذريجان» البلدة، والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بالآ ترفعه، وهذا بيان. ولتحامى الإطالة ما أحذف أطرافا من القول؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافيا بإذن الله.



(١) كذا فى الأصول. والوجه أن يقال: تنصرفان، وكأنه ذكر نظراً لتأولهما باللفظين. (نهار).

باب فى إدراج ^(١) العلة واختصارها

هذا موضع يستمرُّ (النحويون عليه)، فيفتق عليهم ما يتعبون بتداركه، والتعذر منه. وذلك كسائل سأل عن قولهم: آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وأخيته، فأنا أواخيه، فقال: وما أصله؟ فقلت: أواسيه، وأواخيه - وكذلك نقول - فيقول لك: فما علته فى التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا؛ لانضمام ما قبلها. وفى ذلك شيان: أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل، والآخر أنك لم تنقص شرح العلة.

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله «أواسوك» لأنه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرْقاً بعد الكسرة، وكذلك أواخيك أصله «أواخوك» لأنه من الأخوة، فانقلبت اللام لمّا ذكرنا؛ كما تنقلب فى نحو أعطى واستقصى.

وأما نقصى علة تغيير الهمزة بقلبها واوا فالقول فيه أنه اجتمع فى كلمة واحدة همزتان غير عينين، (الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة) و (هى) حَشَو غير طَرَف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهى الضمة - واوا. ولا بد من ذكر جميع ذلك، وإلا أخللت؛ ألا ترى أنك قد تجمع فى الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين، فلا تغير ذلك؛ وذلك نحو سأل ورأس، وكبنائك من سألت نحو تبع، فتقول: «سؤل» فتصحان لأنهما عينان، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل «جرشع» ^(٢) لقلت «قرء» وأصله قُرُوؤُ، فقلبت الثانية ياء، وإن كانت قبلها همزة مضمومة، وكانت فى كلمة واحدة، لمّا كانت الثانية منهما طرْقاً لا حَشَواً. وكذلك أيضاً ذكر ك كونهما فى كلمة واحدة؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين؛ نحو قول الله تعالى: «السفهاء

(١) الإدراج فى اللغة: لف الشيء فى الشيء، ودرج الكتاب: طيه وأدرجت الكتاب إذا طويته. وانظر اللسان (درج).

(٢) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل. اللسان (جرشع).

ألا [البقرة: ١٣] فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلّهم يقلب؛ نحو جاء، وشاء، ونحو خطايا، ورزايا، في قول الكافة غير الخليل.

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة؛ نحو أئمة، وخطائي [مثل خطأ عم]، وجائي فشاذاً لا يجوز أن يُعقَد عليه باب. ولو اقتضرت في تعليل التغيير في (أواسيك) ونحوه على أن تقول: اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فقلبت الثانية واواً، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأ آل ورأ أس واواً، وأن تقلب همزة أأدم وأأمن واواً، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واواً. ونحو ذلك كثير لا يحصى؛ وإنما أذكر من كلّ نبذاً، لئلا يطول الكتاب جداً.

باب في دور^(١) الاعتلال

هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو ضَرَبْنَ، وضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير: يعنى مع الحركتين قبل. وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله. فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتلّ لهذا بهذا. وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كلّ واحد منهما ليست له حالٌ مستحقّةٌ تخصّه في نفسه، وإنما استقرّ على ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه.

ومثله ما أجازه سيويه في جرّ (الوجه) من قولك: هذا الحسنُ الوجه. وذلك أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين: أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيه بالضاربِ الرجل. [وقد أحطنا علماً بأن الجرّ إنما جاز في الضاربِ الرجل] ونحوه ممّا كان الثانى منهما منصوباً؛ لتشبيههم إياه بالحسن الوجه؛ أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين علّةً لصاحبه في الحكم الواحدِ الجارى عليهما جميعاً.

وهذا من طريف أمر هذه اللغة، وشدة تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها. والعذر أن الجرّ لما فُشّ وأتسع في نحو الضاربِ الرجل، والشاتمِ الغلام، والقاتلِ البطل، صار - لتمكّنه فيه، وشياعه في استعماله - كأنه أصل في بابه، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه. فلمّا كان كذلك قوى في بابه، حتى صار لقوّته قياساً وسماعاً، كأنه أصل للجرّ في (هذا الحسن الوجه)، وسنأتى على بقية هذا الموضع في باب نفرد له بإذن الله.

لكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه أضعف

(١) دور الاعتلال: هو أن يعمل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء مثل: «ملكْتُ» فوجب تسكين لام الفعل لاتصاله بثناء الضمير المتحركة، وتحرك هذه «التاء» بسبب السكون العارض في آخر الفعل فاعتلّ لهذا بهذا ثم دار فاعتلّ لهذا بهذا. المعجم المفصل في النحو ص ٥١٩.

منه في مسألة الكتاب، ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قويت قوة تسوّغ) حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف وإه ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفَع، والمفعول به نَصَب، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضَرَبَ زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إنَّ زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عَجِبْتُ من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضاً: قد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩، ١٥٠] فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله - عزَّ وجلَّ - ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وما يجرى هذا المجرى.

ومثل هذا يتبع مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل [عنه] مَنْ يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كلَّ من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كلَّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال.

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلة، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو حَيْثُ وقَبْلُ وبعْدُ ليست إعراباً وإنما هي بناء.

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض. وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال: قال النحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فُعلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومن، وإنما هو بمن أو بالالف واللام؛ نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والأحسن وأحسن من جعفر، ثم قال: وقد قال الأعشى:

فلستَ بالأكثر منهم حصَى وإنما العِزَّةُ للكثير^(١)

ورحم الله أبا عثمان، أما إنه لو علم أن «من» في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة؛ نحو أحسن منك وأكرم منك، لضربَ عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويعنو لسداده وصحته خصمه. وذلك أن «من» في بيت الأعشى إنما هي كالتى فى قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لستَ من بينهم بالكثير الحصَى، ولستَ فيهم بالأكثر حصَى. فاعرف ذلك.

(١) البيت من السريع، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٩٣، والاشتقاق ص ٦٥، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٣/٤٠٠، ٨/٢٥٠، ٢٥٤، وشرح التصريح ١٠٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٠٢، وشرح المفصل ٦/١٠٠، ١٠٣، ولسان العرب (كثر)، (سدف)، (حصى)، ومغنى اللبيب ٢/٥٧٢، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، ونوادير أبى زيد ص ٢٥، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وخزانة الادب ٢/٢١١، وشرح الأشموني ٢/٣٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٥، وشرح المفصل ٦/٣.

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جارياً على (صِحَّةِ عِلَّةٍ).

من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذِفَ في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقرَّ أو ثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أقال معنى؛ ولا أزال غرضاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنه لو تُجسَّم إظهاره فقل: أدعو زيداً، وأناذى زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب.

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل - على قوة تحمّله للضمير - متى جرى على غير من هو له - صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً - لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريت (شديداً) خبراً عن (هند) وكذلك قولك: أخوك زيدٌ حسنٌ في عينه هما، والزيدون هند ظريفٌ في نفسها هم، وما ظنك أيضاً بالصفة المشبهة [بالصفة المشبهة] باسم الفاعل؛ نحو قولك: أخوك جاريتك أكرمٌ عليها من عمرو هو، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرٍ هما، والحجرُ الحيةُ أشدُّ عليها من العصا هو.

ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه قال: أخوك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما، فأظهرت الضمير. وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلاً ومُشَبَّهاً للظاهر بانفصاله فإنه على كلِّ حال ضمير. وإنما وُحِدَتْ فقلت: أبو عشرة عندهما هما ولم تُثَنِّ فتقول: أبوا عشرة؛ من قبل أنه قد رفع ضميراً منفصلاً مشابهاً للظاهر، فجرى مجرى قولك: مررت برجل أبي عشرة أبواه. فلمّا رفع الظاهر، وما يجري مجرى الظاهر شَبَّهه بالفعل فوَحِدَ البتة. ومن

قال: مررت برجل قائمٍ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول: مررت برجل أبوى عشرة أبواه. والثنية في (أبوى عشرة) من وجه تقوى، ومن آخر تضعف. أما وجه القوة فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل، فالثنية فيه - لانه اسم - حسنة؛ وأما وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أُعمل في الظاهر، ولم يُعمل إلا لشبهه بالفعل؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبهه الفعل؛ ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله؛ ألا ترى أنهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنّفُوا هذا المعنى بينهما، وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. وهذا في معناه واضح سديد كما تراه.

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً ما، ليحتذى. فاما الإطالة والاستيعاب فلا.

باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا - على [ما في] ظاهره - صحيح ومستقيم. وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ فيُنشئ خلافًا ما على أهل مذهبه، فإذا سَمِعَ خصمه به، وأجلب عليه قال: هذا لا يقول به أحد من الفريقين؛ فيخرجه مخرج التقييح له، والتشنيع عليه.

وذلك كإنكار أبي العباس^(١) جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ فأخذ ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون^(٢) أيضًا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك - يا أبا العباس - أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه.

ولعمري إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم؛ إلا أن فيه تشنيعًا عليه، وإهابة به إلى تركه، وإضافة^(٣) لعذره في استمراره عليه، وتهالكه فيه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه. وإنما لم يكن فيه قَطْع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلَوِّ بنصٍّ أو ينتهك حرمة شرع. ففُس على ما ترى؛ فإنتى إنما أضع من كل شيء مثالًا موجزًا.

(١) أبو العباس هو المبرد.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها. الإنصاف ١/ ١٦٠ المسألة ١٨.

(٣) الإضافة: التضييق.

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»^(١) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره.

إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدس - أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله بركاتهم، وعلى أيدي طاعتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما؛ ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إيقاناً، ويثبته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه، غير معاز به، ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه. وشيع خاطره، وكان بالصواب مثبته، ومن التوفيق مظنة، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً. وقال أبو عثمان المازني: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)، (والاحتجاج) لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلاً» وقال الطائي الكبير:

(١) ذكره الحافظ في «التلخيص»، (١٤١/٣)، وقال: «هذا حديث مشهور له طرق كثيرة، لا يخلو واحد منها من مقال، منها لأبي داود عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً: ... وفي إسناده انقطاع، وللترمذي والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً ... وفيه سليمان بن شعبان المدني، وهو ضعيف - وأخرج الحاكم له شواهد ...».

يقول مَنْ تطرُق أسماعه كم ترك الأوّل للآخر^(١)

فمما جار خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته^(٢) أنا في قولهم: هذا جحر ضبٌ خرب. فهذا يتناوله آخرٌ عن أوّل، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيقاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقبل.

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضبٌ خرب جحره؛ فيجرى «خرب» وصفاً على «ضب» وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه^(٣)، فتجرى «قائماً» وصفاً على «رجل» وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره. والامر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف الحجر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب» فجرى وصفاً على ضب. وإن كان الخراب للجحر لا للضب. على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا. وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع.

وعلى نحو من هذا حمّل أبو عليّ رحمه الله:

(١) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد، أولها:

قل للامير الاريحي الذي كفاه للبادي وللحاضر

وقبله:

لازلت من شكرى في حلة لابها ذو سلب فاخر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة الثناء في البيت. وانظر الديوان ١٤٣. (نحار).

(٢) ينه ابن هشام في المغنى في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن «أنكر السيرافي وابن جنى

الخفص على الجوار وتاولا قولهم «خرب» بالجر على أنه صفة «الضب».

(٣) أى ضميره. يريد أن المسوخ لمجىء قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة، بل

الموصوف حقيقة الأب، هو تضمن الأب ذكر الرجل. (نحار).

* كبير أناس في بجادِ مزمل^(١) *

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به. ومثله قول ليبيد:

أو مُذَهَّبٌ جُدَّدَ على الواحِهِ النَاطِقُ المبرورُ والمُخْتومُ^(٢)

أى المبرور به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول. وعليه قول الآخر:

* إلى غيرِ موثوقٍ مِنَ الأرضِ تَذَهَّبُ^(٣) *

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول.

(١) عجز البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٥، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩، وشرح شواهد المغنى ٨٨٣/٢، ولسان العرب (عق)، (زمل)، (خزم)، (أبن)، ومغنى اللبيب ٥١٥/٢، وتاج العروس (خزم)، وبلا نسبة في الاشياء والنظائر ١٠/٢، والمحتسب ١٣٥/٢. وصدر البيت:

* كأن ثبيراً في عرائنِ وبله *

البجاد: كساء مخطط من أكسية الاعراب. اللسان (بجد).

(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١١٩، والكتاب ١٥١/٤، ولسان العرب (ذهب)، (برز)، (نطق)، (فعم)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٣٢. المذهب: المطلى بالذهب. جُدَّدَ: جمع جُدَّة، والجُدَّة: الطريقة. وأنشد بعضهم المبرَّرَ على احتمال الخزل في متفاعلهن؛ قال أبو حاتم في قول ليبيد إنما هو:

* الناطق المبرَّر والمختوم *

مزاحفٌ فغيره الرواة فراراً من الزحاف، وقال: ولعله المزبور وهو المكتوب وانظر اللسان (برز).

(٣) ورد هذا الشطر مع اختلاف في ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وهاكها:

حلقت برب الداميات نحوها	وما ضمَّ أجياذ المصلى ومذهب
لئن شبت الحرب العوان التى أرى	وقد طال إبعاد بها وترهب
لتحتملن بالليل منكم ظعينة	إلى غير موثوق من العز تهرب
وانظر معجم البلدان (أجياذ). (نجار).	

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه . وذلك كقولك في همز (أوائل): أصله (أوآول) فلماً اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل؛ تنبيهاً على غيره من المغيَّرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوَّية مقدَّرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل .

فجميع ما أوردته محتاج إليه، إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمة جمعاً، فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلَّة؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلْتَ وبيعت واحداً على فَوَاعِل كعَوَارِض^(١)، أو أَفَاعِل [من أوّل أو يوم أو وَّيْح] كأباتر^(٢) لهمزت كما تهمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما ردت الحال به أنسا؛ من حيث كان الجمع في غير هذا ممّا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حَقِيَّ^(٣) ودَلِيَّ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكرك أنهم لم يؤثرُوا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غيّر من غيره في نحوه لثلا يدخل عليك أن يقال لك: قد قال الراجز:

* تَسْمَعُ مِنْ شُدَّانِهَا عَوَاوِلًا^(٤) *

وذكرت أيضاً قولك: ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدَّرة؛ لثلا يلزمك قوله:

* وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٥) *

(١) عَوَارِض: جبل ببلاد طين، عليه قبر حاتم . وانظر اللسان (عرض).

(٢) الأباتر: الذي يقطع رحمه، وقيل: الذي لا نسل له .

(٣) جمع حَقَو - بفتح الأول وسكون الثاني - وهو الخصر .

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (عول)، وتاج العروس (عول).

(٥) من رجز لجندل بن المثنى الطهوي وهو:

غَرَّكَ أَنْ تَقَارِبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي وَكَحَلَّ

وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٧٤ . (نحار).

ألا ترى أن أصله عواوير، من حيث كان جمعَ عَوَّار. والاستظهار في هذين الموضوعين أعنى حديث عواول، وعواور أسهل احتمالاً من دخولك تحت الإفساد عليك بهما، واعتذارك من بعد بما قدّمت في صدر العلة. فإذا كان لابدّ من إيراد فيما بعد إذا لم تحتطّ بذكره [فيما قبل] كان الرأي تقديم ذكره، والاستراحة من التعقّب عليك به. فهذا ضرب.

ولو استظهرتَ بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلاً ولغوّاً من القول؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك: جاءني طلحة، فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه، ولأنه مؤنث، أو لأنه علّم، لم يكن ذكرك التانيث والعلمية إلا كقولك: ولأنه مفتوح الطاء، أو لأنه ساكن عین الفعل، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال. فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرّى من ذلك، فلا يكون له فيه حجّم. وإنما المراعى من ذلك كله كونه مسنداً إليه الفعل.

فإن قيل: هلا كان ذكرك أنت أيضاً هنا الفعل لا وجه له؛ ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه، فاعلا كان أو مبتداً. والعلّة في رفع الفاعل هي العلة في رفع المبتداً، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

قلنا: لا، لسنا نقول هكذا مجرداً، وإنما نقول في رفع المبتداً: إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه، عارياً من العوامل اللفظية قبله فيه، وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه، وهو الفعل؛ وليس كذلك قولنا: زيد قام؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسبّ، دون أن انضمّ إلى ذلك تعرّيه من العوامل اللفظية من قبله. فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نحتج فيما بعد إلى شيء نذكره، كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتداً؛ ألا تراك تقول: إن زيدا قام فتنصبه - وإن كان الفعل مسنداً إليه - لَمَّا لم يعرّ من العامل اللفظي الناصبه.

= العواور: أصله «العواوير» حذف الياء للضرورة، ولذلك لم يهمز لأن الياء في نيّة الثبات، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة كذلك لم يهمزها والياء في نيّة الثبات، والعواور: القذى، والرمد. اللسان (عور). وانظر شرح الرضى للشافية ٣/١٣١.

فقد وضع بذلك فرقاً ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما،
وأنهما وإن اشتركا فى كون كل واحد منهما مسنداً إليه، فإن هناك فرقاً من حيث
أرينا.

ومن ذلك قولك فى جواب من سألك عن علة انتصاب ريد، من قولك:
ضربت ريداً: إنه إنما انتصب؛ لأنه فَضْلَةٌ، ومفعول به. فالجواب قد استقلّ
بقولك: لأنه فضلة، وقولك من بعد: (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك
إليه؛ ألا ترى أنك تقول فى نصب «نفس» من قولك: طُبْتُ به نَفْسًا: إنما انتصب
لأنه فضلة، وإن كانت النفس هنا فاعلة فى المعنى. فقد علمت بذلك أن قولك:
ومفعول به زيادة على العلة تطوّعت بها. غير أنه فى ذكر كونه مفعولاً معنى ما،
وإن كان صغيراً. وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أن الفاعل رَفَعَ، والمفعول به
نَصَّب، وكأنك أنستَ بذلك شيئاً. وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح. وذلك أن
كون الشيء فضلة لا يدلّ على أنه لابدّ من أن يكون مفعولاً به؛ ألا ترى أن
الفضلات كثيرة؛ كالمفعول به، والظرف، والمفعول له، والمفعول معه، والمصدر،
والحال، والتمييز، والاستثناء. فلماً قلت: (ومفعول به) ميّزت أى الفضلات هو.
فاعرف ذلك وقسه.

باب فى عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر. وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على فعلٍ (إيلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه.

فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر؛ ألا ترى إلى عزويت، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلا احتجت إلى التعلل بالنظر، فمنعت من أن يكون (فعويلا) لما لم تجد له نظيراً، وحملته على (فعليت)؛ لوجود النظر؛ وهو عفريت ونفريت.

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من ادعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً فى الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه ﴿ولسوف تعلمون﴾ [الشعراء: ٤٩] فجعل عدم النظر رداً على من أنكر قوله.

وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فإنك تحكم مع عدم النظر. وذلك كقولك فى الهمزة والنون من أندكس^(١): إنهما رائدتان، وإن وزن الكلمة بهما «أنفعل» وإن كان مثالا لا نظير له. وذلك أن النون لا محالة رائدة؛ لأنه ليس فى ذوات الخمسة شئ على (فعلل) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون رائدة فقد برّد فى يدك ثلاثة أحرف أصول، وهى الدال واللام والسين، وفى أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة رائدة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة رائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا فى الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مدحرج وبابه. فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون رائدتان، وأن الكلمة بهما على أنفعل، وإن كان هذا مثالا لا نظير له.

فإن ضامّ الدليل النظر فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنون عتتر. فالدليل يقضى بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضاً معك وهو (فعلل) وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقس.

(١) فى اللسان (دلس) «وأندلس - بفتح الهمزة وضم الدال: جزيرة معروفة، وفى القاموس بضم الهمزة والدال واللام، وياقوت بفتح الهمزة وضم الدال وفتحها وضم اللام.

باب فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان^(١): لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مررت برجل أفعلي. فصرف أفعلي هذه لما لم تكن الصفة مفيدة. وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة. وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت زيداً: ألمنى يا فتى؛ فالمنى صفة، وغير مفيدة.

ومن ذلك قول البغداديين: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره؛ نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته. فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائداً عاد عليه، فارتفع بذلك العائد. وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم: فنحن نقول: زيدٌ هل ضربته، وأخوك متى كلمته؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبغى أن تكون مفيدة فأوجد أن من الصفات ما لا يفيد، وكان ذلك كسرّاً لقوله؛ كذلك قول هؤلاء: إن كل عائداً على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائداً على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له، فهذا طريق هذا.

(١) أبو عثمان هو المازنى.

باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلًا، والآخر معللاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب - فى غير موضع - فى التاء من (بنت وأخت): إنها للتأنيث، وقال أيضاً مع ذلك فى باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن يكون ألفاً؛ كقناة، وفتاة، وحصاة، والباقي كله مفتوح؛ كرطوبة، وعنب، وعلامة، ونسابة. قال: ولو سميت رجلاً بينت وأخت لصرفته. وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه، وكانت التاء فى إنما هى عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عفريت) و (ملكوت) وجب أن يُحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأول، ولا يُحمل القولان على التضاد.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد فى الكلمة إلا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلماً ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال فى تاء بنت ما قال فى تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمح به فى هذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال فى عدة مواضع فى نحو (حمراء) و (أصدقاء) و (عُشراء)^(١) وبابها: إن الالفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التى قلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التى هى كالف (سكرى) و (عطشى) فلماً التقت الالفان وتحركت الثانية قلبت همزة. ويدل على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت إزالة العلامة للتأنيث فى هذا الضرب من الاسماء غيرت الثانية وحدها، ولم تعرض للأولى. وذلك قولهم: (حمراوان) و (عُشراوات) و (صحراوى).

(١) ناقة عشراء: مضى لحملها عشرة أشهر.

وهذا واضح.

قال أبو علي رحمه الله: ليس بنت من ابن كصعبة من صعب، إنما تأنث ابن على لفظه ابنة. والامر على ما ذكر.

فإن قلت: فهل في بنت وأخت عَلم تأنث أو لا؟

قيل: بل فيهما عَلم تأنث. فإن قيل: وما ذلك العَلم؟ قيل: الصيغة (فيهما علامة تأنثهما)، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل: بَنَوْ وأَخَوْ، بدلالة تكسيرهم إِيَّاهما على أفعالٍ في قولهم: أبناء، وآخاء. قال بشر بن المهلب:

وجدتم بنيكم دوننا إذ نُسِبتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه! ^(١)

فلما عُدِلَا عن فَعَلٍ إلى فَعَلٍ وفُعِلٍ وأبدلت لهما تاء فصارتا بَنَتَا، وأختًا كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلمًا لتأنثهما؛ ألا تراك إذا فارقتَ هذا الموضع من التأنث رفضت هذه الصيغة البتة، فقلت في الإضافة إليهما: بَنَوِي، وأَخَوِي؛ كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنث أزلتها البتة؛ نحو حمراوِي وطلحِي، وحُبْلَوِي. فأمّا قول يونس: بَنَتِي وأختِي فمردود عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعًا للحكم بينهما، وإن كان لقول يونس أصول تجذبُه وتسوِّغُه.

وكذلك إن قلت: إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياءى الإضافة وبين صيغة بنت، وأخت، من حيث كانت الصيغة عَلمًا لتأنثهما فلمْ صرفهما عَلمين للذكر، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنث بفكها ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنث: من ياءى الإضافة في بَنَوِي، وأَخَوِي؟ فإذا أثبتَ في الاسمين بها علامة للتأنث، فهلا منع الاسمين الصرفَ بها مع التعريف، كما تمنع الصرفَ باجتماع التأنث إلى التعريف في نحو طلحة، وحمزة، وبابهما، فإن هذا أيضًا مما قد أجبنَا عنه في موضع آخر.

وكذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذِيَتَ، وكَيْتَ، وكِلْتَا: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت، وليست للتأنث. إنما التاء في ذِيَّة، وكِيَّة، واثنان، وابنتان، للتأنث.

(١) البيت من الطويل، وهو لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠٢/١، ولبعض بني المهلب في الخصائص ٣٣٨/١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٥٠، ولسان العرب (أخا).

فإن قلت: فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً؟ قيل: إذا قام الدليل لم يلزم النظر. وأيضاً فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدلٌ خصَّ التأنيث، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضاً شبهاً بالزائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصل، كما أن الزائد غير أصل؛ ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطاب من قول بعضهم في راية: راءة بالهمز، كيف شبه ألف راية - وإن كانت بدلاً من العين - بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهمزها بعد الزائدة في نحو سقاء، وقضاء. وأما قول أبي عمر^(١): إن التاء في كلتي رائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشواً إلا في (افتعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك، غير أني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكَلْبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلْب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشواً، وورنه فَعَتَلَان. ففي هذا شيان: أحدهما التسديد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلْب ثلاثياً، والكَلْبَان رباعياً؛ كزَرَم^(٢) وازرَامَ، وضَفَدَ^(٣)، واضفَادَ، وكزَعَبَ الفرخ وازلَعَبَ، ونحو ذلك من الأصليين الثلاثي والرباعي، المتداخلين. وهذا غورٌ عَرَضَ، فقلنا فيه ولنعد.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن.

وذلك كقوله: حتى الناصبة للفعل، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر، وهذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري. قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البغية ٨/٢. وانظر اللسان (كلو).

(٢) رزم دمه ويوله وكلامه وازرَامَ: انقطع.

(٣) ضفد الرجل واضفَادَ: صار كثير اللحم ثقيلاً مع حمق. اللسان (ضفد).

الأفعال، فضلا عن أن تعمل فيها. وقد استقرّ من قوله في غير مكان ذكرُ عدة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتى. فعلم بذلك وبنّصه عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتى، كما تضرّم مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢] ونحو ذلك. فالذهب إذاً هو هذا.

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضاً منها، ونائبة عنها نَسَبَ النصب إلى (حتى) وإن كان في الحقيقة لـ (أن).

ومثله معنى لا إعراباً قول الله سبحانه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ٧] فظاهر هذا تناف بين الحالتين؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله: وهو قوله ما رميت إذ رميت. ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله، وإن كان مكتسباً للنبي ﷺ مشاهدًا منه.

ومثله معنى قولهم: أذن ولم يؤذن، وصلى ولم يصل، ليس أن الثاني نافٍ للأول، لكنه لما لم يعتد الأول مجزئاً لم يشته صلاة ولا أذاناً.

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جارٍ مجرى السحر لطفًا، وإن جسا^(١) عنه أكثر من ترى وجفا.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رايه مستقرّ على ما أثبت ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرّح من رايه.

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مبّان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزّمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُمَارُ به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يُعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك

(١) جسا الرجل جسواً وجسواً: صلب. اللسان (جسا).

العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثانى الذى به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذى تركه إلى الثانى. فإن تساوى القولان فى القوة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإنّ الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هى الدواعى التى دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما.

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظن؛ فأما القطع البات فعند الله علمه. وعليه طريق الشافعى فى قوله بالقولين فصاعداً. وقد كان أبو الحسن ركّاباً لهذا الشّبح^(١)، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثرُ كلامه فى عامّة كتبه عليه. (وكنّت إذا ألزمتُ عند أبى على - رحمه الله - قولاً لأبى الحسن شيئاً لا بدّ للنظر من إلزامه إيّاه يقول لى: مذاهب أبى الحسن كثيرة).

ومن الشائع فى الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه، وسمّاه مسائل الغلط. فحدثنى أبو على عن أبى بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنّا رأيناه فى أيام الحدّاة، فأما الآن فلا. وحدثنا أبو على، قال: كان أبو يوسف^(٢) إذا أفتى بشيء أو أمّل شيئاً، فقليل له: قد قلت فى موضع كذا غير هذا يقول: هذا يعرفه من يعرفه؛ أى إذا أُنعم النظر فى القولين وُجِدَا مذهباً واحداً.

وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيّات: أنا أفتى مرّة بكونها اسمًا سمى به الفعل؛ كصه ومه، وأفتى مرّة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرنى فى الحال. وقال مرّة أخرى: إنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمى به الفعل؛ كعندك ودونك. وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبى الحسن يخالف قوله يقول: عكّر الشيخ. وهذا ونحوه من خِلاج الخاطر، وتعاذى المناظر، هو الذى دعا أقواماً إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة، واحتملوا أثقال الصغار والدلّة.

وحدثنى أبو على: قال: قلت لأبى عبد الله البصرى: أنا أعجب من هذا

(١) ثبج كل شيء: معظمه ووسطه وأعلاه، والجمع أثباج وثبوج.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى أبو يوسف المدنى، نزيل بغداد، من شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، مات سنة ٢٠٨، انظر تهذيب

الخاطر فى حضوره تارة، ومغيبه أخرى. وهذا يدل على أنه من عند الله. فقال: نعم، هو من عند الله، إلا أنه لابد من تقديم النظر؛ ألا ترى أن حامدا يقال لا يخطر له.

ومن طريف حديث هذا الخاطر أننى كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر:

وكننت أمشى على رجلين معتدلا

فصرت أمشى على أخرى من الشجر^(١)

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرته، ثم إنى الآن - وقد مضى له سنون - أعان^(٢) الخاطر وأستثمده^(٣)، وأفانيه^(٤) وأتودده، على أن يسمح لى بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت، وهو معتاص متأب، وضنين به غير معط.

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبى على إذا مر بى شيء قد كنت رأيت طرفا منه، أو ألمت به فيما قبل أقول له: قد كنت شارفت هذا الموضع، وتلوح لى بعضه، ولم أنته إلى آخره، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه، فيتبسّم - رحمه الله -، له ويتطلق إليه؛ سرورا باستماعه، ومعرفة بقدر نعمة الله عنده فيه، وفى أمثاله.

وقلت مرة لأبى بكر أحمد بن على الرازى - رحمه الله - وقد أفضنا فى ذكر أبى على ونبل قدره، ونباوة^(٥) محلّه: أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من

(١) البيت من الطويل، وهو للجمدى فى ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب (أتى)، (ولى)، وتاج العروس (أتى)، (ولى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حلب)، وديوان الادب (٣/ ٢٢٤)، وتاج العروس (حلب).

(٢) أى: أعارض، يقال: عن الشيء أى اعترض، والعن: الاعتراض. اللسان (عن).
(٣) الثمد والثمد: الماء القليل الذى لا ماد له. وفى حديث طهفة: وافجر لهم الثمد وهو - بالتحريك - الماء القليل، أى افجره لهم حتى يصير كثيرا وانظر اللسان (ثمد).

(٤) المفاناة: المداراة، وفانيت الرجل: داريته. اللسان (فى).

(٥) نباوة: الارتفاع والشرف، والنبوة والنباوة والنبى: ما ارتفع من الأرض.

علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه.

وإنما تبسّطت في هذا الحديث ليكون باعثاً على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نهضة، وأوعر سمته، وبالله سبحانه الثقة.

باب فى الدور، والوقوف منه على أول رتبة

هذا موضع كان أبو حنيفة - رحمه الله - يراه ويأخذ به . وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضى التغيير؛ فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هرّبت . فإذا حصّلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة، ولا تتكلّف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو على - رحمه الله - غير دفعة بيتاً مبنئاً معناه على هذا، وهو:

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخر فصير آخره أولاً

وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير: قِوَاة، وعلى التانيث: قِوَاوة، ثم تكسرها على حدّ قول الشاعر:

موالى حلف لا موالى قرابة ولكن قطينا يحلبون الأتاويا^(١)

- جمع إتاوة -، فيلزمك أن تقول حينئذ: قَوَاو، فتجمع بين واوين مكتفتى ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطرف.

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما أراد جمع إتاوة، وكان قياسه أن يقول: أَتَاوَى؛ كقوله فى علاوة، وهراوة: علاوى، وهراوى؛ غير أن هذا الشاعر سلك طريقاً أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث فى مثال التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة؛ كهمزة رسائل وكنائن، فصار التقدير به إلى أثناء، ثم تبدل من كسرة الهمزة فتحة؛ لأنها عارضة فى الجمع، واللام معتلة كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أثناءى، ثم تبدل من الياء ألفاً فتصير إلى أثناء، ثم تبدل من الهمزة واوا؛ لظهورها لماً فى الواحد؛ فتقول: أَتَاوَى كعلاوى . وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوة: أَتَاوَى . غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته،

(١) البيت من الطويل، وهو للجمعدى فى ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب (أنى)، (ولى)، وتاج العروس (أنى)، (حلب)، (ولى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حلب)، وديوان الادب ٢٢٤/٣ . وفيه يسألون الأتاويا بدل «يحلبون الأتاويا» أى هم خدام يسألون الخراج، وهو الإتاوة . وانظر اللسان (أنى).

فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها لتصح بعدها الياء التي هي روى القافية؛ كما معها من القوافي التي هي (الروايبا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يستجز أن يقرّ الهمزة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمزة أن تعلّ وتُغير إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة أثناء واوا؛ ليزول لفظ الهمزة التي من عاداتها في هذا الموضع أن تعلّ ولا تصحّ لما ذكرنا، فصار (الأتاويا).

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كُسرت أن تصير بها الصنعة إلى قَوَاءٍ، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قواو. فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لآلف التكسير على هذا الحدّ وقلت: أهُمَزُ كما هَمَزْتُ في أوائل لزمك أن تقول: قَوَاءٍ؛ ثم يلزمك ثانيًا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ما مضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضًا قواو، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية. فإذا أدّت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أوّل رتبة منه، وألا تتجاوز إلى أمر تُردّ بعد إليها، ولا تُوجد سبيلا ولا منصرفًا عنها.

فإن قلت: إن بين المسألتين فرقًا. وذلك أن الذي قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هذه الكلفة، والتزم ما فيها من المشقة، وهي ضرورة واحدة، وأنت إذا قلت في تكسير مثال فعالة من القوة: قَوَاوٍ قد التزمت ضرورتين: إحداهما إبدالك الهمزة الحادثة في هذا المثال واوًا على ضرورة (الأتاويا)، والأخرى كَنَفَكَ الآلف بالواوين مجاورا آخرهما الطرف؛ فتأنك ضرورتان، وإنما هي في (الأتاويا) واحدة. وهذا فرق، يقود إلى اعتذار وترك.

قيل: هذا ساقط، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضَمِنَ ما يُلغى هذا الاعتراض؛ ألا ترى أنه كان: كيف يكسر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأتاويا)؟ والذي قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة في الجمع واوًا، فكذلك فأبدلها أنت أيضًا في مسألتك. فأما كون ما قبل الآلف واوًا أو غير ذلك من الحروف، فلم يتضمّن السؤال ذِكرًا له، ولا عِيَجًا^(١) به، فلا يغني إذا ذكره،

(١) العيج: شبه الاكتراث، قال ابن سيده: ما عاج يقوله عيجًا وعيجوجة: لم يكثر له أو لم يصدقه. اللسان (عيج).

ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفساً بأن يُقرَّ هذه الهمزة العارضة في أثناء مكسورة بحالها كما أقرَّها الآخر في قوله:

له ما رأت عينُ البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سماء^(١)
وكان أبو عليّ ينشدناه:

* ... فوق ستّ سماء * *

لقال (الأتايبا) كقوله (سمائيا).

فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة.

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجوداً في واحد (سمائيا) الذي هو سماء. وذلك أن في إتاوة واواً ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله (الاتاوى) كالعلاوى والهراوى؛ تنبيهاً على كون الواو ظاهرة في واحده - أعنى إتاوة - كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في اتاوى، وإن كانت مكسورة؛ شحاً على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله: * ... فوق سبع سماء * ألا ترى أن لام واحده ليست واواً في اللفظ فتراعى في تكسيهه؛ كما روعيت في تكسير هراوة وعلاوة. فهذا فرق - كما تراه - واضح. نعم، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيثان اثنان: وذلك أكثر من أن يحاط به. فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه، وصحّ به ما قدّمناه.

فهذا طريق ما يجئ عليه؛ فقس ما يرد عليك به.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠، وخزانة الأدب (١/٢٤٤)، (٢٤٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٠٤)، والكتاب (٣/٣١٥)، ولسان العرب (١٤/٣٩٨) (سما)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٣٧)، والخصائص (١/٢١١)، (٢١٢)، (٢/٣٤٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥، والمقتضب (١/١٤٤)، والمتن في التصريف (٢/٥١٣)، والمنصف (٢/٦٦، ٦٨).

باب فى الحمل على أحسن الأقبحين

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميّلة. وذلك أن تُحضرك الحالُ ضرورتين لابدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فحشا.

وذلك كواو (ورنّتل)^(١) أنت فيها بين ضرورتين: إحداهما أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكرّرة، والواو لا توجد فى ذوات الأربعة إلا مع التكرير؛ نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها رائدة أوّلا، والواو لا تزداد أوّلا. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها رائدة؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أعنى فى حال التضعيف. فأمّا أن تزداد أوّلا فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه.

ومثل ذلك قولك: فيها قائمًا رجل. لما كنت بين أن ترفع قائمًا فتقدّم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسئلة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلا ريدا أحد، عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدّله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس فى قوّة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كلّ حال. فاعرف ذلك أصلا فى العربية تحملُ عليه غيره.

(١) ورنّتل: هو الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنّتل).

باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي؛ وذلك كقولنا في الإضافة^(١) إلى ما فيه همزة التانيث بالواو؛ وذلك نحو حَمْرَاوِيّ، وصَفْرَاوِيّ، وعُشْرَاوِيّ. وإنما قُلِبَت الهمزة فيه ولم تُقَرَّ بحالها لثلاث تقع علامة التانيث حَشَوْا. فمَضَى هذا على هذا لا يختلف.

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاء: عِلْبَاوِيّ، وإلى حَرِبَاء: حَرِبَاوِيّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتانيث، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقَلَّب في حمراوِيّ لكونها رائدة فَتُشَبَّهَ بِهَا همزة علباء من حيث كانت رائدة مثلها، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كَسَاء، وَقَضَاء: كَسَاوِيّ، وَقَضَاوِيّ؛ فأبدلوا الهمزة واوًا، حملاً لها على همزة عِلْبَاء؛ من حيث كانت همزة كَسَاء، وقضاء مبدلة من حرف ليس للتانيث؛ فهذه علّة غير الأولى؛ ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوًا في عِلْبَاوِيّ لأنها ليست للتانيث، فتحمّل عليها همزة كَسَاء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث.

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرَاء: قُرَاوِيّ، فشبهوا همزة قُرَاءَ بهمزة كَسَاء؛ من حيث كانت أصلاً غير رائدة؛ كما أن همزة كَسَاء غير رائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كَسَاء في كَسَاوِيّ من حيث كانت غير رائدة، لكن هذه أشباه لفظية يُحْمَلُ أحدها على ما قبله، تشبهاً به وتصوراً له. واليه وإلى نحوه أوما سيبويه بقوله: وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً.

وعلى ذلك قالوا: صحراوات، فأبدلوا الهمزة واوًا لثلاث يجمعوا بين عِلْمِي تانيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا: عِلْبَاوَان حملاً بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا: كِسَاوَان تشبيهاً له

بعلباوان، ثم قالوا: قَرَّأَوَان حملاً له على كِسَاوَان، على ما تقدّم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرّف فيها، والتركُّح^(١) في أثنائها؛ لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنشور؛ والشعر الموزون، والخطب والسُّجُوع، ولقوة إحساسهم في كلّ شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبيهم. وعلى هذا ما مُنع الصرف من الأسماء للشبّه اللفظي نحو أحمر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألّب، وتنضّب علّمين^(٢)؛ لما في ذلك من شبّه لفظ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصّة له في التنوين، وهو الفعل. والشبّه اللفظي كثير. وهذا كاف.

(١) رُكْحَة الدار وركحها: ساحتها؛ وتركح فيها، توسّع، وتركح فلان في المعيشة إذا تصرف فيها. وانظر اللسان (ركح).

(٢) التألب: شجر تتخذ منه القس، التنضب: شجر تتخذ منه السهام. وانظر اللسان (تألب)، (نضب).

باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك. وذلك أن العرب كما تُعنى بالفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة، وبالحطّْبَ أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بالفاظها. فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها، ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد؛ ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به، ولا أنقت لسمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله. وقال لنا أبو عليّ يومًا: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه. وكذلك الشعر: النفس له أحفظ، وإليه أسرع؛ ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيًا جلفًا، أو عبدًا عسيفًا، تنبو صورته، وتُمجّ جُمْلَتُهُ، فيقول ما يقوله من الشعر، فلاجل قبوله، وما يورده عليه من طلاوته، وعذوبة مستمعه ما يصير قوله حكمًا يرجع إليه، ويُقتاس به؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود^(١):

إن كنتُ عبدًا فنفسى حرةً كرمًا أو أسودَ اللونِ إني أبيضُ الخلقِ
وقول نصيب:

سودت فلم أملكِ سوادى وتحتي قميصٌ من القُوهيٍّ بيضٌ بنائقه^(٢)

(١) هو سحيم عبد بنى الحساس. وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق، والديوان ٥٥. (نحار).

(٢) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص ١١٠، وتاج العروس (سود)، (قوه)، (نبق)،

أو الأشباه والنظائر ٢٧/٦، والأغاني ٣٣٣/١، وذيل الأملاني ص ١٢٧، وشرح المفصل =

وقول الآخر^(١):

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سِنِّي وَكَانَ فِي الْعَيْنِ نُبوٌّ عَنِّي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنٍّ
حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي

فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحمّوا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها^(٢) وأرهفوها، فلا تَرَيْنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه [بها] وتشريف منها. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه، وتركيبته، وتقديسه، وإنما المَبغى بذلك منه الاحتياط للموعى عليه، وجواره بما يُعطر بشره، ولا يَعْرِ جوهره، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه وَيَغُضُّ منه كُدْرَةُ لفظه، وسوء العبارة عنه.

فإن قلت: فإننا نجد من ألفاظهم ما قد ثُمِّقوه، وزخرفوه، ووشَّوه، ودبجَّوه، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفاً، بل لا نجده قَصْداً ولا مقارِياً؛ ألا ترى إلى قوله:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ^(٣)

= ١٥٧/٧، ١٦٢، والكتاب ٥٧/٤، ولسان العرب (نبق)، (قوه)، وبلا نسبة في كتاب العين ١٨٠/٥، ٢٨٢/٧.

القوهى: ضربٌ من الثياب بيضٌ، فارسي. الأهرى الثياب القوية معروفة منسوبة إلى قوهستان. اللسان (قوه). البنائق: العرى التي تدخل فيها الأزرار. وأراد بقوله: «سودت» أنه عورت عينه، واستعار لها تحت السواد كمن عينه قميصاً يفضاً بنائقه. اللسان (نبق).

(١) هو مالك بن أمية كما في الوحشيات، ووردت الأشرطة الثلاثة الأولى في الحيوان ١/ ٣٠٠ غير معزوة. (نحار).

(٢) مأخوذ من غروب الأسنان وهي أطرافها، وأحدها غَرْبٌ، انظر اللسان (غرب).

(٣) البيتان من الطويل، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٢٥، وزهر الآداب ص ٣٤٩، وللمضرب عقبة بن كعب بن زهير في الحماسة البصرية ١٠٣/٢، وبلا نسبة في لسان العرب (طرف)، وأمالى المرتضى ٣٥٩/٢، والشعر والشعراء ص ٧٢، ومعجم البلدان ١٩٨/٥ (منى)، وأساس البلاغة ص ٢٢٧، (سيل)، وتاج العروس (طرف).

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه، وصِقاله وتلامح أنحائه، ومعناه مع هذا ما تحسُّه وتراه: إنما هو: لَمَّا فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على ظهور الإبل. ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها، مشروفة المعاني خفيستها.

قيل: هذا الموضع قد سَبَقَ إلى التعلُّق به مَنْ لم يُنعم النظر فيه، ولا رأى ما أراه القوم منه، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق. وذلك أن في قوله «كل حاجة» [ما] يفيد منه أهل النسيب والرفقة، وذوو الأهواء والمقة^(١) ما لا يفيد غيرهم، ولا يشاركهم فيه مَنْ ليس منهم؛ ألا ترى أن من حوائج (مَنْ) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه، والمعتاد فيه سواها؛ لأن منها التلاقي، ومنها التشاكي، ومنها التخلّي، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ له، ومعقود الكون به. وكأنه صانع عن هذا الموضع الذي أوما إليه، وعقد غرضه عليه، بقوله في آخر البيت:

✽ ومسح بالآركان من هو ماسح^(٢) ✽

أى إنما كانت حوائجنا التي قضيناها، وآرابنا التي أنضيناها، من هذا النحو الذي هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجارٍ في القرية من الله مجراه؛ أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح. وأما البيت الثانى فإنّ فيه:

✽ أخذنا بأطراف الأحاديث بيتنا^(٣) ✽

وفى هذا ما أذكره؛ لتراه فتعجبَ مَنْ عجبَ منه ووضع من معناه. وذلك أنه لو قال: أخذنا فى أحاديثنا، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب، وتعنو له مبة^(٤) الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علو قدر الحديث بين الاليفين، والفكاهة بجمع شمل المتواصلين؛ ألا ترى إلى قول الهذلى:

(١) المقة: المحبة.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) مبة الشباب والسكر والنهار: أوله وأنشطه. اللسان (مبع).

وإنَّ حديثًا منك - لو تعلمينه -
جَنَى النحلِ في ألْبَانِ عُوذٍ مطافِلِ^(١)
وقال آخر:

وحديثها كالغيثِ يسمعه
راعِي سنينٍ تتابعتْ جَدْبَا
فأصاخ يرجو أن يكون حيًّا
ويقولُ من فرحٍ هيا ربًّا^(٢)
وقال الآخر:

وحَدَّثَنِي يا سعدُ عنها فزدتني
جنونًا فزدني من حديثك يا سعد^(٣)
وقال المولّد:

وحديثها السُّحْرُ الحلال لو أنه
لم يَجْنِ قتلَ المسلمِ المحرَّرِ^(٤)
الآياتُ الثلاثة. فإذا كان قدر الحديث - مُرْسَلًا - عندهم هذا، على ما ترى
فكيف به إذا قيده بقوله (بأطراف الأحاديث). وذلك أن في قوله (أطراف
الأحاديث) وَحْيًا خفيًّا، ورمزًا حُلُوًّا؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه
المحبُّون، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمِّمون؛ من التعريض، والتلويح، والإيماء دون
التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفًا،
ومصارحة وجهرًا، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم، وأشدُّ تقدُّمًا
في نفوسهم، من لفظهما وإن عذَّب موقعه، وأثَّق له مستمعه.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٧/٥)، وشرح أشعار الهذليين
١٤١/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤، ولسان العرب
(بكر)، (طفل)، وتاج العروس (طفل)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٨٢/٢،
وهمع الهوامع ٤٦/٢.

(٢) البيت الثاني من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي القالي ٨٤/١، والبيان والتبيين ٢٨٣/١،
والخصائص ٢٩/١، ٢١٩، وشرح شواهد المغنى ص ٦٣، ولسان العرب (هيا)، ومعنى اللبيب
ص ٢٠، وفي معجم شواهد النحو الشعرية (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوبًا للراعي في ألف باء
للبلوى ٤٧٨/٢، ولم أجده في ديوانه، وقد ورد (ويقول من فرح).

(٣) هو العباس بن الاحنف. وانظر الديوان المطبوع في استامبول ص ٥٨، ومعاهد التنصيص
٥٧/١. (نجار).

(٤) هو ابن الرومي. وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (نجار).

نعم، وفى قوله:

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح^(١) *

من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر فى هذا أسير، وأعرف وأشهر.

فكانّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتشيها، وتزخرّ فيها، عنايةً بالمعان التى وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنّ من الشعر لحكماً وإنّ من البيان لسحراً»^(٢). فإذا كان رسول الله ﷺ يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم، التى جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب، وسبباً وسلماً إلى تحصيل المطلوب، عُرِفَ بذلك أن الألفاظ خدَمَ للمعانى، والمخدوم - لا شك - أشرفُ من الخادم.

والأخبار فى التلطف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها، أو يُتجشّم للحال (نعت لها)، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة، فقال المستول: إن علىّ يميناً ألا أفعلَ هذا. فقال له السائل: إن كنت - أيّذك الله - لم تحلف يميناً قطّ على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفّرت عنها له، وأمضيته، فما أحبُّ أن أُحِثّك، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلنى أدونَ الرجلين عندك. فقال له: سحرتنى، وقضى حاجته.

وندع هذا ونحوه لوضوحه، ولناخذَ لِمَا كنا عليه فنقول:

مما يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها فى أنفسها على ألفاظها، أنهم قالوا فى شمللت، وصعمرت^(٣)، وبيطرت، وحوقلت، ودهورت^(٤)، وسلّقت^(٥)، وجعّبت^(٦): إنها ملحقة بباب دحرجت. وذلك أنهم وجدوها على سَمَتها: عددٌ

(١) سبق تخريجه.

(٢) «صحيح» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وغيرهم، وانظر صحيح أبى داود (ح. ٤١٩٠)، وراجع الصحيحة (١٧٣١).

(٣) صعرر الشيء فتصعّر دحرجه فتدحرج واستدار. اللسان (صعور).

(٤) الدهورة: جمعك الشيء وقذفك به فى مهواة؛ ودهورت الشيء: كذلك. اللسان (دهر).

(٥) سلّقت: مأخوذ من السلق وهو الصدم والدفع. اللسان (سلق).

(٦) جعبيته جعباءً: صرّعه. اللسان (جعب).

حروف، وموافقة بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بها في محاوراتها، وطرق كلامها.

والدليل على أن فعللت، وفعلت، وفوعلت، وفعليت، ملحقة بباب دحرجت مجيء مصادرِها على مثل مصادر باب دحرجت. وذلك قولهم: الشملة، والبيطرة، والحوقة، والدهورة، والسَّلَقة، والجَعْبَة. فهذا [ونحوه] كالدرجة، والهملجة، والقوقة، والزرواة. فلما جاءت مصادرُها على مصادر الرباعية، والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها؛ ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة. فقولك: بَيَّطَرُ بَيَّطِرُ بَيَّطَرَة، كدحرج يدحرج دحرجة، ومُبيطِر كمدحرج. وكذلك شملل يشملل شمللة، وهو مُشَمِّل. فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه. ثم إنهم قالوا: قاتل يقاتل قتالا، ومقاتلة، وأكرم يكرم إكراما، وقطع يقطع تقطيعا، فجاءوا بأفعل، وفاعل، وفعل، وغير ملحقة بدحرج، وإن كانت على سَمْتِه وبِوزْنِه؛ كما كانت فعلل، وفِعْل، وفَوَعْل، وفَعُول، وفَعَلَى، على سَمْتِه ووزنه ملحقة. والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبابه امتناع مصادرِها أن تأتي على مثال الفَعْلَة؛ ألا تراهم لا يقولون: ضارب ضاربة، ولا أكرم أكرمة، ولا قَطَع قَطْعَة؛ فلما امتنع فيها هذا - وهو العبرة في صحة الإلحاق - علم أنها ليست ملحقة بباب دَحْرَج.

فإذا قيل: فقد تجيء مصادرُها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة؛ ألا تراهم يقولون: قاتل قيتالا، وأكرم إكراما، «وكذبوا بآياتنا كذبا» [النبا: ٢٨] فهذا بوزن الدحراج، والسرهاف، والزِلزال، والقِلقال؛ قال:

* سَرَهْفَتُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ ^(١) *

قيل: الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفَعْلَة، دون الفعلال، وبه كان

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/١٦٩، والاشباه والنظائر ١/٢٨٩، وسمط اللآلى ص ٧٨٨، وشرح المفصل ٦/٥٠، ولرؤية في خزائن الأدب ٢/٤٥، ٤٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٥٧، وليس في ديوانه، وتاج العروس (سرهف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١٥١، والخصائص ١/٢٢٢، ٢/٣٠٢، والمنصف ١/٤١، ٣/٤.

يعتبر سيبويه. ويدلّ على صحّة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه، فهو بفعلّل أشبه من مثال الفعلال، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع.

فإن قلت: ففى الفعللة الهاء زائدة، قيل: الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدّة، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة.

فإن قيل: فقد صحّ إذا أن فاعل، وأفعل، وفعل - وإن كانت بورن دحرج - غير ملحقة به، فلم لم تلحق به؟ قيل: العلة فى ذلك أن كلّ واحد من هذه المثل جاء لمعنى. فافعلّ للنقل وجعل الفاعل مفعولاً؛ نحو دخل، وأدخلته، وخرج، وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ؛ نحو أحصد الزرع، وأركب المهر، وأقطف الزرع، ولغير ذلك من المعانى. وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً؛ نحو ضارب زيد عمراً، وشاتم جعفر بشراً. وأما فعل فلكثير؛ نحو غلّق الابواب، وقطّع الحبال، وكسّر الجرار.

فلما كانت هذه الزوائد فى هذه المثل إنما جىء بها للمعانى خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ؛ نحو شملل، وجهور، وبيطر؛ فتنبّوا إلحاقها بها؛ صوتاً للمعنى، وذبا عنه أن يُستهلك ويسقط حكمه، فاخلّوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا المعنى ورجّبوه؛ لشرفه عندهم، وتقدّمه فى أنفسهم. فراوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً مُحترقاً، وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأوّل غيره؛ ألا ترى أن (مفعلاً) لما كانت زيادته فى أوله لم يكن ملحقاً بها؛ نحو: مضرب، ومقتل. وكذلك (مفعّل) نحو: مقطع، ومنسج، وإن كان مفعّل بورن جعفر، ومفعّل بورن هجرع^(١). يدلّ على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما، نحو مسدّ، ومردّ، ومثل^(٢)، ومثل^(٣). ولو كانا ملحقين لكانا

(١) الهجرع: الطويل المشوق، الاحمق، الجبان. اللسان (هجرع).

(٢) المثل: الذى يتل به أى يصرع به، الشديد.

(٣) رجلٌ مثل: خفيفٌ سريع، وحمارٌ مثل: كثير الطرد.

حَرَّيْ أَنْ يَخْرُجَا عَلَى أَصُولِهِمَا، كَمَا خَرَجَ شَمَلٌّ وَصَعْرَرَ عَلَى أَصْلِهِ. فَأَمَّا مَحَبَّبٌ
فَعَلَّمَ خَرَجَ شَاذًا، كَتَهَلَّلٍ، وَمَكْوَرَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا احْتَمَلَ لِعَلَمِيَّتِهِ.

وَسَبَبُ امْتِنَاعِ مَفْعَلٍ وَمِفْعَلٍ أَنْ يَكُونَا مُلْحَقَيْنِ - وَإِنْ كَانَا عَلَى وَرْنِ جَعْفَرٍ،
وَهِجْرَجَ - أَنْ الْحَرْفَ الزَّائِدَ فِي أَوَّلِهِمَا، وَهُوَ لِمَعْنَى؛ وَذَلِكَ أَنْ مَفْعَلًا يَأْتِي
لِلْمَصَادِرِ، نَحْوُ ذَهَبَ مَذْهَبًا، وَدَخَلَ مَدْخَلًا، وَخَرَجَ مَخْرَجًا. وَمِفْعَلًا يَأْتِي
لِلآلَاتِ، وَالْمُسْتَعْمَلَاتِ؛ نَحْوَ مِطْرَقٍ، وَمِرْوَجٍ، وَمِخْصَفٍ، وَمِنْزَرٍ. فَلَمَّا كَانَتْ
الْيِمَانُ ذَوَاتِي مَعْنَى خَشُوا إِنْ هُمُ الْحَقُّوْا بِهِمَا أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنْ الْغُرُضُ فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ
الْإِلْحَاقُ حَسْبُ، فَيُسْتَهْلَكُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ بِهِمَا، فَتَحَامُوُا الْإِلْحَاقَ بِهِمَا؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ
مَوْفَرًا عَلَى الْمَعْنَى لِهَمَا.

وَيَدُلُّكَ عَلَى تَمَكُّنِ الْمَعْنَى فِي أَنْفُسِهِمْ وَتَقَدُّمِهِ لِلْفِظِّ عِنْدَهُمْ تَقْدِيمُهُمْ لِحَرْفِ الْمَعْنَى
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ الْعِنَايَةِ بِهِ، فَقَدِّمُوا دَلِيلَهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَمَارَةً لِتَمَكُّنِهِ
عِنْدَهُمْ.

وَعَلَى ذَلِكَ تَقَدَّمَتْ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ؛ إِذْ كُنَّ دَلَالًا عَلَى
الْفَاعِلَيْنِ: مَنْ هُمُ، وَمَا هُمُ، وَكَمْ عَدَّتْهُمْ؛ نَحْوَ أَفْعَلٍ، وَنَفْعَلٍ، وَتَفْعَلٍ، وَيَفْعَلٍ،
وَحَكَمُوا بِضَدِّ [هَذَا لِلْفِظِّ]؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَهُ أَبُو عَثْمَانَ فِي الْإِلْحَاقِ: إِنَّ أَقْبَسَهُ
أَنْ يَكُونَ بِتَكْرِيرِ اللَّامِ، فَقَالَ: بَابُ شَمَلَّتْ، وَصَعْرَرْتُ، أَقْبَسُ مِنْ بَابِ حَوَقَلْتُ،
وَيَبْطُرْتُ، وَجَهَّوَرْتُ.

أَفَلَا تَرَى إِلَى حُرُوفِ الْمَعَانِي: كَيْفَ بَابُهَا التَّقَدُّمُ، وَإِلَى حُرُوفِ الْإِلْحَاقِ
وَالصَّنَاعَةِ: كَيْفَ بَابُهَا التَّأَخُّرُ. فَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ سَبْقَ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ، وَعَلَوْ فِي
تَصَوُّرِهِمْ، إِلَّا بِتَقَدُّمِ دَلِيلِهِ، وَتَأَخُّرِ دَلِيلِ نَقِيضِهِ، لَكَانَ مَغْنِيًّا مِنْ غَيْرِهِ كَافِيًّا.

وَعَلَى هَذَا حَشَوُا بِحُرُوفِ الْمَعَانِي فَحَصَّنُوهَا بِكَوْنِهَا حَشَوًا، وَأَمِنُوا عَلَيْهَا مَا لَا
يُؤْمَنُ عَلَى الْأَطْرَافِ، الْمَعْرِضَةُ لِلْحَذْفِ وَالْإِجْحَافِ. وَذَلِكَ كَالْفِ التَّكْسِيرِ وَبَاءِ
التَّصْغِيرِ؛ نَحْوَ دِرَاهِمٍ، وَدُرَيْهَمٍ، وَقِمَاطِرٍ، وَقُمَيْطَرٍ. فَجَرَّتْ فِي ذَلِكَ - لِكَوْنِهَا
حَشَوًا - مَجْرَى عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُحَصَّنَةِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، الْمَرْفُوعَةِ عَنْ حَالِ الطَّرْفَيْنِ
مِنَ الْحَذْفِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ بَابِ عِدَّةٍ، وَزَنَةٍ، وَنَاسٍ، وَاللَّهِ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي
سَيَبُوهُ، وَمَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ، لَابَّ لَكَ، وَوَيْلَعِهِ، وَيَا بَا الْمَغِيرَةِ، وَكَثْرَةِ

باب يد، ودم، وأخ، وأب، وغد، وهن، وجر، واست، وباب ثبة، وقلة؛ وعزة، وقلة باب مذ، وسه: إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف. وأما ثبة^(١) ولثة فعلى الخلاف. فهذا يدلّك على صنّهم بحروف المعاني، وشحّهم عليها: حتى قدّموها عناية بها، أو وسّطوها تحصيلًا لها.

فإن قلت: فقد نجد حرف المعنى آخرًا، كما نجد أولًا ووسّطًا. وذلك تاء التانيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدّه، والألف والتاء في المؤنث، وألف التانيث في حمراء وبابها، وسكرى وبابها، وياء الإضافة؛ كهني، فما ذلك؟

قيل: ليس شيء مما تأخّرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع. وذلك أن تاء التانيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تانيث ما هو، وما مذكره، فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصحّحة، ثم ألحقوها تاء التانيث ليُعلموا حال صورة التذكير، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التانيث؛ فجمعوا بين الأمرين ودّلوا على الغرضين. ولو جاءوا بعلم التانيث حشوًا لانكسر المثال، ولم يعلم تانيث أي شيء هو.

فإن قلت: فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسّران مثال الواحد والمكبر، وتختزمان صورتيهما؛ لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودُفِتر، وكذلك كليب، وحُجِير، ونحو ذلك، قيل: أمّا التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير؛ ألا تراك تقول في تحقير حبل: حَبْلِي، وفي صحراء: صُحَيْرَاء، فتُقرّ ألف التانيث بحالها، فإذا كسّرت قلت: حِبَالِي، وصَحَارِي، وأصل حِبَالِي حبال؛ كدعائِ تكسير دعوى، فتغيّر علم التانيث. وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرج عن رُتبته الأولى - أعني الأفراد - فأقرّ (بعض لفظه) لذلك؛ وأمّا التكسير فيبعده عن الواحد الذي هو الأصل، فيحتمل التغير، لا سيما مع اختلاف معاني الجمع، فوجب اختلاف اللفظ. وأمّا ألف التانيث

(١) ثبة الخوض: وسطه الذي يثوب إليه الماء. وانظر اللسان (ثبا). يقول ابن جنّي في سر الصناعة في حرف الواو (٢/ ١٥٠) أما «ثبة» فالحذوف منها اللام يدل على ذلك أنه الثبة: الجماعة من الناس وغيرهم، قال تعالى: ﴿فَانفَرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفَرُوا جَمِيعًا﴾. فـ «ثبات» كقولك: جماعات متفرقة.

المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التانيث، وكذلك عَلمَ التثنية والجمع على حذّه لاحق بالهاء أيضاً. وكذلك ياء النسب. وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه، حتى لحق بالأصول عندهم، فما ظنك بالزائد ذى المعنى؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَنْسُوَة تارة: قَلَنْسَ، وأخرى: تَقَلْسَى، فأَقَرُوا النون وإن كانت زائدة، وأَقَرُوا أيضاً الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت. وكذلك قالوا: قَرْنُوَة^(١)، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السَّقاء، فأثبتوا الواو، كما أثبتوا بقية حروف الأصل: من القاف، والراء، والنون، ثم قلبوها ياء فى قرْنيت. هذا مع أن الواو فى قَرْنُوَة زائدة للتكثير والصيغة، لا للإلحاق ولا للمعنى، وكذلك الواو فى قَلَنْسُوَة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. وقالوا فى نحوه، تعفرت الرجل إذا صار عفريتاً، فهذا تَفَعَّلْتُ؛ وعليه جاء تَمَسَّكَنْ، وَتَمَدَّرَع، وَتَمَنَطَق، وَتَمَنَدَل، وَمَخَرَق^(٢)، وكان يسمّى محمداً ثم تَمَسَّلَم أى صار يسمّى مُسَلِّماً، و(مَرْحَبَك اللهُ، وَمَسْهَلَك)، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق؛ كل ذلك توفية للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه. ألا تراهم إذ قالوا: تدرّع، وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لثلاث يعرف غرضهم: أمن الدَّرْع والسكون؛ أم من المدرعة والمُسْكَنَة؟ وكذلك بقية الباب.

ففى هذا شيان: أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول. والآخر ما يوجبهِ وَيُقْضَى بِهِ: من ضعف تحقير الترخيم وتكسيه عندهم، لِمَا يَقْضَى بِهِ، وَيُقْضَى بِكَ إِلَيْهِ: من حذف الزوائد، على معرفتك بحرمتها عندهم.

فإن قلت: فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى اَلْأَنْدَدِ^(٣) والأَنْجَجِ^(٤)، وبالياء فى يَلْئَدَدٍ وَيَلْئَجَجِ، والدليل على الإلحاق ظهور

(١) القنوة: نبات عريض الورق ينبت فى الوية الرمل، قال الأزهري فى القنوة: رأيت العرب يدبغون بورقه الأهب. اللسان (قرن).

(٢) يقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم (١/٣٦٦) «وقالوا مخرق الرجل، وضعفها ابن كيسان».

(٣) الألدند والبلندد: كاللد، أى الشديد الخصومة.

(٤) الألنجج واليلنجج: عودٌ من الطيب يتبخر به.

التضعيف؟ قيل: قد قلنا قَبْلُ: إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه رائد آخر؛ فلذلك جارِ الإلحاق بالهمزة والياء في أَلْدَدٍ، وَيَلْدَدٍ، لَمَّا انضَمَّ إلى الهمزة والياء والنون.

وكذلك ما جاء عنهم من إِنْقَحَلٍ^(١) - في قول صاحب الكتاب - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جَرْدَحَلٍ. ومثله ما روينا عنهم من قولهم: رجلٌ إِنْزَهَوٌ، وامرأةٌ إِنْزَهَوَةٌ، ورجالٌ إِنْزَهَوُونَ، ونساءٌ إِنْزَهَوَاتٌ، إذا كان ذا زَهْوٍ؛ فهذا إذا إِنْفَعَلَ. ولم يحك سيبويه من هذا الورن إلا إِنْقَحَلًا وحده؛ وأنشد الأصمعي - رحمه الله -:

* لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا إِنْقَحَلًا^(٢) *

ويجوز عندى فى إنزهر غير هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عَنَزَهَوٌ: فَنَعَلُوا، من العِزْهَاءِ، وهو الذى لا يقربُ النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضاً وإعراضاً، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهو؛ قال:

إذا كنت عِزْهَاءَ عن اللهو والصبا

فكن حَجَرًا من يابس الصخرِ جَلَمَدًا^(٣)

وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إِنْقَحَلٍ، وهو باب قِنْدَاوٍ^(٤)، وسِنْدَاوٍ^(٥)، وَحِنْطَاوٍ^(٦)، وَكِتَاوٍ^(٧).

فإن قيل: ولم لما كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولاً رائدٌ ثانٍ غيره صاراً جميعاً للإلحاق، وإذا انفرد الأول لم يكن له؟ قيل: لِمَا كُنَّا عليه من غلبة المعانى

(١) رجل إِنْقَحَلٍ: يابس الجلد من الكبر والهرم.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قحل)، وجمهرة اللغة ص ٥٥٩، وتاج العروس (قحل).

(٣) البيت من الطويل، وهو للأحوص فى ديوانه ص ٩٨، وطبقات فحول الشعراء ص ٦٦٤، والشعر والشعراء ص ٥٢٦، وبلا نسبة فى لسان العرب (عزه)، وكتاب العين ٢٠٦/٦، والمخصص ١٦/١٧٥، وأساس البلاغة ص ٣٠١ (عزه) ٣٤٨، (فند)، ٥١٢ (بيس)، وتاج العروس (عزه).

(٤) القنداو: الجرىء. والسنداو: القصير أو الخفيف. الحنطاو: العظيم البطن أو القصير. الكتاو: الجمل الشديد.

للألفاظ، على ما تقدّم.

وذلك أن أصل الزيادة في أوّل الكلمة إنما هو للفعل. وتلك حروف المضارعة في أفعُل، وتَفَعَّل، وتَفَعَّلُ، ويفعلُ، وكلّ واحد من أدلّة المضارعة إنما هو حرف واحد، فلمّا انضَمَّ إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى، فلم يُنكَر أن يُصار به حينئذٍ إلى صنعة اللفظ، وهي الإلحاق.

وبذلك على ثَمَكْن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركهم صرف أحمد، وأرمل، وأزمل^(١)، وتَنَضَّب، ونَرَجِس، معرفة؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع، وهي حروف المضارعة. فصارع أحمدُ أركب، وتَنَضَّب تقتل، ونرجس نضرب، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل.

فإن قلت: فقد نجدّها للمعنى ومعها رائد آخر غيرها؛ وذلك نحو ينطلق وأنطلق، وأحرنجيم، ويخرنيطم، ويقعنسس. قيل: المزيد للمضارعة هو حرفها وحده، فأما النون فمصوغة في حشو الكلمة في الماضي؛ نحو احرنجيم، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد، كما التقت الهمزة والياء مع النون في النجج ويلندد في وقت واحد.

فإن قلت: فقد تقول: رجل الدّ ثم تُلحق النون فيما بعد، فتقول: الندد، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين. قيل: هاتان حالان متعاديتان؛ وذلك أن الدّ ليس من صيغة الندد في شيء، إنما الدّ مذكر لداء؛ كما أن أصمّ تذكير صمّاء. وأمّا الندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجيم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد، ثم ارتجلت له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن يتنظم جميع حروف الماضي من أصل أو رائد؛ كبيطر وبيبطر، وحوقل ويحوقل، وجهور، ويجهور، وسلقى ويسلقى، وقطّع ويقطّع، و (تكسر ويتكسر) وضارب ويضارب.

(١) الأزمل: الصوت، وجمعه الأزامل.

فأما أكرم يكرم، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أؤكرم لو جىء به، بما أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه؛ كما جىء بالزيادة في نحو يتدحرج، وينطلق. وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً؛ فهذا واضح.

ولأجل ما قلناه: من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حَمَلَ أصحابنا تَهْلَلُ^(١) على أن ظهور تضعيفه إنما جار لأنه عَلم، والأعلام تغير كثيراً. ومثله عندهم مَحَبَّب؛ لما ذكرناه.

وسألت يوماً أبا عليّ - رحمه الله - عن تحفاف^(٢): أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أَمْلُود^(٣) وأظفور ملحقاً بباب عُسْلُوج^(٤)، ودُمْلُوج، وأن يكون إطريح وإسليح^(٥) ملحقاً بباب شَنْظِير^(٦) وخنزير. ويبعد هذا عندي؛ لأنه يلزم منه أن يكون باب إعصار وإسنام^(٧) ملحقاً بباب حِدْبَار^(٨) وهَلْقَام^(٩)، وباب إفعال لا يكون ملحقاً؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له. وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقاً من قَبْلِ أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جىء به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب

(١) تهلل: قرية بالريف. انظر معجم البلدان. اللسان (جفف).

(٢) التَّجْفَاف والتَّجْفَاف: الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب.

(٣) أملود: ناعم، وامرأة أملودة: ناعمة. الملد: الشباب ونعمته.

(٤) العسلوج: ما لان واخضر من قضبان الشجر والكرم أول ما ينبت.

(٥) الإسليح: شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها.

(٦) الشَنْظِير: السوء الخلق.

(٧) الأسنام بفتح الهمزة: جمع الأسنامة: ضرب من الشجر. والإسنام: ثمر الحلي. اللسان

(سنم).

(٨) الحدبار: الناقة الضامرة.

(٩) الهلقام: الضخم الطويل.

المدّ إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان.

فإن قلت على هذا: فما تقول فى باب إزْمُول^(١)، وإدْرُون^(٢)، أملحَق هو أم غير ملحَق، وفيه - كما ترى - مع الهمزة الزائدة الواو رائدة؟ قيل: لا، بل هو ملحَق بباب جِرْدَحْلٍ^(٣) وحِنْزَقِرٍ^(٤). وذلك أن الواو التى فيه ليست مدّاً؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها.

فإن قلت: فقد قال فى طُومَارٍ: إنه ملحَق بقُسْطَاسٍ، والواو كما ترى بعد الضمّة، أفلا تراه كيف ألحَق بها مضموما ما قبلها. قيل: الأمر كذلك؛ وذلك أن موضع المدّ إنما هو قَبِيل الطَّرَف مجاوراً له؛ كآلف عمّاد، وياء سعيد، وواو عمود. فأما واو طُومَارٍ، وياء دِيْمَاسٍ^(٥) فيمن قال دياميس فليستا للمدّ؛ لأنهما لم تجاورا الطَّرَف. وعلى ذلك قال فى طُومَارٍ: إنه ملحَق لَمَّا تقدّمت الواو فيه، فلم تجاور طَرَفه.

فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومَارٍ ودِيْمَاسٍ لقلت: سُؤال، وسيئال. فإن خففت الهمزة أقيت حركتها على الحرفين قبلها، ولم تحتشم ذلك، فقلت: سُؤال، وسيئال، ولم تُجرهما مُجرى واو مقروءة وياء خطيئة فى إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما، وأدغامك إياهما فيها، فى نحو مقروءة، وخطيئة. فلذلك لم يُقل فى تخفيف سوءال، وسيئال: سُؤال، ولا سيال. فاعرفه.

فإن قيل: ولمَ لمَ يتمكّن حالُ المدّ إلا أن يجاور الطَّرَف؟ قيل: إنما جىء بالمدّ فى هذه المواضع لنعمته وللين الصوت به. وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأون^(٦)؛ فقدّموا أمام الخوف الموقوف عليه ما يؤذّن بسكونه، وما يخفّض من غُلُوِّه^(٧) الناطق واستمراره على سنن جرّيه، وتتابع نطقه. ولذلك

(١) الإزمولة: المصوت من الوعول وغيرها. اللسان (رمل).

(٢) الإدرون: المألّف. والاصل. اللسان (درن).

(٣) الجر دحل من الإبل: الضخم. ناقة جر دحل: ضخمة غليظة. اللسان (جر دحل).

(٤) الحنزقر: القصير الدميم من الناس. اللسان (حنزقر).

(٥) الديماس: الحمام. والسّرْب المظلم. اللسان (دمس).

(٦) الأون: الدّعة والسكينة والرفق. اللسان (أون).

(٧) الغلواء: السرعة.

كثرت حروف المدّ قبل حرف الروى - كالتأسيس والرّدْف - ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف، ومؤدياً إلى الراحة والسكون. وكلّما جاور حرف المدّ الروى كان آتس به، وأشدّ إنعاماً لمستمعه. نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضاً عن حرف متحرك، أو زنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر؛ كالثالث الطويل، وثانى البسيط والكمال. فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لِمَا جاور الطَرَف. فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللّين، وعريقة في المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيها - أين وقعت - شيء يرجع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها؛ ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً؛ نحو ضارب وشاتم؛ فهذا معنى غير معنى المدّ، وحديث غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصنيف أبى عثمان وغيره من كتبى، وما خرج من كلامى.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المدّات في أواخر الكلم للمدّ، فإن ذلك أنأى لهنّ، وأشدّ تمادياً بهنّ؟ قيل: يفسد ذاك من حيث كان مؤدياً إلى نقض الغرض، وذلك أنهنّ لو تطرفن لتسلّط الحذف عليهنّ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ داعياً إلى استهلاكه بحذفهنّ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حُفِظن عليه، وارْتَبِطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن؛ وذلك كعفريّة، وحذريّة^(١)، وعفّاريّة، وقُرّاسيّة^(٢)، وعلّانيّة، ورّفاهيّة، وبُلّهنيّة^(٣)، وسَحَفنيّة^(٤)؛ وكذلك عرقوة، وترقوة، وقلنسوة، وقمّحذوة^(٥). فأما رباع وثمان وشناح^(٦) فإنما احتُمِل ذلك فيه للفرق بين المذكّر والمؤنث في رباعيّة وثمانية وشناحية. وإيضاً فلو رادوا الواو طَرَفًا لوجب قلبها ياء؛ ألا تراها لما حذفت التاء عنها في الجمع قلبوها ياء؛ قال:

(١) الحذريّة: الأرض الخشنة، والجمع الحذارى. اللسان (حذر).

(٢) القُرّاسيّة: الضخم الشديد من الإبل وغيرها، اللسان (قرس).

(٣) البُلّهنيّة: سعة العيش. اللسان (بلهن).

(٤) رجل سحفنيّة: هو المخلوق الرأس. اللسان (سحف).

(٥) القمّحذوة: الهنة الناشزة فوق القفا. اللسان (قمحد).

(٦) الشّناح من الإبل: الطويل الجسيم. والأثنى شناحية. اللسان (شنح).

* أهل الرياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي^(١) *

وقال المجنون:

* وبيض القَلَنْسِي من رجال أطاول *

وقال:

* حتى تَقْضَى عَرَقِي الدَلِي^(٢) *

وأيضاً فلو زيدت هذه الحروف طَرَفًا للمدِّ بها لانتَقَضَ الغرضُ من موضع آخر. وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بعض مدّه، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء في الوقف؛ ليبين بها حرف المدِّ. وذلك قولك: وازِيداه، وواغلامهموه، وواغلام غلاميه. وهذا شيء اعترض فقلنا فيه، ولنعد.

فإن قيل زيادة على ما مضى: إذا كان موضع زيادة الفعل أوله؛ بما قدمته، وببدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل؛ وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه؛ نحو عَنَظِيان^(٣)، وخَنْذِيان^(٤)، وخَنْزُوَان^(٥)، وَعَنْفُوَان، فما بالهم جعلوا الميم - وهى من زوائد الأسماء - مخصوصًا بها أول المثال؛ نحو مَفْعَل، ومفعول، ومِفعال، ومُفْعِل، وذلك الباب على طوله؟.

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (عنس) ٦، ١٨١ (قلس)، ٣٠٧/٧ (ريط)، وشرح المفصل ١٠٧/١٠، والكتاب ٣١٧/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٦، والمقتضب ١٨٨/١، والمنصف ١٢٠/٢، ٧٠/٣، وتهذيب اللغة ٤٠٨/٨، وتاج العروس (٢٩٠/١٦) (عنس)، ٣٩٣ (قلس)، ٣١٧/١٩ (ريط)، وكتاب العين ٧٩/٥ وقبله:

* لا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقِي بَعْنَسِي *

(٢) الرجز بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ١٤٧، والخصائص ٢٣٥/١، وشرح المفصل ١٠٨/١، والكتاب ٣٠٩/٣، ولسان العرب (عرق)، والمقتضب ١٨٨/١، والمنصف ١٢٠/٢، والمخصص ١٦٥/٩، وتاج العروس (عرق).

القض: الكسر. العروقة: خشبة معروضة على الدلو. والجمع عرق وأصله عرقو. إلا أنه ليس فى الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم. هذا مذهب سيويه وغيره من النحويين، فعدلوا إلى إبدال الواو ياء. اللسان (عرق).

(٣) العنظيان: الشرير المتسمع البذى الفحاش. اللسان (عنظ).

(٤) الخَنْذِيان: الكثير الشر. اللسان (خند).

(٥) الخَنْزُوَان: الكبير. اللسان (خنز).

قيل: لَمَّا جاءت لمعنى ضارعتُ بذلك حروف المضارعة فقُدِّمت، وجعل ذلك عَوْضًا من غلبة زيادة الفعل على أوّل الجزء؛ كما جعل قلب الياء واوًا في التَقَوَى والبَقَوَى عَوْضًا من كثرة دخول الواو على الياء. وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخِفَتِهِ، فاحتَمَل سَحَبَ الزيادة من آخره. والفعل - لضعفه وثِقَله - لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته. ويدلّك على ثِقَل الزيادة في آخر الكلمة أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لحفتها؛ وذلك قَبَعَثَرِي^(١)، وَضَبَغَطَرِي^(٢)، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة، فلا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ لطولها. فلم يَجْمَعُوا على آخرها تَمَادِيَه وتَحْمِيلَه الزيادة عليه. فإنما زيادتها في حَشْوِها؛ نحو عَضْرُفُوط^(٣)، وَقَرَطَبُوسِ^(٤)، وَيَسْتَعُورِ^(٥)، وَصَهْصَلِيْقِ^(٦)، وَجَعْفَلِيْقِ^(٧)، وَعَنْدَلِيْبِ، وَحَنْبَرِيْتِ^(٨). وذلك أنهم لما أرادوا ألا يُخلوا ذوات الخمسة من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصليين اللذين قبلها حَشْوًا بالزيادة تقدِيمًا لها؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقل أمرها، ويتشَنّع عليهم تحمّلها.

فقد رأيت - بما أوردناه - غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادمًا له، مُشِيدًا به، وأنه إنما جرى به له، ومن أجله. وأمّا غير هذا الطريق: من الحمل على المعنى وترك اللفظ - كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضممار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضممار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوأم، والجُمْل، وغير ذلك حملا عليه وتصوّرًا له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويُعْمَلُ أيسرُه - فأمر مستقرّ، ومذهب غير مستنكر.

(١) قبعثرى: الجمل الضخم.

(٢) ضبغطرى: هو الاحمق.

(٣) العضر فوط: دوية بيضاء ناعمة. ويقال: ذكر العطاء. اللسان (عضر فوط).

(٤) القرطبوس بفتح القاف: الداهية. اللسان (قرطيس).

(٥) يستعور: شجر تصنع منه المساويك. وقيل: موضع. اللسان (يستمر).

(٦) صهصليق: شديدة الصوت صخابة، ومنهم من قيد فقال: العجور الصخابة. اللسان (صهصلق).

(٧) الجعفلق: العظيمة من النساء. اللسان (جعفلق).

(٨) كذب حنبريت: خالص، وكذلك ماء حنبريت اللسان (حنبرت).

باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

اعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكَةٌ وعَصْمَةٌ؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته: من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقريبها منهجاً واحداً، تراعيه وتلاحظه، وتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها فى شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كله فى كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم، حتى لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرفها على ألسنتهم، اتفاقاً وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له يريدون، ويسيافه على أوضاعهم فيه معنيون؛ ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنصب بحروفه، والجرم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقيق، وما يطول شرحه؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه!

فإن قلت؛ (فما تُنكر) أن يكون ذلك شيئاً طُبِعوا عليه، وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لعلله، ولا لقصد من القُصود التى تنسبها إليهم فى قوانينه وأغراضه، بل لأن آخراً منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال به، وقام الأوّل للثانى فى كونه إماماً له فيه مقام من هدّى الأوّل إليه، وبعثه عليه، ملكاً كان أو خاطراً؟

قيل: لن يخلو ذلك أن يكون خبراً رُسلوا به، أو تيقظاً بُهّوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وحيّاً أو ما يجرى مجراه فهو أنبه له، وأذهب فى شرف الحال به؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه؛ لأن فى طباعهم قبولاً له، وانطواء على صحة الوضع فيه؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه فى

أول الكتاب من لطف الحسّ وصفائه، ونصاعة جوهر الفكر ونقاؤه، لم يُؤثّر هذه اللغة الشريفة، المنقادة الكريمة، إلا ونفوسهم قابلة لها، مُحسّنة لقوة الصنعة فيها، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها؛ ألا ترى إلى قول أبي مَهْدِيَةَ^(١):

يقولون لي: شَنِيدٌ، ولست مشنيدًا طَوَالِ الليالي ما أقام ثُبِيرٌ
ولا قائلًا: زودًا ليعجل صاحبي ويستأن في صدرى على كَبِيرٍ
ولا تاركًا لِحْنِي لأحسن لِحْنَهُم ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدثني المتنبي شاعرنا - وما عرفته إلا صادقًا - قال: كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث. فذكر في كلامه فلاة واسعة، فقال: يحير فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه سرًا من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يحار يحار. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، وتنبيهه إياه على الصواب.

وقال عَمَّار^(٢) الكلبي - وقد عيب عليه بيت من شعره؛ فامتعض لذلك -:

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلتَ قافيةً بكراً يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لِحْنَت، وهذا ليس منتصبًا وذاك خَفَضُ، وهذا ليس يرتفع
وحرّضوا بين عبد الله من حُمُقٍ وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم وبين قومٍ على إعرابهم طُبِعُوا
ما كلُّ قوليٍّ مشروحًا لكم، فخذوا ما تعرفون، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضيَ أرض لا تُشَبُّ بها نارُ المَجُوسِ ولا تُبْنَى بها البَيْعُ^(٣)

(١) في المعرّب للجواليقي ص ٩ نسبته لأبي المهدى، وكذا هو في مجالس ابن حنّابة ونصه: «كان أبو مهدى هذا - وهو من باهلة - يضرب حنكيه يمينًا وشمالًا...»، وكذا هو «أبو مهدى» في ذيل الأماشي ٣٩. وفي السمط ٢١ أن الصواب: «أبو مهدية» كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزباني ١٨٥. وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدية. (نجار).

(٢) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣، وفيه: «عمرو» بدل «عمار». (نجار).

(٣) الأول منهم بلا نسبة في اللسان (عرب) والتاج (عرب).

والخبر المشهور في هذا للتابعة وقد عيب عليه قوله في الدالية المجرورة:

* وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(١) *

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغتنه:

مِنْ أَلِ مِئَةٍ رَائِحٍ أَوْ مَغْتَدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ^(٢)

ومدّت الوصل وأشبعته، ثم قالت:

* وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(٣) *

ومطلّت واو الوصل، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيره - فيما يقال - إلى

قوله:

* وبذاك تنعابُ الغرابُ الأسود^(٤) *

وقال؛ دخلتُ يثربَ وفي شعري صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب. كذا الرواية. وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء. ويقول: قلّت قصيدة إلا وفيها الإقواء. ويعتدل لذلك بأن يقول: إن كل بيت منها شعر قائم برأسه. وهذا الاعتلال منه يُضعف ويقبح التضمين في الشعر.

وانشدنا أبو عبد الله الشجری يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً، وهو قوله:

نظرتُ بسنّجارٍ كنظرة ذی هوی رأی وَطَنًا فانهلّ بالماء غالبه
لأونسٍ من أبناءٍ سعدٍ ظعننا یزّن الذی من نحوهنّ مناسبه^(٥)

(١) عجز البيت للتابعة في ديوانه ص ٨٩، والأغاني ٨/١١، وجواهر الأدب ص ٢٨٨، والدرر ٢٠/٢، والشعر والشعراء ١٦٤/١، وبلا نسبة في اللسان (وجه) وجمع الهوامع ٩٩/١ وصدر البيت يروى:

* زعم البوارح أن رحلتنا غداً *

(٢) البيت للتابعة الذيباني في ديوانه ص ٨٩، والأذهية ص ١١٩، وخزانة الأدب ١٣٣/٢، ٤٤٨، ٢٠٣/٧، ٢٠٤ ولسان العرب (قوا).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عجز بيت للتابعة في ديوانه ص ٨٩ ولسان (سنع)، والتاج (حتم).

(٥) آنس الشخص: أبصره.

يقول فيها يصف البعير:

فقامت إليه خَدْلَةُ الساقِ أعلقت به منه مسموماً دُوَيْنَةً حاجِبِهِ^(١)
 فقلت: يا أبا عبد الله: أتقول (دُوَيْنَةً حاجِبِهِ) مع قولك (مناسبُهُ) و (أشائبُهُ)؟
 فلم يفهم ما أردتُ، فقال: فكيف أصنع؟ أليس ههنا تضع الجرير^(٢) على القَرْمَةِ^(٣)،
 على الجِرْفَةِ^(٤)؟ وأوماً إلى أنفه، فقلت: صدقتُ، غير أنك قلت (أشائبُهُ) و
 (غالبُهُ) فلم يفهم، وأعاد اعتذاره الأول. فلماً طال هذا قلت له: أيحسن أن يقول
 الشاعر:

(أَذْنَتَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبٌّ ثَاوٍ يُعْمَلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ)^(٥)

ومطلتُ الصوت ومكثته، ثم يقول مع ذلك:

* مَلَكُ الْمُنْذَرُ بْنُ مَاءِ السَّمَائِ^(٦) *

فأحس حينئذ، وقال: أهذا! أين هذا من ذاك! إن هذا طويل، وذاك قصير.
 فاسترَوَحَ إلى قِصْرِ الحِركَةِ في (حاجِبِهِ) وأنها أقلُّ من الحرف في (أسماء) و
 (السما).

وسأله يوماً فقلت له: كيف تجمع (دُكَّانًا)؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرُحانًا؟
 قال: سراحين، قلت: فُقُرطَانًا^(٧)؟ قال: قَرَّاطِين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون.
 فقلت له: هلا قلت أيضاً عثمانين؟ قال: أيُّشٍ عثمانين! أرايت إنسانًا يتكلم بما ليس

(١) قال ابن سيده: فإني لا أعرف دون تَوْنَتٍ بالهاء بعلامة تَأْنِيثٍ ولا بغير علامة، ألا ترى أن
 النحويين كلهم قالوا: الظروف كلها مذكورةٌ إلا قدام ووراء؟ وخدلة الساق: ممتلئة الساق.

(٢) الجرير: جبلٌ من آدم يُخْطَمُ به البعير.

(٣) القرمة: بالفتح والضم. من سمات الإبل على الأنف. اللسان (قرم) والقاموس.

(٤) الجرفة: بالفتح والضم. من سمات الإبل في الفخذ وقيل تحت الأذن. اللسان (قرم) والقاموس.

(٥) البيت للمحارث بن حلزة في ديوانه ص ١٩، والأغاني ٣٦/١١، وخزانة الأدب ١٨١/٣،

١٨٢، وشرح المعلقات السبع ص ٢١٦، ولسان لعرب (قفا)، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢.

(٦) عجز البيت للمحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٩، ولسان العرب (قوا) وخزانة الأدب ٣٦٢/٤،

وشرح القصائد السبع ٤٧٤، والشعر والشعراء ٢٠٤/١، ومعاهد التنقيص ٣٢٠/١.

(٧) القُرطان: كالبرذعة لدوات الحافر. اللسان (قرطن).

من لغته، والله لا أقولها أبداً.

والمرؤى عنهم فى شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يُورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه.

فإن قلت: فإن العَجَمَ أيضاً بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شئ من العربى كارهون؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه الفاظ من العربى عيب به، وطعن لأجل ذلك عليه. فقد تساوت حال اللغتين فى ذلك. فأيّة فضيلة للعربية على العجمية؟

قيل: لو أحسست العَجَمَ بلطف صناعة العرب فى هذه اللغة، وما فيها من الغموض والرقّة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلاً عن التقدير لها، والتنويه منها.

فإن قيل: لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَمَ فى حسن لغتها، وسداد تصرفها، وعذوبة طرائقها لم تَبْءُ^(١) بلغتها، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها. وتقديمها.

قيل: قد اعتبرنا ما تقوله، فوجدنا الأمر فيه بضده. وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَمِيّ وقد تدرّب بلغته قبل استعراجه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده فى نفسه، وتقدّم لطف العربية فى رأيه وحسّه. سألت غير مرّة أبا على - رضى الله عنه - عن ذلك، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ذلك، لأنه كان عالماً بالعربية، ولم يكن عالماً باللغة العجمية، ولعلّه لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به. قيل: نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكّ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطعنا، ولا يقيناً كيقيننا. وأيضاً فإن العَجَمَ العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العَجَمَ فإن قوّاهم فى العربية تؤيّد معرفتهم بالعجمية، وتؤنسهم بها، وتزيد فى تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراكمها إلى الغاية الجامعة لمعانيها. ولم نر أحداً

(٢) باى يباى بأوا: فخر، والبأو: الكبر والفخر، والبأى لغة فى البأو. اللسان (باى).

من أشياخنا فيها - كأبي حاتم^(١)، وبندار^(٢)، وأبي عليّ، وفلان، وفلان - يسوون بينهما ولا يُقربون بين حاليهما. وكان هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال؛ لوضوحه عند الكافة. وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به، واستظهاراً على مُورد له عسى أن يورده.

فإن قلت: رعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية، والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج^(٣) عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به. وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق (من الله) عظيم، وكل واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها ولا يوجد عنده تعاد فيها. فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون، ولا يفرطون، ولا يخلطون. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً مكبلاً، وحنواً مهيباً، لكثرت خلافها، وتعددت أوصافها: فجاء عنهم جرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم؛ بل جاء عنهم الكلام سُدىً غير محصل، وغفلاً من الإعراب، ولا استغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه.

هذا كله وما أكتنى عنه من مثله - تحامياً للإطالة به - إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا به، وأخذوا باستعماله. وإن كانت شيئاً اصطلحوا عليه، وترافدوا بخواطيرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه، وقسمة أنحائه، وتقديمهم أصوله،

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني البصري، أستاذ المبرد. مات سنة ٢٥٥هـ وانظر البغية. (٢٠٦/١).

(٢) هو بندار بن عبد الحميد أبو عمر الكرخي الاصبهاني المعروف بابن لرة. البغية (٤٧٦/١).

(٣) العيج: شبه الاكتراث، يقال: ما عاج بقوله عيجاً: لم يكثر له. اللسان (عيج).

وإِتِّبَاعَهُمْ إِيَّاهَا فِرْعَوْنَهُ - وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم؛ لِمَا نذكره آنفاً - فهو مَفْخَرٌ لَهُمْ، وَمَعْلَمٌ من معالم السَّدَادِ، دَلٌّ على فضيلتهم.

والذى يدلّ على أنهم قد أحسّوا ما أحسّسنا، وأرادوا [وقصدوا] ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)، وتُضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبُّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجُّب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود، بل الحالِفة على ما فى النفوس؛ ألا ترى إلى قوله:

تقول - وصكّت وجهها يمينها - أَبْعَلَى هذا بالرحى المتقاعس^(١)!

فلو قال حاكياً عنها: أبعلى هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجّبة منكراً، لكنّه لما حكى الحال فقال: (وصكّت وجهها) علّم بذلك قوّة إنكارها، وتعاطف الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال فى نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكّت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاطف الامر لها. وليست كلّ حكاية تُروى لنا، ولا كلّ خبر يُنقل إلينا يُشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نُقدّ بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها.

وكذلك قول الآخر:

(١) البيت لهذلول بن كعب العبدي في شرح ديوان الحماسة للمزدوقى ص ٦٩٦، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٨/ ٤٣٠، والخصائص ١/ ٢٤٥، والدرر ١/ ٢٩٣، واللامات ص ٥٨، والمنصف ١٣٠/ ١.

القعس: نقيض الحذب، وهو خروج الصدر ودخول الظهر. اللسان (قعس).

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف^(١) *

لو نَقَلَ إلينا هذا الشاعر شيئاً آخرَ من جملة الحال فقال مع قوله «قالت قاف»: (وأمسكت بزِمَامٍ بغيرها)، أو (عاجته علينا) لكان أبينَ لِمَا كانوا عليه، وأدلَّ على أنها أرادت: وقفت، أو توقفت، دون أن يُظنَّ أنها أرادت: قفى لنا! أى يقول لى: قفى لنا! متعجبةً منه. وهو إذا شاهدها وقد وقفتَ علم أن قولها (قاف) إجابة له، لا ردَّ لقوله وتعجب منه فى قوله «قفى لنا».

وبعد فالحمَّالون والحمَّاميون، والساسة، والوقَّادون، ومن يليهم ويُعتدُّ منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفردق إذا أُخبر به عنه، ولم يحضره يُشده. أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، ويُنعم تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل علىَّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هنا. فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهيه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنيًا عن مقابلة العين، مجزئًا عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبالَ عليه، والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال:

العينُ تبدى الذى فى نفسِ صاحبها من العداوة أو ودِّ إذا كانا^(٢)
وقال الهذلى:

رَفَوْنِي وقالوا: يا خويلدُ لا تُرْعَ فقلت - وأنكرتُ الوجوه -: هم هم^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (وقف) والتهذيب ٦٧٩/١٥، والتاج (سين).

رَفَوْنِي: سَكَنُونِي. وقال ابن هانئ يريد رفونى، فالقى الهمزة. ومعناه أنى فزعت فطار قلبى فضموا بعضى إلى بعض. وانظر اللسان (رفا، رفو).

(٢) البيت فى بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ٧٩/١. وقبلة:

والعين تنطق، والأفواه صامته حتى ترى من ضمير القلب تبيانًا (لجبار).

(٣) البيت له فى خزانة الأدب ١/٤٤٠، ٤٤٢، ٨٦/٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/٣٣٧،

والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٨٣، ولسان العرب (رفا)، (روع)، (رفا)، (ها)، والمعانى الكبير ص ٩٠٢، وللهمذلى دون تحديد فى إصلاح المنطق ص ١٥٣، وأمالى المرتضى ١/٣٥٠، وتذكرة

النحاة ص ٥٧١، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص ٤٨٨، وجمهرة اللغة ص ٧٨٨.

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما فى النفوس. وعلى ذلك قالوا: «رب إشارة أبلغ من عبارة» وحكاية الكتاب من هذا الحديث، وهى قوله: (الاتا) و (بلى فا). وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً فى الظلمة.

ولهذا الموضع نفسه ما توقّف أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتجّ أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها، ومثّل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته. قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعُد الأمر جدّاً؛ وإنّما هو أنّ رجلاً قَطَعَتْ إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أى رجليه المعقورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولذلك قال سيبويه فى نحوٍ من هذا: أو لأن الأوّل وصل إليه علّم لم يصل إلى الآخر، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل.

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعيّ، ومن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطرّ إلى قصود العرب، وغوامض ما فى أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلّته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متهمّ الرأى والنحيظة والعقل.

فهذا حديثٌ ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا، وكأنه حاضر معنا، مناج لنا.

وأما ما روى لنا فكثير. منه ما حكى الأصمعيّ عن أبى عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابى فاحتقرها. فقلت له: أنقول جاءته كتابى! قال: نعم أليس بصحيفة. أفتراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً، يعلّل هذا

الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يهتاجواهم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربى ذلك، ووقفهم على سَمْتِه وأَمِه.

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عُمارة بن عَقِيل ابن بِلَال بن جَرِير يقرأ ﴿ولا الليلُ سابقُ النهار﴾ [سورة يس: ٤٠] فقلت له ما تريد؟ قال: أردتُ: سابقُ النهار. فقلت له: فهل قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها: أحدها تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا، والآخر قولنا: إنها فَعَلْتُ كذا لكذا؛ ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن: أى أثقلَ فى النفس وأقوى، من قولهم: هذا درهم وازن: أى ثقيل له وزن. والثالث أنها قد تنطق بالشئ غيره فى أنفُسها أقوى منه؛ لإيثارها التخفيف.

وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وَجَدٌ؟^(١) فقال: بلى وَجَادًا، أى أَعْرِفُ بها وَجَادًا، وقال أيضًا: وسمعنا بعضهم يدعوا على غَنَم رَجُل، فقال: اللهم ضَبْعًا وَذَبْيًا، فقلنا: له ما أردت؟ فقال: أردتُ: اللهم اجمع فيها ضَبْعًا وَذَبْيًا، كلهم يفسر ما ينوى.

فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم، وننسبُه إليهم.

وسألت الشجرى يومًا فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذاك. فقلت: أفنقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربنى أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألسن رعمت أنك لا تقول: أخوك أبدًا؟ فقال أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا فى معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة.

ومن ذلك ما يروى عن النبى ﷺ أن قومًا من العرب أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدان^(٢). فهل هذا إلا كقول

(١) الوجذ: النقرة فى الجبل تمسك الماء ويستنعف فيها، والجمع وجذانٌ ووجاذٌ. اللسان (وجذ).

(٢) قال النبى ﷺ: رَشْدان - بالفتح - ليحاكى به غَيَّان، قال ابن سيده: وهذا واسع كثير فى =

أهل الصناعة: إن الألف والنون رائدتان، وإن كان - عليه السلام - لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغى بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه رائدتان. وهذا واضح. وكذلك قولهم: إنما سميت هائناً لتها، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا: إن الألف في هائى رائدة، وكذلك قولهم: فجاء^(١) يذرم من تحتها - أى يقارب خطاه، لثقل الخريطة بما فيها، فسمى دارما - قد أفادنا اعتقادهم ريادة الألف فى دارم عندهم.



= كلام العرب؛ يؤثران المحاكاة تاركين القياس، كقولهم: عيناء حوراء، من الحير العين. وانظر اللسان (رشد).

(١) «ابن مالك بن حنظلة أبو حى من تيم وكان يسمى بحرًا لأن أباه أياه أياه قوم فى حمالة فقال له يا بحر اتنى بخريطة المال فجاءه يحملها وهو يذرم تحتها: يقارب خطاه وأصله من درمت الفارة والأرنب والقنفذ تدرم - بالكسر - دَرَمًا، فسمى دارمًا لذلك. اللسان والقاموس (درم).

باب في العمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه؛ ألا ترى أن سيويه حمل سيّداً على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: سيّد، كديك ودُيِّك، وفيل وفُيِّل. وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء، وقد وُجِدَتْ في سيّد ياء، فهي في ظاهر أمرها، إلى أن يرد ما يستتزل عن بادي حالها.

فإن قلت: فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لما لم يجد ذلك، حمل الكلمة على ما في الكلام مثله، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو، وهو السواد والسودد، ونحو ذلك؟

قيل: هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمة، وتننظمه القضية، حكم به وصار أصلاً على بابه. وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به، حتى يوجد له نظير. وذلك أن النظير - لعمري - مما يؤنس به، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا؛ ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعلت تفعل، وهو كُدت تكاد، وإن لم يوجدنا غيره، وأثبت بأنفحل باب (إنفعل)، وإن لم يحك هو غيره، وأثبت بسُخّاخين (فُعَاعِيلًا) وإن لم يأت بغيره.

فإن قلت: فإن (سيّداً) ممّا يمكن أن يكون من باب ريحٍ وديمةٍ، فهلاً توقّف عن الحكم بكون عينه ياء؛ لأنه لا يأمن أن تكون واواً؟ قيل: هذا الذي تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو؛ وأما الظاهر فهو ما تراه. ولسنا ندع حاضراً له وجه من القياس لغائب مجوّز ليس عليه دليل.

فإن قيل: كثرة عين الفعل واواً تقود إلى الحكم بذاك، قيل: إنما يحكم بذاك مع عدم الظاهر، فأما والظاهر معك، فلا معدّل عنه بك. لكن - لعمري - إن لم

يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالاليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولة فحيثما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آءة)^(١): إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (الراء) لضرب من النَّبْت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأماً ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلّل بغير نافع ولا مُجْد؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً. من ذلك في الثلاثي حَوْشَب^(٢)، وكوكب، ودَوْدَرَى^(٣)، وأَبْنَبِم. فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحوٍ مما جئنا به في (سيد) حَمَل سَيُوبِه عَيْنًا، فأثبت به (فِعْلاً) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعَلاً) و (فَعُولاً) من لفظ العَيْن ومعناها، ولو حَكَمَ بأحد هذين المثالين لَحَمَلَ على مألوفٍ غير منكور؛ [ألا ترى أن فَوْعَلاً و فَعُولاً] لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح، وأما (فِعْل) - بفتح العين - مما عينه معتلة فعزیز، ثم لم يمنعه عِزَّة ذلك أن حَكَمَ به على (عَيْن) وعدك عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيح. وهذا أيضاً مما يصرّك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم، وأنه مكيّن القَدَم راسيها في أنفسهم.

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً، فينبغي حينئذ أن يُعتَقَد فيها أنها أصلية. وكذلك همزة (قُساء)^(٤) فالقياس يقتضي اعتقاد كونها أصلاً، اللهم إلا أن يكون (قُساء) هو (قَسَى) في قوله:

(١) آءة تجمع على آء بورن عاء: هو نوع من الشجر. اللسان (أوا).

(٢) الحوشب: العظيم البطن، المتفخ الجبين. وانظر اللسان (حشب).

(٣) الدودرى: العظيم الخصيتين، لم يستعمل إلا مزيداً إذ لا يُعرف في الكلام مثل ددر. اللسان (ددر).

(٤) قساء: موضع، وقد قيل: هو قَسَى بعينه. قال الوزير: قِساء - بكسر القاف - اسم موضع مصروف، وقُساء - بضم القاف - اسم موضع غير مصروف. اللسان (قسا).

بجَوٍّ من قَسَى ذَفِرِ الْخَزَامَى تَدَاعَى الْجَرِيَاءُ بِهِ الْحَنِينَا^(١)

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُسَاء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه ألف (قَسَى). وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واوًا؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت.

فإن قلت: فعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُسَاء) والهمزة فيه هي الأصل. قيل: هذا حمل على الشذوذ؛ لأن إبدال الهمز شاذًا، والأول أقوى؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَقًا بعد ألف زائدة هو الباب.

وذكر محمد^(٢) بن الحسن (أَرَوَى) في باب (أرو) فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمنه أن تكون ياء، فتكون من باب التَّقْوَى، والرَّعْوَى؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر، وهو القول.

فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر، ما لم يمنع منه مانع. وأما حيوة، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه ياء ولا مه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلًا من ياء، لضرب من الاتساع مع استثقال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة. وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت، وهاميت، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان - ليختلف الحرفان - أولى وأحجى.

فإن قلت: فهلا حملت الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيدًا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ي د)؟ قيل: ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولا مه واو مفقود أصلا من الكلام. فلهذا أثبتنا سيدًا، ونفينا (ظاهر أمر) الحيوان.

(١) البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩، ولسان العرب (قسا)، (جرب)، (هجل)، وجمهرة اللغة = ص ٢٦٦، ٢٨٩، والتاج (فقا)، (جنن)، (قسا)، ويروى البيت:

بهجل من قسا ذفر الخزامى تهادى الجرياء به الحنينا

و«الهجل» المطمئن من الأرض ذفر الخزامى: ذكى ريج الخزامى، طيبتها. والخزامى: نبت. ويقال للشمال «الجرياء» وانظر الكامل ٣٦٧/٢.

(٢) هو ابن دريد. وانظر اللسان (روى).

وكذلك القول في نون عتتر، وعنبر: ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عَنَبَسَ، وَعَنَسَلَ؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق. وأما عتتر وعنبر، وَخَنَشَلْتُ^(١) وَحَنَزَقَرُ^(٢)، وَحَنَبَتْرُ^(٣)، ونحو ذلك فلا اشتقاق يَحْكُمُ له بكون شيء منه زائداً، فلا بدّ من القضية بكونه كله أصلا. فاعرف ذلك، واكتفِ به بإذن الله تعالى.

(١) الخنشل: المسن من الناس والإبل. اللسان (خنشل). الحنزقر: القصير الدميم من الناس.
اللسان (حنزقر). والحنبر: الشدة. اللسان (حنبر).

باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا، لا زمانًا ووقتًا

هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل فى قام قوم، وفى باع بيع، وفى طال طول، وفى خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفى شدَّ شدد، وفى استقام استقوم، وفى يستعين يستعون، وفى يستعدَّ يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يُدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرةً يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد: قومَ زيد، وكذلك نوم جعفر، وطولَ محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه؛ وليس الأمر كذلك، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا). فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر.

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة، على الحدّ الذى تتصوره نحن فيه. وذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم^(١)

هذا يدلّ على أن أصل أقام أقوم، وهو الذى نومي نحن إليه ونخيله، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشّم ذلك فيه لِمَا يُعقِب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله. وكذلك قوله:

(١) البيت للمرار الفقعسى فى ديوانه ص ٤٨٠، الأرمية ص ٩١، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، خزانة الأدب ١/١٤٥، ولسان العرب (طول)، (قلل) وجمع الهوامع ٨٣/٢، ٢٢٤.

* أنى أجود لأقوام وإن ضننوا^(١) *

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شِلَلْتُ: أى لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق:

ولو رضيت يداى بها وضنت
لكان على فى القدرِ الخيار^(٢)
(فأصل ضنت إذا ضننت، بدلالة قوله: ضننوا).

وكذلك قوله:

تراه - وقد فات الرماة - كأنه
أمام الكلاب مُصْنِفُ الخد أصلم^(٣)
تعلم منه أن أصل قولك: هذا معطى زيد: معطى زيد.

ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التى ندعى أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره. وذلك كقولنا فى شرح حال الممدود غير المهموز الأصل؛ نحو سماء، وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماو، وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف رائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماء،

(١) عجز البيت لقعناب ابن أم صاحب فى سبط اللآلى ص ٥٧٦، والكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ولسان العرب (ظلل)، (صنن)، والمنصف ١/٣٣٩، ٣٠٣/٢، وبلا نسبة فى خزنة الادب ١٥٠/١، ٢٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٤١، والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٢٥٤/٣. ويروى صدره:

* مهلاً أعاذل قد جريت من خلقي *

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/٢٩٤، والمحتسب ٢/١٨١، والمقرب ١/٢٥٢، ويروى (للقدر) مكان فى القدر.

والكامل ١/١٧٨ بتحقيقى. وقبله.

ندمت ندامة الكسعى لما
وكانت جئت فخرجت منها
غدت منى مُطلقة نوار
كأدم حين أخرجه الضرار
ولو أنى ملكت يدى ونفسى
لكان على للقدر الخيار

«ونوار» هذه كانت زوجته. تأقت نفسه إليها بعد أن طلقها ثلاثاً.

(٣) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣/١٢١٩، والمعانى الكبير ص ٧٣٠، وبلا نسبة فى المتع فى التصريف ٢/٥٥٦، والمنصف ٢/٨١. أصلم: مقطوع الأذنين.

وقضاء، فلما التقت الألفان تحركت الثانية [منهما] فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدرته - وهو التقاء الألفين - لا قدرة لأحد على النطق به.

(وكذلك) ما نتصوره وننبه عليه أبدًا من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة؛ وذلك نحو مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيوع، ومكيول، ومقوول، ومصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما - على الخلاف فيهما - لالتقاء الساكنين. فهذا جمع لهما تقديرًا وحكمًا. فأمّا أن يمكن النطق بهما على حال فلا.

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد يُنطق به على ما ندعيه من حاله - وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول - وذلك اللغتان تختلف فيهما القيلتان كالحجازية والتميمية؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية - نحو شدّ، وضنّ، وفرّ، واستعدّ، واصطب^(١) يا رجل، واطمئنّ يا غلام -: إن الأصل اشدّد، واضننّ، وافررّ، واستعدّد، واصطبّب، واطمئننّ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القُدمى.

ويؤكد ذلك قولُ الله سبحانه: ﴿فما استطاعوا أن يظهروه﴾ [الكهف: ٩٧]، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛ ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى: ﴿وما استطاعوا له نقباً﴾ [الكهف: ٩٧]. وفيه لغة أخرى؛ وهي: استعنت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة: أسطعت، بقطع الهمزة مفتوحة، ولغة رابعة: أستعت، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضًا. فتلك خمس لغات: استطعت، واسطعت، واستعت، وأسطعت، وأستعت. وروينا بيت الجرجان:

وفيك إذا لا قيتنا عجرفيةً مرارًا فما نُستع من يتعجرف^(٢)

(١) اصطب: صب.

(٢) البيت لجرجان العود في ديوانه ص ٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢٠٢/١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٩٤.

بضمّ حرف المضارعة وبالتاء.

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين؛ نحو مبيع، ومخيّط، ورجل مدين، من الدين. فهذا كله مغير. وأصله مبيع، ومدبون، ومخيوط، فقير، على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم - على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي - يُتمّون مفعولا من الياء، فيقولون: مخيوط ومكيول؛ قال:

قد كان قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيّد معيون^(١)
وانشد أبو عمرو بن العلاء:

* وكأنها تفاحة مطيوبة^(٢) *

وقال علقمة بن عبدة:

* يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيوم^(٣) *

ويروى: يوم رذاذ.

وربما تخطّوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولا منها على أصله؛ وإن كان (أثقل منه من) الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضيه. وأنشدوا فيه:

* والمسك في عنبره مذكوف^(٤) *

(١) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٨، وجمهرة اللغة ص ٩٥٦، والحيوان ١٤٢/٢، وشرح التصريح ٣٩٥/٢، ولسان العرب (عين) وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤، وشرح الأشموني ٧٦٦/٣، والمقتضب ١٠٢/١. والمعيون: المصاب بالعين.

(٢) البيت لشاعر تميمي في المقاصد النحوية ٥٧٤/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤، والمقتضب ١٠١/١، والنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣.

(٣) عجز البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٥٩، وجمهرة اللغة ص ٩٦٣، وخزانة الأدب ٢٩٥/١١، وشرح الفصل ٧٨/١٠، ٨٠، والمقتضب ١٠١/١، والمتع في التصريف ٤٦٠/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٨٦٦/٣، وصدر البيت:

* حتّى تذكّر بيضاتٍ وهيجهُ *

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (دوف)، وتاج العروس (دوف) وشرح الفصل ٨٠/١٠ والمتع في التصريف ٣٦١/٢، والنصف ٢٨٥/١.

ولهذا نظائر كثيرة؛ إلا أن هذا سَمَتُها وطريقها.

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموماً إليها على أضرب:

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك.

ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهةً ودليلاً على أولية حاله؛ كقولهم: لَحِثَ عينه، وألِلَ السقاء، إذا تغيّرت ريحه، وكقوله:

لا بارك الله في الغواني هل يُصبحن إلا لهنّ مطلب^(١)

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر، وموقن، والواو في نحو ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، أو دالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف رائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيينين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يُمتنع منه استكراهاً للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذّر.

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه - أظنه - عن خلف الأحمر: قال: يقال التقطت النوى، واشتقطته، واضتقطته. فصَحَّحَ تاء افتعل وفاؤه ضاد، ونظائره - بما يمكن النطق به - إلا أنه رَفِضَ استقالاته - كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغي أن تكون الضاد في اشتقطت بدلا من شين اشتقطت، فلذلك ظهرت؛ كما تصحّ التاء مع الشين. ونظيره قوله:

* مال إلى أرطاة حَقَفٍ فَالطَّجَعِ^(٢) *

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣، والأروية ص ٢٠٩، والدرر ١/١٦٨، وشرح شواهد المغنى ص ٦٢ والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غنا)، وبلا نسبة في مغنى الليب ص ٢٤٣، وجمع الهوامع ١/٥٣.

(٢) الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في شرح التصريح ٢/٣٦٧، وبلا نسبة في التنبيه والإيضاح ٢/٢٣٤ والتاج (ابن)، (أرط)، (ضجع) والأشياء والنظائر ٢/٣٤٠، وأوضح المسالك ٤/٣٧١ =

اللام بدل من الضاد، فلذلك أُقِرَّت الطاء بدلا من التاء، وجعل ذلك دليلا على البديل.

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه. وذلك نحو (أن) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعة؛ نحو اذهب فيذهب معك ﴿لا تفترؤا على الله كذباً فيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] وذلك أنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف، (وكذلك) قولهم: لا يَسْعُنِي شَيْءٌ ويعجزَ عنك، وقوله:

..... إنما نحاول ملكا أو نموت فَنُغْذَرُ^(١)

صارَت أو [والواو] فيه عوضاً من (أن)، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب) في أكثرِ الأمر؛ نحو قوله:

* وقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِيِ المخترقِ^(٢) *

= ولسان العرب (أبز)، (أرط) (ضجع)، (رطا)، والمحاسب ١/١٠٧، النصف ٢/٣٢٩. وقوله:

* لما رأى أن لا دَعَةً ولا شَيْعَ *

فإنه أراد فاضطجع، فأبدل الضاد لآماً، وهو شاذٌّ. وقد روى: فاضطجع، ويروى: فاطَّجع، على إبدال الضاد طاءً ثم إدغامها في الطاء، ويروى أيضاً: فاضَّجع، بتشديد الضاد، على لغة من قال: مصبِّرٌ في مصطبرٍ. انظر اللسان (ضجع).

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٦، وكتاب العين ٨/٤٣٨، ولسان العرب (أوا) والأرهمية ص ١٢٢، وخزانة الأدب ٤/٢١٢، ٨/٥٤٤، ٥٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٩، وشرح المفصل ٧/٢٢، ٣٣، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨، والكتاب ٣/٤٧، واللامات ص ٦٨، والمقتضب ٢/٢٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٣، وشرح الأشموني ٣/٥٥٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٤، واللمع ص ٢١١.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأغاني ١٠/١٥٨، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ١٠/٢٥، الخصائص ٢/٢٢٨، الدرر ٤/١٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٤، ٧٨٢، ومقاييس اللغة ٢/١٧٢، ٥/٥٨، وأساس البلاغة (قتم) ولسان العرب (خفق)، (عمق)، (غلا) ومغنى اللبيب ١/٣٤٢، والمقاصد النحوية ١/٣٨، النصف ٢/٣٠٨، وجمع الهوامع ٢/٣٦، وتهذيب اللغة ١/٢٩٠، ٩/٦٦، وتاج العروس (هرجب)، (خفق)، (عمق)، (كلل)، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٦٠، ٣٢٠، ورصف المباني ص ٣٥٥ =

غير أن الجزَّ لربَّ لا للواو، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لأن المضمر، لا للفاء ولا للواو ولا (لاو).

ومن ذلك ما حذف من الأفعالِ وأُنيب عنه غيره. مصدرًا كان أو غيره؛ نحو ضَرَبًا زيدًا، وشتَمًا عمرا. وكذلك دونك زيدًا، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك: من الأسماءِ المسمَّى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهرِ المُقاماتِ مُقامِ الفعلِ الناصبِ.

ومن ذلك ما أقيم من الأحوالِ المشاهدةِ مقامِ الأفعالِ الناصبةِ؛ نحو قولك إذا رأيتَ قادمًا: خيرَ مُقدِّمٍ، أى قدمتَ خيرَ مُقدمٍ. فنابتَ الحالُ المشاهدةُ منابِ الفعلِ الناصبِ. وكذلك قولك للرجلِ يَهْوِ بالسيفِ ليضربَ به: عمرًا، وللرامى للهِدَفِ إذا أرسلَ النزعَ فسمعتَ صوتًا: القرطاسَ والله: أى اضربَ عمرًا، وأصابَ القرطاسَ.

فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبه لثقله؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدِّ تأديته. وقد ذكرنا فى كتابنا الموسوم «بالتعاقب» من هذا النحو ما فيه كافٍ بإذن الله تعالى.

= وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشموني ١/١٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، وشرح المفصل ٢/١١٨، والعقد الفريد ٥/٥٠٦، والكتاب ٤/١١٠ ولسان العرب (هرجب)، (قيد)، (قتم)، (وجه)، وجمع الهوامع ٢/٨٠، وكتاب العين ١/١٨٨، وتاج العروس (وجه).

باب فى فرق بين البدل والعوض

جماع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل فى موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك؛ ألا تراك تقول فى الألف من قام: إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها، وكذلك يقال فى واو جونٍ وياء ميرٍ: إنها بدل للتخفيف من همزة جونٍ وميرٍ^(١)، ولا تقول: إنها عوض منها. وكذلك تقول فى لام غارٍ، وداعٍ: إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها. وتقول فى العوض: إن الثاء فى عدة، وزنة، عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها. فإن قلت ذاك فما أقله! وهو تجوز فى العبارة. وسنذكر لم ذلك. وتقول فى ميم (اللهم): إنها عوض من (يا) فى أوله، ولا تقول: بدل. وتقول فى ياء زنادقة: إنها عوض من ياء زناديق، ولا تقول: بدل. وتقول فى ياء (أينق): إنها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أيقُل، ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة إلى الياء، جعلها بدلا من الواو.

فالبديل أعمّ تصرفا من العوض. فكل عوضٍ بدل، وليس كل بدلٍ عوضا. وينبغى أن تعلم أن العوض من لفظ (عوض) - وهو الدهر - ومعناه؛ قال الأعشى:

رضيعةً لبان تُلدى أمّ تقاسما بأسحَم داجٍ: عوضٌ لا تَنفَرُقُ^(٢)

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزاءهما، فكلما

(١) الجون جمع الجوزة: سلة مستديرة مغطاة أدمًا يُجعل فيها الطيب والثياب. اللسان (جان). مير جمع ميرة وهى الدحل والعداوة.

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه ص ٢٧٥، وأدب الكاتب ص ٤٠٧، وإصلاح المنطق ص ٢٩٧، والأغاني ١١١/٩، وجمهرة اللغة ص ٩٠٥، وخزانة الأدب ١٣٨/٧، ١٤٠، ١٣٤، ١٤٤، الدرر ١٣٣/٣، وشرح شواهد المغنى ٣٠٣/١ وشرح المفصل ١٠٧/٤، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٥٦، ولسان العرب (عوض)، (سحَم)، (لبن) ومغنى اللبيب ١٥٠/١، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص ٢٤٠، والإنصاف ٤٠١/١، وجمع الهوامع ٢١٣/١، وتاج العروس (عوض)، (سحَم).

مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه. فالوقت الكائن الثانى غير الوقت الماضى الاول. فلهذا كان العوض أشدَّ مخالفةً للمعوض منه من البدل.

وقد ذكرت فى موضع من كلامى مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك. وأتيت أيضاً فى كتابى الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبّهت به عليه.

باب [فى] الاستغناء بالشئ عن الشئ

قال سيبويه: واعلم أن العرب قد تستغنى بالشئ [عن الشئ] حتى يصير المستغنى عنه مُسْقَطًا من كلامهم البتة.

فمن ذلك استغناؤهم بتركَّ عن (وَدَعَ)، و(وَذَرَ). فأما قراءة بعضهم ﴿وَدَعَكَ رَبَّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] وقولُ أبى الأسود (حتى وَدَّعَه) فلغة شاذة، وقد تقدَّم القولُ عليها.

ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن مَلَمَحَة، وعليها كسرت مَلَامَح، وبِشْبِه عن مَشْبِه، وعليه جاء مَشَابِه، وبليلة عن ليالة، وعليها جاءت ليال؛ وعلى أن ابن الأعرابى قد أنشد:

فى كلِّ يومٍ ما وكلَّ ليلاه حتى يقولَ كلُّ راءٍ إذِ راه^(١)

يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه^(٢)

وهذا شاذٌّ لم يُسمع إلا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذكر عن مذكَّار، أو مذكير، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ «أَيْنُقُ» عن أن يأتوا به والعين فى موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أَنُوقُ) إلا فى شئ شاذٍّ حكاه الفراء. وكذلك استغنوا بَقِسَى عن قُوُوسٍ، فلم يأت إلا مقلوبًا. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلَّة عن جمع الكثرة؛ نحو قولهم أَرَجُلٌ، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شُسُوع: لم يأتوا فيه بجمع القلَّة. وكذلك أَيَّام: لم يستعملوا فيه

(١) الرجز لدلم أبى رغيب فى تاج العروس (دلم)، ولسان العرب (دلم)، وبلا نسبة فى اللسان (عوج)، (ليل)، (راى) والأشباه والنظائر ١/١٢٣، الدرر ٦/٢٨١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٧/٢، ٢٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٠، والمحتسب ١/٢١٨، وجمع الهوامع ٢/١٨٢، وتهذيب اللغة ٣/٥٠، وتاج العروس (ليل).

(٢) الرجز لدلم أبى رغيب فى لسان العرب (دلم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ليل) والمخصص (٤٤/٩)، وتاج العروس (ليل).

جمع الكثرة. فأمّا جيران فقد أتوا فيه بمثال القلّة؛ أنشد الأصمعيّ:

* مَذْمَةُ الْأَجْوَارِ وَالْحُقُوقِ *

وذكره أيضاً ابن الأعرابيّ فيما أحسب. فأمّا دراهم، ودنانير، ونحو ذلك - من الرباعيّ وما ألحق به - فلا سبيل فيه إلى جمع القلّة. وكذلك اليد التي هي العضو، قالوا فيها أيد البتّة. فأمّا أباد فتكسير أيد لا تكسير يد؛ وعلى أن (أباد) أكثر ما تستعمل في النعم، لا في الأعضاء. وقد جاءت أيضاً فيها؛ أنشد أبو الخطاب:

سأها ما تأملت في أيادي - لنا وإشناقها إلى الأعناق^(١)
وأنشد أبو زيد:

أما واحداً فكفكاً مثلي - فمن ليد تطاوحها الأيادي^(٢)
ومن أبيات المعاني في ذلك [قوله]:

ومستامة تُستام وهي رخيصة - تباع بساحات الأيادي وتُمسح^(٣)

(مستامة) يعني أرضاً تسوم فيها الإبل، من السير لا من السوم الذي هو البيع، و(تباع) أي تمدّ فيها الإبل أبواعها، وأيديها، و (تُمسح) من المسح وهو القطع، من قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [مر: ٣٣] وقال العجاج:

وخطرت فيه الأيادي وخطرت - رأى إذا أوردته الطعن صدر^(٤)

(١) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ١٥٠، وشرح المفصل ٧٤/٥، ولسان العرب (شتق)، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤٨١/٧، ولسان العرب (يدى) وتاج العروس (يدى)، ويروى (أسيافنا) مكان (إشناقها).

والإشناق: أن ترفع يده بالغل إلى عنقه.

(٢) البيت لنفيع (أو نقيع) بن حرموز في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٣، ونوادير أبي زيد ص ٥٦، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٥، ولسان العرب (طوح)، (يدى).

(٣) البيت لدى الرمة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥٦، ولسان العرب (مسح)، (بوع)، (سوم)، وتاج العروس (بوع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٣١٩/١).

(٤) الرجز في ديوانه ٥٧/١، والكتاب ٥٩٦/٣، والمقتضب ١٥٣/١، وبلا نسبة في المنصف =

وقال الراجز:

كانه بالصحصحان الانجل قطن سُخَامُ بأيادي غَزَل^(١)

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن (هو أفعِل منك) من الجواب. فأما قولهم: ما أشد سواده، وبياضه، وعوره، وحوله، فما لابد منه. ومنه أيضاً استغناؤهم باشتد وافترق عن قولهم: فقُر، وشَدَّ. وعليه جاء فقير. فأما شدَّ فحكاها أبو زيد في المصادر، ولم يحكها سيبويه. ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة، وهو صدرٌ صالح من اللغة. وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عاريةً من الواو الزائدة، ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريًا من الزيادة، ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرِي) لانا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات الأربعة. وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة. فمن الأربعة فَلَنْقَس^(٢)، وصَرْنَفَح^(٣)، وَسَمِيدَع، وَعَمَيْثَل^(٤)، وسرومط^(٥)، وَجَحْجَبِي^(٦)، وَقُسْقُب^(٧)، وَهَرَشَف^(٨). ومن ذوات الخمسة جَعْفَلِيْق، وَحَنْبَرِيْت، وَدَرْدَيْس،

= ١٤٤/٢، والمخصص ٢٠٤/٦، ٧٤/١٧، ويروى (أيدي الكماء) مكان (فيه الايادي).
والرواية فيه:

* وخطرت أيدي الكماء وخطر *

(١) الرجز لجندل بن المثني الحارثي الطهوي في لسان العرب (رود)، (غزل)، (هجل)، (سخم)، (يدي)، وتاج العروس (رود)، (غزل)، (هجل)، (سخم)، (ثجل)، (يدي)، وأساس البلاغة (سخم)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٤/٥، وديوان الأدب ٤٤٦/١.

الصحصحان: ما استوى من الأرض. الانجل: الواسع. السُخَام من القطن: اللين. اللسان (سخم).

(٢) الفلنقس: البخيل اللئيم، الفلنقس: الذي أبوه مولى وأمه عربية. اللسان (فلقس).

(٣) الصَرْنَفَح: الشديد الخصومة والصوت. اللسان (صرفح).

(٤) العميثل: الذي يطيل ثيابه، والعميثل من كل شيء: البطيئ لعظمه أو ترهله. وانظر اللسان (عمل).

(٥) سرومط: الجمل الطويل.

(٦) جحجبي: حتى من الأنصار.

(٧) قسقب، وقسحب: الضخم.

(٨) الهرشف والهرشفة: المعجور البالية، ومن الرجال: الكبير المهزول. والهرشف: الكثير الشرب. اللسان (هرشف).

وَعَضْرَفُوط، وَقَرْطَبُوس، وَقَرْعِلَانَةُ^(١)، وَقَنْجَلِيس^(٢). فَأَمَّا عَرَطْلِيل^(٣) - وهو رباعي - فقد استعمل بغير زيادة؛ قال أبو النجم:

* فِي سَرَطَمٍ هَادٍ وَعَنْقٍ عَرَطْلِيلٍ^(٤) *

وكذلك خَنْشَلِيل؛ ألا ترى إلى قولهم: خَنْشَلَتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسُ إِذَا أَسْنَتَ؛ وكذلك عَنْتَرِيس؛ ألا ترى أنه من العَنْرَسَةِ وهى الشدَّة. فَأَمَّا قَنْفَخَرُ^(٥) فإن النون فيه زائدة. وقد حذف - لعمري - في قولهم: امرأة قَفًا خَرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِقَةً فِي مَعْنَاهَا؛ غير أنك وإن كنت قد حذفْتَ النون فإنك قد صِرْتَ إِلَى زِيَادَةِ أُخْرَى خَلَفْتُهَا، وَشَغَلْتَ الْأَصْلَ شَغْلَهَا وهى الألف وياء الإضافة. فَأَمَّا تاء التانيث فغير معتدة. وَأَمَّا حَيْزَبُونُ^(٦) فرباعي لزمته زيادة الواو. فإن قلت: فهلا جعلته ثلاثياً من لَفْظِ (الْحَزْبِ)؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ النَّوْنَ فِي مَوْضِعِ رَايَ عِيْضُمُورٍ^(٧)، فَيَجِبُ لذلِكَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا، كَجِيمٍ (خَيْسَفُوجٍ)^(٨) وَأَمَّا (عَرِيقَصَانُ)^(٩) فتناوبته زيادتان، وهما الْيَاءُ فِي عَرِيقَصَانٍ، وَالنُّونُ فِي (عَرَنْقُصَانٍ) كلاهما يُقَالُ بِالنُّونِ وَالْيَاءِ. وَأَمَّا (عَزَوِيَّت) فَمِنْ لَفْظِ (عَزَوْت) لَأنَّه (فَعْلِيَّت) وَالْوَاوُ لَامٌ. وَأَمَّا (قَنْدِيل) فكذلك أَيْضًا؛ أَلَا تَرَى إِلَى قول الْعَجَلِيِّ:

* رُكِّبَ فِي ضَخْمِ الدَّقَارِي قَنْدِيلٍ^(١٠) *

(١) قَرْعِلَانَةُ: دُوِيَّةٌ عَرِيضَةٌ مَحْبِطَةٌ عَظِيمَةُ الْبَطْنِ. اللِّسَانُ (قَرْعِل).

(٢) الْفَنْجَلِيسُ: الْكِمْرَةُ الْعَظِيمَةُ.

(٣) الْعَرَطْلِيلُ: الطَّوِيلُ، وَقِيلَ الْغَلِيطُ.

(٤) الرَّجَزُ لِأَبِي النَّجْمِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (عَرَطْل)، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٣/٣٤٧، وَكِتَابُ الْعَيْنِ ٢/٣٢٨، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (عَرَطْل)، وَالطَّرَائِقُ الْأَدَبِيَّةُ ص ٦٨.

(٥) الْقَنْفَخَرُ وَالْقَفَاخِرُ: التَّارُ النَّاعِمُ الضَّحْمُ الْجَثَّةُ.

(٦) الْحَيْزَبُونُ: الْعَجُوزُ، وَالْحَيْزَبُونُ: السَّيْئَةُ الْخَلْقُ. وَانْظُرِ اللِّسَانَ (حَزْب، حَزْبِن).

(٧) الْعِيْضُمُورُ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ. اللِّسَانُ (عُضْمُر).

(٨) الْخَيْسَفُوجُ: حَبُّ الْقَطْنِ، وَقِيلَ: هُوَ نَبْتُ يَتَقَصَفُ وَيَتَشْنَى. اللِّسَانُ (خَسْفَج).

(٩) عَرِيقَصَانُ: مِنَ النَّبَاتِ.

(١٠) الرَّجَزُ لِأَبِي النَّجْمِ فِي اللِّسَانِ (عَمْلِل)، (قَنْدَل)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (فَرْغ)، (قَنْدَل)، وَكِتَابُ

الْجِيمِ ٢/٣١١، وَيَلَا نِسْبَةً فِي الْمَخْصَصِ ١٣/٢٣٤.

الْقَنْدَلُ: الْعَظِيمُ الرَّأْسِ. اللِّسَانُ (قَنْدَل).

وأما عَلَنَدَى^(١) فتناهبته الزوائد. وذلك أنهم قد قالوا فيه: عَلَوْدٌ، وَعُلَادَى، وَعَلَنَدَى وَعَلَنَدَى، ألا تراه غير منفك من الزيادة.

ولزومُ الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف تحقيق الترخيم؛ لأن فيه حذفاً للزوائد. وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول؛ كلام يد، ودم، وأب، وأخ، وعين سه، ومُد، وفاء عدة، وزنة، وناس، والله في أقوى قولى سيبويه. فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى.

وأجار أبو الحسن أظننت ريداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين، وبأثنين عن واحدَيْن، وبسبعة عن ثلاثين، وب عشرة عن خمسين، وب عشرين عن عشرين ونحو ذلك.

(١) العَلَنَدَى: البعير الضخم الطويل، والائى علنداء.

باب فى عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب. وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حكماً ما، وقتاً ما، ثم تحوّر فى ذلك الشيء عنه فى وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر.

من ذلك الحكاية عن أبى عبيدة. وهو قوله: ما رأيت أطرف من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون (عَلْقَاة) وقد قال العجاج:

* فَكَرَّ فى عَلَقَى وفى مُكُورٍ ^(١) *

يريد أبو عبيدة أنه قال (فى عَلَقَى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا (عَلْقَاة) أى فالحقوا تاء التأنيث ألفه. قال أبو عثمان: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (عَلْقَاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر، كآلف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث، وللتأنيث إذا فقد التاء. ولهذا نظائر. هى قولهم: بُهْمَى وبُهِمَاءَ، وشُكَاغَى ^(٢)، وشُكَاغَاءَ، وبِاقْلَى وبِاقْلَاءَ، ونُقَاوَى،

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ٣٦٢/١، ولسان العرب (آخر)، (مكر)، (علق)، وإصلاح المنطق ص ٣٦٥، وجمهرة اللغة ص ٧٩٩، ٩٤٠، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤١٧، والكتاب ٢١٢/٣، وتاج العروس (مكر)، (علق)، ديوان الأدب ٥/٢، تهذيب اللغة ٢٤١/١٠، والرؤية فى المخصص ١٨١/١٥، ٨٨/١٦، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٧١/١، ٢٧٤، ٣٠٩/٣ وسر صناعة الإعراب ٥٥٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، ويروى (فحط) مكان (فكر). يروى:

* فحط فى علقى وفى مُكُورٍ *

ويروى:

* يَسْتَنُّ فى علقى وفى مُكُورٍ *

يصف العجاج ثوراً، علقى نبت، وقال سيبويه: تكون واحدة وجمعاً. بعضهم يجعل ألفها للتأنيث وبعضهم يجعلها للإلحاق، وتَنُونٌ. والمكور: جمع مكر، بالفتح. نبت أيضاً وانظر اللسان (علق)، والكتاب ٢١٢/٣.

(٢) الشكاغى: نبت عيدانه دقيقة خضراء، والناس يتداوون بها انظر. اللسان (شكع).

وَنُقَاوَاةَ، وَسُمَانَى، وَسُمَانَاةَ. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفَاءَ وطَرْفَاءةَ، وَقَصْبَاءَ وَقَصْبَاءةَ، وَحَلَفَاءَ وَحَلَفَاءةَ، وَبَاقِلَاءَ وَبَاقِلَاءةَ. فمن قال: (طرفاء) فالهمزة عنده للتأنيث، وَمَنْ قال: (طرفاءة) فالتاء عنده للتأنيث، وَأَمَّا الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزةً مرتجلةً غير منقلبة؛ لأنها إذا كانت منقلبة في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صحراء، وصَلَفَاء^(١)، وخَبْرَاء^(٢)، والْحَرَشَاءَ. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون - في الانقلاب لا في الإلحاق - كآلف عِلْبَاءَ، وَحِرْبَاءَ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكمًا مآً، فإن لم تلحق حار الحكم إلى غيره. ونحو منه قولهم: الصَّفْنَةُ^(٣)، والصَّفْنُ، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْوُ الشَّيْءِ وصفوته، وله نظائر قد ذكرت، ومنه البرك، والبركة للصدر.

ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان)، ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيد أن زيداً مرتفع بـ (كان)، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه، فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد)، كما أن ألف (عَلَقَاءة) للإلحاق، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث، حتى قال:

* فَكَرَّ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ^(٤) *

على ذا تأولهُ أبو عثمان، ولم يحمله على أنهما لغتان. وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره؛ نحو سُمَانَى وَسُمَانَاةَ، وشُكَاعَى وشُكَاعَاةَ، وَبُهْمَى وَبُهْمَاةَ. فالف (بُهْمَى) للتأنيث، والف (بُهْمَاةَ) زيادة لغير الإلحاق، كآلف قَبْعَثْرَى،

(١) الصلفاء: المكان الغليظ الجَلَدُ.

(٢) الخبراء: القاع يُنبِت السدر. والجمع الخبراءى، بفتح الراء وكسرهما. اللسان (خير).

(٣) الصَفْنُ الصَّفْنُ الصَّفْنَةُ والصَّفْنَةُ: وعاء الخصية. والجمع أصفان.

(٤) سبق تخريجه.

وضَبَّطَرَى. ويجوز أن تكون للإلحاق بِجُذْذَبَ على قياس قول أبي الحسن
الآخفش، إلا أنه إلحاق اختصَّ مع التانيث؛ ألا ترى أن أحداً لا ينون (يُهْمَى)
فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع
بكان.

ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء، وصفراء، ونحوهما أنهما للتانيث، فإن
رَكَّبْتَ الاسم مع آخر قبله، حُرَّتْ عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها، واعتقدت
غيره. وذلك أن تَرَكَّبَ مع (حمراء) اسماً قبلها فتجعلهما جميعاً كاسم واحد
فَتَصْرِفُ (حمراء) حينئذ. وذلك قولك: هذا دارَ حمراءُ، ورأيت دارَ حمراءَ،
ومررت بدارَ حمراءَ، وكذلك هذا كَلْبَصَفراءُ، ورأيت كلبصفراءَ، ومررت
بكلبصفراءَ، [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت. فإن نَكَّرْتَ
صرفت فقلت: رَبُّ كَلْبَصَفراءٍ مررت به]، وكَلْبَصَفراءٍ آخر. فتصرف في النكرة،
وتعتقد في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التانيث، وقد كانت قبل التركيب له.
ونحو من ذلك ما نعتقد في الألفات إذا كنَّ في الحروف والأصوات أنها غير
منقلبة، وذلك نحو ألف لا، وما، وألف قاف، وكاف، ودال، وأخواتها، وألف
على، وإلى، ولَدَى، وإذا، فإن نقلتها فجعلتها أسماءً أو اشتقت منها فعلا
استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب. وذلك قولك: مَوَيْتَ
إذا كتبت (ما) ولوَيْتَ إذا كتبتَ (لا) وكَوَيْتَ كافاً حسنة، ودَوَيْتَ دالاً جيدة،
وزَوَيْتَ راءاً قوية. ولو سَمَيْتَ رجلاً بـ (على) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (إلا) أو
[إذا]، لقلت في التثنية: عَلاَوَانِ، وإِلَوَانِ، وكَدَوَانِ، وأَلَوَانِ، وإِذَوَانِ، فاعتقدت
في هذه الألفات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب، وقد كانت قبل
ذلك عندك غير منقلبة. وأغربُ من ذلك قولك: بأبي أنت! فالباء في أول الاسم
حرف جرٍّ بمنزلة اللام في قولك: لله أنت! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقاً صوتياً
استحال ذلك التقدير فقلت: بأبَاتِ به بشياء، وقد أكثرْتُ من الباءة. فالباء الآن في
لفظ الأصل، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجرِّ. ومثال
البِشاء على هذا الفِعْلال كالزِلْزال، والقِلْقال، والباءة الفَعْللة، كالقِلْقلة، والزِلْزلة،
وعلى هذا اشتقوا منهما (البِشْب) فصار فِعْلاً من باب سلس، وقلق؛ قال:

* يا بأبى أنت ويا فوق البُشْب! ^(١) *

فالبُشْب الآن بمنزلة الضِّلَع، والعنب، والقَمْع، [والقَرَب]. ومن ذلك قولهم: القَرْنُوَّة للنبت، وقالوا: قرنت السقاء، إذا دبغته بالقَرْنُوَّة، فالياء فى قرنت الآن للإلحاق، بمنزلة ياء سَلَقَيْت، وجَعَيْت، وإنما هى بدل من واو (قَرْنُوَّة) التى هى لغير الإلحاق. وسألنى أبو على - رحمه الله - عن ألف (يا) من قوله - فيما أنشده أبو زيد - :

فخَيْرُ نحن عند الناس منكم إذا الداعى المشوَّب قال يالا ^(٢)

فقال: أمقلبة هى؟ قلت: لا؛ لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال: بل هى منقلبة. فاستدلته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقِفَ عليها، فصارت اللام كأنها جزء منها، فصارت (يال) بمنزلة قال، والألف فى موضع العين وهى مجهولة، فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا جُمَل ما قاله؛ والله هو وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقاً له. وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، رائحةً علَّله، ساقطةً عنه كُلُّفه، وجعله همَّه وسَدَمَه ^(٣)، لا يعتاقه عنه وكَدُّ، ولا يعارضه فيه مَتَجَر، ولا يسوم به مَطْلَبًا، ولا يخدم به رئيسًا إلا بأخرة وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصا ترحاله! ثم إنى - ولا أقول إلا حقًا - لأعجب من نفسى فى وقتى هذا، كيف تَطُوع لى بمسألة، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلَّة! مع ما الحال عليه من عُلِّي

(١) البيت فى اللسان (أبى) أنشده الجاحظ مع أبيات فى كتاب البيان والتبيين لآدم مولى بلعنبر، يقول لابن له. وفيه «البب» بدل «البش» قال أبو على: الباء مبدلة من همزة بدلاً لازماً؛ وبيت الرجل إذا قلت له بأبى.

(٢) البيت لزهير بن مسعود الضبى فى تخلص الشواهد ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٦/٢، والدرر ٤٦/٣، وشرح شواهد المغنى ٥٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٠/١، ونوادر أبى زيد ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤، وشرح شواهد المغنى ٨٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٠٢، ولسان العرب (يا) ومغنى اللبيب ٢١٩/١، ٤٤٥/٢، وجمع الهوامع ١٨١/١.

(٣) السدم: الهم.

الوقت وأشجانه، وتذاويه وخَلَجَ أشطانه^(١)، ولولا معارَة الخاطر واعتنافه، ومساورة الفكر واكتداده، لكنتُ عن هذا الشأن بَمَعَزَل، وبأمرٍ سواه على شُغْل.

وقال لى مرةً رحمه الله تأنيساً بهذه الانتقالات: كما جار إذا سَمِيَتْ بـ (بَضْرَبَ) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب، كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره.

ومن طريف ما ألقاه - رضى الله تعالى عنه - على أنه سألنى يوماً عن قولهم هات لا هاتيتَ، فقال (ما هاتيتَ)؟ فقلت: فاعلت، فهات من هاتيت، كعاط من عاطيت، فقال: أشيء آخر؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال أنا أرى فيه غير هذا. فسألته عنه، فقال: يكون فعليت، قلت: ممّ؟ قال: من الهوّة، وهى المنخفض من الأرض - قال: وكذلك (هيت) لهذا البلد^(٢)، لانه منخفض من الأرض - فأصله هوّيت، ثم أبدلت الواو التى هى عين فعليت، وإن كانت ساكنة؛ كما أبدلت فى يا جَل، ويا حَل، فصار هاتيت، وهذا لطيف حسن. على أن صاحب العين قد قال: إن الهاء فيه بدل من همزة، كَهَرَقَتْ ونحوه. والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوّة حتى دعا ذلك أبا على إلى ما قال به، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها. وكذلك قولك: هات، إنما هو استدعاء منك للشيء، واجتذابه إليك. وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء. والذي ذهب إليه أبو على فى (هاتيت) غريب لطيف.

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت: هَلَمْ. فهلممت الآن كصعرت، وشملت، وأصله قبلُ غيرُ هذا، إنما هو أوّل (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجه توكيداً. وأصلها ها لَمْ، فكثرت استعمالها، وغلطت (ها) بـ (لَمْ)، توكيداً للمعنى لشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك، ولأن لام (لَمْ) فى الأصل ساكنة، ألا ترى أن تقديرها أوّل (لَمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز، ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها

(١) الأشطان: جمع شطن وهو الحبل. وخَلَجَ أشطانه: فساد أسبابه.

(٢) هو بلد على شاطئ الفرات، وعلى هذا فالياء فى هيت أصلها الواو.

فعللت، من لفظ (الهلمام) وتنوسيت حال التركيب. وكان الذى صرفهما جميعاً عن ظاهر حاله حتى دعا أبا على إلى أن جعله من (الهوتة)، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فتزلاً جميعاً عن بادئ أمره إلى لفظ غيره.

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نبهت عليها، فأَمْضِ الرأى والصنعة فيما يأتى منها.

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل؛ وهو فعلاء منه، ألا تراهم قالوا: قد تهوّر الليل. ولو كسرت (هيتاء) لقلت (هواتى) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] إنما معناه هلم لك، وهذا اجتذاب واستدعاء له؛ قال:

أن العراقَ وأهلَه عنقُ إليك فهيت هيتاً^(١)

(١) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٥١، ٤٤٠، وشرح المفصل ٣٢/٤، ولسان العرب (هيت)، (عنق)، والمحاسب ٣٣٧/١ وقبله:

أبلغ أمير المؤمنين من أخا العراق إذا أتيتا

هيت: موضع على شاطئ الفرات. قال أبو على: ياء هيت، التى هى أرض. وأو. وانظر اللسان (هيت).

باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيراً ما يستهوى مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ) معناه الحقُّ أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبَةَ له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنما تقديره الحقُّ أهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا ريد قام: ربّما ظنَّ بعضهم أن ريداً هنا فاعل فى الصنعة، كما أنه فاعل فى المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا: سرّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سرّنى أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربّما اعتقَد فى هذا وذاك أنهما فى موضع رفع لأنهما فاعلان فى المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع؛ فإن العرب أيضاً قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعتة . وذلك أن الأصمعى أنشد فى جملة أراجيزه شعراً من مشطور السريع طويلاً، ممدوداً، مقيداً، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً من الشعر:

يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَلَعَاتِ كَجَذْوَعِ الصَّبِيَاءِ^(١)

رِدِّى رِدِّى وَرَدَّ قِطَاةَ صَمَاءِ كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ^(٢)

تَطَرَّدَ قَوَافِيهَا كُلُّهَا عَلَى الْجَرِّ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا، وهو قوله:

* كَانَهَا وَقَدْ رَأَاهَا الرُّؤَا^(٣) *

والذى سوّغه ذاك - على ما التزمه فى جميع القوافى - ما كنّا على سَمْتِهِ من القول . وذلك أنه لما كان معناه: كأنها فى وقت رؤية الرؤاء تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع، فجاز أن يَخِلَطَ هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالِف . ونظير هذا عندى قول طرّفة:

(١) الرجز لغيلان الربيعى فى لسان العرب (تلع)، وتاج العروس (تلع)، وبلا نسبة فى لسان

العرب (لعا) وجمهرة اللغة ص ٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤ .

(٢) الرجز بلا نسبة فى أساس البلاغة (ورد) .

(٣) الرجز لغيلان الربيعى فى لسان العرب (رأى) .

فِي جِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا وَسَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصِّنْبِرُ^(١)

يريد الصِّنْبِرُ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها؛ تشبيهاً بباب قولهم: هذا بَكْرٌ، ومررت ببَكْرٍ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول: الصِّنْبِرُ؛ لأنّ الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال: حين هَبَجَ الصِّنْبِرُ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء، وكأنه قد نَقَلَ الكسرة عن الراء إليها. ولولا ما أورده في هذا لكان الضمّ مكان الكسر. وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول: إنه حرّف القافية للضرورة كما حرّفها الآخر في قوله:

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا بَيْنَ تَبْرَاكِ فَشَسَى عَبْقَرُ^(٢)

في قول من قال: أراد عَبْقَرٌ، ثم حرّف الكلمة. ونحوه في التحريف قول العبد:

وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِي مَيْسَنَا نَ مَعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافًا^(٣)

أراد - فيما قيل - مَيْسَان، فزاد النون ضرورة، فهذا - لعمري - تحريف بتعجرف عارٍ من الصنعة. والذي ذهبت أنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عارياً من الصنعة. فإن قلت: فإن الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجزم الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكان الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

(١) البيت في ديوانه ص ٥٦، ولسان العرب (صنبر)، وتهذيب اللغة ٢٧١/١٢، وتاج العروس (صنبر).

الصِّنْبِرُ: الريح الباردة في غيم. والسديف: السّام المقطّع، وقيل شحمه. اللسان (سدف).

(٢) البيت للمرار بن منقذ العدوي في لسان العرب (عبقر)، (شس)، (برك)، وتهذيب اللغة ٢٩٢/٣، وتاج العروس (شسس)، (برك)، وشرح اختيارات المفضل ص ٤٢٤، وجمهرة اللغة ص ١٣٣، ٣٢٥، وبلا نسبة في لسان العرب (صنبر).

(٣) البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ص ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١، ولسان العرب (ميس)، (وصف)، والممتع في التصريف ٣٨٦/١.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تحوّر به فتوهّمه مجروراً؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأوّل، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع، كذلك تَمَّتْ حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ. ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في نفسه ورّسا في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجرّ؛ كلّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء في الأمرين، ليقوى تشابههما وتعمّر ذات بينهما، ولا يكونا على حرْدٍ^(١)، وتناظر غير مُجَدِّ، فاعرف هذا من مذهب القوم واقفه تصب بإذن الله تعالى.

ومن ذلك قولهم في قول العرب: كلّ رجل وصنّعه، وأنت وشأنك: معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنّعه، فهذا يوهّم من أمم أن الثاني خبر عن الأوّل، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله (مع شأنك) خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك؛ بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلّ رجل وصنّعه مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أن؛ قال:

أغار على معزاي لم يدّر أنني وصفراء منها عبلة الصفوات^(٢)

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهّم أن (أنت ظالم) جواب مقدّم، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط عليه، وإنما قوله (أنت ظالم) دالّ على الجواب وسادّ مسدّه؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في عليك زيّداً: إن معناه خذْ زيّداً، وهو - لعمري - كذلك،

(١) الحرد: الغيظ والغضب.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤/٤، والخصائص ٢٨٣/١، ولسان العرب (معز).

إلا أن (زيداً) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسماً لفعلٍ متعدٍّ، لا أنه منصوب به (سُخذ).

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمَتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثر إصلاحه؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم: ضربت زيداً سوطاً أن معناه ضربت زيداً ضربة بسوط. وهو - لا شك - كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عِبرة حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه: ضربةً بسوطٍ كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخير، واستغفر الله ذنباً، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ، وقد غنيت عن ذلك كلّهُ بقولك: إنه على حذف المضاف؛ أي ضربةً سوطاً ومعناه ضربة بسوط، فهذا - لعمري - معناه، فأماً طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.

باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتًا فتقول: القرطاس والله، أى أصاب القرطاس. ف (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتّة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مَهْوٍ بسيفٍ في يده: زيدًا، أى اضرب زيدًا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به. وكذلك قولك للقادم من سفر: خيرٌ مقدّم، أى قدّمت خير مقدم، وقولك: قد مررت برجلٍ إن زيدًا وإن عمرًا، أى إن كان زيدًا وإن كان عمرًا، وقولك للقادم من حجّة: مبرورٌ ماجور، أى أنت مبرورٌ ماجور، ومبرورًا ماجورًا، أى قدّمت مبرورًا ماجورًا، وكذلك قوله:

رَسَمَ دارَ وقفتُ في طَلَلَه كدتُ أقضي الغداة من جَلَلَه^(١)

أى ربّ رسم دار. وكان رؤية إذا قيل له كيف أصبحت يقول: خير عافاك الله - أى بخير - يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها. وكذلك قولهم: الذى ضربتُ زيد، تريد الهاء وتحذفها، لأن في الموضع دليلًا عليها. وعلى نحو من هذا تتوجّه عندنا قراءة حمزة، وهى قوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الذى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ والطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس: إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقدّم ذكرها؛ كما

(١) هذا البيت من شواهد النحو فى مباحث حرف الجر، وهو مطلع القصيدة، وبعده:

موحشا ما ترى به أحدا	تنسج الريح ترب معشده
واقفا فى رباع أم جبير	من ضحا يومه إلى أصله

(نحار).

حُذِفَتْ لَتَقْدَمَ ذِكْرَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: بَمَنْ تَمَرَّرَ أَمُرُّ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلَ أَنْزِلْ، وَلَمْ تَقُلْ: أَمْرُ رَبِّهِ وَلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، لَكِنْ حَذَفْتَ الْحَرْفَيْنِ لَتَقْدَمَ ذِكْرَهُمَا. وَإِذَا جَازَ لِلْفَرْدِ أَنْ يَحْذِفَ حَرْفَ الْجَرِّ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ (مَعَ مَخَالَفَتِهِ لَهُ فِي الْحُكْمِ) فِي قَوْلِهِ:

وَأُنِّيَ مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَا وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(١)

أَرَادَ: وَبِهِمْ رَأْبُ الثَّأْيِ، فَحَذَفَ الْبَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَتَقْدَمَ فِي قَوْلِهِ: بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَا، وَإِنْ كَانَتْ حَالَاهُمَا مُخْتَلِفَتَيْنِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ (بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَا) مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ لَتَعْلَقَ بِهَا بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ يَتَّقَى، كَقَوْلِكَ: بِالسَّيْفِ يَضْرِبُ زَيْدٌ، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (وَبِهِمْ رَأْبُ الثَّأْيِ) مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ وَرَافِعُهُ الرَّأْبُ - وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ - كَانَ حَذْفُ الْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ (وَالْأَرْحَامِ) لِمُشَابَهَتِهَا الْبَاءَ فِي (بِهِ) مَوْضِعًا وَحُكْمًا أَجْدَرًا، وَقَدْ أَجَارُوا تَبَا لَهُ وَوَيْلٌ عَلَى تَقْدِيرِ وَوَيْلَ لَهُ، فَحَذَفُوهَا وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ فِي (تَبَا لَهُ) لَا ضَمِيرَ فِيهَا وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِنَفْسِ (تَبَا) مِثْلَهَا فِي هَلَمْ لَكَ وَكَانَتْ اللَّامُ فِي (وَيْلَ لَهُ) خَبْرًا، وَمُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ، فَهَذَا عَرُوضُ^(٢) بَيْتِ الْفَرْدِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةِ الظَّاهِرِ فَهَلْ تَحْجِزُ تَوْكِيدَ الْهَاءِ الْمَحْذُوفَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: الَّذِي ضَرَبْتَ زَيْدًا، فَتَقُولُ: الَّذِي ضَرَبْتَ نَفْسَهُ زَيْدًا؛ كَمَا تَقُولُ: الَّذِي ضَرَبْتَهُ نَفْسَهُ زَيْدًا؟ قِيلَ: هَذَا عِنْدَنَا غَيْرُ جَائِزٍ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ هُنَا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْمُثَبَّتِ، بَلْ لِأَمْرٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْحَذْفَ هُنَا إِنَّمَا الْغَرَضُ بِهِ التَّخْفِيفُ لَطَوِيلِ الْأَسْمِ، فَلَوْ ذَهَبْتَ تَوَكَّدَهُ لِنَقْضِ الْغَرَضِ. وَذَلِكَ أَنَّ التَّوَكِيدَ وَالْإِسْهَابَ ضِدَّ التَّخْفِيفِ وَالْإِيجَارِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ تَدَافَعُ الْحُكْمَانِ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَجْتَمِعَا؛ كَمَا لَا يَجُوزُ ادْغَامُ الْمُلْحَقِ؛ لَمَا فِيهِ مِنْ نَقْضِ الْغَرَضِ. وَكَذَلِكَ

(١) الْبَيْتُ لِلْفَرْدِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٩/٢، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ ٣٢٦/٢، وَجُمْهُورُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ص ٨٨٧، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (رَأْبُ)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٦/١.

رَأْبُ الثَّأْيِ: إِصْلَاحُ الْفَسَادِ. وَرَأْبُ الصَّدْعِ وَالْإِنَاءِ يَرَأْبُهُ رَأْبًا وَرَأْبَةً: أَصْلَحَهُ. وَانْظُرِ لِللَّسَانِ (رَأْبُ).

(٢) يُقَالُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَرُوضٌ هَذِهِ، أَيْ نَظِيرُهَا. اللَّسَانُ (عَرُوضُ).

قولهم لمن سدّد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتًا فقلت: القرطاس والله
 أى أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نَصَبَ (القرطاس). لو قلت:
 إصابة القرطاس، فجعلت (إصابة) مصدرًا للفعلِ الناصِبِ للقرطاس لم يجز؛ من
 قَبْلِ أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالةً عليه، ونائبة عنه،
 فلو أكّدتَه لنقضت الغرض؛ لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المحتزل، ورجوعًا عن
 المعتزم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه. وكذلك قولك للمُهْوَى بالسيف في
 يده: ريدًا، أى اضرب ريدًا لم يجز أن تؤكّد ذلك الفعل الناصِبَ لزيد؛ ألا تراك
 لا تقول: ضربًا ريدًا وأنت تجعل (ضربًا) توكيدًا لاضرب المقدّرة؛ من قَبْلِ أن تلك
 اللفظة قد أُنبئت عنها الحال الدالة عليها، وحُذفت هي اختصارًا، فلو أكّدتها
 لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها، لكن لك أن تقول: ضربًا ريدًا لا على
 أن تجعل ضربًا توكيدًا للفعل الناصِبَ لزيد، بل على أن تُبدله منه فتقيمه مقامه
 فتنصب به ريدًا، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون ريد منصوبًا بالفعل الذي
 هذا توكيد له فلا.

فهذه الأشياء لولا ما عَرَضَ من صناعة اللفظ - أعنى الاختصار على شيء دون
 شيء - لكان توكيدها جائزًا حسنًا، لكن (عارض ما منع) فلذلك لم يجز؛ لا لأن
 المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به.

ومما يؤكّد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر:

قاتلي القوم يا خِزَاعَ ولا ياخُذُكُمْ مِنْ قَتَالِهِمْ فَشَلَّ^(١)

فتمام الوزن أن يقال: فقاتلي القوم، فلولا أن المحذوف إذا دلّ الدليل عليه
 بمنزلة المثبت، لكان هذا كسرًا، لا رِجاءًا. وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ به لأن
 المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتّة، فاعرفه، واشدّد يدك به.

وعلى الجملة فكلّ ما حُذِف تخفيفًا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاله به؛ من
 حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك

(١) البيت من المنسرح وقد دخله الحرم، ولو قال: (فقاتلي) لحا من ذلك. وقد ذكره أبو رياش
 كاملاً هكذا. وانظر التبريزي في شرح الحماسة. ونهاية الشطر الأول «لا» وانظر الدماميني في
 الموطن السابق. (لحمار).

مذهباً للعرب.

ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب - فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى -: (راكب الناقة طليحان) كذا روينا هكذا؛ وهو يحتمل عندي وجهين:

أحدهما ما نحن عليه من الحذف، فكأنه قال: راکبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدّم ذكر الناقة، والشئ إذا تقدّم ذكره دلّ على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَبَّاحًا﴾ [البقرة: ٦٠] أى فضرِب فانفجرت. فحذف (فضرِب) لأنه معطوف على قوله: (فقلنا). وكذلك قول التغلبى^(١):

* إذا ما الماء خالطها سخينا *

أى شربنا فسخينا. فكذلك قوله: راکبُ الناقةِ طليحان، أى راکبُ الناقةِ والناقةُ طليحان.

فإن قلت: فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أى الناقةُ وراكبُ الناقةِ طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين:

(١) عجز بيت لعمر بن كلثوم فى ديوانه ص ٦٤، ولسان العرب (طلع)، (حصص)، (سخن)، (سحا)، وجمهرة اللغة ص ٩٩، وتاج العروس (حصص)، (سخن)، وكتاب العين (٧١/١)، والمخصص ٢/٣، ٦٠/١٥، الأغاني ٤٥/١١، وجمهرة أشعار العرب ٣٨٩/١، والخزانة ١٧٨/٣، وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٨٨/١، وشرح القصائد السبع ص ٣٧٢، وشرح القصائد العشر ص ٣٢١، وشرح المعلقة السبع ص ١٦٥، وشرح المعلقة العشر ص ٨٨، وشعراء النصرانية ص ٤٥٥، وللتغلبى فى التاج (طلع) ومقاييس اللغة ١٣/٢، ١٦٨/٣، وديوان الادب ٩٢/٤، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (حصص).

والمعلقة أولها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا

مشعشة كان الحص فيها

يقال: «سخين» أى ماء ساخن. ويقال: «سخينا» من السخاء أى: جدنا بأموالنا. وانظر اللسان (سخن)، والمعلقة.

أحدهما أن الحذف اتّسع، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوله؛
 ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشَوْا أو آخِرًا لا يجيز زيادتها أولًا، وأن من
 اتّسع بزيادة (ما) حَشَوْا وغير أولٍ لم يستجز زيادتها أولًا إلا في شاذٍّ من القول؛
 نحو قوله:

وقَدَمًا هاجني فارددت شوقًا بكاءً حمامتين تجاوبان^(١)

فيمن رواه (وقَدَمًا) بزيادة (ما) على أنه يريد: وقد هاجني، لا فيمن رواه
 فقال: (وقَدَمًا هاجني) أي وقديمًا هاجني.

والآخر أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان، لكان قد حذَف حرف
 العطف وبَقِيَ المعطوف به؛ وهذا شاذٌّ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد:
 أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا، وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحتَ كيف أمسيّتَ ممّا يَزْرَعُ الودّ في فؤاد الكريم^(٢)

وأنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبكي على علاتي صبايحى غبايقى قِيَلَاتِي^(٣)

وهذا كله شاذٌّ، ولعلّه جميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر، فإنه -
 لعمرى - قد حذف حرف العطف مع المعطوف به، وهذا ما لا بدّ منه؛ ألا ترى أنه
 إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف
 لا يجوز تعليقه. فإن قلت فقد قال^(٤):

قد وعدتني أم عمرو أن تأتدهن رأسي وتُقَلِّبني وا

(١) البيت لجحدر في لسان العرب (جوب)، وتاج العروس (جوب)، ويروى:

وما رادني فاهتجتُ شوقًا غناءً حمامتين تجاوبان

(٢) البيت بلا نسبة في الاشباه والنظائر ١٣٤/٨، والدرر ١٥٥/٦، وديوان المعاني ٢/٢٢٥،

ورصف المباني ص ٤١٤، وشرح الاشموني ٤٣١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، وجمع

الهوامع ٢/١٤٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (صبح)، (غبق)، (قيل)، وتهذيب اللغة ٤/٢٦٦، ٩/٣٠٥،

١٦/١٥١، وديوان الادب ٣/٣١٢، وتاج العروس (غبق)، (قيل).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (نتا)، (قنف)، (فلا).

وَتَمْسَحَ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَتَنَّا

فإنما جار هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، فجار تعليق الأول بعد أن دغمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعُرف ما أراد بالأول، فجرى مجرى قوله:

عَجَلْ لَنَا هَذَا وَالْحِقْنَا بِذَا ال الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ^(١)

فكما علّق حرف التعريف مدعوّما بالّف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علّق حرف العطف مدعوّما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بَذالْ) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُذْ. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيدوهُ، وعمرو) فتجرى هاء بيان الحركة مُجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين. وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله:

وَلَاعَبَ بِالْعَشَىٰ بُنَىٰ بَنِيهِ كَفَعَلَ الْهَرُّ يَحْتَرِشُ الْعَظَايَا^(٢)

فأبعده الإله ولا يؤبى ولا يُسْقَىٰ مِنَ الْمَرَضِ الشِّفَايَا^(٣)

- وقرأته علىّ أبى على: ولا يُشْفَى - ألا ترى أن أبا عثمان قال: شبه ألف

(١) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر ١/٢٤٥، الكتاب ٤/١٤٧، والمقاصد النحوية ١/٥١٠، ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٩، وبلا نسبة في لسان العرب (طرا)، ورصف المبانى ٤١، ٧٠، ١٥٣، وشرح الأشموني ١/٨٣، والكتاب ٣/٣٢٥، واللامات ص ٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢١، والمقتضب ١/٨٤، ٢/٩٤، والنصف ١/٦٦، وجمع الهوامع ١/٧٩، وكتاب العين ٦/١٣٤، وتاج العروس (طرا)، ويروى «بذال» مكان «بذل».

(٢) البيت لأعصر بن قيس عيلان في لسان العرب (حما)، وبلا نسبة في لسان العرب (ثمن)، والمختصص ٨/١٠٠، ١٥/١١٧.

العظاية: دويبة على خلقة سام أبرص أعظم منها شيئا، والعظاءة لغة فيها، والجمع عطايا وعطاء. اللسان (عظى).

(٣) البيت لأعصر بن سعد بن قيس عيلان في لسان العرب (حما)، وبلا نسبة في لسان العرب (ثمن)، ويروى:

فلا ذاق النعيم ولا شرابا ولا يعطى من المرض الشفايا

الإطلاق بناء التانيث، أى فصَحَّ اللام لها كما يصحَّحها للهاء، وليست كذلك هاء بيان الحركة؛ لأنها لم تقوَ قُوَّة تاء التانيث؛ ألا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله:

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(١) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال: لَمْ أَصْنَعُهُ، فلذلك كان (وا) من قوله: (وتفلىنى وا) كأنه لاتصاله بالالف غير معلق. فإذا كان فى اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتذر منه.

فإن قلت: فإنَّ هاء بيان الحركة قد عاقبتْ لام الفعل؛ نحو ارمِهْ، واغزِهْ، واخشِهْ، فهذا يقوِّبها، فإنه موضع لا يجوز أن يسوَّى به بينها وبين ألف الإطلاق. والوجه الآخر الذى لأجله حَسُنَ حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية، فكان ذلك دليلاً على أن المخبر عنه اثنان. فدلَّ الخبر على حال المخبر عنه. إذ كان الثانى هو الأول. فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية.

والآخر أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف أى راكب الناقة أحدُ طليحين، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٣] أى من أحدهما، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن. فالوجه الأول؛ وهو ما كنا عليه: من أن المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به، ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دلّ على أن المخبر عنه مثنى كذلك أيضاً، وفى هذا القول دليل على ما يرد من نحوه بمشيئة الله [وحوله].

(١) جزء من رجز لابی النجم فى تخلص الشواهد ص ٢٨١، وخزانة الادب ١/٣٥٩، والدرر ١٣/٢، وشرح أبيات سيويه ١/١٤، ٤٤١، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٤٤، وشرح المفصل ٩٠/٦، والكتاب ١/٨٥، والمحتسب ١/٢١١، ومعاهد التنصيص ١/١٤٧، ومغنى اللبيب ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤، وتاج العروس (خير)، وبلا نسبة فى الأغانى ١٠/١٧٦، وخزانة الادب ٣/٢٠، ٦/٢٧٢، ٢٧٣، وشرح المفصل ٢/٣٠، والكتاب ١/١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، المقتضب ٤/٢٥٢، وجمع الهوامع ١/٩٧.

باب فى نقص المراتب إذا عرض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامه زيداً. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهى إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه، وعليه قول الله سبحانه: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا فى قول النابغة:

جزى ربُّه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل^(١)
إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كلُّ ذلك لثلاث يتقدم ضميرُ المفعول عليه مضافاً (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله:

* جزى ربُّه عنى عدى بن حاتم^(٢) *

عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كلٌّ منهما الموقَّع الذى هو أولى به، فليس لك أن تعتقد فى الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به فى ذلك أن يُعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخراً

(١) البيت للنابغة الذبياني فى ديوانه ص ١٩١، وله أو لابی الأسود الدؤلى فى خزائن الادب ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، والدرر ١/٢١٧، وللنابغة أو لابی الأسود أو لعبد الله بن همارق فى شرح التصريح ١/٢٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٧، ولابی الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه ص ٤٠١، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/١٢٥، وشرح الأشموني ٢/٥٩، وشرح شذور الذهب ص ١٧٨، شرح ابن عقيل ص ٢٥٢، ولسان العرب (عوى) وجمع الهوامع ١/٦٦.

(٢) سبق منذ قليل.

أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه. وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى. وهذا ما لا يجوز القياس.

قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقًا آخر يسوغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا على إلى أن قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قسّم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا؛ نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وقول ذى الرمة:

أستحدث الركب من أشياءهم خبرا
وقول معقر بن حمار البارقى:

أجدّ الركب بعد غدٍ خُفوف
وقول درّنى بنت عبّعة:

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى
وقول لييد:

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ١٣، الأذنية ص ٣٤، وخزانة الأدب ٣٤٢/٢، ولسان العرب (طرب)، (حدث)، (شيع)، اللع ص ٣٠٩، المحتسب ٣٢٢/٢، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٨/٢.

(٢) يبدو أن هذا من قصيدته التى فيها:

وذبيانية وصت بنيتها
وانظر هذا البيت وثلاثة معه: الخزانة ٢٩٣/٢، ١٥/٣، واللائى ٤٨٤، والكشاف (العنكبوت). (نحار).

خفّ القوم عن منزلهم خفوفًا: ارتحلوا مسرعين، وقيل: ارتحلوا عنه فلم يخصوا السرعة، والخفوف: الارتحال. اللسان (خفف) والالوف: المحبوبة.

(٣) تقول ذلك فى أخويها ترثيها. وفى الحماسة أن هذا لعمرة فى ابنها ترثيها، ومن هذه المرية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة:

هما أخوا فى الحرب من لا أخاله إذا خاف يومًا نبوة فدعاها
وانظر العينى فى شواهد الإضافة، والأعلم فى المرجع السابق، واللسان فى (أبو). (نحار).

فَمَدَّافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوُحْيَ سِلَامُهَا^(١)
ومن أبيات الكتاب:

اعتاد قلبك من سَلَمَى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطَّلَلُ^(٢)
فقدّم المفعول فى المصرعين جميعاً، ولليد أيضاً:

رُزِقَتْ مَرَايِيعَ النُّجُومِ وَصَابِهَا وَدَقُّ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فِرْهَامُهَا^(٣)
وله أيضاً:

لمعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْسُوهُ غُبْسٌ كَوَاسِبٌ مَا يُمَنُّ طَعَامُهَا^(٤)
وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿الْهَآكِمِ التَّكَآثِرِ﴾ [التكآثر: ١] وقال الآخر:

أبعدك الله من قلب نصحت له فى حُبِّ جُمْلٍ وَيَأْبَى غَيْرِ عِصْيَانِي
وقال المرقش الأكبر:

لم يَشْجُ قَلْبِي مِنْ حُودَاتٍ إِلَّا سَلا صَاحِبِى الْمَتْرُوكَ فى تَغْلَمٍ^(٥)

(١) البيت للبيد فى ديوانه ص ٢٩٧، ولسان العرب (سلم)، (روى)، (وصى)، وتاج العروس (دفع)، (روى)، (وصى).

(٢) البيت مع آخر بلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ٣٩١/١، وشرح شواهد المغنى ٩٢٤/٢، والكتاب ٢٨١/١، ومعنى اللبيب ٦٠١/٢، ولسان العرب (ذيع)، وتاج العروس (ذيع).

(٣) البيت للبيد فى ديوانه ص ٢٩٨، ولسان العرب (دبع)، (رزق)، وتاج العروس (دبع)، (رزق)، وكتاب الجيم ٢١/٢.

(٤) البيت للبيد فى ديوانه ص ٣٠٨، لسان العرب (قهد)، (عفر)، (منز)، تهذيب اللغة ٥٧/٦، ٣٤٨/١٣، تاج العروس (قهد)، (عفر)، (منز)، ومقاييس اللغة ٦٧/٤، ومجمل اللغة ٣٨٤/٣، وديوان الأدب ١٠٤/١، ١٣٥/٣، وكتاب الجيم ١١٦/٣.

يصف بقرةً وحشيةً أكلت السباعُ ولدها، فجعله قهداً ليأضه. وقيل: فى تفسير المعفر إنه ولدها الذى افرسته الذئب الغبس، فعفرته فى التراب، أى مرغته. قال الأزهري: وهذا عندى أشبه بمعنى البيت. قال الجوهري: والتعفير فى الفطام أن تمسح المرأة ثديها بشيء من التراب تنفيراً للصبى وانظر اللسان (قهد)، (عفر).

(٥) هذا من قصيدة مفضلية، يرثى صاحباً له دفن فى تغلم وهو موضع. وانظر شرح ابن الأنبارى للمفضليات ٤٨٧. (نهار).

وفيهما:

في باذخاتٍ من عَمَايَةِ أو يرفعه دون السماء خَيْسَمٌ^(١)

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل] كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدى بن حاتم ربّه، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدره مقدّمًا عليه مفعوله فجار ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يَجْفُ عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تبشّع؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جرّ (الوجه) من قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيه له بالضارب الرجل، هذا مع أننا قد أخطنا علمًا بأن الجرّ في (الرجل) من قولك: هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه، لكن لما اطرّد الجرّ في نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل، [من الجهة التي إنما صحّت للضارب الرجل تشبيهه بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم، حتى إن أصولها التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها، وجعلته عطية منها لها، فكذلك أيضًا يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل.

فإن قلت، إنّ هذا ليس مرفوعًا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رآته مذهبًا، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولًا، ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد، والخطب فيه أيسر، وسنذكره في باب يلي هذا بإذن الله. ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء؛ ألا تراك لا تكاد تقول: جرى ربّ زيد عمرًا، وإنما يقال: جزاك ربك خيرًا أو شرًا. وذلك أوفق؛ لأنه إذا كان مجاريه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ به. ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه.

(١) عماية: جبل من جبال هذيل. خيم: جبل. اللسان (عمى)، (خيم).

ومما نُقِضَتْ مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدّمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه. وذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فـ (أَيَّ مُنْقَلَبٍ) منصوب على المصدر بـ (يَنْقَلِبُونَ)، لا بـ (سَيَعْلَمُ)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [التقصير: ٢٨] وقال: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ [الاسراء: ١١٠] فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا. وكيف يكون ذلك وقد قال عزّ اسمه: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ [النحل: ٧٦] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] وقال ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، المائدة: ١٣] وقال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] وهو ملء الدنيا كثرة وسعة، لكن إنما وجب تقديمه لقريئة انضمت إلى ذلك، وهى وجوب تقدّم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها. فهذا من النقض العارض.

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا؛ نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بساطان ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلّها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها، ألا (ترى أنك) لو قلت: غلام لك، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم) لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك. أفلا ترى أنّ ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه: من قبج تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة؛ كقولك: هل غلام عندك، وما بساط تحتك، فجئيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما. ولو أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدّمة فقلت: رجل عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور،

نحو ريد عندك ومحمد منطلق، وهذا واضح. فإن قلت: فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب، قيل لما قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ، كما أخرّوا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم: إن ريداً لقائم لإصلاح اللفظ. وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته. فاعلم إذا أنه لا تُنقَضُ مرتبة إلا لأمر حادث، فتأمله وابحث عنه.

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العريّة طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة. فمِمَّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرُّمة:

ورَمَلٍ كأوراكِ العذارَى قطعته إذا ألبسته المظلماتُ الحنادِسُ^(١)

أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبّه أعجاز النساء بكثبان الانقاء، ألا ترى إلى قوله: ليلى قضيبٌ تحته كَثِيبٌ وفي القِلَادِ رَشاً رَيِّبٌ^(٢)

وإلى قول ذى الرُّمة أيضاً - وهو من أبيات الكتاب -:

ترى خَلْفَهَا نصفًا قناةٍ قَويمةٍ ونِصفًا نقًا يرتجُ أو يتمرمر^(٣)

وإلى قول الآخر:

خُلِقَتْ غير خَلِقةِ النسوانِ إن قمتِ فالأعلى قضيبُ بانِ
وإن تَوَلَّيْتُ فدَعَصَتَانِ وكلٌّ إِذْ تَفَعَّلُ العِينانِ^(٤)

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١١٣١، ولسان العرب (ورك)، (جمل)، وتاج العروس (ورك). الحندس: الظلمة، وفي الصحاح: الليل الشديد الظلمة. والحنادس: ثلاث ليالٍ من الشهر لظلمتهن، ويقال دحامس. اللسان (حندس).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (قلد)، وتاج العروس (قلد).

والرشا، على فَعَلٍ بالتحريك: الظبي إذا قوى وتحرك ومشى مع أمه، والجمع أرشاء.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٦٢٣/٢، وأمالى المرتضى ٤٦١/١، وجمهرة اللغة ص ١٩٩، ١٣٣١، وخزانة الأدب ٤٦٢/٥، وشرح أبيات سيويه ٥٠٠/١، والكتاب ٥١١/٢.

في الكتاب برفع «نصف» على القطع والابتداء، وبعضهم ينصبه على البدل. والنقا: الكثيب من الرمل. والتمرمر: أن يجرى بعضه في بعض.

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (دعص)، وتاج لعروس (دعص).

الدَّعَصُ: قورٌ من الرمل مجتمع. والجمع أدعاصٌ ودِعَصَةٌ: وهو أقل من القحف والطائفة منه دعصة. اللسان (دعص). الإذ: الأمر العجيب.

وإلى قوله:

كَدِ عَصِ النَّقَا يَمْشِي الْوَلِيدَانِ فَوْقَهُ بِمَا احْتَسَبَا مِنْ لَيْلِي مَسٍ وَتَسْهَالِ^(١)
وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائى الكبير:

كَمْ أَحْرَزَتْ قُضْبُ الْهِنْدَى مُصْلَتَهُ تَهْتَزُّ مِنْ قُضْبٍ تَهْتَزُّ فِي كُتْبِ^(٢)
(ولله البُحْتَرَى) فما أعذب وأظرف وأدمث قوله:

أَيْنَ الْغَزَالُ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ التَّقَا كَفَلَا وَمِنْ نَوْرِ الْأَفَاحِي مَبْسِمَا^(٣)

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا؛ فشبه كُتْبَانَ الانقَاء بأعجاز النساء. وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه، حتى شبه به كُتْبَانَ الانقَاء. ومثله للطائى الصغير:

فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَلَا حَتِهَا وَلِلْقَضِيبِ نَضِيبٌ مِنْ تَشْيِهَا^(٤)
وآخر من جاء به شاعرنا، فقال:

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شَخُوصٌ الْجِمَالِ^(٥)
فجعل كونهم جِنًا أصلا، وجعل كونهم نَاسًا فرعًا، وجعل كون مطايا طيرًا

(١) البيت بلا نسبة في تاج العروس (نقى).

(٢) من قصيدته التى أولها:

السيف أصدق أنباء من الكتب فى حدّه الحدّ بين الجِدِّ واللعب

(٣) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابنى المدبر أولها:

أماحتنى سلمى بكاطمة اسلما وتعلما أن الجوى ما هجما

وانظر الديوان. (نحار).

(٤) وهو من قصيدة فى مدح المتوكل أولها:

أنافعى عند ليلى فرط حبيبها ولوعة لى أيدىها وأخفيها (نحار).

(٥) من قصيدة فى مدح عبد الرحمن بن المبارك الانطاكى، أولها:

صلة الهجر لى وهجر الوصال نكسانى فى السقم نكس الهلال

وبعده:

من بنات الجدِيل تمشى بنا فى الـ بيد مشى الايام فى الأجال

وقوله: «فوق طير»: أى فوق ركائب كالطير. (نحار).

أصلاً، وكونها جمالاً فرعاً، فشبه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد. وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبهوها بالجمل فى شدته وعلو خلقه؛ قال الأعشى:

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلَى بِالرِدَافِ إِذَا كَذَّبَ الْأَثِمَاتُ الْهَجِيرَ^(١)

وقال الراعى:

* على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ *

وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل فى بابهِ، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقاة فى ذلك؛ فقال:

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عَصِيْبُهُ قَرِيْبَةً نُدُوْتُهُ مِنْ مَحْمَضِهِ^(٢)

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره فى هذه اللغة كثيرة.

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون فى صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص ١٤٧، ولسان العرب (كذب)، (جمل)، (أثم)، (غلا)، وتهذيب اللغة ١٠/١٧٤، ١١/١٠٩، ومقاييس اللغة ١/٦٠، ومجمل اللغة ١/١٦٩، وتاج العروس (جمل)، (كذب)، (أثم)، وأساس البلاغة (كذب).

غلت الدابة فى سيرها غلواً واغتلت ارتفعت فجاورت حسن السير والاعتلاء: الإسراع. وأثمت الناقاة المشى تأثمه إثماً: أبطأت. وناقاة آثمة ونوق آثمات أى مبطنات. وانظر اللسان (أثم)، (غلا).

(٢) الرجز لهميان بن قحافة فى لسان العرب (حمض)، (ندى)، وتاج العروس (عضه)، (ندى)، وبلا نسية فى تهذيب اللغة ٤/٢٢٢، ١٤/١٨٩، وجمهرة اللغة ص ٥٤٧، والمخصص ٧/٥٠، ٦٠، ٩٩، ١١/١٧٦، وكتاب الجيم ٢/٣٠٤، ديوان الأدب ٢/٢٥٤، وإصلاح المنطق ص ٣٦٥، ولسان العرب (نقد).

وفى اللسان (عضه). أراد كل جمالية ولا يعنى به الجمل لأن الجمل لا يضاف إلى نفسه، وإنما يقال فى الناقاة جمالية تشبيهاً لها بالجمل. ومن محمضه أى من موضعه الذى يحمض فيه، ويروى: مُحْمَضِهِ بضم الميم. وحمضت الإبل تَحْمُضُ حمضاً وحموضاً: أكلت الحمض، فهى حامضة. وانظر اللسان (حمض).

قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجرّ تشبيهاً له بالحسن الوجه؛ على ما تقدّم في الباب قبل هذا.

فإن قيل: وما الذي سوّغ سيبويه هذا، وليس ممّا يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعللّ به؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرّفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبّه لهما، وعمرّت به الحال بينهما؛ ألا تراهم ممّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، ثمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه وكذلك ممّا شبّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقوله:

* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(١) *

وقوله:

اللهُ نَجَاكَ بِكَفَى مَسْلَمَتٍ من بعدِما وبعْدِما وبعْدَمَتِ^(٢)

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب (حجف)، (بلل)، وتاج العروس (حجف)، ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٧٩، وجمهرة اللغة ص ١١٣٥، والخصائص ١/٣٠٤، ٢/٩٨، ووصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٩، ٢/٥٦٣، ٦٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٧٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨، وشرح المفصل (١١٨/٢)، ٦٧/٤، ٨٩/٥، ١٠٥/٨، ٨١/٩، ٤٥/١٠، المحتسب ٢/٩٢، ولسان العرب (بلا) وجمهرة اللغة ص ١١٣٥، والمخصص ٩/٧، ١٦/٨٤، ٩٦، ١٢٠ وبعده:

* يمسى بها وحوشها قد جتطت *

وجوز: وسط والجمع أجواز. التيهاء: الأرض المضلة الواسعة التي لا أعلام فيها ولا جبال ولا إكام والحجفة: الترس من الجلد، راجع الحَجَف. يريد ربّ جوز تيهاء، ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاءً فقال: هذا طلحت.

(٢) الرجز لأبي النجم في لسان العرب (ما) وشرح التصريح ٢/٣٤٤، والدرر ٦/٢٣٠، ومجالس ثعلب ١/٣٢٦، وتاج العروس (ما)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١١٣، وأوضح المسالك ٤/٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/١٧٧، ٧/٣٣٣، والدرر ٦/٣٠٥، ووصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٠، ١٦٣، ٢/٥٦٣، وشرح الأشموني ٣/٧٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٥/٨٩، ٩/٨١، =

صارت نفوسُ القوم عند الغَلَصَمَتِ

وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أمت^(١)

كذلك شَبَّوا أيضًا الوصل بالوقف في قولهم: ثلاثة أربعة يريد ثلاثة أربعة، ثم تخفَّفَ الهمزة فتقول: ثلاثة أربعة، وفي قولهم: (سَبَسَا وَكَلَكَلَا)^(٢). وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم: (لَحْمَر^(٣)، رُيَا^(٤)) وقولهم: وَهُوَ اللَّهُ، وَهِيَ التي فعلت، وقوله:

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعًا وَأَرْقَى فَقُلْتُ أَهَى سَرْتِ أُمِّ عَادِنِي حُلْمٌ^(٥)

= والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤، وجمع الهوامع ١٥٧/٢، ٢٠٩.

«بعدم» أراد: بعد ما، فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاءً تشبيهاً لها بهاء التانيث. وانظر اللسان (ما).

(١) الرجز لأبي النجم في لسان العرب (ما) وشرح التصريح ٣٤٤/٢، والدرر ٢٣٠/٦، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١، وتاج العروس (ما)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤، وخزانة الأدب ١٧٧/٤، ٣٣٣/٧، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤، وجمع الهوامع ١٥٧/٢، ٢٠٩.

(٢) السَّبَسْب: الأرض القفر والمفارقة، والجمع السباسب. والكلكل: الصدر. يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب ٧٦/٢ «ثم إن الشعراء تضطر إلى إجراء الوصل مجرى الوقف، فيقولون: سَبَسَا، وكلَكَلَا، والاضخما، ونحو ذلك.

(٣) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل في غير الوصل لتحريك اللام، وهو وإن كان عارضاً فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه. (نحار).

(٤) وفي سر صناعة الإعراب ٥٢/٢ «ومنها قولهم في تخفيف رؤيا: رُيَا، وأصلها رُؤْيَا، إلا أنهم أجروا الواو في رُؤْيَا وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها في الياء بعدها، فقالوا رُيَا.

(٥) البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والدرر ١٩٠/١، وشرح التصريح ١٤٣/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٦، ١٤٠٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٩، وشرح شواهد المغنى ١٣٤/١، معجم البلدان ٢٥٦/١، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١، ١٣٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٧/٢، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٦/١، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والدرر ٩٧/٦، وشرح شواهد المغنى ٧٩٨/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٩، ولسان العرب (هيا) ومغنى اللبيب ٤١/١، وجمع الهوامع ١٣٢/٢.

وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب^(١) وغادى^(٢)

أجرى (تق^(٣) ف) مجرى عليم حتى صار (تقف) كعلم، كذلك أيضاً أجروا اللارم مجرى غير اللارم فى قول الله سبحانه ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى﴾ [القيامة: ٤٠] فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف أصلاً، وكما حُمِلَ النصب على الجرّ فى التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية، كذلك حُمِلَ الجرّ على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبّهت الياء بالالف فى قوله:

* كأن أيديهنّ بالقاع القرّ^(٤) *

وقوله:

* يا دار هند عفت إلا أثافيها^(٥) *

كذلك حملت الالف على الياء فى قوله - فيما أنشد أبو زيد -:

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر ١/١٦١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٩، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٨، والصاحبى فى فقه اللغة ص ٤٨، ولسان العرب (أدب)، (وقى)، والمحتسب ١/٣٦١، وجمع الهوامع ١/٥٢.

(٢) فى اللسان (وقى) فلما أدخل جزمًا على جزم وقال ابن سيده: فإنه أراد يتق فأجرى تقف، من يتق فإن، مجرى عليم فخفف، كقولهم عليم فى عليم.

(٣) بعده: * أيدى نساء يتعاطين الورق *

وهو مما نسب إلى رؤية فى الديوان ١٧٩، وانظر الخزانة ٣/٥٢٩، وأمالى ابن الشجرى ١٠٥/١. (نحار).

وهو فى وصف إبل بسرعة السير. والقرق المكان المستوى لا حجارة فيه. وانظر اللسان (قرق).

(٤) صدر بيت للحطيئة فى ديوانه ص ٢٤٠، وشرح أبيات سيويه ٢/٣١٩، ول بعض السعديين فى

شواهد الشافية ١٠/١٠٠٠، ١٠٢، والكتاب ٣/٣٠٦، وبلا نسبة فى الاشياء والنظائر

١/٢٦٨، ٦/١٠٨، ٨/٤٩، وخزانة الادب ٦/٣٩٧، ٨/٣٤٧، وشرح المفضل ١٠/١٠٠،

١٠٢، ولسان العرب (تفا)، والمحتسب ١/١٢٦، ٢/٣٤٣، والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٨٢،

وعجزه:

* بين الطوى فصات فواديه *

إذا العجوزُ غضبت فطلّقِي ولا ترَضّاها ولا تَمَلّكي^(١)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:

* إليك حتى بلغت إياكا^(٢) *

ومنه قول أميّة:

بالوارث الباعثِ الأمواتِ قد ضمنت

إياهم الأرضُ في دهرِ الدهارِيرِ^(٣)

كذلك وضع أيضاً المتصل موضع المنفصل في قوله:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار^(٤)

وكما قلبت الواو ياء استحساناً، لا عن قوّة علة في نحو غَدَيان، وعَشَيان،

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، والدرر ١/١٦١، والمقاصد النحوية ١/٢٣٦، وبلا نسبة في اللسان (رضى) والأشياء والنظائر ١٢٩/٢، والإنصاف ص ٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨، وشرح التصريح ٨٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٥، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠/١٠٦، والمتع في التصريف ٢/٥٣٨، والمنصف ٢/٧٨، ١١٥، وجمع الهوامع ١/٥٢، وتاج العروس (رضى) والمخصص ١٣/٢٥٨، ١٤/٩.

(٢) الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص ٩٢، وخزانة الأدب ٥/٢٨٠، ٢٨١، وشرح المفصل ٣/١٠١، ١٠٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٩، والإنصاف ص ٦٩٩، تخليص الشواهد ص ٨٥، ووصف المبانى ص ١٣٨، والكتاب ٢/٣٦٢، واللمع في العربية ص ١٨٩.

(٣) البيت للفردق في ديوانه ١/٢١٤، خزانة الأدب ٥/٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١/١٩٥، وشرح التصريح ١/١٠٤، والمقاصد النحوية ١/٢٧٤، ولامية أو للفردق في تخليص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٢/١٢٩، والإنصاف ٢/٦٩٨، وأوضح المسالك ١/٩٢، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠، وجمع الهوامع ١/٦٢.

(٤) البيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر ٢/١٢٩، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥، وأوضح المسالك ١/٨٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥، والدرر ١/١٧٦، وشرح الأشموني ١/٤٨، وشرح شواهد المغنى ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٢، وشرح المفصل ٣/١٠١، ومغنى اللبيب ص ٢/٤٤١، والمقاصد النحوية ١/٢٥٣، وجمع الهوامع ١/٥٧، ويروى البيت:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا أن لا يُجاوِرنا إياك ديارُ

وأبيض لَيَّاح، كذلك أيضاً [قلبت الياء واوا] فى نحو الفتوى، والرغوى، والتقوى، والبَقْوَى، والثَنَوَى، والشَّرَوَى - وقد ذُكر ذلك - وقولهم عَوَى الكلب عَوَةً. وكما أتبعوا الثانى الأول فى نحو شُدُّ، وفَرُّ، وَعَضُّ، ومُنْذُ، كذلك أتبعوا الأول الثانى فى نحو: أُقْتَل، أُخْرِج، أُدْخِل، وأشباه هذا كثير، فلما رأى سيبويه العرب إذا شَبَّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشَّبه بينهما، حكم أيضاً لجرّ الوجه من قوله (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جرّ الرجل فى قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضاً النصب فى قولهم (هذا الحسن الوجه) حملاً له منهم على (هذا الضارب الرجل) ونظيره قولهم: يا أُمَيَّة، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا: أُمَيِّم، فلما أعادوا الهاء أقرّوا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة فى الميم، وإن كان الحذف فرعاً. وكذلك قولهم (اجتمعت أهل اليمامة) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف فأثت الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله، فقليل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدّمنا ذكره: من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع، فى تشبيههم كُتبان الأتقاء بأعجار النساء، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره.

ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمَتِهِم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم؛ الذى جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله^(١)، وخلج أسطانه، وبفج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده^(٢)، أن يرى فيه نحواً مما راوا، ويحذوه على أمثلتهم التى حذّوا، وأن يَعتقد فى هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا فى أمثاله، لا سيّما والقياس إليه مُصنِّع، وله قابل، وعنه غير متناقل. فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مُضطرباً، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه، ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى

(١) الغُفْل بضم الفين وسكون الفاء: كلُّ ما لا علامة فيه ولا أثر عمارة من الارضين والطرق ونحوها، والجمع أغفال. وانظر اللسان (غفل).

(٢) الفوارد: جمع فارد وفاردة، وظبية فارد: منفردة انفردت عن القطيع. اللسان (فرد).

مأنعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه، وحرى بالاعتذار هم منه. وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيداً إذا يأتيني أضرب) فنصبه بـ (أضرب)، ونوى تقديمه، حتى كأنه قال (زيداً أضرب إذا يأتيني) ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً لـ (إذا) - وقد وقع فى موقعه - أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الأحاد بالحركات؛ نحو زيدٌ، وزيداً، وزيد، وهو يقوم، وإذا تجوَّرت رُتبة الأحاد أعربوا بالحروف؛ نحو الزيدان، والزيدين، والزيدون والعُمَريْن، وهما يقومان، وهم ينطلقون. فأمّا ما جاء فى الواحد من ذلك؛ نحو أخوك، وأباك، وهَنِيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القَدْرَ توطئةً لِمَا أجمعه من الإعراب فى الثنية والجمع بالحروف. وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الأحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك فى الثنية والجمع. فأمّا قولهم (أنتِ تفعلين) فإنهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان فى رُتبة الأحاد - وهى الأوّل - من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علّم إعراب الواحد أضعفَ لفظاً من إعراب ما فوقه، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل، والأضعفُ كأنه الفرع.

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبّهه عندهم بالفرع؛ ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو لم يذهب، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروفَ الأصول، فقالوا: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز. ومن ذلك [أيضاً] أنهم حذفوا الـفَ مَغْزَى، ومدعى فى الإضافة فأجازوا مَغْزَى، ومَرْمَى، ومدعى، فحملوا الالف هنا - وهى لام - على الالف الزائدة فى نحو حُبلى وسكرى. ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية، وإن كانت زائدة؛ فلذلك قالوا تَحَوَّى كما قالوا شَقَوَّى، وغَنَوَّى، فى شقية وغنية. وحذفوا أيضاً النون الأصلية فى قوله:

* ولاكِ اسقِنِي إن كان ماؤك ذا فضل ^(١) *

(١) عجز البيت للنجاشى الحارثى فى ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، وشرح التصريح ١٩٦/١، وشرح شواهد =

وفى قوله:

* كأنهما ملائِ لم يتغيَّرا^(١) *

وقوله:

أبلغ أبا دَخْتُوسَ مألُكة غيرَ الذى قد يُقالِ مِلْكَذِب^(٢)

كما حذفوا الزائدة فى قوله:

* وحاتمُ الطائيُّ وهَّابُ المثنى^(٣) *

وقوله:

* ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا^(٤) *

= المغنى ٧٠١/٢، والكتاب ٢٧/١، والمنصف ٢٢٩/٢، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، ٣٦١، والإنصاف ٦٨٤/٢، وأوضح المسالك ٦٧١/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩، والجنى الدانى ص ٥٩٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥، ووصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، وشرح الأشموني ١٣٦/١، وشرح المفصل ١٤٢/٩، واللامات ص ١٥٩، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب ٢٩١/١، وجمع الهوامع ١٥٦/٢، وتاج العروس (لكن)، ويروى صدره:

* فلست بآتيه ولا أستطيعه *

(١) عجزه: * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *

وانظر اللسان فى (أين). وهو من قصيدة لأبى صخر الهذلى فى الامالى ١٤٨/١، وبقيّة أشعار الهذليين ٩٣. وقبل هذا البيت:

لليلة بذات الجيش دار عرفتُها وأخرى بذات البين آياتُها سطر (نحار).

(٢) البيت للقيط بن زرارة فى شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٨، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، وخزانة الأدب ٣٠٥/٩، ووصف المباني ص ٣٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩، ٥٤٠، وشرح المفصل ٣٥/٨، ١٠/٩، ١١٦، ولسان العرب (الك)، (لكن)، (من).

دخنتوس: اسم امرأة، وقيل: اسم لبنت حاجب بن زرارة، ويقال: دخنتوس ودخدنوس، ودخدنوس: اسم بنت كسرى، وأصل هذا الاسم فارسى عُرْب، ومعناه بنت الهنىء. اللسان (دختنس، دخدنس).

(٣) عزاه فى اللسان فى (مأى) إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وكذا فى النوادر ٩١، والخزانة ٣٠٤/٣. وقبله:

* حيدة خالى ولقيط وعلى *

(٤) عجز بيت لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص ٥٤، والاغانى ٣١٥/١٢، والأشباه والنظائر =

ومن ذلك حملهم التثنية - وهى أقرب إلى الواحد - على الجمع وهو أنأى عنه؛ ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوًا فقالوا: حمراوان، وأربعاوان، كما قلبوها فيه واوًا، فقالوا: حمراوات علمًا، وصحراوات، وأربعاوات. ومن ذلك حملهم الاسم - وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - فى باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه؛ نحو أمس، وأين، وكيف، وكَمْ، وإذا. وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف (ليس) إلى أنها ألحقت بـ (ما) فيه، كما ألحقت (ما) بها فى الفعل فى اللغة الحجازية. وكذلك قال أيضًا فى (عسى): (إنها) مُنعت التصرف لحملهم إياها على لعل. فهذا ونحوه يدلُّك على قوَّة نداخل هذه اللغة وتلامُّحها، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها، وأنها لم تُقْتَعَثْ^(١) اقتعائًا، ولا هيلت هيلًا، وأن واضعها عنى بها وأحسن جوارها، وأمدَّ بالإصابة والأصالة فيها.

= ٢٠٦/٦، وخزانة للأدب ٣٧٤/١١، ٣/٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٢٨٩/٦، وشرح آيات سيويه ١٩٠/١، وشرح شواهد المغنى ٩٣٣/٢، والكتاب ١٦٩/١، ولسان العرب (عتب)، (عسل)، والمقتضب ٣١٣/٢، والمنصف ٢٣١/٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٥٩/٢، ورصف المبانى ص ٤٩، ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح المفصل ٦/٢، ٣٤/٩، ٣٥، ومجالس ثعلب ص ١٤٩، ومغنى اللبيب ٥٥٥/٢، وجمع الهوامع. وصدره يروى:

* فآلَقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *

(١) عتب الشيء يعبث فعبثًا: حفن له وأعطاه.

باب فى إصلاح اللفظ

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمنة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عُيِّنَ العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم: أمّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرّت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين، مقدّمة عليهما. وأنت فى قولك: أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أمّا فزيد منطلق؛ كما تقول فيما هو (فى معناه): مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وإنما فُعل ذلك لإصلاح اللفظ.

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها فى اللفظ حرف، وهو أمّا. فتنبّوا ذلك لما ذكرنا، ووسّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة؛ فقالوا: أمّا زيد فمنطلق، كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو. وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى. وهو الصواب.

ومثله امتناعهم أن يقولوا: انتظرْتُك وطلوعُ الشمس، أى مع طلوع الشمس، فينصبوه على أنه مفعول معه؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدًا، أى مع زيد. قال أبو الحسن: وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفةً لجاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوعُ الشمس، أى و (انتظرك^(١) طلوعُ الشمس) لم يجز. أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مجرى العاطفة، فكذلك أيضًا تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى

(١) لا يجوز: لأن طلوعَ الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمتُ وزيدٌ فتعطف زيدًا على التاء؛ لأنه قد يجوز من زيد القيام. سر صناعة الإعراب: ١٢٢/١ حرف الباء.

العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها.

ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة، وبُسرة، ونحو ذلك: تَمَرَات، وبُسَرَات، فكَرِهوا إقرار التاء، تناكُراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت وهى فى النية [مرادة البتة] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ؛ لأنها فى المعنى مقدرة منوية لا غير، ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك فى أن الواحدة منها تمرة، وهذا واضح. (والعناية) إذا فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها، حاكم بموضعها.

ومن ذلك قولهم: إنَّ زيدا لقائم، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدورها، لا آخرها وعجزها؛ فتقديرها أول: لئن زيدا منطلق، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر فصارت إنَّ زيدا لمنطلق.

فإن قيل: هلا أخرت (إن) وقدمت اللام؟ قيل: لفساد ذلك من أوجه: أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذى من عاداتها نصبه، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه، وحمّت من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: لزيد إنَّ قائم، ولم يكن إلى نصب (زيد) - وفيه لام الابتداء - سبيل. ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد - وقد أخرت عنه (إن) - لأعملت (إن) فيما قبلها، وإن لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها. ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً، وخبره قد يكون جملة وفعلاً وظرفاً وحرفاً، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل فى الفعل ولا فى الجملة كلّها النصب، إنما تعمل فى أحد جزأها، ولا تعمل أيضاً فى الظرف، ولا فى حرف الجزأ. ويدل على أن موضع اللام فى خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إن) فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك، فقالوا (لهنك قائم) أى لئنك قائم. وعليه قوله - فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبى العباس -:

ألا ياستأ بريق على قُلِّلِ الحَمِي
لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيم^(١)
فإن قلت: فما تصنع بقول الآخر:

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة
لِهِنَّكَ فى الدنيا لباقيّة العُمَرِ^(٢)
وما هاتان اللامان؟

قيل: أمّا الأولى فلام الابتداء، على ما تقدّم. وأمّا الثانية فى قوله: (لباقيّة العمر) فزائدة كزيادتها فى قراءة سعيد بن جبّير «إلا أنهم ليأكلون الطعام» [الفرقان: ٢٠]. ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العلى
أنّ مطاياك لِمَنْ خير المطى^(٣)
بفتح أنّ فى الآية وفى البيت. وروينا عن أحمد بن يحيى - وأنشدناه أبو على -
رحمه الله تعالى - :

مَرُّوا عَجَلاً وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ!

قال الذى سألوا: أمسى لمجهوداً^(٤)

(١) البيت لمحمد بن سلمة فى لسان العرب (لهن)، (قذى) ولرجل من بنى نعيم فى خزنة الأدب ٣٣٨/١، ٣٣٩، ٣٥١، وبلا نسبة فى الاشياء والنظائر ١٤٤/٢، وأمالى الزجاجى ص ٢٥٠، والجنى الدانى ص ١٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣، والدرر ١٩١/٢، وديوان المعانى ١٩٢/٢، ووصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١، ٥٥٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٠٢/٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، ولسان العرب (أنن)، ومجالس ثعلب (١١٣/١، ٤١٣/٢)، ومغنى اللبيب ٢٣١/١، والمقرب ١٠٧/١، والمتع فى التصريف ٣٩٨/١، وجمع الهوامع ١٤١/١.
(٢) هو لعمرو الرحال. وانظر الامالى ٣٦/٢، والسمط ٦٧١، وشرح الحماسة ١٧٦/٤ بولاق. ويعده:

فإن انقلب من عمر صعبة سالماً
تكن من نساء الناس لى بيضة العقر (نهار).
(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (قضى)، (مأى)، (مطأ)، والمخصص ١١٣/٥، وخزنة الأدب ٣٢٣/١، وصف المباني ص ٢٣٧، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١.

(٤) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٤٢٩، جواهر الأدب ص ٨٧، خزنة الأدب ٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١، الدرر ١٨٨/٢، وصف المباني ص ٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، شرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٣١٠/٢، وجمع الهوامع ١٤١/١.

فزاد اللام. وكذلك اللام عندنا في (لَعَلَّ) رائدة؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها؛ قال:

عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَّاتِهَا
فستريحَ النفسَ من زَفَرَاتِهَا^(١)

وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز:

ثُمَّتَ يَغْدُو لَكَانَ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِرَارِ رُمَحَ التَّبَخْتِرِ^(٢)

أي كان لم يشعر، فكذاك تكون اللام الثانية في قوله:

* لِهِنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةُ الْعَمْرِ *

رائدة.

فإن قلت: فلم لا تكون الأولى هي الزائدة والأخرى غير زائدة؟ قيل: يفسد ذلك من جهتين: إحداهما: أنها قد ثبتت في قوله:

* لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ^(٣) *

هي لام الابتداء لا رائدة، فكذاك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء. والأخرى: أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة، لكنت قد قدمت الحرف الزائد، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع؛ فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما تزيدها حشواً أو آخرًا، وقد تقدم ذكر ذلك.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (رفر)، (علل)، (لم) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٠، ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩، والإنصاف ١/ ٢٢٠، والجنى الداني ص ٥٨٤، ووصف المباني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، واللامات ص ١٣٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦، وتاج العروس (لم).

(٢) بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٩٣، وجمع الهوامع ١/ ١٤١، ويروى (وقمت تعدو) مكان (ثمت يغدو).

الزُمج: القصير السمع الخلقة السيء الأدم المشنوم. وانظر اللسان (رمح).

(٣) سبق.

فأما قول من قال: إن قولهم (لهنك) إن أصله (الله إنك) فقد [تقدم ذكرنا] ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا علي قد كان قوَّاه بأخريه، وفيه تعسف.

ومن إصلاح اللفظ قولهم: كان زيداً عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا: إن زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه؛ فلماً تقدمت الكافُ وهي جارة لم يجوز أن تباشر (إن) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كان زيداً عمرو.

ومن ذلك أيضاً قولهم: لك مال، وعليك دين؛ فالمال والدين هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رُمّت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجوز؛ لقبج الابتداء بالنكرة في الواجب، فلماً جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم، ومُصلحاً لما فسد عندهم. وإنما كان تأخره مستحسنًا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية، فقد كفى مثونة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده.

فإن قلت: فقد حكى عن العرب (أمت في حجر لا فيك)، وقولهم: (شرُّ أهرَّ ذا ناب)، وقولهم: (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى: ﴿سلام عليك سأسْتَغْفِرَ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، وقال: ﴿ويل للمطففين﴾ [المطففين: ١] ونحو ذلك. والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة.

قيل: أمّا قوله سلام عليك، وويل له، وأمت في حجر لا فيك، فإنه جار لأنه ليس في المعنى خبراً، إنما هو دعاء ومسألة، أي ليسلم الله عليك، وليكزمه الويل، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك. والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف؛ قال الله عز وجل: ﴿لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً﴾ [طه: ١٠٧] أي اختلافاً. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي ممّا توصف بالخلود والبقاء؛ ألا تراه كيف قال:

ما أطيبَ العيشَ لو أن الفتى حَجَرَ
تنبو الحوادثُ عنه وهوَ مَلُومٌ^(١)

(١) البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣، وشرح شواهد المغنى ٦٦١/٢، وبلا نسبة في لسان =

وقال:

* بقاء الوحي في الصمّ الصلاب *

وأما قولهم (شرُّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكّد، فإذا قلت: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكّد؛ ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلا زيد أوكّد من قولك: قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مُهِمّاً. وذلك أن قائل هذا القول سمع هدير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال: شرّ أهرّ ذا ناب؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابُه ضيف أو يلم به مسترشد. (فلما عناه وأهمّه، وكّد الإخبار عنه)، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه.

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالالف إلا أن تقع آخرًا؛ نحو أرطى، ومِعْزَى، وَحَبْنَطَى، وَسَرَنْدَى، وَرَبْعَرَى، وَصَلَخْدَى؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت موقع حرف متحرك، فدلّ ذلك على قوّتها عندهم، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعُفَت لذلك فلم تَقَو، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سَمْت متحركه؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية، فقلت: خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها، وأدلّ على شدة تمكّنها بتنوينها أيضًا، وكون ما هي فيه على (ورنٍ أصلٍ من الأصول له) أنها للإلحاق به. وليست كذلك ألف قَبْعَثَرَى، وضَبْغَطَرَى؛ لأنها وإن كانت طَرَفًا ومنوَّنة، فإن المثال الذي هي فيه [لا] مَصْعَد للأصول إليه فيلحق هذا به، لأنه لا أصل لها سداسيًا، فإنما ألف قَبْعَثَرَى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث، لا للتأنيث، ولا للإلحاق. فاعرف ذلك.

ومن ذلك أنهم لمّا (أجمعوا الزيادة) في آخر بنات الخمسة - كما زادوا في آخر

= العرب (امت)، (نعم)، والحيوان ٣١٠/٤، وخزانة الأدب ٣٠٤/١١، وشرح الأشموني

٦٠٢/٣، وشرح المفصل ٨٧/١، ومغنى اللبيب ٢٧٠/١، وتاج العروس (نعم).

بنات الأربعة - خصّوا بالزيادة فيه الألف؛ استخفافاً لها، ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو. وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت، فلمّا تحمّلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث - وهى الألف - فخصّوها بها، وجعلوا الواو والياء حشّواً فى نحو عَصْرُفُوط، وجَعَفَلِيْق؛ لأنّهم لو جاءوا بهما طَرَفًا وسُدَّاسِيْن مع ثقلهما، لظهرت الكُلْفَة فى تَجَشُّمِهما، وكَدَّتْ فى احتمال النطق بهما، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ.

ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب؛ نحو وَدٌّ فى وَتِد، ومن الناس (مَيَّقُول) فى (من يقول)، ومنه جميع باب التقريب؛ نحو اصْطَبِر، وازْدان، وجميع باب المضارعة، نحو مَصْدَرٍ وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لَامَ الفعل إذا اتّصل بها علَمُ الضمير المرفوع؛ نحو ضَرَبْتُ، وضَرَبْن، وضَرَبْنَا. وذلك أنهم أَجَرُوا الفاعل هنا مُجْرَى جزء من الفعل، فَكَّرَهُ اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) فى الواحد. فأسكنوا اللام، إصلاحاً لللفظ فقالوا: ضَرَبْتُ، ودخلنا، وخرجتم. نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات؛ نحو: خرجتما، فالإسكان إذا أشدّ وجوباً. وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع؛ فتفطن له.

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم) يجرز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتبأشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذى قام أخوه، ونحوه.

باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبى علىّ رحمه الله .

وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع، وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع، وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه منها. قال: لأن باب أفعال وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تحيىء على (هذا الوضع) نكرات؛ نحو أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأماً أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين، فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكّد بها.

قال: ومثله ليلةٌ طَلَقَة وليالٍ طَوَلَقَ، [قال: فليس طَوَلَقَ] تكسير (طَلَقَة)، لأن فعلّة لا تكسر على فواعل، وإنما طَوَلَقَ جمع طالقة، وقعت موقع جمع طَلَقَة.

وهذا الذى قاله وجه صحيح. وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العَلَم: سَلَمَان، وسَلَمَى؛ فليس سلمان إذاً من سَلَمَى، كسكران من سكرى. ألا ترى أن فعْلان الذى يقاوده فعَلَى إنما بابه الصفة، كغضبان وغضبى، وعطشان وعطشى، وخزبان وخزبا، وصديان وصديا؛ وليس سلمان، ولا سلمى بصفتين، ولا نكرتين، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا فى عَرْض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إثارة لتقاؤدهما. ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى؛ كما تقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى. وكذلك لو جاء فى العَلَم (ليلان) لكان ليلان من ليلى، كسلمان من سلمى. وكذلك لو وُجد فى العلم (قَحْطَى) لكان من قحطان كسَلَمَى من سَلَمَان.

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى، قولهم فى العَلَم: عَدَوَان، والعَدَوَى، مصدر أعداه الجَرْب ونحوه. ومن ذلك قولهم: (أسعد) لِبَطْنٍ من العرب؛ ليس هذا من سَعْدَى كالأكبر من الكبرى، والأصغر من الصغرى. وذلك أن هذا إنما هو تقاؤد الصفة، وأنت لا تقول: مررت بالمرأة السُعْدَى، ولا بالرجل الأسعد.

فينبغي - على هذا - أن يكون أسعد من سَعْدَى كَأَسْلَمَ من بُشْرَى. وذهب بعضهم إلى أن أسعد تذكير سَعْدَى، ولو كان كذلك لكان حَرَى أن يجيء به سماع، ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى، وإنما هذا تلاق وقع بين هذين الحرفين المتَّفَقَى اللفظ، كما يقع هذان المثالان فى المَخْتَلَفِيَه^(١)؛ نحو أسلم، وبشرى.

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهائج، (أو السيل) واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يَهماء لوجب أن يأتى فيهما (يُهم) كُذْهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاق بين اللغة، وأن أيهم لا مؤنث له، ويهماء لا مذكراً لها.

ومن التلاقي قولهم فى العَلَم: أسلم وسلَّمى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه ليس وصفاً. فتأمل أمثاله فى اللغة. ومثله شَتَّان، وشَتَّى؛ إنما هما كَسْرُ عَان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رَسْمًا لَتَنَبَّه على ما يجىء من مثله، فتعلم به أنه توارد وتلاق وقع فى أثناء هذه اللغة عن غير قصد له، ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سَعْد وسَعْدَة؛ من قبل أن هاتين صفتان مَسْوُوتَان على منهاج واستمرار. فسَعْد من سَعْدَة؛ كَجَلْد من جَلْدَة، ونَدَب^(٢) من نَدْبَة. ألا تراك تقول: هذا يومٌ سَعْد، وهذه ليلة سَعْدَة؛ كما تقول: هذا شعر جَعْد، وهذه جُمَة جَعْدَة. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقسْه بما قرَّرْتُهُ عليه، بإذن الله تعالى.

(١) قول ابن جنى فى اللسان والتاج (سعد) بهذا اللفظ.

(٢) رجلٌ نَدَبٌ: خفيفٌ فى الحاجة، سريعٌ، ظريفٌ، نجيبٌ؛ وكذلك الفرس، والجمع ندوبٌ وندباء. اللسان (ندب).

باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟

سألت أبا علىّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظّرتهم عليهم حظّرتهم علينا.

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك.

فإن قيل: هلا لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة، من حيث كان القوم لا يترسلون فى عمل أشعارهم ترسل المولّدين، ولا يتأنّون فيه، ولا يتلومون^(١) على حوكه (وعمله)، وإنما كان أكثره ارتجالاً، قصيدا كان، أو رجزاً، أو رملاً. فضرورتهم إذا أقوى من ضرورة المحدثين. فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع، وعذر المولّدين أضيق.

قيل: يسقط هذا من أوجه: أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه، والملاطفة له، والتلوم على رياضته، وإحكام صناعته نحو ما يعرض لكثير من المولّدين. ألا ترى إلى ما يروى عن زهير: من أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين، فكانت تسمى حوليات زهير؛ لأنه كان يحوك القصيدة فى سنة. والحكاية فى ذلك عن ابن أبى حفصة أنه قال: كنت أعمل القصيدة فى أربعة أشهر، وأحككها فى أربعة أشهر، وأعرضها فى أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس. فقيل له: فهذا هو الحولى المنقح. وكذلك الحكاية عن ذى الرمة: أنه قال: لما قال:

* بيضاء فى نَعَجٍ صفراءُ فى بَرَجٍ^(٢) *

(١) تلوم فى الأمر: ثمكّت وانتظر. ولى فيه لومة، أى تلوم. والتلوم: الانتظار والتلبث. وانتظر اللسان (لوم).

(٢) صدر بيت لذى الرمة فى ديوانه ص ٣٣، وجمهرة اللغة ص ١٣٣١، وجمهرة أشعار العرب =

أَجْبَلُ^(١) حولا لا يدرى ما يقول، إلى أن مرّت به صِينِيَّةُ فَضَّةٍ [قد] أَشْرَبَتْ
ذهباً فقال:

* كَأَنَّهَا فَضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ^(٢) *

وقد وردت أيضاً بذلك أشعارهم؛ قال ذو الرمة:

* أَجْنَبَهُ الْمُسَانِدَ وَالْمَحَالَا^(٣) *

ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنعتة إياه. وقال عديّ بن الرقاع العامليّ:

وقصيدة قد بت أجمع بينها حتى أقوم مِيلَهَا وَسِنَادَهَا
نظر المثقّف في كُحُوبِ قَنَاتِهِ حتى يقيم ثِقَافَهُ مُنَادَهَا^(٤)
وقال سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ:

أَبَيْتَ بِأَبْوَابِ الْقَوَافِي كَأَنَّمَا أَدُودُهَا سُرْبًا مِنَ الْوَحْشِ نَزْعًا^(٥)

= ص ٩٤٥، والكامل ص ٩٣٤، وبلا نسبة في المخصص ٩٨/١، ويروى البيت كاملاً:

بيضاء في دمع صفراء في نعج كأنها فضة قد مسها ذهبٌ

(١) الإجبال: الانقطاع، من قولهم أجبل الحافر إذا أفضى إلى الجبل أو الصخر الذي لا يحيك فيه المعول وانظر اللسان (جبل).

(٢) عجز بيت لذى الرمة في ديوانه ص ٣٣، وجمهرة اللغة ص ١٣٣١، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٥، والكامل ص ٩٣٤، وبلا نسبة في المخصص ٩٨/١، ويروى صدره:

* كَحَلَاءٍ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءٍ فِي دَعَجٍ *

(٣) عجز بيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٥٣٢، ولسان العرب (سند)، وجمهرة اللغة ص ١١٢٤، ويروى (أجانبه) مكان (أجنبه) وصدره:

* وَشَعْرٍ قَدْ أَرَقَتْ لَهُ غَرِيبٌ *

والمساند: أي به سناد. قال ابن سيده: ساند شعره سناداً وساند فيه كلاهما: خالف بين الحركات التي تلي الأرواف في الروي. وانظر اللسان (سند). والمحال: الكلام لغير شيء، والمستقيم كلام لشيء، قاله الخليل في اللسان (حول).

(٤) البيت لعديّ بن الرقاع في ديوانه ص ٣٨، والطرائف الأدبية ص ٨٩، والأغاني ٣٦٠/٩، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣٨٣/١.

(٥) البيت لسويد بن كراع في لسان العرب (بوب) وتاج العروس (بوب)، والأغاني ٣٩٩/١٢، والشعر والشعراء ص ٦٣٩.

وإنما يبيت عليها لخلّوه بها، ومراجعتة النظر فيها. وقال:

أعددتُ للحرب التي أُعنى بها قوافيسا لم أعنى باجتلابها
حتى إذا أذلت من صعابها واستوسقت لي صحت في أعقابها
فهذا - كما ترى - مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها.
ومن ذلك الحكاية عن الكُميت وقد افتتح قصيدته التي أولها:

* ألا حييت عنا يا مدينا^(١) *

ثم أقام برُهة لا يدرى بماذا يعجز^(٢) على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً
وسمع إنساناً دخّله، فسلم على آخر فيه، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض
الحاضرين له فقال: وهل بأس بقول المسلمين؛ فاهتبلها الكُميت فقال:

* وهل بأس بقول مسلمينا^(٣) *

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها، والتعب في إحكامها كثير
معروف. فهذا وجه.

وثان: أن من المحدثين أيضاً من يسرع العمل ولا يعتاقه بُطء، ولا يستوقف
فكره، ولا يتتبع خاطره. فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند
أبي على الأوارجى، وقد وصف له طرداً^(٤) كان فيه وأراد على وصفه، فأخذ
الكاغد والدواة وأستند إلى جانب المجلس - وأبو على يكتب كتاباً - فسبقه المتنبي
في كتبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده.

(١) صدر بيت للكُميت في ديوانه ١١٤/٢، ولسان العرب (عجز) والفاخر ص ٢، وخزانة الأدب
١٧٩/١، وعجزه:

* وهل بأس بقول مسلمينا *

(٢) عجز الشاعر: جاء بعجز البيت. والقصة في اللسان (عجز).

(٣) عجز بيت للكُميت في ديوانه ١١٤/٢، ولسان العرب (عجز) والفاخر ص ٢، وخزانة الأدب
١٧٩/١، وصدرة:

* ألا حييت عنا يا مدينا *

(٤) الطرد: ممارسة الصيد، وفي الحديث: كنت أطارد حية، أى أخذها لاصيدها؛ ومنه طراد
الصيد. وانظر اللسان (طرد).

* ومنزل ليس لنا بمنزل^(١) *

وهى طويلة مشهورة [فى شعره].

وحضرت أنا مجلساً لبعض الرؤساء ليلة وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة، وهناك حَدَّثَ من غير شعراء بغداد، فتكفل أن يعمل فى ليلته تلك مائتى بيت فى ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعانٍ حدَدناها له؛ فلما كان الغد فى آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسن فيها.

وثالث: كثرة ما ورد فى أشعار المحدثين من الضرورات؛ كقصر الممدود، وصرف ما لا ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه. وقد حضر ذلك وشاهدته جلَّة أصحابنا من أبى عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحداً من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولَّدين ما ورد فى شعره من هذه الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها؛ فدلَّ ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إيَّاه.

فإن قلت: فقد عيب بعضهم كابى نُوَّاس وغيره فى أحرف أخذت عليهم، قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره فى أشياء استنكرها أصحابنا. فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك فى أشعار المولَّدين أخرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء فى غير الشعر بل فى حال السَّعة وموقف الدَّعة كان ما يرد من المولَّدين فى الشعر - وهو موقف فُسْحَةٍ وعذر - أولى بجواز مثله.

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا: منارة ومناثر، ومزادة ومزائد؛ فهمزوا ذلك فى الشعر وغيره؛ وعليه قال الطَّريُّمَاح:

(١) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص ٨٨، ولسان العرب (حفد)، (سوف)، (سيف)، ومقاييس اللغة ١٢٢/٣، ومجمل اللغة ١٠٨/٣، وتهذيب اللغة ٤٢٧/٤، ٩٣/١٣، وتاج العروس (حفد)، (سوف)، وبلا نسبة فى المخصص ١٠/١٠ وديوان الأدب ٢٩١/٢، وورد عجزه برواية أخرى هى:

* أَخَبَّ بِهِنَّ الْمُخْلِفَانِ وَأَحْفَدَا *

مزائدُ خرقاءِ اليدين مُسِيفَةٌ يُخِبُّ بها مستخلفٌ غير آتِنٍ^(١)

وإنما الصواب مزاولٌ، ومصاوبٌ، ومناورٌ؛ قال:

يصاحب الشيطان مَنْ يصاحبه فهو أذَىٌ جَمَّةٌ مصاوبه^(٢)

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضَيَّبَ البلد: كثر ضيابه. وألِلَ السقاء: تغيَّرت ريحه. ولَحِثَ عينه: التصقت، ومَشَّتْ الدابة^(٣). وقالوا: إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى. وقرأ بعضهم^(٤): «لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ» [البقرة: ١٠٣]، وقالوا: كثرة الشراب مَبُولَةٌ، وكثرة الأكل مَنُومَةٌ، وهذا شيء مَطْيَبَةٌ لِلنَفْسِ، وهذا طريق مَهْيَعٌ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَمَّا جَاءَ فِي السَّعَةِ وَمَعَ غَيْرِ الضَّرُورَةِ. وإنما صوابه: لَحَّتْ عينه، وضَبَّ البلد، وألَّ السقاء، ومَشَّتْ الدابة، ومقادة إِلَى الْأَذَى، ومثابة، ومبالاة، ومنامة، ومطابة، ومهاع.

فإذا جار هذا للعرب عن غير حَصَرٍ ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة في الشعر للمولدين أسهل، وهم فيه أعذر.

فأما ما يأتى عن العرب لحنًا فلا نَعْذِرُ فِي مثله مولدًا.

فمن ذلك بيت الكتاب:

وما مثله في الناس إِلَّا مَلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ^(٥)

(١) قبله:

كَانَ الْعَيُونُ الْمُرْسَلَاتُ عَشِيَةً شَأْيِبٌ دَمَعُ الْعَبْرَةِ الْمُتَحَاتِنِ

المتحَاتِنِ: المتتابع، وشَأْيِبُ الدمع: دفعاته، واحدها شؤبوب. (نحار).

مزائد: جمع مزادة وهى قرية يوضع فيها الماء. قال ابن سيده: كذا وجدناه بخط ابن حمزة مزائد، مهموز. وأساف الخزر يُسِيفُهُ إسافًا: خرمه. وانظر اللسان (سوف). الآتِن: من الآون وهو الراحة. وانظر اللسان (أون) وَيُخِبُّ بضم الياء من الإخباب وهو الإسراع فى المشى.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أذى) وتاج العروس (أذى).

الأذى: الشديد التأذى، وقيل: هو المؤذى. وفى رواية اللسان (أذى): «حمة»، بالحاء المهملة.

(٣) المشش: ورمٌ يأخذ فى مقدم عظم الوظيف أو باطن الساق فى إنسيه. وانظر اللسان (مشش).

(٤) وفى البحر المحيط (٥٠٤/١): وقرأ قتادة، وأبو السمال، وعبد الله بن بريدة: بسكون الثاء كمشورة. الآية ١٠٣/ البقرة.

(٥) البيت للفردق فى لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ٤٣/١.

ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور. ومثله في الفصل قول الآخر - (فيما) أنشده ابن الأعرابي - :

فأصبحت بعد خطِّ بهجتها كأنَّ قَفْرًا رُسومها قَلَمًا^(١)

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قَلَمًا خطَّ رسومها؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه.

وانشدنا أيضاً:

فقدَ والشكُّ بينَ لى عَناءُ بوشكٍ فراقهم صُرْدٌ يصيح^(٢)

أراد: فقد بينَ لى صُرْدٌ يصيح بوشكٍ فراقهم والشكُّ عناء. فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه (لها ولا لشيء منها).

وأغربُ من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر:

لها مُقلتا حوراءَ طُلَّ خَمِيلَةٌ من الوحشِ ما تنفكُ ترعى عَرَارُها^(٣)

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكُ ترعى خميلاً طُلَّ عرارها. فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلاً، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رسماً.

وأما قول الآخر:

معاوى لم ترع الأمانةَ فارعها وكن حافظاً لله والدينِ شاكراً^(٤)

فحسن جميل؛ وذلك أنَّ (شاكراً) هذه قبيلة، وتقديره: معاوى لم ترع الأمانة شاكراً، فارعها أنت وكن حافظاً لله والدين. فأكثر ما في هذا الاعتراضُ بين الفعل والفاعل، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر،

(١) البيت لدى الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٣١، وخزانة الأدب ٤١٨/٤، ولسان العرب (خطط).

(٢) البيت بلا نسبة في رصف المباني ص ٣٩٣، وشرح شواهد المغنى ص ٤٨٩، ومغنى اللبيب ص ١٧١، ويروى صدره:

* فقد والله بينَ لى عَنائى *

(٣) البيت بلا نسبة في كتاب العين ٨٦/١، ويروى (أدما) مكان (حوراء).

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب (شكر).

وبين الموصول والصلة، وغير ذلك، مجيئاً كثيراً في القرآن، وفصيح الكلام. ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله:

وقد أدركتني - والحوادث جمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل^(١)

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن. ونحن نفرّد له باباً يلي هذا الباب، بإذن الله سبحانه وتعالى.

ومن طريف الضرورات وغريبها ووَحْشِيَّها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

هل تعرف الدار بيّداً إنّه دار لَحْوَدٍ قد تعفّت إنّه
فانهلت العينان تسفحنه مثل الجمان جال في سلكنه
لا تعجبي منا سلمي إنّه إنا لخالون بالثغرنة

وهذه الأبيات قد شرحها أبو عليّ رحمه الله في البغداديات، فلا وجه لإعادة ذلك هنا. فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها.

وكذلك ما أنشده أيضاً أبو زيد للزفّيان السعديّ:

يا إيلي ما ذامه فتأبّيه ماء رواء ونصّي حويليه
هذا بأفواهك حتى تأبّيه حتى تروحي أصلاً بُباريه
تباري العانة فوق الزارية^(٢)

هكذا روينا عن أبي زيد، وأمّا الكوفيون فروّوه على خلاف هذا؛ يقولون:

(١) البيت لجويرة بن زيد في الدرر ٢٥/٤، ولرجل من بني دارم في شرح شواهد المغنى ٨٠٧/٢، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٤٠/١، ولسان العرب (هيم)، ومعنى الليب ٣٨٧/٢، وجمع الهوامع ٣٤٨/١.

(٢) الرجز للزفّيان السعديّ في ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب (ريز) وتاج العروس (ريز)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٤١/٥، ٢٧٠/١٣، ٢٧٩، ٣١٣/١٥، وتاج العروس (ريز). والنصّي: نبت معروف، يقال له نصّي ما دام رطباً، فإذا أبيض فهو الطريفة فإذا اضخم ويس هو الحليّ، والنصّي نبت ناعم من أفضل المرعى. وانظر اللسان (نصا) والعانة: القطيع من حمر الوحش. والزارية: الأرض الغليظة.

فتأبَّيه، ونَصَّى حَوْلَيْه، وحتى تأبَّيه، وفوق الزاوية. فينشدون من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد. وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها فى كتابى «فى النوادر الممتعة» ومقداره ألف ورقة. وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة.

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى - أحسبه عن ابن الأعرابى - بقول الشاعر:

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلم

من الناس ذنبًا جاءه وهو مسلماً^(١)

وقال فى تفسيره معناه: ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلماً ذنباً جاءه وهو، ولو وكَّد الضمير فى جاء فقال: جاءه هو وهو، لكان أحسن. وغير التوكيد أيضاً جائز.

وأبيات الإعراب كثيرة، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب. ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغُ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفأة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحَّة الإعراب. كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذَكَر. وإذا كان الأمر كذلك فلو قال فى قوله:

* ألم يأتِكَ والأنباءُ تنمى^(٢) *

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (حلس).

(٢) صدر بيت لقيس بن رهير فى الأغاني ١٣١/١٧، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، الدرر ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغنى ص ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، ولسان العرب (أتى) وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٠٣، والاشباه والنظائر ٢٨٠/٥، والإنصاف ٣٠/١، وأوضح المسالك ٦/١، والجنى الدانى ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠ وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، ورصف المباني ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١، ٦٣١/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/١ وشرح شافعية ابن الحاجب ١٨٤/٣، وشرح المفصل ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والكتاب ٣١٦/٣، ولسان العرب (قدر) (رضى)، (شظى)، (يا) والمحتسب ٦٧/١، ٢١٥، ومغنى اللبيب ١٠٨/١، ٣٨٧/٢، والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣، والمتع فى التصريف ٥٣٧/٢، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ٥٢/١ وعجز البيت:

* بما لاقت لبون بنى زياد *

* ألم يأتك والأنباء تنمى * لكان أقوى قياساً، على ما رتبهُ أبو عثمان؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصاً، لأنه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأت مفاعيل. وكذلك بيت الأخطل:

كلمع أيدي مثاكيلٍ مسلبةٍ

يندبن ضرس بنات الدهر والخطب^(١)

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد «مثاكيل» غير مصروف؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن، وهو مطوي، والذي روى «مثاكيل» بالصرف. وكذلك بقية هذا.

فإن كان ترك زيف الإعراب يكسر البيت كسراً، لا يزاحفه رحافاً، فإنه لابد من ضعف زيف الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك كقوله:

* سماء الإله فوق سبع سمائيا^(٢) *

فهذا لابد من التزام ضرورته؛ لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما مبني هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث. وليس كذلك قوله:

أبيت على معارى فاخراتٍ بهن ملوب كدم العباط^(٣)

= أى تلبس السلاب والسلب، وهى ثياب سود تلبسها النساء فى الماتم، واحداثها سلبه. والخطب: إنما أراد الخطوب؛ جمع الخطب وهو الأمر أو الشأن، فحذف تخفيفاً، وقد يكون من باب رهن ورهن. وانظر للسان (سلب)، (خطب).

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ص ٢٨٧، والأشياء والنظائر ٦١/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٣٢/٢، ولسان العرب (خطب) (ضرس)، (ثكل)، (نجم)، المحتسب ١٩٩/١، ٢٠٠، ٨/٢، والمنصف ٣٤٨/١.

(٢) عجز بيت لامية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٧٠، وخزانة الأدب ٢٤٤/١، ٢٤٧، وشرح أبيات سيويه ٣٠٤/٢، والكتاب ٣١٥/٣، ولسان العرب (سما) وبلا نسبة فى الأشياء والنظائر ٣٣٧/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥، والمقتضب ١٤٤/١، والمتع فى التصريف ٥١٣/٢، والمنصف ٦٦/٢، ٦٨، ويروى صدره:

* له ما رأت عين البصير وقوفه *

(٣) البيت للمتنخل الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٩٩٣، ولسان العرب (لوب)، (عرا)، وللهذلى فى الكتاب ٣١٣/٣، والمنصف ٦٧/٢، =

لأنه لو قال: معار لما كسر الوزن؛ لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، وهو العَصْب. لكن مما لابد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخر:

خريع دَوَادِيَّ فى مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْخِي الإِرَارًا^(١)

فهذا لابد من تصحيح معتلّه؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها فقال دَوَادٍ، لكسر البيت البتّة.

فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذى لابد من التزامه مخافة كسر البيت، ومن الزحاف الذى يرتكبه الجفّة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، ويدعّهُ مَنْ حافظ على صِحّة الوزن من غير زحاف؛ وهو كثير. فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتّة دخلت تحت كسر الإعراب.

= ٧٥، ٦٧/٣، وتاج العروس (عرا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عبط)، (سما).
الخريع: الناعمة مع فجور، والجمع خُرُوعٌ وخِرائعٌ. والداودى: آثار أرجيح الصبيان، واحديثها دوداة. اللسان (دود) والدوداة: الأرجوحة وقيل: هى صوت الأرجوحة. القاموس.
(١) البيت للكُميت بن زيد فى ديوانه ١/ ١٩٠، ولسان العرب (دوا)، والمقتضب ١/ ١٤٤، وبلا نسبة فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والممتنع فى التصريف ٢/ ٥٥٦، والمنصف ٢/ ٦٨، ٨٠، ٦٨/٣، ٧٩.

باب فى الاعتراض

اعلم أن هذا القَبِيلَ من هذا العِلْمِ كثير، قد جاء فى القرآن، وفصيح الشعر، ومثور الكلام. وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنَعُ عليهم، ولا يُسْتَكْرَ عندهم، أن يُعْتَرَضَ به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذًا أو متأوَّلًا. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ لانه اعترض به بين القسم الذى هو قوله ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذى هو (قَسَمٌ) وبين صفته التى هى (عظيم) وهو قوله ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾. فذالك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم [عظيم لو تعلمون].

ومن ذلك (قول امرئ القيس):

ألا هل أتاها - والحوادثُ جَمَّةٌ -
بأن امرأ القيس بن تَمْلِكَ يَبْقُرَا^(١)

فقوله: «الحوادثُ جَمَّةٌ» اعتراض بين الفعل وفاعله. ومثله قوله:

* ألا هل أتاها والحوادثُ كالحصى *

وأنشدنا أبو على:

وقد أدركتنى - والحوادثُ جَمَّةٌ -
أسنة قوم لا ضِعافٍ ولا عَزَلٍ^(٢)

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٩٢، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، ٥٢٥، ٥٢٧، وسقط اللآلى ص ٤٠، وشرح المفصل ٢٣/٨، ولسان العرب (بقر)، (شظى) والمنصف ٨٤/١، ويلا نسبة فى الإنصاف ١٧١/١، والجنى الدانى ص ٥٠.

(٢) البيت لجوهرية بن زيد فى الدرر ٢٥/٤، ولرجل من بنى دارم فى شرح شواهد المغنى =

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله. وأنشدنا أيضاً:

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك والحق يدفع تُرْهَاتِ الباطِلِ^(١)

فقوله: «وأبيك» اعتراض بين الموصول والصلة. وروينا لعبيد الله بن الحر:

تعلم ولو كاتمته الناس أننى عليك - ولم أظلم - بذلك عاتب^(٢)

فقوله: «ولو كاتمته الناس» اعتراض بين الفعل ومفعوله، وقوله: «ولم أظلم بذلك» اعتراض بين اسم أن وخبرها.

ومن ذلك قول أبي النجم - أنشدناه - :

وبُدِّلْتُ - والدهر ذو تبدل - هيّفاً دُبُوراً بالصبا والشمال^(٣)

فقوله: «والدهر ذو تبدل» اعتراض بين المفعول الأول والثاني.

ومن الاعتراض قوله:

ألم يأتيك - والأنباء تنمى - بما لاقت لبون بني رباد^(٤)

فقوله: «والأنباء تنمى» اعتراض بين الفعل وفاعله. وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في «يأتيك» ضمير (من متقدم مذكور).

فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر:

= ٨٠٧/٢، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٠، ولسان العرب (هيم)، ومغنى اللبيب

٣٨٧/٢، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٨.

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٨٠، والدرر ١/ ٢٨٧، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨١٧، وبلا نسبة

في لسان العرب (تره)، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٩١، والمقرب ١/ ٦٢، وجمع الهوامع ١/ ٨٨،

٢٤٧، وتاج العروس (تره).

(٢) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (غمض)، وتاج العروس (غمض).

(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨،

والطرائف الأدبية ص ٥٨، وبلا نسبة في لسان العرب (بدل)، والدرر ٤/ ٢٦، ومغنى اللبيب

٣٨٧/٣، وجمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

الهيّف: ريح حارة تأتي من قبل اليمن.

(٤) سبق.

أَتَنَسَى - لا هَذَاكَ اللهُ - لَيْلَى وَعَهْدُ شَبَابِهَا الْحَسَنُ الْجَمِيلُ!
كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ - أَثَافِيسَهَا حَمَامَاتٌ مَثُولٌ^(١)

فإنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم. فأما قوله: «وقد أتى حول جديد» فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في «كَأَنَّ» من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه: أشبهتُ وقد أتى حولُ جديد حَمَامَاتٌ مَثُولًا، أو أشبهها وقد مضى حولُ جديد بِحَمَامَاتٍ مَثُولٍ، أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا.

وأنشدنا:

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّْةٌ لِنَفْسِي - لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ^(٢)

ففي هذا اعتراضان^(٣): أحدهما - «ولا كفران لله» - والآخر - قوله: «أَيَّْة» أي أَوَيْتُ لِنَفْسِي أَيَّْةً؛ معناه رَحِمْتُهَا وَرَقَقْتُ لَهَا. فقوله: أَوَيْتُ لَهَا لا موضع له من الإعراب. وسألنا الشجريَّ أبا عبد الله يومًا عن فرسٍ كانت له؛ فقال: هي بالبادية. قلنا لِمَ؟ قال: إنها وَجِيَّةٌ^(٤)، فأنَا آوَيْ لَهَا؛ أي أَرَحَمَهَا وَأَرِقُّ لَهَا. وكذلك قول الآخر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاخِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ^(٥)

(١) الثاني منهما لأبي الغول الطهوي في الدرر ٢٧/٤ وشرح شواهد المغنى ٨١٨/٢، ونوادر أبي زيد ص ١٥١، وبلا نسبة في لسان العرب (ثفا) ومغنى اللبيب ٣٩٢/٢، والمنصف ١٨٥/٢، ٨٢/٣، وهمع الهوامع ٢٤٨/١، وتاج العروس (ثفا).

(٢) البيت لابن الدمينية في ديوانه ص ٨٦، ولكثير عزة في الدرر ٢٢٧/٢، وبلا نسبة في شرح شواهد المغنى ٨٢٠/٢، ولسان العرب (أوا) ومغنى اللبيب ٣٩٤/٢، وتهذيب اللغة ٦٥١/١٥، وهمع الهوامع ١٤٧/١، وتاج العروس (أوا).

(٣) ذكر ابن هشام في المغنى في مبحث الجملة المعترضة: أن أبا علي لا يجيز الاعتراض بأكثر من جملة، وأوّل هذا البيت، وترى ابن جنى هنا على خلافه، ولم ينبه عليه. (نحجار).

(٤) الوجا: أن يشتكى البعير باطن خُفِّه والفرس باطن حافره. اللسان (وجا).

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٨، وشرح المفصل ٥٥/٨، والكتاب ١٣١/٣، وبلا نسبة في الدرر ٢٤/٤، وهمع الهوامع ٢٤٧/١.

ومن الاعتراض قولهم: زيد - ولا أقول إلا حقًا - كريم. وعلى ذلك مسألة الكتاب: إنه - المسكين - أحمق؛ ألا ترى أن تقديره: إنه أحمق، وقوله «المسكين» أي هو المسكين؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها. ومن ذلك مسئلته: «لا أخا - فاعلم - لك». فقله: «فاعلم» اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر. وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون «لك» خبرًا، ويكون «أخا» اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف؛ كقولك: لا عصًا لك. ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال، وفاؤه مفتوحة؛ فهو إذا فَعَلَ، وذلك قولهم: أخ وأخاء فيما حكاه يونس.

وقال بعض آل المهلب:

وجدتم بنيكم دوننا إذ نَسَبْتُمْ وأى بنى الآخاء تنبو مناسبه!^(١)

فغير منكر أن يخرج واحدًا على أصله، كما خرج واحد الآباء على أصله؛ وذلك قولهم: هذا أبا، ورأيت أبا، ومررت بأبا. وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: يقال هذا أبوك، وهذا أباك، وهذا أبك؛ فمن قال: هذا أبوك، أو أباك، فتثنيته أبوان، ومن قال هذا أبك، فتثنيته أبان، وأبوان. وأنشد:

سوى أبك الأدنى وإن محمدًا علا كل عالٍ يابن عم محمد^(٢)
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن:

تقول ابنتي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِبًا كأنك فينا يا أباتٍ غريب^(٣)

قال: فهذا تأنيث أبا، وإذا كان كذلك جار جوارًا حسنًا أن يكون قولهم: لا أبا لك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخا لك». ويحسُّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر؛ غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق:

(١) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٥٠، ولسان العرب (أخا).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (أبى)، وتاج العروس (أبى).

(٣) البيت لأبى الخدرجان في نوادر أبي زيد ص ٢٣٩، وبلا نسبة في الدرر ٢٣٣/١، ولسان العرب

(أبى)، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤، وجمع الهوامع ١٥٧/٢.

* ظلمتَ ولكن لا يدَيُّ لك بالظلم ^(١) *

فلهذا جوزناهما جميعاً.

وروينا لمعن بن أوس:

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادبُ لا يملُكنه ونوائح ^(٢)

ففصل بقوله: «والأيام يعثرن بالفتى» بين المبتدأ وخبره. وأنشدنا.

لعلك - والموعود صدق لقاءه - بدا لك في تلك القلوص بدءاً ^(٣)

وسأله عن بيت كثير:

وإني وتهيامي بعزة بعدما تخليتُ مما بيننا وتخلت ^(٤)

فأجاز أن يكون قوله: «وتهيامي بعزة» جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله:

لكالمترجي ظل الغمامة كلماً تبوأ منها للمقبل اضمحلَّت

فقلت له: أيجوز أن يكون (وتهيامي) بعزة قسماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه.

(١) عجز بيت للفردق في ديوانه ٢/٢٧٦، وجمهرة اللغة ص ١٥٣، والمحتسب ٢/٢٧٩، وصدرة:

* فلو كنتَ مولى الظلّ أو في ظلاله *

(٢) قبله:

رأيت رجالاً يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح
والبيتان في الأمل ٢/١٩٠، واللائ ٨٠٤، والخزاة ٣/٢٥٨، والأغاني (بولاق)
١٠/١٦٥. (نحار).

(٣) البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ١٦/٧٧، وخزاة الأدب ٩/٢١٣، ٢١٥،
والدرر ٤/٢٠، وشرح شواهد المغنى ص ٨١٠، وللشماخ ابن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧،
ولسان العرب (بدا) وبلا نسبة في سمط اللالك ص ٧٠٥، وشرح شذور الذهب ٢١٨، ومغنى
الليبي ص ٣٨٨، وجمع الهوامع ١/١٤٧.

وعد رجل محمد بن بشير الخارجي بقلوص، فمطله، فقال فيه يذمه، وانظر الأغاني
(١٦/١٣٢).

(٤) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٣، وخزاة الأدب ٥/٢١٤، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٩،
وشرح شواهد المغنى ص ٨١٢، ولسان العرب (هيم)، ومغنى الليبي ص ٣٨٩، والمقاصد
النحوية ٢/٤٠٩.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧]. فقله تعالى: ﴿فليذوقوه﴾ اعتراض بين المبتدأ وخبره. وقال رُوبة:

إني وأسطارٍ سَطْرُن سَطْرًا لقاتل يا نصرُ نصرٌ نصرًا^(١)

فاعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها.

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودالَّ على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه، وقد رأيت في أشعار المحدثين، وهو في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولَّدين.

(١) الرجز لرُوبة في ملحق ديوانه ص ١٧٤، ولسان العرب (نصر)، وتاج العروس (نصر)، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٥، ومجمل اللغة ٤٠٨/٤، وخزانة الأدب ٢١٩/٢، والدرر ٢٢/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، والكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ص ٥٦٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب (سطر)، وتهذيب اللغة ٣٢٧/١٢، وتاج العروس (سطر)، (نصر)، (الياء) وأسرار العربية ص ٢٩٧، والأشباه والنظائر ٨٦/٤، والدرر ٢٦/٦، ومغنى اللبيب ٣٨٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٩/٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، وجمع الهوامع ٢٤٧/١، ١٢١/٢.

البيت في الكتاب (١٨٥/٢) لرُوبة وتبعه ابن القطاع فأنشده هكذا ولكن لم يعين القاتل. قال الصاغاني وليس لرُوبة ومع هذا هو تصحيف (والرواية: «يا نصر نصرًا نصرًا» بالضاد المعجمة ونصر هذا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهملة) وبعده:

بلغك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يثنى وفراً

باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثير فاشي، والقياس له قابل مسوغ.

فمن ذلك قولهم: مررت بزيد، وما كان نحوه، مما يلحق من حروف الجرّ معونة لتعدى الفعل. فمن وجه يُعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له. كما أن همزة النقل فى (أفعلت) وتكرير العين فى (فعللت) يأتیان لنقل الفعل وتعديته؛ نحو قام، وأقامته، وقومته، وسار، وأسارته، وسيرته. فلما كان حرف الجرّ الموصّل للفعل معاقباً لأحد شيئين، كلّ واحد منهما مَصْوَغٌ فى نفس المثال جرى مجراهما فى كونه جزءاً من الفعل أو كالجُزء منه. فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

وأما وجه اعتداده كجزءٍ من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه فى موضع نصب، وهذا يقضى له بكونه جزءاً ممّا بعده أو كالجُزء منه؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحو قولك: ضربت ريداً وعمراً؛ وذلك قولك: مررت بزيد وعمراً، ورغبتُ فيك وجعفرأ، ونظرت إليك وسعيدأ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصّل للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين].

ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوّة اتصال حرف الجرّ بالفعل، فتعتدّه تارة كالبعض له، والأخرى كالبعض للاسم. فهذا ما لا يجوز مثله؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلاً على شدة امتزاجه بالفعل، لكن لما اختلف المعنيان جار أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه.

ومثل ذلك قولهم: (لا أبا لك)، فهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين. وذلك أن ثبات الألف فى (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة؛ فهذا وجه. ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) فى هذا الاسم يوجب التنكير والفصل. فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير. وليس هذا

فى الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساد من قبل تدافع حاله. وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلاً على القلة، وكونه مثلاً موضوعاً للكثرة دليل على الكثرة؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلاً كثيراً. وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده.

وليس كذلك تقدير كالباء فى نحو: مررت بزيد تارة كبعض الاسم، وأخرى كبعض الفعل، من قبل أن هذه إنما هى صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعانى فأمر ضيق، ومذهب مستصعب؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميت فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سميت مبتدأ لا فاعلاً، وإن كان فاعلاً فى المعنى. وذلك أنك سلكت طريق صناعة اللفظ فاختلفت السمة، فأما المعنى فواحد. فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى.

فإن قلت: فانت إذا قلت فى (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل والتنكير، فقد جمعت على الشيء الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضدين، وهما التعريف والتنكير، وهذان - كما ترى - متدافعان.

قيل: الفرق بين الموضعين واضح، وذلك أن قولهم: (لا أبا لك) كلام جرى مجرى المثل، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه، وإنما تخرجه مخرج الدعاء؛ أى أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه. كذا فسره أبو على، وكذلك هو لم تأمله؛ ألا ترى أنه قد أنشد تأكيداً لما رآه من هذا المعنى فيه قوله:

* وتترك أخرى قرّة لا أخاً لها *

ولم يقل: لا أخت لها، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخاً لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكّر، فجرى هذا نحوه من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنتين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التأنيث؛ لأنه كذا جرى أوّلّه، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تعادى ظاهره، (واجتماع) صورتى الفصل والوصل، والتعريف والتنكير، لفظاً لا معنى. وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه؛ من تنافر قضيتى

اللفظ فى نحو: مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا. (وهذا) ما لا يدعيه مدّع، ولا يرضاه - مذهبا لنفسه - راضٍ.

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته فى الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب. فهذا الكلام دعاء فى المعنى لا محالة، وإن كان فى اللفظ خبرا. ولو كان دعاء مصرحا وأمرّا معنيا لَمَا جاز أن يقال لمن لا أب له؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى: أعماه الله، ولا للفقير: أفقره الله؛ وهذا ظاهر باد. وقد (مرّ به) الطائي الكبير فقال:

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَيْهَا نَعْمَى سِوَى أَنْ تَدُومَا
وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسْأَلُهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فكما لا تقول لمن لا أب له: أفقدك الله أباك؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له: (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه، وإنما هى خارجة مخرج المثل، على ما فسره أبو على. قال عنترة:

فَأَفْتَى حَيَاءُكَ لَا أَبَا لَكَ وَاعْلَمِي
أَنِّي أَمْرٌ سَامُوتٌ إِنْ لَمْ أَقْتُلْ^(١)

وقال:

أَلَّتِي الصَّحِيفَةُ لَا أَبَا لَكَ إِنَّهُ
يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحَبَاءِ النَّقْرَسُ^(٢)

وقال:

(١) البيت لعنترة فى ديوانه ص ٢٥٢، ولسان العرب (أبى) (قنا)، وتاج العروس (قنا) وكتاب العين ٢١٧/٥، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣١٤/٩، ومقاييس اللغة ٢٩/٥.

(٢) البيت للمتلمس فى ديوانه ص ١٨٦، ولسان العرب (نقرس)، (أبى)، وتهذيب اللغة ٣٩٥/٩، وتاج العروس (نقرس).

قال المتلمس يخاطب طرفه. يقول: إنه يخشى عليه من الحباء، الذى كتب له به، النقرس، وهو الهلاك والداهية العظيمة.

أَبِالموت الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أَباكِ تخوِّفيني^(١)

أراد: لا أبا لك؛ فحذف اللام من جارٍ عُرِفَ الكلام. وقال جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكم لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوَاةٍ عُمَرَ^(٢)

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتَّيْمِ كلُّها أب واحد، ولكن معناه: كلُّكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له. وقال الحطَّيئة:

أَقْلُوا عليهم لا أبا لاييكم

من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا^(٣)

فإن قلت: فقد أثبت الحطَّيئة في هذا البيت ما نفите أنت في البيت الذي قبله، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أباً واحداً، وأنت قلت هناك: إنه لا يكون لجماعة تَيْمَ أب واحد؛ فالجواب عن هذا من موضعين: أحدهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ما مضى. والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع؛ أي لا أبا لأبائكم.

(١) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدرر ٢١٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١، ولسان العرب (خعل)، (أبي)، (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، واللامات ص ١٠٣، والمقتضب ٤/ ٣٧٥، والمقرب ١/ ١٩٧، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وجمع الهوامع ١/ ٣٣٧.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢، والأزهية ص ٢٣٨، والأغاني ٢١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٩٩/٤، ١٠٧، والدرر ٦/ ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠، والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، واللامات ص ١٠١، ولسان العرب (أبي) والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، ونوادر أبي زيد ص ١٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥، وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١، ووصف المباني ص ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١، ومغنى الليب ٢/ ٤٥٧، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

(٣) انظر الديوان والكمال ٥/ ١٥٤. (نحار).

يريد الدعاء على آبائهم من حيث ذكّرهما، فجاء به جمعا مصحّحا على قولك:
أب، وأبُون، وأبين؛ قال:

فلما تبينَّ أصواتنا بكينَ وفديتنا بالآينا^(١)

وعليه قول الآخر - أنشدناه - :

فمن يك سائلا عنى فإنى بمكةَ مولدى وبها ريت^(٢)
وقد شئتُ بها الآباءُ قبلى فما شئتُ أبى ولا شئتُ

أى ما شئتُ آبائى . فهذا شئ عرض، ولنعد.

ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فاصله مختير ومعتود؛ كمقتطع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فاصله مختير ومعتود، كمقتطع. ف«مختار» من قولك: أنت مختار، للثياب؛ أى مستجيد لها أصله مختير. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختير. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هذا منكرا لو كان تقدير فتح العين وكسرها معنى واحد؛ فأما وهما لمعنيين فسانخ حسن. وكذلك ما كان من المضعف فى هذا الشرح^(٣) من الكلام؛ نحو قولك: هذا رجل معتد للمجد؛ ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتد (بكسر العين)، وهذا رجل معتد؛ أى منظور إليه، فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك: هذا معنى معنى معتبر؛ أى ليس؛ بصغير محقر. وكذلك هذا جَوَزَ معتد، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتد كمقتسم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلّلت اللام لأنك لم تعدّ بالالف حاجزا لسكونها، وقلبتها أيضا لسكونها وسكون الالف قبلها؛ فاعتدتها من وجه،

(١) أورده سيويه فى الكتاب ١٠١/٢، وقال: «أنشدناه من نثق به، ورعم أنه جاهلى» وهو زياد بن واصل السلمى. وانظر الخزانة ٢٧٥/٢. (نحار).

(٢) ريت وربوت فى حجره أربى ربأ وربوأ أى: نشأت. والبيت فى اللسان (ربا).

(٣) الشرح: الضرب والنوع.

ولم تعتدّها من آخر.

ومن ذلك أيضاً قولهم: أيّهم تضربُ يقيم زيد. ف (أيّهم) من حيث كانت جازمة لـ (تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة بـ (تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخّرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعي لفظي. ولو كان التعادي والتخالف في المعنى لفسد (ولم) يجز. وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد، لا لـ (أي)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، والين ملمساً.

باب فى تدريج اللغة

وذلك أن يُشَبَّه شىء شَيْئًا من موضع، فَيَمْضَى حكمه على حكم الأول، ثم يَرْقَى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا، وإن كانت (أو) إنما هى فى أصل وضعها لأحد الشئتين.

وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لأنه قد عُرِفَ أنه إنما رَغِبَ فى مجالسة الحسن لما لمجالسه فى ذلك من الخطأ، وهذه الحال موجودة فى مجالسة ابن سيرين أيضًا، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس. وعلى ذلك جرى النهى فى هذا الطرز من القول فى قول الله سبحانه ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمَّا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] وكأنه - والله أعلم - قال: لا تطعم هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواو فى موضع عارٍ من هذه القرينة التى سوَّغته استعمال (أو) فى معنى الواو؛ ألا تراه كيف قال:

وكان سيَّان ألا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها، واغبرت السوح^(١)

وسواء وسيَّان لا يستعمل إلا بالواو. وعليه قول الآخر:

فسيَّان حربٌ أو تبوءوا بمثله وقد يقبل الضيم الذليل المسير^(٢)

أى فسيَّان حرب وبؤاؤكم بمثله، كما أن معنى الأول: فكان سيَّان ألا يسرحوا نَعْمًا، وأن يسرحوه بها. وهذا واضح.

(١) البيت لابی ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب ١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨، وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥، وشرح شواهد المغنى ص ١٩٨، ولسان العرب (سوا) وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٨٩/٤، ٧٠/١١، ووصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧، وشرح المفصل ٩١/٨، ومغنى اللبيب ص ٦٣.

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل ٩١/٨، ولسان العرب (سوا).

ومن ذلك قولهم: صَبِيَّةٌ وَصَبِيَّانٌ؛ قلبت الواو من صَبَوَانٍ وَصَبَوَةٍ فى التقدير - لأنه من صَبَوْت - لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تُعَدَّ حَاجِزًا؛ لـ كونها. وقد ذكرنا ذلك. فلَمَّا أَلِفَ هذا واستمرَّ تدرُّجًا منه إلى أن أقرَّوا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضًا: صَبِيَّانٌ وَصَبِيَّةٌ، (وقد) كان يجب - لَمَّا زالت الكسرة - أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقرَّوا الياء بحالها لاعتيادهم إيَّاهَا حتى صارت كأنها كانت أصلًا. وحسَّن ذلك لهم شيء آخر، وهو أن القلب فى صَبِيَّةٍ وَصَبِيَّانٍ إنما كان استحسانًا وإيثارًا، لا عن وجوب عِلَّةٍ، ولا قوَّةٍ قياس؛ فَلَمَّا لم تتمكَّنْ عِلَّةُ القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرارُ الياء بحالها؛ لأن السبب الأوَّل إلى قلبها لم يكن قوياً، ولا عَمَّا يُعْتَاد فى مثله أن يكون مؤثراً.

ومن ذلك قولهم فى الاستثبات عمن قال ضربت رجلاً: من؟ ومررت برجل منى؟ وعندى رجل: منو؟ فلَمَّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرُّجوا منه إلى أن قالوا: ضَرَبَ مَنْ مَنَّا؟ كقولك: ضرب رجل رجلاً.

ومن ذلك قولهم: أبيض لِيَّاح، وهو من الواو؛ لأنه بياضه ما يلوح للنَّاظر. فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وليس ذلك عن قوَّةٍ عِلَّةٍ، إنما هو للجنوح إلى خَفَّةِ الياء مع أدنى سبب، وهو التطرُّق إليها بالكسرة طلبًا للاستخفاف، لا عن وجوب قياس؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التى ليست) جمعًا كرياضٍ، وحياضٍ، ولا مصدرًا جاريًا على فِعْلٍ معتلٍّ كقيام، وصيام، إنما يأتى مصححًا؛ نحو: خَوَانٍ، وَصَوَانٍ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم فى لِيَّاح فى قلبهم إيَّاه إلى الواو بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثِّر حقيقة التأثير مثلها، ولأنهم شَبَّهوه لفظًا إمَّا بالمصدر كحِيَالٍ، وَصِيَالٍ، وإمَّا بالجمع كسوطٍ، وَسِيَّاطٍ، وَنَوَاطٍ، وَنِيَّاطٍ. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء فى موضع آخر. وذلك قول بعضهم فى صَوَانٍ: صِيَانٍ، وفى صَوَارٍ: صِيَارٍ؛ فَلَمَّا ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرُّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لِيَّاحٍ، ثم أقرَّوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زایلتها، وذلك قولهم فيه: لِيَّاح. وشجَّعه على ذلك شيئًا أن قلب الواو ياء فى لِيَّاح لم يكن عن قوَّةٍ ولا استحكام عِلَّةٍ، وإنما هو لإيثارٍ

الأخفّ على الأثقل، فاستمرّ على ذلك وتدرّج منه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضاً ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثّر، فكذلك أقلب أيضاً مع الفتح وإن لم يكن موجّباً، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرّجاً عنه إليه ولم نُسوّ بينهما فيه. فاعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقد رأيتك بالقوادِمَ مرّةً وعلى من سدّفِ العِشَى رِيّاحٌ^(١)

قياسه رَوّاح؛ لأنه فعّال من راح يروح، لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء - نحو رِيح ورياح، ومُريح ومستريح - وكانت الياء أيضاً عليهم أخفّ، وإليهم أحبّ، تدرّجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيّاح، وإن رالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن.

ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (ادّكر) وما تصرف منه؛ نحو يدّكر، ومُدّكر، وادّكار، وغير ذلك: تدرّجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل، فقال ابن مقبل.

* من بعض ما يعتري قلبي من الدِكر^(٢) *

ومن ذلك قولهم: الطِنّة - بالطاء - في الظنّة، وذلك في اعتيادهم اطنّ، ومُطنّ، واطنّان، كما جاءت الدِكر على الأكثر.

ومن ذلك حذفهم الفاء - على القياس - من ضبعة وقحة؛ كما حذفت من عدّة وزنة؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فعلة إلى فعلة، فأقرّوا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا: الضّعة، والقحّة، فتدرّجوا بالضّعة،

(١) البيت للأسدي في أساس البلاغة (روح)، وبلا نسبة في لسان العرب (روح)، (سدف)، وتاج العروس (روح)، (سدف).

و«رياح» بكسر الراء فسرّه ثعلبٌ فقال: معناه وقت. القوادِم: موضع.

(٢) عجز بيت لتمام بن مقبل في ديوانه ص ٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨٨، والمقرب ٢/ ١٦٧، والمتع في التصريف ١/ ٣٥٩، والمنصف ٣/ ١٤٠، ويروى صدره:

* يا ليت لى سلوة تشفى النفوس بها *

والقحة، إلى الضعة، والقحة، وهي عندنا فعلة، كقصعة، وجقنة، (لا أن) فتحت لأجل الحرف الحلقى فيما ذهب إليه محمد بن يزيد.

ومن ذلك قولهم: بأيهم تمرر أمر؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوا فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط. فلما ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: غلام من تضرب أضربه، وجارية من تلق القها. فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجرّ. وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام؛ كما أن الشرط كذلك. فعلى هذه جاز بأيهم تمرر؟ وغلام من تضرب؟ فأما قولهم:

* أتذكر إذ من يأتنا ناته^(١) *

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ، أي أتذكر إذ الناس من يأتنا ناته، فلما باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ فلذلك أجاروه في الضرورة.

فإن قيل: فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل: لأن الشرط له صدر الكلام؛ فلو أضفت إليه لعلّفته بما قبله، وتأنك حالتان متدافعتان. فأما بأيهم تمرر أمر ونحوه فإن حرف الجرّ متعلق بالفعل بعد الاسم، والظرف في قولك: أتذكر إذ من يأتنا ناته متعلق بقولك أتذكر، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به.

ومن التدريج في اللغة أن يكتسى المضاف من المضاف إليه كثيراً من أحكامه: من التعريف، والتنكير، والاستفهام، والشّيع وغيره؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء في الواجب إذا أضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه.

(١) هذا صورة شطر بيت من الشعر، ولم يأت في شعر، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره. وانظر الكتاب ١/ ٤٤٠، والهمع ٢/ ٦٢. (نحار).

وذلك قولك: ما قرعت حَلَقَة بابِ دارٍ أحدٍ قطُّ؛ فسرى ما فى (أحد) من العموم والشِّيع إلى «الحَلَقَة». ولو قلت: قرعت حَلَقَة بابِ دارٍ أحدٍ، أو نحو ذلك لم يجز.

ومن التدرّيج فى اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفى العِلَّة عَيْنًا مُجَرَى الهمزة الأصليَّة. وذلك نحو قولهم فى تحقير قائم، وبائع: قُوَيْتُمْ، وبُوَيْعَ؛ فالحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصليَّة فى سائلٍ، وثائرٍ؛ من سأل وثأر، إذا قلت: سويلٍ، وثوثر. وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين؛ نحو كساء، وقضاء؛ ألا تراك تقول فى التحقير: كُسَى، وقُضَى؛ فتردّ حرف العِلَّة وتحذف لاجتماع الياءات. وليست كذلك الهمزة الأصليَّة؛ ألا تراك تقول فى تحقير سِلَاءٍ وخِلَاءٍ^(١) بإقرار الهمزة لكونها أصليَّة، وذلك سُلَيٍّ وخُلَيٍّ. وتقول أيضًا فى تكسير كِسَاءٍ وقُضَاءٍ بترك الهمزة البتَّة؛ وذلك قولك: أكْسِيَّة، وأقْضِيَّة. وتقول فى سِلَاءٍ، وخِلَاءٍ: أسْلَةٌ وأخْلَةٌ؛ فاعرف ذلك.

لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئًا مرتجلاً أعدت الحرفين البتَّة. وذلك كأن تبنى منهما مثل جعفر، فتقول: قَوَّمٌ وَيَبَّعَ. ولم تقل: قَأَمٌ، ولا باع؛ لأنك إنما تبنى من أصل المثال لا من حروفه المغيَّرة؛ ألا تراك لو بنيت من قِيلٍ ودِيمةٍ مثال (فَعَل) لقلت: دَوَمٌ وقَوَلٌ؛ لا غير.

فإن قلت: ولم لم تُقَرِّر الهمزة فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما، كما أقررتها فى تحقيرهما؟

قيل: البناء من الشيء أن تعمد لأصوله، فتصوِّغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها. وليس كذلك التحقير. وذلك أن صورة المحقَّر معك، ومعنى التكبير والتحقير فى أن كل واحدٍ منهما واحد واحد، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير، فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه. قال أبو على - رحمه الله - فى صحَّة الواو فى نحو أُسَيود، وجُدَيول: مما أعان على ذلك وسوغه أنه فى معنى

(١) السلاء: السمن. والخلاء فى الإبل كالخران فى الدواب، خللات الناقة تخلًا خلًا وخلاءً، بالكسر والمد: وخلوًا، وهى خلوة؛ بركت، أو حرنت من غير علة. وانظر اللسان (خلا).

جَدُول صغير؛ فكما تصحُّ الواو فى جدول صغير فكذلك أنس بصحة الواو فى جَدْيُول. وليس كذلك الجمع؛ لانه رتبة غير رتبة الآحاد، فهو شىء آخر، فلذلك سقطت فى الجمع حرمة الواحد؛ ألا تراك تقول فى تكسير قائم: قُوَّام، وقُوِّم؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الاصل، ولا تقول: قُوَّام، ولا قُوِّم؛ كما قلت فى التحقير: قويثم؛ بالهمز.

وسألت مرة أبا على - رحمه الله - عن ردِّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها؛ ألا تراه قال تقول: سُرِّيحِن لقولك: سراحين، ولا تقول: عثيمين؛ لأنك لا تقول: عثامين، ونحو ذلك. فقال: إنما حُمِلَ التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد. فاعتدَّ ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر، والحقير فيه جار مجرى الصفة؛ فكان لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد: هذا معقد معناه، وما أحسنه وأعلاه!.

ومن التدريج قولهم: هذا حَضْرَمُوتٍ بالإضافة؛ على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه. ثم تدرجوا من هذا إلى التركيب فقالوا: هذا حَضْرَمُوتٌ. ثم تدرجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعاً صياغة المفرد فقالوا: هذا حَضْرَمُوتٌ؛ فجرى لذلك مجرى عَضْرُقُوطٍ، وَيَسْتَعُورِ.

ومن التدريج فى اللغة قولهم: دِيمة^(١) ودِيَمٌ؛ واستمرار القلب فى العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كثر وشاع إلى أن قالوا: دِيَمَتِ السماء ودَوَّمت؛ فأما دَوَّمت فعلى القياس، وأما دِيَمَتِ فلا استمرار القلب فى دِيمة ودِيَمِ. أنشد أبو زيد:

هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ إن دَوَّموا جاد وإن جادوا وِيل^(٢)

(١) هى المطر الدائم فى سكون.

(٢) الرجز لجهم بن سبل فى لسان العرب (سبل)، (يوم)، ولا يى زياد الكلأى فى تاج العروس (سبل) ويلا نسبة فى لسان العرب (دوم) وجمهرة اللغة ص ٣٤٠، ٣٨٠، والمخصص ١١٤/٩، ومقاييس اللغة ٨٢/٦، وديوان الأدب ٤٣٨/٣، وتاج العروس (سبل)، (دوم)، والارمنة =

ورواه أيضاً «ديموا» بالياء. نعم ثم قالوا: دامت السماء تديماً؛ فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يبيع، وإن كان من الواو.

فإن قلت: فلعله فعل يفعل من الواو؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح، وتاه يتيه؛ قيل: حمّله على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حكى في مصدره ديماء؛ فهذا مُجْتَذَب إلى الياء، مُدْرَج إليها، مأخوذ به نحوها.

فإن قلت: فلعلّ الياء لغة في هذا الأصل كالواو، بمنزلة ضاره يضيره ضيراً، وضاره يضوره ضوراً. قيل: يبعد ذلك هنا؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافّة على قولهم: الدوام، وليس أحد يقول: الديام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ماهت^(١) الركيّة تميّه ميّها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارة بن عَقِيل من أنه قال في جمع ربح: أرباح؛ حتى نبّه عليه فعاد إلى أرواح. وكان أرباحاً أسهل قليلاً؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:

* وعلى من سدف العشى رباح^(٢) *

فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لِخَفَّتْهَا؛ فهم لا يزالون تسبباً إليها،

= والامكنة ٨٨/٢.

وقال الجوهري: سبّل اسم فرس نجيب في العرب؛ قال الأصمعي: هي أم أعوج. والرواية:

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل *

اللسان (سبل).

(١) ماهت الركيّة تميّه ميّها ومائة وميّه: كثر ماؤها. اللسان (ميّه).

(٢) عجز بيت للأسدى في أساس البلاغة (روح)، وبلا نسبة في لسان العرب (روح)، (سدف)، وتاج العروس (روح)، (سدف) ويروى صدره:

* ولقد رأيتك بالقوادم نظرة *

وَنَجْشًا^(١) عنها، واستشارة لها، وتقربًا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدريج: حملهم عِلْبَاوان على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوان على عِلْبَاوان، ثم حملهم قُرَاوان على رِدَاوان؛ وقد تقدّم ذكره. وفي هذا كافٍ مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما اطّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلسُ؛ شبهوا ظرف المكان بها في (حيث)؛ فتدرّجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) النجش: البحث عن الشيء واستخراجه.

باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف. وأكثر الناس يَضعِفُ عن احتمالهِ؛ لغموضهِ ولطفهِ. والمنفعةُ به عامّةٌ، والتسانُدُ إليه مُقَوِّمٌ. وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعضَ فقستَ عليه غيره. فإذا سمعتَ «قام زيد» أجزتَ ظَرْفَ بشرٍ، وكرمَ خالد.

قال أبو علي: إذا قلت: «طاب الحُشْكُنَان» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيَّاه قد أدخلته كلام العرب.

ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجُرٍّ، وإِبرِيسِمٍ، وفِرِنْدٍ، وفيروزجٍ، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج، والفِرِنْدِ، والسَّهْرِيْزِ^(١)، والآجُرِّ؛ أشبه أصول كلام العرب، أعنى النكرات. فجرى في الصرف ومنعه مجراها.

قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤبة:

هل يُنْجِنِي حَلْفٌ سَخِيتٍ أو فضةٌ أو ذهبٌ كَبِيتٍ^(٢)

(١) والسَّهْرِيْزِ والسَّهْرِيْزِ بضم السين وكسرهما: ضرب من التمر، معرب ويقال سهريز وشهريز، بالسين والشين جميعاً، وهو بالسين أعرب ويقال: ثوب سهريز؛ بالوصف والإضافة. اللسان (شهرز).

(٢) الرجز لرؤبة بن المعجاج في ديوانه ص ٢٦، ولسان العرب (سخت)، (كبرت)، (كبر)، وتهذيب اللغة ١٦١/٧، ٤٣٥/١٠، وتاج العروس (سخت)، (كبرت)، وجمهرة اللغة ص ١١٩٠، وكتاب العين ١٩٤/٤، ٤٣٠/٥، وديوان الأدب ٧٥/٢، وللمعجاج في ديوانه ١٨٩/٢، ١٩٠، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١١، ومجمل اللغة ٢٣٧/٤، والمخصص =

قال: فـ «سَخِيت» من السَخْت؛ كـ «زَحْلِيل»^(١) من الزحل.

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال: يقال دَرَهْمُ الخُبَّازِي؛ أي صارت كالدرهم، فاشتقَّ من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مُدْرَهَم. قال ولم يقولوا منه: دُرْهَم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه.

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرَّد إن موضعه من جهة اللام؛ نحو قُعْدُد، ورِمْدِد، وشَمَلَل، وصَعَرَر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه. وذلك نحو جَوهر، وَيَطَر، وَجَذول، وَحَذِيم، وَرَهوك، وَأَرْطَى، وَمِعْزَى، وَسَلَقَى، وَجَعَبَى. قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متَّسع، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلًا، وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خَرَجَجٌ أَكْرَمُ من دَخَلَلٍ، وضربَ زيد عمرًا، ومررت برجل ضَرَبَ وكَرَمَ ونحو ذلك. قلت له: أفترجل اللغة ارتجالًا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخُسُكُنَانُ فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولًا على كلامها، ومنسويًا إلى لغتها.

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز):

هل تعرف الدار لأُمَّ الخزرج منها فظلتَ اليوم كالمرزج^(٢)

أي الذي شرب الزَرَجُون^(٣)؛ وهي الخمر. فاشتق المرزج من الزَرَجُون؛ وكان

= ٨٨/٣، ويروى (يَنْفَعَتِي كَذِبٌ) مكان (يُنَجِّنِي حلف) وفيه: «وحلف سخيت»، «كذب سخيت» وسخيت أي شديد من السخت وهو الشديد، وكذب سخيت: خالص. «وهل يعصمني» والكبريت: الذهب الأحمر قال ابن الأعرابي: ظن رؤية أن الكبريت ذهب.

(١) الزحلِيل: السريع، من الزحل وهو السريع. اللسان (زحل).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (زرجن) والمتع في التصريف ٢٥٤/١، والمصنف ١٤٨/١،

وتاج العروس (زرج)، (جبر) ومقاييس اللغة ٩١/٤، ومجمل اللغة ٣٩٣/٣.

(٣) الزرجون: لون الذهب، فارسية معربة. اللسان (زرجن).

قياسه: كالمزرجن، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً؛ إذ كانت بمنزلة السين من قريوس. قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه. قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤية.

* في خدر مياس الدمي معرجن^(١) *

وأنشدناه (المعرجن) باللام. فقلوه (المعرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلاً، وإن كان من معنى الانعراج؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] فقالوا: هي الكباسة^(٢) إذا قدمت فانحنت؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عرجون) زائدة، كزيادتها في (ريتون)، غير أن بيت رؤية الذي يقول فيه (المعرجن) منع هذا، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي؛ كسبَطِرٍ من سَبَطٍ، ودَمَثِرٍ من دَمَثٍ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فعلن) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَجَن^(٣)، وَخَلَجَن.

ومما يدلّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم (يتلاقون بينهم مسائل) أبنية التصريف؛ نحو قولهم في مثال (صَمَجَمَح) من الضرب: (ضَرَبَرَب) ومن القتل (قَتَلَتَل) ومن الأكل (أَكَلَكَل) ومن الشرب (شَرَبَرَب) ومن الخروج (خَرَجَرَج) ومن الدخول (دَخَلَخَل). وفي مثل (سفرجل) من جعفر: (جَعَفَرَر) ومن صقعب^(٤) (صَقَعَبَب) ومن زبرج (زَبَرَجَج) ومن ثرثم (ثَرَثَمَم) ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف. فإن قلت: فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦١، ولسان العرب (عرجن)، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٢٠، وتاج

العروس (عرجن) وبلا نسبة في المخصص ١١/ ١٠٨، وكتاب الجيم ٢/ ٢٤٢، وقبلة:

* أو ذكر ذات الربد المهن *

(٢) الكباسة بكسر الكاف: العذق التام بشماريخه ويسره، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب. اللسان (كبي).

(٣) ناقة علجن: صلبة كثار اللحم، وامرأة علجن: ماجنة. اللسان (علجن).

(٤) الصقعب: الطويل من الرجال، بالصاد والسين؛ وفي الصحاح: الطويل مطلقاً. اللسان (صقعب).

عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأتُ على الأصمعيّ هذه الأرجوزة للعجاج:

* يا صاح هل تعرف رَسْمًا مَكْرَسًا^(١) *

فلما بلغتُ:

* تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا^(٢) *

قال لي الأصمعيّ: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

* ترافع العزُّ بنا فارفعنا *

فقلت: هذا لا يكون. فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

* تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا *

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية، على أنه من كلامهم؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه، كيف منّع من هذا؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ومذهبًا مرضيًا لما أباه الخليل ولا منّع منه!

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة: أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا، ولا أنه تكلم بشيء بعده؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/١٨٥، ولسان العرب (بلس)، (كرس)، والتنبيه والإيضاح ٢/٢٦٢، وتهذيب اللغة ١٢/٤٤٢، وتاج العروس (بلس)، (عجنس)، (كرس)، (وكف)، وجمهرة اللغة ص ٧١٩، وأساس البلاغة (بجس)، وبلا نسبة في لسان العرب (حلب)، ومقاييس اللغة ٥/١٦٩، والمخصص ١/١٢٦، ٥/١٢٣، وتاج العروس (حلب)، وتهذيب اللغة ١٠/٥٣. ويروى بعده:

قال نعم أعرفه وأبلسا وانحلبت عيناه من فرط الاسى

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢١٠ - ٢١١، ولسان العرب (قفس) والتنبيه والإيضاح ٢/٢٩٧، وتاج العروس (قفس)، وأساس البلاغة (قيس)، ولروية في ديوان الأدب ٢/٤٦٥، ولسان العرب (قيس) ولجريح في تاج العروس (قيس) وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/٤٥٧، وكتاب العين ١/١٣٠، ٢/٣٤٩. وي بعده:

* فبخس الناس وأعيا البُخْسَا *

عليه مُنشده ذلك البيت بيت العجّاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَهُ فترك مراجعته، وقَطَعَ الحكاية على هذا الموضع يكاد يَقْطَعُ بانقطاع الخليل عنده، ولا يَنْكُرُ أن يَسْبِقَ الخليلُ إلى القول بشيء فيكون فيه تعقّب له فينبه عليه فينتبه.

وقد يجوز أيضاً أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبوله أو رده على المحتجّ به ما لم يحكه للخليل بن أسد، لا سيما والأصمعيّ ليس مما ينشط للمقاييس، ولا لحكاية التعليل.

نعم، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضاً أمسك عن شرح الحال في ذلك، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله، أو إفساده، للأصمعيّ لمعرفة بقلّة انبعائه في النظر وتوفّره على ما يُروى ويُحفظ. وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن الأصمعيّ، وقد كان أراد الأصمعيّ على أن يعلمه العرّوض فتعذّر ذلك على الأصمعيّ وبُعد عنه؛ فينس الخليل منه فقال له يوماً: يا أبا سعيد، كيف تقطّع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعّه وجاوره إلى ما تستطيع^(١)

قال: فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العرّوض فلم يعاوده فيه.

وجه غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (مما) لامة حرف حَلَقَى، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامة أحد حروف الخلق، إنما هو مما لامة حرف فَمَوَى، وذلك نحو اقعنسس، واسحنكك، واكَلندد^(٢)، واعفنجج^(٣). فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبنى هذا المثال مما لامة حرف حَلَقَى، بمانع أحداً من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كلُّ ما يجوز في القياس يخرج به

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٥، وتاج العروس (دمع)، (طوع)، (ودع)، والأصمعيّات ص ١٧٥ ويروى (أمرًا) مكان (شيئًا).

(٢) اكلندد: اشتدّ وتقبّض. وانظر اللسان (كلد).

(٣) اعفنجج الرجل: خرّق، والعفنجج: الاحمق، الجافى الخلق. اللسان (عفج).

سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحداً بعد ذلك العدول عنه. وعلّة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه.

وذلك أن العرب رادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحقّ به، وأكثر من النون فيه؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف، قطعت بزيادتها؛ نحو نون جَحَنفَل^(١)، وعَبَنَقَس^(٢)، وجَرَنَفَس^(٣)، وفَلَنَقَس^(٤)، وعَرَنَدَس^(٥)؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه، حتى يأتيك ثبّت بضده.

قال أصحابنا: وإنما كان ذلك لأنّ هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد؛ نحو واو فَدَوَكْس^(٦)، وسَرَوَمَط^(٧)، وياء سَمِيدِع وعَمِيثَل، والِف جَرَأَفَس، وعُدَأَفَر. والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين، وبينه وبينها من القُرب والمشابهات ما قد شاع وذاع. فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة. وإذا كان كذلك، فيجب أن تكون هذه النون - إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع - قويّة الشبّه بحروف المدّ؛ وإنما يقوى شبّهها بها متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المدّ للينها، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة، وبعدها حرف فَمَوِي لا حَلَقِي، نحو جَحَنفَل وبابه. أو كذلك أيضاً طريقها وحديثها في الفعل؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجم وادلنظي، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الالف، نحو

(١) الجحافل: الغليظ الشفة.

(٢) العبنقس: السبيّ الخلق. والناعم الطويل من الرجال. والذي جدتاه من قبل أبيه وأمه أعجميتان. اللسان (عبقس).

(٣) الجرنفس والجرافس: الضخم الشديد من الرجال. اللسان (جرفس).

(٤) الفلنقس: البخيل اللثيم. والهجين من قبل أبويه. اللسان (فلقس).

(٥) العرنندس: الأسد الشديد، وكذلك الجمل، والأنثى بالهاء. اللسان (عردس).

(٦) هو الشديد من الأسود والرجال. اللسان (فدكس).

(٧) سرومط: هو الجمل الطويل.

اشهابيت، وادهامت، وابياضت، واسواددت؛ والواو في نحو اغدودن، واعشوشب، واخولق، واعروريت، واذلوليت^(١)، واقطوطيت^(٢)، واحلوليت. وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضاً محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها) وجب أن تضارعها، وهي أقوى شبهاً بها. وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غتاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك، واقعنسس، واحرنجم، واخرنطم^(٣). وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلقى؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم، وإذا كانت من الفم سقطت غُتَّتْها، وإذا سقطت غُتَّتْها زال شبهها بحرفي المد: الواو والألف. فلذلك أنكره الخليل، وقال: هذا لا يكون. وذلك أنه رأى نون (ارفع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غتاء غير مبيّنة، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغْتَاةً مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عَجَسِي)^(٤) و (هَجَنج)^(٥) كباء (عَدْبَسِي)^(٦) ولا می (شَلْعَلَع)^(٧) ولم يقطع على أن الأولى منهما لزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدغمة، وادغامها يخرجها من الألف؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم. وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع.

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل: كيف تبني من ضرب مثل (حبطنى)؛ لقلت فيه: (ضَرَبْنِي). ولو قال: كيف تبني مثله من قرأ؛ لقلت: هذا لا يجوز؛

(١) اذلولي: ذَلْ وانقاد. اللسان (ذلا).

(٢) القطو: مقاربة الخطو مع النشاط، يقال منه: قَطَا في مشيته يقطو، واقطوطى مثله، اللسان (قطا).

(٣) واخرنطم الرجل: عَوَّجَ خرطومَه وسكت على غضبه، وقيل: رفع أنفه واستكبر والمخرنطم: الغضبان المتكبر مع رفع رأسه. اللسان (خرطم).

(٤) المعجنس: الجمل الشديد الضخم.

(٥) الهجنع: هو الطويل الضخم.

(٦) العدبَس: هو الجمل الضخم.

(٧) الشلعلع: الطويل.

لأنه يلزمني أن أقول: (قرئاي)؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة، وإذا بانَتْ ذهبت عنها غُتُّها، وإذا ذهبت غُتُّها زال شَبَّها بحروف اللين في نحو عَثَوْتُ^(١)، وخَفِدْتُ^(٢)، وسَرَوْتُ، وفدوكس، وزَرَّاق، وسَلَّام، وعُذَّافِر، وقَرَّاقِر - على ما تقدَّم - ولا يجوز أن تذهب عنها الغُنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغُنة التي ضارعتها بها، وكذلك جميع حروف الحلق. فلا يجوز أيضاً أن تبني من صرع، ولا من جبه، ولا من سنج، ولا من سلخ، ولا من فرغ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول: صَرَنْعَى، وجَبَنْهَى، وسَنَنْحَى، وسلَنْحَى، وفرَنْغَى؛ فتيبن النون في هذا الموضع. وهذا (لا يجوز)؛ لما قدّمنا ذكره. ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو مُنْخَل، ومُنْغَل، يجوز على مذهبه أن يبنى نحو حَبْطَى من سلخ وفرغ؛ لأنه قد يكون هناك في لغته من الغُنة ما يكون مع حروف الفم.

وقلت مرة لأبي على - رحمه -: الله قد حضرني شيء في علة الإِتباع في (نقيذ) وإن عرى أن تكون عينه حلقية، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخير والرغيف، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجار أن تشبَّ القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبَّ من أخفى النون عند الخاء والغين إِيَّاهما بحروف الفم، فالنقيذ في الإِتباع كالْمُنْخَلِ والمُنْغَلِ فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبَّله. ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكِّرته، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكر (امتناع فعنلى) وبابه فيما لأمه حرف حلقى؛ لما يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شَبَّها بحروف اللين، والقياس يوجبُه فلنكن عليه. ويؤكِّده عندك أنك لا تجد شيئاً من باب فعنلى ولا فعنلل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقى.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعما) إنما هو لتكرار الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المَهْ^(٣)، والرخخ^(٤)،

(١) العَثَوْتُ: الكثير اللحم الرُّخو.

(٢) الخَفِدْتُ: السريع.

(٣) يقال: مهت: أى لنت. ومه الإبل: رفق بها. وسير مه ومهأ: رقيق. اللسان (مه).

(٤) الرخخ: السهولة واللين.

والبَّعَاعُ^(١)، والبَّحَحَ، والضَّغِيغَةُ^(٢)، والرَّغِيغَةُ؛ هذا مع ما قدَّمناه من ظهور النون فى هذا الموضع.

ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى قليل، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدحرج، تقول: دحرجته مُدَحْرَجًا، وهذا مُدَحْرَجنا، وقلقلته مقلقلًا، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مُكْرَمًا وهذا مُكْرَمك، أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبا: ١٩] أى تمزيق، وهذا ممزَّق الثياب، أى الموضع الذى تمزَّق فيه. قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعى فى جيمية العجاج:

* جَابًا تَرَى بِلِيَّتِهِ مُسَحَّجًا^(٣) *

فقال: تليله، فقلت: بليته، فقال: هذا لا يكون، فقلت: أخبرنى به مَنْ سمعه من فُلُقٍ فى رؤية، أعنى أبا زيد الأنصارى، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعله مصدرًا، أى تسحيجًا، فقال: هذا لا يكون، فقلت: فقد قال جرير:

ألم تعلم مُسَرَّحَى القوافى فلا عِيًا بهنَّ ولا اجتِلابًا^(٤)

أى تسريحي، فكأنه أراد أن يدفعه، فقلت له: فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبا: ١٩] فأمسك.

وتقول على ما مضى: تألَّفْتَه متألَّفًا، وهذا متألَّفنا، وتدهورتَ متدهورًا، وهذا متدهورك، وتقاضيتك متقاضى، وهذا متقاضانا. وتقول: اخروط^(٥) مخروطًا،

(١) البعاع: الجهاز والمتاع. والبعاع: ثقل السحاب من الماء. ألقت السحابة بعاعها أى ماءها وثقل مطرها. اللسان (بعع).

(٢) الضغيفة: الروضة الناضرة المتخيَّلة. والضغيفة والرغيفة: العجين الرقيق. اللسان (ضغغ).

(٣) الرجز لرؤية فى لسان العرب (سحج)، وللمعاج فى ديوانه ٥٣/٢، ولسان العرب (سحج)، وتاج العروس (سحج)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ١٢١/٤.

الجأب: حمار الوحش. والليت: صفحة العنق.

(٤) البيت لجرير فى ديوانه ص ٦٥١، وشرح أبيات سيويه ٩٧/١، والكتاب ٢٣٣/١، ٣٣٦، ولسان العرب (جلب)، (سحج)، وبلا نسبة فى لسان العرب (يسر)، والمقتضب ٧٥/١،

١٢١/٢.

(٥) اخروط السير بهم: امتدَّ.

وهذا مخروطُنا، واغدون مغدودنا، وهذا مغدودنا، وتقول: اذلوليت مُذْلُوْلِي، وهذا مذلولانا، ومذلولاكُنْ يا نسوة، وتقول: اكوهْدُ^(١) مكوهْدًا، وهذا مكوهْدُكُما فهذا كله من كلام العرب، ولم يُسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله، وقياسه قياسه؛ ألا ترى إلى قوله:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب^(٢)
وقوله:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وأنجو إذا لم يَنْجُ إِلَّا المكيْسُ^(٣)
وقوله:

* كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصْلَصِلِهِ^(٤) *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرًا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعًا للمصلصلة.
وأما قوله:

* . . . حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا^(٥) *

فمصدر، ويبعد أن يكون موضعًا أى حتى لا أرى لى موضعًا للقتال: المصدر هنا أقوى وأعلى. وقال:

(١) اكوهْدَ الشيخ والفرخ: ارتعد.

(٢) البيت لكعب بن مالك فى ديوانه ص ١٨٤، ولسان العرب (قتل)، ولوالده مالك بن أبى كعب فى حماسة البحرى ص ٤٢، وشرح المفصل ٥٥/٦، والكتاب ٩٦/٤، وبلا نسبة فى الاشباه والنظائر ٢٩١/١، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٧٥، وشرح الاشمونى ٣٥١/٢، والمحتسب ٦٤/٢، والمقتضب ٧٥/١.

(٣) البيت لزيد الخيل فى ديوانه ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٩/٢، وفصل المقال ص ٤٨٢، والكتاب ٩٦/٤، ولسان العرب (قتل)، ونوادر أبى زيد ص ٧٩، وبلا نسبة فى خزانة الادب ٤٨٠/١٠، وفصل المقال ص ٣١٤، والمحتسب ٦٤/٢، وسمط اللالكى ص ٣٤٥.

(٤) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (صلل)، وشرح المفصل ٥٥/٦، والمنصف ٢٧/٣، وتاج العروس (صلل).

(٥) سبق تخريجه.

ترأدُ على دِمْنِ الحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةَ فِرْكُوبٍ^(١)
 أى مكان تنديتنا^(٢) إياها أن نرحلها، فنركبها. وهذا كقوله:

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٣) *

أى ليست هناك تحية، بل مكان التحية ضرب. فهذا كقول الله سبحانه

﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران ٢١، التوبة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤]. وقال رؤبة:

* جَذَبَ الْمُنْدَى شِئْرَ الْمُعَوَّةِ^(٤) *

فهذا اسم لموضع التنذية أى جَذَبَ هذا المكان. وكذلك (المعوة) مكان أيضاً،
 والقول فيهما واحد.

وهذا باب مطَّرد متقاود. وقد كنت ذكرت طَرَقاً منه فى كتابى (شرح تصريف
 أبى عثمان)؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك. فكل ما قيس على كلامهم فهو من
 كلامهم. ولهذا قال مَنْ قال فى العجَّاج ورؤية: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها،
 وأقدا على ما لم يأت به مَنْ قبلهما. وقد كان الفرزدق يُلغز بالآيات، ويأمر
 بالقاتها على ابن أبى إسحاق.

وحكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور، فقال: مَطِيبٌ؛
 وضحك الأعرابيُّ مِنْ نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من

(١) البيت لعلمة الفحل فى ديوانه ص ٤٢، وسمط اللالى ص ٢٥٤، وشرح أبيات سيبويه ٧١/٢،
 وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٩، وشرح المفضل ٥٤/٦، والكتاب ١٩/٣، ولسان العرب
 (ركب)، (دمن)، (ندى)، وبلا نسبة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٧٢٦)، ولسان
 العرب (رحل) والمقتضب ٣٩/٢.

(٢) التنذية: أن تورد الإبل فتشرب قليلاً ثم تحمى بها ترعى ثم تردا إلى الماء. اللسان (ندى).
 (٣) عجز بيت لمعرو بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٩، وخزانة الأدب ٢٥٢/٩، ٢٥٧، ٢٥٨،
 ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢، والكتاب ٥٠/٣، ونوادر أبى زيد
 ص ١٥٠، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٤٥/١، وشرح المفضل ٨٠/٢، والكتاب
 ٣٢٣/٢، والمقتضب ٢٠/٢، ٤١٣/٤، ويروى صدره:

* وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ *

(٤) الرجز لرؤية فى ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب (سأز)، (عوه) وتهذيب اللغة ٢٢/٣،
 ٣٨٨/١١، وبلا نسبة فى تاج العروس (عوه).

القياس ركه الأعرابي، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه، في تعاطيه إياه.

وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها. فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس. ومع هذا أنك لو سمعت ظُرف، ولم تسمع يَظُرف؛ هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف، ركباً له غير مستحى منه. وكذلك لو سمعت سلم، ولم تسمع مضارعه؛ أكنت ترع أو ترتدع أن تقول يسلم، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره. ونظائر ذلك فاشية كثيرة.

باب فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد:

سقى قومى بنى مجدٍ، وأسقى
نُميرا والقبائل من هلال^(١)
وقال:

أما ابن طوقٍ فقد أوفى بذمته
كما وفى بقلاص النجم حاديها^(٢)
وقال:

فظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُو وَمِطْوَاىَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٣)
فهاتان لغتان: أعنى إثبات الواو فى «أخيلهو»، وتسكين الهاء فى قوله: «له»؛
لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأرذ السَّرَاةِ، وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس
إسكان الهاء فى «له» عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمة؛ لكن ذاك لغة.
ومثله ما رويناه عن قُطْرُب:

وأشرب الماء ما بى نحو هو عطش
إلا لأنَّ عيونه سِيلُ واديها^(٤)

(١) البيت فى ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٩/٢٢٨، ١٠/٦٨٤، وتاج العروس (مجد)،
(سقى)، والمخصص ١٤/١٦٩، ونوادر أبى زيد ص ٢١٣، وبلا نسبة فى رصف المبانى
ص ٥٠، ولسان العرب (مجد).

(٢) البيت لطفيال الغنوى فى ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب (قلص)، (وفى) وتاج العروس
(قلص) (وفى).

(٣) البيت ليعلى بن الاحول، وبلا نسبة فى لسان العرب (أرق)، وتاج العروس (أرق) ومقاييس
اللغة ١/٨٣.

ومطواى: صاحبى، ومعنى أخيله: أنظر إلى مخيلته، والهاء عائدة على البرق فى بيت قبله.
ومطو الرجل: صديقه وصاحبه ونظيره. اللسان (مطا).

(٤) البيت بلا نسبة فى خزنة الأدب ٥/٢٧٠، ٦/٤٥٠، ورصف المبانى ص ١٦، وسر صناعة
الإعراب ٢/٧٢٧، ولسان العرب (ها)، والمحتسب ١/٢٤٤، والمقرب ٢/٢٠٥، وجمع الهوامع
٥٩/١.

فقال «نحوه» بالواو، وقال «عيونه» ساكن الهاء.

وأما قول الشماخ:

له رَجُلٌ كأنه صوت حَا إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ^(١)

فليس هذا لغتين؛ لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة (وصنعة)، لا مذهباً ولغة. وكذلك يجب عندى وينبغي ألا يكون لغة؛ لضعفه في القياس. ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل، ولا مذهب الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس. وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة.

وأنشدني الشجري لنفسه:

وإنا ليرعى في المَخُوفِ سَوَامُنَا كأنه لم يشعر به مَنْ يحاربُه

فاختلس ما بعد هاء «كأنه»، ومَطَّل ما بعد هاء «بهي»، واختلاس ذلك ضرورة (وصنعة) على ما تقدّم به القول.

ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان. وقالوا أيضاً: مغدان؛ وطبرزل، وطبرزن. وقالوا للحيّة: أيم، وأين. وأعصر، ويعصر: أبو باهلة. والطننسة، والطننسة. (وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك - كان يجتمع في لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصيحتان - فينبغي أن تتأمل حال كلامه؛ فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (ذيك اللفظين)؛ لأن

(١) البيت للشماخ في ديوانه ص ١٥٥، والدرر ١/١٨١، وشرح أبيات سيويه ١/٤٣٧، والكتاب ١/٣٠، ولسان العرب (ها) وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦١، والأشباه والنظائر ٢/٣٧٩، وخزانة الأدب ٢/٣٨٨، ٥/٢٧٠، ٢٧١، ولسان العرب (رجل) والمقتضب ١/٢٦٧، وجمع الهوامع ١/٥٩.

يصف حماراً وحشياً. الوسيقة: الأتان. يقول إذا طلب وسيقته وهي أنثاء، صوت بها في تطريب وترجيع، كالحادى يتغنى بالإبل، أو كان صوته صوت مزار. وانظر ديوان الشماخ ٣٦، والكتاب ١/٣٠.

أشبه له كثيرة].

وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات
لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد، من هُنَّا ومن هُنَّا. وَرَوَيْتُ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ:
اختلف رجلان في الصَّقْر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السَّقْر
(بالسين)؛ ففترضنا بأول وارد عليهما فتحكما له ما هُمَا فيه. فقال: لا أقول كما
قلتما؛ إنما هو الزَّقْر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال
إلى لغته لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات. وسنفرد لذلك باباً بإذن الله
عزَّ وجلَّ.

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من
العرب.

باب فى تركيب اللغات

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُفَ نظرهم، وخَفَّتْ إلى تلقى ظاهر هذه اللغة أفهامُهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادَّعَوْا أنها موضوعة فى أصل اللغة على ما سمعوه بِأَخْرَةٍ من أصحابها، وأنسُوا ما كان ينبغى أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على فَعْلٍ يَفْعُلْ؛ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ، وَدِمَتَ تَدُومُ، وَمَتَّ تَمُوتُ. وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعَلٍ يَفْعَلُ، وليس عينه ولا لامه حرفاً حَلَقِيّاً؛ نحو قَلَى يَقْلَى، وَسَلَا يَسْلَى، وَجَبَى يَجْبَى، وَرَكَنَ يَرْكَنُ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ.

ومما عدّوه شاذّاً ما ذكروه من فَعْلٍ فهو فاعل؛ نحو طَهَّرَ فهو طاهر، وشَعَرَ فهو شاعر، وَحَمَضَ فهو حامض، وَعَقَّرَتِ المرأةُ فهي عاقِر؛ ولذلك نظائر كثيرة.

واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركت، على ما قدّمناه فى الباب الذى هذا الباب يليه. هكذا ينبغى أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب.

وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع؛ إذ الغرض فى صيغ هذه المثلِّ إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثالاً مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوّة الدلالة على الزمان.

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضى سكونَ فاء المضارع، وخالفوا بين عينيّهما، فقالوا: ضرب يضرب، وقتل يقتل، وعلم يعلم.

فإن قلت: فقد قالوا: دحرج يدحرج؛ فحرّكوا فاء المضارع والماضى جميعاً، وسكّنا عينيّهما أيضاً؛ قيل: لما فعلوا ذلك فى الثلاثى الذى هو أكثر استعمالاً، وأعمّ تصرفاً، وهو كالأصل للرباعى، لم يبالوا ما فوق ذلك ممّا جاوز الثلاثة. وكذلك أيضاً قالوا: تقطع يتقطع، وتقاعس يتقاعس، وتدهور يتدهور، ونحو ذلك؛ لأنهم أحكموا الأصل الأوّل الذى هو الثلاثى، فقلّ حَفْلُهُم بما وراءه؛ كما أنهم لمّا أحكموا أمر المذكور فى التثنية، فصاغوها على ألفها، لم يحفلوا بما عرض فى المؤنث من اعتراض عَلمِ التانيث بين الاسم وبين ما هو مَصْغُوعٌ عليه من

عَلِمَهَا؛ نحو قائمتان وقاعدتان.

فإن قلت: فقد نجد فى الثلاثيَّ ما تكون حركة عينية فى الماضى والمضارع سواء، وهو باب فَعُلْ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ، وظُرِفَ يَظْرُفُ.

قيل: على كل حال فآؤه فى المضارع ساكنة، وأمّا موافقة حركة عينية فلأنه ضَرَبَ قائم فى الثلاثيَّ برأسه؛ ألا تراه غير متعدِّ البتَّة، وأكثر باب فَعَلَ وفَعِلَ متعدِّ. فلما جاء هذا مخالفاً لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه، فوفَّق بين حركتى عينية، وخولف بين حركتى عينيَّهما. وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضى صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقلَى (ونحو ذلك)، ممّا التقت فيه حركتا عينية منظوراً فى أمره، ومحكوماً عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قَلَيْتَ الرجل وقلَّيته. فمن قال: قَلَيْتَ فإنه يقول أقلِّيه، ومن قال قَلَيْتَ قال: أقلَّاه. وكذلك من قال: سلَّوته قال: أسلَّوه؛ ومن قال سلَّيته قال: أسلَّاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته، فتركَبت هناك لغة ثالثة؛ كأنَّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلَّى، فصار فى لغته سلا يسلى.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلَّى مضارع من يقول سلا، فيجىء من هذا أن يقال: سلَّى يسلو.

قيل: منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله، سرى ذلك فى مضارعه، وإذا اعتلَّ مضارعه سرى ذلك فى ماضيه؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما أعلَّوا «شَقَى» أعلَّوا أيضاً مضارعه، فقالوا يشقيان؛ ولما أعلَّوا «يُغْرِى» أعلَّوا أيضاً أغريت؛ ولما أعلَّوا «قام» أعلَّوا أيضاً يقوم. فلذلك لم يقولوا: سلَّيت، تسلو، فיעلَّوا الماضى ويصحَّحوا المضارع.

فإن قيل: فقد قالوا: محَّوت تمحَّى، وبأوت تبَّأى، وسعيت تسعى، ونأيت تنأى؛ فصحَّحوا الماضى وأعلَّوا المستقبل.

قيل: إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنصَرَف إليه عن الياء والواو جميعاً، فليس للألف خصوص

بأحد حرفي العلة، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مَقَرَّ على بابه؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه، وكأنها هي هو؛ وليست كذلك الواو والياء؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً. فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتدَّ ذلك؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها، والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما، فكأنها هي ما قلبت عنه البتة؛ فاعرف ذلك، فإن أحداً من أصحابنا لم يذكره.

ومما يدلُّك على صحَّة الحال في ذلك أنهم قالوا: غزا يغزو، ورُمى يرمى، فأعلَّوا الماضي بالقلب، ولم يقلِّبوا المضارع، لما كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها الفاء، والألف لدلالاتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو، فكأن لا قلب هناك؛ فاعرف ذلك.

ويدلُّك على استنكارهم أن يقولوا: سلَّيت تسلو؛ لثلاثا يقلِّبوا في الماضي ولا يقلِّبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم؛ وهو قولهم: نعم ينعم، وفضل يفضِّل. وقالوا في المعتلِّ: مِتَ تموت، ودِمَت تدوم؛ وحكى في الصحيح أيضاً حضر القاضي يحضِّره. فنعم في الأصل ماضى ينعم، وينعم في الأصل مضارع نعم، ثم تداخلت اللغتان، فاستضاف من يقول نعم لغة من يقول ينعم، فحدثت هناك لغة ثالثة.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول: نعم مضارع من يقول نعم، فتركَّب من هذا أيضاً لغة ثالثة؛ وهي نعم ينعم.

قيل: منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبداً، وليس كذلك نعم؛ لأن نعم قد يأتي فيه ينعم وينعم جميعاً، فاحتُمِّل خلاف مضارعه، وفعل لا يحتمل مضارعه الخلاف؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وأنت مع ذلك تصحِّح نحو وضُّو ووطُّو، إذا قلت: يَوْضُو و يَوْطُو، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفاً لم يحذفوا فاء وضو، ولا ووطو، ولا وضُع؛ لثلاثا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفاً.

فإن قلت: فما بالهم كسروا عين ينعم، وليس فى ماضيه إلا نِعِم، ونَعَم، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل.

قيل: هذا طريقه غير طريق ما قبله. فلما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ماضى وزنه فَعَل، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعم ونعم، كما استغنوا بترك عن وذر، وودع، وكما استغنوا بلامح عن تكسير لَمَحَة؛ وغير ذلك. أو يكون فعل فى هذا داخلاً على فَعَل؛ فكما أن فَعَل باب يفعل، كذلك شَبَّها بعض فعل به فكسروا عين مضارعه، كما ضَمُّوا فى ظُرِف عين ماضيه ومضارعه. فنعم ينعم فى هذا محمول على كرم يكرم، كما دخل يفعل فيما ماضيه فَعَل؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف. وكان باب يفعل إنما هو لما ماضيه فَعَل، ثم دخلت يفعل فى فَعَل على يفعل؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل. ألا ترى أن ما ماضيه فعل إنما باب فتح عين مضارعه؛ نحو ركب يركب، وشرب يشرب. فكما فُتِح المضارع لكسر الماضى، فكذلك أيضاً ينبغى أن يكسر المضارع لفتح الماضى. وإنما دخلت يفعل فى باب فَعَل على يفعل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا فى بعض ذاك إليها، فقالوا: قتل يقتل، ودخل يدخل، وخرج يخرج.

وأنا أرى أن يفعل فيما ماضيه فَعَل فى غير المتعدى أقيس من يفعل؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس. وذلك أن يفعل إنما هى فى الأصل لِمَا لا يتعدى؛ نحو كرم يكرم، على ما شرحنا من حالها. فإذا كان كذلك كان أن يكون فى غير المتعدى فيما ماضيه فَعَل أولى وأقيس.

فإن قيل: فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعل فى المضاعف المتعدى أكثر من يفعل؛ نحو شدة يُشَدُّ، ومدة يُمَدُّ، وقدة يَقدُّ، وجزء يَجْزُّ، وعزَّة يعزُّ، وأزَّة يؤزُّ، وعمَّة يعمُّ، وأمَّة يؤمُّ، وضمة يَضُمُّ، وحلَّة يحلُّ، وسلَّة يسلُّ، وتلَّة يتلُّ. ويفعل فى المضاعف قليل محفوظ، نحو هرة يهرِّ، وعلة يعلِّ، وأحرف قليلة. وجميعها يجوز فيه «أفعله» نحو علَّ يعلِّ، وهرة يهرِّ؛ إلا حَبَّ يحبُّ فإنه

مكسور المضارع لا غير.

قيل: إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثير ما يأتي مخالفا للصحيح؛ نحو سيّد، وميت، وقُضَاة، وغُزَاة، ودام ديمومة، وسار سيرورة. فهذا شيء عَرَضَ قلنا فيه، ولنعد.

وكذلك حال قولهم قَنَطَ يَقْنَطُ، إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن قَنَطَ يَقْنَطُ لغة، وقِنَطَ يَقْنَطُ أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة. فقال من قال قَنَطَ: يَقْنَطُ، ولم يقولوا: قِنَطَ يَقْنَطُ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض. وأمّا حَسِبَ يَحْسِبُ، ويُسَّسُ يَيْسُّ، وَيَيْسُ يَيْسُّ فمَشَبَه باب كَرُمَ يَكْرُمُ، على ما قلنا في نعم ينعم. وكذلك مِتَ تَمُوتُ، ودمت تدوم، وإنما تدوم وتموت على من قال مِتَ وَدِمْتُ، وأمّا مِتَ وَدِمْتُ فمضارعهما تمت وتدام؛ قال:

يا مَيَّ لا غَرُوْ ولا مَلَامَا في الحبِّ إنَّ الحبَّ لن يَدَامَا^(١)

وقال:

بُنَى يا سَيِّدَةَ البَنَات عَيْشِيْ ولا يُوْمَنُ أن تَمَانِي^(٢)

ثم تلاقي صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة. قال الكسائي: سمعت من أخوين من بني سُلَيْم يقولان: غما ينمو، ثم سألت بني سُلَيْم عنه فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بني عَقِيل:

ألم تعلِمِي ما ظَلْتُ بالقوم واقفاً على طَلَلٍ أضحت معارفه قَفْراً^(٣)

فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم.

وكذلك القول فيمن قال: شعُرُ فهو شاعر، وحُمُضُ فهو حامض، وخَثَرُ فهو

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (دوم)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٨، وتاج العروس (دوم).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (موت)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ٥٧ وتاج العروس (موت). وفي الصحاح «بني سيدة»، «ولا نأمن».

(٣) البيت لرجل من بني عَقِيل في لسان العرب (ظلل)، وتاج العروس (ظلل).

خاثر: إنما هى على نحوٍ من هذا. وذلك أنه يقال: خَثُرَ وخَثَر، وَحَمَضَ وَحَمَضَ، وشَعَرَ وشَعَرَ، وَطَهَرَ وَطَهَرَ، فجاء شاعر، وحامض، وخاثر، وطاهر على حَمَضَ، وشَعَرَ، وخَثَرَ، وَطَهَرَ، ثم استغنى بفاعل عن «فعليل» وهو فى أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم. يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لما كان فاعل هنا واقعاً موقع «فعليل» كُسِرَ تكسيه؛ ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته، وأنه مغنى عنه، وبديل منه؛ كما صحّح العواور ليكون دليلاً على إرادة الياء فى العواوير، ونحو ذلك.

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء - قال سيبويه: يقولها من لا يقول عليم - لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملبسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلماً خرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم فى المعنى كعليم، فكُسِرَ تكسيه، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محلّمة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفُحْش ضرباً من ضروب الجهل، ونقيضاً للحلم؛ أنشد الأصمى - فيما روينا عنه -:

* وهل علمت فُحْشَاءَ جهله ^(١) *

وأما غَسَا يَغْسَى، وَجَبَى يَجْبَى، فإنه كَأَبَى يَأْبَى. وذلك أنهم شبّهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ، وهذا يهدأ. وقد قالوا غَسَى يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا يَغْسَى من التركب الذى تقدّم ذكره. وقالوا أيضاً جَبَى يَجْبَى، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إبلى ماذا مهُ قَتَائِيه ^(٢) *

فجاء به على وجه القياس، كَأَتَى يَأْتَى. كذا روينا عنه، وقد تقدّم ذكره، وأنى

(١) البيت من الرجز لصخر بن عمير فى اللسان (مغث) وبعده:

* ممغوثة أعراضهم مرطلة *

(٢) الرجز للزّقيان السعدى فى ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب (ذيز)، وتاج العروس (ذيز)، وبلا

نسبة فى تهذيب اللغة ٥/٢٤١، ١٣/٢٧٠، ٢٧٩، ١٥/٣١٣، وتاج العروس (ربى)، وبعده:

* ماء رواء ونصى حويله *

قد شرحت حال هذا الرجز في كتابي «في النوادر الممتعة».

واعلم أن العرب يختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغة غيره؛ فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرّر لغة غيره عليه لصقت به، ووُجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ وقد قيل: يا نبيّ الله، فقال: «لست بنبيّ الله ولكنني نبيّ الله»^(١) وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدر بم سمّاه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيحٌ محظورٌ، أو حاطرٌ مباحٌ.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله بن الأعرابيّ وأبو زياد الكلّابيّ على الجسر ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبيانيّ:

* على ظهر مبنّة...^(٢) *

فقال أبو عبد الله^(٣): النّطع^(٤)، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النّطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هارون الرّويانيّ

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٣١)، من طريق حمّان بن أعين عن أبي الأسود الدليلى عن أبي ذر مرفوعاً، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وردّه الذهبي بقوله: «قلت: بل منكر لم يصح، قال النسائي: حمّان ليس بثقة، وقال أبو داود: رافضى روى عن موسى بن عبيدة وهو واه...».

(٢) جزء من بيت له في الديوان ص ٣١، ولسان العرب (نطع)، (بنى)، وكتاب العين (٧/٤٣٣، ٨/٣٨٢) وتهذيب اللغة ٣٥٧/١٣، ٤٩٤/٥، وتاج العروس (نطع)، (بنى)، ويلا نسبة في لسان العرب (لطم)، ومقاييس اللغة ٣٠٥/١، ويروى البيت كاملاً:

على ظهر مبنّة جديد سيورها
يطوف بها وسط اللطيمة بائعُ

والمبنّة: الحصر أو النّطع يسطه التاجر على ييمه، وكانوا يجعلون الحصر على الانطاع يطوفون بها، وإنما سميت مبنّة لأنها تتخذ من آدم يوصل بعضها ببعض.

(٣) أبو عبد الله: هو ابن الأعرابي.

(٤) القصة في اللسان (نطع).

عن أبى حاتم قال: قرأ على أعرابى بالحرم: «طَيِّبِي لَهُمْ وَحُسْنُ مَأْبٍ» [الرعد: ٢٩]، فقلت: طوبى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى. فلماً طال على قلت: طوطو، فقال طى طى. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابى بلفظه وتركه متابعة أبى حاتم.

والخبر المرفوع فى ذلك؛ وهو سؤال أبى عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ^(١)؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عِرْقَاتِهِمْ»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لأن جلدك. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبى خيرة ممن يرضى عربيته، وإما أن يكون قوى فى نفسه ما سمعه من أبى خيرة من نصبها. ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعف فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابى قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى فى نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عُمارة أنه كان يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارِ» [يس: ٤٠] بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقُ النهار، فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أى أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها فى موضع آخر؛ ولا تستكر إعادة الحكاية، فربما كان فى الواحدة عدة أماكن مختلفة يُحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عَقُرَتْ فُهَى عَاقِرٍ؛ فليس «عَاقِرٍ» عندنا بجارٍ على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق. وكذلك قولهم: طَلَّقَتْ فُهَى طَالِقٍ؛ فليس عَاقِرٌ من عَقُرَتْ بمنزلة حامض من حَمَضَ، ولا خَائِرٌ من خَثُرَ، ولا طَاهِرٌ من طَهَّرَ، ولا شَاعِرٌ من شَعُرَ؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل، وهو جارٍ على فَعَلَ (فاستغنى به عما يجرى على فَعَلَ، وهو) فَعِيل على ما قدمناه.

وسألت أبا على - رحمه الله -، فقلت: قولهم حَائِضٌ بالهمزة يحكم بأنه جارٍ

(١) تقول العرب: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وعِرْقَاتِهِمْ، أى شأنتهم، فِعْرَاتِهِمْ بالكسر، جمع عِرْقٍ، كأنه عِرْقٌ وعِرْقَاتٌ، كعرس وعرسات. وقد يكون عِرْقَاتِهِمْ بالفتح، جمع عِرْقٍ وعِرْقَةٍ، ومنهم من أجراه مجرى سَعْلَةٍ وانظر اللسان (عِرْق).

على حاضّت؛ لاعتلال عينِ فعلت. فقال: هذا لا يدلّ. وذلك أن صورة فاعلٍ مما
 عينه معتلة لا يجيء إلا مهموزاً، جرى على الفعل أو لم يجر؛ لأن بابه أن يجرى
 عليه، فحملوا ما ليس جارياً عليه، على حكم الجارى عليه؛ لغلبته إيّاه فيه. وقد
 ذكرت هذا فيما مضى.

فاعرف ما رسمت لك، واحمل [ما يجيء منه عليه]؛ فإنه كثير، وهذا طريق
 قياسه.

(باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور)

إذا اتَّفَقَ شيء من ذلك نُظِرَ فى حال ذلك العربىّ وفيما جاء به . فإن كان الإنسان فصيحاً فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى فى ذلك أن يُحَسِّنَ الظنَّ به ، ولا يُحْمَلَ على فسادِه .

فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه ؟

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ، وعفا رسمها ، وتأبَّدت^(١) معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبى خَلِيفَةَ الْفَضْلِ بْنِ الْحَبَّابِ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : كَانَ الشَّعْرُ عِلْمَ الْقَوْمِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ أَصَحُّ مِنْهُ ، فَجَاءَ الْإِسْلَامَ فَتَشَاغَلَتْ عَنْهُ الْعَرَبُ بِالْجِهَادِ وَغَزَوْا فَارِسَ وَالرُّومَ ، وَلَهَيْتْ عَنِ الشَّعْرِ وَرَوَايَتِهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ الْإِسْلَامُ وَجَاءَتْ الْفَتْوحُ وَاطْمَأَنَّتِ الْعَرَبُ فِي الْأَمْصَارِ ، رَاجِعُوا رِوَايَةَ الشَّعْرِ ، فَلَمْ يَثْبُتُوا إِلَى دِيْوَانٍ مُدَوَّنٍ ، وَلَا كِتَابٍ مَكْتُوبٍ ، وَالْقَوَا ذَلِكَ وَقَدْ هَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ هَلَكَ بِالْمَوْتِ وَالْقَتْلِ ، فَحَفِظُوا أَقْلَ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ عَنْهُمْ كَثِيرُهُ .

وحدَّثنا أبو بكر أيضاً عن أبى خليفة قال : قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى فى معناه كثير .

وبعد فلنسنا نشكّ فى بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار ؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة فى لغتهم فيساء الظنُّ فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة .

ودخلت يوماً على أبى علىّ - رحمه الله - خالياً فى آخر النهار ، فحين رآنى قال

(١) تأبّد المنزل : أقفر وألفته الوحوش .

لى: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيَّة^(١)؟ فحُضْنَا مَعًا فِيهِ، فلم نَحُلْ بِطَائِلٍ مِنْهُ، فقال: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار، فلا يَنْكَرُ أن يجيء مخالفًا لأمثلهم.

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد^(٢) بن العباس اليزيدي، قال حدثنا الخليل بن أسد النُوشَجَانِيّ، قال حدثني محمد بن يزيد بن رِبَّان، قال أخبرني رجل عن حمّاد الراوية، قال: أمر النعمان فُنُسِخَتْ لَهُ أَشْعَارُ الْعَرَبِ فِي الطَّنُوجِ^(٣) - قال: وهى الكراريس -، ثم دفنها فى قصره الأبيض. فلَمَّا كَانَ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قِيلَ لَهُ: إِنَّ تَحْتَ الْقَصْرِ كَنْزًا، فَاحْتَفَرَهُ، فَأَخْرَجَ تِلْكَ الْأَشْعَارَ، فَمِنْ ثَمَّ أَهْلُ الْكُوفَةِ أَعْلَمَ بِالشَّعْرِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَنْقُلِ الْأَحْوَالِ بِهَذِهِ اللَّغَةِ، وَاعْتِرَاضِ الْأَحْدَاثِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةِ تَغَوُّلِهَا وَتَغْيِيرِهَا.

فإذا كان الأمر كذلك لم نَقْطَعْ عَلَى الْفَصِيحِ يُسَمِعُ مِنْهُ مَا يَخَالَفُ الْجُمْهُورَ بِالْخَطَأِ، مَا وَجِدَ طَرِيقَ إِلَى تَقَبُّلِ مَا يُوْرِدُهُ، إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ يَعْاضِدُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْقِيَاسُ مَسَوِّغًا لَهُ؛ كَرَفْعِ الْمَفْعُولِ، وَجَرِّ الْفَاعِلِ، وَرَفْعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَاءَ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ جَمِيعًا، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ عِصْمَةٌ تُضَيِّفُهُ، وَلَا مُسَكَّةٌ تَجْمَعُ شِعَاعَهُ.

فأما قول الشاعر - فيما أنشده أبو الحسن -:

* يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ^(٤) *

(١) اسم موضع.

(٢) القصة فى اللسان (طنج).

(٣) الطنوج: الكراريس. ولم يذكر لها واحد. اللسان والقاموس (طنج).

(٤) عجز البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٢٦٦، وخزانة الأدب ٢٠٥/١،

٣/٩، ٤٣١/١١، والدرر ٦٨/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣،

وشرح شواهد المغنى ٦٧٤/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٦، وشرح المفصل ٨/٧، ولسان

العرب (صلف): والمحتسب ٤٢/٢، ومغنى اللبيب ٢٧٧/١، ٣٣٩، والمقاصد النحوية

٤٤٦/٤، وهمع الهوامع ٥٦/٢. وصدر البيت:

* لَوْ لَا فَوَارِسُ مِنْ ذَهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ *

فإنه شبه للضرورة لم بـ «لا»، فقد يشبه حروفُ النفى بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله - أنشدناه -:

أجدك لم تغتمض ليلة فترقدَها مع رُقَادِها^(١)

فاستعمل «لم» فى موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضاً:

أجدك لن ترى بشعيلباتٍ ولا بيدان ناجية ذمولا^(٢)

استعمل أيضاً «لن» فى موضع «ما».

وسألت أبا على - رحمه الله - عن قوله:

أبيتُ أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبرِ والمسكِ الذكى^(٣)

فخضنا فيه، واستقرَّ الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله:

* فاليومَ أشربُ غير مستحَقِّبٍ^(٤) *

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة ٤٠٧/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد فى ديوانه ص ٤٧٥، وأساس البلاغة (طفل)، ويلا نسبة فى لسان العرب (بيد)، وتاج العروس (بيد).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (ذلك)، (ردم)، والأشباه والنظائر ٨٢/١، ٩٥/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥، والدرر ١/١٦٠، وورصف المبانى ص ٣٦١، وشرح التصريح ١/١١١، والمحتسب ٢/٢٢، وجمع الهوامع ١/٥١.

(٤) صدر البيت من السريع، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وحماسة البحتري ص ٣٦، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ١/١٧٥، وورصف المبانى ص ٣٢٧، وشرح التصريح ٨٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦، وشرح المفصل ٤٨/١، والشعر والشعراء ١/١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤، ولسان العرب (حقب)، (ذلك)، (وغل)، والمحتسب ١/١٥، ١١٠، وتاج العروس (وغل)، ويلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٦/١، والاشتقاق ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩، والمقرب ٢/٢٠٥، وجمع الهوامع ١/٥٤. وعجز البيت:

* إنما من الله ولا وَاغِلِ *

كذا وجّهته معه، فقال لى: فكيف تصنع بقوله «تدلكى»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبتى» أو حالا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول فى الموضعين، فاطمان الأمر على هذا. وقد يجوز أن يكون «تبتى» فى موضع النصب بإضمار «أن» فى غير الجواب؛ كما جاء بيت الأعشى:

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فُيُعْصَمَا^(١)

وأنشد أبو زيد - وقرأته عليه -:^(٢).

فجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى.

فأما قول الآخر:

إِنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَرْمٍ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٣)

فيجوز أن تكون «أن» هى الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛ كما قال الآخر:

إِنْ تَحْمِلًا حَاجَةٌ لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا تَسْتَوِجِبَانِ نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مَنَّى السَّلَامِ وَالْأَتَعْلِمَا أَحَدَا

سألت عنه أبا على رحمه الله فقال: هى مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه ص ١٥٩، والرد على النحاة ص ١٢٦، والكتاب ٤٠/٣، وللأعشى فى خزانة الأدب ٣٣٩/٨، ولسان العرب (ذلك)، ١٩٧/١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٢٣، ورصف البانى ص ٢٢٦، ٣٧٩، والمقتضب ٢٤/٢.

(٢) وقد خلت الأصول التى يبدى من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت. وفى نوادر أبى زيد (٢٠٨) من مقطوعة للقيحف العقيلي:

وفى الصحصحين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتجبلا

وتروى «تجبلا» بالنصب حيث لا ناصب. فقد يكون الشاهد الذى أراده ابن جنى هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الالف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبا، فإن ابن جنى لا يذهب هنا هذا المذهب. (نهار).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (طلع)، (صلف)، (أنن)، وتهذيب اللغة (٤/٣٨٣، ٣٨٤، وتاج العروس (طلع).

تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا^(١) أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه «أن» بـ «سما» فلم يعملها كما لم يعمل ما.

فأما ما حكاه الكسائى عن قُضَاعَة من قولها: مررت بـ، والمال له؛ فإن هذا فاش في لغتها كلها لا فى واحد من القبيلة، وهذا غير الأول.

فإن كان الرجل الذى سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوقا فى قوله، مألوقا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يُسمع ذلك منه. هذا هو الوجه، وعليه ينبغى أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغة قديمة، مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين. والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب فاعمل عليه.

(١) وانظر القصة فى اللسان (أنن).

باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

ولمّا يقع ذلك فى كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ؛ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم: كاد زيد قائماً أو قياماً. وربما خرج ذلك فى كلامهم؛ قال تأبط شراً:

فأبت إلى فهمٍ وما كدت آثبا وكُم مثلها فارقتها وهى تصفر^(١)

هكذا صحّة رواية هذا البيت، وكذلك هو فى شعره. فأماً رواية من لا يضبطه: وما كنت آثباً، ولم أكن آثباً فليبعده عن ضبطه. ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أموب؛ فأماً (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع.

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجب؛ نحو قولهم: ما أحسن زيدا، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن) كان الموضع فى خبر المبتدأ؛ إنما هو للمفرد دون الجملة.

وتما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوّغاً قياساً وذَر، ووَدَعَ؛ استغنى عنهما بترك.

ومما يجوز فى القياس - وإن لم يرد به استعمال - الأفعال التى وردت مصادرها ورُفضت هى؛ نحو قولهم: فَاظِ المَيْتَ يَفِيظُ فَيْظًا وَقَوْظًا. ولم يستعملوا من قَوْظَ فعلاً. وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً. قال أبو زيد وقالوا: رجل مَكْدَرَهَمَ ولم يقولوا دُرْهَمَ. وحدَّثنا أبو على - أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً فى ديوانه ص ٩١، والاغانى ١٥٩/٢١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦، والدرر ١٥٠/٢، وشرح التصريح ٢٠٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب (كيد)، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩، ورصف المبانى ص ١٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عهدة الحافظ ص ٨٢٢، وشرح الفصل ١٣/٧، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

يقولون: دَرَهَمَتِ الحُبَارَى، فهذا غير الأول. وقالوا: رجل مفنود^(١) ولم يصرفوا فعله، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل؛ نحو مضروب من ضرب، ومقتول من قتل.

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح، والْوَيْل، والْوَيْس، والْوَيْب فليس للاستغناء، بل لأن القياس نفاء ومنع منه. وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع؛ فتحاموا استعماله لِمَا كان يُعَقَّب من اجتماع إعلالين.

فإن قيل: فهلا صُرِّفَت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها، كراهية لتوالي الإعلالين، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولامها حرفي علة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين، فقالوا: شَوَى يشوى كقوله: رمى يرمى؟

قيل: لو فعل ذلك في فعل وَيَح ويُول لوجب أن تعلّ العين وتصحَّح الفاء؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت، وطويت، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحَّحوا العين، ومحلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام، فالفاء أقوى من العين، كما أن العين أقوى من اللام، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه، لقالوا والَ يُول، وواح يُوِيح، وواس يُوِيَس، وواب يُوِيِب، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة، وذلك أثقل منها في باب وعد؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهَت مجاورةً للكسرة فحذفت، وأصلها يوعِد، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها. ولو قالوا يُول لاثبتوها والكسرة فيها نفسها، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله، وليس كذلك يشوى ويطوى؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه. وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحَّت لامة؛ ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقُوم، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت، فقيل يَقُوم، فأما ما صحَّت عينه وفاؤه واو، نحو وعد ووجد، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه؛ نحو يوعِد، ويورِن، ويوجد، والواو كما ترى ساكنة، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يُول، ويويح، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها

(١) رجل مفنود: أصيب فؤاد بوجع.

فيما صحَّت عينه. فإن أحللت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكلف - أثقل من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصحة. فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضوعين.

ومما يجيزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر (العمر، والأيمن)، من قولهم: لعمرُك لأقومن، ولايمنُ الله لأنطلقن. فهذان مبتدآن محذوفَا الخبرين، وأصلهما - لو خرج خبرهما - لعمرُك ما أقسم به لأقومن، ولايمنُ الله ما أحلف به لأنطلقن، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر.

ومن ذلك قولهم: لا أدري أيُّ الجرادِ عاره^(١)، أي ذهب به، ولا يكادون ينطقون بمضارعه، والقياس مقتضى له، وبعضهم يقول: يعُوره؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً في الأمر المتقضى الفات، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا، لأنه ليس بمتقضى.

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححاً؛ ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه؛ كاستقام واستعان.

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمس) حتى اضطروا - لذلك - إلى بنائه لتضمته معناه، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لما كان خلفاً^(٢) ولا خطأ.

فأما قوله:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله
بيابك حتى كادت الشمس تغرب^(٣)

(١) عاره يعوره، أي أخذه وذهب به. وما أدري أي الجراد عاره، أي أي الناس أخذه، لا يستعمل إلا في الجحد. اللسان (عور).

(٢) هذا خلف، بإسكان اللام، يقال: للرديء، والخلف الرديء من القول اللسان (خلف).

(٣) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩، والأغاني ٤٥/٩، ولسان العرب (أين)، (أمس)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٤/١، والإنصاف ص ٣٢٠، والدرر ١٠٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٣١، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣، ولسان العرب (لوم)، والمحاسب ١٩٠/٢، وجمع الهوامع ٢٠٩/١.

فرواه ابن الأعرابي: والامس، والامس جرّاً ونصباً.

فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجعل اللام مع الجرّ رائدة، حتى كأنه قال: وإني وقفت اليوم وأمس، كما أن اللام في قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِثَّتْ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] رائدة، واللام المعرفة له مرادة فيه، وهو نائب عنها، ومتضمن لها، فلذلك كُسِرَ فقال: والامس، فهذه اللام فيه رائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه. يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه. وأمّا من قال: والامس فنصب فإنه لم يضمّنه معنى اللام فينيّه، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها، فليست هذه اللام في قول من قال: والامس فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والامس فجرّاً. تلك لا تظهر أبداً؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرّة؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ، فلكل منهما لغته، وقياسها على ما نطق به منها، لا تداخل أختها، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها، كما أن اللام في قولهم (الآن حدّ الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا الْآنَ جِثَّتْ بِالْحَقِّ﴾ لأن الآن من قولهم (الآن حدّ الزمانين) بمنزلة الرجل أفضل من المرأة، والملك أفضل من الإنسان أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك «كنت الآن عنده، وسمعت الآن كلامه» فمعنى هذا: كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه. فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حدّ الزمانين، فاعرفه.

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت: نعم رجلاً زيد؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرّاً، أي إذا فسّر بالثكرة في نحو نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر أبداً.

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك راداً^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ - ٣٩٩، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان =

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع.

واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جار له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع. ألا ترى إلى قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى ودّعه^(١)

وعلى ذلك قراءة بعضهم «ما ودّعك ربك وما قلى» [الضحى: ٣] بالتخفيف أى ما تركك. دلّ عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمل؛ لأن استعمال (ودع) مراجعة أصل، وإعلال استحوذ واستنوق، ونحوهما من المصحح ترك أصل، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به.

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحلّ الواحد في حكم النظر. وذلك أنهما إذا كانا يعتقان في اللغة على الاستعمال جرّياً مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد. فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه؛ كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله.

ونظير ذلك في إقامة غير المحلّ مقام المحلّ ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام. فتضادّهما إنما هو على الوجود لا على المحلّ؛ ألا ترى أن الجوهر لا

= العرب (رود)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ٢/ ١٥٠.

(٢) البيت من الرمل، وهو لأبى الأسود الدؤلى في ملحق ديوانه ص ٣٥٠، والأشباه والنظائر ١٧٧/٢، والإنصاف ٢/ ٤٨٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٠، والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٣، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، ولانس بن زعيم في حماسة البحترى ص ٢٥٩، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١، ولأبى الأسود أو لانس في لسان العرب (ورع) وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣١، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠.

يحلّ الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لا المحلّ. فاللغة في هذه القضية كالوجود، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه، كالجوهر وفنائه، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلّ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال. فاعرف هذا إلى ما قبله.

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد ريذاً، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل. ثم قال: هو جائز في القياس؛ وإن لم يرد به الاستعمال.

فإن قلت فقد قال:

ولو وكدت قُفيرة جرو كلب لُسبَ بذلك الجرو الكلاباً^(١)

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتدّ أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً.

وأما قراءة من قرأ «وكذلك نُجّي المؤمنين» [الأنبياء: ٨٨] فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح، لأنه عندنا على حذف إحدى نونى (نُجّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه «تَذْكُرُونَ» أى تتذكرون. ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نُجّي) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة. وعليه قول المثقّب العبدى:

لَمِنْ ظُنُّنْ تَطَالُعٍ مِنْ ضَيِّبٍ فما خرجت من الوادى لِحِينٍ^(٢)

أى تتطالع فحذف الثانية، على ما مضى.

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير. منه القراءات التى تُؤثّر رواية ولا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك؛ كقوله - عزّ اسمه - «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) البيت لجريز في خزانة الأدب ١/٣٣٧، والدرر (٢/٢٩٢)، وشرح المفصل ٧/٧٥، ومع الهوامع ١/١٦٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب في ديوانه ص ١٤٢، ولسان العرب (نجا)، وشرح اختيارات الفضل ص ١٢٤٧، ومعجم البلدان ٣/٣٩٢ (ضبيب). ويروى: حبيب بدلاً من ضبيب. ضبيب: اسم وادٍ. اللسان (ضبيب).

الرحيم» فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتيان الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه؛ كأن يُقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعاً على المدح. ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما جميعاً عليه. ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني. ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب الأول ورفع الثاني. كل ذلك على وجه المدح؛ وما أحسنه ههنا! وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم. وإذا لم يعترض شك فيه لم تحجب صفته لتخليصه، بل للثناء على الله تعالى. وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به. وذلك أن إتيانه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص، والتخصيص. فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم في غير هذا، عزّ الله وتعالى، فلم يبق فيه هنا إلا المدح.

فلذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة.

باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر

علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ لِللُّغَاتِ الْحَاضِرَةِ وَأَهْلِ الْمَدَرِ مِنَ الْاِخْتِلَالِ وَالْفَسَادِ وَالْخَطَلِ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَهْلَ مَدِينَةٍ بَاقُونَ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ شَيْءٌ مِنَ الْفَسَادِ لِلْغَتِّهِمْ، لَوَجِبَ الْأَخْذُ عَنْهُمْ كَمَا يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الْوَبْرِ.

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً. وإن نحن آتسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدّم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغضّ منه.

وقد كان طراً علينا أحد من يدعى الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضريّة، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزاً حسن في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أَشْتُوْهَا^(١)، وَأَدَاوْهَا^(٢) [بورن أشعها وأدعها] فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوّغه. نعم، وأبدل إلى الهمز حرفاً لا حظّ في الهمز له، بضدّ ما يجب؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما^(٣)، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعاً! هذا ما لا يبيحه قياس، ولا ورد بمثله سماع.

فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائي، وورائي، ودرية ودرائي، ولفيئة ولفائي،

(١) قال في اللسان (شأى): شأوتُ القومَ شأواً: سبقتهم. وشأيتُ القومَ شأياً: سبقتهم.

(٢) ذأى له يَذْأى ذأياً وذأواً: إذا ختل. أى خدعه. انظر اللسان (ذأى). وفي بعض النسخ:

«أذاوها» بالذال، قال في اللسان (ذأى): ذأى يَذْأى ويذوً وذأواً: مرّ مرّاً خفيفاً سريعاً ..

وذأى الإبل يذأها ويذموها ذأواً وذأياً: ساقها سوقاً شديداً وطردها.

(٣) ولذا عقد الصرفيون باباً عن الإبدال ذكروا فيه ما يصنع عند التقاء الهمزتين في كلمة واحدة.

انظر شذا العرف بتحقيق ط دار الكتب العلمية.

وأنشدوا قوله:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ إليك ولا ما يحدث الله في غد^(١)

قيل: أجل، قد جاء هذا، لكن الهمز الذى فيه عرض عن صحة صيغة، ألا ترى أن عين (فاعل) مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهمورة؛ نحو قائم وبائع، فاجتمعت همزة (فاعل) (وهمزة لامة)^(٢)، فصححها بعضهم فى بعض الاستعمال^(٣). وكذلك خطائى وبابها: عرّضت همزة (فعائل) عن وجوب، كهمزة سفائن ورسائل، واللام مهمورة، فصحّحت فى بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين. فاما أشئوها وأدأوها فليست الهمزتان فيهما بأصليين^(٤). وكيف تكونان

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٧٢٩/٢، وتذكرة النحاة ص ٦٣٧، وشرح الاشمونى ٤٤/١. وعجزه:

* ولكن أنصى مدة الموت عاجل *

وفى نسخة: «إليك وماذا تحدث» بدل «إليك ولا ما يحدث».

(٢) قال فى الإنصاف (٧٢٨/٢): «ولم يأت اجتماع الهمزتين فى شيء من كلامهم إلا فى بيت واحد أنشده قطرب» ثم ذكر الشاهد السابق، وعلق الشيخ محمد محبى الدين قائلا: «ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «جائئ» واعلم أولاً أن هذه الكلمة تروى بهمزتين وتروى بهمزة فإما متحركة بحركة الإعراب وهى الضمة، واعلم ثانياً أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة «جائئ» بياء ثم همزة؛ لأنه اسم الفاعل من جاء يجىء مثل باع يبيع، فأنقلبت ياءه همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلنت فيه، أو لكونها بعد ألف رائدة، فصار «جائئ» بهمزتين والقياس فى مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين فى موقع اللام من الكلمة فيقال: «جائئ» والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحركون الباء بالضمة ويقولون: إن الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح وبعبارة أخرى «إن الشاعر عاود الأصل المهجور، ورجع إليه، وترك الفرع الذى صار إليه العمل... وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر» إلى أن قال: «ولكن قطرب بن المستير روى هذه الكلمة «متى الموت جائئ» بهمزتين، ليفر من هذه الضرورة، وفاته أنه وقع فى ضرورة أخرى، وذلك لأن الهمزتين المتطرفتين إذا تحركتا وانكسرت أولهما وجب قلب الثانية ياء، وذلك لأن آخر الكلمة بعرض التسيكين للوقف، فتكون الثانية كأنها متطرفة ساكنة إثر أخرى مكسورة، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل فى العربية فيكون ضرورة، فيصدق عليه المثل: «هرب من المطر فوقف تحت ميزاب» الانتصاف من الإنصاف ٧٢٩/٢، ٧٣٠، وانظر الكتاب ٣٧٦/٤.

قلت: و «جائئ» على معاملة حرف العلة معاملة الحرف الصحيح وإلا فاسم الفاعل منه جاء.

(٣) انظر شذا العرف بتحقيقى ط. دار الكتب العلمية.

(٤) فى نسخة: بأصليتين.

أصليين^(١) وليس لنا أصل عينه ولا مه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب.
فالناطق بذلك بصورة مَنْ جرَّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل
يسوِّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع وَرَدَ به. وما كانت هذه سبيله وجب
إطراحه والتوقف عن لغة مَنْ أوردته. وأنشدني أيضاً شعراً لنفسه يقول فيه: كَانَ
فَإِى . . . فَقَوَى في نفسى بذلك بُعْدهُ عن الفصاحة، وضعفه عن القياس الذى
رَكِبَهُ. وذلك أن ياء المتكلم تكسر أبداً ما قبلها. ونظير كسرة الصحيح كون هذه
الأسماء الستة بالياء؛ نحو مررت بأخيك وفيك. فكان قياسه أن يقول (كَانَ فِى) بالياء
كما يقول (كَانَ غلامِى). ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم:
كسرتَ فِى، ولم يقل (فَإِى) وقد قال الله سبحانه: «إِنْ أَبَى يَدْعُوكَ» [القصر: ٢٥]
ولم يقل: إِنْ أَبَى. وكيف يجوز إِنْ أَبَى، بالالف وأنت لا تقول: إِنْ غلامِى
قائم، وإِنَّمَا تقول: كَانَ غلامِى بالكسر. فكذلك تقول (كَانَ فِى) بالياء. وهذا
واضح. ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كَانَ فَإِى) على قوله: كَانَ
فَإِى، وكأنَّ فَاك، وأنسى ما توجه به ياء المتكلم: من كسر ما قبلها وجعله ياء.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن تقول: هذان غلامِى، فتبدل ألف التثنية
ياء؛ لأنك تقول هذا غلامِى فتكسر الميم، قيل هذا قياس لعمري؛ غير أنه عارضه
قياس أقوى منه، فترك إليه. وذلك أن التثنية ضرب من الكلام قائم برأسه،
مخالف للواحد والجميع^(٢)؛ ألا تراك تقول: هذا، وهؤلاء، فتبنى فيهما، فإذا
صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت: هذان، وهذين. وكذلك الذى
والذين، فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان، واللتين. وهذا واضح.

وعلى أن هذا الرجل الذى أومأت إليه من أمثل من رأيانه ممن جاءنا مجيئه،
وتحلّى عندنا حلّيته. فأمّا ما تحت ذلك من مردول أقوال هذه الطوائف فأصغر
حجماً، وأنزل قدراً أن يحكى فى جملة ما يُنْشَى^(٣).

ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوْا أن النبى ﷺ سمع رجلاً يلحن فى كلامه فقال:

(١) فى نسخة: أصليتين.

(٢) فى نسخة: الجمع.

(٣) فى بعض النسخ: «ينشى». وثنا الحديث والخبر ثوفاً: حدث به وأشاعه وأظهره. اللسان (ثنا).

«أرشدوا أحاكم فإنه قد ضلّ»، ورووا أيضاً أن أحد ولاة عُمر رضى الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عُمر: أن قنع كاتبك سوطاً، ورؤى من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ: ﴿أن الله برىء من المشركين ورسوله﴾ [التوبة: ٣] حتى قال الأعرابي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك على عليه السلام^(١)، ورسم لأبى الأسود من عمل النحو ما رسمه: ما لا يجهل موضعه، فكان [ما] يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمرّ فساد هذا الشأن - مشهوراً ظاهراً، فينبغى أن يُستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته، وتشييع فصاحته، وقد قال الفراء^(٢) فى بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئاً من بدوى فصيح فتقولهُ. وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دَفْعَةٍ يفتح الحرف الحلقى فى نحو (يعدو)^(٣) و (هو محموم) ولم أسمعها^(٤) من غيره من عَقِيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجرى إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين؛ نحو قول كثير^(٥):

لَه نَعْلٌ لَا تَطْبِي الكَلْبَ رِيحُهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسَطُ المَجَالِسِ شُمَّتْ^(٦)

(١) كذا قال: وهو من مبالغات الشيعة فيخشى أن يكون المصنف ينحو نحوهم.

(٢) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين فى النحو من كتبه: معانى القرآن واللغات، وما تلحن فيه العامة.

(٣) فى بعض النسخ: «يفدو».

(٤) فى نسخة: «أسمعهما».

(٥) كثير: هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعى المدنى، كان شاعر أهل الحجاز، وهو شاعر فحل من فحول الشعراء، ولكنه منقوض حظه بالعراق، قال ابن سلام: سمعت يونس النحوى يقول: كان كثير أشعر أهل الإسلام، قال ابن سلام. ورأيت ابن أبى حفصة يعجبه مذهبه فى المديح جداً، يقول: كان يستقصى المديح، وكان فيه مع جودة شعره خطل وعجب، وقال الزبير بن بكار: كان شيعياً، يقول بتناسخ الأرواح، وكان خشياً، والخشبية قوم من الجهمية ويقال هم ضرب من الشيعة، وكان يؤمن بالرجعة أى رجعة على رضى الله عنه إلى الدنيا، وكان قد تميم بعزة. فعرف به «كثير عزة».

طبقات ابن سلام ص ١٦٧، وما بعدها ط. العلمية، وسير أعلام النبلاء ١٥٢/٥، والأغاني ٥/٩ - ٥٠، والأعلام ٢١٩/٥، الشعر والشعراء فى كتاب العمدة ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ٣٢٤، ولسان العرب (نعل)، والمذكر =

وقول أبي النجم^(١):

وجبلا طال معدّا فاشمخر
أشم لا يستطيعه الناس الدهر^(٢)

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً، لكن مثل (يعدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت. فإياك أن تُخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مُورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله.

= والمؤنت ص ٤١٠، والبيان والتبيين ١١٢/٣، وتاج العروس (شمت).

طيته إلينا طيباً وأطيبته: دعوته. واستشهاد المصنف هنا بقوله: «نعل» حيث حرك العين وهو حرف حلقى.

(١) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، قال أبو عمرو بن العلاء: كان أبو النجم أبلغ في النعت من العجاج، وكان أبو النجم ربما قصد فأجاد ولم يكن كغيره من الرجاز. طبقات ابن سلام ص ٢٠٠ - ٢٠٢، والأغاني ١٨٣/١٠، والأعلام ١٥١/٥، والشعر والشعراء في كتاب العمدة ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) الرجز لأبي النجم في لسان العرب (دهر)، (جبيل)، وتاج العروس (دهر).

وجبلا: استعاره أبو النجم للمجد والشرف، قال الفراء: الجبل سيد القوم وعالمهم، والمُشمخرُ: الطويل من الجبال. الدهر: الأمد الممدود، قال ابن سيده: وقد حكى فيه الدهرُ بفتح الهاء، فإما أن يكون الدهرُ والدهرُ لغتين كما ذهب إليه البصريون في هذا النحو، فيقتصر على ما سمع منه، وإما أن يكون ذلك لمكان حروف الحلق فيطرده في كل شيء، كما ذهب إليه الكوفيون. اللسان (دهر).

باب اختلاف اللغات وكلها حجة

اعلم أن سعة القياس تبيح^(١) لهم ذلك، ولا تحظره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها^(٢) القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويؤخذ إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رَسيلتهما^(٣). لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنساً بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف»^(٤). هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

فأمّا أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر^(٥) الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً؛ ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك، قياساً على قول قُضاعة: المال له ومررت به، ولا تقول أكرمْتُكش [ولا أكرمْتُكس] قياساً على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكس.

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن^(٦)، عن أبي العباس أحمد بن يحيى

(١) في نسخة: تبيح.

(٢) في نسخة: يميلها.

(٣) الرسيل: الموافق لك في النضال ونحوه.

(٤) أخرجاه في الصحيحين بلفظ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وسيأتي.

(٥) في النسخة المطبوعة: «وتكثر» وما أثبت من بعض النسخ.

(٦) محمد بن الحسن: لعله محمد بن الحسن بن مقسم فهو من تلاميذ ثعلب، وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم؛ أبو بكر المقرئ العطار، قال الخطيب البغدادي: وكان ثقة، وقال السيوطي: وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين ولم يكن فيه عيب إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع، واستخرج لها وجوهاً من اللغة. له من التصانيف: الأنوار في تفسير القرآن، الاحتجاج في القراءات، كتاب في النحو كبير، مجالسات ثعلب.

تاريخ بغداد ٢/٢٠٢، وبغية الوعاة ١/٨٩، وانظر تاريخ بغداد ٥/٤١٤.

ثعلب^(١) قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتثلثة بهراء. فأما عننة تميم فإن تميمًا تقول في موضع أن: عن، تقول: عن عبد الله قائم، (وأشد ذو الرمة^(٢) عبد الملك:

* أَعَنْ تَرَسَمَتْ مِنْ خِرْقَاءٍ مِثْلَ (٣) *

(قال الأصمعي: سمعت) ابن هرمة يُشَدُّ هارون [الرشيد]:

أَعَنْ تَغْنَّتْ عَلَى سَاقٍ مَطْوُوقَةٍ وَرَقَاءُ تَدْعُو هَدِيلًا فَوْقَ أَعْوَادٍ^(٤)

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، العلامة المحدث، سمع محمد بن سلام الجمحي، وعبيد الله بن عمر القواريري، والزيير بن بكار، ودخل على الإمام أحمد، صنف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني الشعر، غريب القرآن، الفصيح وقيل هو لغيره، والمجالس.

بغية الوعاة ٣٩٦/١، وتاريخ بغداد ٤١٤/٥، وتذكرة الحفاظ ٦٦٦/٢، والأعلام ٢٦٧/١، وانظر حلية الأولياء ٢٢٠/٩.

(٢) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة أحد بني عدى بن عبد مناة بن أد، أبو الحارث، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال في قصيدة له:

* أشعث باقى رمة التقليد *

فبها سمي ذا الرمة، وذكر ابن قتيبة معنى الرمة فقال الجبل البالي، وقيل في تلقيه بذلك أشياء ذكرها صاحب الأغاني، قال: حماد الراوية: إنه أحسن الإسلاميين تشبيهاً، وقال أبو عمرو ابن العلاء: ختم الشعر بذى الرمة، وختم الرجز برؤبة.

طبقات ابن سلام ص ١٦٥، ١٦٩ - ١٧٣، والأغاني ٥/١٨، وما بعدها، والأعلام ١٢٤/٥، والشعر والشعراء من كتاب العمد ص ١٢٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٧٩.

(٣) صدر بيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٧١، وجمهرة اللغة ص ٧٢٠، ٨٨٦، والجنى الداني ص ٢٥٠، وخزانة الأدب ٣٤١/٢، ٣٤٥/٤، ووصف المباني ص ٢٦، وسر صناعة الإعراب ٧٢٢/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧، وشرح شواهد المغنى ٤٣٧/١، وشرح المفصل ٧٩/٨، ١٤٩، وعجزه:

* ماء الصباية من عينك مَسْجُومٌ *

(٤) البيت من البسيط، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٠٥، وخزانة الأدب ٣٩٠/٦، ٢٣٦/١١، وسر صناعة الإعراب ٢٣٠/١، ومجالس ثعلب ص ١٠١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٠، وشرح المفصل ١٥٠/٨، والمتع في التصريف ٤١٣/١.

وأما تَلْتَلَة بهراء فإنهم يقولون: تَعْلَمُون وتَفْعَلُونَ وتَصْنَعُونَ، بكسر أوائل الحروف.

(وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إِنْكِشْ، ورأَيْتِكِشْ وأَعْطَيْتِكِشْ؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وَصَلْتَ أَسْقَطْتَ الشين.

وأما كسكسة هوازن فقولهم أَيْضًا: أَعْطَيْتِكِسْ وَمِنْكِسْ وَعَنْكِسْ. وهذا في الوقف دون الوصل).

فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى (وأشيع) منها؛ إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعرٍ أو سجع فإنه مقبول منه، غير مَنَعِيٍّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس مَنْ لَغْتَه كَذَا كَذَا، ويقول على مذهب من قال كَذَا كَذَا.

وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغةٍ من (لغات العرب) مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه.

باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه

اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه. فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها.

فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها [ويؤخذ بالأولى]، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح.

فإن قلت: فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لغته فسادا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه. فإن أخذت به كنت آخذًا بفاسد عَرُوض^(١) ما حدث فيها من الفساد فيما علمت، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة؛ لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها؛ مخافة أن يكون فيها ريع حادث لا تعلمه الآن، ويجوز أن تعلمه بعد زمان، كما علمت من حال غيرها فسادًا حادثًا لم يكن فيما قبل فيها. وإن اتجه هذا انحطط عليك منه ألا تطيب نفسك بلغة، وإن كانت فصيحة مستحكمة. فإذا كان أخذك بهذا مؤديًا إلى هذا رفضته ولم تأخذ به، وعملت على تلقى كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد صحتها. وألا توجه ظنة إليها، ولا تسوء رأيا في المشهود تظاهره من اعتدال أمرها. وذلك كما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سألته فقال: كيف تقول استأصل الله عرقاتهم، ففتح أبو خيرة البناء، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لأن جلدك! فليس لأحد أن يقول: كما فسدت لغته في هذا ينبغي أن أتوقف عنها في غيره (لما حذرناه) قبل ووصفنا.

فهذا هو القياس، وعليه يجب أن يكون العمل.

(١) العروض: الطريقة والناحية، والعروض أيضًا: النظير.

باب فى العربى يسمع لغة غيره أيراعونها ويعتمدها أم يلفيها ويطرح حكمها؟

أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال: سألت خليلاً^(١) عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى يياس: ياءس؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها. قال (يعنى الخليل): ومثله قول العرب من أهل الحجاز: (يا تزن وهم يا تعدون، فرؤا من يوتزن ويوتعدون). فقوله: أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون يريد: أبدلوا الياء فى يياس؛ والآخر: أبدلوا الياء فى أخويك ألفا. وكلاهما يحتمله القياس ههنا؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك فى لغة غيرهم بمن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفا فى لغتهم؛ استخفافاً للآلف؛ فأمّا فى لغتهم هم فلا. وذلك أنهم هم لم ينطقوا قطّ بالياء فى لغتهم فيبدلوها ألفاً ولا غيرها. ويؤكد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها فى النصب والجرّياء. فلمّا كان الأكثر هذا شاع على أسماع بلّحارث، فراعوه، وصنعوا لغتهم فيه، ولم تكن الياء فى الثنية شاذّة ولا دخيلة فى كلام العرب فيقلّ الحفلُ بها، ولا يُنسب بلّحارث إلى أنهم راعوها، أو تخيروا للغتهم عليها.

فإن قلت: فلعلّ الخليل يريد أن من قال: مررت بأخواك قد كان مرّة يقول: مررت بأخويك (كالجماعة) ثم رأى (فيما) بعد أن قلب هذه الياء ألفاً للرخفة أسهل عليه وأخفّ، كما قد تجد العربى يتقلّ لسانه من لغته إلى لغة أخرى، قيل: إن الخليل إنما أخرج كلامه على ذلك مُخرج التعليل للغة من نطق بالآلف فى موضع جرّ الثنية ونصبها، لا على الانتقال من لغة إلى أخرى. وإذا كان قولهم: مررت بأخواك معلّلاً عندهم بالقياس فكان ينبغى أن يكونوا قد سَبَقوا إلى ذلك منذ أوّل أمرهم؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد،

(١) يعنى: الخليل بن أحمد.

فقوى قياسهم. وكيف كانوا يكونون فى ذلك على ضعف من القياس، والجماعة عليه! أفتُجمع كافة اللغات على ضعف ونقص، حتى ينبغى نابغ منهم فيرد لسانه إلى قوة القياس دونهم! نعم، ونحن أيضاً نعلم أن القياس مقتضى لصحة لغة الكافة، وهى الياء فى موضع الجرّ والنصب؛ ألا ترى أن فى ذلك فرقاً بين المرفوع وبينهما، وهذا هو القياس فى التثنية، كما كان موجوداً فى الواحد. ويؤكد لك أنا نعتذر لهم من مجيئهم بلفظ المنصوب فى التثنية على لفظ المجرور. وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صورة واحدة! وقد ذكرت هذا الموضوع فى كتابى فى (سر الصناعة) بما هو لاحق بهذا الموضوع ومقوله.

فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره. وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً متشربين، وخلقا عظيماً فى أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة. فبعضهم يلاحظ [صاحبه] ويراعى أمر لغته، كما يراعى ذلك من مهمّ أمره. فهذا هذا.

وإن كان الخليل أراد بقوله: تقلب الياء ألفاً: أى فى يئأس، فالأمر أيضاً عائد إلى ما قدّمنا؛ ألا ترى أنه إذا شبّه مررت بأخواك بقولهم: يئأس ويئأس، فقد راعى أيضاً فى مررت بأخواك لغة من قال: مررت بأخويك. فالأمران إذاً صائران إلى موضع واحد. ولهذا نظائر فى كلامهم، وإنما أضع منه رسماً ليُرى به غيره بإذن الله.

وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدما تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعاً، إلا أن الياء كانت أقيس للفرق، فكثرت استعمالها، وأقام الآخرون على الألف، أو أن يكون الأصل قبله الياء فى الجرّ والنصب، ثم قلبت للفتحة قبلها ألفاً فى لغة بلخارث بن كعب. وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذى قدّمناه.

ولغتهم عند أبى الحسن أضعف من (هذا جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ) قال: لأنه قد كثر عنهم الإتيان؛ نحو شدُّ وضرُّ وبابه، فشبه هذا به.

ومن هذا حذف بنى تميم ألف (ها) من قولهم (هَلُمَّ) لسكون اللام فى لغة أهل

الحجاز، إذا قالوا (الْمُمُ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها. [و] أيّاما كان فقد نَظَرَ فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز.

ومن ذلك قول بعضهم في الوقف (رأيت رجُلًا) بالهمزة. فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة مَنْ وقف بالألف، لا في لغته هو؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة. أفلا تراه كيف راعى لغة غيره، فأبدل من الألف همزة.

باب فى الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

سألت أبا علىّ رحمه الله فقلت: من أجرى المضمر مُجرى المظهر فى قوله (أعطيتكمه) فأسكن الميم مستخفاً، كما أسكنها فى قوله: أعطيتكم درهماً، كيف قياس قوله (على قول الجماعة)^(١): أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم، على قول الشاعر:

له زَجَلٌ كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوَسِيقَةُ أو زَمِيرٌ^(٢)

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال: (لا يجوز ذلك) فى هذه المسألة، وإن جاز فى غيرها، لا لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله: (كأنه صوت حاد) لأن هذا أمر قد شاع عنهم، وتعمّلت فيه لغتهم، بل لقرينة انضمت إليه ليست مع ذلك؛ ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول: أعطيتها، خلافاً على قول الجماعة: أعطيتها. فإن جعل الهاء الأولى رويّاً، والآخرى وصلاً، لم يجز ذلك؛ لأن الأولى ضمير والتاء متحركة قبلها، وهاء الضمير لا تكون رويّاً، إذا تحرك ما قبلها. فإن قلت: أجعل الثانية رويّاً، فكذلك أيضاً؛ لأن الأولى قبلها متحركة. فإن قلت: أجعل التاء رويّاً، والهاء الأولى وصلاً، قيل: فما تصنع بالهاء الثانية؟ أتجعلها خروجاً؟ هذا محال؛ لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو. فإذا أذاك تركيب هذه المسئلة فى القافية إلى هذا الفساد وجب ألا يجوز ذلك أصلاً. فأما فى غير القافية فشائعة جائزة. هذا محصول معنى أبى علىّ، فأما نفس لفظه فلا يحضرنى الآن حقيقة صورته.

وإذا كان كذلك وجب إذا وقع نحو هذا قافية أن تراجع فيه اللغة الكبرى،

(١) قال الأستاذ: محمد على النجار فى (ط) هذه العبارة فى الأصول، وهى قلقة فى هذا المكان، ولو حذفت وضع المراد، وقد يكون الأصل: «على خلاف قول الجماعة».

(٢) البيت من الوافر، وهو للشماخ فى ديوانه ص ١٥٥، والدرر ١/ ١٨١، وشرح أبيات سيويه ٤٣٧/ ١، والكتاب ٣٠/ ١، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٦١/ ٢، والأشباه والنظائر ٣٧٩/ ٢، وخزانة الأدب ٣٨٨/ ٢، ٢٧٠/ ٥، ٢٧١، ولسان العرب (رجل)، والمقتضب ٢٦٧/ ١، ومع الهوامع ٥٩/ ١.

فيقال: أعطيتهموه البتّة، فتكون الواو رِدْفًا، والهاء بعدها رويًا (وجاز أن يكون بعد الواو رويًا)؛ لسكون ما قبلها.

ومثل ذلك في الامتناع أن تضمّر زيدًا من قولك: هذه عصا زيدٍ على قول من قال:

وأشربُ الماء ما بى نحوه عطشُ إلا لأنّ عيونه سيلُ واديها^(١)

لأنه كان يلزمك على هذا أن تقول: هذه عصاه، فتجمع بين ساكنين في الوصل، فحينئذ ما تُضطرُّ إلى مراجعة لغة من حرّك الهاء في نحو هذا بالضمّة وحدها، أو الضمة والواو بعدها، فتقول: هذه عصاهُ فاعلم، أو عصا هو فاعلم، على قراءة من قرأ «خذوهو فغلّوهو» [الحاقة: ٣٠] و«فألقي عصاهو» [الشراء: ٣٢] ونحوه.

ونحو من ذلك أن يقال لك: كيف تضمّر (زيدًا) من قولك: مررت بزيدٍ وعمرو، فلا يمكنك أن تضمّره هنا، والكلام على هذا النضد حتى تغييره فتقول: مررت به وبعمرو، فتزيد حرف الجرّ؛ لما أعقب الإضمارُ من العطف على المضمّر المجرور، بغير إعادة الجار.

وكذلك لو قيل لك: كيف تضمّر اسم الله تعالى، في قولك: والله لأقومنّ ونحوه، لم يجز لك، حتى تأتى بالباء التي هي الأصل، فتقول: به لأقومنّ؛ كما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

ألا نادى أمانةً باحتمالٍ لتحنّنى فلا بكِ ما أبالي^(٢)

وكإنشاده أيضًا:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزائن الأدب ٢٧٠/٥، ٤٥٠/٦، ١٢٨/١، ٣١٧، ١٨/٢، والدرر ١٨٢/١، ووصف المباني ص ١٦، وسر صناعة الإعراب ٧٢٧/٢، ولسان العرب (ها)، والمحاسب ٢٤٤/١، والمقرب ٢٠٥/٢، وجمع الهوامع ٥٩/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لغوية بن سلمى في لسان العرب (با)، وتاج العروس (الباء)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥٣، ووصف المباني ص ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١٠٤/١، ١٤٤، وشرح المفصل ٣٤/٨، ١٠١/٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧، ولسان العرب (أهل)، واللمع ص ٥٨، ٢٥٦. وروى «لتقتلنى» مكان «لتحنّنى».

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسأل ولا أغاماً^(١)

وكذلك لو قيل لك: أضمر ضارباً وحده من قولك: هذا ضاربٌ زيداً لم يجز؛ لأنه كان يلزمك عليه أن تقول: هذا هو زيداً، فتعمل المضمّر، وهذا مستحيل. فإن قلت، فقد تقول: قيامك أمس حسن، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم (هو)، قيل: في هذا أجوبة: أحدها أن الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً؛ كذا عهد إلى أبو على رحمه الله في هذا. وهذا لفظه لى فيه البتة. والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه. ولا تقول على هذا: ضربك زيداً حسن وهو عمراً قبيح؛ لأن الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره. وثالث: وهو أنه قد يجوز أن يكون (اليوم) من قولك: قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفاً لنفس (قبيح)، يتناوله فيعمل فيه. نعم، وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً للمضمير الذي في قبيح، فيتعلّق حيثنذ بمحذوف. نعم، وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً من (هو)، وإن تعلق بما العامل فيه (قبيح)؛ لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذى الحال. نحو قول الله تعالى ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] فالحال ههنا من الحق، والعامل فيه (هو) وحده، أو (هو) والابتداء الرافع له. وكلا ذينك لا ينصب الحال. وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، من حيث كانت ضرباً من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه. فقد عرفت بذلك فرق ما بين المسئلتين.

وكذلك لو قيل لك: أضمر رجلاً من قولك: رب رجلٍ مررت به لم يجز، (لأنك تصير) إلى أن تقول: ربه مررت به، فتعمل ربّ في المعرفة. فأما قولهم: ربه رجلاً وربّها امرأة، فإنما جاز ذلك لمصارعة هذا المضمّر للنكرة؛ إذ كان إضماراً على غير تقدّم ذكر، ومحتاجاً إلى التفسير، فجرى تفسيره مجرى الوصف له.

فلماً كان المضمّر لا يوصف، ولحق هذا المضمّر من التفسير ما يضارع الوصف،

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن يربوع في جمهرة اللغة ص ٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥، ونوادر أبي زيد ص ١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٨، ووصف المباني ص ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤، وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١، ولسان العرب (أهل).

خرج بذلك عن حكم الضمير. وهذا واضح. نعم، ولو قلت: ربه مررت به لوصفت المضمّر، والمضمّر لا يوصف. وأيضاً فإنك كنت تصفه بالجملة وهي نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة.

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خيال الكلام، وانتقاص الأوصاف. فالزم هذه المحجة. فمتى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعاً مقيساً، فالغية ولا تطرُ بجنابه^(١)، فالأمثال واسعة. وإنما أذكر من كل طرُقاً يستدلّ به، وينقاد على وتيرته.

(١) ولا تطرُ: يقال: طار بجنابه يطور: قرب ودنا.

باب فى الشئ يسمع من العربى الفصحى لا يسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحمـر فى تلك الأحرف المحفوظة عنه . قال أحمد بن يحيى : حدثنى بعض أصحابى عن الأصمعى أنه ذكر حروفاً من الغريب ، فقال : لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمـر الباهلى . منها الجبر ، وهو الملك . وإنما سُمى بذلك - أظن - لأنه يجبر بجوده . وهو قوله :

اسلم براووقٍ حُبَيْت به وانعم صباحاً أيُّها الجبر^(١)
ومنها قوله : (كأس رَنَوْنَة) أى دائمة ، وذلك قوله :

بَنَتْ عليه الملكَ أطنابها كأس رَنَوْنَة وطِرْفُ طِمِرٍ^(٢)
ومنها الـدِيدُون ، وهو قوله :

خَلَوْا طريق الـدِيدُون وقد فات الصبا وتنورع الفخر^(٣)
ومنها (مارية) أى لؤلؤة ، لونها لون اللؤلؤ .

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمى ، يعنى ولد ناقتة . وذلك قوله :

حَنَّتْ قَلْوَصِي إلى بَابُوسِيها جَزَعَا فَمَا حَنِينِكَ أم ما أنت والذكر^(٤)

(١) البيت من الكامل ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ٩٤ ، ولسان العرب (جبر) ، وتاج العروس (جبر) ، (جبرل) ، وتهذيب اللغة ٥٩/١١ ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٦٥ .

(٢) البيت من السريع ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ٦٢ ، ولسان العرب (ملك) ، (رنا) ، وتهذيب اللغة ٢٢٦/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١٦ ، ومقاييس اللغة ٤٤٣/٢ ، ومجمل اللغة ٤٢٣/٢ ، وأساس البلاغة (رنو) ، وتاج العروس (ملك) ، (رنا) ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٨٠٦ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لابن أحمـر الباهلى فى ديوانه ص ٩٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٢٢ ، ولسان العرب (دبن) ، (ددن) ، وتاج العروس (دبن) . ويروى : «النجر» مكان «الفخر» . الـدِيدُون : اللهو .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لابن أحمـر فى ديوانه ص ٦٢ ، ولسان العرب (بيس) ، والتنبيه والإيضاح ١٢٧/٢ ، وتاج العروس (بيس) ، (قلص) ، وتهذيب اللغة ٣١٨/١٢ ، وبلا نسبة فى لسان العرب (زبر) .

ومنها (الرَّبَّان) وهو العيش، وذلك قوله:

وَإِنَّمَا الْعَيْشُ بِرَبَّانِهِ وَأَنْتَ مِنْ أَفْنَانِهِ مُقْتَفِرٌ^(١)

ومنها (الْمَأْنُوسَة) وهى النار، وذلك قوله:

* كَمَا تَطَايِرُ عَنْ مَأْنُوسَةِ الشَّرَرِ^(٢) *

قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضاً: وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعى قال: من قول ابن أحمر (الحَيَّرُم) وهو البقر، ما جاء به غيره. انتهت الحكاية.

وقد أنشد أبو زيد:

كَأَنَّهَا بِنَقَا الْعِزَافِ طَاوِرِيَّةٌ لَمَّا انْطَوَى بَطْنُهَا وَاخْرُوطَ السَّفَرِ
مَارِيَّةٌ لَوْلِئَانُ اللَّوْنِ أَوْدَهَا طَلَّ وَبَنَسَ عَنْهَا فَرَقْدٌ خَصِرٌ^(٣)

وقال: المارِيَّة: البقرة الوحشيَّة. وقوله. بَنَسَ عنها هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة. ولم يسند أبو زيد هذين البيتين إلى ابن أحمر، ولا هما أيضاً فى ديوانه، ولا أنشدتهما الأصمعى فيما أنشده من الأبيات التى أورد فيها كلماته. وينبغى أن يكون ذلك شيئاً جاء به غير ابن أحمر تابِعاً له فيه ومتقيلاً أثره. هذا أوفق لقول الأصمعى: إنه لم يأت به غيره من أن يكون قد جاء به غير متبع أثره.

(١) البيت من السريع، وهو لابن أحمر فى ديوانه ص ٦١، ولسان العرب (عصر)، وتهذيب اللغة ١٨/٢، ومقاييس اللغة ٤٨٣/٢، ٣٤٤/٤، ومجمل اللغة ٤٥٧/٢، ٤٩٤/٣، وتاج العروس (رب)، (عصر)، وبلا نسبة فى المخصص ٢٣٢/١٢. ويروى «مقتفر» مكان «معتصر».

(٢) عجز بيت من البسيط، وهو لابن أحمر فى ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب (أنس)، (عمر)، والتنبية والإيضاح ١٢٧/٢، وتاج العروس (أنس)، (عمر)، وتهذيب اللغة ٣٢٥/١٢، وبلا نسبة فى لسان العرب (زبر)، والمخصص ٣٨/١١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن أحمر فى ديوانه ص ٩٧، ولسان العرب (لالا)، (بنس) (مرا)، وتاج العروس (لالا)، (بنس)، (مرا)، والمعانى الكبير ص ٦٥٨، ٧١٢، ٧٧٥، وتهذيب اللغة ٢٨٩/١٥، ١٢/١٣.

بنقا العزاف: فى اللسان فى (بنس): «من نقا العزاف» والعزاف: رمل من جبال الدهناء. والنقا: القطعة من الرمل تنقاد محدودة. واخروط السفر: امتد.

والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعيّ [لا] من متبع فيه ابن أحمر، ولا غير متبع. [وجاء في شعر أُمَيَّة الثُّغُور، ولم يأت به غيره].

والقول في هذه الكلم المقدّم ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر. فإمّا أن يكون شيئاً أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح؛ كقوله في الذُّرْحَرَج: الذُّرْحَرَج، ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به؛ فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها. وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. وقد تقدم نحو ذلك. وفي هذا الضرب غار أبو علي في إجازته أن تبنى اسماً وفعلًا وصفة ونحو ذلك من ضرب فتقول: ضَرَبَ زيد عمرًا، وهذا رجل ضَرَبَ وضَرَبْتِي، ومررت برجل خَرَجَج، وهذا رجل خَرَجَج ودَخَلَخَل، وخرَجَج أفضل من ضَرَبَ ونحو ذلك. وقد سبق القول على مراجعتي إيّاه في هذا المعنى، وقولي له: أفرتجل اللغة ارتجالاً؟ وما كان من جوابه في ذلك.

وكذلك إن جاء نحو هذا الذي روينا عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو مُتَّهَم أو من لم تَرَقَ به فصاحته، ولا سَبَقَتْ إلى الأنفس ثِقَتُهُ كان مردوداً غير متقبّل.

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يُقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العِدَّة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازاه وجهان: أحدهما أن يكون من نطق به لم يُحكَم قياسه على لغة آبائهم، وإمّا أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته. ولا أدفع أيضاً مع هذا أن يسمع الفصحى لغة غيره مما ليس فصيحاً، وقد طالعت عليه وكثر لها استماعه فَسَرْتُ في كلامه، ثم تسمعتها أنت منه، وقد قَوِيَتْ عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه، على فساد أصلها الذي وصل إليه

منه. وهذا موضع متعب مؤ، يشوب النفس، وَيُشْرَى^(١) اللبس؛ إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله. وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا عُدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم ييها بها. سألت مرة الشجرى أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته، وكان اسمه غُصْنًا، فقلت لهما: كيف تحقران (حمراء)؟ فقالا: حمراء. قلت: فسوداء؟ قالوا: سويداء. وواليتُ من ذلك أحرفا وهما يجنيان بالصواب. ثم دَسَسْتُ في ذلك (عُلباء) فقال غصن: (عليباء) وتبعه الشجرى. فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال: آه! عليي ورام^(٢) الضمة في الباء. فكانت تلك عادة له، إلا أنهم أشدًا استنكارًا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة؛ لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها. إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيغ الإعراب؛ ألا ترى أن أبا مَهْدِيَّةً سمع رجلاً من العجم يقول لصاحبه زوذ، فسأل أبو مَهْدِيَّة عنها فقيل له: يقول له: اعجل، فقال أبو مَهْدِيَّة: فهلا قال له: حيِّهك. فقيل له: ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية. وحدثني المتنبي أنه حضرته جماعة من العرب منصرفه من مصر، وأحدهم يصف بلدة واسعة، فقال في كلامه: تحير فيها العيون، قال: وآخر من الجماعة يَحِي إليه سرًّا ويقول له: تحار، تحار. والحكايات في هذا المعنى كثيرة منبسطة.

ومن بعد فأقوى القياسين أن يُقبل ممن شُهرت فصاحته ما يورده، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به؛ ألا تراه يُمضى الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلمُ بصحتها؛ لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله، إنما أمر بحمل الأمور على ما تبدو، وإن كان في المُغَيَّب غيره. فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك،

(١) يُشْرَى اللبس: أى يجعله يَشْرَى أى يلج ويكثر.

(٢) روم الضمة هو أن يأتى بها فى الوقف على المضموم خفية. وهو من أنواع الوقف.

وتسقط بكل اللغات ثقتك . ويكفى من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حِمِير من لغة ابنى نزار . رويانا عن الأصمعى أن رجلاً من العرب دخل على ملك (فَانَّارِ) - وهى مدينة لهم يجىء منها الجزع الظفارى - فقال له الملك : ثبْ، وثب بالحميرية : اجلس ، فوثب الرجل فاندقت رجلاه ، فضحك الملك ، وقال ليست عندنا عَرَبِيَّتٌ^(١) ، من دخل ظَفَارِ حَمَرٍ ، أى تكلم بكلام حِمِير . فإذا كان كذلك جار جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة فى لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا ، غير أنها لغة عربية قديمة .

* * *

(١) يريد العربية . فوقف على الهاء بالتاء . وكذلك لغتهم .

باب فى هذه اللغة: أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بظارط؟

قد تقدّم فى أول الكتاب القول على اللغة: أنواضع هى أم إلهام. وحكيّا
وجوّزنا فيها الأمرين جميعاً. وكيف تصرّفت الحال وعلى أىّ الأمرين كان ابتداءها
فإنها لابدّ أن يكون وقع فى أوّل الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة
عليه، لحضور الداعى إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان سبق
منها فى حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثانى الأول، ولا
الثالث الثانى، كذلك متّصلاً متتابعاً. وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول:
إنه يحكى كلام أبيه وسلّفه، يتوارثونه آخرّ عن أوّل، وتابع عن متّبِع. وليس
كذلك أهل الحضر؛ لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من
ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء
العرب فى حروفهم، وتأليفهم، إلا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح.
وهذا رأى أبى الحسن؛ وهو الصواب.

وذهب إلى أنّ اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أنّ أوّل ما وضع منها
وُضع على خلاف وإن كان كله مَسوّفاً على صحّة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ
أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضع فى الأصل مختلفاً،
وإن كان كل واحد آخذاً من صحّة القياس حظاً. ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع
الأوّل ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأوّل إلى قياس ثانٍ
جارٍ فى الصحّة مجرى الأول.

ولا يبعد عندى ما قال من موضعين: أحدهما سعة القياس، وإذا كان كذلك
جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان. والآخر أنه كان يجوز أن يبدأ الأوّل بالقياس
الذى عدل إليه الثانى، فلا عليك أيّهما تقدّم، وأيّهما تأخّر. فهذا طريق القول
على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به.

فأما أىّ الأجناس الثلاثة تقدّم - أعنى الأسماء، والأفعال، والحروف - فليس مما

نحن عليه في شيء، وإنما كلامنا هنا: هل وقع جميعها في وقت واحد، أم تتالت وتلاحقت قطعة قطعة، وشيئاً بعد شيء، وصدراً بعد صدر.

وإذ قد وصلنا من القول في هذا إلى هاهنا فلنذكر ما عندنا في مراتب الأسماء، والأفعال، والحروف؛ فإنه من أماكنه وأوقاته.

اعلم أن أبا عليّ - رحمه الله - كان يذهب إلى أن هذه اللغة - أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده - إنما وقع كلُّ صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدّم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل؛ والفعل قبل الحرف. وإنما يعنى القوم بقولهم:

إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حيثنذ أحوالهم وعرفوا مصائر أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لأبد لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيها بدءوا، أبالاسم، أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمعاً؛ إذ المعاني لا تستغنى عن واحد منهن. هذا مذهب أبي عليّ وبه كان يأخذ ويفتي. وهذا يضيّق الطريق على أبي إسحاق وأبي بكر في اختلافهما في رتبة الحاضر والمستقبل.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصوّرتة العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لأبد من كثرة استعمالها إياه فابتدعوا بتغييره؛ علماً بأن لأبد من كثرته الداعية إلى تغييره. وهذا في المعنى كقوله:

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخر فصير آخره أولاً

وقد كان أيضاً أجاز أن يكون قد كانت قديماً معربة، فلمّا كثرت غيّر فيما بعد. والقول عندى هو الأول؛ لأنه أدلّ على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصائر أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب؛ نحو أمس، وهؤلاء، وأين، وكيف،

وكم، وإذا، واحتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس؛ لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه؛ ألا ترى أن من لا يعرب فيقول: ضرب أخوك لأبوك قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول، ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى؛ فإنّ تخلّل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقلة الفرس، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرّجيل، دون الكودن^(١) الثقيل؛ قال جرير:

من كلٍ مشترِفٍ وإن بعد المدَى ضَرِمَ الرِّقَاقُ مُنَاقِلَ الأَجْرَالِ^(٢)

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا: أُقْتِلْ، فضمّوا الأول توقّعاً للضمّة تأتي من بعد. وكذلك قالوا: عِظَاءَ، وصَلَاءَ، وعباءة، فهمزوا مع الهاء توقّعاً لما سيصيرون إليه من طرح الهاء، ووجوب الهمز عند العِظَاءَ والصَّلَاءَ والعباءة. وعلى ذلك قالوا: الشئ مُتَبِّنٌ، فكسروا أوّلَه لآخره، وهو مُنَحْدَرٌ من الجبل، فضمّوا الدال لضمّة الراء. وعليه قالوا: هو يجوءك، وينبؤك فائز المتوقّع، لأنه كأنه حاضر. وعلى ذلك قالوا: امرئة شمباء، وقالوا: العمبر، ونساء شمْب، فأبدلوا النون ميماً لما يُتَوَقَّع من مجيء الباء بعدها. وعليه أيضاً أبدلوا الأول للآخر في الإدغام؛ نحو مرأيت؟، واذهفَى ذلك، واصحْمَطَرا^(٣). فهذا كله وما يجرى مجراه [مما يطول ذكره] يشهد لأن كل ما يُتَوَقَّع إذ ثبت في النفس كونه كان كأنه

(١) الرّجيل: هو القوي على المشي. الكودن: هو الهجين غير الأصيل.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٥٨، ولسان العرب (جرل)، (نقل)، وتهذيب اللغة ١٥١/٩، ٢٧/١١، ٣١/١٢، وجمهرة اللغة ص ٩٧٦، ١٣٣٠، ومقاييس اللغة ٤٤٥/١، وديوان الأدب ٣٩١/٢، وأساس البلاغة (شرف)، (نقل)، وتاج العروس (جرل)، (نقل)، وبلا نسبة في لسان العرب (ضرم) وجمهرة اللغة ص ٤٦٤، والمخصص ١٦٨/٦، ٩٨/١٠.

المشترَف: يريد به الفرس العالي الخلق. والرّقاق: الأرض السهلة لا رمل فيها. يناقل في الأجرال: يسرع السير فيها فلا تقع قوائمه على الحجارة، والأجرال جمع الجرّك: وهو المكان الصلب الغليظ الذي به حجارة.

(٣) مرأيت: يريد من رأيت. واذهفَى ذلك: يريد اذهب في ذلك. واصحْمَطَرا: يريد اصحب مطرا.

حاضر مشاهد. فعلى ذلك يكونون قدّموا بناء نحو كم، وكيف، وحيث، وقبل، وبعد، علماً بأنهم سيستكثرون فيما بعد منها، فيجب لذلك تغييرها.

فإن قلت: هلا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبةً من الأفعال فى الزمان، كما أنها أسبق رتبة منها فى الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه؛ إذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التى بها تدخل الأسماء فى المعانى والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف؛ لأنك تراها لواحقاً بالجُمْل بعد تركيبها، واستقلالها بأنفسها؛ نحو إن ريداً أخوك، وليت عمرا عندك، وبحسبك أن تكون كذا؟ قيل يمنع من هذا أشياء: منها وجودك أسماءً مشتقةً من الأفعال؛ نحو قائم من قام، ومنطلق من انطلق؛ ألا تراه يصحّ لصحته، ويعتلّ لاعتلاله؛ نحو ضرب فهو ضارب، وقام فهو قائم، (ونام فهو نائم). فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فكيف يجوز أن يُعتقد سبق الاسم للفعل فى الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه. وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر؛ كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم. وأيضاً فإن المضارع يعتلّ لاعتلال الماضى، وإن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضى. وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف؛ نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لى، أى قلت لى: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لى، أى قلت لى: لا. واشتقوا أيضاً المصدر - وهو اسم - من الحرف، فقالوا: اللالة واللولة، وإن كان الحرف متأخراً فى الرتبة عن الأصلين قبله: الاسم والفعل. وكذلك قالوا: سوفت الرجل، أى قلت له: سوف، وهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من الحرف. ومن أبيات الكتاب:

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها سوف العيوف لراح الركبُ قد قنع^(١)

(١) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل فى ديوانه ص ١٧٢، وشرح أبيات سيويه ٣٨٤/٢، ولسان العرب (سوف)، والكتاب ٢١٢/٤، والمحاسب ٢٩٨/١.

ساوفتنا: واعدتنا بسوف أفعل. العيوف: الكاره والكارهة، يقول: لو وعدتنا بتحية فى المستقبل لقنعنا.

انتصب (سوف العيوف) على المصدر المحذوف الزيادة، أى مساوقة العيوف.
وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب: نَعَمْ. من
ذلك النُّعْمَة والنَّعْمَة، والتَّعْمِيم والتَّعْمِيم، ونَعَمْتُ به بالاً، وتَنَعَّم القوم، والتَّعْمَى،
والتَّعْمَاء، وأنعمت به له؛ وكذلك البقية. وذلك أن (نَعَمْ) أشرف الجوابين
وأسرهما للنفس، وأجلبهما للحمد، و (لا) بضدّها؛ ألا ترى إلى قوله:

وإذا قلتَ نَعَمْ فاصبر لها بنجاح الوعد؛ إن الخُلْفَ ذمٌّ^(١)
وقال الآخر - أنشدناه أبو على -:

أبى جُوده لا البخل واستعجلت به نَعَمْ من فتى لا يمنع الجوعَ قاتله^(٢)
يروى بنصب (البخل) وجرة. فمن نصبه فعلى ضربين: أحدهما أن يكون بدلاً
من (لا)؛ لأن (لا) موضوعة للبخل، فكأنه قال: أبى جوده البخل؛ والآخر أن
تكون (لا) زائدة، حتى كأنه قال أبى جوده البخل، لا على البذل، لكن على
زيادة (لا). والوجه هو الأوّل؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم، ونعم لا تزداد، فكذلك
ينبغي أن تكون (لا) ههنا غير زائدة والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً؛
لجَرَى ذكر (لا) فى مقابلة نعم. وإذا جاز لـ (لا) أن تعمل وهى زائدة فيما أنشده
أبو الحسن من قوله:

لو لم تكن غُظْفَانُ لا ذنوبَ لها إلى لا مت ذروا أحسابها عُمراً^(٣)
كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز.

ومن جرة فقال (لا البخل) فبإضافة (لا) إليه؛ لأن (لا) كما تكون للبخل قد

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (نعم)، وتاج العروس (نعم).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (نعم)، وتاج العروس (لا).

والذى فى معنى اللبيب: لا يمنع الجود قاتله، وقوله لا يمنع الجود، فاعل يمنع عائد على
الممدوح: والجود مفعول ثان، وقاتله مفعول أول، ويحتمل أن الجود فاعل يمنع، أى جوده لا
يحرم قاتله أى فإذا أراد إنسان قتله فجوده لا يحرم ذلك الشخص. انظر حاشية الدسوقي على
معنى اللبيب.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفردق فى ديوانه ٢٣٠/١، وخزانة الأدب ٣٠/٤، ٣٢، ٥٠،
والدرر ٢٢٦/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢، وبلا نسبة فى أوضح
المسالك ٣/٢، ولسان العرب (غطف)، وهمع الهوامع ١٤٧/١.

تكون للوجود أيضاً؛ ألا ترى أنه لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس، ولا تقرّ الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت: (لا) لكنت هذه اللفظة هنا للوجود لا للبخل، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعاً أضيفت إلى البخل؛ لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين.

فإن قلت: فكيف تضيفها وهي مبنية؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين، وهذا أدلّ شيء على البناء، قيل: الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل سبباً له لكان (أعذر من) أن يجعلها نافية له؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه. فهذا من طريق القياس؛ وأما من طريق السماع فلأنهم قد قالوا: كم رجلٍ [قد] رأيت، فكم مبنية وهي مضافة. وقالوا أيضاً: لا ضربنَّ أيُّهم أفضل، وهي مبنية عند سيبويه. فهذا شيء عرض قلنا فيه.

ثم لنعد إلى ما كنا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نعم) لما فيها من المحبة للشيء والسرور به. فنعمت الرجل، أي قلت له (نعم) فنعم بذلك بالا، كما قالوا: بجلّته أي قلت له (بجلّ) أي حسبك حيث انتهيت، فلا غاية من بعدك، ثم اشتقوا منه الشيخ البجّال، والرجل البجّيل. فنعم، وبجلّ كما ترى حرفان، وقد اشتقّ منهما أحرف كثيرة.

فإن قلت: فهلاً كان نعم وبجلّ مشتقين من النعمة والنعيم، والبجّال والبجّيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقاً منهما؟ قيل: الحروف يشتقّ منها ولا تشتقّ هي أبداً. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأوّل التي لا تكون مشتقة (من شيء) (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه) يؤكّد ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل، أو (لولا) لا يجوز أن يكون (لولا)، لأنه لو كان (لولا) هو الأصل كان (لو) محذوفاً منه؛ والأفعال لا تحذف؛ إنما تحذف الأسماء نحو يد، ودم، وأخ، وأب، وما جرى مجراه، وليس الفعل كذلك. فأمّا خذ، وكلّ ومرّ، فلا يعتدّ، إن شئت لقلته، وإن شئت لأنه حذف تخفيفاً في موضع وهو ثابت في تصريف

الفعل؛ نحو أخذ يأخذ، وأخذ يأخذ.

فإن قلت: فكذلك أيضاً يد، ودم، وأخ، وأب، وغد، وفم، ونحو ذلك؛ ألا ترى أن الجميع تجده متصرفاً وفيه ما حذف منه؛ وذلك نحو أيدٍ وإيدٍ ويدَيّ، ودماءٍ ودميّ، وأدماءٍ والدماءُ في قوله:

* فإذا هي بعظام ودمًا^(١) *

وأخوةٍ وأخوةً، وآخاءٍ وأخوانٍ، وآباء، وأبوةٍ وأبوان:

* وغدواً بلاقع^(٢) *

وأفواهٍ وفُويه، وأفوهَ وفُوهاء وفُوه، قيل: هذا كله إن كان قد عاد في كل تصرف منه ما حذف من الكلمة التي هي من أصله، فدلّ ذلك على محذوفه، فليست الحال فيه كحال خذ من أخذ ويأخذ. وذلك أن أمثلة الفعل وإن اختلفت في أزمته وصيغها فإنها تجري مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوّض منه في مثال آخر من أمثله؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة يُكرم ونحوه عوّضوه منها أن أوجدوها في مصدره، فقالوا: إكراماً. وكذلك بقية الباب. وليس كذلك الجمع (والواحد)، ولا التكبير والتصغير (من الواحد) لأنه ليس كل واحد من هذه المثلّ جارياً مجرى صاحبه، فيكون إذا حذف من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه كان كأنه فيه، وأمثلة الفعل إذا حذف من أحدها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه صار كأنه في المحذوف منه نفسه، فكان لم يحذف منه شيء.

فإن قلت: فقد نجد بعض ما حذف في الأسماء موجوداً في الأفعال من معناها

(١) عجز بيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧، والاشباه والنظائر ٩٧/٥، وتخليص الشواهد ص ٧٧، وخزانة الأدب ٤٩١/٧، ٤٩٣، والدرر ١١١/١، ووصف المباني ص ١٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٧، وشرح المفضل ٨٤/٥، ولسان العرب (برغز)، (أطم)، (أبي)، والمنصف ١٤٨/٢، وجمع الهوامع ٣٩/١، وتاج العروس (يدى).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٦٩، وأمالى المرتضى ٤٥٣/١، وشرح المفضل ٤/٦، والشعر والشعراء ٢٨٤/١، ولسان العرب (غدا)، ولذى الرمة في ملحقات ديوانه ص ١٨٨٧، وللبيد أو لذى الرمة في تاج العروس (غدا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٩/٧، والكتاب ٣٥٨/٣، والمنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢.

ولفظها. وذلك نحو قولهم في الخبر: أَخَوْتُ عشرة، وأبوت عشرة، وأنشدنا أبو على عن الرياشي:

ويشرةُ يابونا كأنَّ خِباءنا جَنَاحُ سُمَانِي فِي السَّمَاءِ تَطِيرُ^(١)

وقالوا أيضاً: يديت^(٢) إليه يدا وأيديت، ودميت تَدْمِي دَمِي، وغَدوت عليه، وفُهِتُ بالشئ وتَفَوَّهت به. فقد استعملت الأفعال من هذه الكلم، كما استعملت فيما أوردته.

قيل: وهذا أيضاً ساقط عنا؛ وذلك أنا إنما قلنا: إن هذه المثل من الأفعال تجري مجرى المثال الواحد؛ لقيام بعضها قيام بعض، واشتركاها في اللفظ. وليس كذلك أب وأخ ونحوهما؛ ألا ترى أن أب ليس بمثال من أمثلة الفعل ولا باسم فاعل، ولا مصدر، ولا مفعول، فيكون رجوع المحذوف منه في أبوت كأنه موجود في أب، وإنما أب من أبوت كَمَدَقٍّ ومُكْحَلَةٍ من دَققت وكحلت. وكذلك القول في أخ، ويد، ودم، وبقية تلك الأسماء. فهذا فرق.

فقد علمت - بما قدّمناه وهضبن^(٣) فيه - قوة تداخل الأصول الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمازجها، وتقدّم بعضها على بعض تارة، وتأخرها عنه أخرى. فلهذا ذهب أبو على - رحمه الله - إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة، كالرقم تضعه على المرقوم، والميسم يباشر به صفحة الموسوم، لا يُحكّم لشيء منه بتقدّم في الزمان، وإن اختلفت بما فيه من الصنعة القوة والضعف في الأحوال. وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف؛ نحو هاهيت، وحاحيت، وعاعيت، وجأجات، وحأحات، وسأسات، وشأشات^(٤). وهذا كثير في الزجر. وقد كانت حضرتني وقتاً فيه نشطة فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر؛ فاطلبها في جملة ما أثبتته عن نفسي في هذا وغيره.

(١) البيت من الطويل، وسر صناعة الإعراب ٦٩٣/٢، ولسان العرب (بشر).

(٢) يديت إليه يداً وأيديت: أسديت إليه نعمة.

(٣) يقال هضب في الحديث وأهضب: أفاض فيه وأكثر.

(٤) ها هيت: أي رجرت الإبل قائلاً: ها، ها. وكذلك حاحيت. عا عيت: يقال: عاعى بالغنم زجرها. جأجات: رجرت الإبل قائلاً: جؤجؤ. حأحات: زجر للكباش. سأسات: زجر للحمار، وكذلك شأشات.

باب فى اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كأن فى ظاهره تعجرفاً، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلّق بهذه الصناعة، فضلاً عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك، لكنى أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجّب ممن تعجّب منه، أو يستبعد الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه فى عدّة مواضع؛ ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع: إنّ ما كان من الكلام على فعل فتكسیره على أفعل؛ ككلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ. وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثى فتكسیره فى القلّة على أفعال؛ نحو جبّل وأجبال، وعنق وأعناق، وإبل وآبال، وعجّز وأعجاز، وربّع وأرباع، وضلّع وأضلاع، وكبد وأكباد، وقفل وأقفال، وحمل وأحمال. فليت شعرى هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسیره على ما كُسّر عليه نظيره؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصيّة التى تقدّمت لك فى بابه. وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرجز الذى هو العذاب فكنت قائلاً لا محالة: أرجاز؛ قياساً على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً فى هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجْر من قولهم: وظيف عَجْر لقلت: أعجار؛ قياساً على يَقْظ وإيقاظ، وإن لم تسمع أعجاراً. وكذلك لو احتجت إلى تكسير شيع بأن توقعه على النوع لقلت: أشباع، وإن لم تسمع ذلك؛ لكنك سمعت نَطْع وأنطاع، وضلّع وأضلاع. وكذلك لو احتجت إلى تكسير دَمَثْر لقلت: دماثر؛ قياساً على سَبَطْر وسباطر. وكذلك قولهم: إن كان الماضى على فَعْل فالمضارع منه على يَفْعَل، فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فَعْل لقلت فى مضارعه: يَفْعَل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع سامع ضؤل، ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه: يَضُول، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه؛ لانه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون (وتقبلوها) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد، ولا عرض يتتحيه الاعتماد، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى، والمضارعات، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأرمنة والأمكنة،

والآحاد والثاني والجمع، والتكابير، والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا، دون أن يستوفوا كل شيء (من ذلك)، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً لا مقيساً، ولا مستنبطاً، كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياساً، ولا تنبيهاً؛ نحو دار، وباب، وبستان، وحجر، وضئع، وثعلب، وخزر؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما مالا بدّ من قبله كهيئته، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو حجر، ودار، وما تقدّم؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس، وتخفّ الكلفة في علمه على الناس، فقتنوه وقصّلوه إذ قدّروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغنى عن المذهب الحزن البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أثلوه ما لا بدّ له من السماع والروايات، فقالوا: المقصور من حاله كذا؛ (ومن صفته كذا؛ والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، وقالوا في المذكر والمؤنث: علامات التأنيث كذا وأوصافها كذا)، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا: ومن المؤنث الذي روى رواية كذا وكذا. فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به.

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسموه بمواسمه، وغنّوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونصّ ألفاظه التزموا (وألزموا) كلّفته؛ إذ لم يجدوا منها بدءاً، ولا عنها منصرفاً. ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تُستدرك بالادلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون، فأما هجئة الطبع وكدورة الفكر، وخمود النفس، وخيس^(١) الخاطر، وضيق المضطرب، فنحمد الله على أن حماناه، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا، ويستعملنا به فيما يدنى منه ويوجب الزلفة لديه بمنه.

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به، فامضه على ما أريناه وحدّدناه، غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثير، وفيما جئنا به منه كاف.

(١) خيس الخاطر: كساده ووقوفه.

باب فى تداخل الأصول الثلاثة والرباعية والخماسية

ولنبدا من ذلك بذكر الثلاثى منفردا بنفسه، ثم مداخلها لما فوقه.

اعلم أن الثلاثى على ضربين: أحدهما ما يصفو ذوقه، ويسقط عنك التشكك فى حروف أصله؛ كضرب، وقتل، وما تصرف منهما. فهذا ما لا يرتاب به فى جميع تصرفه؛ نحو ضارب، ويضرب، ومضروب، وقاتل، وقتال، واقتل القوم، واقتل، ونحو ذلك. فما كان هكذا مجردا واضح الحال من الأصول، فإنه يحى نفسه، وينفى الظنة عنه.

والآخر أن تجدد الثلاثى على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فههنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيرا من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو فى الحقيقة من أصل غيره؛ وذلك كقولهم: شيء رخو ورخود^(١). فهما - كما ترى - شديدا التداخل لفظا، وكذلك هما معنى. وإنما تركيب (رخو) من رخ و، وتركيب (رخود) من رخ د، وواو (رخود) رائدة، وهو فعول كعلود^(٢)، وعسود^(٣)، والفاء والعين من (رخو) و (رخود) متفتتان، لكن لهما ماهما مختلفتان. فلو قال لك قائل: كيف تحقر (رخودا) على حذف الزيادة، لقلت: رُخيد، بحذف الواو وإحدى الدالين. ولو قال لك: كيف تبني من رخو مثل جمعفر، لقلت (رُخوى) ومن (رخود): رُخدَد؛ أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين؛ وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتين، والتثنى عائد إلى معنى الضعيف، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره، وقل من هذا الأمر ذات يده.

ومن ذلك قولهم: رجل ضيَّاط، وضيطار^(٤). فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى

(١) الرخود اللين. وهو من الرجال: اللين العظام الرخوها.

(٢) رجل علود: غليظ الرقة.

(٣) رجل عسود: قوى شديد.

(٤) الضيَّاط: العظيم الجنين، والضيطار يقال لهذا، وللثيم.

مع ذلك واحد، فهو أشدّ لإلباسه. وإنما (ضياط) من تركيب (ض ي ط)، وضيطار من تركيب (ض ط ر). ومنه (قول جرير):

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم
بنى ضوطرى! لولا الكمى المقنعا^(١)

فضياط يحتمل مثاله ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون فعلاً كخيّاط وربّاط، والآخر أن يكون فيعلاً كخيّتام وغيداق، والثالث أن يكون فوعلاً كتوراب. فإن قلت: إن فوعلاً لم يأت صفة، قيل اللفظ يحتمله وإن كانت اللغة تمنعه. ومن ذلك لُوقَة وألُوقَة، وصُوص وأصُوص، وينجُوج والنجُوج ويلنجُوج^(٢)، وضيف وضيفن فى قول أبى زيد. ومن ذلك حيّة وحواء، فليس حواء من لفظ حيّة كعطار من العطر، وقطّان من القطن، بل حيّة من لفظ (ح ي ي) من مضاعف الياء، وحواء من تركيب (ح و ي) كشواء وطّواء. ويدلّ على أن الحيّة من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم فى الإضافة إلى حيّة بن بهذكة: حيوى. فظهور الياء عيناً فى حيوى قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياءً واللام معتلةً فالكلمة من مضاعف الياء البتة؛ ألا ترى أنه ليس فى كلامهم نحو حيوت. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحيّة والحواء من لفظ واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلأن فعلاً فى المعاناة إنما يأتى من لفظ المعانى؛

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير فى ديوانه ص ٩٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، وجواهر الأدب ص ٣٩٤، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠، والدرر ٢/ ٢٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٦٩، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ١٤٤/ ٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥، ولسان العرب (أما لا) وتاج العروس (لو) وللفرزدق فى الأرية ١٦٨، ولسان العرب (ضطر)، وجرير أو للأشهب بن ربيعة فى شرح المفصل ٨/ ١٤٥، وبلا نسبة فى الأرية ص ١٧٠، والأشياء والنظائر ١/ ٢٤٠، والجنى الدانى ص ٦٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥، ووصف المباني ص ٢٩٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠، وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢١، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢، ومغنى اللبيب ١/ ٢٧٤، وممع الهوامع ١/ ١٤٨.

يقال للقوم إذا كانوا لا يغنون: بنو ضوطرى. وجرير يهجو بهذا الفرزدق وقومه. انظر اللسان (ضطر).

(٢) اللوكة والالوكة: طعام طيب يكون من الزبد والرطب. الصوص: البخيل. والاصوص: الناقة الكريمة الموثقة الخلق. ينجوج والنجوج ويلنجوج: هو عود طيب الريح يتبخر به.

نحو عَطَّارٍ من العطر، وعَصَّابٍ من العَصَب. وأَمَّا الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياء؛ ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حَيِّت وعَيِّت. وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس؛ ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين.

نعم وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر فيرى أو يرى أنه قد جنس وليس في الحقيقة تجنيساً، وذلك كقول القطامي:

* مستحقين فؤاداً ما له فادٍ^(١) *

فؤاد من لفظ (ف أ د) وفادٍ من تركيب (ف د ي)، لكنهما لما تقاربا هذا التقارب دَنَوْا من التجنيس. وعليه قول الحمصي:

* وتسويف العِدات من السوافي^(٢) *

فظاهر هذا يكاد لا يشكُّ أكثر الناس أنه مجنس، وليس هو كذلك. وذلك أن تركيب (تسويف) من (س و ف) وتركيب (السوافي) من (س ف ي)، لكن لما وجد في كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو جرى في بادى السمع مجرى الجنس الواحد؛ وعليه قال الطائي الكبير:

(١) صدره:

* كنية الحى من ذى الغيضة احتملوا *

وهو من قصيدته التي مطلعها:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ولا تقضى بوافى دينها الطادى

يقول فيها:

ما للكواعب ودعن الحياة كما ودعنى واتخذن الشيب ميعادى

ثم يقول: كنية الحى... ونية الحى: بعده وتحوله عن متجمعه إلى آخر. يقول: ودعنى ويعندن عنى كبعد هذا الحى إذا احتملوا من ذى الغيضة، وهو موضع، ويقول: إنهم استحقبوا معهم واحتملوا أسيراً لا فداء له من الأسر، يعنى نفسه وقع أسيراً لمن سلبت فؤاده من الحى.

(٢) «العدات» كذا فى أ، ب، ش. وفى ج: «العذاب»، وفى رسالة الغفران: «الظنون».

و«السوافي» كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «السواف». والسوافى جمع السافى، وهو الريح التى تسفى التراب أو هو التراب نفسه، ضربه مثلاً لما يبعث الأذى. والسواف: الهلاك، وقد فسر بهذا فى رسالة الغفران. (نحجار).

أَلْحَدُ حوى حِيَّةَ المَلْحَدِينَ! وَلَدُنْ تُرَى حال دون الثراء! ^(١)

فيمى رواه هكذا (حوى حِيَّةَ المَلْحَدِينَ) أى قَاتِلَ المَشْرِكِينَ، وكذلك قال فى آخر البيت أيضاً:

* ولدن ترى حال دون الثراء *

فجاء به مجيء التجنيس، وليس على الحقيقة تمهيناً صحيحاً. وذلك أن التجنيس عندهم أن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان؛ كالعقل، والمعقل، والعقلة، والعقيلة ومعقولة. وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس. وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة؛ وذلك أن الثرى - وهو الندى - من تركيب (ث ر ي) لقولهم: التقى الثريان. وأمّا الثراء - لكثرة المال - فمن تركيب (ث ر و)؛ لأنه من الثروة؛ ومنه الثرياء؛ لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها، فكانها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل. ومنه قولهم: ثَرَوْنَا بنى فلان، نثروهم ثروة، إذا كنا أكثر منهم. فاللفظان - كما ترى - مختلفان، فلا تجنيس إذاً إلا للظاهر. وقد ذكرت هذا الموضع فى كتابى فى شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت، وأن الفراء تسمح فى ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله، وأن عذره فى ذلك تشابه اللفظين بعد القلب.

ومن ذلك قولهم: عدد طَيْسٍ، وطَيْسِل. فالياء فى طيس أصل، وتركيبه من (ط ي س) و [هى] فى طيسل زائدة، وهو من تركيب (ط س ل). ومثله الفيشة، والفيشلة: حالهما فى ذلك سواء. وذهب سيويه فى (عنسل) إلى زيادة النون، وأخذها من قوله:

عَسَلَانِ الذئبِ أَمْسَى قَارِبَا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسِلَ ^(٢)

(١) هذا فى مرثية لخالد بن يزيد بن مزيد الشيبانى. وترى «الحدا» و«الذن» مرفوعين، وهو ما فى الديوان. وفى أصول الخصائص: الحدا، ولدن بنصبهما. والوجه ما أثبتته. يقول: أبحوى لحد حية المَلْحَدِينَ! يعجب من هذا. والمَلْحَدُونَ: الكافرون، وحياتهم: مهلكهم كما يهلك الحية من لدغه. و«لدن ترى» فاللدن الناعم، وهو من إضافة الصفة للموصوف: أى أبحول الثرى - وهو هنا تراب القبر - دون الغنى والوفر الحالين فيه بحلول المرثى. (نحار).

(٢) البيت من الرمل، وهو للبيد فى ديوانه ص ٢٠٠، ولسان العرب (عسل)، وتاج العروس =

وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ (العَنَس) وأن اللام زائدة، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك، وأولئك، وعبدك وبابه. وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللام في فيشلة وطيسل زائدة. وما أراه إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية. وهو أكثر من أن أحصره لك.

فهذه طريق تداخل الثلاثي [بعضه في بعض. فأما تداخل الثلاثي] والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير؛ منه قولهم: سَبَطٌ، وَسَبَطٌ. فهذان أصلان لا محالة؛ ألا ترى أن أحدا لا يدعى زيادة الراء. ومثله سواء دَمِثٌ، ودِمِثٌ، وحَبَجٌ، وحَبَجَرٌ^(١). وذهب أحمد بن يحيى في قوله:

* يَرُدُّ قَلْبًا وَهَدِيرًا رَغْدًا^(٢) *

إلى أن الباء زائدة، وأخذه من رَغَدَ البعيرُ يَزْغَدُ رَغْدًا في هديره. وقوله: إن الباء زائدة كلام تمجُّه الأذان، وتضييق عن احتماله المعاذير. وأقوى ما يُذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسَبَطٌ وَسَبَطٌ. وإن أراد ذلك أيضًا فإنه قد تعجرف. ولكن قوله في أسكفة الباب: إنها من استكف الشيء أي انقبض أمر لا ينادى^(٣) وليده، رويناه عن ذلك عنه. وروينا عنه أيضًا أنه قال في (تنوير): إنه تَفْعُول من النار. وروينا عنه أيضًا أنه قال: الطيخ: الفساد [قال]: فهو من تَوَاطَخَ القومُ. وسنذكر ذلك في باب سَقَطَات العلماء بإذن الله.

= (عسل)، وللنابغة الجعدي في ديوانه ص ٩٠، وتهذيب اللغة ٩٦/٢، ٤٢٨/١٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٥، ٨٤٢، ومقاييس اللغة ٣١٤/٤، وديوان الأدب ١٧٩/٢، والمخصص ١٢٦/٧، ٦٨/٨، وكتاب العين ٣٣٣/١، ٢٥٧/٧، وتاج العروس (نسل)، ولسان العرب (نسل).

(١) الحبيج: المتفخ السمين. والحبجر أيضًا: الغليظ.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في لسان العرب (ددن)، وتهذيب اللغة ٢٤٩/٢، وتاج العروس (بيب)، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢٢/١، ولسان العرب (رغذب)، (رغد).

القلخ والزغذب: هدير البعير.

(٣) أمر لا ينادى وليده: هذا مثل يضرب للشيء الشديد الذي ينادى فيه العظماء لا الصغار.

ولكن من الأصليين المتداخلين: الثلاثى والرابعى قولهم: زَرَمَ، وازرَأَمَ، وخَضَلَ، واخضَأَلَ، وَازْهَرَ، وَازْهَرَأَ، وَضَفَدَ وَاضْفَأَدَ، وَزَلَمَ الْقَوْمَ، وَازْلَأَمُوا، وَرَغَبَ الْفَرَخَ، وَازْلَغَبَ. ومنه قولهم: مَبْلَعٌ، وَبُلْعُومٌ، وَحَلَقٌ، وَحَلَقُومٌ، وَشَىءٌ صَلَدٌ، وَصَلَادِمٌ، وَسَرَطَمٌ، وَسِرْوَاطٌ. وقالوا للأسد: هِرْمَاسٌ؛ وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي هِرْمَاسٍ: إِنَّهُ (مِنَ الْهَرَسِ). وَحَدَّثَنَا أَيْضًا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَبَنٌ فُمَارِصٌ. وَقَالُوا دِلَاصٌ، وَدُلَامِصٌ، وَدُمَالِصٌ^(١). وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:

فَبَاتَتْ تَشْتَوِي وَاللَّيْلُ دَاجٍ ضَمَارِيطُ اسْتَهَا فِي غَيْرِ نَارٍ^(٢)

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ: بَعِيرٌ أَشْدَقُ، وَشَدَقَمٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ هَذَا مِنْ أَصْلَيْنِ ثَلَاثِيٍّ، وَرَبَاعِيٍّ. وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عِثْمَانَ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ فِي دُلَامِصٍ: إِنَّهُ رَبَاعِيٌّ، وَافَقَ أَكْثَرُهُ حُرُوفَ الثَّلَاثِيٍّ؛ كَسَبَطَ، وَسَبَطَرُ، وَلَوْلُو، وَلَالٌ. فَلَوْلُو رَبَاعِيٌّ، وَلَالٌ ثَلَاثِيٌّ. وَقِيَاسُ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي دُلَامِصٍ، أَنْ تَكُونَ الْمِيمُ فِي هَذَا كُلِّهِ زَائِدَةٌ، وَتَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عِثْمَانَ أَصْلًا، وَتَكُونُ الْكَلِمَةُ الَّتِي اعْتَقَبْتَ هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَيْهَا أَصْلَيْنِ، لَا أَصْلًا وَاحِدًا. نَعَمْ، وَإِذَا جَازَ لِلْخَلِيلِ أَنْ يَدْعَى زِيَادَةَ الْمِيمِ حَشْوًا - وَهُوَ مَوْضِعُ عَزِيزٍ عَلَيْهَا - فَزِيَادَتُهَا آخَرًا أَقْرَبُ مَأْخَذًا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا تَأَخَّرَتْ شَابَهَتْ بِتَطَرُّفِهَا أَوَّلَ الْكَلِمَةِ الَّذِي هُوَ مَعَانٌ لَهَا وَمِظَنَّةٌ مِنْهَا. فَقِيَاسُ قَوْلِهِ فِي دُلَامِصٍ: إِنَّهُ فُعَاعِلٌ أَنْ يَقُولَ فِي دُمَالِصٍ: فُمَاعِلٌ، وَكَذَلِكَ فِي قُمَارِصٍ، وَأَنْ يَقُولَ فِي بُلْعُومٍ، وَحَلَقُومٍ: إِنَّهُ فَعْلُومٌ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ آخَرًا أَكْثَرُ مِنْهَا أَوَّلًا؛ أَلَا تَرَى إِلَى تَلْقِيهِمْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ دِلْقِمٍ، وَدِرْدِمٍ، وَدِقْعِمٍ، وَفُسْحَمٍ، وَزُرْقَمٍ، وَسَتْهَمٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي آخِرِهِ. وَلَمْ نَرِ أَبَا عِثْمَانَ خَالَفَ فِي هَذَا خِلَافَهُ فِي دُلَامِصٍ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلِمَةِ مِثَابَهُ لِأَوَّلِهَا، فَكَانَتْ زِيَادَةُ الْمِيمِ فِيهِ أَمْثَلُ مِنْ زِيَادَتِهَا حَشْوًا. فَأَمَّا اِزْرَأَمٌ، وَاضْفَأَدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ هَمْزَتُهُ إِلَّا أَصْلًا، وَلَا تَحْمِلُهَا عَلَى بَابِ

(١) زَرَمَ وَازْرَأَمَ: انْقَطَعَ. ضَفَدَ وَاضْفَأَدَ: كَانَ كَثِيرَ اللَّحْمِ ثَقِيلًا فِي حَقِّهِ. زَلَمَ وَازْلَأَمُوا: أَسْرَعُوا. دِلَاصٌ وَدُلَامِصٌ وَدُمَالِصٌ: أَيُّ بَرَأَقٍ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْفَضْلِ بْنِ مُسْلِمٍ الْبُكَائِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (ضَرْطٌ)، وَرَصَفَ الْمُبَانِي

شامل، وشمال؛ لقلة ذلك. وكذلك لام الزلغب هي أخرى أن تكون أصلاً.

ومن الأصليين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قَرِق، وقَرَقَر، وقَرَقوس، وقولهم: سلس، وسَلْسَل، وقَلَق، وقَلَقَل. وذهب أبو إسحاق في نحو قلقل، وصلصل، وجرجر، وقَرَقَر، إلى أنه فَعْعَل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغذ، وزغذب، وسبَط، وسبَطَر، ودَمَث، ودِمَثَر، وإلى قول العجاج:

* ركبْتُ أخشاه إذا ما أحبباً^(١) *

هذا مع قولهم وتر حَجَجَر؛ للقوى الممتلى. نعم، وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب؛ ألا ترى إلى كثرته في نحو زَلَز، وزلزل، ومن أمثالهم (تَوَقَّرِي يا زِلْزَه) فهذا قريب من قولهم: قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت. ومنه قلق، وقلقل، وهوة، وهواة، وغوغاء، وغوغاء؛ لأنه مصروفاً رباعياً، وغير مصروف ثلاثي. ومنه رجل أدرد، وقالوا: عضَّ على دُرْدُرِه، ودُرْدُورِه^(٢). ومنه صلَّ، وصلصل، وعجَّ، وعجج. ومنه عين ثرة وثرارة. وقالوا: تكمكم من الكُمة، وحثثت، وحثثت، ورفقت، ورفقت؛ قال الله تعالى: ﴿فَكَبِّكُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤] وهذا باب واسع جداً، ونظائره كثيرة: فارتكب أبو إسحاق مركباً وعرأ، وسحب فيه عدداً جمّاً، وفي هذا إقدام وتعجرف. ولو قال ذلك في حرف أو حرفين كما قال الخليل في دُلامص، بزيادة الميم، لكان أسهل؛ لأن هذا شيء إنما احتمل القولُ به في كلمة عنده شاذة، أو عزيزة النظير. فأمّا الاقتحام بباب منقاد، في مذهب متعاد، ففيه ما قدمناه؛ ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثبّت إلا في مرميس، وحكى غير صاحب الكتاب أيضاً مرميت، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلاً من السين، كما أبدلت منها في سِت، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥/٢، ولسان العرب (حجج)، (خشى)، وتهذيب اللغة ١٦٣/٤،

٤٦١/٧، وتاج العروس (حجج)، وكتاب العين ٨٦/٣.

(٢) الذي في اللسان والقاموس الدردور موضع في وسط البحر بجيش ماؤه، لا تكاد تسلم السفينة منه الدردر: منبت الاسنان.

يا قاتلَ الله بنى السِّعَلاتِ عَمَرُو بن يَرْبُوع شِرَارَ النّاتِ
غيرَ أَغْفَاءَ ولا أَكِيَاتِ^(١)

فأبدل السين تاء.

فإن قلت: فإننا نجد للممرمريت أصلاً يختاره إليه وهو المَرْت^(٢)، قيل: هذا هو الذى دعانا إلى أن قلنا: إنه قد يجوز أن تكون التاء فى ممرمريت بدلا من سين مرمريس. ولولا أن معنا مَرْتًا لقلنا فيه: إن التاء بدل من السين البتّة، كما قلنا ذلك فى ستّ، والنات، وأكيات. فإن قال قائل متصراً لأبى إسحاق: لا ينكر أن يأتى فى المعتلّ من الأمثلة ما لا يأتى فى الصحيح؛ نحو سيد وميت، وقُضَاة ودُعَاة، وقيدودة، وصيرورة، وكيونة، وكذلك يجرى فى المضاعف ما لا يأتى فى غيره من تكرير الفاء. بل إذا كانوا قد كرّروها فى ممرمريت، وممرريس، ولم نر فى الصحيح قِيْعَلاً ولا فُعْلَةً فى جمع فاعل، ولا فيعلولاً مصدرًا كان ما ذهب إليه أبو إسحاق من تكرير الفاء فى المضاعف أولى بالجواز، وأجدر بالتقبّل، فهو قول، غير أن الأول أقوى؛ ألا ترى أن المضاعف (لا ينتهى) فى الاعتلال إلى غاية الياء والواو، وأن ما أعلّ منه فى نحو ظَلَّتْ، وَمَسَّتْ، و (ظَنَّتْ فى ظننت)، وتقصّيت، وتقضييت، وتقضييت من الفضّة، وتسريت من السّريّة، ليس شىء من إعلال ذلك ونحوه بواجب، بل جميعه لو شئت لصحّحته، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف فى الاعتلال، بل ذلك فيها فى عامّ أحوالها التى اعتلّت فيها أمر واجب أو مستحسن فى حكم الواجب، أعنى باب حارّى، وطائى وياجلّ، وبياسّ، وآية فى قول سيبويه. فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بيّس، فإنما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرّضة للعلة، وكثيرة الانقلاب عن

(١) الرجز لعلباء بن أرقم فى لسان العرب (نوت)، (سين)، (تا)، ونوادر أبى زيد ص ١٠٤، وتاج العروس (كيت)، (نوت)، (عسل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أنس)، (مرس)، والإنصاف ١١٩/١، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢، والحيوان ١٨٧/١، ١٦١/٦، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١، وسط اللآلى ص ٧٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢١/٣، وشرح المفصل ٣٦/١٠، ٤١، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٠٩، والممتع فى التصريف ٣٨٩/١، ونوادر أبى زيد ص ١٤٧، والمخصص ٢٦/٣، ٢٨٣/١٣، وتاج العروس (سين).

(٢) المَرْت: هو المكان لا نبت فيه.

حروف العلة، فأجريت (بَيْس) عنده مُجرى سَيْد، وهَيْن، كما أجريت التجزئة مجرى التعزية فى باب الحذف والتعويض، وتابِع أبو بكر البغداديين فى أن الحاء الثانية فى حثَّثت بَدَل من ثاء، وأن أصله حَثَّث. وكذلك قال فى نحو ثَرَّة، وثرثارة: إن الأصل فيها ثَرَّارة، فأبدل من الراء الثانية ثاء، فقالوا: ثرثارة. وكذلك طَرَدَ هذا الطرد. وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف عما ليس من مخرجه، ولا مقارباً فى المخرج له فإنه شِقَّ آخَر من القول. ولم يدَّع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هى عين أبدلت إلى لفظ الفاء، فأما أن يدَّعى أنها فاء مكررة فلا.

فهذا طريق تزاخُم الرباعى مع الثلاثى. وهو كثير جداً فاعرفه، وتوقَّ حمله عليه أو خلطه به، ومِز كلَّ واحد منهما عن صاحبه، ووالِه دونه؛ فإن فيه إشكالاً. وأنشدنى الشجرى لنفسه:

أناف على باقى الجمالِ ودَفَّتْ بأنوار عُشْبٍ مخضِّلٍ عوارِبِه

وأما تزاخُم الرباعى مع الخماسى فقليل. وسبب ذلك قِلَّةُ الأصلين جميعاً، فلمَّا قَلَّ قَلَّ ما يعرِض من هذا الضرب فيهما؛ إلا أن منه قولهم: ضَبَّغْطى، وضَبَّغْطرى^(١)، وقوله أيضاً:

* قد دَرَدَبْتُ والشيخُ دَرَدَيْسُ^(٢) *

فـ (دردبت) رباعى و (دردبىس) خماسى. ولا أدفع أن يكون استكره نَفْسَه على أن بنى من (دردبىس) فعلاً فحذف خامسه؛ كما أنه لو بنى من سفرجل فعلاً عن ضرورة لقال: سَفَرَج.

(١) الضبغطى والضبغطرى: كلمة يفزع بها الصبيان.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (دردب)، (دردبىس)، وتاج العروس (دردبىس)، والمخصص ٤٥/١.

الدردبة: الخضوع والذل. والدردبىس: الشيخ الكبير.

باب في (المثليين)؛ كيف حالهما في الأصلية والزيادة وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو؟

اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلاً لا غيرُ فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين. فالمتصلان نحو الحَفَفِ، والصدَدِ، والقَصَصِ، وصَبَّيْتُ، وحَلَلْتُ، وشَدَدْتُ، ودَدَنْ، وَيَبْنَ. وأما المنفصلان فنحو دَعَدَ، وتَوَتَ، وطُوطَ، وقَلَقَ، وسَلَسَ. وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحدة؛ نحو حَمَامَ، وَسِمَامَ، وثَالِثَ، وسَالِسَ؛ رويناه عن الفراء قول الرازي:

مكورة غَرَّثِي الوِشَاحِ السَّالِسِ تضحك عن ذِي أَشْرٍ غُضَارِسٍ^(١)

وكذلك كَوَكَبَ، ودَوَدَجَ. وليس من ذلك دَوَادِمَ؛ لأنه مهموز.

وكذلك إن كان هناك حرفان تُسْقِطُهُمَا الصَّنْعَةُ جَرِيًّا في ذلك مَجْرَى الحرف الواحد (كألف حمام وسمام، وواو كوكب ودَوَدَجَ) وذلك أَلْتَدَدَ، ويلندد؛ يوضح ذلك الاشتقاق في الندد؛ لأنه هو الألد. وأما أَلْتَنَجَجَ فَإِنَّ عِدَّةَ حُرُوفِهِ خَمْسَةٌ، وثالثه نون ساكنة، فيجب أن يُحْكَمَ بزيادتها فتبقى أربعة؛ فلا يخلو حيثنذ أن يكون مكرر اللام؛ كباب قُعْدُدَ وشُرْبُبَ، أو مَزِيدَةٌ في أوله الهمزة؛ كأحمر، وأصفر، وإثمد. وزيادة الهمزة أولاً أكثر من تكرير اللام آخرًا. فعلى ذلك ينبغي أن يكون العمل. فتبقى الكلمة من تركيب (ل ج ج)، (فمثلاًها إذن أصلان) وكذلك يَلْتَنَجَجَ؛ لأن الياء في ذلك كالهمزة؛ كما قدمناه. فمثلاً أَلْتَنَجَجَ وَيَلْتَنَجَجَ أصلان كمثلى أَلْتَدَدَ وَيَلْتَدَدَ.

فهذه أحكام المثليين إذا كان معهما أصل واحد في أنهما أصلان لا محالة.

فأما إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلاً فعلى أضرب: منها أن يكون هناك تكرير على تساوى حال الحرفين. فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولاً،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (سلس)، (عظمس)، (غضرس)، وديوان الأدب ٥٨/٢.

السلس: السلس اللين. غضارس: بارد عذب.

وذلك نحو قلقل، وصعصع، وقرقر، فالكلمة إذاً لذلك رباعية. وكذلك إن اتفق الأول والثالث، واختلف الثانى والرابع؛ فالمثلان أيضاً أصلان. وذلك نحو قرفخ وقرقل، ورهزق؛ وجرجم^(١). وكذلك إن اتفق الثانى والرابع؛ واختلف الأول والثالث؛ نحو كبربر^(٢)، وقسطاس، وهزنبزان، وشعلع، فالمثلان أيضاً أصلان. وكل ذلك أصل رباعى. وكذلك إن اتفق الأول والرابع، واختلف الثانى والثالث؛ فالمثلان أصلان، والكلمة أيضاً من بنات الاربعة. وذلك نحو قريق، وصعفصة^(٣) [وسلُوس]. وكذلك إن اتفق الأول والثانى، واختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان، والكلمة أيضاً رباعية. وذلك نحو ديدبون، وزيزفون^(٤)؛ هما رباعيان؛ كباب ددن وكوكب فى الثلاثة. ومثالهما (فيعلُول) كخيسفوج، وعيضموز. فهذه حال الرباعى.

وكذلك أيضاً إن حصل معك ثلاثة أحرف أصول، ومعهما مثلان غير ملتقيين، فهما أيضاً أصلان، وذلك كقولهم زبعبق، وشمشليق، وشفشليق.

فهذه هى الأصول التى يكون فيها المثلان أصليين. وما علمنا أن وراء ما حضرنا واحضرناه منها مطلوباً فيتعَب بالتماسه وتطلبه.

فأما متى يكون أحد المثلين زائداً فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان، فأحدهما زائد. وسنذكر أيهما هو الزائد عقيب الفراغ من تقسيم ذلك. وذلك كمهدد، وسردد، وجلبب، وشملل، وصغرر، واسحنكك، واقعنسس. وكذلك إن كان معك حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان، فأحد المثلين أيضاً زائد. وذلك نحو سلّم، وقلف، وكسر، وقطع. وكذلك إن فصل بين المثلين المتأخرين عن الأصليين المتقدمين، أو المتوسطين بينهما زائد؛ فالحال واحدة.

(١) يقال صعصع القوم: فرقهـم. فرخ: هو نبات الرجلـة. قرقل: هو قميص للنساء. رهزق: أكثر من الضحك. وجرجم الشراب: شربه.

(٢) فى القاموس واللسان أن ابن جنى ذكره ولم يفسره، ويقول صاحب القاموس: «وعندى، أنه تصحيف والصواب بالزأى آخره» وهو يريد الكربز وهو القثاء الكبار.

(٣) قريق: هو دكان البقال. صعفصة: هو السكباـج، وهو لحم يطبخ بخل.

(٤) الديدبون: اللـهو. يقال ناقة زيزفون: سريعة.

وذلك نحو قُرْدُودٍ، وَسِحْتِيتٍ، وَصِهْمِيمٍ. وَقُرْطَاطٍ، وَصِفْنَاتٍ^(١)، (وَعَثَوْنَلٍ)،
(واعشوشب، واخلولق).

فهذا حكم المثليين يجيئان مع الأصليين.

وكذلك إن جاء بعد الثلاثة الأصول؛ وذلك نحو قَفْعَدَدٍ، وَسَبْهَلَلٍ، وَسَبْخَلَلٍ،
وَهَرِشَقَ، وَعَرَبْدٌ، وَقُسْحُبٌ، وَقُسْقُبٌ، وَطُرْطُبٌ.

وكذلك إن التقى المثلان حَشَوًا؛ وذلك نحو علكد، وهَلْقَس، وَدَبْخَس،
وَشُمْمَخَر، وَضُمْمَخَر، وَهَمْمَق، وَزُمْلَق، وَشَعْلَع، وَهَمْلَع، وَعَدْبَس، وَعَجْنَس^(٢).

وكذلك إن حَجَزَ بين المثليين زائد. وذلك نحو جَلْفَزِيز، وَهَلْبَسِيس،
وَخَرْبَصِيس، وَحَنْدَقُوق. فهذه الكلم كلها رباعية الأصل، وأحد مثليها زائد.

فأما هَمَرَّش فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لَمَّا لم يُخَفَ
هناك لَبَس؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال (جَعْفَر) فيلتبس به هَمَرَّش.
ولو حَقَّرَتْ (هَمَرَّشًا) لقلت (هَنِيمِر) فأظهرت نونها لحركتها. وكذلك لو اسْتَكْرَهَتْ
على تكسيرها لقلت (هَنَامِر). ونظير إدغام هذه النون إذا لم يخافوا لبسًا قولهم
أَمْحَى، وَأَمَّاز، وَأَمَّاع. ولما لم يكن في الكلام (أَفْعَل) علم أن هذا انفعل؛ قال
أبو الحسن: ولو أردت مثال انفعل من رأيت ولحِزْتُ لقلت: أَرَأَى، وَالْحَزَّ.

فإن قلت: فما تقول في مثل عَدَوَّر، وَسَنَوَّر، وَاعْلَوَّط، وَاخْرَوَّط، وَهَبَّيْخ،
وَهَبَّيْغ، وَجَبْرُوَّة، وَسَمْعَنَّة، وَنَظْرَنَّة، وَزَوْنَك، فيمن أخذه من زاك يزوك - وعليه
حملة أبو زيد لأنه صَرَّفَ فعله عقيبه معه - فإن هذا سؤال ساقط عنا؛ وذلك أنا
إنما كلامنا على ما أحد مثليه زائد ليذكر فيما بعد. فأما ما مثلاه جميعًا زائدان
فليس فيه كلام ولا توقّف في القطع (بزائديه معًا).

(١) قُرْدُود: هو ما ارتفع من الأرض وغلظ. صهميم: من معانيه السيد الشريف. قُرْطَاط: هو
كالبردة يوضع تحت السرج. صفنات: هو الجسم الشديد.

(٢) القفعدد: القصير. سَبْخَلَل: ضخم. قُسْحُب: هو الضخم. قسقب: الضخم. طُرْطُب: هو
الثدي الضخم المسترخى. علكد: هو الغليظ الشديد العتق. هَلْقَس: من معانيه الجوع الشديد
شمخر: هو المتكبر. ضمخر: المتكبر أيضًا. عجنس: هو الجعل الضخم.

فإن قيل: فهذا؛ ولكن ما تقول في صمحمح، ودَمَكَمَك، وبابهما؟ قيل: هذا في جملة ما عقدناه؛ ألا ترى أن معك في أوّل المثال الصاد، والميم، وهما لفظ أصلين ثم تكرر كل واحد من الثاني والثالث فصار عَوْدَ الثاني ملحقاً له بباب (فعل) وعَوْدَ الثالث ملحقاً له بباب (فعلل) فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثاني والثالث قد عاد عليه نفس لفظه كما عاد على طاء (قطع) لفظها، وعلى دال (قعد) أيضاً لفظها. فباب (فعلل) ونحوه أيضاً ثلاثي؛ كما أن كل واحد من (سَلَم) و (قَطَعَ) و (قُعُد) و (شَمَل) ثلاثي. وهذا أيضاً جواب من سأل عن مرمريس ومرمريت سؤاله عن صمحمح، ودَمَكَمَك؛ لأن هذين أولاً كذبتك آخرًا.

الآن قد أتينا على أحكام المثلين: متى يكونان أصلين، ومتى يكون أحدهما زائداً، بما لا تجده متقصي متحجراً في غير كلامنا هذا.

وهذا أوان القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيهما هو.

فمذهب الخليل في ذلك أن الأوّل منهما هو الزائد؛ ومذهب يونس - وإياه كان يعتمد أبو بكر - أن الثاني منهما هو الزائد. وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً، واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو حوقل، وياء بيطر؛ وجعل يونس الثانية منه كواو جهور، ودهور^(١). وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور، ودهور؛ وجعل يونس الثانية كياء سلقيت، وجعبيت. وهذا قدر من الحجاج مختصر، وليس بقاطع، وإنما فيه الأئس بالنظر، لا القطع باليقين. ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي - رحمه الله - يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم: اقعنسس، واسحنكك؛ قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعلنل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين؛ نحو احرنجم، واخرنطم. واقعنسس ملحق بذلك؛ فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلاً كما أن الطاء المقابلة لها من (اخرنطم) أصل. وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة، من غير ارتياب ولا شبهة. وهذا في معناه شديد حسن جارٍ على أحكام

(١) جهور: اسم موضع. دهورة: قذفه في مهواة.

هذه الصناعة. ووجدتُ أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب، وبعضها لهذا المذهب. فمما يشهد لقول يونس قول الراجز:

بنى عُقِيلٍ ماذِه الخَنَافِقِ! المال هَدَى، والنساء طَالِقٌ^(١)

فالخَنَافِقِ جمع خَنَفَقِيقٍ، وهى الداهية. ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية؛ فيبعد أن تكون الأولى؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير به فى الواحد إلى (خنفيق) ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين بل يجتلب إليه تعويضاً أو إشباعاً. فكان يجب على هذا خنافيق. فلماً لم يكن كذلك علمتُ أنه إنما حذف القاف الثانية فبقى (خنفقى) فلماً وقعت الياء خامسة حذفت فبقى (خنفق) فقليل فى تكسيره خنافق. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفيق) وكان قياس تكسيره خنافيق؛ غير أنه اضطرَّ إلى حذف الياء؛ كضرورته إلى حذفها فى قوله:

* والبكراتِ الفُسْجُ العظامسا^(٢) *

قليل: الظاهر غير هذا، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل. فإذا صحَّ أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هى الزائدة دون الأولى. ففى هذا بيان وتقوية لقول يونس.

ويقوى قوله أيضاً أنهم لما ألحقوا الثلاثة بالأربعة فقالوا مَهْدَدٌ، وجلبب، بدأوا باستعمال الأصليين، وهما الميم، والهاء، والجيم واللام، فهذان أصلان لا محالة. فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل كما أن الميم أصل، فكذلك يجب أن تكون

(١) «النساء طالق»، كذا بإفراد الخبر، وكأنه ذهب إلى أنه يريد: كل امرأة طالق. ولو قال: والنساء طوالق؛ لاستغنى عن هذا.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث الربعى فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨، والكتاب ٤٤٥/٣، والدرر ٢٤٣/٦، ولسان العرب (ظبطب)، (فسج) (وعع)، (صرف)، (حمم)، (غنم)، (دهده)، (عدا)، والمحتسب ٩٤/١، ٣٠٠، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وتاج العروس (فسج)، والمخصص (٤/٤٧، ٦١/٧، ١٣٨).

البكرات جمع البكرة وهى الناقة الفتية. والفُسْجُ جمع فاسج وهى الحائل السمينة. والعطامس: جمع العطيُموس، وهى الناقة الحسنة، والقياس العطاميس؛ فحذف الياء. انظر اللسان (عطمس).

الدال الأولى أصلاً لتتبع الهاء التى هى أصل. فكما لا يُشكّ أن الهاء أصل تبع أصلاً، فكذلك ينبغى أن تكون الدال الأولى أصلاً تبع أصلاً، من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة؛ وهى الفاء والعين واللام. فلمّا استوفيت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جعفر) الأصول الأول الثلاثة وبقيت هناك بقية من الأصل الممثل - وهى اللام الثانية التى هى الراء - استوفيت لها لام ثانية مكررة، وهى الدال الثانية. نعم وإذا كانت اللام الثانية من الرباعى مشابهة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذى هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة.

فهذا كله - كما ترى - شاهد بقوة قول يونس.

فأما ما يشهد للخليل فأشياء. منها ما جاء من نحو فَعَوَعْلَ، وَفَعَيْعَلْ، وَفَعَنْعَلْ، وَفَعَاعِلْ، وَفُعَاعِيلْ؛ نحو غَدَوْدَنْ، وَخَفِيدَدَ، وَعَقَنْقَلْ، وَزَرَارِقْ، وَسُخَاخِين^(١). وذلك أنك قد علمت أن هذه المثل التى تكررت فيها العينان إنما يتقدّم على الثانية منهما الزائد لا محالة؛ أعنى واو فَعَوَعْلَ، وياء فَعَيْعَلْ، ونون فعنل، والفاء فَعَاعِلْ وَفُعَاعِيلْ. فكما أنهما لما اجتمعا فى هذه المثل ما قبل الثانية زائد لا محالة، فكذلك ينبغى أن يكونا إذا التقيا غير مفصول بينهما فى نحو فَعَلْ، وفُعَلْ، وفَعَالْ، وفُعَالْ، وفَعِيلْ، وما كان نحو ذلك: الزائدة منهما أيضاً هى الأولى؛ لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محالة. فكما لا يُشكّ فى زيادة ما قبل العين الثانية فى فَعَوَعْلَ، وبابه، فكذلك ينبغى ألا يشكّ فى زيادة ما قبل العين الثانية ممّا التقت عيناه؛ نحو فَعَلْ، وفُعَلْ، وبقيّة الباب. وهذا واضح.

فإن عكس عاكس هذا فقال: إن كان هذا شاهداً لقول الخليل عندك كان هو أيضاً نفسه شاهداً لقول يونس عند غيرك. وذلك أن له أن يقول: قد رأينا العينين فى بعض المثل إذا التقتا مفصولة إحداهما من الأخرى فإن ما بعد الأولى منهما زائد لا محالة، ويورد هذه المثل عينها؛ نحو عَوَثَلْ، وَخَفِيدَدَ، وَعَقَنْقَلْ، وبقيّة الباب، فيقول لك: فكما أنّ ما بعد العين الأولى منها زائد لا محالة، فليكن أيضاً ما بعد العين الأولى فى فَعَلْ، وفُعَلْ، وبقيّة الباب هو الزائد لا محالة.

(١) يقال شاب غدودن: ناعم. خفيدد: هو السريع. ماء سخاخين: حار.

فالجواب أن هذه الأحرف الزوائد في فعول، وفعيل، [وفعلل] وبقية الباب أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة، وذلك لسكونها، كما أن العينين إذا التقتا فالأولى منهما ساكنة لا غير؛ نحو فَعَل، وفَعَّل، وفَعِّل وبقية الباب. ولا نعرف في الكلام عينين التقتا والأولى منهما متحركة؛ ألا ترى أنك لا تجد في الكلام نحو فَعِّل، ولا فَعْعَل، ولا فَعْعَل ولا شيئاً من هذا الضرب لم نذكره. فإذا كان كذلك علمت أن واو (فعول) لسكونها أشبه بعين (فعل) الأولى لسكونها أيضاً منها بعينها الثانية لحركتها، فاعرف ذلك فرقاً ظاهراً.

ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصَوَّاع: الصِّيَّاع، فيما رويناه عن الفراء؛ وفي ذلك دلالة على ما نحن بسبيله. ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين - لا سيما فيما كثر استعماله - فأبدلوا الأولى من العينين ياء - كما قالوا في أمّا: (أيماً) ونحو ذلك - فصار تقديره: الصِّيَّوع، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا (الصِّيَّاع). فإبدالهم العين الأولى من الصَوَّاع دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل.

فإن قلت: فقد قَلَبَتِ العين الثانية أيضاً فقلت (صِيَّاع) فلسنا نراك إلا وقد أعللت العينين جميعاً، فمن جعلك بأن تجعل الأولى هي الزائدة دون الآخرة، وقد انقلبتا جميعاً؟

قيل قَلَبُ الثانية لا يستنكر؛ لأنه كان عن وجوب (وذلك) لوقوع الياء ساكنة قبلها، فهذا غير بعيد ولا معتدّر منه؛ لكن قلب الأولى - وليس هناك علة تَضْطَرُّ إلى إبدالها أكثر من الاستخفاف مجرداً - هو المعتد المستنكر الموعول عليه المحتج به، فلذلك اعتمدناه، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه؛ إذ كان تلعباً بالحرف من غير قوة سبب، ولا وجوب علة. فأمّا ما يقوى سببه ويتمكن حال الداعي إليه فلا عجب منه، ولا عصمة للحرف - وإن كان أصلياً - دونه. وإذا كان الحرف زائداً كان بالتلعب به قميناً.

واذكر قول الخليل وسيبويه في باب مَقُول ومَبِيع، و [أن] الزائد عندهما هو المحذوف، أعني واو مفعول؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل.

فإن قلت: فما أنكرت أن يكونوا إنما أبدلوا العين الثانية في صَوَّاع دون

الأولى، فصار التقدير به إلى صَوْبَاغ، ثم وقع التغيير فيما بعد؟

قيل: يمنع من ذلك أن العرب إذا غَيَّرَت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانيةُ مشابهةً لأصول كلامهم ومُعْتَاد أمثلتهم. وذلك أنك تحتاج إلى أن تَنِيْب شيئاً عن شيء، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول. ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم، كما كان المُنَاب عنه مثلاً من مثلهم أيضاً؛ ألا ترى أن الخليل لما رَتَّب أمر أجزاء العَرُوض المَزاحِفَة، فأَوَقَعَ للزحاف مثلاً مكان مثال عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوقاً، وهَجَرَ ما كان بَقْتُهُ صِنْعَةً الزحاف من الجزء المَزاحِف مما كان خارجاً عن أمثلة لغتهم..

وذلك أنه لما طوى^(١) (مُسْ تَفْ عُلُنْ) فصار إلى (مُسْ تَعْلُنْ) ثَنَاءً إلى مثال معروف وهو (مفتعلن) لما كره (مُسْتَعْلُنْ) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل. وكذلك لما ثرم^(٢) (فَعُولُنْ) فصار إلى (عُولُ) وهو مثال غير معروف، عدَّله إلى (فَعْلُ). وكذلك لما خَبَلَ^(٣) (مُسْتَفْعِلُنْ) فصار إلى (مُتَعْلُنْ) فاستنكر ما بقى منه، جعل خالِفَةً الجزء (فَعْلَتُنْ) ليكون ما صِيرَ إليه مثلاً مألوقاً، كما كان ما انصَرَفَ عنه مثلاً مألوقاً.

ويؤكِّد ذلك عندك أن الزحاف إذا عَرَضَ في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثلاً معروفاً لم يَسْتَبْدِلْ به غيره. وذلك كقبضه^(٤) (مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعلن)، وككفّه^(٥) أيضاً لما صار إلى (مفاعيل) فلماً كان ما بقى عليه الجزء بعد زحافه مثلاً غير مستنكر أقره على صورته ولم يَتَحَشَّمْ تصوير مثال آخر [غيره] عوضاً منه، وإنما أَخَذَ الخليل بهذا لأنه أحزم، وبالصنعة أشبه.

فكذلك لما أريد التخفيف في صَوَاغٍ أبدل الحرف الأول فصار من (صِيَوَاغ) إلى لفظ (فِيَعَال) كغِيْدَاقٍ وخِيْتَامٍ. ولو أبدل الثاني لصار (صَوْبَاغ) إلى لفظ (فَعِيَال)،

(١) الطى من أضرب الزحاف. وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة. وهو هنا الفاء.

(٢) الثرم في (فعولن): حذف فائه - ويسمى خرمًا - مع حذف نونه - ويسمى قبضًا.

(٣) الخبل في (مستفعلن): حذف تائه بالخب، مع حذف فائه بالطى.

(٤) القبض: حذف الخامس الساكن، وهو في (مفاعيلن) حذف الياء.

(٥) الكف: سقوط السابع الساكن. وهو في (مفاعيلن): حذف النون.

وفعيال مثال مرفوض. فإن قلت (كان يصير من صوياغ إلى لفظ فوعال)، قيل قد ثبت أن عين هذه الكلمة واو فـ (صوياغ) إذا لو صير إليه لكان (فعيالا) لا محالة، فلذلك قلنا: إنهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثم إنهم (أبدلوا لها) العين الثانية، وإذا كان المبدل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد؛ لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل.

فهذا أيضاً أحد ما يشهد بصحة قول الخليل.

ومنها قولهم: صَمَحَمَح، ودَمَكَمَك؛ فالحاء الأولى هي الزائدة؛ وكذلك الكاف الأولى؛ وذلك أنها فاصلة بين العينين، والعينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولاً بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلا رائداً؛ نحو عَثَوْتُ، وَعَقَنْقَل، وسَلَاكَمْ، وخَفِيفْد. وقد ثبت أيضاً بما قدمناه [قبيل] أن العين الأولى هي الزائدة. فثبت إذاً أن الميم والحاء الأوليين في (صمحمح) هما الزائدتان، وأن الميم والحاء الآخرين هما الأصلان. فاعرف ذلك؛ فإنه مما يحقق مذهب الخليل.

ومنها أن التاء في (تفعيل) عوض من عين (فعال) الأولى، والتاء رائدة فينبغي أن تكون عوضاً من رائد أيضاً، من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي. فالعين الأولى إذاً من (قطّاع) هي الزائدة؛ لأن تاء تقطيع عوض منها؛ كما أن هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل، وكلتاها رائدة.

فليس واحد من المذهبيين إلا وله داع إليه، وحامل عليه. وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبيين إلا بعد تأمله، وإنعام الفحص عنه. والتوفيق بالله عز وجل.

باب في الأصلين (يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فامكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيُّهما الأصل، وأيُّهما الفرع. وسنذكر وجوه ذلك.

فمما تركيابه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ، وجَبَذَ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً؛ نحو جذب يجذب جَذْباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجَبَذَ يجبِذ جَبْذاً فهو جابذ، والمفعول مجبوذ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالميزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قَصُر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه. وذلك كقولهم أنى الشيءُ يَأْنِي، وآن يثين. فآن مقلوب عن أنى. والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أنى يَأْنِي وهو الإنى، ولا تجد لأن مصدراً؛ كذا قال الأصمعي. فأمّا الآين فليس من هذا فى شيء، إنما الآين: الإعياء والتعب. فلماً عُدِم من (آن) المصدرُ الذى هو أصل للفعل، عُلِم أنه مقلوب عن أنى يَأْنِي إَنَى؛ قال الله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَافِظِينَ إِنَّهَا﴾ [الاحزاب: ٥٣] أى بلوغه وإدراكه. قال أبو على: ومنه سَمَوْا الإِنَاء؛ لأنه لا يستعمل إلا بعد بلوغه حفظه من خَرَزِهِ أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك. غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدراً، وهو الآين. فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه.

ومثل ذلك [فى القلب] قولهم (أَيْسْتُ من كذا) فهو مقلوب من (يُسْتُ) (يُسْتُ) (أَيْسْتُ من كذا) وهو ما ذهب إليه من أن (أَيْسْتُ) لا مصدر له،

وإنما المصدر (ليئست) وهو اليأس واليآسة. قال فأمّا قولهم في اسم الرجل (إياس) فليس مصدرًا لأيست، ولا هو أيضًا من لفظه. وإنما هو مصدر (أست الرجل) أووسه إياسًا، سمّوه به كما سمّوه عطاء تفاؤلاً بالعطية. ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه (عياضًا) وإنما هو مصدر عُضّته أى أعطيته؛ قال:

عاضها الله غلامًا بعد ما شابت الأصداغ، والضرسُ نَقْدٌ^(١)

عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعنى قوله: (والضرس نقد) أى ونقد الضرس. وأمّا الآخر فعندى أنه لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقول: إست آس، كهبت أهاب. فظهوره صحيحًا يدلّ على أنه إنما صحّ لأنه مقلوب عما تصحّ عينه وهو (يئست) لتكون الصحة دليلًا على ذلك المعنى؛ كما كانت صحة (عور) دليلًا على أنه فى معنى ما لا بدّ من صحته وهو (اعور).

فأمّا تسميتهم الرجل (أوسًا) فإنه يحتمل أمرين، أحدهما أن يكون مصدر (أسته) أى أعطيته؛ كما سمّوه عطاء وعطية. والآخر أن يكون سمّوه به كما سمّوه ذئبًا. فأمّا ما أنشدناه من قول الآخر:

لى كلّ يومٍ من ذؤالة ضغثٌ يزيد على إباله^(٢)
فلا حشائك مشقصًا أوسًا أوس من الهباله^(٣)

(١) البيت من الرمل، وهو للهلزلى فى لسان العرب (نقد)، وبلا نسبة فى المنطق ص ٤٩، والخصائص ٧١/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٨٧٣، ولسان العرب (صدغ)، ومغنى اللبيب ص ٤٨٥.

(٢) ذؤالة: الذئب، وقوله «ضغث يزيد على إباله» أى بلية على بلية، وكان الذئب طمع فى ناته الهباله. فى اللسان (فى كل يوم).

(٣) قول أسماء بن خارجة فى اللسان (أوس).

يقال حشاه سهماً: رماه به. والمشقص: سهم عريض النصل. وأوس: تصغير أوس، وهو الذئب. وأوسًا: هو موضع الشاهد، خاطب بهذا الذئب، وقيل: افترس له شاة فقال: لأضعن فى حشاك مشقصًا عوضًا يا أوس من غنيمتك التى غنمتها من غنمى. وقال ابن سيده: أوسًا أى عوضًا، انظر اللسان (أوس).

فـ (أوسًا) منه ينتصب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله: (لاحشأتك) فكانه قال (لأؤوسنك أوسًا) كقول الله سبحانه «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَّعَ اللَّهِ» [النمل: ٨٨] لأن مرورها يدلّ على صنّع الله، فكانه قال: صنع الله ذلك صنعًا، وأضاف المصدر إلى فاعله؛ كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسندًا إلى اسم الله تعالى. وأمّا قوله (أويس) فنداء، أراد: يا أويس، يخاطب الذئب، وهو اسم له مصغرًا، كما أنه اسم له مكبرًا؛ قال:

يا ليت شعري عنك - والأمر أمم - ما فعل اليوم أويس في الغنم^(١)

فأمّا ما يتعلق به (من) فإن شئت علّفته بنفس أوسًا؛ ولم يعتدّ بالنداء فاصلا لكثرتة في الكلام، وكونه معترضًا به للتسديد، كما ذكرنا من هذا الطرز في باب الاعتراض في قوله:

يا عمرَ الخيرِ جُزيتَ الجنةَ فأكسُ بُنيّاتي وأمهتَه

أو - يا أبا حفص - لأمضيته^(٢)

فاعترض بالنداء بين (أو) والفعل. وإن شئت علّفته بمحذوف يدلّ عليه (أوسًا) فكانه قال: أؤوسك من الهبالة، أى أعطيك من^(٣) الهبالة. وإن شئت جعلت حرف الجرّ هذا وصفًا لأوسًا، فعلّفته بمحذوف، وضمّته ضمير الموصوف.

ومن المقلوب قولهم امضحلّ، وهو مقلوب عن اضمحلّ؛ ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحلّ وهو الاضمحلال؛ ولا يقولون: امضحلال. وكذلك قولهم: اكفهرّ واكرهفّ، الثانى مقلوب عن الأول؛ لأن التصرّف (على اكفهرّ وقع)، ومصدره الاكفهرار، ولم يمرر بنا الاكْرِهفاف؛ قال النابغة:

(١) الرجز لعمرؤ ذى الكلب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٥٧٥، ولسان العرب (الجب)، (مرخ)، (حشك)، (رخم)، (عمم)، وتاج العروس (الجب)، (مرخ)، (جول)، (رخم)، (عمم)، وللهمذلى فى لسان العرب (أوس)، وتاج العروس (أوس)، ويلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٣٨، ومقاييس اللغة ١/ ١٥٧، والمخصص ٨/ ٦٦، وكتاب العين ٧/ ٣٣٠.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أوس)، (خضل)، ورصف الجانى ص ٤٠٠، وشرح المفصل ٤٤/١.

(٣) من: هنا للتعويض. أى أعطيك عوضها.

أو فازجروا مكفهرًا لا كفاء له كالليل يخلط أصرامًا بأصرام^(١)
وقد حكى بعضهم مكرهف. فإن ساواه في الاستعمال فهما - على ما نرى -
أصلان.

ومن ذلك: هذا لحم شخيم، وخشيم، وفيه تشخيم، ولم أسمع تشخيم. فهذا
يدلّ على أن (شخيم أصل الخشيم).

ومن ذلك قولهم: اطمأن. ذهب سيبويه فيه إلى أنه مقلوب، وأن أصله من
طامن، وخالفه أبو عمر فرأى ضد ذلك. وحجة سيبويه فيه أن (طامن) غير ذي
زيادة، واطمأن ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن
لذلك، وذلك لأن مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه
بينها وبينه، وهو [و] إن لم تبلغ الزيادة على الأصول فُحُشَ الحذف منها، فإنه -
على كل حال - على صدّد من التوهين لها؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها،
كما يُتَحَامَلُ بحذف محذوف منها. وإذا كان في الزيادة طَرَفٌ من الإعلال للأصل
كان أن يكون القلبُ مع الزيادة أولى. وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من
الضعف أسرع إليها ضعف آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حنيقة في الإضافة إليها لحذف
تائها في قولهم حَنَفِيّ، ولمّا لم يكن في (حنيف) تاء تحذف فيحذفُ ياؤها جاء في
الإضافة إليه على أصله، فقالوا: حنيفي.

فإن قال أبو عمر: جرى المصدر على اطمأن يدلّ على أنه هو الأصل، وذلك
قولهم: الاطمئنان، قيل: قولهم (الطمأنينة) بإزاء قولك: الاطمئنان، فمصدر
بمصدر، وبقي على أبي عمر أن الزيادة جرّت في المصدر جرّيها في الفعل. والعلّة
في الموضعين واحدة. وكذلك الطمأنينة ذات زيادة، فهي إلى الاعتلال أقرب. ولم
يقنع أبا عمر أن يقول: إنما أصلان متقاودان كجذب وجذب، حتى مكّن خلافه
لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه البتة.

وذهب سيبويه في قولهم (أيتق) مذهبين: أحدهما أن تكون عين أنوق قُلبت

(١) البيت من البسيط وهو للناطقة في ديوانه ص ٨٣، ولسان العرب (صرم)، وتاج العروس
(صرم).

المكفهر: الجيش.

إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير (أوتق) ثم أبدلت الواو ياء لأنها؛ كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال على ما مضى؛ والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول (أفقل)، وعلى القول الأول (أعقل).

وذهب الفراء فى (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه. وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان، وزجرها ابنها، فقلت لها: رُدِّي عليه، فقالت: أخاف أن يَجُوهِنِي بأكثر من هذا. قال: وهو من الوجه، أرادت: يواجهنى. وكان أبو على - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً. قال: ولما أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من فَعَلٍ إلى فَعَلَ، (يريد أنه) صار من وجه إلى جَوَهٍ، ثم حُرِّكت عينه فصار إلى جَوَهٍ، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (جاه) كما ترى، وحكى أبو زيد: قد وجّه الرجل وجَاهَةً عند السلطان، وهو وجّيه. وهذا يقوِّى القلب؛ لأنهم لم يقولوا (جَوَهٍ) ولا نحو ذلك.

ومن المقلوب (قَسِي) و (أشياء) فى قول الخليل.

وقوله:

* مَرَوَانُ مروان أخو اليوم اليمى *

فيه قولان: أحدهما أنه أراد: أخو اليوم السهل اليوم الصعب، يقال يوم أيوم، ويوم، كاشعث وشعث، وأخشن وخشن، وأوجل ووجل، فقلّب فصار (يَمِو) فانقلبت العين لانكسار ما قبلها، طرّقاً. والآخر أنه أراد: أخو اليوم اليوم، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم: اليوم اليوم، فقلّب فصار (اليَمِو) ثم نقله من فَعَلٍ إلى فَعَلَ، كما أنشده أبو زيد من قوله:

علام قتلُ مسلمٍ تعبداً منذ سنة وخمسون عدداً^(١)

- يريد خمسون - فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار اليمى. هذان قولان فيه مَقُولان.

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (خمس)، (يوم) والدرر ٢٣٢/٦، والمحاسب ٨٦/١، ونوادير أبى زيد ص ١٦٥، وجمع الهوامع ١٥٧/٢، وتاج العروس (خمس).

ويجوز عندى فيه وجه ثالث لم يُقَلَّ به. وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثانى: أخو اليوم اليوم، ثم قُلب فصار (اليَمَو) ثم نُقلت الضمة إلى الميم فى حدّ قولك: هذا بَكْرٌ، فصارت اليَمَو، فلماً وقعت الواو طرفاً بعد ضمة فى الاسم أبدلوا من الضمة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت اليَمِى، كآخى وأذل.

فإن قيل: هلا لم تُستكّر الواو هنا بعد الضمة لما لم تكن الضمة لازمة؟

قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم قد أجروه فى هذا النحو مجرى اللّازم؛ ألا تراهم يقولون على هذه اللغة: هذه هندٌ، ومررت بجُمْلٍ، فيتبعون الكسر الكسر والضمّ الضمّ؛ كراهية للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون، وإن كانت الضمة عارضة. وكذلك كرهوا مررت بجُمْلٍ لثلاث يصيروا فى الأسماء إلى لفظ فعلٍ. فكما أجروا النقل فى هذين الموضعين مجرى اللّازم فكذلك يجوز أن يجرى اليَمَو مجرى (أدَلٍ وأحقّو) فيغير كما غيرا، فقيل (اليَمِى) حملاً على الأدلى والأحقى. (فإن قيل: نحو زيد وعون لا ينقل إلى عينه حركة لامه، واليوم كعون، قيل جاز ذلك ضرورة لما يُعقب من صلاح القافية، وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر).

ومن المقلوب بيت القطامى:

ما اعتاد حبُّ سُلَيْمَى حينَ معتادٍ ولا تَقْضَى بواقى دَيْنِها الطادى^(١)

هو مقلوب عن الواطد، وهو الفاعل من وَطَدَ يَطْدُ، أى ثبت. فقُلب عن (فاعل) إلى (عالف).

ومثله عندنا (الحادى) لأنه فاعل من وحد، وأصله الواحد فنقل عن فاعل (إلى عالف) سواءً، فانقلبت الواو التى هى فى الأصل فاء ياءً؛ لانكسار ما قبلها فى الموضعين جميعاً. وحكى الفراء: معى عشرة فاحذهنّ لى، أى اجعلن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادى) فاعل. والوجه إن كان المروى صحيحاً أن

(١) البيت من البسيط، وهو للقطامى فى ديوانه ص ٧٨، ولسان العرب (طود)، (وطد)، (طدى)، ومقاييس اللغة ١٢١/٦، ومجمل اللغة ٥٣٥/٤، وتهذيب اللغة ٣/١٤، وبلا نسبة فى المخصص ٧١/١٢، وتاج العروس (طدى)، وكتاب العين ٤٤٣/٧.

يكون الفعل مقلوباً من وحدت إلى حدوث، وذلك أنهم لما رأوا (الحادى) فى ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جارٍ على (حدوت) جريان غاز على غزوت؛ كما أنهم لما استمر استعمالهم (المَلَك) بتخفيف الهمزة صار كأنَّ مَلَكًا على فعل، فلمَّا صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه، فقال حين ماتت نساؤه بعضهنَّ إثر بعض:

غدا مالك يرمى نِسائى كأنما نِسائى لِسَهْمى مالِكٍ غَرَضَانِ^(١)

يعنى مَلَك الموت؛ ألا تراه يقول بعد هذا:

فيارب عَمَّر لى جُهَيْمَة أعصراً فمالك موتٍ بالقضاء دهانى^(٢)

وهذا ضرب من تدريج اللغة. وقد تقدّم الباب الذى ذكرنا فيه طريقه فى كلامهم فليضمم هذا إليه؛ فإنه كثير جداً.

ومثل قوله (فاحْدُهُنَّ) فى أنه مقلوب من (وحد) قول الاعرابية: (أخاف أن يَجُوْهَنى) (وهو) مقلوب من الوجّه.

فأماً وزن (مالك) على الحقيقة فليس فاعلاً لكنه (مافل) ألا ترى أن أصل (مَلَك) مَلَاك: مَفْعَل، من تصريف الكنى إليها عَمَرَكَ اللهُ، وأصله أَلَكْنَى فخففت همزته، فصار أَلَكْنَى، كما صار (مَلَاك) بعد التخفيف إلى مَلَك، ووزن مَلَك (مَفْعَل).

ومن طريق المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَيْهُورَة) وهى عندنا (فَيْعُولَة) من تهوّر الجُرْف، وانهار الرمل ونحوه. وقياسها أن تكون قبل تغييرها (هَيْوُورَة) فقدّمت العين وياء (فيعول) إلى ما قبل الفاء، فصارت (وَيْهُورَة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدّمة قبل الياء تاءً كَتَيْقُور^(٣)، فصارت (تَيْهورة) كما ترى. فوزنها على لفظها الآن (عيفولة). أنشدنا أبو على:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (لاك)، (ملك).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (لاك)، (جهم)، وتاج العروس (جهم).

(٣) تيقور: هو الوقار. وأصله: ويقور.

خليلى لا يبقى على الدهر فادر بتهورة بين الطخاف العصائب^(١)
- [ويروى: الطخاف العصائب] - فهذا قول؛ وهو لأبى على رحمه الله.

ويجوز عندى أن تكون فى الأصل أيضاً (تفعولة) كتعضوضة، وتذنوبة، فيكون أصلها على هذا (تهوورة) فقدّمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها (تَعْفُولَة) وآل اللفظ بها إلى (تَوْهُورَة) فأبدلت الواو التى هى عين مقدّمة ياء، كما أبدلت عين (أَيْتَق) لما قدّمت فى أحد مذهبي الكتاب ياء فنقلت من (أَنُوق) إلى (أَوُنُق) ومن (أَوُنُق) تقديرًا إلى (أَيْتَق) لأنها كما أعلّت بالقلب كذا أعلّت بالإبدال فصارت أينقا. وكذلك صارت تَوْهُورَة (إلى تَيْهُورَة).

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو؛ فقد حكى أبو الحسن عنهم: هار الجُرْف يهير. ولا تحمله على طاح يطيح وتاه يتيه فى قول الخليل؛ لقلة ذلك، ولأنهم قد قالوا أيضاً: تهير الجُرْف؛ فى معنى تهوّر، وحمله على (تفعّل) أولى من حملة على (تفعّل) كتحيّز. فإذا كانت (تَيْهُورَة) من الياء على هذا القول فاصلها (تَيْهُورَة) ثم قدّمت العين التى هى الياء على الفاء فصارت تيهورة. وهذا القول إنما فيه التقديم من غير إبدال. وإنما قدّمنا القول الأوّل وإن كانت كلّفة الصنعة فيه أكثر؛ لأن كون عين هذه الكلمة واوًا فى اللغة أكثر من كونها ياء.

ويجوز فيه عندى وجه ثالث، وهو أن يكون فى الأصل (يفعولة) كيغسوب ويربوع، فيكون أصلها (يهوورة) ثم قدّمت العين إلى صدر الكلمة فصارت (ويهورة: عيفولة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدّمة تاء على ما مضى فصارت (تيهورة).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى لسان العرب (عصب)، وتاج العروس (عصب)، وهو لصخر الغى فى لسان العرب (طخف)، وتاج العروس (طغف)، وهو فى شرح أشعار الهذليين ص ٢٤٦، من قصيدة تنسب لأبى ذؤيب، ولصخر الغى، ولاخى صخر الغى، وفيه أن من يرويهها لاخى صخر الغى أكثر.

الطخا فالمصائب: الطخا مقصور من الطخاء وهو السحاب المرتفع الرقيق، والمصائب جمع عصابة وهو غيم أحمر تراه فى الأفق الغربى وفى اللسان الطخاف وهما بمعنى. والغادر: الوعل المسن.

ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هذه الكلمة المعنى المتقاضية هي .
وذلك أن الرمل مما ينهار، ويتهور، ويهور، ويهبر، ويتهبر .

فإن كسرت هذه الكلمة أقررت تغييرها [عليها] كما أن (إينقا) لما كسرتها العرب
أقرتها على تغييرها، فقالت: أيانق . فقياس هذا أن تقول في تكسير (تبهورة) على
كل قول وكل تقدير: تياهير . وكذلك المسموع عن العرب أيضاً في تكسيرها .

والقلب في كلامهم كثير . وقد قدمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول
الكلمة على ظاهرها لم يَجْزُ العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول
بقلبها كان ذلك مُضْطَرّاً إليه لا مختاراً .

باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا الباب لاحق بما قبله وتال له . فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصليين (كل واحد منهما قائم برأسه) لم يَسْغُ العدول عن الحكم بذلك . فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِلَ بموجب الدلالة ، وصير إلى مقتضى الصنعة .

ومن ذلك سَكَّرَ طَبَّرَكَ ، وطَبَّرَزَنَ : هما متساويان فى الاستعمال ، فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده .

ومن ذلك قولهم : هتلت السماء ، وهتنت : هما أصلان ؛ ألا تراهما متساويين فى التصرف ؛ يقولون : هتنت السماء تَهْتِنُ تَهْتَانَا ، وهتلت تهتل تهتالا ، وهى سحائب هُتْنٌ ، وهُتَلْ ؛ قال امرؤ القيس :

فَسَحَّتْ دموعى فى الرِّداء كأنها كلى من شَعِيبِ ذاتُ سَحٍّ وَتَهْتَانِ^(١)
وقال العجاج :

عَزَزَ مِنْهُ وهو مُعْطَى الإسهال ضربُ السَّوَارِى مَتْنَه بالتَهْتَالِ^(٢)

ومن ذلك ما حكاه الأصمعى من قولهم : دَهَمَجَ البعيرُ يَدَهْمِجُ دَهْمَجَةً ، ودَهْنَجَ يَدُهْنِجُ دَهْنَجَةً ، إذا قارب الخطو وأسرع ، ويعير دُهَامِجٌ ، ودُهَانِجٌ ؛ وأنشد للعجاج :

كَانَ رَعْنُ الْآلِ مِنْهُ فى الْآلِ بين الفصحَا وبين قِيلِ الْقِيَالِ

إذا بدا دُهَانِجٌ ذو أَعْدَالِ^(٣)

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرؤ القيس فى ديوانه ص ٩٠ ، وكتاب العين ٢٦٥/١ .

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه ٣١٨/٢ - ٣١٩ ، ولسان العرب (ضنك) ، (هتل) ، وتهذيب اللغة ٢٣٦/٦ ، ٤١/١٠ ، وتاج العروس (عزز) ، (ضنك) ، (هتل) ، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٨٣/١ ، ولسان العرب (عزز) .

(٣) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٢٠/٢ ، ولسان العرب (دهنج) ، (قيل) ، وأمالى القالى =

وأنشد أيضاً:

وعَيْرَ لها من بناتِ الكُدَادِ يَدَهْنِجُ بِالوَطْبِ والمَزُودِ^(١)

فأماً قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبن عمرو فالتون بدل من اللام؛ ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل. هذا هو الظاهر من أمره. ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها. وكذلك قولهم: رجل (خامل) و (خامن) النون فيه بدل من اللام؛ ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرّف، وذلك قولهم: خَمَلَ يَخْمَلُ خُمُولاً. وكذلك قولهم: قام زيد فم عمرو، الفاء بدل من الثاء في ثم؛ ألا ترى أنه أكثر استعمالاً. فأماً قولهم (في الأثافي: الأثافي) فقد ذكرناه في كتابنا «في سر الصناعة» وقال الأصمعي: بنات مَخَرٍ وبنات بَخَرٍ: سحائب يأتين قبْلَ الصيف (بيض) منتصبات في السماء، قال طرفة:

كبناتِ المَخَرِ يَمَازُنَ إذا أنبت الصيفُ عسَليجَ الخَضِرِ^(٢)

قال أبو علي رحمه الله: كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البُخَار، فالميم على هذا في (مَخَر) بدل من الباء في (بَخَر) لما ذكر أبو بكر. وليس يبعد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً؛ وذلك لقول الله سبحانه: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ﴾ [فاطر: ١٢] أى ذاهبة (وجائية)، وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب؛ ألا ترى إلى قول الهذلي:

= ٩١/٢)، وسر صناعة الإعراب ٤٤١/٢، وسمط اللآلي ص ٧٢٨، وتاج العروس (دهنج)، (أول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١٣٦، ١٢١١، وتهذيب اللغة ٥١١/٦، وكتاب العين ١١٦/٤، ومقاييس اللغة ٦١/١.

(١) البيت من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٥/١، ولسان العرب (دهنج)، والتنبيه والإيضاح ٢٠٦/١، ١٥/٢، وتاج العروس (دهمج)، (كدد) وبلا نسبة في لسان العرب (دهمج)، (كدد)، والمخصص ٢٨٤/١٣.

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب (عسليج)، (خضر)، (مخر)، (حبط)، وتهذيب اللغة ٣١٢/٣، ٣٩٦/٤، ٤٠/٥، ١٠٠/٧، وكتاب العين ٣١٥/٢، وتاج العروس (خضر).

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجج خضرٍ لهن نثيج^(١)
فهذا يدل على مخالطة السحاب عندهم البحر وتركضها فيه، وتصرفها على
صفحة مائه. وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر.

ومن ذلك قولهم: باهلة بن أعصر، ويعصر؛ فالباء في (يعصر) بدل من الهمزة
في (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنما سُمي بذلك لقوله:

أبني إن أباك غير لونه كَرُّ اللَّيالي واختلافُ الأعصر^(٢)

يريد جمع عصر. وهذا واضح.

فأما قولهم: إناء قربان، وكربان إذا دنا أن يمتلئ فينبغي أن يكونا أصليين؛
لأنك تجد لكل واحدة منهما متصرفاً، أي قارب أن يمتلئ، وكرب أن يمتلئ، إلا
أنهم قد قالوا: جُمُعة قَرَبى^(٣)، ولم نسمعهم قالوا (كَرَبى). فإن غلبت القاف
على الكاف من هنا فقياس ما.

وقال الأصمعي: يقال: جُعشوش، وجُعسوس^(٤)، وكل ذلك إلى قَمأة وقِلَّة
وصِغر، ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا. فضيق الشين
مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين. نعم، والاشتقاق يعضد كون

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١، والاشباه والنظائر ٢٨٧/٤،
وجواهر الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧ - ٩٩، والدرر ١٧٩/٤، وسر صناعة الإعراب
ص ١٣٥، ٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وشرح شواهد المغنى ص ٢١٨، ولسان
العرب (شرب)، (مخر)، (متى)، والمحاسب ١١٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣، وبلا نسبة
في أدب الكاتب ص ٥١٥، والأزهية ص ٢٨٤، وأوضح المسالك ٦/٣، والجنى الداني ص ٤٣،
٥٠٥، وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨، ورصف المباني ص ١٥١، وشرح الأشموني ص ٢٨٤،
وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠،
والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥، ومغنى اللبيب ص ١٠٥، وجمع الهوامع ٣٤/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لباهلة بن أعصر في لسان العرب (عصر)، وتاج العروس (عصر)،
ولنبه بن سعد بن قيس عيلان في أساس البلاغة (عصر)، وبلا نسبة في لسان العرب (ير)،
والمخصص ٣٣/٦.

(٣) جمجمة قري: هي قلدح من خشب يشرب فيه، وهي أيضاً ضرب من المكاييل.

(٤) جعشوش وجعسوس: هو القصير اللثيم.

السين - غير معجمة - هي الأصل، وكأنه اشتق من (الجَعْس) صفة على (فُعْلُول) وذلك أنه شبه الساقط المهين من الرجال بالخرء؛ لذلك وثنته.

ونحو من ذلك في البدل قولهم: فُسْطَاط وفُسْتَاط، وفُسْطَاط، وبكسر الفاء أيضاً، فذلك ست لغات. فإذا صاروا إلى الجمع قالوا (فساطيط وفساسيط) (ولا يقولون) (فساتيط) بالتاء. فهذا يدل أن التاء في (فستاط) إنما هي بدل من طاء (فُسْطَاط) أو من سين (فَسَاط) فإن قلت هلا اعتزمت أن تكون التاء في (فستاط) بدلاً من طاء (فستاط) لأن التاء أشبه بالطاء منها بالسين؟ قيل بإزاء ذلك أيضاً: إنك إذا حكمت بأنها بدل من سين (فَسَاط) ففيه شيان جيدان: أحدهما تغيير للثاني من المثليين، وهو أقيس من تغيير الأول من المثليين، لأن الاستكراه في الثاني يكون لا في الأول؛ والآخر أن السينين في (فَسَاط) ملتقيتان، والطاءين في (فستاط) منفصلتان بالألف بينهما، واستثقال المثليين ملتقيين أخرى من استثقالهما مفترقين، [وأيضاً فإن السين والتاء جميعاً مهموستان، والطاء مجهورة].

فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال، أو اعتقاد أصلياً الحرفين إن كانا أصليين. وعلى ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير؛ نحو اضمحلّ وامضحلّ، وطامن واطمأن. والأمر واسع. وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله.

ونحن نعتقد إن أصبنا فُسْحَة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكّيت في القلب والإبدال؛ فإن معرفة هذه الحال فيه (أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس)، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو على رحمه الله (بحلب) سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس. ومن الله المعونة وعليه الاعتماد.

باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدمناه آنفاً من قولهم: ما أطيبه وأطيبه، وأشياء في قول الخليل و (قسي) وقوله (أخو اليوم اليمى). فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تات ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس.

فأما ما يُتأتى له ويُتطرق إليه بالملاينة والإكثاب، من غير كد ولا اغتصاب، فهو ما (عليه عقْد هذا الباب). وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تُحيل لفظ (وأيت) إلى لفظ (أويت) فطريقه أن تبني من (وأيت) قَوْعَلاً، فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوَآي) فتقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير (وَوَآي) ثم تقلب الواو الأولى همزة؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير (أَوَآي) ثم تخفف الهمزة فتحذفها، وتلقى حركتها على الواو قبلها، فيصير (أَوَا) اسماً كان أو فعلاً. فقد رأيت كيف استحال لفظ (وآي) إلى لفظ (أوا) من غير تعجرف ولا تهكّم على الحروف.

وكذلك لو بنيت مثل قَوْعَالٍ لصرت إلى (وَوَآي) ثم إلى (أَوَآي) ثم (أَوَا) ثم تخفف فيصير إلى (أَوَا) فيشبه حيثثذ لفظ (آءة)^(١) أو أويت. أو لفظ قوله:

* فَأَوِّ لَذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا *

وقد فعلت العرب ذلك؛ منه قولهم: (أوار النار) وهو وَهَجَهَا وَلَفَحَهَا، ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً. وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا - قال: هو (فُعَال) من وَارَتْ الْإِرَّةَ^(٢) أى احتفرتها لإضرار النار فيها. وأصلها (وَأَر) ثم خففت الهمزة فأبدلت في اللفظ [واواً] فصارت (وَوَار) فلماً التقت في أول

(١) الآءة شجرة عندهم وأصلها: آوة بالتحريك.

(٢) الإرة: موقد النار.

الكلمة الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أوار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وار) إلى لفظ (أور) بالصنعة.

وقال أبو زيد فى تخفيف همزتى (افعولت) من (وأيت) جميعاً: (أويت) وقد أوضح هذا أبو زيد وكيف صنعته^(١)، وتلاه بعده أبو عثمان فى تصريفه. وأجاز أبو عثمان أيضاً فيها (وويت) [قال] لأن نية الهمزة فاصلة بين الواوين. فقياس هذا أن تصحح واوى (ووار) عند التخفيف؛ لتقديره فيه نية التحقيق؛ وعليه قال الخليل فى تخفيف (فعل) من وأيت (أوى)؛ أفلا تراه كيف أحالته الصنعة من لفظ إلى لفظ. وكذلك لو بنيت من (أول) مثال (فعل) لوجب أن تقول (أول): فتصيرك الصنعة من لفظ (وول) إلى لفظ (أول).

ومن ذلك قول العرب: (تسرّيت) من لفظ (س ر ر)، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ي). ومثله (قصّيت أظفارى) هو من لفظ (ق ص ص)، وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ي). وكذلك قوله:

* تَقْضَى الْبَارِى إِذَا الْبَارِى كَسَرَ^(٢) *

هو فى الأصل من تركيب (ق ض ض)، ثم أحاله ما عرّض من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ي). وكذلك قولهم: تلّعتُ - من اللّعاة - أى خرجت أطلبها - وهى نبت - أصلها (ل ع ع)، ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي)؛ قال:

(١) وذلك أن افعولت من وأيت: أيا وأيت. ثم تنقل حركة الهمزة الأولى على ما قبلها وتحذف، وترد الياء إلى الواو الأصلية وتحذف همزة الوصل فتصير إلى ووأيت، ثم تنقل حركة الهمزة وتحذفها فتصير إلى وويت، ثم تبدل الواو الأولى همزة كما فى أوصل فتصير إلى أويت. انظر شرح الأشموني على الألفية عند قول ابن مالك: وهمز أول الواوين، فى باب الإبدال.

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه ٤٢/١، ٤٣، ولسان العرب (ضبر)، (ظفر)، (عمر)، وأدب الكاتب ص ٤٨٧، والأشياء والنظائر ٤٨/١، وإصلاح المنطق ص ٣٠٢، والدرر ٢٠/٦، وشرح المفصل ٢٥/١٠، والمتع فى التصريف ٣٧٤/١، والتنبيه والإيضاح ١٥٨/٢، وتاج العروس (ضبر)، (ظفر)، (عمر)، (كدر)، (كسر) (قضض)، (برع)، (قضى)، وديوان الأدب ١٥٦/٢، ١٥٨، ١٣٢/٤، وتهذيب اللغة ٢٩/٣، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣، والمقرب ١٧١/٢، وجمع الهوامع ١٥٧/٢.

كَادَ اللَّعَاعُ مِنَ الْحَوْذَانِ يَشْحَطُهَا وَرَجِرَجُ بَيْنَ لَحْيَيْهَا خَنَاطِيلٌ^(١)
وأشبهه هذا كثير.

والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تناوله على ظاهره، ولا تدعى فيه قلباً ولا تحريفاً، إلا أن تضح سبيل، أو يقتاد دليل.

ومن طريف هذا الباب قولك في النسب إلى (مُحِبًّا): (مُحَوِّ) وذلك أنك حذفت الألف؛ لأنها خامسة، فبقى مُحَيَّ كَقُصَيَّ، فحذفت للإضافة ما حذفت من قُصَيَّ، وهى الياء الأولى التى هى عين (مُحِبًّا) الأولى، فبقى (مُحَيَّ) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مُحَا) كهْدَى. فلما أضفت إليها قلبت الألف وأوا، فقلت (مُحَوِّ) كقولك فى هُدَى: هُدَوِيَّ. فمثال مُحَوِّ فى اللفظ (مُفْعِيَّ) واللام على ما تقدم محذوفة. ثم إنك من بعد لو بنيت من (ضَرْب) - على قول من أجاز الحذف فى الصحيح لضرب من الصنعة - مثل قولك (مُحَوِّ) لقلت (مُضَرِّي) فحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام (مُحِبًّا). أفلا تراك كيف أحلت بالصنعة لفظ (ضرب) إلى لفظ (مَضَر) فصار (مُضَرِّي) كأنه منسوب إلى (مُضَر).

وكذلك لو بنيت مثل قولهم فى النسب إلى تَحِيَّة: (تَحَوِّ) من نَزَف أو نَشَف أو نحو ذلك لقلت: تَنَفِّي. وذلك أن (تَحِيَّة) تفعلة، وأصلها (تَحْيِيَّة) كالتسوية والتجزئة، فلما نسبت إليها حذفت أشباه حرفيها بالزائد وهو العين، أعنى الياء الأولى، فكما تقول فى (عَصِيَّةً وَقَضِيَّةً) عَصَوِيَّ وَقَضَوِيَّ، قلت أيضاً فى تَحِيَّة (تَحَوِّ) فوزن لفظ (تَحَوِّ) الآن (تَقَلِّي)؛ فإذا أردت مثل ذلك من (نَزَف) و(نَشَف) قلت (تَنَفِّي) ومثالها (تَقَلِّي)؛ إلا أنه مع هذا خرج إلى لفظ الإضافة إلى

(١) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل فى ديوانه ص ٣٨٧، ولسان العرب (رجج)، (سحط)، (لعم)، والتنبيه والإيضاح ٢٠٦/١، وجمهرة اللغة ص ١٥٧، ٥٣١، ومقاييس اللغة ٣٨٥/٢، والمختصر ١٨٧/١٠، وتاج العروس (رجج)، (حوذ)، (سحط)، (لعم)، (ختطل)، وأمالى القالى ٢٥٧/١، ولجران العواد فى ديوانه ص ٨٥.

الحوذان: نبت، يشحطها: يذبحها. الرجرج: اللعاب. خناطيل: قطع متفرقة. يصف بقرة أكل السبع ولدها، فهى تغص بما لا يغص به من اللعاب الأخضر حتى ليكاد يذبحها، وهى تغص أيضاً باللعب الذى يتقطع خناطيل حزناً على ولدها.

تَنُوفَةٌ إِذَا قُلْتَ (تَنَفَّى) كَقَوْلِ الْعَرَبِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى (شَنْوَةٍ): شَتَّى. أَفَلَا تَرَى إِلَى الصَّنْعَةِ كَيْفَ تُحِيلُ لَفْظًا إِلَى لَفْظٍ، وَأَصْلًا إِلَى أَصْلٍ.

وهذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به، وتدرُّبُ الفِكرِ بتجشُّمه، وإصلاحُ الطَّبِيعِ لما يَعرِضُ في معناه وعلى سَمَتِهِ. فَأَمَّا لَأَن يَسْتَعْمَلَ فِي الْكَلَامِ (مُضَرِيًّا) مِنْ (ضَرْبٍ)، وَ(تَنَفَّى) مِنْ (نَزَفٍ) فَلَا. وَلَوْ كَانَ لَا يُخَاضُ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ إِلَّا بِمَا لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ وَقُوعِ مَسَائِلِهِ مَعِيْنَةً مُحْصَلَةً لَمْ يَتِمَّ عِلْمٌ عَلَى وَجْهِه، وَلَبَقِيَ مَبْهُوتًا بِلَا لِحْظٍ، وَمَخْشُوبًا بِلَا صَنْعَةٍ؛ أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْمُسْتَصْعَبَاتِ، (وَذَلِكَ) إِنَّمَا يَمُرُّ فِي الْفَرْطِ مِنْهَا^(١) الْجُزْءُ النَّادِرُ الْفَرْدُ، وَإِنَّمَا الْإِنْتِفَاعُ بِهَا مِنْ قَبْلِ مَا تَقْنِيهِ النَّفْسُ مِنَ الْإِرْتِيَاضِ بِمَعَانِيهَا.

(١) أَى فِي الْحِينِ. وَيُقَالُ: إِنَّمَا أَلْقَى فَلَانًا فِي الْفَرْطِ إِذَا كُنْتَ تَلْقَاهُ بَعْدَ أَيَّامٍ. وَتَقُولُ أَيْضًا: أَلْقَاهُ فِي الْفَرْطِ بَعْدَ الْفَرْطِ أَى فِي الْحِينِ بَعْدَ الْحِينِ.

باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون

غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس فى كتبهم؛ نحو وجدت فى الحزن، ووجدت الضلالة، ووجدت فى الغضب، ووجدت أى علمت؛ كقولك: وجدت الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصدى): الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يُدرك بثأره، و (الصدى): العطش، و (الصدى): ما يعارض الصوت فى الأوعية الخالية، و (الصدى) من قولهم: فلان صدّى مال؛ أى حسن الرعية له، والقيام عليه. ولا (هل) بمعنى الاستفهام، وبمعنى قد، و (أم) للاستفهام وبمعنى بل، ونحو ذلك؛ فإن هذا الضرب من الكلام - وإن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التى أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، (ويليه) اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين - كثير فى كتب العلماء، وقد تناهت أقوالهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم. وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو فى الحروف، والحركات، والسكون، المصوغة فى أنفس الكلم من ذلك الحروف.

قد يتفق (لفظ الحروف ويختلف معناها) وذلك نحو قولهم: درع دلاص، وأدرع دلاص، وناقة هجان، ونوق هجان^(١). فالألف فى دلاص فى الواحد بمنزلة الألف فى ناقة كنار، وامرأة ضناك، و (الألف فى دلاص) فى الجمع بمنزلة ألف ظراف، وشراف. وذلك لأن العرب كسرت فعلا على فعال، كما كسرت فعلا على فعال؛ نحو كريم، وكرام، ولثيم ولثام. وعذرها فى ذلك أن فعلا أخت فعال، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو كليب وكلاب، وعبيد وعباد، وطيسس وطساس؛ قال الشاعر:

* قرع يد اللعابة الطيسسا^(٢) *

(١) هجان: أى بيضاء كريمة.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ٧١، ولسان العرب (طس)، وجمهرة اللغة ص ١٣٣.

فلما كانا كذلك - وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو - كُسِّرَ أحدهما على ما كُسِّرَ عليه صاحبه، فقليل: دِرْع دِلَاص، وأدرع دِلَاص، كما قيل: ظريف وظراف، وشريف وشِراف.

ومثل ذلك قولهم فى تكسير عُدَافِر، وجَوَالِق: عُدَافِر، وجَوَالِق، وفى تكسير قُنَاقِن: قُنَاقِن، وهُدَاهِد: هُدَاهِد؛ قال الراعى:

كهُدَاهِد كَسَر الرُّمَاءُ جَنَاحَهُ يدعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هُدَيْلًا^(١)

فألف عُدَافِر زيادة لحقت الواحد للبناء لا غير، وألف عُدَافِر ألف التّكسير، كالف دَرَاهِم، ومناير. فألف عُدَافِر تُحذف كما تُحذف نون جَحَنَفَلٍ فى جَحَافِلٍ، وواو فَدَوَكْسٍ، فى فَدَاكِسٍ، وكذلك بقيّة الباب.

وأغضض من ذلك أن تسمى رجلاً بِعَبَالٍ وَحَمَارًا، جمع عَبَالَةٍ، وَحَمَارَةٍ، على حدّ قولك: شجرة وشجر، ودجاجة ودجاج، فتصرف، فإن كَسَرْتَ عبالاً، وَحَمَارًا هاتين، قلت: حَمَارًا، وَعَبَالًا؛ فلم تصرف؛ لأن هذه الألف الآن ألف التّكسير، بمنزلة ألف مخاد، ومَشَاد، جمع مِخْدَةٍ وَمِشْدَةٍ. أفلا نرى إلى هاتين الألفين كيف اتَّفَقَ لفظاهما واختلف معناهما، ولذلك لم تصرف الثانى لما ذكرنا، وصرفت الأول؛ لأنه ليست ألفه للتّكسير، إنما هى كالف دجاجة، وَسَمَامَةٍ، وَحَمَامَةٍ.

ومن ذلك أن توقع فى قافية اسمًا لا ينصرف منصوبًا فى لغة من نَوْنُ القافية فى الإنشاد؛ نحو قوله:

* أَقْلَى اللّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِنِ^(٢) *

= قرع يد اللعابة الطيسيا: أى أن النوم يميل الرءوس ويلعب بها، كما يلعب اللاعب بالطيس.

(١) البيت من الكامل، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٣٨، ولسان العرب (هدد)، (هدل)، والتنبيه والإيضاح ٦٢/٢، وجمهرة اللغة ص ١٩٤، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٥، ٣٥٤، وكتاب العين ٣٤٧/٣، ومجمل اللغة ٤٤٧/٤، وتاج العروس (هدد)، (هدل)، والمخصص ١٣٤/٨، والحيوان ٢٤٣/٣، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٦٨٣.

(٢) صدر بيت من الوافر، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨١٣، وبلا نسبة فى لسان العرب (روى).

فتقول في القافية: رأيت سعاداً، فأنت في هذه النون مخير: إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف، وأنتك صرفت الاسم ضرورة، أو على لغة من صرف جميع ما لا ينصرف^(١)، كقول الله تعالى: ﴿سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] وإن شئت جعلت هذه النون في سعاداً نون الإنشاد كقوله.

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدِيُونَ تُقْضَنُ فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنْ

وكذلك أيضاً تكون النون التي في قوله: وأدَّتْ بعضن، هي اللاحقة للإنشاد؛ كقوله:

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢) *

ولكن إنما يُفَعَّلُ ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف؛ كقول الأعشى:

* وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَىٍّ عَصَمَ^(٣) *

وكما روينا عن قُطْرُبٍ من قول آخر:

شِئْرَ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ^(٤)

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فَرَحَ. ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاه الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقُطْرُب، وأكثر الكوفيين.

(١) هذه لغة حكاها ثعلب على ما في الأشموني والتصريح في أواخر باب ما لا ينصرف. وحكاها الأخفش على ما في الهمع ٣٧/١، وانظر البحر لأبي حيان ٣٩٤/٨.
(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٤٩/١٤ (روى).

(٣) عجز بيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٧، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٩١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وشرح المفصل ٧٠/٩، ولسان العرب (راف).

(٤) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٥٩، وإصلاح المنطق ص ١٥٦، ولسان العرب (هدأ)، ورصف المباني ص ٣٥، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، ٦٧٦، وشرح المفصل ٦٩/٩، والمقرب ٢٥/٢.

شِئْرَ: قلق، يقال: شِئْرَ الرجل إذا قلق من هم أو مرض وأصل الشار: الغلظة، ومهدأ من أهدأ الصبى إذا علله لينام، والدَّف: الجنب، والقَيْن: وهو الحداد.

فعلى هذه اللغة يكون قوله:

* فمطلتُ بعضاً، وأدت بعضن *

إنما نونه نون الإنشاد لا نونُ الصَّرف؛ ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكناً، فيقول: رأيت زَيْدً، كالمرفوع والمجرور. هذا هو الظاهر من الأمر.

فإن قلت: فهل تجيز أن يكون قوله: وأدت بعضاً، تنوينه تنوين الصرف، لا تنوين الإنشاد، إلا أنه على إجراء الوقف مُجرى الوصل؛ كقوله:

* بل جَوَزَتْهَا كظَهَرَ الْحَجَفَتُ *

فإن هذا وإن كان ضرباً من ضروب المطالبة فإنه يبعد؛ وذلك أنه لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف، فيقول في غير قافية الشعر: رأيت جَعْفَرَنْ، ولا كلمت سَعِيدَنْ، فيقف بالنون. فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه. فوجب حمل قوله: وأدت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدّم، من قوله:

* ولا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرَيْنِ^(١) *

و: * أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ الْعَتَابَيْنِ^(٢) *

و: * ما هاج أحزانا وشجواً قد شَجَنَ *

ولم تحضرنّا هذه المسألة في وقت علمنا الكتاب «المعرب» في تفسير قوافي أبي الحسن، فنودعها إياه، فلتلحق هذه المسألة به بإذن الله. فإذا مرّ بك في الحروف ما هذه سبيله، فأضفه إليه. ومن ذلك الحركات.

هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف. وذلك كما رأيت سميها

(١) عجز بيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٦٤، وتهذيب اللغة ١٤/١٢٢، وتاج العروس (مدر)، وخزانة الأدب ٣/١٧٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥١، وشرح شواهد المغنى ١/١١٩، ولسان العرب (مدر)، (ندر)، (صحن).

(٢) سبق تخريجه.

بحيث، وقبل، وبعد، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءتني قبل، وعندى بعد. فالضمة الآن إعراب، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء. وكذلك لو سميتها بأين، وكيف، فقلت: رأيت أين، وكلمت كيف، لكانت هذه الفتحة إعراباً، بعد ما كانت قبل التسمية في أين وكيف بناء. وكذلك لو سميت رجلاً بأمس، وجير، لقلت مررت بأمس وجير، فكانت هذه الكسرة إعراباً، بعد ما كانت قبل التسمية بناء. وهذا واضح. فإن سميت بهؤلاء، فقلت (في الجر): مررت بهؤلاء، كانت كسرة الهمزة بعد التسمية به، هي (الكسرة قبل) التسمية به. وخالف (هؤلاء) باب أمس وجير، وذلك أن (هؤلاء) مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية؛ ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف، فأشبهه الجملة؛ كرجل سميت بلعل؛ فإنك تحكى الاسم؛ لأنه حرف ضم إليه حرف، وهو (عل) ضمت إليه اللام؛ كما أنك لو سميت بأنت لحكيته أيضاً فقلت: رأيت أنت، ولعل، فكانت الفتحة في التاء بعد التسمية به هي التي كانت فيه قبلها، لكنك إن سميت بأولاء أعربته فقلت: هذا أولاء، ورأيت أولاء، ومررت بأولاء، فكانت الكسرة الآن فيه إعراباً لا غير؛ لأن أولاء اسم مفرد مثاله فعال؛ كغراب وعقاب.

ومن الحركات في هذا الباب أن ترخم اسم رجل يسمى منصوراً، فتقول على لغة من قال يا حار: يا منص، ومن قال يا حار قال كذلك أيضاً بضم الصاد في الموضعين جميعاً. أما على يا حار فلأنك حذف الواو وأقررت الضمة بحالها؛ كما أنك لما حذف التاء أقررت الكسرة بحالها. وأما على يا حار فلأنك حذف الواو والضمة قبلها؛ كما أنك في يا حار حذف التاء والكسرة قبلها، ثم اجتلبت ضمة النداء فقلت: يا منص. فاللفظان كما ترى واحد، والمعنيان مختلفان.

وكذلك إن سميت بئرثن، وثرتم، ويعقوب^(١)، ويربوع، ويعسوب.

ومثل ذلك قول العرب في جمع الفلک: الفُلُك؛ كسروا فعلاً على فعل، من حيث كانت فعل تعاقب فعلاً على المعنى الواحد؛ نحو الشغل، والشغل،

(١) يعقوب: يريد به ذكر الحجل، وهو عربي فأما يعقوب أبو يوسف عليهما السلام فهو أعجمي، والحكم فيهما من جهة الترقيم واحد.

والبُخْلُ، والبَخْلُ، والعُجْمُ، والعَجَمُ، والعُرْبُ، والعَرَبُ. وفَعَلٌ مَّا يَكْسُرُ عَلَى فُعْلٍ، كَأَسَدٌ، وَأَسَدٌ، وَوُثْنٌ، وَوُثْنٌ. حكى صاحب^(١) الكتاب «إن تدعون من دونه إلا أَثْنًا» [النساء: ١٧] وذكر أنها قراءة. وكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فُعْلٍ، وكانت فُعْلٌ وفَعْلٌ اخْتِينَ مُعْتَقِبَتَيْنِ عَلَى (المعنى) الواحد كَعُجْمٍ وَعَجَمٍ وبابه جاز أيضًا أن يَكْسُرَ فُعْلٌ عَلَى فُعْلٍ؛ كما ذهب إليه صاحب الكتاب في الفُلْكِ إِذْ كَسَرَ عَلَى الفُلْكِ؛ أَلَا ترى أن قوله عزَّ اسمه ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩، يس: ٤١] يدلُّ على أنه واحد، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] فهذا يدلُّ على الجمعِية. فالْفُلْكِ إِذَا فِي الواحد بمنزلة القُقْلِ، والخُرْجِ، والفُلْكِ فِي الجميع بمنزلة الحُمُرِ والصُّفُرِ.

فقد ترى اتفاق الضمَّتين لفظًا واختلافهما تقديرًا ومعنى. وإذا كان كذلك فكسرة الفاء فِي هِجَانٍ، ودِلَاصٍ فِي الواحد ككسرة الفاء فِي كِنَارٍ وَضِنَاكِ، وكسرة الفاء فِي هِجَانٍ ودِلَاصٍ فِي الجمع ككسرة الفاء فِي كِرَامٍ وَلِثَامٍ.

ومن ذلك قولهم قَنَوْ قِنُونًا، وَصِنَوْ وَصِنُونًا، وَخَشَفَ وَخَشْفَانٌ، وَرَثَدَ وَرَثَدَانٌ، ونحو ذلك مما كَسَرَ فِيهِ فِعْلٌ عَلَى فِعْلَانٍ؛ كما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانٍ. وذلك أن فَعَلًا وفَعَلًا قد اعتقبا عَلَى المعنى الواحد؛ نحو يَدَلٌ وَيَدَلٌ، وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ، وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ. فكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانٍ كَشَبَّتْ وَشَبَّتَانٌ، وَخَرَبَ وَخَرَبَانٌ^(٢)، ومن المعتلِّ تاج وتيجان، وقاع وقيعان، كذلك كَسَرُوا أيضًا فِعَلًا عَلَى فِعْلَانٍ، فقالوا: قَنَوْ قِنُونًا، وَصِنَوْ وَصِنُونًا.

ومن وجه آخر أنهم رأوا فَعَلًا وفَعَلًا قد اعتقبا عَلَى المعنى الواحد؛ نحو العلُو والعلُو، والسُفْلُ والسُفْلُ، والرُّجْزُ والرُّجْزُ؛ فكما كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانٍ كَكُورٍ وَكِيزَانٍ، وَحَوَتْ وَحِيتَانٍ، كذلك كَسَرُوا أيضًا فِعَلًا عَلَى فِعْلَانٍ؛ نحو صنو

(١) الذى فى الكتاب ١٧٧/٢: «وذلك نحو: أسد وأسد، ووثن ووثن، بلغنا أنها قراءة» وقراءة أثن ذكرها أبو حيان ولم يعزها، وأثن عليها مبدلة من وثن. وانظر البحر ٣٥٢/٣ عند قوله تعالى فى سورة النساء الآية ١١٧: «إن يدعون من دونه إلا إناثًا وإن يدعون إلا شيطانًا مريدًا». (نجار).

(٢) شبت وشبتان: هو دوية كثيرة الأرجل. خرب وخربان: هو ذكر الحبارى.

وصنوان، وحسِل وحسَلان^(١)، وخشِف وخشِفان. فكما أن كسرة فاء شِبَّان، وبرقان غير فتحة فاء شَبَّث، وبرَقَ لفظاً، فكذلك كسرة فاء صنو غير كسرة فاء صنوان تقديرًا. وكما أن كسرة فاء حيتان وكيزان غير ضمة فاء كُوزٍ وحوت لفظاً، فكذلك أيضاً كسرة فاء صنوان غير كسرة فاء صنو تقديرًا. وسنذكر في كتابنا هذا (باب حَمَل) المختلف فيه على المتفق عليه بإذن الله. وعلى هذا فكسرة فاء هجان ودِلاص لفظاً غير كسرة فاء هجان ودِلاص تقديرًا؛ كما أن كسرة فاء كِرام ولِثام غير فتحة فاء كريم ولِثيم لفظاً. وعلى هذا استمرار ما هذه سبيله فاعرفه.

وأما السكون في هذه الطريقة فهو كسكون نون صنو وقنو؛ فينبغي أن يكون في الواحد غير سكون نون صنوان وقنوان؛ لأن هذا شيء أحدثته الجمعية، وإن كان بلفظ ما كان في الواحد؛ ألا ترى أن سكون عين شِبَّان وبرقان غير فتحة عين شَبَّث وبرق؛ فكما أن هذين مختلفان لفظاً، فكذلك ذاك السكونان هما مختلفان تقديرًا.

ونظير فعل وفعلان في هذا الموضع فُعل وفُعلان في قولهم قوم^(٢) وفُومان، وخُوط وخُوطان. فواجبٌ إذا أن تكون الضمة والسكون في قوم غير الضمة والسكون في فُومان، وكذلك خُوط وخُوطان. ومثله أن سكون عين بُطنان وظهران غير سكون عين بَطْن وظَهْر؛ الباب واحد غير مختلف. وكذلك كسرة اللام من دهليز ينبغي أن تكون غير كسرتها في دهاليز؛ لأن هذه كسرة ما يأتي بعد ألف التكسير (وإن لم يكن في الواحد مكسوراً)؛ (نحو مفتاح) ومفاتيح، وجُرموق، وجراميق. وعلى هذا أيضاً يجب أن تكون ضمة فاء رَبَّاب^(٣) غير ضمة فاء رَبِّي؛ لأن رباباً كعراق، وظوَّار، وتؤَام. فكما أن أوائل كل منهن على غير [أول] واحده الذي هو عَرَق، وظَر، وتوَام لفظاً، فكذلك فليكن أول رَبِّي ورَبَّابٍ تقديرًا.

(١) حسِل وحسَلان: هو ولد الضب.

(٢) القم: الزرع أو الحنطة، وقيل الحمص، وقيل الخبز أيضاً، ويقال: قوموا لنا: أي اختبزوا، وقيل: القوم: لغة في الثوم. اللسان: (قومي).

(٣) الربى: الشاة الحديثة التاج. والرباب جمعها.

باب فى اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر

من ذلك اسم الفاعل والمفعول فى (افتعل) مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف .
فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول
واحد لفظاً، غير أنهما مختلفان تقديرًا؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختير) بكسر
العين، وأصل المفعول (مختير) بفتحها. وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر
معتاد، وهذا فرس مقتاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب مقتاد له.

وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتد لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتد به. فأصل
الفاعل (معتد) كمقتطع، وأصل المفعول (معتد) كمقتطع. ومثله هذا فرس
مستن، لنشاطه، وهذا مكان مستن فيه، إذا استنت فيه الخيل؛ ومنه قولهم
(استنت الفصال حتى القرعى)^(١).

وكذلك افعل وافعال من المضاعف أيضًا؛ نحو هذا بُسر محمرّ ومحمار، وهذا
وقت محمرّ فيه، ومحمار فيه. فأصل الفاعل محمرر، ومحمارر مكسور العين؛
وأصل المفعول محمرر فيه ومحمارر فيه مفتوحها.

وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول فى افعل وافعال (إذا ضعّف فيه حرفاً علة)
بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا. وذلك قولك: هذا رجل
مرعو، وأمر مرعوى إليه، وهذا رجل مغزأو، وهذا وقت مغزأوى فيه؛ لكنه على
مذهب الكوفيين لا فرق بينهما؛ لأنهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتل،
ويجرونه مجرى الصحيح، فيقولون اغزأو، يغزأو، واغزؤ، يغزؤ. واستشهد أبو
الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب: ارعوى. قال ولم يقولوا: ارعؤ. ومثله
من كلامهم قول يزيد بن الحكم - أنشدني أبو على وقرأته فى القصيدة عليه -:

(١) أى جرت الفصال مرحًا حتى القرعى منهما، وهى تنزو تشبهاً بالصاح. وهو مثل يضرب
للرجل يدخل نفسه فى قوم ليس منهم.

تبدّل خليلا بى كشكلك شكّله فإنى خليلا صالحا بك مقتوى^(١)
فهذا عندنا مُفْعَلٌ من القَتَو وهو المراعاة والخدمة؛ كقوله:

إنى امرؤ من بنى خُزَيْمة لا أَحْسِنُ قَتَوَ الملوك والحَفْدَا^(٢)
وفيهما أيضا: مَدْحَوِي، وفيها أيضًا مُحَجَّوِي:
فهذا كله مُفْعَلٌ كما تراه غير مدغم.

وانفعل فى المضاعف كافتعل؛ نحو قولك هذا أمر منحلّ، ومكان منحلّ فيه،
ويوم منحلّ فيه، أى تنحلّ فيهما الأمور. فهذا طَرَفٌ من هذا النحو.

ومن ذلك قولك فى تخفيف (فُعْل) من جثت على قول الخليل وأبى الحسن؛
تقول فى القولين جميعا: جِيْ؛ غير أن هذين الفرعين المتفقين التقيا عن أصلين
مختلفين.

وذلك أن الخليل يقول فى (فُعْل) من جثت: جِيْ كقوله فيه من بَعَتْ بِيْعُ.
وأصل الفاء عنده الضمّ؛ لكنه كَسَرَهَا لثلاث تنقلب الياء واواً فيلزمه أن يقول: بُوْع.
ويستدلّ على ذلك بقول العرب فى جمع أبيض وبيضاء: بيض. وكذلك (عَيْنُ)
تكسير أَعَيْنَ وَعَيْنَاءَ، و (شِيم) فى أَشِيمَ وشِيَاءَ.

وأبو الحسن يخالفه فيُقِرّ الضمة فى الفاء، فيبدل لها العين واواً فيقول: بُوْع
وجُوْع. فإذا خَفَّفَا جميعاً صارا إلى جِيْ لا غير. فأما الخليل فيقول: إذا تحركت
العين بحركة الهمزة الملقاة عليها فقويت رددتُ ضمة الفاء لأمْنى على العين
القلب، فأقول: جِيْ؛ وأما أبو الحسن فيقول: إنما كنتُ قلتُ: جُوْع فقلبتُ العين
واواً لمكان الضمة قبلها وسكونها، فإذا قويت بالحركة الملقاة عليها تحصّنت فحمت
نفسها من القلب؛ فأقول: جِيْ. أفلا ترى إلى ما ارتقى إليه الفرعان من الوفاق
بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف. وهذا ظاهر.

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم فى ديوانه ص ٣٧٧، ولسان العرب (خصب)،
وأساس البلاغة (قوى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (قتا)، والمخصص ١٤١/٣.

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٠٨، والمخصص ١٤١/٣، والمحتسب
٢٥/٢.

ومن ذلك قولك فى الإضافة إلى مائة فى قول سيبويه ويونس جميعاً فيمن ردّ اللام: مَثَوَى كَمَعَوَى، فيتوافى اللفظان على أصلين مختلفين. ووجه ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِثْيَة ساكنة العين، فلماً حذفت اللام تخفيفاً جاورت العين تاء التانيث، فانفتحت على العادة والعرف فى ذلك، فقيل: مِثْة. فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقرّ العين بحالها متحرّكة وقد كانت قبل الردّ مفتوحة، فتقلب لها اللام ألفاً، فيصير تقديرها: مِثْا كَمَعَى فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واواً فقلت: مِثَوَى كِثْوَى. وأمّا مذهب يونس فإنه كان إذا نَسَبَ إلى فَعْلَة أو فِعْلَة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فَعْلَة أو فِعْلَة؛ ألا تراه كيف كان يقول فى الإضافة إلى ظَبْيَة: ظَبَوَى. ويحتج بقول العرب فى النسب إلا بِطَيَّة: بِطَوَى، وإلى رَنْبَة: رَنْوَى. فقياس هذا أن تجرى مائة - وإن كانت فِعْلَة - مجرى فِعْلَة؛ فتقول فيها: مَثَوَى. فيتفق اللفظان من أصلين مختلفين.

ومن ذلك أن تبني من قلت ونحوه فُعْلاً، فتسكن عينه استقلاً للضمة فيها، فتقول: (قُولُ) كما يقول أهل الحجاز فى تكسير عَوَان ونَوَار: عُون ونُور، فيسكنون، وإن كانوا يقولون: رُسُل وكتُب بالتحريك. فهذا حديث فُعْل من باب قلت. وكذلك فُعْل منه أيضاً قُول، فيتفق فُعْل وفُعْل، فيخرجان على لفظ متفق عن أوّل مختلف. وكذلك فِعْل من باب بعث، وفُعْل فى قول الخليل وسيبويه: تقول فيهما جميعاً بِيْع. وسألت أبا على رحمه الله فقلت: لو أردنا فُعْلات مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فَعْلَة كَتَبْتِه وتِينات؟ فقال أقول على هذا الشرط: تُونَات؛ وأجراها لبعدها عن الطَّرَف مُجْرَى واو عُوْطَط.

ومن ذلك أن تبني من غَزَوْتَ إصْبَعُ بضم الباء، فتقول: إغْزِ. وكذلك إن أردت مثل إصْبَع قلت أيضاً: إغْزِ. فيستوى لفظ إفْعَل ولفظ إفْعِل. وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو كسرة فتقلبها ياء، فيستوى حينئذ لفظها ولفظ إفْعِل. وإصْبَع، وإن كانت مستكرهة لخروجك من كسر إلى ضمّ بناء لازماً، محكية؛ تروى عن متقدمي أصحابنا.

وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير، لكن هذا مذهب وطريقه؛ فأعرفه وقسه.

ومن ذلك قولك في جمع تعزية وتعزوة^(١) جميعا: تَعَارَ، (وكذلك اللفظ بمصدر تعارينا؛ أى عَزَى بعضنا بعضا: تعار) يا فتى. فهذه تفاعل كتضارب وتحاسد، وأصلها تعازو، ثم تعازى، ثم تعار. فاما (تَعَارَ) فى الجمع فأصل عينها الكسر كتنافل وتناصب، جمع تَنَفَّلَ وتَنَضَّبَ^(٢). ونظائره كثيرة.

(١) تعزوة: اسم للعزاء. والواو مبدلة من الياء لمكان الضمة قبلها. انظر اللسان (عزا).

(٢) تَنَفَّلَ: هو ولد الثعلب. تَنَضَّبَ: هو شجر ينبت بالحجار.

باب فى ترافع^(١) الأحكام

هذا موضع من العربية لطيف، لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رَسْمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذِكْرًا.

من ذلك مذهب العرب فى تكسير ما كان من (فَعَلٍ) على (أفعال)؛ نحو عَلِمَ وأعلام، وقَدِمَ وأقدام، ورَسَنَ وأرسان، وقَدَنَ وأفدان. قال سيبويه: فإن كان على (فَعَلَة) كَسَرُوهُ على (أفْعَلٍ)؛ نحو أَكَمَة وأَكُم. ولأجل ذلك (ما حمل) أُمَّة على أنها (فَعَلَة) لقولهم فى تكسيرها: (آم) إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلِّله.

والقول فيه عِنْدِي أن حركة العين قد عاقبت فى بعض المواضع تاءَ التانيث، وذلك فى الأدواء؛ نحو قولهم: رَمِثَ رَمَثًا، وَحَبِطَ حَبْطًا، وَحَبِجَ حَبْجًا. فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين؛ فقالوا: حَقِلَ حَقْلَة، ومَغَلَّ مَغْلَة^(٢). فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاءَ التانيث. ومن ذلك قولهم: جَفَنَة وجَفَنَات، وقَصَّعة وقَصَّعات؛ لَمَّا حذفوا التاء حَرَّكُوا العين.

فلَمَّا تعاقبت التاء وحركة العين جَرَيًا لذلك مَجْرَى الضِدَّيْن المتعاقِبَيْن. فلَمَّا اجتمعَا فى (فَعَلَة) ترافعا أحكامهما، فأسقطت التاءُ حُكْمَ الحركة، وأسقطت الحركة حُكْمَ التاء. فَالَ الأمر بالمثال إلى أن صار كَأَنه فَعَلٌ، و (فَعَلٌ) بابُ تكسيره (أَفْعَلٌ).

وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرب. فتأملُه فإنه

(١) يريد أنه قد يجتمع فى الكلمة أمران، يقضى كل منهما إذا انفرد بحكم فى اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعيًا إلى إلغاء تأثيرهما، فكانَ هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وإبطله (نحار). وقد عرض المؤلف لهذا فى المحتسب عند قوله تعالى فى سورة آل عمران: ﴿أَمِنَ نَعَاسًا﴾.

(٢) الحَقْلَة: من أدواء الإبل، يصيبها من أكل التراب مع البقل. المغلة: هو أيضًا داء فى الحيوان من أكل البقل مع التراب.

مُجَدِّ عَلَيْكَ، مَقْوً لِنَظْرِكَ.

وَمِنْ (فَعَلَةٍ) وَ (أَفْعَلٍ) رَقَبَةٌ وَأَرْقُبٌ، وَنَاقَةٌ وَأَيْتُنٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا تَاءَ التَّائِثِ تَعَاقِبَ يَاءَ الْمَدِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ فَرَازِينِ وَفَرَازِنَةٍ^(١)، وَجَحَاجِيحٍ وَجَحَاجِحَةٍ، وَزَنَادِيقٍ وَزَنَادِقَةٍ. فَلَمَّا نَسَبُوا إِلَى نَحْوِ حَنِيفَةٍ، وَبَجِيلَةٍ، تَصَوَّرُوا ذَلِكَ الْحَدِيثَ أَيْضًا، فَتَرَاغَبَتِ التَّاءُ وَالْيَاءُ أَحْكَامَهُمَا، فَصَارَتِ حَنِيفَةٌ وَبَجِيلَةٌ، إِلَى أَنَّهُمَا كَانَهُمَا حَنِفٌ وَبَجِلٌ، فَجَرِيًا لِذَلِكَ مَجْرَى شَقَرٍ وَنَمِرٍ؛ فَكَمَا تَقُولُ فِيهِمَا: شَقَرِيَّ وَنَمَرِيَّ، كَذَلِكَ قُلْتَ أَيْضًا فِي حَنِيفَةٍ: حَنِفِيَّ، وَفِي بَجِيلَةٍ: بَجِلِيَّ. يُوَكِّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ تَاءَ كَانَ الْقِيَاسُ إِقْرَارَ الْيَاءِ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي حَنِيفٍ: حَنِيفِيَّ، وَفِي سَعِيدٍ: سَعِيدِيَّ. فَأَمَّا ثَقْفِي فَشَاذٌ عِنْدَهُ، وَمِثْلُهُ بِحَنِفِيَّ. فَهَذَا طَرِيقٌ آخَرٌ مِنَ الْحِجَاجِ فِي بَابِ حَنِفِيٍّ وَبَجِلِيٍّ، مُضَافٌ إِلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا فِي حَذْفِ تِلْكَ الْيَاءِ.

وَمَّا يَدُلُّكَ عَلَى مِثَابَةِ حَرْفِ الْمَدِّ قَبْلَ الطَّرْفِ لَتَاءَ التَّائِثِ قَوْلُهُمْ: [رَجُلٌ] صَنَعَ الْيَدَ، وَامْرَأَةٌ صَنَاعَ الْيَدِ؛ فَاعْنَتِ الْآلِفُ قَبْلَ الطَّرْفِ مَعْنَى التَّاءِ الَّتِي كَانَتْ تَحِبُّ فِي صَنَعَةٍ، لَوْ جَاءَتْ عَلَى حَكْمِ نَظِيرِهَا؛ نَحْوُ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ، وَبَطَلٍ وَبَطْلَةٍ. وَهَذَا أَيْضًا حَسَنٌ فِي بَابِهِ.

وَيَزِيدُ عِنْدَكَ فِي وَضُوحِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْيَمَنِ، وَالشَّامِ، وَتِهَامَةٍ: يَمَانٍ، وَشَامٍ، وَتِهَامٍ؛ فَجَعَلُوا الْآلِفَ قَبْلَ الطَّرْفِ عِوَضًا مِنْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ اللَّاحِقَتَيْنِ بَعْدَهَا. وَهَذَا يَدُلُّكَ أَنَّ الشَّيْئِينَ إِذَا اكْتَفَا الشَّيْءَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ، تَقَارَبَتْ حَالَاهُمَا (وَحَالَاهُ) بِهِمَا. وَلَا جُلَّةَ وَسَبِّهِ مَا ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْحَرْفِ تَحْدُثُ قَبْلَهُ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا تَحْدُثُ بَعْدَهُ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا تَحْدُثُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَذَلِكَ لَغَمُوضِ الْأَمْرِ وَشِدَّةِ الْقَرَبِ. نَعَمْ، وَرَبَّمَا احْتُجَّ بِهَذَا لِحُسْنِ تَقَدُّمِ الدَّلَالَةِ وَتَأَخُّرِهَا، هَذَا فِي مَوْضِعٍ (وَهَذَا فِي مَوْضِعٍ). وَذَلِكَ لِإِحَاطَتِهِمَا جَمِيعًا بِالْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ.

فَمَّا تَأَخَّرَ دَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ رِيْدًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْسَّرَ لِلضَّمِيرِ

(١) وَاحِدُهُ فَرَزَانٌ، وَهُوَ مِنْ لَعِبِ الشَّطْرَنْجِ.

المتقدّم جاء من بعده. وضدّه زيد ضربته؛ لأنّ المفسّر للضمير متقدّم عليه. وقريب من هذا أيضاً إتباع الثّاني للأوّل؛ نحو شدّ، وفرّ، وضنّ، وعكسه قولك: أقتل، أستضعف، ضمنت الأوّل للأخّر.

فإن قلت: فإنّ في تهامة الفأ، فلم ذهب إلى أنّ الألف في تَهَامٍ عوض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعَل، أو فَعَلَ، وكأنهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروها إلى تَهَمٍ أو تَهَم، ثم أضافوا إليه فقالوا: تَهَامٍ.

وأما ميلّ الخليل بين فَعَلَ وفَعَل، ولم يقطع بأحدهما؛ لأنّه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً، وهما الشأم واليَمَن. وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً، قد جاء به السماع نصّاً؛ أنشدنا أبو عليّ، قال أنشد أحمد بن يحيى:

أرقني الليلة برقّ بالتهم يالك برقاً من يشقه لا ينم^(١)

فانظر إلى قوّة تصوّر الخليل إلى أنّ هجم به الظنّ على اليقين؛ فهو المعنى بقوله:

الالعمى الذي يظنّ بك الظنّ كان قد رأى وقد سمعاً^(٢)

وإذا كان ما قدّمناه من أنّ العرب لا تكسر فعلة على أفعال مذهباً لها فواجب أن يكون (أفلاء) من قوله:

مثلها يخرج النصيحة للقول م فلأة من دونها أفلاء^(٣)

تكسير (فلا) الذي هو جمع فلأة، لا جمعاً لفلأة؛ إذ كانت فعلة. وعلى هذا فينبغي أيضاً أن يكون قوله:

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (تهم)، وتاج العروس (تهم).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢٧٣/١، وكتاب الجيم ٢١٤/٣، والكمال ص ١٤٠٠، وذيل أمالي القالي ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١٢٨/١، ولأوس أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس (لمع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٢/٥.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٣٥، وشرح القصائد السبع ص ٥٠١، وشرح القصائد العشر ص ٤١٥، وشرح المعلقات السبع ص ٢٣٢، ولسان العرب (فلا).

كَأَنَّ مَتْنِيَهُ مِنَ النَّفْسِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى^(١)

إنما هو تكسير صَفًا الذي هو جمع صفاة؛ إذ كانت فَعْلَةٌ لا تَكْسَرُ عَلَى فُعُول،
إنما ذلك فَعْلَةٌ؛ كَبَذَرَةٌ وَيُدُورُ، وَمَأْنَةٌ وَمُثُونٌ^(٢). أَوْ فَعَلٌ؛ كَطَلَلٌ وَطُلُولٌ، وَأَسَدٌ
وَأَسُودٌ. وَقَدْ تَرَى بِهَذَا أَيْضًا مِثَابَةً فَعْلَةٌ لَفَعْلٌ فِي تَكْسِيرِهِمَا جَمِيعًا عَلَى فُعُول.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الزَّكَامِ: أَرْضَهُ اللَّهُ، وَأَمْلَاهُ، وَأَضَادَهُ. وَقَالُوا: هِيَ
الضُّوْدَةُ، وَالْمُلَاةُ، وَالْأَرْضُ. وَالصَّنْعَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (فُعَلًا) قَدْ عَاقَبَتْ (فَعَلًا) عَلَى
الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ؛ نَحْوُ الْعُجْمِ وَالْعَجَمِ، وَالْعُرْبِ وَالْعَرَبِ، وَالشُّغْلِ وَالشَّغْلِ،
وَالْبُخْلِ وَالْبَخْلِ. وَقَدْ عَاقَبَتْهَا أَيْضًا فِي التَّكْسِيرِ عَلَى أَفْعَالٍ؛ نَحْوُ بُرْدٍ وَأَبْرَادٍ،
وَجُنْدٍ وَأَجْنَادٍ؛ فَهَذَا كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ، وَقَدَمٍ وَأَقْدَامٍ. فَلَمَّا كَانَ (فُعَلٌ) مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا
كَفَعَلٍ صَارَتْ الْمُلَاةُ وَالضُّوْدَةُ كَأَنَّهَا فَعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ قَدْ كَسُرَتْ عَلَى أَفْعَلٍ؛ عَلَى مَا
قَدَّمْنَا فِي أَكْمَةٍ وَأَكْمٍ، وَأَمَةٍ وَأَمٍ. [فَكَمَا رَفَعْتَ التَّاءَ فِي (فَعْلَةٍ) حَكَمَ الْحَرَكَةَ فِي
الْعَيْنِ، وَرَفَعْتَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ حَكَمَ التَّاءَ، فَصَارَ الْأَمْرُ لَذَلِكَ إِلَى حَكَمِ (فَعَلٍ) حَتَّى
قَالُوا: أَكْمَةٌ وَأَكْمٍ، كَكَلْبٍ وَكَلَبٍ، وَكَعَبٍ وَكَعَبٍ، فَكَذَلِكَ جَرَتْ (فَعْلَةٌ) مَجْرَى
(فُعَلٍ) حَتَّى عَاقَبَتْهُ فِي الضُّوْدَةِ وَالْمُلَاةِ وَالْأَرْضِ، فَصَارَتْ الْأَرْضُ كَأَنَّهَا أَرْضَةٌ، أَوْ
صَارَ الْمُلَاةُ وَالضُّوْدَةُ كَأَنَّهُمَا مَلَاءٌ وَضَادٌ. أَفَلَا تَرَى إِلَى الضَّمَّةِ كَيْفَ رَفَعْتَ حَكَمَ
التَّاءِ، كَمَا رَفَعْتَ التَّاءَ حَكَمَ الضَّمَّةِ، وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى (فَعَلٍ)].

(١) الرجز للأخيل الطائي في لسان العرب (صفا)، (نفى)، وتاج العروس (هيص)، (وقع)،
(نفا)، ولرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٨، وتاج العروس (صفا)، وله أو للعجاج في لسان
العرب (هيص)، وليس في ديوان العجاج، وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ٩٤٥، ٩٧٢، وسر
صناعة الإعراب ٢٥٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٤، وشرح المفصل ٢٢/٥، ولسان
العرب (هيص)، (وقع)، وتاج العروس (هيص)، وكتاب العين ٧٠/٤، والمخصص ٤١/٤،
٩٠/١٠، وكتاب الجيم ٢٩٥/٣، وتهذيب اللغة ٣٧/٣، ٣٦٥/٦، ٤٧٥/١٥.

النفى: ما تطاير من الرشاش على ظهر المائع شبه الماء وقد وقع على متن الساقى بذرق الطائر.

(٢) هي من اللحم السرة وما حولها وقيل: هي شحمة قص الصدر.

باب فى تلاقى المعانى، على اختلاف الأصول والمباني

هذا فصل من العربية حَسَن كثير المنفعة، قوى الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحثَ عن أصل كل اسم منها، فتجده مُفَضِّى المعنى إلى معنى صاحبه.

وذلك كقولهم: (خُلِّقَ الإنسان) فهو (فُعِلَ من خَلَقَتِ الشَّيْء، أى مَلَسْتَهُ؛ ومنه صخرة خُلِقَ للمساء. ومعناه أن خُلِّقَ الإنسان هو ما قُدِّرَ له ورُتِّبَ عليه، فكانه أمر قد استقرَّ، وزال عنه الشك. ومنه قولهم فى الخبر: (قد فرغ الله من الخَلْقِ والخُلُقِ). والخلِيقَةُ فَعِيلَةٌ منه.

وقد كثرت فَعِيلَةٌ فى هذا الموضع. وهو قولهم: (الطبيعة) وهى من طَبَعَتِ الشَّيْء (أى قرَّرتَه) على أمر ثبتَ عليه، كما يُطَبِّعُ الشَّيْء كالدرهم والدينار، فتلزمُ أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله.

ومنها (النَّحِيَّة) وهى فَعِيلَةٌ من نَحَتَ الشَّيْء [أى] مَلَسْتَهُ وقرَّرتَه على ما أردته منه. فالنَّحِيَّة كالخلِيقَةِ: هذا من نَحَتَ، وهذا من خَلَقَتِ.

ومنها (الغَرِيْزَةُ) وهى فَعِيلَةٌ من غَرَزَتْ كما قيل لها طبيعة؛ لأن طَبَعَ الدرهم ونحوه ضرب من وَسَمِهِ، وتغريزه بالآلة التى تثبتُ عليه الصورة. وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع.

ومنها (النَّقِيَّة) وهى فَعِيلَةٌ من نَقَبَتِ الشَّيْء، وهو نحو من الغريزة.

ومنها (الضَّرِيَّة) وذلك أن الطبع لا بدَّ معه من الضرب؛ لتثبت [له] الصورة المرادة.

ومنها (النَّحِيْزَةُ) هى فَعِيلَةٌ من نَحَزَتْ الشَّيْء أى دَقَّقَتْ؛ ومنه المنحاز: الهاوون؛ لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق؛ قال:

* يَنْحَزُنْ من جانبيها وهى تنسَلِبُ ^(١) *

(١) الانسلاّب: المضاء فى السير.

أى تُضَرَّب الإِبِلُ حول هذه الناقة لِلْحَاقِ بِهَا، وهى تسبقهن وتنسلب أمامهن.
ومنها (السجّية) هى فَعِيلَةٌ من سَجَا يسجُو إذا سكن؛ ومنه طَرَفُ سَاجٍ، وليل
سَاجٍ؛ قال:

يا حَبْدَا الْقَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَاجِ^(١)

وقال الراعى:

ألا اسلمى اليوم ذاتَ الطوقِ والعَاجِ

والدَلُّ والنَّظَرُ الْمُسْتَأْنَسِ السَّاجِ^(٢)

وذلك أن خَلَقَ الإنسان أمر قد سكن إليه واستقرَّ عليه؛ ألا تراهم يقولون فى مدح الرجل: فلان يرجع إلى مُرْوَةٍ، وَيُخْلَدُ إلى كَرَمٍ، وَيَأْوِى إلى سَدَادٍ وثقة. فَيَأْوِى إليه هو هذا؛ لأن المأوى خلاف (المُعْتَمِل) لأنه إنما يأوى إلى (المنزل ونحوه) إذا أراد السكون.

ومنها (الطريقة) من طَرَقَتِ الشئ أى وطَّأَتْه وذَلَّلَتْه، وهذا هو معنى ضربته، ونقبتة، وغرزته، ونحتة؛ لأن هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات وتهذيب.

ومنها (السجّية) وهى فَعِيلَةٌ من سَجَجَ خُلُقَه. وذلك أن الطبيعة قد قَرَّتْ واطمأنت فسجّحت وتذَلَّلَتْ. وليس على الإنسان من طبعه كُفْلَةٌ، وإنما الكُفْلَةُ فيما يتعاطاه ويتجشَّمه؛ قال حسان:

ذُرُّوا التَّخَاجُؤَ وَاَمْشُوا مَشِيَّةَ سَجْجًا إِنْ الرِّجَالُ ذَوُّ عَصَبٍ وَتَذَكِيرٍ^(٣)

(١) الرجز للحارثى فى لسان العرب (سجا)، وبلا نسبة فى المخصص ٢٦/٩، ٥٤/١٦، وشرح المفصل ١٣٩/٧، ١٤١، وتهذيب اللغة ١٤٠/١١، وتاج العروس (قمر)، (سجا)، وجمهرة اللغة ص ٤٨٦، ٤٩١، ومقاييس اللغة ١٣٧/٣، وأساس البلاغة (سجو).

(٢) البيت من البسيط، وهو للراعى النيمى فى ديوانه ص ٢٧، ولسان العرب (أنس)، وبلا نسبة فى لسان العرب (سجا)، وجمهرة اللغة ص ١٠٤١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٧، وشرح شواهد المغنى ٢١٠/١، ولسان العرب (خجا)، (عصب)، (سجج)، وبلا نسبة فى الكتاب ٢٤٤/٤.

التخاجؤ فسرهما بعضهم بأنها مشية فيها تبخر. مشية سججا: سهلة لينة.

وقال الأصمعيّ: إذا استوت أخلاقُ القوم قيل: هم على سُرْجُوْجَةٍ واحدة، ومَرْنٍ واحد، (ومنهم من يقول: سِرْجِيْجَةٌ وهى فعْلِيْلَةٌ من هذا)، فسرْجُوْجَةٌ: فعلولة، من لفظ السَّرْجِ ومعناه. والتقاؤهما أن السَّرْجَ إنما أريد للراكب لِيُعَدَّله، ويزيل اعتلاله ومَيْلَه. فهو من تقويم الأمر. وكذلك إذا استَبَوُّا على وَتِيْرَةٍ واحدة فقد تشابهت أحوالُهم، وزاح خلافُهم، وهذا أيضاً ضرب من التقرير والتقدير؛ فهو بالمعنى عائد إلى النَّحِيْة، والسَّجِيَّة، والخلِيقَة؛ لأن هذه كلّها صفات تُؤْذَنُ بالمشابهة والمقارَبَة. والمرن مصدر كالحلف والكذب. والفعل منه مَرَنَ على الشيء إذا أَلَفَه، فَلَانَ له. وهو عندى من مارن الأنفَ لِمَا لان منه. فهو أيضاً عائد إلى أصل الباب؛ ألا ترى أن الخليفة، والنَّحِيْة، والطبيعة، والسَّجِيَّة، وجميع هذه المعانى التى تقدّمت، تؤذَنُ بالإلف والملاينة، والإصحاب والمتابعة.

ومنها (السَّليْقَة) وهى من قولهم: فلان يقرأ بالسَّليْقِيَّةِ أى بالطبيعة. وتلخيص ذلك أنها كالنَّحِيْة. وذلك أن السَّليْقَ ما تحات من صِغَارِ الشَّجَرِ؛ قال:

تسمعُ منها فى السَّليْقِ الأشهبِ معمرةٌ مثلَ الأَباءِ المُلْهَبِ^(١)

وذلك أنه إذا تحاتَّ لَان وزالت شدَّتُه. والحتَّ كالنحت، وهما فى غاية القرب. ومنه قولُ الله سبحانه ﴿سَلَقُواكُمْ بِالسِّنَةِ حَدَادًا﴾ [الاحزاب: ١٩] أى نالوا منكم. وهذا هو نفس المعنى فى الشيء المنحوت المحتوت؛ ألا تراهم يقولون: فلان كريم النَّجَارِ والنَّجْرُ؛ أى الأصل. والنَّجْرُ، والنحت، والحتّ، والضرب، والدقّ، والنَّحْزُ، والطبع، والخَلْقُ، والغَرْزُ، والسُّلْقُ، كله التمرين على الشيء، وتليين القوى لِيُصْحَبَ وينجذب.

فاعجَبْ للطف صنع البارى سبحانه فى أن طَبَعَ الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهدهام للتواضع عليه وتقديره.

ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك: (الصُّوْكَر) قال الأعشى:

(١) الرجز لجندب بن مرثد فى تاج العروس (سلق)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لهب)، (سلق)، وجمهرة اللغة ص ٢٩١، ٨٥٠، ومقاييس اللغة ٣/٩٦، ومجمل اللغة ٣/٨٧، والاشتقاق ص ٤٧٧.

إذا تقوم يَضُوعُ الْمِسْكُ أَصُورَةً والعنبرُ الوردُ من أردانها شَمَلٌ^(١)

ف قيل له: (صَوَّار) لأنه (فُعَال) من صارَه يَصُورُه إذا عَطَفَه وَثَّأه؛ قال الله سبحانه ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسةً مَنْ يَشْمُهُ إليه، وليس من خبائث الأرواح فيعرض عنه، ويُتَحَرَفُ إلى شِقٍّ غَيْرِهِ؛ ألا ترى إلى قوله:

ولو أن رَكْبًا يَمُوكَ لِقَادَهُمْ نَسِيمُكَ حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِكَ الرِّكْبُ

وكذا تجد أيضاً معنى الْمِسْكِ. وذلك أنه (فَعَل) من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يُمَسِكُ الحاسةَ عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه. ومنه عندى قولهم للجِلْد: (الْمِسْك) هو فَعْلٌ من هذا الموضع، ألا ترى أنه يُمَسِكُ ما تحته من جسم الإنسان وغيره من الحيوان. ولولا الجِلْد لم يتماسك ما فى الجسم: من اللحم، والشحم والدم وبقية الأمشاج وغيرها.

فقولهم إذا: مِسْكٌ يلاقى معناه معنى الصَّوَّار، وإن كانا من أصلين مختلفين، وبناءين متباينين: أحدهما (م س ك) والآخر (ص و ر) كما أن الخَلِيقَةَ من (خ ل ق) والسَجِيَّةَ من (س ج و) والطبيعة من (ط ب ع) والنحيطة من (ن ح ت) والغريزة من (غ ر ز) والسليقة من (س ل ق) والضرية من (ض ر ب) والسجيحة من (س ج ح) والسرَّجُوجَةُ والسرَّجِيَّةُ من (س ر ج) والنِجَارُ من (ن ج ر) والمَرْنُ من (م ر ن). فالأصول مختلفة، والأمثلة متعادية^(٢)، والمعاني مع ذينك متلاقية.

ومن ذلك قولهم: صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، وَطِفْلٌ وَطِفْلَةٌ، وَغَلَامٌ وَجَارِيَةٌ؛ وكله لِلَّيْنِ والانجذاب وترك الشدة والاعتياص. وذلك أن صَبِيًّا مِنْ صَبَوْتُ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا مَلَأْتُ إِلَيْهِ وَلَمْ تَسْتَعِصِمِ دُونَهُ. وكذلك الطِّفْلُ: هو من لَفِظَ طَفَّلْتُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب (صور)، والمخصص

٢٥/١٧، وتاج العروس (بلد)، (صور)، وبلا نسبة فى كتاب العين ١٥١/٧.

أردانها: الأكام للثوب.

(٢) متعادية: أى متباينة من قولهم: تعادى ما بين القوم: تباعد، أو من قولهم تعادى المكان:

تفاوت ولم يستو.

أى مالت إليه وانجذبت نحوه؛ ألا ترى إلى قول العجاج:

* والشمسُ قد كادت تكون دَنَفًا^(١) *

يصف ضعفها وإكبابها. وقد جاء به بعض المولدين فقال:

* وقد وضعتُ خدًا إلى الأرض أضرعًا^(٢) *

ومنه قيل: فلان طَفِيلِيّ؛ وذلك أنه يميل إلى الطعام. وعلى هذا قالوا له: غلام؛ لأنه من الغُلْمَة وهي اللين وضَعْفَة العَصْمَة. وكذلك قالوا: جارية. فهي فاعلة من جرى الماء وغيره؛ ألا ترى أنهم يقولون: إنها غَضَّة [بضّة] رَطْبَة، ولذلك قالوا: قد علاها ماء الشباب؛ قال عمر:

وهي مكنونة تحيّر منها في أديم الخدين ماء الشباب

وذلك أن الطفل والصبي والغلام والجارية ليست لهم عَصْمَة الشيوخ ولا جُسَاة الكهول. وسألت بعض بني عُقَيْل عن قول الحمصي:

لم تُبَلِّ جِدَّةً سمرهم سمرٌ ولم تَسِمِ السَّمُومُ لأذْمِهِنَّ أديما
فقال: هن بمائهنّ كما خلّقنه. فإذا اشتد الغلام شيئا قيل حرور. وهو (فَعَوَل) من اللَّبَن الحازر إذا اشتدّ للحموضة؛ قال العجلي:

* وارضوا بإحلاية وطَبّ قد حَزَر^(٣) *

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٢٨/٢ - ٢٢٩، ولسان العرب (دنف)، (رحلف)، (سدف)، وتهذيب اللغة ٣٢٥/٥، ٣٦٧/١٢، ١٣٧/١٤، وتاج العروس (دنف)، (رحلف)، (سدف)، وجمهرة اللغة ص ٦٧٩، ومقاييس اللغة ٣٠٤/٢، ومجمل اللغة ٢٩٣/٢، وأساس البلاغة (دنف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٧٤، وكتاب العين ٢٨٨/٦، ٤٨/٨، والمختصر ٢٥/٩، ٣١/١٧، ولسان العرب (خشف).

أى حين اصفرت. أراد عند غروبها تظهر كأنها مريضة. انظر اللسان.

(٢) صدره:

* ولاحظت النوار وهن مريضة *

وقبله في وصف الشمس:

وقد رنّقت شمس الاصيل ونفضت
وودعت الدنيا لتقضى نحبها
على الافق الغربى ورسا مززعزا
وشوّل باقى عمرها فتشعشعا (نهار).
(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (حزر)، وجمهرة اللغة ص ٤٨٣، وتاج العروس (حزر).

وقال:

* نَزَعَ الحَزَّورُ بِالرِّشَاءِ المَحْصَدَ ^(١) *

وكانهم زادوا الواو وشددوها لتشديد معنى القوة؛ كما قالوا للشيء الخُلُقُ: عَدَّورٌ، فضاعفوا الواو الزائدة لذلك؛ قال.

إذا نزل الاضيافُ كان عَدَّورًا على الحى حتى تستقلَّ مَرَّاجِلُهُ ^(٢)
ومنه رجل كَرَّوسٌ؛ للصلب الرأس، وسَقَرَّ عَطَّودٌ؛ للشديد؛ قال:

إذا جَشِمْنَ قَدْفًا عَطَّودًا رَمِينَ بِالطَّرْفِ مَدَاهُ الأَبْعَدَا ^(٣)

ومثل الأول: قولهم: غلام رِطْلٌ وجارية رطلة للينها وهو من قولهم رِطْلٌ شعره إذا أطاله فاسترخى ومنه عندى الرطل الذى يوزن به. وذلك أن الغرض فى الأوزان أن تميل أبدًا إلى أن يعادلها الموزون بها. ولهذا قيل لها: مثاقيل فهى مفاعيل من الثقل، والشيء إذا ثَقُلَ استرسل وارجحنَّ، فكان ضدَّ الطائش الخفيف.

فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة. وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكونُ الفائدة عندهم منها إنما هى علم معنياتها. فأما كيف، ومن أين فهو ما نحن عليه. وأحجج به أن يكون عند كثير منهم نيقًا لا يحتاج إليه، وفضلًا غيرُه أولى منه.

ومن ذلك أيضًا قالوا: ناقة؛ كما قالوا: جَمَلٌ. وقالوا (ما بها) دِبْيَجٌ؛ كما قالوا: تناسل عليه الوَشَاءُ ^(٤). والتقاء معانيهما أن الناقة كانت عندهم مما يتحسنون به ويتباهون بملكه، فهى (فَعَلَةٌ) من قولهم: تنوّقت فى الشيء إذا أحكمته

(١) عجز بيت من الكامل، وهو للناطقة الذيبانى فى ديوانه ص ٩٧، ولسان العرب (حزر)، وتهذيب اللغة ٣٥٧/٤، وتاج العروس (حزر)، (حصف).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيّنب بنت الطثرية فى لسان العرب (عذر)، والتنبيه والإيضاح ١٦٧/٢، وجمهرة اللغة ص ٦٢، وتاج العروس (عذر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ضيف)، (عدل)، وأساس البلاغة (عذر)، ومقاييس اللغة ٢٥٦/٤، ومجمل اللغة ٤٦١/٣.

(٣) يصف إبلاً. ويريد بالقذف: الفلاة البعيدة.

(٤) الوشاء: هو فى الأصل كثرة المال أى الإبل والنعم. ويراد به هنا المال نفسه.

وتخيرته؛ قال ذو الرُّمة:

..... تنوقت به حضرميات الاكف الحوائك^(١)

وعلى هذا قالوا: (جمل) لأن هذا (فعل) من الجمال؛ كما أن تلك (فعل) من تنوقت - وأجود اللغتين تأنقت - قال الله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦]. وقولهم: (ما بها ديبج) هو (فعل) من لفظ الديباج ومعناه. وذلك أن الناس بهم العمارة وحسن الآثار، وعلى أيديهم يتم الأنس وطيب الديار. ولذلك قيل لهم: ناس لأنه في الأصل أناس، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. فهو (فعل) من الأنس؛ قال:

أناسٌ لا يملئون المنايا إذا دارت رَحَى الحربِ الزَّبُونِ^(٢)

وقال:

أناسٌ عداً علقت فيهم وليتنى

طلبتُ الهوى في رأس ذى رَلَقٍ أشم^(٣)

وكما اشتقوا ديبجاً من الديباج؛ كذلك اشتقوا الوشاء من الوشى؛ فهو (فعل) منه. وذلك أن المال يشي الأرض ويحسنها. (وعلى ذلك قالوا: الغنم لأنه من الغنيمة؛ كما قالوا لها: الخيل؛ لأنها فعل من الاختيال وكل ذلك مستحب).

أفلا ترى إلى تنالى هذه المعانى وتلاحظها، وتقابلها وتناظرها؛ وهى التنؤق، والجمال، والأنس، والديباج، والوشى، والغنيمة، [والاختيال. ولذلك قالوا: البقر؛ من بقرت بطنه أى شققته؛ فهو إلى السعة والفُسحة، وضد الضيق والضغطة].

(١) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى تنمة ديوانه ص ١٧١٤، ولسان العرب (نوق)، وتاج العروس (نوق)، (حاك).

(٢) البيتان من الوافر، وهما لأبى الغول الطهوى فى أمالى القالى ١/ ٢٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٩، ٤٠، وشرح المفصل ٥٥/٥.

(٣) الأبيات من الطويل، وهى لعمر بن شاس فى شرح أبيات سيويه ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤، والكتاب ١٥١/٢.

فإن قلت: فإن الشاة من قولهم: رجل أشوه، وامرأة شوهاه؛ للقيحين. وهذا ضد الأول؛ ففيه جوابان: أحدهما أن تكون الشاة جرت مجرى القلب لدفع العين عنها لحسها؛ كما يقال فى استحسان الشيء: قاتله الله؛ كقوله:

رمى الله فى عيني بُيْنَةً بِالْقَدَى وفى الشنب من أنيابها بالقوادح^(١)

وهو كثير. والآخر أن يكون من باب السلب؛ كأنه سلب القبح منها؛ كما قيل للحرَم: نالة. ولخشبة الصرار تودية^(٢)؛ ولجو السماء السكاك.

ومنه تحوب وتائم؛ أى ترك الحوب والإثم.

وهو باب واسع؛ وقد كتبنا منه فى هذا الكتاب ما ستراه بإذن الله تعالى. وأهل اللغة يسمعون هذا فيرونه ساذجاً غفلاً، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعاً ولا أصلاً.

ومن ذلك قولهم: الفضة؛ سميت بذلك لانفضاض أجزائها، وتفرقها فى تراب معدنها، كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تصفى وتهدب وتسبك. وقيل لها فِضة، كما قيل لها لجين. وذلك لأنها ما دامت فى تراب معدنها فهى ملتزقة (فى التراب) متلجئة به؛ قال الشماخ:

وماء قد وردت أميم طام عليه الطير كالورق اللجين^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بئنة فى ديوانه ص ٥٣، والأغانى ١٠٤/٨، وأمالى المرتضى ١٥٧/٢، وخزانة الادب ٢١٧/٥، ٢١٩، ٣٩٨/٦، ٤٠٠، ٤٠٣، وسمط اللآلى ص ٧٣٦، ولسان العرب (نيب)، (قدح)، (عين)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٥٠٤.

الشنب: جمع أشنب؛ من الشنب وهو رقة الأسنان وعذوبتها. والقوادح جمع القادح، وهو السواد يظهر فى الأسنان.

(٢) هى خشبة تشد على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفصيل. وكأنه يريد من بنائها على السلب أن الغرض من التودية منع الودى، وهو السيلان يقال ودى: سال، أى أن التودية تحول دون ودى اللبن.

(٣) البيت من الوافر، وهو للشماخ، فى ديوانه ص ٣٢٠، ولسان العرب (لجن)، وتهذيب اللغة ٨٠/١١، والمخصص ٢٢٤/١٠، وأساس البلاغة (لجن)، وتاج العروس (لجن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٩٢، ومجمل اللغة ٢٦٧/٤، ومقاييس اللغة ٢٣٥/٥، وديوان الادب ٤٢٤/١.

أى المتلزلز المتلجّن، وينبغى أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه ما دام فى تراب معدنه. ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم فى مُراسله (الذهب) وذلك لانه ما دام كذلك غير مصقّى فهو كالذهاب؛ لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له، أو لانه لما قلّ فى الدنيا فلم يوجد إلا عزيزاً صار كأنه مفقود ذاهب؛ ألا ترى أن الشىء إذا قلّ قارب الانتفاء. وعلى ذلك قالت العرب: قلّ رَجُلٌ يقول ذلك إلا زيد بالرفع؛ لأنهم أجروه مُجرى ما يقول ذاك أحد إلا زيد. وعلى نحوٍ من هذا قالوا: قلماً يقوم زيد؛ فكفّوا (قل) بـ (حما) عن اقتضاها الفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لِمَا دخله من مشابهة حرف النفى؛ كما بقواً المبتدأ بلا خبر فى نحو هذا من قولهم: أقلّ امرأتين تقولان ذلك، لما ضارع المبتدأ حرف النفى. أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القلة مقارنة للانتفاء. فكذلك لما قلّ هذا الجواهر فى الدنيا أخذوا له اسماً من الذهاب الذى هو الهلاك. ولأجل هذا أيضاً سمّوه (تبراً) لانه (فعل) من التبرّار. ولا يقال له (تبر) حتى يكون فى تراب معدنه، أو مكسوراً.

ولهذا قالوا للنجم من الفضّة (الغرب)، وهو (فعل) من الشىء الغريب؛ وذلك أنه ليس فى العادة والعرف استعمالُ الآنية من الفضّة، فلماً استعمل ذلك فى بعض الأحوال كان عزيزاً غريباً. هذا قول أبى إسحاق. وإن شئت جذبتّه إلى ما كنّا عليه فقلت: إنّ هذا الجواهر غريب من بين الجواهر لنفاسته وشرفه؛ ألا تراهم إذا أثنوا على إنسان قالوا: هو وحيد فى وقته، وغريب فى زمانه، ومنقطع النظير، ونسيج وحده. ومنه قول الطائي الكبير:

غرّبتّه العُلا على كثرةِ النا س فأضحى فى الأقربين جَنِيًّا
فليطلّ عُمره فلو مات فى مرٍّ ومُقيماً بها لمات غريباً^(١)

وقول شاعرنا:

أبدو فيسجد من بالسوء يذكرنى ولا أعاتبه صفحا وإهوانا

(١) جنياً: أى غريباً. والبيتان من قصيدة يمدح بها أبى سعيد محمد بن يوسف الثغرى. وهى فى الديوان. (نحار).

وهكذا كنتُ فى أهلى وفى وطنى إن النفس عزيز حيثما كانا

ويدلّك على أنهم قد تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنهم إذا صفّوه وهذبوه أخذوا له اسماً من ذلك المعنى، فقالوا له: الخلاص، والإبريز، والعقيان. فالخلاص فعّال من تخلص، والإبريز إفعيل من برز يبرز، والعقيان فعّال من عقى الصبى يعقى، وهو أول ما يُنجد عند سقوطه من بطن أمه قبل أن يأكل، وهو العقى. فقليل له ذلك لبروزه؛ كما قيل له البرّاز.

فالتأتى والتلطّف فى جميع هذه الأشياء وضمّها، وملاءمة ذات بينها هو (خاصّ اللغة) وسرّها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها. فأما حفظها ساذجةً، وقمشها محطوبة هرجة^(١) فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاه سبحانه عنه.

وقال أبو على رحمه الله: قيل له حبيّ كما قيل له سحاب. تفسيره أن حبيّا (فَعِيل) من حبا يحبو. وكان السحاب لثقله يحبو حبّوا؛ كما قيل له سحاب وهو (فَعَّال) من سحب؛ لأنه يسحب أهدا به. وقد جاء بكليهما شعر العرب؛ قالت امرأة:

وأقبل يزحف زحف الكسير سياق الرعاء البطاء العشارا^(٢)

وقال أوس:

دان مسفٌ فوق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراح^(٣)

وقالت صبية منهم لأبيها فتجاوزت ذلك:

أناخ بذى نفرٍ برّكه كأن على عضديه كتابا^(٤)

(١) الهرج: الضعيف.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (حبا)، وتاج العروس (حبا).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ١٥، والأغانى ٤٤/٩، والخصائص ١٢٦/٢، والشعر والشعراء ٢١٣/١، ولعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ٥٣، وجمهرة اللغة ص ١٣٤، والحماسة الشجرية ٧٧٠/٢، وسمط اللآلى ص ٤٤١، ولسان العرب (هدب)، ولأوس أو لعبيد فى الحيوان ١٣٢/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٢٣.

(٤) البيت من المتقارب وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه ص ٤٨، ومعجم ما استعجم ص ٢٦٣ (ذوبقر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (كتف) (حبا)، وتاج العروس (كتف)، (حبا).

وقال [أبوهم]:

وألقي بصحراء الغبيط بَعَاة نزولَ اليماني ذى العياب المحمل^(١)
قال: ومن ذلك قولهم فى أسماء الحاجة: الحاجة، والحَوْجاء، واللوجاء
والإرب، والإربة، والمأربة، واللُبانة - والتلاوة بقية الحاجة، والتلية أيضا -
والاشكلة؛ والشهلاء؛ قال [الشاعر]:

لم أقض حين ارتحلوا شهلانى من الكعابِ الطفلة الغيداء^(٢)
وأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها [راجعا] إلى موضع
واحد، ومخطوما بمعنى لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبث به. وذلك
أن صاحب الحاجة كلف بها، ملازم للفكر فيها، مقيم على تنجزها واستحاثاتها؛
قال رسول الله ﷺ «حَبَّكَ الشَّيْءُ يُعْمَى وَيُصِمُّ»^(٣). وقال المولّد:
صاحبُ الحاجة أعمى لا يرى إلا قضاها

وتفسير ذلك أن الحاجَ شجر له شوك، وما كانت هذه سبيله فهو متشبث
بالأشياء، فأى شيء مرَّ عليه اعتاقه وتشبث به. فسميت الحاجة تشبيها بالشجرة
ذات الشوك. أى أنا مقيم عليها، متمسك بقضائها، كهذه الشجرة فى اجتذابها ما
مرَّ بها، وقرب منها. والحوجاء منها، وعنها تصرف الفعل: احتاج يحتاج احتياجا،
وأحوج يُحوج؛ وحاج يحوج، فهو حائج.

واللوجاء من قولهم: لُجَتِ الشَّيْءُ ألوجه لوجا، إذا أدركته فى فيك. والتقاؤهما
أن الحاجة مترددة على الفكر، ذاهبة جاثية إلى أن تُقضى؛ كما أن الشيء إذا تردّد

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٥، وتهذيب اللغة ١/ ١١٩، وجمهرة
اللغة ص ١٠٠١، ومقاييس اللغة ١/ ١٨٤، وتاج العروس (غبط)، (بمع)، ولسان العرب
(بمع).

صحراء الغبيط: موضع. البعاع: السحاب المثقل بالماء.

(٢) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة ٦/ ٨٤، وجمهرة اللغة ص ٨٨١، ١١٥٧، والاشتقاق
ص ٤٤٣، ٥٢٤، والمخصص ١٢/ ٢٢٣، ولسان العرب (شهل)، وتاج العروس (شهل).

(٣) «ضعيف» أخرجه أحمد والبخارى فى تاريخه وأبو داود عن أبى الدرداء، وانظر ضعيف الجامع
(٢٦٨٧).

فى الفم فإنه لا يزال كذلك إلى أن يُسيغه الإنسان أو يلفظه.

والإرب، والإربة، والمأربة كله من الأربة وهى العقدة، وعقد مؤرب، إذا شدد. وأنشد أبو العباس لكتار بن نفيع يقوله لجرير:

غَضِبْتَ عَلَيْنَا أَنْ عَلَكَ ابْنَ غَالِبٍ فَهَلَّا عَلَى جَدِّكَ إِذَا ذَاكَ تَغَضَّبُ!
هَمَّا حِينَ يَسْعَى الْمَرْءُ مَسْعَاةَ جَدِّهِ أَنَاخَا فَشَدَّكَ ؛ الْعِقَالُ الْمُؤَرَّبُ^(١)

والحاجة معقودة بنفس الإنسان، مترددة على فكره.

واللبانة من قولهم: تلبن بالمكان إذا أقام به ولزمه. وهذا هو المعنى عينه.

والتلاوة والتلية من تلوت الشيء إذا قفوته وأتبعته لتدركه. ومنه قوله:

الله بينى وبين قيمها يفرُّ منى بها وأتبع^(٢)

والأشكلة كذلك؛ كأنها من الشكال^(٣)، أى طالب الحاجة مقيم عليها، كأنها شكال له، ومانعة من تصرفه وانصرافه عنها. ومنه الأشكل من الألوان: الذى خالطت حمرة بياضه، فكان كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصح ويصفو لونه.

والشهلاء كذلك؛ لأنها من المشاهدة وهى مراجعة القول؛ قال:

(١) البيتان من الطويل، وهو لكتار بن نفيع فى تاج العروس (أرب)، ولسان العرب (أرب)، ولكتار بن ربيعة أو أخيه ربيع بن ربيعة فى لسان العرب (أهل).

يريد بآبن غالب: الفرزدق، ويريد بالمرء: الفرزدق أو هو المرء غير مخصص. يقول: إذا سعى الفرزدق فى المكارم مسعاة جده قعد بك جذاك عن سبل العلا فهما ينيخانك ويشدانك: يعقلانك عن السير، ثم قال: العقال المؤرب: أى هذا هو العقال حقًا. فقوله العقال خير لبتداً محذوف كما ترى. ويرى المبرد أن العقال بدل من الضمير فى شذاك بدل اشتغال. وانظر معجم الشعراء للمرزبانى ٣٥٣. (نهار).

(٢) أى الأحوص الأنصارى. وانظر الأغانى ٤٩/٤ طبعة بولاق، وشعراء ابن قتيبة ٥٠٠. وقبل البيت:

كأن لبنى صبير غادية أو دمية زينت بها البيع

والصبير: السحاب الأبيض. والغادية: السحابة تحمى وقت الغداة. (نهار).

(٣) الشكال: هو جبل يوثق به يد الدابة ورجلها.

قد كان فيما بيننا مشاهله ثم تولّت وهى تمشى البادله
البادلة: أن تحرك فى مشيها بآدِلها، وهى لَحْم صدرها. وهى مِشْيَةُ القِصَار من
النساء.

فقد ترى إلى ترمى هذه الأصول والميل بمعانيها إلى موضع واحد.
ومن ذلك ما جاء عنهم فى الرجل الحافظ للمال، الحَسَن الرعية له والقيام
عليه.

يقال: هو خال مال، وخائل مال، وصدى مال، وسُرُورُ مال، وسؤبان مال،
ومحجن مال (وإزاء مال) ويلو مال، وجبل مال، (وعسل مال) وزر مال. وجميع
ذلك راجع إلى الحفظ لها، والمعرفة بها.

فخال مال يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون صفة على (فَعَلَ) كبطل وحسن،
أو (فَعَلَ) ككبش صافٍ ورجل مال. ويجوز أن يكون محذوفاً من فاعل؛ كقوله:
* لا ث به الأشاء والعبرى^(١) *

فأما خائل مال ففاعل لا محالة. وكلاهما من قوله: كان رسول الله ﷺ
يتخولنا بالموعظة، أى يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً ويراعينا. قال أبو على: هو من قولهم
تساقطوا أخول أخول أى شيئاً بعد شيء. وأنشدنا:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَا^(٢)
فكانَ هذا الرجل يرمى ماله، ويتعهدّه، حَفِظَ لَهُ وَشَحَا عَلَيْهِ.

وأما صَدَى مال، فإنه يعارضها من ههنا وههنا، ولا يهملها ولا يضيع أمرها -

(١) لا ث: أصله لاث من لاث النبات: التف وكثر. الاشاء: صغار النخل. والعبرى: ما ينبت
من شجر الضال على شطوط الأنهار.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابن بن الحارث فى الخصائص ٣/ ٢٩٠، والدرر ٤/ ٣٤، والشعر
والشعراء ٢١/ ٣٥٩، ولسان العرب (سقط)، (خول)، والمحتسب ٢/ ٤١، ونوادر أبى زيد
ص ١٤٥، وتاج العروس (خول)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٦٢١، وشرح شذور الذهب
ص ٩٨، والمحتسب ١/ ٨٦، ومعجم الهوامع ١/ ٢٤٩.

الروق: القرن. حديد القين: الشرار. ضارياتها: الضارى من الكلاب. هذا فى وصف الضوء
يردع عنه الكلاب.

ومنه الصَّدَى لما يعارض الصوت. ومنه قراءة الحسن رضى الله عنه (صاد والقرآن) وكان يفسره: عارض القرآن بعملك، أى قابل كل واحد منهما بصاحبه - [قال العجلى:

* يأتى لها من أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ ^(١) *

وكذلك سُرُور مال، أى عارف بأسرار المال، فلا يخفى عنه شيء من أمره. ولست أقول كما يقول الكوفيون - وأبو بكر معهم -: إن سُرُوراً من لفظ السرِّ، لكنه قريب من لفظه ومعناه، بمنزلة عين ثرة وثرارة. وقد تقدّم ذكر ذلك. وكذلك سُوْبَان مال؛ هو (فُعْلان) من السَّأْب، وهو الزَّقُّ للشراب؛ قال الشاعر:

إِذَا دُقَّتْ فَاهَا قَلْتَ عِلْقَ مُدْمَسٍ أُرِيدَ بِهِ قَيْلُ فَعُودَرٍ فِى سَابٍ ^(٢)

والتقاؤهما أن الزَّقَّ إنما وضع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعى يحفظ المال ويحتاط عليه احتياط الزَّقِّ على ما فيه.

وكذلك مِحْجَن مال، هو (مِفْعَل) من احتجنت الشيء إذا حفظته وأدّخرته.

وكذلك إِزَاءُ مال، هو (فِعَال) من أَرَى الشيءُ يَأْرِى إذا تقبّض واجتمع؛ قال:

* ظَلَّ لَهَا يَوْمٌ مِنَ الشَّعْرَى أَرَى ^(٣) *

أى يَغْمُ الأنفاس ويضيّقها لشدة الحرّ. وكذلك هذا الراعى يشحّ عليها ويمنع

(١) زيادة فى ش، ب خلت منها أ. وفى جـ: «قال العجلى يصف الراعى: يأتى بها من أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ». والعجلى هو أبو النجم. وهذا فى أرجوته الطويلة التى أولها:

* الحمد لله الرهوب المجزل *

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (سأب)، (دمس)، (علق)، ومقاييس اللغة ١٢٨/٤، ومجمل اللغة ٤٠٥/٣، وكتاب العين ٢٣٤/٧، والمخصص ٨١/١١، وتهذيب اللغة ٣٧٩/١٢، وجمهرة اللغة ص ٦٤٨، وتاج العروس (سأب)، (دمس).

(٣) قائله من باهلة. وعجزه:

* نعوذ منه بزرانيق الركى *

وزرانيق الركى: أبنية تبنى على جوانب الآبار، وعلى البئر زرنوقان يعلق عليهما البكرة. وانظر اللسان (أرى)، ومجالس ثعلب ٦١٤. (نهار).

من تسربها. وأنشد أبو عليّ عن أبي بكر لعمارة:

هذا الزمان مولّ خيرُهُ آرى صارت رؤوسُ به أذنانَ أعجاز

وكذلك بلّو مال، أى هو بمعرفته به قد بلاه واختبره؛ قال الله سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١] قال عمر بن لُحَا:

فصادفتُ أعصلَ من أبلانها يُعجبه التزع على ظمائها^(١)

وكذلك حبل مال، كأنه يضبطها؛ كما يضبطها الحبلُ يشدّ به. ومنه الحبل: الداهية من الرجال؛ لأنه يضبط الأمور ويحيط بها.

وكذلك عسل مال؛ لأنه يأتيها ويعسل إليها من كلّ مكان، ومنه الذئب العسول؛ ألا ترى أنه إنما سُمي ذئبًا لتذاؤبه وخبثه، ومجيئه تارة من هنا، ومرة من هنا.

وكذلك زرّ مال: أى يجمعه ويضبطه؛ كما يضبط الزرّ [الشيء] المزروع.

فهذه الأصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتّبة إلى موضع واحد على ما ترى.

ومن ذلك قولهم للدم: الجديّة، والبصيرة. فالدم من الدُمّة لفظًا ومعنى. وذلك أن الدُمّة إنما هى للعين والبصر، وإذا شوهدت فكان ما هى صورته مشاهد بها، وغير غائب مع حضورها، فهى تصفّ حال ما بعد عنك. وهذا هو الغرض فى هذه الصوّر المرسومة للمشاهدة. وتلك عندهم حال الدم؛ ألا ترى أن الرميّة إذا غابت عن الرامى استدلّ عليها بدمها فاتبعه حتى يؤدّيه إليها. ويؤكد ذلك لك قولهم فيه (البصيرة) وذلك أنها [إذا] أبصرت أدّت إلى المرمىّ الجريح. ولذلك أيضًا قالوا له (الجديّة) لأنه يُجدي على الطالب للرميّة ما يبغيه منها. ولو لم يُر

(١) الرجز لعمر بن لُحَا التيمي فى ديوانه ص ١٥١، ولسان العرب (بلا)، وتاج العروس (بلى)،

وبلا نسبة فى المخصص ٨٢/٧.

يتحدث عن إبل سقاها. والأعصل: اليايس البدن. والتزع: نزع الدلو من البشر.

الدم لم يستدل عليها، ولا عرف موضعها؛ قال عليه السلام: «كل ما أصميت ودع ما أنميت»^(١).

وهذا مذهب فى هذه اللغة طريف، غريب لطيف. وهو فقهها، وجامع معانيها، وضامٌ نشرها. وقد هممت غير دفعة أن أنشئ فى ذلك كتاباً أتقصى فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه. ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار وإيماء. وكان أبو على رحمه الله يستحسن هذا الموضع جداً، وينبّه عليه، ويسرّ بما يحضره خاطره منه. وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعانى مجردة من الالفاظ، وليس كالاشتقاق الذى هو من لفظ واحد، فكان بعضه منبهة على بعض. وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعانى غير منبته عليها الالفاظ. فهو أشرف الصنعتين، وأعلى المأخذين. فتفطن له، وتأنّ لجمعه؛ فإنه يؤنقك ويُنقى عليك، ويبسط ما تجعد من خاطرك، ويريك من حكم البارى - عز اسمه ما تقف تحته، وتسلم لعظم الصنعة فيه، وما أودعته أحضانه ونواحيه.

(١) أورده الهيثمى فى «المجمع» (٤/١٦٢)، وقال: «رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه عبادة بن ريار - بفتح العين - وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه موسى بن هارون وغيره».

باب فى الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به، ويُخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويُسْتَرُوح إليه، ويتعلّل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقّب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين: كبير وصغير.

فالصغير ما فى أيدي الناس وكتبهم؛ كان تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأ فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم؛ اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره؛ كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر. وقد قدّم أبو بكر - رحمه الله - رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً، وإحكاماً، وصنعة وتأنيساً.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه] ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد. وقد كنا قدّمنا ذكر طرّف من هذا الضرب من الاشتقاق فى أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجىء من تلقيب تراكيبهما؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وكذلك (ق ل و) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)، وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضطرباً. وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدّة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفّة. وقد مضى ذلك فى صدر الكتاب.

لكن بقى علينا (ان نحضر هنا) مما يتصل به أحرفاً، تؤنس بالاول، وتُشجع منه المتأمل.

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهى - أين وقعت - للقوة والشدة. منها (جبرت العظم، والفقير) إذا قويتَهما وشددتَ منهما، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره. ومنها (رجل مجرب) إذا جرسته الأمور ونجذته، فقويتَ منه، واشتدتْ شكيمة. ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشيء وروعى اشتدّ قوى، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى^(١). ومنها (الأبجر والبجرة) وهو القوى السرة. ومنه قول على صلوات الله عليه: إلى الله أشكو عُجْرَى وبُجْرَى، تأويله: همومى وأحزاني، وطريقه أن العجرة كلُّ عُقْدَةٍ فى الجسد؛ فإذا كانت فى البطن والسرة فهى البجرة [والبجرة] تأويله أن السرة غُلْظَت ونثأت فاشتدَّ مسُّها وأمرها. وفُسر أيضاً قوله: عَجْرَى وبُجْرَى، أى ما أبدى وأخفى من أحوالى. و (منه البرج لقوته فى نفسه وقوة ما يليه) به، وكذلك البرج لقاء بياض العين وصفاء سوادها، هو قوة أمرها، وأنه ليس بلونٍ مستضعف، ومنها رَجَبَت الرجل إذا عظمتْه وقويتْ أمره. ومنه رَجَبَ لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كُرُمَت النخلة على أهلها فمالت دَعَموها بالرجبة، وهى شىء تُسند إليه لتقوى به. والراجبة: أحد فصوص الأصابع، وهى مقوية لها. ومنها الرباجى وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله؛ قال:

* وتلقاه رباجياً فخوراً^(٢) *

تأويله أنه يعظم نفسه، ويقوى أمره.

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. منها (القسوة) وهى شدة القلب واجتماعه؛ ألا ترى إلى قوله:

يا ليت شعرى - والمنى لا تنفع - هل أغدُون يوماً وأمرى مُجَمَّع^(٣)

(١) رذى: أثقله المرض.

(٢) أورده فى الجمهرة ٢٠٩/١ غير معزوّ.

(٣) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ٢٦٣، وأمالى المرتضى ٥٥٩/١، والدرر ٢٠/٤، وشرح شواهد المغنى ٨١١/٢، ولسان العرب (جمع)، (رمى)، ومعنى الليب ٣٨٨/٢، ونوادير أبى زيد، وجمع الهوامع، وتاج العروس (جمع)، وتهذيب اللغة ٣٩٦/١.

أى قوى مجتمعة، ومنها (القوس) لشدتها، واجتماع طرفيها. ومنها (الوقس) لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله، ومنها (الوسق) للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدته، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع ﴿والليل وما وسق﴾ [الانشاق: ١٧] أى جمع، ومنها (السوق)، وذلك لأنه استحاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض؛ وعليه قال:

* مستوسقات لو يجدن سائقاً^(١) *

فهذا كقولك: مجتمعات لو يجدن جامعاً.

فإن شدَّ شىء من شُعَب هذه الأصول عن عقده ظاهراً ردَّ بالتأويل إليه، وعُطِف بالملاطفة عليه. بل إذا كان هذا قد يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأويل له.

ومن ذلك تقليب (س م ل) (س ل م) (م س ل) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة. ومنها الثوب (السمل) وهو الخلق. وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزبر ما على الجديد. فاليد إذا مرت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدَّة المنسج، ولا خُشنة الملمس. والسمل: الماء القليل؛ كانه شىء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب، وجمة المرتكض؛ ولذلك قال:

حوضاً كأنَّ ماءه إذا عسلَ من آخر الليل رُويزى سَمَل^(٢)

وقال آخر:

ورَّاد أسمال المياه السُدَم فى أخريات الغَبشِ المَغَم^(٣)

(١) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٠٧/٢، وتاج العروس (وسق)، ولسان العرب (وسق)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٢٣٥/٩، وديوان الادب ٢٨٣/٣، ولسان العرب (وسق).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (غضض)، (عسل)، وتاج العروس (غضض)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٠، وكتاب العين ٣٣٣/١، والمخصص ٩٣/٤، ومقاييس اللغة ٣١٤/٤، وأساس البلاغة (عسل)، وتاج العروس (عسل).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (سدم)، (غمم)، وتاج العروس (سدم)، (غمم). =

ومنها السلامة. وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به. ومنها [المَسْلُ] و[المَسْلُ] والمَسِيلُ كلّه واحد، وذلك أن الماء لا يَجْرِي إلا فى مذهب له وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزاً لاعتاقه فلم يجد مُتَسَرِّباً معه. ومنها الأملس والملساء. وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له. ومنها اللمس. وذلك أنه إن عارض اليد شئ حائل بينها وبين الملموس لم يصحّ هناك لمس؛ فإنما هو إهواء باليد نحوه، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع، ولا بدّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه. ومنه الملازمة ﴿أَوْ لَامِسْتِ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦٠] أى جامعتم، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح. فأما (ل س م) فمهمّل. وعلى أنهم قد قالوا: نَسَمْتُ الرِّيحُ إِذَا مَرَّتْ مَرّاً سَهْلاً ضَعِيفاً، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك.

(ومرّ بنا أيضاً أَلَسَمْتُ الرجلُ حُجَّتَهُ إِذَا لَقَّيْتَهُ وَالزَّمْتَهُ إِيَّاهَا. قال:

لَا تُلْسِمَنَّ أَبَا عِمْرَانَ حُجَّتَهُ وَلَا تَكُونَنَّ لَهُ عَوْنًا عَلَى عِمْرَانٍ^(١))

فهذا من ذلك، أى سهلتها وأوضححتها).

واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمرّ فى جميع اللغة، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة. بل إذا كان ذلك (الذى هو) فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزّ ملتصقاً. بل لو صحّ من هذا النحو وهذه الصنعة المادّة الواحدة تتقلّب على ضروب التقلّب كان غريباً معجباً. فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد.

وقد رَسَمْتُ لك منه رسماً فاحتذه، وتَقَيَّلَهُ تحظّ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله. نعم، وتسترفده فى بعض الحاجة إليه، فيعينك ويأخذ بيدك؛ ألا ترى أن أبا على [رحمه الله] كان يقوِّى كَوْنُ لَامٍ (أَنْفِيَّةً) فيمن جعلها (أفعولة)

= السدم: المندفئة الغائرة. والغبش: الظلمة إذ يقبل الصباح. والمغم ذو الغيم أو الذى يضيّق الأنفاس من شدة الحر.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى المخصص ٦٨/١٢.

واوًا بقولهم: جاء يَثْفُه، ويقول: [هذا] من الواو لا محالة كيَعِدُه. فيرجَّح بذلك الواو على الياء التى ساوتها فى يَثْفوه وَيَثْفِيه. أفلا تراه كيف استعان على لام ثَفًا بِفاء وثَف. وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شَكَّلَتْ على صُور مختلفة، فكأنها لفظة واحدة. وقلت مرة للمتنبئ: أراك تستعمل فى شعرك ذا، وتا، وذى كثيرًا، ففكَّر شيئًا ثم قال: إن هذا الشعر لم يُعمل كلّه فى وقت واحد. فقلت له: أجل لكن المادة واحدة. فأمسك البتّة. والشئ يذكر لنظيره؛ فإن المعانى وإن اختلفت معنياتها، آوية إلى مضجع غير مُقْضٍ، وأخذ بعضها برقاب بعض.

باب في الادغام الأصغر

قد ثبت أن الادغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقى المثلاث على الأحكام التي يكون عنها الادغام، فيدغم الأول في الآخر.

والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك؛ فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطع، وكاف سكر الأولين؛ والمتحرك نحو دال شد، ولام معتل. والآخر أن يلتقى المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الادغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. وذلك مثل (ودّ) في اللغة التيمية، وأمّحى، وأمّاز، واصبر، وأثاقل عنه. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت؛ ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبأ اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر؛ ألا ترى أنك لو تكلفت ترك ادغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة مجازعتها للثانية بها؛ كقولك قَطَطَعَ وسُكُكِرَ، وهذا إنما تحكمه المشافهة به. فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه (وادغامه) فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه. فإن كان الأول من المثليين متحركًا ثم أسكنته وادغمته في الثاني فهو أظهر أمرًا، وأوضح حكمًا؛ ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته ومماسّة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه. وأمّا إن كانا مختلفين ثم قلبت وادغمت، فلا إشكال في إثارة تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير.

فهذا حديث الادغام الأكبر؛ وأما الادغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادغام يكون هناك. وهو ضروب.

فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقضى؛ ألا تراك قربت فتحة العين من

عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء. وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها. وعليه بقية الباب.

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادًا أو ضادًا، أو طاء أو ظاء، فتقلب لها تاؤه طاء. وذلك نحو اضطرب، واضطرب، واطرد، واططم. فهذا تقريب من غير ادغام، فأمّا اطرّد فمن ذا الباب أيضًا، ولكن ادغامه ورد ههنا التقاطًا لا قصدًا. وذلك أن فاء طاء، فلمّا أبدلت تاؤه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الادغام؛ لما اتفق حيثنذ؛ ولو لم يكن هناك طاء لم يكن ادغام؛ ألا ترى أن اضطرب واضطرب واططم لما كان الأول منه غير طاء لم يقع ادغام؛ قال:

* ... وَيُظْلَمَ أحيانًا فَيَظْطَلَمُ ^(١) *

وأما فيظلم [وفيظلم] بالطاء والطاء جميعًا فادغام عن قصد لا عن توارد.

فقد عرفت بذلك فرق ما بين اطرّد، وبين اصبر، واطلم، واطلم.

ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايًا أو دالًا أو ذالًا، فتقلب تاؤه لها دالًا؛ كقولهم: اردان، وادعى (واذكر، واذكر) فيما حكاه أبو عمرو.

فأما ادعى فحديثه حديث اطرّد لا غير في أنه لم تقلب قصدًا للادغام، لكن قلبت تاء ادعى دالًا؛ كقلبها في اردان، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء، فلم يكن من الادغام بدّ.

وأما اذذكر (فمنزلة بين) اردان وادعى. وذلك أنه لما قلب التاء دالًا [لوقوع الدال] قبلها صار إلى اذذكر، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله، مع أن أبا عمرو قد أثبتته وذكره؛ غير أنه أجريت الدال لقربها من الدال بالجر مجرى الدال، فأوثر الادغام لتضام الحرفين في الجهر فادغم. فهذه منزلة بين منزلي اردان وادعى.

(١) بعض بيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٢، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١، وسمط اللالي ص ٤٦٧، وشرح أبيات سيويه ٤٠٣/٢، وشرح التصريح ٣٩١/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٣، وشرح المفصل ٤٧/١٠، والكتاب ٤٦٨/٤، ولسان العرب (ظلم)، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٩/٤، وشرح الأشموني ٨٧٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٣، ولسان العرب (ظن).

وأما اذكر فكاسمِع، واصبِر.

ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادًا على ما هو مبين فى موضعه من باب الادغام. وذلك كقولهم فى سُنَّت: صُنَّت، وفى السُوق: الصُوق، وفى سَبَقَت: صَبَقَت، وفى سَمَلَق^(١): صَمَلَق وصَوِيق، وفى سالخ^(٢): وساخط: صالخ وصاخط، وفى سقر: صقر، وفى مسالِخ: مصالِخ. ومن ذلك قولهم ستّ أصلها سدّس، فقرّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاء، فصارت سدّت فهذا تقريب لغير ادغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها؛ إرادة للإدغام الآن، فقالوا ستّ. فالتغيير الأوّل للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثانى مقصود به الإدغام.

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو شِعِير، وبِعِير، ورَغِيف. وسمعت الشجرى غير مرّة يقول: رَئِير الأسد، يريد الرّئِير. وحكى أبو زيد عنهم: الجَنَّةُ لِمَن خاف وعِيد الله. فأما مغيرة فليس إتباعه لأجل حرف الحلق؛ إنما هو من باب مُتَن، ومن قولهم أنا أجوءُك وأنبؤُك. والقرُفصاء، والسُّلطان، وهو مُنحدر من الجَبَل، وحكى سيبويه أيضًا مُتَن؛ ففيه إذا ثلاث لغات: مُتَن، وهو الأصل، ثم يليه مُتَن، وأقلها مُتَن. فأما قول من قال: إنَّ مُتَن من قولهم أنتن، ومُتَن من قولهم نتن الشيء فإن ذلك لكُتْنه منه.

ومن ذلك أيضًا قولهم (فَعَلَ يَفْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقى، نحو سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وسعّر يسعر، وقرع يقرع، وسحل يسحل، وسبح يسبح. وذلك أنهم ضارِعوا بفتحة العين فى المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الالف التى منها الفتحة.

ومن التقريب قوله الحمد لله، والحمد لله.

ومنه تقريب الحرف من الحرف؛ نحو قولهم فى نحو مَصْدَر: مَزْدَر، وفى التصدير: التزدير. وعليه قول العرب فى المثل (لَمْ يُحَرِّمْ مَنْ فُزِدَ لَهُ) أصله فُصِدَ لَهُ، ثم أسكنت العين، على قولهم فى ضَرِب: ضَرَبَ، وقوله:

(١) السملق: هو الأرض المستوية أو القفر لا نبات فيه.

(٢) سلغت الشاة: أى طلع نابها.

* وَنَفَخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فِطَارًا ^(١) *

فصار تقديره: فُصِّدَ له، فلما سكنت الصاد فضعُفت به وجاورت الصاد - وهى مهموسة - الدال - وهى مجهورة - قُرِبَتْ منها بأن أَشِمَّتْ شيئاً من لفظ الزاى المقارِبة للدال بالجهر.

ونحو من ذلك قولهم: مررت بمذعور وابن بور: فهذا نحو من قِيلَ وغيض لفظاً، وإن اختلفا طريقاً.

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون؛ نحو حَيٍّ، وأُحْيَى، وأُعِيٍّ، فهو - وإن كان مُخْفًى - (بوزنه محركاً)، وشاهد ذلك قبول ورن الشعر له قبوله للمتحرّك البتة. وذلك قوله:

* أ أن رم أجمال وفارق جيرة ^(٢) *

فهذا بزنه محققاً فى قولك: أ أن رم أجمال. فأما رَوَمَ الحركة فهى وإن كانت من هذه فإنما هى كالإهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة. وأخفى منها الإشمام؛ لأنه للعين لا للأذن. وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلُّوا بالإعراب، فقال بعضهم:

* وقال اضربِ الساقينِ إِمَّكَ هَابِل ^(٣) *

وهذا نحو [من] الحمد لله، والحمد لله.

وجميع ما هذه حاله عما قُرِبَ فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب. وإنما احتطنا له بهذه السِّمَّة التى هى الإدغام الصغير؛ لأن فى هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضعين، وأنه هو المراد المبعِى فى كلتا الجهتين، فاعرف ذلك.

(١) عجز بيت من الوافر، وهو للقطامي فى ديوانه ص ١٤٣، ولسان العرب (نفخ)، والمنصف ٢٤/١، وبلا نسبة فى الإنصاف ١٢٥/١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ١٧٠، وشرح المفصل ١٣٣/٩، ولسان العرب (روم)، والمنصف ١٩٢/٢.

(٣) الشاهد فيه كسر الميم فى إمك إتباعاً لكسر الهمزة. والإم لغة فى الأم وهذا إخلال بإعراب المبتدأ.

باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني

هذا غَوْرٌ من العربية لا يُتَنَصَّفُ منه ولا يكاد يُحاط به. وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غَفْلاً مسهواً عنه. وهو على أضرب:

منها اقتراب الأصلين الثلاثين؛ كضِيَّاطٍ وضِيْطَارٍ، وَلُوقَةٍ وَلُوقَةٍ، ورِخْوَةٍ ورِخْوَةٍ، وَيَنْجُوجٍ وَالنَّجُوجِ. وقد مضى ذكر ذلك.

ومنها اقتراب الأصلين، ثلاثياً أحدهما، ورباعياً صاحبه، أو رباعياً أحدهما، وخماسياً صاحبه؛ كَدَمِثٍ ودِمَثَرٍ، وَسَبِطٍ وَسَبْطَرٍ، وَلَوْلُؤٍ وَلَالٍ، والضَّبْغَطَى والضَّبْغَطَرَى. ومنه قوله:

* قد دَرَدَبْتُ والشيخُ دَرْدَيْسٌ^(١) *

وقد مضى هذا [أيضاً].

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول؛ نحو (ك ل م) و (ك م ل) و (م ك ل) ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة. لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. وهذا باب واسع.

من ذلك قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسَّوهُمْ أَزْوَاجًا﴾ [مریم: ٨٣] أى تزعمهم وتقلقهم. فهذا فى معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له؛ كالجلذع وساق الشجرة، ونحو ذلك.

(ومنه العَسْفُ والأسَفُ؛ والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين؛ كما أن أسف النفس أغلظ من [التردد] بالعسف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين).

ومنه القَرْمَة وهي الفَقْرَة تُحَزَّ على أنف البعير. وقريب منه قَلَمَتْ أظفاري؛ لأن هذا انتقاص للظْفُر، وذلك انتقاص للجِلْد. فالراء أخت اللام؛ والعَمَلان متقاربان. وعليه قالوا فيه: الجَرْفَة، وهي من (ج ر ف) وهي أخت جَلَفَتْ القَلَمَ، إذا أخذت جُلْفَتَه، وهذا من (ج ل ف)؛ وقريب منه الجَنَف وهو المِيل، وإذا جَلَفَتْ الشيء أو جَرَفَتْ فقد أَمَلَتْه عما كان عليه، وهذا من (ج ن ف).

ومثله تركيب (ع ل م) في العلامة والعَلَم. وقالوا مع ذلك: بَيْضَة عَرْماء، وقطيع أعرم، إذا كان فيهما سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه، فكان كل واحد منهما عَلَمًا لصاحبه. وهو من (ع ر م) قال أبو وجزة السعدي:

ما زِلن يَنْسُبُن وَهْنًا كُلَّ صَادِقَةٍ

باتت تباشِرُ عُرْمًا غير أزواج

حتى سَلَكَن الشَّوَى مِنْهُن فِي مَسَكٍ

مِنْ نَسْلٍ جَوَابَةِ الْآفَاقِ مِهْدَاجٍ^(١)

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا: حبست الشيء وحبست الشر إذا اشتدَّ. والتقاؤهما أن الشيتين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازًا، فكان ذلك كالمشترق يقع بينهما.

ومنه العَلَب: الاثر، والعَلَم: الشق في الشَقَّة العليا. فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم؛ قال طرفة:

كَانَ عُلُوبِ النَّسْعِ فِي دَلَايَاتِهَا مَوَارِدٍ مِنْ خَلْقَاءِ فِي ظَهْرِ قَرَدَدٍ^(٢)

(١) البيتان من البسيط، وهما لأبي وجزة السعدي في لسان العرب (هدج)، (لقح)، (مسك)، والتنييه والإيضاح ٢٢٥/١، ٥٦/٤، ٤٠/٦، وتاج العروس (هدج)، (لقح)، وبلا نسبة في المخصص ٤٦/٤.

الشوى من الدابة البدان والرجلان. والمسك ما يكون في رجل الدابة كالخلخال. وجوابه الآفاق المهداج: الريح الحنون. أراد أن الاتن أدخلن قوائمه في الماء فصار الماء لأرجلهن وأيديهن كالمسك، ووصف أن هذا الماء ماء مطر ساقته الريح انظر اللسان (هدج) و (مسك).

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٦، ولسان العرب (علب)، (ورد)، =

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض: قَرَدَد، وتلك نَبَاك تكون فى الأرض، فهو من قَرَد الشيء وتقرَد إذا تجمَّع؛ أنشدنا أبو على:

أهوى لها مشقَصُ حشر فشبرها وكنت أدعو قذاها الإئمد القردا^(١)

[أى أسمى الإئمد القرد أذى لها. يعنى عينه] وقالوا: قَرَت الدُم عليه أى جمَد، والتاء أخت الدال كما ترى. فأما لم خُصَّ هذا المعنى بهذا الحرف فسنذكره فى باب يلى هذا بعون الله تعالى.

ومن ذلك العَلَز: خِفَّة وطيش وقَلَق يعرض للإنسان، وقالوا (العِلْوَص) لوجع فى الجوف يلتوى له الإنسان ويقلق منه. فذاك من (ع ل ر) وهذا من (ع ل ص) والزأى أخت الصاد.

ومنه الغَرَب: الدَّلُو العظيمة، (وذلك لأنها يُغرف من الماء بها)، فذاك من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد أبو زيد:

كأن عينيَّ وقد بانوني غرَبانٍ فى جدولٍ منجنون^(٢)

واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها فى موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك. منه الجَبَل لشدته وقوته، وجَبُن إذا استمسك وتوقَّف وتجمَّع، ومنه جَبَرَت العَظْم ونحوه أى قوَّيته.

وقد تقع المضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين؛ نحو قولهم: السَّحِيل، والصَّهِيل، قال:

= (دأى)، وتهذيب اللغة ٢٣٣/١٤، وتاج العروس (علب)، (ورد)، (دأى)، وبلا نسبة فى المخصص ٤١/١٢.

النسج: سير تشد به الرحال. والدأيات: أضلاع الكتف. والخلقاء: الصخرة الملساء. والقردد: ما ارتفع من الأرض.

(١) البيت من البسيط، وهو لابن أحمر الباهلى فى ديوانه ص ٤٩، ولسان العرب (دعا)، (هوا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٤، والمخصص ٩٨/٩، وتهذيب اللغة ١٢٤/٣، والمذكر والمؤنث للأبنارى ص ٢٥٨.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (منجنون)، (نحا)، وتاج العروس (منجنون)، (نحا).

كَأَن سَحِيلَهُ فِي كُلِّ فَجْرِ عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْؤُودٍ دَعَاءٍ^(١)

وذاك من (س ح ل) وهذا من (ص هـ ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الحاء. ونحو منه قولهم (سحل) في الصوت و (زحر) والسين أخت الزاي؛ كما أن اللام أخت الراء.

وقالوا (جَلَفَ وَجَرَمَ) فهذا للَقَشْر، وهذا للَقَطْع، وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظاً؛ لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م).

(وقالوا: صال يصول؛ كما قالوا: سار يسور).

نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام. فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله، إذا حبسه، والعَصْرُ ضرب من الحبس. وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل) والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام. وقالوا: الأزَم: المنع، والعَصَبُ: الشد؛ فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت الصاد، والميم أخت الباء. وذاك من (أزم) وهذا من (ع ص ب).

وقالوا: السلب والصرف، وإذا سُلِبَ الشيء فقد صُرِفَ عن وجهه. فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد، واللام أخت الراء، والباء أخت الفاء.

وقالوا: الغَدْر؛ كما قالوا الحَتْل، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان؛ فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغين أخت الحاء، والذال أخت التاء، والراء أخت اللام.

وقالوا: زار؛ كما قالوا: سَعَلَ؛ لتقارب اللفظ والمعنى.

وقالوا: عَدَنَ بالمكان؛ كما قالوا تَأَطَّرَ، أى أقام وتلبَّثَ.

وقالوا: شرب؛ كما قالوا: جَلَفَ؛ لأن شارب الماء مُقْنٍ له، كالجَلَفِ للشيء.

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٠، ولسان العرب (ماد)، وتاج العروس (ماد)، وبلا نسبة في المخصص ٤٩/٨.

سحيله: صوته. ويمؤود: واد في أرض غطفان. الأحساء: الرمال يكون فيها الماء.

وقالوا: أَلْتَه حَقَّهُ؛ كما قالوا: عانده. وقالوا: الأُرْفَة للحدّ بين الشّيتين؛ كما قالوا: عَلامَة. وقالوا: قفز؛ كما قالوا: كَبَسَا، وذلك أن القافز إذا استقرّ على الأرض كبسها. وقالوا: صهل؛ كما قالوا: زار. وقالوا: الهتر؛ كما قالوا: الإدّل، وكلاهما العَجَب. وقالوا: كلف به؛ كما قالوا: تقرب منه، وقالوا: تجمعد؛ كما قالوا: شَحَط؛ وذلك أن الشَّيء إذا تجمعد وتقبّض عن غيره شَحَط وبعد عنه، ومنه قول الأعشى:

إذا نزل الحىُّ حلَّ الجَحيشُ شقيًّا غويًّا مُبينا غيورا^(١)

وذاك من تركيب (ج ع د) وهذا من تركيب (ش ح ط) فالجيم أخت الشين، والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء. وقالوا: السيف والصوب، وذلك أن السيف يوصف بأنه يرْسُب فى الضريبة لحدّته ومضائه، ولذلك قالوا: سيف رَسُوب، وهذا هو معنى صاب يَصُوب إذا انحدر. فذاك من (س ي ف) وهذا من (ص و ب) فالسين أخت الصاد، والياء أخت الواو، والفاء أخت الباء. وقالوا: جاع يجوع، وشاء يشاء، والجائع مريد للطعام لا محالة، ولهذا يقول المدعوّ إلى الطعام إذا لم يجب: لا أريد، ولست أشتهى، ونحو ذلك، والإرادة هى المشيئة. فذاك من (ج و ع) وهذا من (ش ي أ) والجيم أخت الشين، والواو أخت الياء، والعين أخت الهمزة. وقالوا: فلان حِلْس بيته إذا لارمه. وقالوا: أرز إلى الشَّيء إذا اجتمع نحوه، وتقبّض إليه؛ ومنه إن الإسلام ليأرز إلى المدينة، وقال:

بَارِزَة الْفَقَارَة لَمْ يَخْنَهَا قِطَافٌ فِى الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءٌ^(٢)

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١٤٣، ولسان العرب (حرد)، (جحش)، والتنبيه والإيضاح ١٨/٢، ٣١٤، وجمهرة اللغة ص ٤٣٨، ٥٠١، ومقاييس اللغة ١/٤٢٧، ومجمل اللغة ١/٤٠٣، وتاج العروس (حرد)، (جحش).

الجحيش: يروى بالنصب على الظرفية أى المكان المنفرد، ويروى بالرفع أى زوجها المعتزل بها عن الناس.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٦٣، ولسان العرب (خلا)، (أرز)، (قطف)، ومقاييس اللغة ١/٧٩، وكتاب العين ٧/٣٨٣، وتاج العروس (خلا)، (أرز)، (قطف)، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٦، وتهذيب اللغة ٧/٥٧٧، ٢٤٩/١٣، ومجمل اللغة ١/١٧٩، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٦٤، ١٠٩٦، والمخصص ٧/١٦٢.

أرزة الفقارة: أى قوية، وهو من وصف الناقة. والقطاف: مقارنة الخطو.

فذاك من (ح ل س) وهذا من (أرز) فالحاء أخت الهمزة، واللام أخت الراء،
والسين أخت الزاي. وقالوا: أفل؛ كما قالوا: غبر؛ لأن أفل: غاب، والغابر
غائب أيضاً. فذاك من (أ ف ل) وهذا من (غ ب ر) فالهمزة أخت الغين، والفاء
أخت الباء، واللام أخت الراء.

وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وقرش اللغة، وإنما بقي مَنْ
يشيره ويبحث عن مكنونه، بل مَنْ إذا أُوْضِحَ له وكُشِفَتْ عنده حقيقته طاع طبعه
لها فوعاها وتقبلها. وهيئات ذلك مطلباً، وعزّ فيهم مذهباً! وقد قال أبو بكر: من
عرف ألف، ومن جهل استوحش. ونحن نُتبع هذا الباب باباً أغرب منه، وأدلّ
على حكمة القديم سبحانه، وتقدّست أسماؤه، فتأمله تحفظ به بعون الله تعالى.

باب فى أساس الألفاظ أشباه المعانى

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف . وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقّته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحّته .

قال الخليل : كأنهم توهّموا فى صوت الجُنْدُب استطالة ومدّاً فقالوا : صرّ ، وتوهّموا فى صوت البازى تقطيعاً فقالوا : صرصر .

وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفَعْلَان : إنها تأتى للاضطراب والحركة ؛ نحو النَّقْرَان ، والغَلِيَان ، والغَثَيَان . فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال .

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه ، ومنها ما مثلاًه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتى للتكرير ؛ نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقة ، [والصعصعة] ، والجرجرة ، والقرقرة . ووجدت أيضاً (الفَعْلَى) فى المصادر ، والصفات إنما تأتى للسرعة ؛ نحو البَشْكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى ؛ قال رؤبة :

* أو بَشْكَى وَخَدَ الظِّلِيمِ النَّزْرُ^(١) *

وقال الهذلى :

كَأَنِّي وَرَحْلِي إِذَا هَجَرْتُ عَلَى جَمَزَى جَارِيٍّ بِالرُّمَالِ
أَوْ اصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزِهِ رَابِيَةً جَيِّدَى بِالِدِحَالِ^(٢)

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ٦٥ ، وبلا نسبة فى لسان العرب (نزر) ، والمخصص ٢٤/٣ ، وتاج العروس (نزر) .

يقال ظليم نزر : لا يستقرّ فى مكان .

(٢) البيتان من المتقارب ، وهو لامية بن أبى عائذ الهذلى فى شرح اشعار الهذليين ص ٤٩٩ ، ولسان العرب (حزب) ، (حيد) ، (جرمز) ، (جمز) ، والتنبيه والإيضاح ٦١/١ ، وتهذيب اللغة ٤/٣٧٤ ، ٤١٩ ، ١٩٠/٥ ، وتاج العروس (حزب) ، (جرمز) ، (جمز) ، (دحل) ، (صحم) ، وللهمذلى فى مقاييس اللغة ١٢٣/٢ ، وبلا نسبة فى لسان العرب (صحم) ، وتاج العروس =

فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقلة - والمثال الذى توات حركاته للأفعال التى توات الحركات فيها.

ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب؛ نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا. فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع بالصنعة الأصول.

فالأصول نحو قولهم: طعم ووهب، ودخل وخرج، وصعد ونزل. فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها. وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سَمَتِ الأصل؛ نحو أحسن، وأكرم، وأعطى وأولى. فهذا من طريق الصنعة بورن الأصل فى نحو دحرج؛ وسرّهف، وقوّى وزوّى. وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى، فكلما اردادت العبارة شَبَّها بالمعنى كانت أدل عليه، وأشهد بالغرض فيه.

فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل^(١) الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها؛ نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول فى مثلها الدالة عليها أحرفا رائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها.

وذلك نحو استفعل؛ فجاءت الهمزة والسين والتاء روائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء، والعين، واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك. وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة

= (حيد)، والمخصص ٦٩/١٥، وديوان الأدب ٤١٢/٣، وكتاب العين ٢٠٣/٦.

جمزى: حمار وحشى، جازئ: يستغنى بالرطب عن الماء. الأصحم: سواد إلى صفرة، وجراميزه: جسده ونفسه. حزاوية: غليظ. والدحال: جمع الدحل، وهو هوة ضيقة الأعلى واسعة الأسفل.

(١) يقصد بالمثل هنا: الصيغ، وقد مرّ التنبيه على مثل ذلك فى الجزء الأول فى الكلام عن علل النحاة.

أفعال الطلب، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التى وضعت للالتماس والمسئلة. وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى. فهذا على سَمَتِ الصنعة التى تقدّمت فى رأى الخليل وسيبويه؛ إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها، ومعقودة عليها. ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاههم على تمثيل معانيه.

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتح، وغلّق. وذلك أنهم لما جعلوا اللفاظ دليلاً المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنهما سياج لهما، ومبدولان للعوارض دونها. ولذلك تجدد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففى المصادر من باب وعد؛ نحو العدة، والزينة، والطدة، والتدة، والهبة، والإية. وأما اللام فنحو اليد، والدم، والفم، والأب، والأخ، والسنة، والمائة، والفئة. وقلما تجدد الحذف فى العين.

فلما كانت الأفعال دليلاً المعانى كرروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحذّر به، وهو تكرير الفعل؛ كما جعلوا تقطيعه فى نحو صرصر وحقق دليلاً على تقطيعه. ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف فى أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء فى آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل. فهذا أيضاً من مساوكة الصيغة للمعانى.

وقد أتبعوا اللام فى باب المبالغة العين؛ وذلك إذا كررت العين معها فى نحو دَمَكَمَك وصَمَحَمَح وعَرَكَرَك^(١) وعَصَبَصَب وعَشَمَشَم؛ والموضع فى ذلك للعين وإنما ضامتها اللام هنا تبعاً لها ولا حقة بها؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو اخلولق، واعشوشب، واغدودن، واحمومى، واذلوكى، واقلوطى، وكذلك

(١) يقال بعير عررك: قوى غليظ.

فى الاسم؛ نحو عَثُولٌ، وَعَدَوْدُنْ، وَخَفِيدَدْ، وَعَقْنَقْلْ، وَعَبْنَبِلْ^(١)، وَهَجَنْجَلْ، قال:

ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمُهَا حَوْبَ حَلٍ وَظَلَّ يَوْمٌ لَابِى الْهَجَنْجَلِ^(٢)

فدخول لام التعريف فيه مع العلمية يدلّ على أنه فى الأصل صفة كالحرث، والعبّاس؛ وكل واحد من هذه المثلّ قد فُصل بين عينيه بالزائد لا باللام.

فعلمت أن تكرير المعنى فى باب صَمَحَمَحَ (إنما هو للعين) وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد فى باب افعوعل وفعوعل وفعيعل، (وفنععل) لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة؛ نحو عَثُلٌ، وَصُمْلٌ، وَقُمْدٌ، وَحَزُقٌ؛ إلا أن العين أقعد فى ذلك من اللام؛ ألا ترى أن الفعل الذى هو موضع للمعانى لا يضعّف ولا يؤكّد تكريره إلا بالعين. هذا هو الباب. فأما اقعنسس، واسحنكك فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعّف للإلحاق، فهذه طريق صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية؛ ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توقروا عليه، وتحاموا طريق الصناعة والإلحاق فيه، فقالوا: قَطَعَ وكَسَّرَ، تَقْطِيعًا وَتَكْسِيرًا، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعللة) فيقولوا: قَطَّعَةً، وَكَسَّرَةً؛ كما قالوا فى الملحق: بَيَّطَرَ بيطرة، وَحَوَقَلَ حوقلة، وَجَهَّوَرَ جهورة.

ويدلّك على أن افعوعل لما ضعّفت عينه للمعنى انصرف به عن طريق الإلحاق - تغليباً للمعنى على اللفظ، وإعلاماً أنّ قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ - أنهم قالوا فى افعوعل من رددت: (ارْدَوَدَ) ولم يقولوا: ارْدَوَدَدَ، فيظهروا التضعيف للإلحاق؛ كما أظهروه فى باب اسحنكك، وَاكْلَنْدَدَ^(٣)، لما كان للإلحاق باحرنجم، واخرنظم؛ ولا تجد فى بنات الأربعة نحو احرْوَجَم، فيظهروا (افعوعل) من رددت فيقال (ارْدَوَدَدَ) لأنه لا مثال له رباعياً فيلحق هذا به.

(١) عبّنبِل: ضخّم شديد.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (هجل)، وتاج العروس (هجل).

حوب: زجر لذكور الإبل. حل: زجر لإناثها.

(٣) الكلندد: اشتدّ.

فهذا طريق المثل واحيائاتهم فيها بالصنعة، ودلالاتهم [منها] على الإرادة والبغية.

فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلثب عند عارفه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمّت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدّره، وأضعاف ما نستشعره.

من ذلك قولهم: خَضِم، وقَضِم. فالخَضِم لاكل الرطب؛ كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقَضِم للصئب اليبس؛ نحو قَضِمَت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. وفى الخبر «قد يدرك الخَضِم بالقَضِم» أى قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف. وعليه قول أبى الدرداء: (يخضمون ونقضم والموعِد الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حدّوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضح أقوى من النضح؛ قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٦] فجعلوا الحاء - لرققتها - للماء الضعيف، والحاء - لغلظها - لما هو أقوى منه.

ومن ذلك القَدَّ طُولاً، والقَطَّ عَرْضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال. فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض؛ لقربه وسرعته، والدال المماثلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً.

ومن ذلك قولهم: قَرَّتَ الدَّمُ، وقَرِدَ الشَّيْءُ، وتقرّد، وقَرَطَ يَقْرُط. فالتاء أخفت الثلاثة، فاستعملوها فى الدم إذا جَفَّ؛ لانه قَصْدٌ ومستخَفٌّ فى الحسّ عن القَرَدِّ الذى هو النَّبَاك فى الأرض ونحوها. وجعلوا الطاء - وهى أعلى الثلاثة صوتاً - (للقرط)^(١) الذى يسمع. وقَرِدَ من القَرْدِ؛ وذلك لانه موصوف بالقلة والذلة؛ قال الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِثِينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

ينبغى أن يكون (خاسئين) خبراً آخر لـ (كُونُوا) والاول (قِرَدَةً) فهو كقولك:

(١) يقال: قرط الكراث: قطعه فى القدر، والقرط يسمع له صوت إذ كان قطعاً وشقاً.

هذا حُلُو حامض، وإن جعلته وصفاً لـ (قِرْدَة) صَغَر معناه؛ ألا ترى أن القِرْدَ لَذَلِكَ وصَغَارُهُ خَاسِيٌ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة. وإذا جعلت (خاسئين) خبراً ثانياً حَسَنٌ وأفاد، حتى كأنه قال: كونوا قردة [و] كونوا خاسئين؛ ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف؛ إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له.

ولست أعنى بقولي: إنه كأنه قال تعالى: كونوا قردة، كونوا خاسئين، أن العامل في (خاسئين) عامل ثانٍ غير الأول؛ مَعَاذَ اللَّهِ أن أريد ذلك، إنما هذا شيء يقدر مع البدل. فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعاً واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمخبرٍ عنه واحد، وإنما مُفَاد الخبر من مجموعهما. ولهذا كان عند أبي عليٍّ أن العائد على المبتدأ من مجموعهما، لا من أحدهما، لأنه ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما. وإنما أريدُ أنك متى شئت باشرت بـ (كونوا) أى الاسمين أثرت، وليست كذلك الصفة.

ويؤنس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ (قِرْدَة) لكان الأخلق أن يكون (قردة خاسئة)، (وفى أن) لم يُقرأ بذلك البتة دلالةً على أنه ليس بوصف. وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفة (لقردة على المعنى إذ كان المعنى) أنها هي هم في المعنى؛ إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه؛ بل الوجه أن يكون وصفاً لو كان على اللفظ. فكيف وقد سبق ضَعْفُ الصفة ههنا. فهذا شيء عَرَضَ قلنا فيه ثم لنعد.

أفلا ترى إلى تشبيههم بالحروف بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتذائها.

ومن ذلك قولهم: الوَسِيلَة، والوَصِيلَة، والصاد - كما ترى - أقوى صوتاً من السين؛ لما فيها من الاستعلاء، والوَصِيلَة أقوى معنى من الوسيلة. وذلك أن التوسّل ليست له عِصْمَة الوصل والصلة؛ بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء، ومماسّته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له، كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك، والتوسّل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسّل جزءاً أو كالجُزء من المتوسّل إليه. وهذا واضح. فجعلوا الصاد لقوتها، للمعنى الأقوى، والسين لضعفها، للمعنى الأضعف.

ومن ذلك قولهم: (الخذ) فى الأذن، (والخذأ: الاستخذاء) فجعلوا الواو فى خذواء - لأنها دون الهمزة صوتاً - للمعنى الأضعف. وذلك أن استرخاء الأذن [ليس] من العيوب التى يُسبب بها، ولا يُتَناهى فى استقباحها. وأما الدلّ فهو من أقبح العيوب، وأذهبها فى المزرة والسبّ، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها، وعن عيب الأذن المحتَمَل بالواو، لضعفها. فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيين، وأضعفهما لأضعفهما.

ومن ذلك قولهم: قد جفا الشيء يجفو، وقالوا: جفا الوادى بُغثائه، ففيهما كليهما معنى الجفاء؛ لارتفاعهما؛ إلا أنهم استعملوا الهمزة فى الوادى لِمَا هُنَاكَ من حفْزِه، وقوّة دفعه.

ومن ذلك قولهم: صعد وسعد. فجعلوا الصاد - لأنها أقوى - لما فيه أثر مشاهد يُرى، وهو الصعود فى الجبل والحائط، ونحو ذلك. وجعلوا السين - لضعفها - لما لا يظهر ولا يشاهد حسّاً، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدّ، لا صعود الجسم؛ ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجَدّ، وهو عالى الجَدّ، وقد ارتفع أمره، وعلا قدره. فجعلوا الصاد لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشّمة، وجعلوا السين لضعفها، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يكون الخذا فى الأذن مهموزاً، وفى الدلّ غير مهموز؛ لأن عيب الأذن مشاهد، وعيب النفس غير مشاهد، قيل: عيب الأذن وإن كان مشاهداً، فإنه لا علاج فيه على الأذن، وإنما هو خمول وذبول، ومشقة الصاعد ظاهرة مباشرة معتدّة متجشّمة، فالأثر فيها أقوى، فكانت بالحرف الأقوى - وهو الصاد - أخرى.

ومن ذلك أيضاً سدّ وصدّ. فالسُدّ دون الصُدّ؛ لأن السدّ للباب يُسدّ، والمنظرة ونحوها، والصُدّ جانب الجبل والوادى والشُعْب، وهذا أقوى من السدّ، الذى قد يكون لثَقْب الكُوْز ورأس القارورة ونحو ذلك [فجعلوا الصاد لقوتها، للأقوى، والسين لضعفها، للأضعف].

ومن ذلك القَسَم والقَصَم. فالقَصَم أقوى فعلاً من القسم؛ لأن القصم يكون

معه الدقّ، وقد يقسم بين الشيتين فلا يُنكأ أحدهما، فلذلك خصّت بالأقوى الصادّ، وبالأضعف السين.

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافية متسقّلة، والطاء سامية متصعّدة، فاستعملتا - لتعاديهما - فى الطّرّفين؛ كقولهم: قُتِرَ الشىء وقُطِرَ. والدال بينهما، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء، فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقليل لقُدِّرَ الشىء لجماعه ومحرّجْه^(١). وينبغى أن يكون قولهم: قَطَرَ الإناءُ الماءَ ونحوه إنما هو (فَعَلَ) من لفظ القَطَر ومعناه. وذلك أنه إنما ينقط الماء عن صفحته الخارجة وهى قُطِرَ. فاعرف ذلك.

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيت من باب، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله، أعطاك مقادته، وأركبك ذروته، وجلا عليك بهجّاته ومحاسنه. وإن أنت تناكرته، وقلت: هذا أمر متشّش، ومذهب صعب موعر؛ حرمت نفسك لذّته، وسدّدت عليها باب الحظوة به.

نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقدير ما يضاهاى أوّل الحدث، وتأخير ما يضاهاى آخره، وتوسيط ما يضاهاى أوسطه؛ سوّقا للحروف على سَمَتِ المعنى المقصود، والغرض المطلوب.

وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها تُشبه بصوتها خَفَقَةَ الكفّ على الأرض، والحاء لصَحْلها^(٢) تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت فى الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب. وهذا أمر تراه محسوساً محصّلاً، فأى شبهة تبقى بعده، أم أى شك يعرض على مثله. وقد ذكرت هذا فى موضع آخر من كتّبي لأمرٍ دعا إليه هناك. فأما هذا الموضوع فإنه أهله وحقيق به؛ لأنه موضوع له ولأمثاله.

ومن ذلك قولهم: شدّ الحبل ونحوه. فالشين بما فيها من التفشى تشبّه بالصوت أوّل انجذاب الحبل قبل استحكام العقْد، ثم يليه إحكام الشدّ وال جذب، وتأريب

(١) محرّجْه: حيث يجتمع، من قولهم: احرّجمت الإبل: اجتمعت.

(٢) الصحل: البحة فى الصوت.

العقد، فيعبر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين، لا سيما وهى مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذى أريد بها. ويقال شدّ وهو يُشدّ.

فأما الشدة فى الأمر فإنها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه، لضرب من الاتساع والمبالغة؛ على حدّ ما نقول فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به.

ومن ذلك أيضاً جرّ الشيء يجره؛ قدّموا الجيم لأنها حرف شديد، وأوّل الجرّ بمشقة على الجارّ والمجرور جميعاً، ثم عقّبوا ذلك بالراء، وهو حرف مكرر، وكرّروها مع ذلك فى نفسها. وذلك لأنّ الشيء إذا جرّ على الأرض فى غالب الأمر اهتزّ عليها، واضطرب صاعداً عنها، ونازلاً إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التمتعّة والقلّق. فكانت الراء - لما فيها من التكرير، ولأنها أيضاً قد كررت فى نفسها فى (جرّ) و (جررت) - أوفقّ لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها. هذا هو محجّة هذا ومذهبه.

فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعّد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا [كما قال سيويه]: أو لأن الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر.

فإن قلت: فهلا أجزّت أيضاً أن يكون ما أوردته فى هذا الموضع شيئاً اتفق، وأمرّاً وقع فى صورة المقصود، من غير أن يُعتقد [وما الفرق]؟.

قيل: فى هذا حكم بإبطال ما دلّت الدلالة عليه من حكمة العرب التى تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوى التحصيل. فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعى النظر والإنصاف، حُمل عليها، ونُسبت الصنعة فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفى لم تُؤسّ النفس منه، ووُكِلَ إلى [مصادقة النظر فيه]، وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادّعاء النقص فيما قد ثبت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه. ولو لم يُتنبّه (على ذلك) إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها؛ كالحارِبِارِ لصوته، والبَطْطُ لصوته، والخاباقِ لصوت الفرّج عند الجماع. والواقِ للصرد^(١) لصوته، وغاقٍ للغراب لصوته،

(١) الصرد: طائر فوق المصفور. والواق (بكر القاف حكاية لصوته).

(وقوله) (تداعين باسم الشيب) لصوت مشافرها، وقوله:

بينما نحن مُرتعون بفلج قالت الدلجُ الرِواءُ إنَّه^(١)

فهذا حكاية لَرَزْمَةِ السحاب وحنين الرعد، وقوله:

* كالبحر يدعو هَيِّقًا وهَيِّقًا^(٢) *

وذلك لصوته. ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت؛ إذا قلت: حاء، وعاء، وهاء. وقولهم: بسملت، وهيللت، وحولقت؛ كل ذلك (وأشباهه) إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر أوسع.

[ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُهَا، ولا يحاط بقصبيها، اردحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا ما رجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما].

من ذلك (الدالِف) للشيخ الضعيف، والشئ التالف، والظليْف، (والظليْف)^(٣) المجان وليست له عصمة الثمين، والطنْف، لِمَا أشرف خارجًا عن البناء وهو إلى الضعف، لأنه ليست له قوَّة الراكب الأساس والأصل، والنطْف: العيب، (وهو إلى الضعف)، والدنف: المريض. ومنه (التنوفة) وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك؛ ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: يبداء، فهي فعلاء من باد يبيد. ومنه الترفّة، لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طَرَفَ الشئ أضعف من قلبه وأوسطه، قال الله سبحانه ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا نَاتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١]. وقال الطائي الكبير:

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب (قول)، وكتاب العين ١٣٧/٣، ومقاييس اللغة ٢/٢٩٥، ومجمل اللغة ٢/٢٨٦، وأساس البلاغة (دلج)، وتاج العروس (قول)، (أنه). الهيقم: حكاية صوت اضطراب البحر.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٤، ولسان العرب (هقم)، وتاج العروس (هقم)، وتهذيب اللغة ٣/٦٤١، وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، ١١٧٠، وكتاب العين ٣/٣٧٢، ومجمل اللغة ٤/٤٧٣، ومقاييس اللغة ٦/٥٨، وتاج العروس (خيقم).

(٣) الظليْف لغة في الطليْف. ويقال: ذهب به مجانًا وظليقًا وظليقًا إذا أخذه بغير ثمن.

كانت هي الوسط الممنوع فاستلّبت

ما حولها الخيل حتى أصبحت طرّفا

ومنه (الفرْد) لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو؛ قال رسول الله ﷺ: «المرء كثير بأخيه»^(١). والفارِط المتقدم، وإذا تقدّم انفراد، وإذا انفرد (اعرض للهلاك) ولذلك ما يوصف بالتقدّم ويمدح به لهول مقامه وتعرض راكمه.

وقال محمد بن حبيب في الفَرَتْنِي الفاجرة: إنها من الفُرَات، وحكم بزيادة النون والألف. فهي على هذا كقولهم لها (هَلُوك). قال الهذلي:

السالك الثُغْرَةُ اليقْظَانِ كالِثْهَا مَشَى الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْلُ الفُضْلُ^(٢)

وقياس مذهب سيبويه أن تكون (فَرَتْنِي) فعللى رباعية كجججى. ومنه الفُرَات لأنه الماء العذب، وإذا عَذَّب الشيء مِيل عليه ونِيل منه؛ ألا ترى إلى قوله:

مُمَقَّرٌ مُرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ وَعَلَى الْآدِنِينَ حُلُو كَالْعَسَلِ^(٣)

وقال الآخر:

تَراهُمْ يَغْمِزُونَ مِنْ اسْتَرَكُوا وَيَجْتَنِبُونَ مَنْ صَدَقَ الْمِصَاعَا^(٤)

ومنه الفتور للضعف، والرَفَتْ للكسر، والرِدِيف، لأنه ليس له تمكّن الأوّل.

(١) «ضعيف» أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» من حديث سهل بن سعد، وانظر الضعيفة (١٨٩٥).

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتخل الهذلي في تذكرة النحاة ص ٣٤٦، وخزانة الأدب ١١/٥، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣، والشعر والشعراء ٦٦٥/٢، ولسان العرب (خعل)، (فضل)، والمعاني الكبير ص ٥٤٣، والمقاصد النحوية ٥١٦/٣، وللهمذلي في سر صناعة الإعراب ٦١١/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠١/٥، والدرر ٦٠/٣، ١٨٩/٦، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٠١، وهمع الهوامع ١٨٧/١، ١٤١/٢.

الثغرة موضع المخافة، وكالثا: حافظها. والخيل: ثوب يخطأ أحد شقيه ويترك الآخر.

(٣) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٩٧، ولسان العرب (مقر)، وتهذيب اللغة ١٤٩/٩، وديوان الأدب ٣٠٠/٢، وأساس البلاغة (مقر)، وتاج العروس (مقر).

(٤) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٥، ولسان العرب (مصع)، (ركك)، وتهذيب اللغة ٦٣/٢، ٤٤٥/٩، وأساس البلاغة (ركك)، (مصع)، وتاج العروس (مصع)، (ركك).

ومنه الطُّفْلُ للصَّبَى لضعفه، والطُّفْلُ للرَّخَصِ، وهو ضدُّ الشَّتْنِ، والتَّفَلُّ للريح المكروهة، فهي منبوذة مطروحة. وينبغي أن تكون (الدُّفْلَى)^(١) من ذلك لضعفه عن صلابَةِ النَّبْعِ والسَّرَّاءِ والتَّنْضُبِ، والشَّوْحَطِ. وقالوا: الدَّفَرُ للثَّنِ، وقالوا للدنيا (أَمَّ دَفَرٍ) سبَّ لها وتوضيع منها. ومنه (الفلتة) لضعْفَةِ الرَّأْيِ، وفتن المغزل، لأنه ثَّنٌ واستدارة، وذاك إلى وَهْيِ وضعْفَةِ، والفَطَرُ: الشَّقُّ، وهو إلى الوهن.

الآن قد أنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفتك على طريقه، وأبديت لك عن مكنونه، وبقي عليك أنت التنبُّه لأمثاله، وإنعام الفحص عما هذه حاله؛ فإنني إن زدت على هذا مَلَكْتَ وأمللت. ولو شئت لكتبت من مثله أوراقاً مِثِينَ، فأبَّه له ولاطفه، ولا تَجْفُ عليه فيعرضَ عنك ولا يَبْهَأ بك.

(٤) الدفلى: شجر مرّ أخضر يكون في الأودية.

باب فى مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر

نبهنا أبو على رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة. من ذلك قولهم فى (لا) النافية للكرة: إنها تبنى معها، فتصير كجزء من الاسم؛ نحو لا رجل فى الدار، ولا بأس عليك، وأنشدنا فى هذا المعنى [قوله]:

خِيطَ عَلَى زَفْرَةٍ فَتَمَّ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى دِقَّةٍ وَلَا هَضَمَ^(١)

وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار مَحْزَمِهِ^(٢) كأنه زَفَرٌ فَلَمَّا اغْتَرَقَ نَفْسَهُ بُنِيَ عَلَى ذَلِكَ، فلزمته تلك الزفرة فصيغ عليها لا يفارقها [كما أن الاسم بنى مع لا حتى خُلِطَ بها لا تفارقه ولا يفارقها] وهذا موضع متناهٍ فى حسنه، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجيه.

ومثله أيضاً من وصف الفرس:

* بُنِيتَ مَعَاقِمَهَا عَلَى مَطَوَائِهَا^(٣) *

أى كأنها تَمَطَّتْ فَلَمَّا تَنَاءَتْ أَطْرَافُهَا، وَرَحِبَتْ شَحْوَتُهَا^(٤)، صيغت على ذلك.

ومن ذلك قولهم: ما أدرى أأذن أو أقام، إذا قالها بأو، لا بأم. فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذاناً ولا إقامته إقامة؛ لأنه لم يوفّ ذلك حقّه، فلَمَّا وَتَّى فيه لم يثبت له شيئاً منه.

قال: فمثل ذلك قول عبيد:

(١) البيت من المنسرح، وهو للناطقة الجعدى فى ديوانه ص ١٥٦، ولسان العرب (زفر)، (هضم)، وتهذيب اللغة ١٣/١٩٣، وأساس البلاغة (زفر)، وتاج العروس (هضم)، والمعانى الكبير ص ١٣٩، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٧٠٦، والمخصص ١٤/١٤٦.

(٢) إجفار محزومه: سعة وسطه.

(٣) عجز بيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس فى ديوان بنى بكر ص ٥٩٩، وأساس البلاغة ص ٤٣٢ (مطو)، وبلا نسبة فى لسان العرب (هضم).

(٤) الشحوة: الخطوة.

أعاقِرْ كَذَاتِ رَحِمٍ أَمْ غَانِمِ كَنْ يَخِيبُ^(١)

فكان ينبغي أن يعادل بقوله: «ذات رحم» نقيضتها فيقول: «غير ذات رحم كذات رحم، وهكذا أراد لا محالة، ولكنه جاء بالبيت على المسئلة. وذلك أنه لما لم تكن العاقِرْ وكَوْدًا صارت وإن كانت ذات رحم كأنها لا رحم لها؛ فكأنه قال: «غير ذات رحم كذات رحم؛ كما أنه لما لَمْ يَوْفْ أذانه ولا إقامته حقهما لم يثبت له واحدًا منهما؛ لأنه قاله بأو، ولو قال: ما أدري أأذن أم أقام [بأَمْ] لاثبت له أحدهما لا محالة.

ومن ذلك قول النحويين: إنهم لا يبنون من ضرب وعلم، وما كانت عينه لأمًا، أو راءٍ مِثْلَ عَسَلٍ. قالوا: لأنا نصير به إلى ضرب وعلم، فإن أدغمنا البَسَ بفعلٍ، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت؛ فتركنا بناءه أصلا. وكان ينشد في هذا المعنى قوله:

فقال: تُكَلِّمُكَ وَغَدْرُ أَنْتَ بَيْنَهُمَا فَاخْتَرِ وَمَا فِيهِمَا حِظٌّ لِمُخْتَارِ^(٢)

وقول الآخر:

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضَى إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة.

منها أن الشعر المجزوء إذا لحق ضربه قُطِعَ لم تتداركه العرب بالردف. وذلك أنه لا يبلغ من قدره أن يفى بما حذفه الجزء؛ فيكون هذا أيضًا [كقولهم للمغنى غير المحسن: تتعب ولا أطرب]. ومنهم من يُلْحِقُ الرِّدْفَ على كل حال. فنظير معنى هذا معنى قول الآخر:

* وَمُبْلَغُ نَفْسٍ عَذْرَهَا مِثْلُ مُنْجِحٍ^(٣) *

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣، ولسان العرب (رحم)، وتاج العروس (رحم).

(٢) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٢٩، ولسان العرب (عبد).

(٣) عجز بيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٢٣، وزهر الأكم ١٥١/١، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٤٤٦ (نحج).

وقول الآخر:

فإن لم تنل مطلباً رُمته فليس عليك سوى الاجتهاد

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب؛ نحو ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا. فنظير معنى هذا معنى قول الهذلي:

بلى إنها تغفو الكُؤُومُ وإنما نوكل بالآدنى وإن جلّ ما يمضى^(١)

وعليه قول أبي نواس:

أمر غدٍ أنت منه في لبس وأمسٍ قد فات فآله عن أمس

فإنما العيشُ عيشُ يومك ذا فباكر الشمس بآبنة الشمس

ومنه قول تأبط شراً: وما قدّم نسي، ومن كان ذا شرّ خشي، في كلام له، وقوله:

* وإذا مضى شيء كأن لم يُفعل^(٢) *

وقول الآخر، أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعيّ عن أبي عمرو أن رجلاً من أهل نجد أنشده:

حتى كأن لم يكن إلا تذكره والدهر أيتما حال دهارير^(٣)

ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا:

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١/١٩٨، وخزانة الأدب ٥/٤٠٥، ٤١٥، وسمط اللآلي ص ٦٠١، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٦، وشرح شواهد المغنى ١/٤٢١، وشرح المفصل ٣/١١٧، والشعر والشعراء ٢/٦٦٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣، والمحتسب ٢/٢٠٩، ومغنى اللبيب ١/١٤٥.

(٢) عجز بيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٠، ولسان العرب (وا)، وتهذيب اللغة ١٥/٦٧٥، والجنى الداني ص ١٦٦، ومجالس ثعلب ص ١٢٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحريث بن جبلة العذري في شرح أبيات سيويه ١/٣٦٠، وله أو لعتير بن لبيد العذري في لسان العرب (دهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٩، وجمهرة اللغة ص ٦٤١، وسمط اللآلي ص ٨٠٠، والكتاب ١/٢٤٠، ومجالس ثعلب ١/٢٦٦، والمخصص ٩/٦٢.

خُذْ ما تراه ودَعْ شيئاً سمعت به

فى طلعة الشمس ما يغنيك عن رُحَل

ومما جاء فى معنى إعمال الاول قول الطائى الكبير:

نَقْلُ فُؤادِكَ حيث شئتَ من الهوى ما الحُبُّ إلا للحبيب الاول
وقول كثير:

ولقد أردتُ الصبرَ عنكَ فعاقتنى علَّقَ بقلبى من هواكِ قديم^(١)
وقول الآخر:

تمرُّ به الايامُ تسحب ذيلَها فتبلى به الايامُ وهو جديد

ومن ذلك ما جاء عنهم من الجوار فى قولهم: هذا جحر ضبٌّ خَرِبٌ، وما يحكى أن أعرابياً أراد امرأة له، فقالت له: إنى حائض، فقال: فأين الهنّة الاخرى، فقالت له: اتق الله، فقال:

كَلّا وربُّ البيتِ ذى الاستار لا هتكسنَّ حَلَقَ الحِثار

قد يؤخذ الجار بجُرْم الجار^(٢)

ومنه قول العرب: أعطيتك إذ سألتنى، وردتك إذ شكرتنى. فـ «إِذْ» معمولة العطية والزيادة، وإذا عمل الفعل فى ظرف، زمانياً كان أو مكانياً، فإنه لابد أن يكون واقعاً فيه، وليست العطية واقعة فى وقت المسئلة، وإنما هى عقيبه؛ لأن المسئلة سبب العطية، والسبب جار مجرّى العلة، فيجب أن يتقدم المعلول والمسبب؛ لكنه لما كانت العطية مسببة عن المسئلة وواقعة على أثرها، وتقارب وقتاهما، صاراً لذلك كأنهما فى وقت واحد. فهذا تجاوز فى الزمان؛ كما أن ذاك تجاوز فى الإعراب.

(١) البيت من الكامل، وهو لكثير فى ديوانه ص ٢٠٦، ولسان العرب (علق)، ولابن الدثية فى تاج العروس (علق).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (حتز)، وتاج العروس (حتز)، وكتاب العين ٣/ ١٩٠.

الختار: حلقة الدبر.

ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٢٩]. طاولت أبا على رحمه الله تعالى في هذا، وراجعته فيه عوداً على بدء، فكان أكثر ما برّد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة، مجرى وقت الظلم وهو قوله: «إِذْ ظَلَمْتُمْ» ووقت الظلم إنما كان في الدنيا. فإِنْ لم تفعل هذا وترتكبه بقى «إِذْ ظَلَمْتُمْ» غير متعلّق بشيء؛ فيصير ما قاله أبو على إلى أنه كأنه أبدل «إِذْ ظَلَمْتُمْ» من اليوم، أو كرّره عليه وهو كأنه هو.

فإن قلت: لم لا تكون «إِذْ» محمولة على فعلٍ آخر؛ حتى كأنه قال: ولن ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون (اذكروا) إذ ظلمتم أو نحو ذلك.

قيل: ذلك يفسد من موضعين: أحدهما اللفظ، والآخر المعنى. أما اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبيّ - وهو قوله «إِذْ ظَلَمْتُمْ» - بين الفعل وهو «ينفعكم» وفاعله وهو «أنكم في العذاب مشتركون» وأنت عالم بما في الفصل بينهما بالأجنبيّ. وإن كان الفصل بالظرف متجوّزاً فيه. وأمّا المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذي هو «إِذْ ظَلَمْتُمْ» وهذا ينقض معناها. وذلك لأنها معقودة على دخول الظرف الذي هو «إِذْ» فيها، ووجوده في أثنائها؛ ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعِلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول له؛ نحو قولك: قصدتك رغبة في برّك، وأتيتك طمعا في صلتك؛ ألا ترى أن معناه: أنكم عدمتم سُلوة الناسي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى؛ كما قيل في نظيره: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ» [الدخان: ٤٩] أى ذق بما كنت تُعدّ في أهل العز والكرم. وكما قال الله تعالى في نقيضه: «كُلُّوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ» [الحاقة: ٢٤] ومن الأوّل قوله: «ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ» [البقرة: ٦١] ومثله في الشعر كثير، منه قول الأعشى:

على أنها إذ رأتني أقادُ
تقول بما قد أراه بصيرا^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٥، ولسان العرب (عزرا)، (عمم).

ومنه قولهم حكاية عن الشيخ: بما لا أخشى بالذئب؛ أى هذا الضعف بتلك القوة.

ومنه أبيات العجّاج [أنشدناها سنة إحدى وأربعين]^(١):

إمّا ترينى أصِلُ القُعَادَا	وأتقى أن أنهض الإرعَادَا
من أن تبدلتُ بآدى آدا	لم يكُ ينادُ فأمسى أناآدا ^(٢)
وقصّبا حنى حتّى كادا	يعود بعد أعظم أعوادا ^(٣)
فقد أكون مرّة رَوّادا	أطلع النجاد فالنِجادَا

وآخر من جاء به على كثرته شاعرنا [فقال]:

وكم دُون الثوِيّة من حزين	يقول له قدومى ذا بذاكَا ^(٤)
فكشفه وحرّره.	ويدلّ على الانتفاع بالتأسى فى المصيبة قولها:
ولولا كثرة الباكين حولي	على إخوانهم لقتلتُ نفسى
وما يكون مثل أخى ولكن	أعزّى النفس عنه بالتأسى ^(٥)
ومنه قول أبى دُواد:	

ويُصَيخ أحيانا كما اسـ	تتمع المُضِلُّ لصوتِ ناشِد ^(٦)
------------------------	---

= (ما) هنا كفت الباء عن الجرّ وأحدثت معها معنى التقليل. فـ (بما) تساوى ربما. انظر المغنى فى مبحث الباء المفردة. وابن جنى هنا لا يرى، هذا ويرى أنها هنا بمعنى البدل. أى الضعف المشاهد الآن وسوء البصر بدل ما قد مضى من القوة وصحة البصر.

(١) الرجز للعجّاج فى ملحق ديوانه ٢/٢٨٢.

(٢) الآد: القوة كالأيّد. وآناد: انثنى واعوج.

(٣) القصب: كل عظم ذى مخ.

(٤) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة فى المخصص ١٦/٢٢.

(٥) الشعر من مراثيتها لأخيها صخر، وانظر الديوان ٤٩. (نحار).

(٦) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبى دُواد الإيادى فى ديوانه ص ٣٠٧، ولسان العرب (صَيخ)، (نشد)، وجمهرة اللغة ص ٦٥٢، وتهذيب اللغة ٧/٤٧٩، ١١/٣٢٣، ٣٢٤، والمعانى الكبير ص ٧٥٣، وتاج العروس (صَيخ)، (نشد)، (سمع)، وبلا نسبة فى المخصص ١٣/١٥١.

وهو كثير جداً.

ولسنا نريد ههنا الجوار الصناعي؛ نحو قولهم في الوقف: هذا بكرٌ، ومررت ببكرٌ، وقولهم: صَيِّمٌ وَقِيْمٌ^(١)، وقول جرير:

* لَحَبُ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُوسَى^(٢) *

وقولهم: هذا مصباح، ومِقلات، ومِطعان، وقوله:

إذا اجتمعوا علىَّ وأشقذوني فصرْتُ كأنني قرأُ متار^(٣)

وما جرى مجرى ذلك. وإنما اعتزأنا هنا الجوار المعنوي لا اللفظي الصناعي. ومن ذلك قول سيبويه في نحو قولهم: هذا الحسن الوجه: إن الجرّ فيه من وجهين، أحدهما طريق الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل، هذا مع العلم بأن الجرّ في الضارب الرجل إنما جاء وجار فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه، فعاد

(١) صَيِّمٌ: القياس صَوْمٌ، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت الإعلال؛ فإن الواو إذا وقعت لاماً تقلب ياء في الجمع؛ نحو جئى وعصى.

(٢) صدر بيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨، والأشباه والنظائر ١٢/٢، ٧٤/٨، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩، وشرح شواهد المغنى ٩٦٢/٢، والمحاسب ٤٧/١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦، ومغنى اللبيب ٦٨٤/٢، والمقرب ١٦٣/٢، والمتع في التصريف ٩١/١، ٣٤٢، ٥٦٥/٢. وعجزة:

* وجعدة إذ إضاءهما الوقود *

«الموقدان» و «موسى»: أثر الجوار في البيت إبدال الواو همزة لمجاورتها للضمّة قبلها، فكانها مضمومة، والهمز يجوز في الواو المضمومة؛ نحو أجوه في وجوه - انظر المغنى، في القاعدة الثانية من الباب الثامن.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعامر بن كثير المحاربى في التنبيه والإيضاح ٦٩/٢، ولسان العرب (شقذ)، وبلا نسبة في لسان العرب (تار)، (تور)، وجمهرة اللغة ص ١٠٣١، ١٠٦٧، ١١٠٦، ومقاييس اللغة ٢٠٣/٣، وتهذيب اللغة ٣١٢/٨، ٣٠٩/١٤، والمخصص ١١٦/١، ١٤٤/١٥، وديوان الأدب ٢٩٤/٢، ومجمل اللغة ٣٣٩/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٨/١. ويروى:

* إذا غضبوا بدلاً من إذا اجتمعوا *

أشقذوني: طردوني. والفرا: حمار الوحش. ومتار: أصله متأّر، اسم مفعول من أتأّر: أفزعه وطرده؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان الواجب بعد هذا حذف الهمزة فيقال: متر، ولكنه قدر في الكلمة همزة ساكنة، وأبدلها ألفاً للجوار. انظر اللسان (شقذ)، (تار).

الأصلُ فاستعاد من الفرع نفسَ الحكم الذى كان الأصل بدأ أعطاه إياه، حتى دلَّ ذلك على تمكّن الفروع وعلوّها فى التقدير. وقد ذكرنا ذلك. ونظيره فى المعنى قول ذى الرمة:

ورَمَلٍ كأوراكِ العَذَارَى قطعتهُ
إذا البسته المظلمات الحنادس^(١)

ولأنما المعتاد فى نحو هذا تشبيه أعجار النساء بكُثبان الأنقاء. وقد تقدّم ذكر هذا المعنى فى باب قبل هذا لاتّصاله به. ومنه قول الآخر:

وقربوا كلَّ جُمَالِي عَضِهْ
قريبة نُدوته من مَحْمَضِه^(٢)

وقد ذكرنا حاله، وشرحنا الغرض فيه فى باب متقدّم، فلا وجه لإعادته ههنا. وسبب تمكّن هذه الفروع عندى أنها فى حال استعمالها على فرعيتها تأتى مأْتَى الأصل الحقيقى لا الفرع التشبيهى، وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفك البحر؛ فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه المجاز والاتساع؛ ألا ترى أنه إنما يريد: أنت كالأسد، وكفك مثل البحر. وعليه جاء قوله:

* ليلَى قضيبٌ تحته كَيْبٌ^(٣) *

ولأنما يريد: نصف ليلَى الأعلى كالقضيب، وتحته رِدْف مثل الكَيْب، وقول طَرْفَة:

جازت القومَ إلى أرحلنا
آخرَ الليلِ بَيْعُفُورٍ خَدِرٍ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ١١٣١، ولسان العرب (ورك)، (جمل)، وتاج العروس (ورك).

(٢) الرجز لهميان بن قحافة فى لسان العرب (بيض)، (حمض)، (نهض)، (سنف)، (جمل)، (عضه)، (ندى)، وتاج العروس (حمض)، (نهض)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٢٢٢/٤، ١٨٩/١٤، وجمهرة اللغة ص ٥٤٧، والمخصص ٥٠/٧، ٩٩، ٦٠، ١٧٦/١١، وكتاب الجيم ٣٠٤/٢، وكتاب العين ٩٩/١، ٧٦/٨، وديوان الأدب ٢٠٥٤/٢. وبعده:

* أبقى السناف أثراً بأنھضه *

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قلد)، وتاج العروس (قلد). وبعده:

* وفى القلاد رشاً ريبُ *

(٤) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٥٠، ولسان العرب (خدر)، (عفر)، =

أى بشخص أو بإنسان مثل اليعفور، وهو واسع كثير. فلما كثر استعمالهم إياه وهو مجاز استعمال الحقيقة واستمر واتلاب، تجاوزوا به ذلك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة، فعادوا فاستعاروا معناه لأصله فقال:

* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى . . . (١) *

وهذا من باب تدرج اللغة، وقد ذُكر فيما مضى. وكان أبو علي رحمه الله إذا أوجبت القسمه عنده أمرين كل واحد منهما غير جائز يقول فيه: قِسْمَةُ الْأَعْشَى، يريد قوله:

* فَاخْتَرِ وَمَا فِيهِمَا حِظًّا لِمِخْتَارِ (٢) *

وسأله مرة بعض أصحابه فقال له: قال الخليل في ذراع: كَذَا وَكَذَا، فما عندك أنت في هذا (٣)؟ فأشده مجيباً له:

إِذَا قَالَتْ حَدَّامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَّامٌ (٤)

ويشبه هذا ما يحكى عن الشعبي أنه ارتفع إليه في رجلٍ بَخَصَ عَيْنَ رَجُلٍ، ما الواجب في ذلك؟ فلم يزداهم على أن أنشداهم بيت الراعي:

= (رحل)، وتهذيب اللغة ٢٦٥/٧، ومقاييس اللغة ١٦٠/٢، ٣٧٢/٤، ومجمل اللغة ١٦٣/٢، وديوان الأدب ٢٣٢/٢، وكتاب العين ٣٤٢/٢.

اليعفور: ظبي تعلوه حمرة. والخدر: الفاتر العظام البطيء عند القيام.

(١) سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٢٩، ولسان العرب (عبد). وصدده:

* فَقَالَ: تُكَلِّلُ وَغَدَّرْتُ بَيْنَهُمَا *

(٣) أى في تسمية المذكر بذراع، هل يصرف أو يمنع من الصرف. ورأى الخليل صرفه. اللسان (ذرع).

(٤) البيت من الوافر، وهو للنجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢٥/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٩٦/٢، والعقد الفريد ٣٦٣/٣، ولسان العرب (رقش)، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤، وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب (نصت)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٤، وشرح الاشموني ٥٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٢٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٨، وشرح قطر الندى ص ١٤، وشرح المفصل ٦٤/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥، ومعنى اللبيب ٢٢٠/١.

لها ما لها حتى إذا ما تبوّأت بأخفافها مرعى تبوّأ مضجعا^(١)
فانصرف القوم مجّابين. أى يُنتظر بهذه العين المبحوضة، فإن ترامى أمرها إلى
الذهاب ففيها الدية كاملة، وإن لم تبلغ ذاك ففيها حكمة.

(١) البيت من الطويل، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ١٦٤، والاشتقاق ص ٢٩٥، وأمالى
القالى ٢/ ١٤٠، والمزهر ٢/ ٤٤٢، وأمالى المرتضى ١/ ٣٢٢، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة
ص ٧٣١، وتاج العروس (شرق)، ولسان العرب (شرق). ويروى: لها أمرها بدلاً من لها
مالها، وماوى بدلاً من قرعى.

باب فى خلع الأدلة^(١)

من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنْ مَنَّا، أى إنسان إنساناً، أو رجل رجلاً؛ أفلا تراه كيف جرّد (مَنْ) من الاستفهام؛ ولذلك أعربها.

ونحوه قولهم فى الخبر: مررت برجل أى رجل. فجرّد (أَيَّا) من الاستفهام أيضاً. وعليه بيت الكتاب:

* والدهر أَيْمًا حال دَهَارِير^(٢) *

أى [والدهر] فى كلّ وقت وعلى كلّ حال، دهارير، أى متلون ومتقلب بأهله. وأنشدنا أبو على:

وأسماء ما أسماءُ ليلةٌ أدلجتُ إلى وأصحابى بأى وأينما^(٣)

قال: فجرّد (أى) من الاستفهام، ومنعها الصرف؛ لما فيها من التعريف والتأنيث. وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التى حلّت بها.

فأما قوله: (وأينما) فكذلك أيضاً؛ غير أن لك فى (أينما) وجهين:

أحدهما أن تكون الفتحة هى التى تكون فى موضع (جرّ ما) لا ينصرف، لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، وجعل (ما) رائدة بعدها للتوكيد.

(١) يراد بالأدلة أعلام المعانى فى العربية. فالهزمة دليل الاستفهام، وإن دليل الشرط، وهكذا. ويراد بالمعنى: المعانى التى تحدث فى الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك. وخلع الأدلة: تجريدتها من المعانى المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدتها من بعض معانيها. ومن أمثلة ذلك فى نداء لفظ الجلالة (يا الله) خلعت ال عن التعريف وإنما قصر بها التعويض عن الفاء المحذوفة إذ أصل (الله) الإله. انظر المغنى فى مبحث اللام المفردة.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ص ٧ (الحاشية)، ولسان العرب (أين)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٩، ولسان العرب (من)، (أيا). ويروى: أولجت بدلاً من أدلجت.

والآخر أن تكون فتحة النون من (أينما) فتحة التركيب، ويضمّ (أين) إلى (ما) فيبنى الأوّل على الفتح؛ كما يجب في نحو حضرموت (وبيت بيت) فإذا (أنت) فعلت ذلك قدّرت) في ألف (ما) فتحةً ما لا ينصرف في موضع الجرّ؛ كمررت بأحمد، وعُمر. ويدلّ على أنه قد يضمّ (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو عليّ عن أبي عثمان:

أثورَ ما أصيدُكم أم ثورين أم تيكَم الجماء ذات القرنين^(١)

فقوله: (أثورَ ما) فتحة الراء منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده؛ كفتحة راء حضرموت، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف. وبنيت (ما) مع الاسم وهى مُبَقَّاة على حرفيّتها؛ كما بنيت (لا) مع النكرة في نحو لا رجل. ولو جعلت (ما) مع (ثور) اسمًا ضمنت إليه (ثورًا) لوجب مدّها؛ لأنها قد صارت اسمًا، فقلت: أثور ماء أصيدكم. وكما أنك لو جعلت (حاميم) من قوله:

* يذكّرني حاميمَ والرمحُ شاجرٌ^(٢) *

اسمين مضمومًا أحدهما إلى صاحبه لمددت (حا) فقلت: حاء ميم؛ ليصير كحضرموت.

ومثل قوله: «أثور ما أصيدكم» في أنه اسم ضمّ إلى حرف في قول أبي عثمان (ما أنشدناه أبو عليّ):

ألا هيّا ممّا لقيتُ ، وهيّا وويحًا لمن لم يلق منهنّ ويحما
وأسماء ما أسماءُ ليلّةٍ أدلجتُ إلىّ وأصحابي بأىّ وأينما^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٠، ووصف المباني ص ٣٣٦، ولسان العرب (ثور)، (قرن)، وتهذيب اللغة ٩/ ٩٠.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للأشتر النخعيّ في الاشتقاق ص ١٤٥، ولعدى بن حاتم الطائي في حماسة البحريّ ص ٣٦، ولشريح بن أوفى العيسى في لسان العرب (حمم)، ولعصام بن مقشعر البصريّ في معجم الشعراء ص ٢٧٠، ولسان العرب (ندم)، والمقتضب ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦. وعجز البيت:

* فهلا تلاحميم قبل التقدّم *

(٣) البيتان من الطويل، وهما لحميد بن ثور في ديوانه ص ٧ (الحاشية)، ولسان العرب (ويح)، =

فالكلام فى (ويحما) هو الكلام فى (أثور ما).

فأما قول الآخر:

وهل لى أم غيرها إن هجوتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنما^(١)

فليس من هذا الضرب فى شيء؛ وإنما هى ميم زيدت آخر ابن، وجرت قبلها حركة الإبتاع، فصارت هذا ابنم، ورأيت ابنما، ومررت بأبنم. فجريان حركات الإعراب على الميم يدل على أنها ليست (ما). وإنما الميم فى آخره كالميم فى آخر ضررم^(٢)، ودقعم، ودردم.

وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان ذهب فى قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الدَّارِيَات: ٢٣] إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده فى موضع رفع، لكونهما صفة لـ (حق).
فإن قلت: فما موضع (أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)؟ قيل: هو جر بإضافة (مثل ما) إليه.

فإن قلت: ألا تعلم أن (ما) على بنائها؛ لأنها على حرفين، الثانى منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبنى؟ قيل ليس المضاف (ما) وحدها؛ إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما) فلم تعد (ما) هذه أن تكون كثناء التانيث فى نحو هذه جارية زيد، أو كالآلف والنون فى سرجان عمرو، أو كياءى الإضافة فى بصرى القوم، أو كالفى التانيث فى صحراء زم، أو كالآلف والتاء فى:

* فى غائلات الحائر المتو^(٣) *

= (ثور)، (هيا)، (أبن)، (منز)، (أبا)، وتاج العروس (ويح)، وبلا نسبة فى كتاب العين ٣١٩/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٣٩/٢. ويروى البيت الأول منهما: لم يدر بدلا من لم يلق.

(١) البيت من الطويل، وهو للمتلص فى ديوانه ص ٣٠، والأصمعيات ص ٣٤٥، وخزانة الأدب ٥٨/١، ٥٩، والمقاصد النحوية ٥٦٨/٤، والمقتضب ٩٣/٢، وسر صناعة الإعراب ١١٥/١، وشرح الأشموني ٨١٦/٣، وشرح الفصل ١٣٣/٩، والنصف ٥٨/١. ويروى: ذكرتها بدلا من هجوتها.

(٢) يقال نافة ضررم: مسنة.

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (مثل).

فهذا وجه.

وإن شئت قلت: و (ما) فى إضافة المبنى! ألا ترى إلى إضافة (كم) فى الخبر؛ نحو كم عبد ملكت، وهى مبنية، وإلى إضافة أى من قول الله سبحانه ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] وهى مبنية عند سيويه.

وأيضاً فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء؛ من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والاصوات إلى الضعف والبناء، لكان قولاً!

وبما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر - أنشدناه سنة إحدى وأربعين -:
أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سَيِّئًا بفعلهم

أم كيف يجزوننى السوأى من الحسن
أم كيف ينفع ما تُعطى العلوق به

رثمان أنف إذا ما ضُنَّ باللبن^(١)

فأم فى أصل الوضع للاستفهام؛ كما أن (كيف) كذلك. ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد؛ فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام. وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف)؛ حتى كأنه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة (بل) فى الترك (والتحول).

ولا يجوز أن تكون (كيف) هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت

(١) البيتان من البسيط، وهما لآفنون بن صريم التغلبى فى شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤، وتاج العروس (سوا)، والبيان والتبيين ٩/١، والخزانة ١١/١٤٧، وبلا نسبة فى لسان العرب (سوا)، وخزانة الأدب ١١/١٣٩، ١٤٢، والدرر ٦/١١١، وشرح شواهد المغنى ١/١٤٤، ١٤٥، ولسان العرب (علق)، (رام)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/٤٢٧، ٦/٢١٢، ٧/٥٢، ٣٢٢، والاشتقاق ص ٢٥٩، ٥٣٥، وجمهرة اللغة ص ٣٢٢، وخزانة الأدب ١١/٢٨٨، ٢٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٤١٨، وشرح المفصل ٤/١٨، والمحاسب ١/٢٣٥، ومغنى اللبيب ١/٤٥، ومعجم الهوامع ٢/١٣٣.
العلوق من الإبل: التى لا ترام ولدها، ولا تدرّ عليه. رثمان: عطف ومجة.

عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بُنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها؛ كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعربت في قولهم: ضَرَبَ مَنْ مَنَّا. وكذلك قولك: مررت برجل أي رجل، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام (جرت وصفا). وهذا واضح جليّ.

ومن ذلك كاف المخاطب للمذكّر والمؤنث - نحو رأيته، وكلمته - هي تفيد شيئين: الاسمى والمخاطب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: ذلك، وأولئك، وهاك، وهاءك، وأبصرك ريذا، وأنت تريد: أبصر ريذا، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك.

وكذلك قولهم: أرايتك ريذا ما صنع؟ وحكى أبو ريذا: بَلَاكَ والله، وكلاك والله، أي بَلَى وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمى؛ وعليه قول سيويه. ومن زعم أن الكاف في (ذلك) اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذا لهذه الكاف من الإعراب. وكذلك هي إذا وُصِلت بالميم والالف والواو؛ نحو ذلكما، وذلكمو. فعلى هذا يكون قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ [الاعراف: ٢٢] (كُمَا) من (أنهكما) منصوبة الموضع، و (كُمَا) من (تلكما) لا موضع لها، لأنها حرف خطاب.

فإن قيل: فإذا كانت حرفا لا اسماً فيكف جاز أن تكون الالف المنفصلة التي قبلها تأسيساً^(١) في نحو قوله:

على صَدَفِي كَالْحَنِيَّةِ بَارَك

ولا غَرُوْ إِلَّا جَارَتِي وَسَوَّالَهَا أليس لنا أهل سئلت كذلك^(٢)

(١) التأسيس: هو ألف بينها وبين الروي حرف واحد متحرك يسمى الدخيل، نحو (بارك) «فالالف» هي «التأسيس» و «الراء» هي «الدخيل» و «الكاف» هي «الروي». (الخرزاة اللغوية).

(٢) عجز البيت الأول والبيت الثاني من الطويل، وهما لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٢، ولسان

العرب (صدف)، (غرا)، وتاج العروس (صدف)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٤، والأصمعيات ص ١٤٩، والشعر والشعراء ص ١٩٩، والمعاني الكبير ص ٨٣٢. وصدر البيت الأول منهما:

* تردُّ على الريح ثوبى قاعداً *

ويروى: لدى بدلاً من على. ويروى البيت الثاني: ألا هل بدلاً من ليس.

وقول خُفَّاف بن نُدْبَة:

وقفت له عَلَوَى وقد خام صُحْبَتِي لأبْنَى مجداً أو لأثَار هالكا
أقولُ له والرمحُ يَاطِرُ مَتْنَه تأملُ خُفَّافاً إننى أنا ذلِكا^(١)

الا ترى أن الألف في (هالكا) و (بارك) تأسيس لا محالة، وقد جمعهما مع الألف في (ذلِكا) [و (ذلك)] وهى منفصلة، وليس الروى - وهو الكاف - اسماً مضمراً (كإياء قوله) (بداليا)، ولا من جملة اسم مضمّر كميم (كما هما). وهذا يدلّ على أن الكاف في (ذلك) اسم مضمّر لا حرف.

قيل: هذا كلام لا يدخل على المذهب فى كونها حرفاً، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدة أوجه.

ولكن بقى علينا الآن أن نرى وجه علّة جواز كون الألف فى (ذلك) تأسيساً، مع أن الكاف ليست باسم مضمّر.

وعلّة ذلك أنها وإن تجرّدت فى هذا الموضع من معنى الاسمية فإنها فى أكثر أحوالها اسم؛ نحو رأيتك، وكلمتك، ونظرت إليك، واشتريت لك ثوباً، وعجبت منك، ونحو ذلك. فلماً جاءت ههنا على لفظ تلك التى هى اسم - وهو أقلّ الموضعين - حُمِلت على الحكم فى أكثر الأحوال، لا سيما وهى هنا وإن جرّدت من معنى الاسمية فإن ما كان فيها من معنى الخطاب باقٍ عليها، وغير مختزل عنها. وإذا جار حمل همزة عِلْباء على همزة حمراء، للزيادة، وإن عَرِيت من التأنيث الذى دعا إلى قلبها فى صحراوات وصحراوى، كان حمل كاف (ذلك) على كاف رأيتك جائزاً أيضاً، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف.

وقد اتصل بما نحن عليه موضع طريف. ونذكره لاستمرار مثله.

وذلك أن أصغر الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير

(١) البيتان من الطويل، وهما خفاف بن ندبة فى ديوانه ص ٦٤، ولسان العرب (جلا)، (علا)، وتاج العروس (جلا).

علوى: اسم فرسه. خام أى جبن. ياطر منه: أى يشبه ويعطفه، وذلك كسره بالظعن.

احتشام منه، ولا إنكار عليه. وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبتُ ذلك الرجل، واشتريتُ تينكِ الفرسين، ونظرتُ إلى ذينك الغلامين، فيخاطبُ صاحب الأكبر بالكاف، وليس الكلام شعراً فتَحْتَمَلُ له جراءة الخطاب فيه، كقوله: لِقِينَا بك الأسدَ، وسألنا منك البحرَ، وأنت السيد القادر، ونحو ذلك.

وعلة جواز ذلك عندى أنه إنما لم تخاطبُ الملوكُ بأسمائها إعظاماً لها؛ إذ كان الاسم دليل المعنى، وجارياً فى أكثر الاستعمال مجراً؛ حتَّى دعا ذاك قومًا إلى أن زعموا^(١) أن الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التى هى شواهدهم، وأدلة عليهم، إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى المَلِكُ أدام الله علوه، ونسأله حرس الله مُلكه، ونحو ذلك، وتحاموا (إن رأيت)، و (نحن نسألك)؛ لِمَا ذكرنا. فهذا هذا. فلما خَلِمتُ عن هذه الكاف دلالة الاسمى وجردت للخطاب البتة جاز استعمالها؛ لأنها ليست باسم فيكونَ فى اللفظ به ابتذال له. فلما خَلِصتُ هذه الكاف خطاباً البتة، وعَرِيتُ من معنى الاسمى، استعملتُ فى خطاب الملوك لذلك.

فإن قيل: فهلاً جاز على هذا أن يقال للملك ومن يَلْحَقُ به فى غير الشعر (أنت) لأن التاء هنا أيضاً للخطاب، مخلوعة عنها دلالة الاسمى؟ قيل: التاء فى (أنت) وإن كانت حرف خطاب لا اسماً، فإن معها نفسها الاسم، وهو (أن) من (أنت) فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكاف وليس كذا قولنا (ذلك)؛ لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف؛ كما كان له مع التاء فى (أنت) اسم للمخاطب نفسه، وهو (أن). فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين.

ونحو من ذلك ما رآه أبو الحسن فى أن الهاء والياء فى (يَاه) و (يَاى) حرفان، أحدهما للغيبة، وهو الهاء، والآخر للحضور، وهو الياء. وذلك أنه كان يرى أن

(١) فى اللسان (سما): «وسئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمى أو غير المسمى؟ فقال: قال أبو عبيدة الاسم هو المسمى، وقال سيويه: الاسم غير المسمى. وهى مسألة كلامية فيها اختلاف. وانظر الإنصاف المنسوب للباقلاني ٥٣، وتفسير البيضاوى فى سورة الفاتحة.

الكاف فى (إيَّاكَ) حرف للخطاب، فإذا أدخلتَ عليه الهاء والياء فى (إيَّاهُ) و(إيَّايَ) قال: هما أيضاً حرفان للغيبة والحضور، مخلوعة عنهما دلالة الاسمىة فى رأيتِه، وغلَامى، وصاحبى. وهذا مذهبٌ هَوَل. وهو - وإن كان كذلك - جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة.

واعلم أن نظير الكاف فى رأيتكَ إذا خلعتُ عنها دلالة الاسمىة واستقرت للخطاب - على ما أرينا - التاء فى قمت، وقعدت، ونحو ذلك، هى هنا تفيد الاسمىة والخطاب، ثم تخلع عنها دلالة الاسمىة، وتخلص للخطاب البتة فى أنت وأنت. فالاسم (أن) وحده، والتاء (من بعد) للخطاب.

وللتاء موضع آخر تخلص فيه للاسمىة البتة، وليس (ذلك للكاف). وذلك الموضع قولهم: أرأيتكَ ريذاً ما صنّع. فالتاء اسم مجرد من الخطاب، والكاف حرف للخطاب مجرد من الاسمىة. هذا هو المذهب. ولذلك لزمت التاء الأفراد والفتح فى الأحوال كلها؛ نحو قولك للمرأة: أرأيتكَ ريذاً ما شأنه؟ وللاثنتين، (وللاثنتين) أرأيتكما ريذاً أين جلس؟ ولجماعة المذكر المؤنث: أرأيتكم ريذاً ما خبره؟ وأرأيتكنَّ عمراً ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف، والتاء - (لأنه) لا خطاب فيها - على صورة واحدة، لأنها مخلصّة اسماً.

فإن قيل: هذا ينقض عليك أصلاً مقرراً. وذلك أنك إنما تعتلُّ لبناء الاسماء المضمرة بأن تقول: إنَّ شبهَ الحرف (غلب عليها، ومعنى الاسم بعد عنها) وذلك نحو قولك: (ذلك) وأولئك، فتجد الكاف مخلصّة للخطاب، عارية من معنى الاسم. وكذلك التاء فى أنت وأنت عارية من معنى الاسم، مجردة لمعنى الحرف. وأنت مع هذا تقول: إن التاء فى أرأيتكَ ريذاً [أين هو، ونحو ذلك قد أخلصتها اسماً، وخلعت عنها دلالة الخطاب. فإذا كانت قد تخلص فى موضع اسماً؛ كما خلصت فى آخر حرفاً تعادل أمراها، ولم يكن لك عذر فى الاحتجاج بإحدى حالَيها.

(قيل: إن) الكاف فى (ذلك) جرّدت من معنى الاسمىة، ولم تُقرَن باسم المخاطب بها. والتاء فى أرأيتكَ ريذاً] ما صنع لم تجرّد من معنى الحرفية إلا مقترنة

بما كان مرةً اسمًا، ثم جرّد من معنى الاسمية، وأخلص للخطاب والحرفية، وهو الكاف فى (أرايتك زيدًا ما صنع) ونحوه. فأنت وإن خلعت عن تاء (أرايتك زيدًا ما خبره) معنى الحرفية فقد قرنتَ بها ما جرّدته من معنى الاسمية، وهو الكاف بعدها، فاعتدل الأمران باقتران الاسم البتّة بالحرف البتّة. وليس كذلك (ذلك)؛ لأنك إنما معك الكاف المجردة لمعنى الخطاب، لا اسم معها للمخاطب بالكاف، فاعرف ذلك. وكذلك أيضًا فى (أنت) قد جرّدت الاسم، وهو (أن) من معنى الحرفية، وأخلصت التاء البتّة بعده للخطاب، كما أخلصت الكاف بعد التاء فى (أرايتك عمرًا ما شأنه) حرفًا للخطاب.

فإن قلت: ف (أن) من (أنت) لم تُستعمل قطّ حرفًا، ولا خلعت دلالة الاسمية عنها، فهذا يقوّى حكم الأسماء المضمرة، كما أضعفها ما قدّمت أنت من حالها فى تجرّدها من معنى الاسمية وما غلب عليها من حكم الحرفية.

قيل: لسنا ندعى أن كل اسم مضمّر لابدّ من أن يُخلع عنه حكم الاسمية ويخلص للخطاب والحرفية، فيلزمنا ما رمت إلزامنا إيّاه، وإنما قلنا: إن معنى الحرفية قد أخلص له بعضها، فضعف لذلك حكم جميعها، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متّصلها دون منفصلها - وذلك لضعف المتّصل - فاجترأ عليه لضعفه، فخلع معنى الاسمية منه. وأمّا المنفصل فجاء بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القويّة المعربة. وهذا واضح.

فإن قلت: فى الأسماء الظاهرة كثير من المبنية نحو هذا، وهذى، [وتاك] وذلك، والذى، والتى، وما، ومن، وكم، وإذ، ونحو ذلك، فهلا لما وجد البناء فى كثير من المظاهرة سرى فى جميعها؛ كما أنه لما غلب شبه الحرف فى بعض المضمرّة أجرى عليها جميعها، على ما قدّمته؟

قيل: إن الأسماء المظاهرة من حيث كانت هى الأوّل القدائم القويّة، احتُمِل ذلك فيها؛ لسبقها وقوتها؛ والأسماء المضمرّة ثوانٍ لها، وأخلافٌ منها، (ومعروضة) عنها، فلم تقوِّرة ما هى تابعة له، ومعترضة منه، فاعلها ما لا يُعلِّه، ووصل إليها ما يقصّر دونه.

وأيضاً فإن المضممر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه؛ ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلّك على أن المتصل أخفّ عليهم، وآثر في أنفسهم. فلماً كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل أعنى البناء؛ لأنه مضممر مثله، ولاحق في سعة الاستعمال به.

فإن قيل: وما الذي رغبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قُدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟

قيل: علّة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغب فيها، وفُزع إليها؛ طلباً للخفة بها بعد زوال الشكّ بمكانها. وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيداً فجئت بعائده مظهرًا مثله في ذلك إلباس واستثقال. أما الإلباس فلأنك إذا قلت زيدٌ ضربت زيداً لم تأمن أن يظن أن زيداً الثاني غير الأول، وأن عائداً الأول متوقّع مترقّب. فإذا قلت: «زيد ضربته» علّم بالمضممر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلّق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك لأن المظهر يُرتَجَل، فلو قلت: زيد ضربت زيداً لجاز أن يُتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأول؛ كما تقول: زيد ضربت عمراً، فيتوقّع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: «زيد ضربته» قطعت بالضمير سبب الإشكال؛ من حيث كان المظهر يُرتَجَل، والمضممر تابع غير مرتجّل في أكثر اللغة.

فهذا وجه كراهية الإشكال.

وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت: العبيّثان^(١) شِمِمتَه، فجعلت موضع التسعة^(٢) واحداً، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العبيّثان شِمِمت العبيّثان. نعم، وينضاف إلى الطول قبحُ التكرار المملول. وكذلك ما تحته من العدد الثمانيّ والسباعيّ فما تحتهما، هو على كل حال أكثر من الواحد.

فلماً كان الأمر الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه، إنما هو طلب الخفة به، كان

(١) العبيّثان: هو نبت طيب الريح، من نبات البادية. وتفتح الثاء فيه وتضم.

(٢) أي أحرف «العبيّثان».

المتصل منه أثر فى نفوسهم، وأقرب رُحماً عندهم؛ حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمتفصل مكانه.

فلذلك لما غلب شبه الحرفية على المتصل بما ذكرناه: من خلع دلالة الاسمى عنه فى ذلك، وأولئك، وأنتَ، وأنتِ، وقاما أخواك، وقاموا إخوتك:

و * يعصِرْنَ السليطَ أَقاربَهُ^(١) *

و * قلن الجوارى ما ذهبتَ مذهبا^(٢) *

حملوا المتفصل عليه فى البناء؛ إذ كان ضميراً مثله، وقد يستعمل فى بعض الأماكن فى موضعه؛ نحو قوله:

* إليك حتى بلغتَ إياك^(٣) *

أى بلغتك، وقول أبى بَـجيلة، - وهو بيت الكتاب -:

كأنَّنا يومَ قُرئَ إنَّـما نقتلَ إِيَّانا^(٤)

(١) جزء من البيت وهو من الطويل، للفرزدق فى ديوانه ٤٦/١، والاشتقاق ص ٢٤٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٤، وخزانة الأدب ١٦٣/٥، ٢٣٤/٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٣٤٦/٧، والدرر ٢٨٥/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٩١/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦، وشرح المفصل ٨٩/٣، ٧/٧، والكتاب ٤٠/٢، ولسان العرب (سلط)، (دوف)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٥٠، والخزانة ٤٤٦/٧، ٣٧٣/١١، ورصف المباني ص ١٩، ٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٤٦، ولسان العرب (خطا)، وجمع الهوامع ١٦٠/١. وتمة البيت: ولكن ديافى أبوه وأمهُ بحوارن يعصران السليط أَقاربِهِ السليط: الزيت.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (عيب)، (كعشب)، وتهذيب اللغة ٣/٣٠٥، وتاج العروس (عيب)، (كعشب). ويروى: قال بدلاً من قلن. ويعدّه: * وعينى ولم أكن معيًّا *

(٣) الرجز لحميد الأرقط فى تخليص الشواهد ص ٩٢، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥، ٢٨١، وشرح المفصل ١٠١/٣، ١٠٣، وبلا نسبة فى أسرار العريية ص ١٦٩، والإنصاف ص ٦٩٩، وتخليص الشواهد ص ٨٥، ورصف المباني ص ١٣٨، والكتاب ٣٦٢/٢، واللمع فى العريية ص ١٨٩.

(٤) البيت من الهزج، وهو لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه ص ٧٨ - ٧٩، وتاج العروس (قرر)، (حسن)، (أيا)، ولسان العرب (حسن)، (أيا)، وبلا نسبة فى المخصص ٨٨/١٥.

وبيت أُمِّيَّة:

بالوارث الباعث الأموات قد ضُمَّنْتُ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(١)

وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل؛ نحو قوله:

فَمَا نَبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كِدَّيَارٍ^(٢)

فإن قلت: زعمت أن المتصل أثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل، فهلاًّ ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل: لما كانوا متى قَدَرُوا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل، غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك عَوَّضُوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل؛ كما قلبوا الباء إلى الواو في نحو الشَّرَوَى، والفتوى؛ لكثرة دخول الباء على الواو في اللغة.

ومن ذلك قولنا: «أَلَا قَدْ كَانَ كَذَا»، وقول الله سبحانه: «أَلَا إِنَّهُمْ يَشْنُونَ صُدُورَهُمْ» [مرد: ٥]، ف (أَلَا) هذه فيها هنا شيثان: التنبيه، وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها (يَا) خلصت افتتاحاً (لا غير)، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يَا)

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥، ٢٩٠، والدرر ١٩٥/١، وشرح التصريح ١٠٤/١، والمقاصد النحوية ٢٧٤/١، ولامية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، والإنصاف ٦٩٨/٢، وأوضح المسالك ٩٢/١، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠، وجمع الهوامع ٦٢/١. ويروى: بالباعث الوارث بدلاً من: بالوارث الباعث.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥، وأوضح المسالك ٨٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، والدرر ١٧٦/١، وشرح الأشعموني ٤٨/١، وشرح شواهد المغنى ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٢، وشرح المفصل ١٠١/٣، ومغنى اللبيب ص ٤٤١/٢، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١، وجمع الهوامع ٥٧/١. ويروى:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إِيَّاكَ دِيَارُ

دونها. وذلك نحو قول الله عزَّ اسمه: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(١) [النمل: ٢٥]، وقول الشاعر:

ألا يا سَنَّا بَرِقَ على قُلُلِ الحِمَى لِهَنَّاكَ من بَرَقِ على كَرِيمٍ^(٢)

ومن ذلك وار العطف؛ فيها معنيان: العطف، ومعنى الجمع. فإذا وُضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع، وخُلِعت عنها دلالة العطف؛ نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيالسة.

ومن ذلك فاء العطف؛ فيها معنيان: العطف، والإتباع. فإذا استعملت في جواب الشرط خُلِعت عنها دلالة العطف، وخلصت للإتباع. وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم، ونحو ذلك.

ومن ذلك همزة الخطاب في (هَاءَ يا رجل)، و (هَاءَ يا امرأة)؛ كقولك: (هاك) و(هاك) فإذا ألحقتهما الكاف جرّدتها من الخطاب؛ لأنه يصير بعدها في الكاف، وتفتح هي أبداً. وهو قولك: هاءك، وهاءك، وهاءكما، وهاءكم.

ومن ذلك (يا) في النداء؛ تكون تنبيهاً، ونداء، في نحو يا زيد، يا عبد الله. وقد تجرّدها من النداء للتنبيه البتّة؛ نحو قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] [كأنه قال: ألا ها اسجدوا].

وكذلك قول العجاج:

(١) والاستشهاد بالآية على تخفيف الّا. وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وابن عباس وآخرين. وقراءة العامة: الّا يسجدوا، بتشديد (الّا).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (لهن)، (قذى)، ولرجل من بني نمير في خزائن الأدب ٣٣٨/١٠، ٣٣٩، ٣٥١، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٤/٢، وأمالى الزجاجي ص ٢٥٠، والجنى الداني ص ١٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣، والدرر ١٩١/٢، وديوان المعاني ١٩٢/٢، ورصف المبانى ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١، ٥٥٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٠٢/٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، ولسان العرب (أنن)، ومجالس ثعلب ١١٣/١، ٤١٣/٢، ومغنى الليب ٢٣١/١، والمقرب ١٠٧/١، والمتع في التصريف ٣٩٨/١، ومع الهوامع ١٤١/١.

* يا دار سَلَمَى يا اسَلَمَى ثم اسلمى^(١) *

إنما هو كقولك: ها اسلمى. وهو كقولهم: (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر.

وأما قول أبي العباس: إنه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا. وقد كرر ذلك أبو عليّ في غير موضع، فغنيّا عن إعادته.

تم بفضل الله تعالى الجزء الأول ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني
وأوله: باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٤٢/١، والأشياء والنظائر ١٤٥/٢، والإنصاف ١٠٢/١، وجمهرة اللغة ص ٢٠٤، ٦٤٩، ولسان العرب (سمسم)، وتاج العروس (سمسم)، ولرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٣، ولسان العرب (علم). ويَعْدُه:

* بسمسم وعن يمين سَمَسَم *

فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٣
منهج التحقيق	٥
ترجمة ابن جنى	٦
جهود ابن جنى فى الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات (دراسة نظرية تطبيقية)	١٦
الدلالة الصوتية فى الدراسات الحديثة	٣١
مقدمة المؤلف	٥٥
باب القول على الفصل بين الكلام والقول	٥٨
باب القول على اللغة وما هى؟	٨٧
باب القول على النحو	٨٨
باب القول على الإعراب	٨٩
باب القول على البناء	٩١
باب القول على أصل اللغة إلهام هى أم اصطلاح؟	٩٤
باب ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية؟	١٠٠
باب القول على الاطراد والشذوذ	١٣٧
باب فى تقاود السماع وتقارع الانتزاع	١٤٢
باب فى مقاييس العربية	١٤٩
باب فى جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه	١٥٤
باب فى تعارض السماع والقياس	١٥٦
باب فى الاستحسان	١٦٩
باب فى تخصيص العلل	١٧٨
باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجودة	١٩٢
باب فى تعارض العلل	١٩٤
باب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح	١٩٦
باب فى العلة وعلة العلة	٢٠٠

الصفحة

الموضوع

- باب فى حكم المعلول بعلتين ٢٠٢
- باب فى إدراج العلة واختصارها ٢٠٧
- باب فى دور الاعتلال ٢٠٩
- باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام
العلة ٢١١
- باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم ٢١٣
- باب فى الاحتجاج بقول المخالف ٢١٥
- باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ ٢١٦
- باب فى الزيادة فى صفة العلة لضرب من الاحتياط ٢١٩
- باب فى عدم النظر ٢٢٢
- باب فى إسقاط الدليل ٢٢٣
- باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين ٢٢٤
- باب فى الدور، والوقوف منه على أول رتبة ٢٣١
- باب فى الحمل على أحسن الأقبحين ٢٣٤
- باب فى حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم ٢٣٥
- باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالالفاظ وإغفالها المعانى ٢٣٧
- باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها ٢٥٤
- باب فى الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٦٥
- باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً ٢٦٩
- باب فى فرق بين البدل والعوض ٢٧٦
- باب فى الاستغناء بالشيء عن الشيء ٢٧٨
- باب فى عكس التقدير ٢٨٣
- باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٨٩
- باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملقوظ به إلا أن
يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٩٣
- باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٣٠٠

الموضوع

الصفحة

- باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٦
- باب فى إصلاح اللفظ ٣١٧
- باب فى تلاقى اللغة ٣٢٤
- باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جار للعرب أو لا ؟ ٣٢٦
- باب فى الاعتراض ٣٣٦
- باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤٢
- باب فى تدريج اللغة ٣٤٨
- باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٦
- باب فى الفصحى يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا ٣٦٨
- باب فى تركيب اللغات ٣٧٢
- باب فيما ىرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨١
- باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس ٣٨٦
- باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر ٣٩٣
- باب اختلاف اللغات وكلها حجة ٣٩٨
- باب فى العربى الفصحى ينتقل لسانه ٤٠١
- باب فى العربى يسمع لغة غيره أيراعىها ويعتمدها أم يلغىها ويطرح حكمها ؟ ٤٠٢
- باب فى الامتناع من تركيب ما ىخرج عن السماع ٤٠٥
- باب فى الشئ يسمع من العربى الفصحى لا يسمع من غيره ٤٠٩
- باب فى هذه اللغة: أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟ ٤١٤
- باب فى اللغة المأخوذة قياساً ٤٢٢
- باب فى تداخل الأصول الثلاثية والرابعة والخماسية ٤٢٤
- باب فى المثلىن كيف حالهما فى الأصلية والزيادة وإذا كان أحدهما رائداً فأيهما هو ؟ ٤٣٣
- باب فى الأصلين يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير ٤٤٢
- باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه باب فى الاشتقاق الأكبر ٤٥١
- باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف ٤٥٥

الموضوع	الصفحة
باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون	٤٥٩
باب فى اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر	٤٦٦
باب فى ترافع الأحكام	٤٧٠
باب فى تلاقى المعانى، على اختلاف الأصول والمبانى	٤٧٤
باب فى الاشتقاق الأكبر	٤٩٠
باب فى الإدغام الأصغر	٤٩٥
باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى	٤٩٩
باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى	٥٠٥
باب فى مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر	٥١٧
باب فى خلع الأدلة	٥٢٧
فهرس الموضوعات	٥٤١

